

الْفَيْسِيَّةُ وَالْبَيِّنَاتُ

لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

حفظه الله ونواله لله ولا شريك

المجلد الرابع

من أنجز جزإي الناس

مكتبة دار الفقه

الرياض - جدة - مكة المكرمة

طبعة الأولى

التفسير والبيان
لأحكام القرآن

٤

جميع حقوق الطبع محفوظة دار المنهج بالربيع
الطبعة الأولى
١٤٣٨ هـ

مكتبة دار المنهج
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

توزيع في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية - الرياض

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م - ٢٠١٦ م

التفسير والبيان لأحكام القرآن

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق القطراني

حفظه الله وولاه امره ولا يشأه غيره

استقروا به

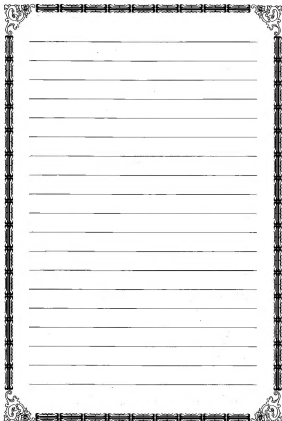
عبد المجيد بن خالد المبارك

المجلد الرابع

من أنجز إلى الناس

مكتبة دار التمام

الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ





سُورَةُ الْحَجَرِ

سورة الحجر مكية، وقد حُكي الإجماع على ذلك^(١)؛ ولهذا كانت الأحكام فيها قليلة؛ فهي للتذكير والاعتبار للمشرِكين بمن سبقهم، وبيان مُشابهة حُجج المُعاندِين المتأخِرِينَ لأمثالهم من السابقين، وفيها بيان لما في القرآن من الحُجج والبراهين الدالَّة على حقِّ الله على خلقه.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ تَوَدَّ أَن يُزِيلَ سُدْرَكَ يَنَّا لَنَبْلُوَنَّ ۖ لَسْتُمْ بِمَعْتَدِينَ﴾﴾ [الحجر: ٩٧-٩٨].

أخبر الله نبيه بعلوم بما يَجِدُه النبي ﷺ في صدور من يُمِيق وخرَج من قول كفار قريش، ثم أمره بالصلاة والتَّذَكُّر عند وجود شيء من الضيق والحزن واشتداد الأمور وصعوبتها.

صلاة التَّوَرُّب، وإذا خَرَّب الأمر:

وفي هذه الآية: دليل على مشروعية الصلاة عند السُّدِّ وخرَّب الأمر والهم، وأنَّ مَنْ وَجَدَ شيئاً من ذلك، شُرِعَتْ له الصلاة كما تُشْرَع عند قيام أسبابها؛ كصلاة الضُّحَا والاستخارة، وهي من ذوات الأسباب وتأخذ حُكْمها، إلا أنَّ هذه الصلاة غيرُ مفقُوة الركعات؛ فجاء الحث

(١) عزاد المسيرة (٢/٥٢٢)، والجمال في التفسير (١/٢٧٢).

عليها بلا عُدُو، فُصِّلِي رَكَعَتَيْنِ وَمُضَاعَفَاتِهَا، بِخِلَافِ صَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ وَصَلَاةِ الطُّسْحَا، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَرَكَعَتِي الطَّرَافِ، فَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهَا مَعْدُودَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلْ عِنْدَ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِأَمْرٍ، وَهُوَ قِيْلَةُ الْأَمْرِ وَالْهَمُّ مِنْهُ، فَتُشْرَعُ الصَّلَاةُ حَتَّى يَزُولَ ذَلِكَ السَّبَبُ، كَمَا تُشْرَعُ صَلَاةُ الْكُتُوفِ وَالْحُتُوفِ حَتَّى يَزُولَ السَّبَبُ.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْرَعُ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا حَزَنَهُ أَمْرٌ، فَكَانَ يُصَلِّي قُنْبُلَ لِقَاوِ الْعَدُوِّ، وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ الْأَحْزَابِ، قَالَ حُذَيْفَةُ: «رَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ وَهُوَ مُسْتَوِلٌ فِي شِمْلِهِ مُصَلِّي، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَزَنَهُ أَمْرٌ صَلَّى»^(١).

وَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا لَيْلَةَ بَنِي إِسْرَافِيلَ إِلَّا نَائِمٌ خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ يُصَلِّي وَيَذْهَبُ حَتَّى أَصْبَحَ»^(٢).

وَالصَّلَاةُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يُجْعَلُ الْعَبْدَ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْأَمْرِ، وَالْخِلَاقِ الْأَبْوَابِ، وَانْقِطَاعِ الْأَسْبَابِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَجِيبُوا لِلدَّعْوِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَلَمَّا اشْتَدَّ الْأَمْرُ بِمُوسَى وَقَوْمِهِ، أَمَرُوا بِالصَّلَاةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا بَيْنَكُمْ قِتْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

وَمِنْ كِفَايَةِ لِلْعَبْدِ وَحُودٌ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَمُزَلْ بِهِ أَمْرٌ، فَكَيْفَ إِذَا اشْتَدَّتْ عَلَيْهِ الْأُمُورُ، وَتَكَثَّرَتْ عَلَيْهِ الِهْمُومُ؟^(٣) وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: قَالَ اللَّهُ: (يَا بَنِي آدَمَ، لَا تَفْرَجُ عَنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ: أَحْمَلُكَ أَخِيرَةً)^(٤).

(١) أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١٢).

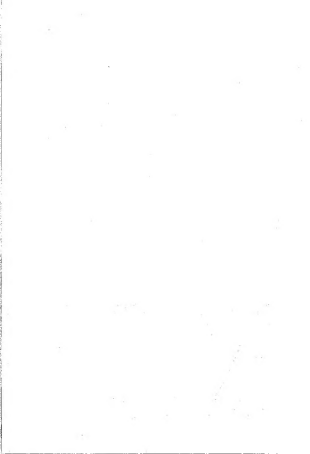
(٢) أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٢٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٨٦/٥)، وأبو داود (١٢٨٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢٨٨).

وكما تُشرع الصلاة عند الكرب وإذا حَزَبَ الأمرُ، فَيُشرعُ الذكرُ، وقد كان النبي ﷺ يَحْضُرُ بعضَ الذكرِ دونَ بعضٍ عندَ ذلك؛ كما روى الشيخان؛ من حديث ابن عباس؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ جُنْدَ الْكَرْبِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْخَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ)^(١).



(١) أخرجه البخاري (٦٣٤٦)، ومسلم (٢٧٣٠).





سورة النحل

وهي مكية، والأحكام فيها قليلة، فهي تذكر آيات الله ومخلوقاته
وتسخره إياها للإنسان، وتذكر نعمته وبركته له، وما في ذلك من
الدلالات على الوحي وحلقه في العبادة، ومنها يوضح آيات نزلت بين مكة
والمدينة.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فِيهَا دُمٌّ مُكَثَّفَةٌ وَلَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾﴾ [النحل: ٢٥].

إظهار الثَّمَع في هذه الآية بالانتفاع من ضروب الأنعام ووبرها
وجلودها: دليل على طهارة جلودها.

والآية ذكرت الانتفاع بالجلود والشعر والصوف بهوله ﴿لَهُمْ فِيهَا دُمٌّ مُكَثَّفَةٌ﴾، ولم تذكر اللحم، وذلك لا دلالة فيه صريحة على
مسألة جلد الميتة، وذلك لأن الله تعالى ذكر الأكل بعد ذلك فقال
﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، ولا يعني ذلك جواز أكل الميتة، ثم إن الآية جرت
على الأصل، أن الناس تلتبث بهائم الأنعام ولا تبيتها بكني وغير ذلك.

وفي الآية قُدِّمَ الذَّمُّ على الأكل، لأنه أظهر في النفع وأكثر، فإن
الناس تلبث وتستفيد من الشعر والصوف والجلد أكثر من أكلها للحم،
فالاستفادة والتلبس دائم، والأكل عارض، ثم إن التلبس أدرم وأنقى

فَيَلْبِسُ الْإِنْسَانُ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ وَشَعْرَهَا مَا يَبْقَى مَعَهُ أَعْوَامًا، وَالْأَكْلُ مِنْهَا يَسْتَهْلِكُهُ فِي يَوْمِهِ.

وظاهر القرآن والسنة دالٌّ على أنَّ جلودَ بهائمِ الأنعامِ المُذَكَّاةِ طاهرةٌ جائزةُ الاستعمالِ، وهذا لا خلاف فيه.

الانقطاعُ بين جُلُودِ المَيْتَةِ:

وقد اختلفت العلماءُ في جلودِ المَيْتَةِ: هل يجوزُ الانقطاعُ بها بعدَ ذَبْحِهَا أم نَأْخُذُ عَمُومَ تَحْرِيمِ المَيْتَةِ؟ على أقوالٍ:

نَحَبُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ اللَّبَاحَ يُطَهَّرُهَا، وَالسُّنَّةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ جِلْدَ المَيْتَةِ إِذَا ذُبِحَ فَهُوَ طَاهِرٌ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ مِمْمُونَةٍ لَمَّا مَرَّ بِمَيْتَةٍ: (هَلَّا أَخَذْتُمْ إِقَابَهَا لَدَيْتُمْ مَوْتَهُ فَأَتَقَعْتُمْ بِهِ) ^(١)، وَقَوْلِهِ ﷺ: (أَيُّهَا إِقَابُ ذُبِحَ فَقَدْ طَهَّرَ) ^(٢).

ولِمَالِكٍ قَوْلُ أَنَّ جِلْدَ المَيْتَةِ لَا يُطَهَّرُ بِاللَّبَاحِ، وَلَكِنَّهُ يُنْتَفَعُ مِنَ الْجِلْدِ بِالشَّيْءِ الْيَابِسِ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُزَكَّلُ فِيهِ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ^(٣).

وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّ المَيْتَةَ لَا يُنْتَفَعُ مِنْهَا بِشَيْءٍ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^(٤)، وَقَدْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ ابْنُ قَيِّمٍ ^(٥) وَغَيْرُهُ.

(١) أخرجه مسلم (٣٦٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٩/١)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٤١)، وابن ماجه (٣٦٠٩).

(٣) «التبديد» (١٥٦/٤ - ١٥٧)، و«تفسير القرطبي» (٣٩٨/١٢).

(٤) أخرجه أحمد (٣١٠/٤)، وأبو داود (٤١٢٨)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي (١٢٤٩)، وابن ماجه (٣٦١٣).

(٥) «تاريخ ابن معين» - رواية ابن محرز (١٢٣/١).

وَأَمَّا جَلُودُ مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى نَجَاسَتِهِ كَالْكَلْبِ وَالْخَنَازِيرِ، فَمَجْمُورُ
الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِنْتِفَاحِ بِجُلُودِهِ، وَلَا يَطْهَرُ بِالذَّبَاحِ، غَلَاظًا لِدَاوُدَ
وَسُخُونًا.

وَقَدْ خَصَّ مَالِكُ الْمَنَعِ مِنَ الْخَنَازِيرِ وَحْدَهُ، وَلَمْ يَرِ تَحْرِيمَ الْإِنْتِفَاحِ
بِجُلْدِ الْكَلْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى نَجَاسَةً بِلَدْنِهِ، وَيُخْصِيهَا بِلُعَابِهِ.

وَأَمَّا صَوْتُ النَّمِيتَةِ وَشَعْوُهَا، فَهُوَ حَلَالٌ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ
وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ.

وَأَمَّا حَبُّ الْمَالِكِيَّةِ خُشْلُهَا؛ إِمَّا رُويَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
أَنَّهُ قَالَ: (لَا تَأْكُلَنَّ بِمَسِّكَ النَّمِيتَةِ إِذَا دُبِغَ، وَلَا تَأْكُلَنَّ بِصُوفِهَا وَشَعْرِهَا
وَقُرُوبِهَا إِذَا حَبِلَ بِالنَّامِ).

وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ ^(١)، وَلَا يَصِحُّ؛ فَفِيهِ يَوْسُفُ بْنُ
السُّكْرِ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ بِنَجَاسَةِ شَعْرِ النَّمِيتَةِ وَصُوفِهَا، وَهُوَ
الصَّحِيحُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُخْرِجُونَ مِنْهَا وَمِنْ ثَمَرَاتِهَا﴾﴾

[النحل: ٦].

فِيهِ: أَنَّ التَّجَمُّلَ بِبِهَائِمِ الْأَنْعَامِ، وَإِظْهَارَ التَّعَمُّقِ بِذَلِكَ، وَالِاتِّفَاعَ
عَنِ الْخَلْقِ: مِنَ الْأُمُورِ الْجَانِزَةِ، وَفِيهِ أَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ اتِّخَاذِ بِهَائِمِ الْأَنْعَامِ
جَمَالَهَا فِي عُدُودِهَا وَزَوَاجِعِهَا، وَفِيهِ جَوَازُ شِرَائِهَا وَبَيْعِهَا لِأَجْلِ جَمَالِهَا
لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يُغَالِي بِشَعْنِ شَاوٍ أَوْ جَمَلٍ أَوْ يَقْرُو لِكُونِهَا

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٥٨)، والدارقطني في «مسنده» (١/٤٧).

وطولها، ولو لم يكن ذلك لأجل لحمها وصفوها ولبيها، فقد ذكر المنافع وعدها، وهي: (الأكل)، و(الدابة)؛ يعني: من جلودها وشعرها وصفوها ووبرها، و(جَمَالُهَا)، ثم ذكر بعد ذلك حَمْلُ الْأَثْقَالِ وشَرِبُ الْأَيَّانِ في قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَهُمْ﴾ (النحل: ١٧)، وقوله: ﴿لَهَا خِلَا سَلَامًا لِلْمُحْسِنِينَ﴾ (النحل: ٦٦).

وما ذكره الله من النعم، فيجوز جعل قيمة له، ولكن الله قد جعل الجمال بعد منفعة الأكل والدابة؛ لأن تقديمه عليها يكون من باب الفضول والشرف، ويفعله غالباً أهل الغنى والبطر، ومع جواز شراء الأنعام وبيعها للجمال، إلا أنه يحرم المخالاة في ذلك، كما يفعله أهل الميهاة اليوم ببيع الإبل والغنم بالوفى وملايين كثيرة مما يغني قبائل بأسرها، ويطعمهم فقراء بلاد كامل من أطايب اللحم، ويكسوهم من أجود الجلود والشعر، فهو إن حرم فمحرم لأجل الشرف والميهاة، لا لأجل كون البيع يكون للجمال؛ فإن الله ذكره وعده نعمة.

ويجوز اتخاذ الأنعام والبهائم لإظهار العفة والقناعة عن الناس؛ لما ثبت في قول النبي ﷺ في الخيل في الصحيحين: (وَرَجُلٌ رَبَطَهَا نَفْسِيًا وَتَعَفُّفًا، وَلَمْ يَسْخَرْهُ اللهُ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لَهُ مِثْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا لُحْرًا وَبَرَاءَةً، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَذَرٌ)^(١).

وقد ذكر النبي ﷺ أن بعض الأنعام تشد لير أهلها وكفايتهم وإظهار جنانهم عن الناس، لا فخراً ولا بطراً، كما قال ﷺ: (إِلَّا يَلِمْ جِرَ لَهَا، وَالنَّمْ بَرَحَةٌ، وَالْمَغِيرُ مَغْفُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)؛ رواه ابن ماجه^(٢)، وأصله في «الصحيحين» بذكر الخيل فقط^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨٦)، ومسلم (٩٨٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٣٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٠٦)، ومسلم (٦٨٧٢).

وَأَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْعَرْشَ فِي الْإِبِلِ؛ لَأَنَّهَا أَكْثَرُ الْأَنْعَامِ مَنَافِعَ، فَيُسْتَفْعَمُ مِنْهَا بِالْأَلْبَاسِ وَالْأَكْلِ وَاللِّبَنِ وَالْحَمَلِ وَالْقَرْوِ، وَلَكِنْ لَا يُكْرَهُ عَلَيْهَا وَلَا يُفْرَسُ.
وَالْبَرَكَةُ فِي الْغَنَمِ؛ لِكَثْرَةِ نَعَائِمِهَا، وَمَا فِيهَا مِنَ السُّكِينَةِ فِي نَفْسِهَا وَعَلَى أَهْلِهَا.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَحْمِلُ أَوْتَالَهُمْ عَلَى ظَهْرٍ فَأَخَذْتُمْ لَهَا غَمْلًا ۖ وَاللِّبَنَ وَالْهَمْلَ وَالْحَمْلَ لِيَتَّخِذَهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقَ مَا لَا تَحْسِبُونَ﴾﴾ النحل: ١٨-٧.

لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ، وَذَكَرَ مَنَافِعَهَا، وَعَدَّعَا بِأَنَّهَا الْأَنْفَاعَ بِجُلُودِهَا وَشَعْرِهَا وَصَوْلِهَا وَأَكْلِهَا وَجَمَالِهَا -: ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَمْلَ الْأَوْتَالِ.

أنواع الانتفاع من الأنعام والدواب:

وَفَرَّقَ صَحَابَتُهُ بَيْنَ حَمْلِ الْأَوْتَالِ: ﴿وَتَحْمِلُ أَوْتَالَهُمْ﴾، وَبَيْنَ الرُّكُوبِ بِهَوْلِهِ، ﴿لِيَتَّخِذَهَا﴾؛ وَذَلِكَ أَنَّ حَمْلَ الْأَوْتَالِ؛ يَعْنِي: الْمَنَاعَ وَالزَّادَ فِي الطَّرِيقِ، وَالرُّكُوبَ رُكُوبَ النَّاسِ عَلَيْهَا فِي الْأَسْفَارِ؛ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ بَهَائِمِ الْأَنْعَامِ:

أَمَّا الْغَنَمُ: فَلَا تُرْكَبُ بِالْإِثْقَاقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْلِيْقٌ لَهَا؛ فَهِيَ لَا تُحْتَمَلُ رَاكِبًا، فَإِذَا كَانَتْ الْبَقَرُ لَا تُرْكَبُ، فَالْغَنَمُ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَلَكِنْ قَدْ يُرْضَعُ عَلَى الْكَبِيرِ مِنْهَا خَفِيفُ الْمَاءِ وَيَنْعَوُ مِمَّا تُحْمَلُهُ عَادَةً.

وَأَمَّا الْبَقَرُ: فَتَحْمَلُ بِسَيْرِ الْأَوْتَالِ، وَلَكِنَّهَا لَا تُرْكَبُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْوَى عَلَى حَمْلِ صَاحِبِهَا، وَلَمْ تُخْلَقْ لِلذَّكَاءِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ حَمْلُ بَعْضِ الْأَوْتَالِ

عليها مما تحمله عادة؛ كالكفة الحرب التي تجرُّها وضيئها، وقد ثبت في «الصحاحين»^(١) من حديث أبي هريرة^(٢) قال ﷺ: (يَبْتَغِي رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً لَهُ، فَذَ حَمَلٌ عَلَيْهَا، انْتَفَثَ إِلَيْهِ الْبَقْرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أَهْلِكْ لِهَذَا، وَلَكِنِّي إِنَّمَا خِلْتُ لِحَرْبٍ)، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ - تَمَجُّبًا وَلَمَزًا - أَبَقَرَةً تَكْلُمُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَإِنِّي لَأُبِينُ بِهِ وَأُبِينُ بِخَيْرٍ وَحَسَنٍ)^(٣).

وَالْأَبْلُ: فيجوزُ اتِّخَاذُهَا لِحَمَلِ الْإِتْقَالِ وَالرُّكُوبِ بِلَا غِلَافٍ.

وَيُكْرَهُ الْبِقَاءُ عَلَى ظَهْرِ الدَّوَابِّ بِلَا سِتْرٍ وَحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِيهَا، وَالرُّكُوبُ مَعَ الْحَرَكَةِ يَسِيرُ عَلَيْهَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّا كُنَّا أَنْ تَخْلُدُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَتَابَرًا، فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِيَتَلَقَّكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْقَبِي إِلا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ، وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ)^(٥).

وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ معاذِ الْجُهَنِيِّ: «لَا تَخْلُدُوا مَتَابَرًا»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٦).

وَلَا يُشَكِّلُ عَلَى ذَلِكَ وَقُوفُهُ عَلَى ظَهْرِ دَابَّيْهِ فِي عَرَفَةَ وَيَوْمِ النَّحْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقْتُ مَوْقِفٍ يُرِيدُ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ فَيَقْتَضُوا بِهِ، لَا أَنْ يَسْتَتِرَ عَنْهُمْ؛ وَهَذَا مِنَ التَّصَالِحِ الَّتِي تَقُوفُ وَكُوبُ الْإِبِلِ بِالسَّيْرِ بِهَا وَالْحَمَلُ عَلَيْهَا.

وَالْمَرَادُ: كَرَاهَةُ إِتْدَاءِ الْبَهَائِمِ وَتَكْلِيفِهَا مَا لَا تُطِيقُ، وَهَدْمُ اسْتِعْمَالِهَا بِغَيْرِ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ^(٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدُّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: (لَوْ ظَهَرَ لَكُمْ مَا تَأْتُونَ إِلَى الْبَهَائِمِ، لَغَيَّرَ لَكُمْ كَيْبَرًا)، وَرَوَى مَوْفُوقًا^(٨)، وَالْمَوْفُوقُ أَصَحُّ.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٦٧).

(٣) أخرجه أحمد (١٢٩/٣).

(٤) أخرجه أحمد (٤١١/٦).

وَذَكَرَ اللهُ تَعَالَى لِلْخَيْلِ وَالْبَقَالِ وَالْحَمِيرِ وَتَخَصَّصَهَا بِالرُّكُوبِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّابِقَ مِنَ الْأَنْعَامِ لَا يُرْكَبُ، وَهِيَ الْغَنَمُ وَالْبَقَرُ، وَأَمَّا الْإِبِلُ، فَتُرْكَبُ وَتَحْمِلُ الْأَثْقَالَ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا اللهُ تَعَالَى فِيهَا يُرْكَبُ؛ لِأَنَّ الثُّغْمَةَ فِيهَا بِمَا تَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَ غَيْرِ الْمُرْكُوبِ أَظْهَرُ، وَهِيَ اسْتِعْمَالُ الْجُلُودِ وَالصُّوفِ وَحَمْلُ الْأَثْقَالِ؛ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ رُكُوبِهَا، وَأَمَّا الْخَيْلُ وَالْبَقَالُ وَالْحَمِيرُ، فَيُسْتَفْعُ مِنْهَا بِالرُّكُوبِ أَكْثَرُ.

لَحُومُ الْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ وَالْبَقَالِ:

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلَ وَالْيَوْمَ وَالْحَمِيرَ لِيَكُونَ﴾ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَالْبَقَالِ وَالْحَمِيرِ، وَلَا الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِهَا، وَهَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهَا فِي سِيَاقِ الرُّكُوبِ هُوَ كَذِكْرِ الْحِمَالِ فِي سِيَاقِ حَمْلِ الْأَثْقَالِ: لَا يَعْني أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رُكُوبُهَا.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَحْمِ الْخَيْلِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: عَلَى جِلِّ لَحْمِهَا.

خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَقَوْلِ لِمَالِكٍ: فَقَدْ كَرِهَهَا، وَالْمَعْتَمِدُ فِي مَلْعَبِهِ تَحْرِيمُهَا.

وَالصَّوَابُ: جِلُّهَا؛ فَقَدْ أَكَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: قَالَتْ: «فَنَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ قَرَسًا، فَأَكَلْنَاهُ»^(١).

وَقَدْ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَالَ: «سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكُنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ الْخَيْلِ وَنَشْرَبُ أَلْبَانَهَا»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٩٤٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي فَتَاوَاهِ (٢٨٨/٤).

وقد استدلَّ مَنْ قال بكراهة أكل لحومها بدليل الخطاب في الآية: **حَيْثُ ذَكَرَهَا اللَّهُ لِلرَّكُوبِ** ولم يَذْكُرْهَا لِلْأَكْلِ، واللام في قوله: ﴿يَرْكَبُهَا﴾ للتعليل، فذَكَرَ اللَّهُ هِلَّةَ خَلْقِهِ لَهَا، والهلة المنصوصة تُفيدُ الحصرَ.

وهذا الإطلاق فيه نظرٌ؛ وذلك لو صحَّ، لكان مانعاً من ركوب الإبل، فإِنَّهُ ذَكَرَهَا فِي الْأَكْلِ وَالذَّبْحِ وَخَبْلِ الْأَثَالِ، ولم يَذْكُرْهَا فِي الرُّكُوبِ، وإِنَّمَا المراد: أَنَّ اللَّهَ يَذْكُرُ أَظْهَرَ النَّعَمِ فِي الْبَهَائِمِ، وليس في ذلك حصرُها، ولو كانت الآية حاصرة، لامتنعَ لِمَالِكٍ جِوَارُ خَرَبِ الْأَرْضِ بِالْقِرِّ وَغَيْرِهِ.

وأما الاستدلالُ بحديث عَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ، وَالْبَهَائِلِ، وَالْخُمُورِ، وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاحِ»، فقد رواه أَبُو دَاوُدَ^(١) وَغَيْرُهُ، وَلَا يَصَحُّ؛ أَغْلَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢).

ثُمَّ إِنَّ سُورَةَ التَّحْلِ مَكِّيَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَأَحَادِيثُ إِباحَةِ لُحُومِ الْخَيْلِ مَدَنِيَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، ثُمَّ إِنَّ آيَاتِ الْمَكِّيَّةِ يُرَادُ مِنْهَا ذِكْرُ وَجْهِ الْأَعْتَابِ وَبِحَكْمِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَقَاصِيلُ التَّشْرِيعِ وَحُدُودُهُ؛ فَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي السُّورِ الْمَدَنِيَّةِ، وَالْمَكِّيَّ يَغْلِبُ فِيهِ الْأَعْتَابُ لَا التَّشْرِيعُ.

وعاقبة السلف على جِلِّ لُحُومِ الْخَيْلِ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ جَاءَ جِلُّ أَكْلِهَا عَنْ جَمَاعَةٍ كَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَقُضَّائَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَهَذَا قَالَ كِبَارُ التَّابِعِينَ: سَوَّيْتُ بَيْنَ عَقَلَةٍ، وَعَقْلَةٍ، وَالْأَسْوَدَ، وَعَطَاءَ، وَشُرَيْحَ، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ.

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٩٠)، والنسائي (١٣٣٢)، وابن ماجه (٣١٩٨).

(٢) شرح النووي على مسلم (٩٦/١٣).

وأما الحمير، فالحمير على نوعين: أهلية ووحشية، والمقصود في الآية الحمير الإنسانية؛ لأنّ الوحشية لا تُركب؛ لأنها تُفتر من الناس، والله ذكر في الآية نعمة الركوب، والحمير الأهلية بحرم أكلها، وقد حكي الإجماع على ذلك بعضهم؛ كابن عبد البر^(١)، وغيره، وقد ثبت في «الصحيحين»^(٢) من حديث جابر بن عبد الله^(٣) قال: «نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمير الأربعة»^(٤).

ويشكك عندهما من حديث أبي ثعلبة^(٥).

وعلى ذلك عمل الصحابة في تحريم أكل لحوم الحمير الأهلية؛ كما قال أحمد: «خمس عشرة من أصحاب النبي ﷺ كرهوها»^(٦).

وأما حمائر الوحش، فحلال أكلها، وقد أكله النبي ﷺ وأصحابه، كما في «الصحيحين»^(٧) من حديث أبي قتادة^(٨)؛ أنه صاد حمائر وحشياً وأنى يقطع منه للنبي ﷺ، فأكل منه، وقال لأصحابه^(٩): «هو حلال؛ فكلوه»^(١٠).

وأما حمائر الوحش الذي يستأجل، فيبقى على أصله في جلده، وحمائر الأهلي إذا توخّش يبقى على أصله في تحريمه؛ كما قال الشافعي؛ لأنّ شلّق الحمير الأهلية يباين شلّق الحمير الوحشية شباقة يبرقها أهل الجيرة بها.

وأما البغال: فهي ما تولد من أصليين محرّم ومباح، أو من مباحين، فإن تولد من مباحين؛ كأن تكون أمه فرساً وأبوه حمائر وحشياً، فهو

(١) «التبعية» (١٠/١٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٦).

(٤) «المعنى» (١٣/٣١٧).

(٥) أخرجه البخاري (١٨٢٣)، ومسلم (١١٩٦).

مباح؛ لأن أصله مباح، وإنما إن تولد من أصلين أحدهما مباح والآخر محرّم؛ كالحمار الأهلي والفرسي، فقد حكمي الائتافي غير واحد على تحريم أكله، وقد روى أبو داود^(١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «فَبَيْعْنَا يَوْمَ حَيْبَرَ الْخَيْلَ، وَالْبَقَالَ، وَالْحَمِيرَ، فَتَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَقَالِ وَالْحَمِيرِ، وَلَمْ يَتَهَنَّأْ عَنِ الْخَيْلِ»^(٢).

وقد سُئِلَ قتادة عن البقال؟ فقال: وهل هي إلا حمارة؟^(٣).

وعلى هذا عائنة السلف، وعن مالك قولان: الكراهة المخلطة، والتحريم؛ ومحققو أصحابه يقولون بالتحريم.

وقد اختلف الفقهاء في الحيوان المتولد من أصلين محرّم ومباح كالغلي:

فجزمهم: مَنْ يَنْبَغِ التحريم مطلقاً وهم الجمهور.

ومنهم: مَنْ يجعله يَنْبَغُ أمّه مطلقاً وهو قول أهل الرأي من الحنفية، ويختلف قولهم بحسب بخلافهم في الأم؛ فالغلي الذي أمّه أتانٌ محرّم أكل لحبه؛ لأنه نَبَغَ لأمّه، والذي أمّه فرسٌ فَيَخْتَلِفُونَ فيه على خلافهم في أكل الخيل؛ فهو مكروه عند أبي حنيفة، ومباح عند صاحبَيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن.

والأظهر: أَنَّهُ يَنْبَغُ عليه التحريم؛ وهذا عامٌ في كُلِّ مَنْ كَانَ مِنَ التَّوَلَّدَ مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَثُلُ السَّمْعِ الَّذِي يَكُونُ مَتَوَلِّدًا بَيْنَ اللَّذْبِ وَالضَّبْعِ، وَالْعَسْبَارِ الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ الضَّبْعَانِ وَاللَّذْبِ.

• • •

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٥٦)، وأبو داود (٣٧٨٩).

(٢) «المنها» (١٣/٣١٩).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَوْمَ الْاَوَىٰ سَخَّرَ الْبَحْرَ لِاَصْحَابِهَا وَهُمْ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَغْفِرُوا مِنْهُ جَلِيَّةٌ فَاهْوَتْهَا وَتَرَى الْاَنفَالُ تَوَاجِعًا فِيهِ وَتَسْتَفْتُوا مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَمَّا حَكَمْتُمْ فَنَزَلْتُمْ﴾﴾ [الحمل: ١١٤].

تقدم الكلام على صيد البحر وميثاقه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَرَّمْ عَلَيْكُمُ النَّبَاتِ وَاللِّمَّ وَلَحْمَ الْبَيْضِ وَمَا أُوتِيَ بِهِ يَتَرَوْا لَقَوْمًا﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَكُمْ مِنْهُ الْبَحْرُ وَلَحْمُهُمْ تَنَاجٍ لَكُمْ وَلَقَدْ جَاءَتْكُمْ مِنْهُمُ الْغُلَامُ مَا دُفِنُوا خَرَّمُوا﴾ [المائدة: ٩٦].

وفي الآية: دليل على جليّة البحر وطهارة عنيها، والإطلاق في قوله: ﴿جَلِيَّةٌ فَاهْوَتْهَا﴾ دليل على جواز جليّة البحر للرجال والنساء، ألا أنه لما كان التحلي من عادة النساء، غلب عليهن؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ يُنْفِلُوا فِي الْحَيَاةِ﴾ [الزمر: ١٨]، والمراد المرأه، ولكن لو تحلى الرجل بجليّة البحر بالتحشم بخاتم اللؤلؤ وغيره من الجواهر، جاز ذلك بلا مشابهة لصفة أنس النساء، وإنما ذكر الله اللبس ولم يخص رجلاً ولا نساء؛ لأن جليّة البحر ليست ذهباً ولا فضة ولا حريراً؛ وهي محرمة على الرجال بلا خلاف؛ كما قال ﷺ: ﴿إِنَّ هَلَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذَكَوَرٍ أَتَمٍّ﴾^(١).

وُسُتْنِي من ذلك تحلية السيف؛ باعتبار أنها ليست ملبوسة؛ بل مستعملة، وكل ما يستعمله الرجل من الذهب والفضة ولا يكون ملبوساً كالقلم والدواة والمفتاح، فالأصل فيه الحلل، والأرجح جل استعمال الذهب والفضة من ذلك للرجال.

(١) أخرجه أحمد (١/ ١١٥)، وأبو داود (١٠٥٧)، والنسائي (٥١٤٤)، وابن ماجه (٣٥٩٥).

ويحرم على الرجال والنساء الأكل في صحائف الذهب والفضة، والأكل في أثنين؛ سواء كانت الأواني والصحائف من ذهب خالص أو مطبوقة بالذهب؛ فالنحو لما ظهر منها.

وليس في الحل المستعمل والمُعَارَ زكاة؛ كما تقدم بيانه عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ لَكَ الْمَعْبُورِينَ وَالْفَيْسَةَ وَلَا يُؤْمِنُونَ فِي شَيْءٍ إِلَّا قُبُورُهُمْ وَكَانَ أَيْسَرُ﴾ [النور: ٢٤].

وتقدم الكلام على ركوب البحر وأحواله، وحكم الغزو فيه وفضله، عند قوله تعالى: ﴿قُلِ الَّذِينَ يُبَيِّتُونَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِ وَجَعَلْتُمْ يَمًّا يَمًّا وَمَنْجَا يَمًّا فَكَيْفَ وَفَرَّجْنَا بَيْنَهُمَا سَبِيلًا وَجَعَلْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ مَّا يَشَاءُ اللَّهُ تَدْوِينَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ [يونس: ١٢٢].

• • •

﴿قُلِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ وَإِنَّا نَتُوبُ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ١٦٦].

في هذه الآية: جل الألبان من بهيمة الأنعام، وما أحل الله لحمه فإن لبنة حلال؛ وذلك لأن اللحم أصل واللبن فرع، وضرر اللحم أشد من ضرر الألبان؛ وذلك لأن اللبن يتحول من طعام تحولاً خفيفاً، بخلاف اللحم؛ فإن طعام البهيمة يتحول إلى لحم في بدنها في وقت أطول من اللبن، فما حل لحمها من البهائم، فإن لبنها حلال من باب أولى كالخيل، وما حرم لحمها، فلبنها حرام؛ كلبي الحمام.

وأما الاستدلال بالقرينة على أن الله ذكر الأنعام، وهي البهائم من الغنم والبقر والإبل، فلذلك دليل بخطاب على تحريم لبن غيرها؛ ففي هذا نظراً لأن الآية مكية، ولم تأت ليان محرمات الأطعمة؛

وإنما جاءت في سياق الاعتبار وذكر من الله ونعمه على عباده الموجبة لشكره ونحوه.

وكلام أئمة المذاهب الأربعة مشعر بتحريم لبن الحمير، وفي كلام الحنفية والشافعية وجهان، والصحيح المنع، وهذا الذي صوته النووي وابن الهيثم.

ونوي عن بعض السلف، كعطاء والزهرى وطاوس: جواز التداوي بلبن الأتان، والأظهر منعه؛ فما حرم أكله وشربه لا يحل التداوي به. وما يحرم أكل لحيم يحرم أكل وشرب شيء منه، وذلك كبيض ما حرم من الطيور، فهو حرام كذلك؛ لحرمة أصله.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿حَرَّمَ اللَّهُ مَتْلُكَ عَبْدًا تَدُلُّهُ عَلَى غَيْبٍ﴾

[الحج: ١٧٥].

في هذه الآية: سَلَبُ قدرة المملوك، وأنه لا يملك شيئاً، ولكن العلماء ينفقون على أن العبد يملك يَضَعُ زوجته، ويَتَوَقَّفُونَ على أنه لا يملك بالميراث، وأنه لا يملك إلا ما ملكه سيده؛ كما حكى الأنباقي الماوردي^(١) بن الشافعية وغيره.

وقد اختلفت العلماء في العبد فيما إذا وقع في يده شيء من المال ملكه له سيده: هل له تمام التصرف فيه ببيع وشراء أو لا؟ على قولين، هما قولان عن الشافعية:

قال مالك: إذا العبد يملك المال بملك سيده؛ حتى يجوز له أن يشتري ويصرف في المال كيف يشاء؛ وهذا قول الشافعية القديم.

وأما الجنب: فإنه يقول بأنه لا يملك التصرف فيما ملكه سيده، لا يبيع ولا يشرى، إلا بإذن سيده، وهذا قول أبي حنيفة.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ حَقٌّ وَجَعَلْ لَكُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ يَوْمَ تَطْعَمُونَ يَوْمَ أَطْعَمْتُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَتَى وَتَنَمَّ إِنَّ جِبْنَ﴾﴾ (الحمل: ٨٠).

قدّم الله الانتفاع باللباس كما سبق على الانتفاع بصناعة البيوت من جلود الأنعام وشعرها؛ لأنّ سفر البدن أولى من الاستقلال بالبيوت، ولو غيّر الإنسان بين لباس يسافر بدنه بلا دار، أو دار تلوّيه عاريًا، لاختار ما يسافر بدنه؛ لأنّه لا يستطيع الانتفاع والشرب في الأرض مع التعري، وهنا يدلّ على عظمة سفر الأبدان ونعمة الله فيها، وكلا السفرين نعمة؛ سفر البدن باللباس، وسفر الأشخاص بالبيوت والسكنى فيها؛ ولكنّ النعم مراتب.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشْرُّ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَلِيَتَّي وَيُ الْقُرْبَى وَتَتَنَ عَنِ الْقَتْلَى وَالنَّحْرَ وَالَّتِي يَعْطُكُمْ لِمَلِكُكُمْ تَذَكُّرُكُمْ﴾﴾ (الحمل: ٩٠).

قرّن الله العدل والإحسان وليقاء ذي القربى بالثمن عن الفاحشو والبغي؛ لأنّه إذا حضر العدل، غاب البغي والفواحش، وهناك تلازم بين صلوّ الرّحم والإفشاء في الأرض؛ أنّ النفوس بينها حيلة ومجبولة على الحياء بعضها من بعض، فيحتشمون ويتهيّون من قلوبهم، وإنّ أحبّ

السوء، نَزَعَهُ لَأَجْلِ أُولَىٰ أَعْيُنِهِ، فَإِذَا تَفْقَحَتْ الْأَرْحَامُ، ظَهَرَ الْفَسَادُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَحْنُ ظَاهِرُونَ﴾ (محمد: ٢٢).

وقد تقدم الكلام على القرابة وفصل صِلَةِ الرَّجَمِ وَمَوَازِينِهِمْ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى قَرَابَةِ الْعَمِّ وَالْخَالِ وَتَفَاضُلِهِمَا عِنْدَ تَوَلَّيْهِ تَعَالَى: ﴿وَوَعَدْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَسْحَاقَ حَمَلًا مَّحْتَبًا وَنُوحًا مَّحْتَبًا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَادَ وَشُعَيْبًا وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُتَّقِينَ﴾ (الأنعام: ٨٤)، وَتَقَدَّمَ كَلَامٌ عَلَى فَضْلِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْقَرَابَةِ بِالصَّفَقِ وَالْهَدْيِ وَفَضْلِ الْحَاجَةِ فِي مَوَاضِعَ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَلِّعُوا مَهْدِي الْقَوْمِ إِنَّا كَاشِفُكَ وَلَا تَقْضُوا الْوَعْدَ لِتَكِيدَ لَكُمْ بَعْدَ مَا كَفَرْتُمْ﴾﴾ (الحمل: ٩١).

أَمَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ، وَنَهَى عَنْ نَقْضِ الْأَيْمَانِ، وَأَوْجَبَ مِرَاقَبَةَ اللَّهِ وَاسْتِحْضَارَ عَظَمَتِهِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَظَّمَهَا، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي صَدْرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ عَلَى الْعَهْدِ وَالْعَوَانِي.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزْلَهُمَا مِن بَيْنِ يَدَيْهِ فَهُنَّ عَلَىٰ كُلِّ مَفْجَرَةٍ مُتَصَدِّقَاتٌ لِّمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾﴾ (الحمل: ٩٢).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مُفَصَّلًا مِنْ كُفَّارَةِ الْأَيْمَانِ، وَتَحْكُمِ الْيَمِينِ الْعَشُوسِ،

وكنّارها، عند قولو تعالى في آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ يَتَذَكَّرُونَ﴾
وَأَنبَتَهُمْ قَسَا فَعَلَا لَوْلَاكَ لَا تَعْلَىٰ لَكُمْ ﴿١٧٧﴾، والمائدة: ﴿لَا يُؤْمِنُكُمْ اللَّهُ
بِالْعَمَلِ فِي أَعْيُنِكُمْ وَلَكِنَّ بِإِيمَانِكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [١٨١].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ قَوْلَ الْقَرِينِ فَاسِدٌ يُأْتِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

[الفصل: ٩٨].

أمر الله بالاستعاذه من الشيطان عند قراءة القرآن؛ لأن الشيطان مع
كُرهه للذكر ونفوره منه، إلا أنه يسلك على العبد باستحضار معاني السوء
ومتشابهات القرآن ابتغاء للفتنة منه، فيصرفه عن التضرع والتفكير.

والاستعاذه ليست آية في أوائل السور، وليس كلام السلف فيها
كالسلسلة؛ وإنما الاستعاذه دعاء والنجاة من العبد لربه عند قراءته
القرآن.

حكم الاستعاذه عند القراءة:

وشرع عند افتتاح الصلاة بالفاتحة أن يستعيذ القارئ من الشيطان
الرجيم، ولا خلاف في ذلك؛ وإنما خلافت السلف في وجوب الاستعاذه
عند ذلك على قولين؛ هما روايتان عن أحمد:

فلقبت طائفة: إلى الوجوب؛ وهو قول عطاء والثوري والأوزاعي
وداود، وهو رواية عن أحمد اختارها ابن بكّة من أصحابنا، وقد حملوا
الأمر في الآية على الوجوب، ومن السلف: من يرى وجوب الاستعاذه
ولو مرة في الممر؛ فيزول المرة سقطة للوجوب.

وذقت طائفة: إلى استحباب التعوذ عند ذلك؛ وهو قول أكثر
العلماء، وهو المذهب عند أحمد.

والأظهر: أنَّ الأمر في الآية للاستحباب لا للوجوب، ولم يثبت أنَّ النبي ﷺ أمر بالاستعاذة عند القراءة أمراً حمله أصحابه على الوجوب، ومن تأمل كلام السلف، وجد أنهم لا يوجبون الاستعاذة، ويكاد يكون ذلك عندهم إجماعاً، وقد حكى الإجماع ابن جرير^(١) وغيره.

وقد كان النبي ﷺ يُعلم أصحابه الصلاة، ولم يكن يأمرهم بالاستعاذة، ولو كان واجباً، لما ترك ذلك، وبين ذلك تعلية المسيء في صلاته، وهو في «الصحيحين»، فقد علمه النبي ﷺ الصلاة، فقال له: (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَمَسَّرَ بِكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ...)،^(٢) فعلمه الصلاة، ولم يعلمه الاستعاذة.

على خلافه عند الفقهاء في وجوب الاستعاذة في الصلاة: هل هو للصلاة أو للقراءة؟

ومن يرى أنها للصلاة، يرى الاستعاذة ولو لم يتمكن المصلي من القراءة، فيكون حكمها مستقلاً كحكم الاستفتاح؛ وإلى هذا ذهب أبو يوسف.

وجمهور العلماء: على أنَّ الاستعاذة للقراءة، ويردونها في القرص والقل، وكان مالك يفتيها بالنفل ويكرهها في القرص.

وإنما لم تجب الاستعاذة عند القراءة في الصلاة، فإنها في خارجها من باب أولى.

(١) تفسير الطبري (١٤/٣٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

صِبْغُ الاستعاذة:

وقد كان النبي ﷺ يستعيذُ بالفاطِ وَصِبْغُ متعدّدو، وذلك بحسبِ
 المُوجِبِ والمُقتَضِي من الأحوال؛ منها قوله: (أَعُوذُ بِوَجْهِكَ)^(١)،
 ومنها: (أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامِنَةِ)^(٢)، ومنها قوله: (أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ
 سَخَطِكَ)^(٣)، وله استعاذة عند دخولِ الخلاءِ، وهي قوله: (اللَّهُمَّ، إِنِّي
 أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ)^(٤)، وله استعاذة عند الفزعِ، وهي قوله:
 (يَا سُبْحَنَ اللَّهِ، أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامِنَةِ، مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ، وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ
 عَذَابِ الشَّيَاطِينِ، وَلَنْ يَخْضُرُونِ)^(٥)، وله استعاذة عند تعويذه بيده؛ كما
 صنع مع الحسنِ والحسينِ، وهي قوله: (أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامِنَةِ، مِنْ كُلِّ
 شَيْطَانٍ وَعَاصَةٍ، وَمِنْ كُلِّ غَمٍّ لَآمَةٍ)، وذكر أن إبراهيمَ كان يُعوذُ بها
 إسماعيلُ وإسحاقُ^(٦)، وكان للنبي ﷺ استعاذة عند دخولهِ المسجدِ، وهي
 قوله: (أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ
 الرَّجِيمِ)^(٧)، وذوي له استعاذة عند نزولِ المنزلي^(٨)، وعند دخولِ
 البلدِ^(٩)، وعند عطرَاتِ النَّفْسِ وَلَمَّوْ الشَّيْطَانِ^(١٠).

وأما الاستعاذة عند القراءةِ، فأصحُّ شيءٍ في ذلك هو ظاهرُ القرآنِ،
 وقوله ﷺ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)؛ كما جاء في حديثِ

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨). (٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٨) و(٢٧٠٩).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (٣٧٥).

(٥) أخرجه أحمد (١/١٨١)، وأبو داود (٣٨٩٣)، والترمذي (٣٥٢٨)، والنسائي في
 السنن الكبرى (١٠٥٣٣).

(٦) أخرجه البخاري (٣٣٧١). (٧) أخرجه أبو داود (٤٦٦).

(٨) أخرجه مسلم (٢٧٠٨).

(٩) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨٧٧٥).

(١٠) أخرجه الترمذي (٢٩٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٩٨٥).

أبي سعيد الخدري^(١)، وأبي حمزة، ولم يختلف العلماء على هذه الصيغة، وقد حكى الإجماع عليها غير واحد، كالشاطبي وغيره.

وجاء في «المستدرك» و«السنن»: الاستعاذة عند القراءة بقوله: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) من حمزه، وتثنية، وتثنية، ثم يقرأ^(٢)، كما جاء في بعض ألفاظ حديث أبي سعيد ورودة وثرة في قيام الليل، كما في «السنن»، ومنهم من حكى الإجماع على ذكر «السميع العليم» فيه، كأبي عمرو الداني، وهذا في بعض ألفاظ حديث أبي سعيد، ومن حديث جبير بن مطعم^(٣)، وأبي مسعود^(٤)، وأبي أمامة^(٥)، وقد تكلفنا على هذه الأحاديث في كتاب «العمل».

وأما الاستعاذة، فلا يُجهز بها، كما هو الأصح في البسطة، وهي أولى بالإسراع من البسطة.

• • •

❦ قال تعالى: ﴿مَنْ حَكَرَ فَإِنِّي يَدُّ إِلَيْهِ إِلَّا مَنْ أُمَرَ﴾
وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ مَرَّ بِالْكُفْرِ مَرَدًا فَقَلْبُهُ غَافٍ
فِيكَ أَقْرَبُ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [التحل: ١٠٦].

نزلت هذه الآية في عمار بن ياسر لما حدثته فريش، وأكرهوه على قول الكفر، كما رواه الحاكم والبيهقي، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٨٩).

(٢) أخرجه أحمد (٥٠/٣)، وأبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢١٢).

(٣) أخرجه أحمد (٨٠/٤)، وأبو داود (٧٦٤)، وابن ماجه (٨٠٧).

(٤) أخرجه أحمد (١٠٣/١)، وابن ماجه (٨٠٨).

(٥) أخرجه أحمد (٢٥٣/٥).

يَتَرَكُوهُ حَتَّى سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَكَرَ إِلَهُهُمْ بِخَيْرٍ، ثُمَّ تَرَكُوهُ، فَلَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (مَا وَدَّعَكَ؟)، قَالَ: شَرًّا يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تُرِثُ حَتَّى يَلُتَ بَيْنَكَ وَذَكَرْتُ إِلَهُهُمْ بِخَيْرٍ؟ قَالَ: (كَيْفَ نَجِدُ قَلْبَكَ؟)، قَالَ: مُظْمِئًا بِالْإِيمَانِ، قَالَ: (إِنْ عَلِمُوا فَتَفَّ)^(١).

والإكراء المقصود: هو الذي لا اعتياد ولا قُدرة للإنسان معه؛ كالتهديد بقتله، أو إتلاف عضو منه، أو تعذيبه بما لا يُطيقه، من قاضي على ذلك، وبشي عادة لو توخَّذ.

ولم يَخْتَلِفِ العلماء على أَنَّ الإسلام يَصِحُّ مع الإكراء على الكفر، ومن أكره على الكفر ولا حيلة له عنه، فلا شيء عليه في ذلك ما دام قلبه مطمئنًا بالإيمان.

والتفاضل في باب الإكراء يَخْتَلِفُ؛ فبعض المقامات يجب فيها الصبر ولو قُتِلَ الإنسان؛ كمن يَبْلُغُ الدِّينَ بِإظهاره الكفر، وهذا كَمَقَامِ الأنبياء؛ ولهذا لم يَرْخِصِ اللَّهُ لِنَبِيِّ فِي التَّلَبُّسِ بِالْكَفْرِ ولو قُتِلَ على إيمانه، ويُنْهَلَمُ أَمِيَانٌ وَرَتَّبَهُمُ الَّذِينَ تَعَيَّنَ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهُمْ الْوُقُوفُ بِالْحَقِّ وَالثَبَاتُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ مَقَامُهُ فِي قَوِيهِ كَمَقَامِ النَّبِيِّ فِي أُمِّيٍّ تَقَرُّدًا وَانْقِيَادًا لِلنَّاسِ مَعَهُ، وَالنَّاسُ فِي هَذَا مَقَامَاتُ؛ فَمَقَامُهُمْ فِي النَّاسِ كَمَقَامِهِمْ فِي الْعُلَمَاءِ، وَكُلُّمَا ارْتَفَعَ مَقَامُهُمْ، قَلَصَ عِلْمُهُمْ.

ومع وجود الرخصة فقد حَكَى بعض العلماء الإجماع على أَنَّ مَنْ اخْتَارَ الْقَتْلَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الثَّبَاتِ عِنْدَ الشَّدْوِ، فَإِنَّهُ الْفَضْلُ مِمَّنْ اخْتَارَ الرِّخَصَةَ.

ولا فرق في الإكراء بَيْنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَالْأَشْهَرُ عَنْ أَحَمَدَ، وَيَتَعَيَّنُ مَعَ فَعْلٍ أَوْ قَوْلٍ الْكَفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٥٧/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٨/٨).

كراهيتها بالقلب، وإلا كان استحلالاً؛ وهو معنى قوله: ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ مَذَكًا﴾.

وأما ما جاء من حديث عبادة^(١)، وأبي الدرداء^(٢): «لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُطِعْتُمْ، أَوْ حُرِّقْتُمْ، أَوْ صَلَبْتُمْ»، فهذا عام مخصوص بالقلب؛ وذلك لظاهر الآية: ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ مَذَكًا﴾.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أُولَئِكَ بِأَنفَرٍ يَدْعُونَ﴾﴾ (البقرة: 173)، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَيْزِرِ وَمَا أُولَئِكَ بِأَنفَرٍ يَدْعُونَ﴾ (النحل: 115).

تقدم الكلام على المحرمات من بهيمة الأنعام في مواضع، منها عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أُولَئِكَ بِأَنفَرٍ يَدْعُونَ﴾ (البقرة: 173)، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَيْزِرِ وَمَا أُولَئِكَ بِأَنفَرٍ يَدْعُونَ﴾ (النحل: 115)، والنمل: ١٣.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَوَازِينَ﴾﴾ (النحل: 124).

في هذا: أمر بالعدل حتى عند العقاب والانتصار للنفس، فيجب العدل مع الظالم كما يجب العدل للمظلوم، ولما كانت كثير من النفوس

(١) أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٢٠).

(٢) أخرجه ابن عابدين (١٠٣٤).

يَغِيْبُ عَنْهَا الْعَدْلُ عِنْدَ انْتِصَارِهَا لِنَفْسِهَا؛ لَمَّا جُيِلَتْ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْفِي وَالْأَثَرِ، أَمَرَهَا اللهُ بِالْعَدْلِ وَتَحَرُّي الْإِنْصَافِ عِنْدَ الْإِنْتِصَارِ وَعَقَابِ الظَّالِمِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالْيُسْرِ، وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرَهُمْ سَهْوَةً وَظَلَمُوا﴾ [النور: ١١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ حَاقَبَ بِمِثْلِ مَا حَاقَبَ بِهِ ثُمَّ يُفِي حُكْمَهُ لِبَعْرِثَةِ اللَّهِ فَاسْتَبْرَأْ لِلَّهِ لَعْنَةُ حَقُّوهُ﴾ [الحج: ١٦٠].

وَقَدْ نَقَلْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْإِنْتِصَارِ لِلنَّفْسِ بِمِثْلِ مَا يُفِي عَلَيْهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ آتَاكَ عَدُوٌّ فَاتَّخِذْهُ عَدُوًّا لِنَفْسِكَ مَا اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وَمِثْلَانِي بَيَانُ أَحْوَالِ الْإِنْتِصَارِ لِلنَّفْسِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكَ وَاتَّقَوْا اللَّهَ يَرْحَمُ مَنِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْفَعِينَ﴾ [١٢٢٧].





سُورَةُ الْاِنْمَارِ

سورة الإيماء سورة مكّية، كما قاله ابن عباس وجمهور المفسرين، واختلفت في بعض آياتها^(١)، وجاءت في بيان معجزات النبي ﷺ، والتذكير بأحوال السابقين من المؤمنين لأنبيائهم، وأمر الله فيها بتوحيده وبعرض أصول الفطرة، وذكر بعض الشرائع العظام والنواهي المؤيدة تعظيماً لها؛ ليعلم الناصر أنّ دين الإسلام دين فطرة لا يخرج عن دعوة الأنبياء جميعاً، ولا عن دواعي الفطرة.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَسْلَمُوا عَندَ الْبُيُوتِ وَالْمَسَاجِدِ﴾﴾ [الإمراء: ١٢].

جعل الله دوران الأفلاك، لمعرفة الحساب وتحديد المواعيد نفعا للناس في دينهم ودنياهم؛ بها يعرفون أوقات العبادات ومواسمها، وبها يعرفون مصالحهم في دينهم ودنياهم، وقد تقدّم عند قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ فِي الْأَوَّلَةِ مَنْ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١٨٩] وقوله: ﴿وَقَدْ آتَيْنَا لَكُمْ الْأَمْرَ فَتَتَذَكَّرُوا يَا بَنِي آدَمَ خَلَقْنَاكُمْ وَآلَكُمْ عَذَابُ النَّارِ﴾ [الأنعام: ٩٧] الكلام على الحكم من الحساب بالأفلاك، وتقدّم الكلام على منافع الحساب وحدود الانتفاع منه عند قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ سَكَنًا وَالْجَنَّةُ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

(١) زاد المسير (٧/٣)، والقر المحرر (١٣٨/٩).

وتقدّم في قوله تعالى: ﴿تَائِبِينَ تَوَلَّوْا لَكُمْ رَبُّهُ أَقْبَرُ﴾ [البقرة: ١٦٥] الكلام على التوبة في استقبال القبلة بدلاً من الشمس لا بضيق النجوم.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ رَبَّكَ الْأَعْلَىٰ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا بَلَّغُوا عِندَكَ الْحَكِيمَ أَحْضَعُوا أَوْ بَازُوا فَلَا تَلْزَمُوا أَهْلَ وَلَا تَهْرَبُوا وَمَنْ لَّهُمْ أُولَآءَ حُكْمٌ ۖ﴾ [١٧] وانفضّ لهما جناح الذل من الرحمة وقلّ ربّ أرحمهما كما ربيكم سيّدا ۖ ﴿١٨﴾ تَتَكَبَّرَ عَلَيْهِمَا فِي كُلِّ مَوَاقِفٍ إِنَّ تَكْوِيْنًا مُّكَلِّمِينَ فَلَمَّا كَانَ الْآخِرُ مِنْ عَمَلِكُمْ ﴿١٩﴾ وَمَنْ نَا الْقَرْيَةَ حَقُّهُ وَالْمَسْكُونَةَ وَالنَّسِيلَ وَلَا يَنْزِلُ نَزِيْرًا﴾ [الاسراء: ٢٣ - ٢٦].

أمر الله ببرّ الوالدين والإحسان إليهما بمنجّة، وفرد برّ الوالدين بتوجيهه، وهذا في مواضع؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُفْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦] وقوله تعالى: ﴿قُلْ نَسَاوَا أَهْلَ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَتَرَكُّوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الانعام: ١٥١]. وبرّ الوالدين تدعو إليه الفطرة، وهو من أعظم ثبوت الضمير؛ فإنها مجبولة على ردّ المعروف إلى من أحسن إليها، وأعظم مُحبين عليها من الكلبيّ الوالدان.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَّبُّكُمْ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيْتُمَا سَيِّدًا﴾ استصحاب الدعا للوالدين المُسَلِّمَيْنِ بعد موتهما، وهو من البرّ الذي لا ينقطع.

وقد تقدّم الكلام على برّ الوالدين، وصلة الأرحام والأقارب، وحدودهم، ومن يجب وصلة منهم، في صدر سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِ وَالْأَحْكَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا ذَكِيًّا﴾ [٤١].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ نَا الْقَرْيَةَ حَقُّهُ وَالْمَسْكُونَةَ وَالنَّسِيلَ وَلَا يَنْزِلُ نَزِيْرًا﴾،

فيه فضلُ الإحسانِ بالمالِ والتنفقِ على المحتاجِ، وقَدَّمَ القَرَابَةَ على غيرهم؛ لأنَّ النِّفَقَةَ عليهم صَدَقَةٌ وَجِلَّةٌ، والهِدْيَةُ لِلأَقْرَبِينَ التي نُوَلِّفُ القلبَ وتُوصِلُ بها رَحِمٌ: أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ على بعيدٍ متوسطٍ الحاجِ.

وقد نَهَى اللهُ عن التبذيرِ حتى في الصَّدَقَةِ، والمرادُ بذلك: الإنفاقُ بما يُغَيِّرُ بِمَالِ الرَّجُلِ وأَهْلِيهِ وولَدِيهِ وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ؛ وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُوا حَقَّ قَوْلِهِمْ خَصَالِيذٌ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِمْ لَا يَبْتَغِ الْغَنِيُّ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿وَتَسْتَظِلُّكَ كَمَا تُبِشِّرُهُمْ قَوْلَ الْغَنِيِّ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَفْتُلُوا لَمْ يَسْتَرْفُوا وَلَمْ يَقُولُوا وَكَانَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ قَوْلُهُمْ﴾ [التوحيات: ٦٧].

وتقدَّمَ الكلامُ على الشَّرَفِ والتبذيرِ وأنواعِهِ وحدودِهِ وكيفيةِ معرفتِهِ، عندَ آيَةِ الأنعامِ السابقةِ، وعندَ قوله تعالى: ﴿وَتَحْشَلُوا وَتَذَرُوا وَلَا تَنْسُوا﴾ [التوبة: ٣٦] لا يُبْتَغِ الشَّرَفُ [الأمراء: ٣١].

وقد أَمَرَ اللهُ بِالْإِنْفَاقِ على مَنْ لَا يُحْسِنُ تَلْبِيزَ المَالِ، ونَهَى عن إعطائِهِ إِثْمًا حتى لَا يَضَعَهُ في غيرِ موضِعِهِ؛ إمَّا بِحَرَامٍ أو بِشَرَفٍ في حلالٍ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْفُسُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ فِتْنًا وَأَكْبَرُكُمْ فِيهَا وَأَكْبَرُكُمْ وَتُؤْثِرُوا لَكُمْ ذُلًّا وَكَلَّا كُنتُمْ مِنَ الْوَصِيَّةِ فَوْقَ الثَّلَاثِ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ فَوْقَ الثَّلَاثِ تُغَيِّرُ بالوَرِثَةِ، وقد بيَّنَّ اللهُ فَضْلَ الإحسانِ إلى الوَرِثَةِ مِن بَعْدِ المَوْتِ بِتَرْكِ مَالٍ لَهُمْ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَسِقِ الْآيَةُ لَكُمْ إِذْ يُرْتَدُّوا مِنْ عِنْدِكُمْ حَقُّوا عَلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونُوا لَكُمْ ذُلًّا وَكَلَّا كُنتُمْ مِنَ الْوَصِيَّةِ فَوْقَ الثَّلَاثِ؛ وَحَقُّمُ الوَصِيَّةِ بما زادَ عليها، وَوَصِيَّةُ الرَّجُلِ بِمَالِهِ كُلِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ.

﴿قَالَ نَعَالِيَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا قَوْلَكُمْ عَتَبَةً بَيْنَهُمْ غَنَ كُرَاهِهِمْ وَيَا كَرِيمًا﴾
قَالَهُمْ حَقًّا مِمَّا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْإِسْرَاءُ: [٣١].

تقدم في سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿مَنْ كُرَاهِهِمْ وَيَا كَرِيمًا﴾ [١٥١] وأراد أن الذي رزق الآباء من قبل هو الذي يتكفل برزق الأبناء من بعد، فالرب واحد، فقد كان يخصى الجد على ولده، فرزق الجد وولده، ثم عاف الأب على ولده، فرزق الأب وولده، وهكذا فوز الأجيال واحد.

وفي قوله تعالى في هذه السورة: ﴿مَنْ كُرَاهِهِمْ وَيَا كَرِيمًا﴾ مع قوله في سورة الأنعام: ﴿مَنْ كُرَاهِهِمْ وَيَا كَرِيمًا﴾ [١٥١]، إشارة إلى أن الله يرزق الولد بالولد، ويرزق الولد بالوالد، بركة متعاقبة، ومن ذلك ما في سورة الكهف في مال اليسعيني، قال: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّهُ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْهَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [٨٢]، وقد بحفظ الله الولد بعمل والده، ولكن لا يضيعة لضياع والده، فلا تزرز الزرة وزر أخرى، ولما قال تعالى: ﴿كُلُّ قَوْمٍ مَتَى كُنْتُمْ نَهْنَةً﴾ [٢٨] السمر: ٣٨ - ٣٩، وهذا في الدنيا والآخرة، فيلحق الولد والده في الخير في الآخرة إن كانا مؤمنين، ولا يلحقه في الشر، وجزاء بعمله، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يُدْخِلُ اللَّهُ فِي أُمَمٍ نَارًا﴾ [٢٢] الطور: ٢٢.

وقد تقدم الكلام على فني الأولاد في الجاهلية وأسبابه، عند قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَكِينًا يَنْتَرِ عِلْمٌ وَكَرِهُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ قِسْمَةَ الْفُلِّ فَذُكِّرُوا وَمَا كَانُوا يُهْتَمُّونَ﴾ [١١٠].

﴿قَالَ نَمَسَالِي﴾ : وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ
تَقْلُوبًا فَقَدْ جَاءَ بِهِ بِمِلَّةٍ مُنَافَاةٍ لَا يَشْرَفُ فِي الْقَتْلِ إِلَهُ كَانَ مُضْرِبًا
﴿٣٣﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَرْحَمُ حَتَّىٰ يَصِلَ أَهْلُهُ مَاؤُهُ وَالْمَهْدُ
فِي الْمَهْدِ كَأَنَّ تَشْوِيلًا **﴿٣٤﴾** وَابْرَأُوا الْكَيْدَ إِنَّا كَاتِبُونَ الْغُثَّ وَالضُّعْفَ
كُلَّ شَيْءٍ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا **﴿الأنعام: ٣٣-٣٥﴾**.

في هذا حتى الأولياء بالقيصاص والعفو في قتل المقتول، ولهم العفو
عن الدية في قتل الخطأ فقد بين الله أن للولي السلطان في ذلك، فلا
يجوز لأحد أن يتقدم على الولي في ذلك مهما بلغ سلطانه وجاؤه وماله.
وقد قال ابن عباس: فينة من الله ﷻ أنزلها يطلبها ولي المقتول:
الغفل، أو القود، وذلك السلطان^(١).

ثم حذر الله ولي المقتول من البغي والغشيان، وذلك بالإسراف في
القتل، فيقتل غير قائله، كمن يقتل سيكاً من أولياء القتلى يريد أن يتشفى
منهم، فإن الله جعل نفوس المؤمنين واحدة، فلو قتل رجل ضعيف رجلاً
قوياً غنياً سيكاً، فإنه يقتل الضعيف بالقوي، ولا يقتل من قوم الضعيف
قوي ومثل المقتول، فهذا سرّ ومن عمل الجاهليين.

ومن الشرب قتل اثنين بواحد، أو التمثيل وإساءة المال مع القتل،
وقد بين الله نصر الله له بحكمه وقضيه، ولكنه لا يجوز له مجاوزة
حكم الله وشربه، ومنهم من قال: إن المعتدى عليه منصور في الحالكين.
وقد تقدم الكلام على القصاص في مواضع منها عند قولوا تعالى:
﴿لَكُمْ عَلَيْكُمْ الْقصاص﴾ (البقرة: ١٧٨)، وقولوا: **﴿وَكَلِمَاتُكُمْ عَلَيْكُمْ﴾** (النمل: ٢٨) والنفس.

(١) تفسير الطبري (١/٥٨٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/٢٢٢٩).

وتقدم الكلام على مال اليتيم وحفظه والمتاجرة فيه وخطيته، ووقت بلوغه ودفع المال إليه، في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوكَ عَنِ الْيَمِينِ كُلُّ إِنْسَانٍ لَّمْ يَخُذْ حَظَّهُ﴾ (٢٢٠)، وفي أوائل سورة النساء.

وتقدم الكلام على الوفاء بالعهود في صدر المائدة، وتقدم الكلام على التطفيف بالتمثيل والبيزان وأخذ العُشور والضرائب عند قوله تعالى: ﴿تَأْتُوا الْحَبْلَ وَالْيَمِينُ وَلَا تَحْسَبُوا أَنَّكُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (الأعراف: ٨٥).

قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعَا كُلَّ أُنثَىٰ بِنَجْوَىٰهَا وَمَن لَّيْلِ يَوْمٍ كَذَبَتْ يَمِينُهَا فَلَا يُغْنِي عَنْهَا كِتَابُهَا﴾ (الأنعام: ٩١).

في هذه الآية: فضل الأخذ باليمين، وأن استعمال اليمين في الأمور الشريفة والكريمة؛ وهذا ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُ يَمِينُهَا بِكُفْرَانِ﴾ (طه: ١٧)، فقد كان يمينك عصاً بيمينه، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَقُولُ مِن قَبْلِهِ مِن كُفْرٍ وَلَا نُفُورٍ يَمِينُكَ إِنَّا أَرْسَلْنَا النَّبِيَّ﴾ (الأنعام: ٩٨)، فجعل اليمين والكتابة باليمين؛ وهذا هو الأقرب إلى الظن، وهو الشئ؛ لأن الكتابة شريفة.

قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعَا كُلَّ أُنثَىٰ بِنَجْوَىٰهَا وَمَن لَّيْلِ يَوْمٍ كَذَبَتْ يَمِينُهَا فَلَا يُغْنِي عَنْهَا كِتَابُهَا﴾ (الأنعام: ٩١).

القول: زوال الشمس؛ كما روي عن ابن عباس وابن عمر^(١) يعني: دخول وقت الظهر، ثم في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّيْلِ يَوْمٍ كَذَبَتْ يَمِينُهَا﴾ يعني:

(١) تفسير الطبري (٢٥/١٥).

بقية الصلوات: العصر والمغرب والعشاء، ثم خصّ النجم بالذكر؛ كما خصّ الظاهر، فقال: ﴿وَقَرْنَ الْفَجْرَ إِنَّ فَرْكَانَ الْفَجْرِ كُنَّ مَشْهُودًا﴾، يعني: صلاة الفجر.

وفي هذه الآية: بيان لبعض مواقيت الصلاة، وقد تقدّم مزيد تفصيل عند قوله تعالى: ﴿وَأَنزِلْنَا السُّكُورَ كَرْرًا أَتَّخَذَ أَتَّخَذَ مِنَ اللَّيْلِ إِذَا أَسْتَكَبَ يَدْوَيْنِ أَشْيَافًا تَوَكَّدَ وَتَوَكَّدَ لِلْأَكْبَرِ﴾ (نجم: ١١٤).

قال تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَكِيلًا لَّهُ مَعْنَى أَنْ يَعْتَكِرَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (الإسراء: ١٧٩).

شرع الله لنبيه التهجّد بمكة، وهذا دليل على فضله؛ فإن الله شرع له أفضل الأعمال وأعظمها بمكة، وتقدّم التشريع دليل على الفضل؛ لهذا تقدّم بيان التوحيد وتشريع بعض أركان الإسلام، وبإني الكلام على قيام الليل - بإذن الله - في سورة المزمل.

قال تعالى: ﴿وَنَسْأَلُكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٨٥).

وفي هذا: بيان لحقّاء أمر الروح، وأنها مشا لا يمتنع أحد من الوقوف على حقيقته، فضلاً عن التحقّم والتصرف فيه، وغاية ما يفعلهُ العلماء: تعريف الروح ومحاولة تمييزها عن النفس، وقد كتبوا في ذلك كثيراً.

وفي هذه الآية: دليل على بطلان ما يُسمّى بولب الأرواح

وعلاجها، فهم إن قَصَلُوا طِبَّ النفوس، فهذا ممكن؛ لمعرفة كثير من أحوال النفس مما ظهر منها ونَقَى، وقد أَخْبَرَ الله في القرآن، والنبي ﷺ في السنة، عن كثير من أضرها ومداخلها، وتصرفها في صايجها، وسياستها، وطبها وأدائها.

ولما يَطْلُ ما يُسَمَّى بِطِبِّ الأرواح؛ كخفاء الروح بدائها، فضلاً عن العلم بها، فضلاً عن الحديث عن علاجها؛ فإن أهل الطب يَعْمَلُونَ وَيَتَعَمَّرُ عَلَيْهِمْ معرفة كثير من بعض الأمراض البدنية المحسوسة وتحديد علاجها؛ فكيف بشيء أخفاه الله عن الإنسان؟ والكُتُبُ المصنَّعة في هذا الباب ككُتُبِ الروح والنفس هي في بيان خدِّ الروح ومحاولة الوقوف على شيء مما ذُكِرَ عنها، وكلُّ ما وَرَدَ في ذلك من غير الوحي نكثات، لا حُجَجَ ولا بَيِّنَات.

• • •

قال تعالى: ﴿إِنَّ قَلِيلًا لَّذِينَ أُوتُوا الْإِيمَانَ مِن قَلْبِهِمْ إِذَا بَلَغَ عَلَيْهِمْ بَحْرُونَ
إِلَّا ذَلِكُمْ شَيْئًا ۚ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ رَجُلًا فَقَدْ رَجَا لِقَائَهُ﴾
[الأنعام: ١٠٧ - ١٠٨].

ذَكَرَ الله أهل الإيمان والعلم، وذكَّرَ من أفعالهم الخسوف هو وخشيته، وذلك بالسجود هو عند قيام مَوْجِبِ ذلك، وقد تَقَدَّمَ الكلام على أسباب السجود في غير الصلاة، وَحُجَجِ السجود من غير سبب عند قولهِ تعالى: ﴿زَلْزَلًا لَّمَّا كَانُوا هَكُوزًا فَهَلْ يَسْمَعُونَ ۚ﴾ وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ مَا وَدَّعُوا الْكِبَرُ شَيْئًا [البقرة: ٥٨]، وقولهِ تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ كَبُورًا مَكِيدِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

وَحَتَمَ بَعْضُهُمُ السَّجُودَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى سَجُودِ التَّلَاوَةِ؛ لِأَنَّهُ

بقراءة القرآن، وسجود التلاوة سُتَّةً، وعلى هذا عملُ الخلفاء الراشدين والصحاب، وهو قول جمهور الفقهاء؛ لما في «الصحاحين» من حديث زيد بن ثابت: «أنه قرأ على النبي ﷺ سورة النجم، فلم يسجد فيها»^(١).

وفي البخاري، عن حمزة قال: «إنا نقرأ بالشجود، فمن سجد، فقد أصاب، ومن لم يسجد، فلا إثم عليه»، وقال ابن حمزة: «إن الله لم يفرض الشجود إلا أن تشاء»^(٢).

وفي قوله تعالى ﴿سُجَّدًا﴾ وقوله ﴿سَجَدَ رَبًّا﴾ مشروعية التسبيح في السجود، وبأن الكلام على التسبيح في السجود والركوع وحكيو عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُجِزُّ بِكَفَّيْكَ الْبَيْعَ إِنَّا ذُحِّرُوا بِمَا خَرَأْنَا سُجَّدًا وَسُجُودًا بِحَسْبِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ السجدة: [١٥].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهْتَرُ بِسَكَاتِكَ وَلَا تُفَكِّرْ بِمَا وَاعْتَجَّ بِكَ ذَلِكَ سَيْلًا﴾﴾

[الاسراء: ١١٠].

سُمِّيَ الله قراءة القرآن صلاةً في هذه الآية، كما سُمِّيَ الصلاة قرآناً في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانَ الْفَخْرُ إِذْ قَرَأَ الْقُرْآنَ كَمَا سَمِعَ﴾ [الاسراء: ٧٨]. وهذه الآية نزلت بمكة حينما كان النبي ﷺ يجهز بالقرآن فيبخر منه كفاً فريشاً ويؤذنه، وربما خافت حتى لا يكاد يسمعه من يستخفي من المؤمنين، كما في «السلسلة» و«الصحاحين»، عن ابن عباس قال: «نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ مُحْتَفٍ بِمَكَّةَ: ﴿وَلَا تَهْتَرُ بِسَكَاتِكَ وَلَا تُفَكِّرْ بِمَا وَاعْتَجَّ بِكَ ذَلِكَ سَيْلًا﴾ قال: كان إذا صلى بأصحابه، رفع صوته بالقرآن، فلما سمع ذلك

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٢)، ومسلم (٥٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

المشركون، سَبُّوا الْقُرْآنَ وَسَبُّوا مَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، قَالَ: هَذَا اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ﴾ أي: بقراءتك فَيَسْنَعُ الْمُشْرِكُونَ فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ، ﴿وَلَا تَقْرَأُ بِهِ﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ، فَلَا تُسَمِّعُهُمْ، ﴿وَلَا تَبْلُغُ بِهِ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾^(١).

وهذه الآية تُعْبَلُ بالدعوة وتبليغ الناس والأخيار بالجحمة في ذلك، وبين العلماء: مَنْ حَتَّلَهَا عَلَى مَسْأَلَةِ الْجَهْرِ بالقراءة في الصلاة وقراءة المأموم خلفت الإمام، وقد تَقَدَّمَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُرِيدُ الْفَرِيقَ الَّذِي كَفَرَ فَاتَّبَعُوا لَهُمْ وَاتَّخِذُوا لِقَاءَكُمْ ذُرِّيَّتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠٤].



(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٢) والبخاري (١٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦).

والأنماط، فقد جعل الله إحصاء معروفة ذلك من آياته، وكلما كان الإنسان أكثر نظراً وسيراً للأحوال وأزمتها وما تغيّرت بحلاله، كان أكثر اعتباراً من غيره ممن لا يرى إلا المشاهدات ولا يتصلها بما مضى من حالها.

وفي هذه الآية: فضلُ عِلْمِ الحسابِ والتاريخِ، وفضلُ تعلُّمِهِ وتعلُّمِهِ ونشرِهِ للناسِ، مع بيانِ أثرِهِ على الإيمانِ باللهِ وما فيه من إظهارِ آياته وقُدْرتهِ.

والله تعالى فخر على أهل الكهف ما نزل بهم، وقدر زمن بقائهم
والناسي من حولهم، وتعلم ذلك قبل كونه، بعلم سابق، وبعد بعلم
لاحق، فهو ﴿يَعْلَمُ أَنَّ الْيَوْمَ لَهُ الْحُكْمُ﴾، يعني: لتعلم ذلك واقعا، ويظهر أمرهم
علايته، وعلم الله اللاحق موافق لعلمه السابق، لا يخالف له، وعلمه
السابق علم بأن هذه الأحداث ستكون، وعلمه اللاحق علم بأنها كانت
أو تكون بعد علمه بأنها ستكون، والله يجري الأحداث ليظهر منها أشياء
للناسي، ويظهرهم ويقيم عليهم الحجة بذلك؛ ومن ذلك قوله تعالى:
﴿وَيَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي صُلُوبِكُمْ وَرَبُّنَا الَّذِي أَعْلَمَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذَا
الْعَرْشِ﴾ (ال عمران: 104)، فلما ذكر أنه يتبينهم ليخرج ما في قلوبهم،
قال: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذَا الْعَرْشِ﴾، يعني: أنه يعلمه ولو لم يظهر، وإنما
يظهره لكم لتعلمه واقعا، فترؤه وتسموه.

﴿قَالَ تَعَالَى: «وَتَسْمِعُهُمْ أَبْصَارًا وَنَحْمُ زُرْقًا» وَتَقِيلُهُمْ ذَاكَ الْيَوْمَ وَذَاكَ الْيَوْمَ» وَتَقِيلُهُمْ بِحُكْمٍ وَذَكَرَهُو بِالْوَسِيلَةِ أَوْ الْمَلَكَةِ عَلَيْهِمْ قَوْلِيَّتٍ وَنَهَزَ ذَرَاكَ وَأَعْلَيْتَ مِنْهُمْ وَغِيًّا﴾ (الكهف: 18).

ذَكَرَ اللَّهُ مَعَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ كَلْبًا، وَخِزْيَانَةَ إِبْرَاهِيمَ فِي قُلُوبِهِ،

﴿وَلَهُمْ فِيكَ وَرَأَتُوكَ﴾؛ أي: غلبهم الذي كان معهم من قبل، لا كلبٌ غيرهم، وقد عدُّهُ معهم لكونو منهم، فلم لم يكن مُصاحِبًا لهم قبل دخولهم الكهف، لم يذكُرهُ في العدِّو معهم، وذلك في قولهِ تعالى بعدُ: ﴿لَقَدْ كُنَّا زَايِقَهُمْ فَلَهَبَهُمُ الْكُفَّاتِ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿حَسْبُ سَاوِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿سَبَقَهُمْ وَكَلَبَهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ومن القرائن كذلك قوله تعالى ﴿فِيكَ وَرَأَتُوكَ وَالْوَيْبُ﴾؛ يعني: في بُنَاءِ الكهف في صورة الحارسي لهم لِيُفَتِّتَهُمْ، وفي ذلك قال تعالى: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوُتَّيْتَ بِهِمْ وَكُنتَ مِنْهُمْ فَصًّا﴾؛ يعني: منهم ومن كلبهم؛ لأنه معدودٌ بهم.

حُكْمُ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْجَرَّاسَةِ وَغَيْرِهَا:

وقد ثبت في الشريعة: أَنَّ الأصل في اقتناء الكلب المنع؛ وذلك لما ثبت في «الصحيحين»، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أَخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ ذَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهُ نَحْلٌ يَوْمَ قِيَامٍ) ^(١).

وفي «الصحيحين»؛ من حديث ابن عباس رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ) ^(٢).

وامتناع الملائكة عن الدخول دليلٌ على دخول الشياطين وحضورها؛ وهذا دليلٌ على عدم جواز دخولها بلا حاجة، وأكثر العلماء على التحريم.

ومن العلماء - كابن عبد البر ^(٣) - من حنل الحديث على الكراهة؛

(١) أخرجه البخاري (٢٣٢٢)، ومسلم (١٥٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٢٥)، ومسلم (٢١٠٦).

(٣) «التبصرة» (٢٢١/١٤).

لأنَّ الحديثَ يُفِيدُ تَقْصُصَ الْأَجْرِ، وَتَقْصُصَ الْأَجْرِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ ارْتِكَابُ الْمَحْرَمِ، وَلَوْ كَانَ يَحْوِلُ الْإِثْمُ، لَكَانَ ذِكْرُ الْإِثْمِ أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِ تَقْصُصِ الْأَجْرِ.

وَالْأَظْهَرُ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُحِيطُ أَعْمَالٌ بِبَيْتِ هَذَا الْقَدْرِ الدَّائِمِ وَهُوَ يُبَيِّنُكَ إِلَّا مِنْ إِثْمٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُحِيطُ الْحَسَنَاتُ إِلَّا السَّيِّئَاتِ، وَالْأَجُورُ تَقْصُصُ لِسَيِّئَةٍ:

الْأَوَّلُ: تَنْقُصُ سَبَبٌ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ أَوْ لَا يَزِمُ لَهَا، كَقَدَمِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ الْأَجْرَ؛ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا رُغْمُهَا أَوْ تُلْتَمَاسُهَا؛ كَمَا فِي حَدِيثِ عُمَارٍ^(١)، وَكَذَلِكَ الْمَنْ الَّذِي يَتَّبِعُ الصَّدَقَةَ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَطْلُبُوا حَسَنَاتِكُمْ فِي السَّيِّئَةِ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، فَهَذَا يُحِيطُ أَجْرَهَا، وَلَا يُلْزَمُ الْحَاقُّ وَزُرٍ بِصَاحِبِهَا.

الثَّانِي: تَنْقُصُ الْأَجُورُ سَبَبٌ خَارِجٌ عَنِ الْعَمَلِ وَغَيْرِ لَا يَزِمُ لَهُ؛ كَلِإِحْبَاطِ الْجِهَادِ بِالزَّوْبِ، وَإِحْبَاطِ أَجُورِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ بِاقْتِنَاءِ الْكَلْبِ كَمَا هُنَا، فَإِذَا انْقَطَعَ السَّبَبُ النَّاكِصُ لِأَجْرِ الْعَمَلِ عَنِ الْعَمَلِ، وَلَمْ يَكُنْ لَا زِمًا لَهُ، فَهَذِهِ أَمَارَةٌ عَلَى كَوْنِهِ مُحَرَّمًا.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ ذِكْرُ الْإِثْمِ أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِ تَقْصُصِ الْأَجْرِ، فَهَذَا لَيْسَ بِلَازِمٍ؛ فَلَا أَعْظَمَ مِنَ الشَّرِّكَ وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ إِحْبَاطَهُ لِلْعَمَلِ.

وَإِذَا كَانَ اللَّهُ يُحِيطُ السَّيِّئَاتِ بِالْحَسَنَاتِ، فَرَحْمَتُهُ سَبَقَتْ غَضَبَهُ، فَلَا يُحِيطُ الْحَسَنَاتُ بِالسَّيِّئَاتِ إِلَّا بِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ إِحْبَاطِ الْحَسَنَةِ لِلْسَّيِّئَةِ.

وَالْقِيَرَانُ غَيْرُ مَحْدُودِ الْقَدْرِ، وَلَا يَتَّبِعِي حِمْلَهُ عَلَى قِيَرَانِ شَهْوَةِ الْجَنَانَةِ وَاتِّبَاحِهَا وَأَنَّهُ كَيِّسٌ أَوْ أَحَدٌ؛ فَرَحْمَةُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْمَرَادُ قَدْرٌ مَقْدَرٌ وَنَصِيبٌ مَحْدُودٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ.

(١) أخرجه أحمد (٣٢١/١)، وأبو داود (٧٩٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦١٥).

وإنما ذكر النبي ﷺ إحياء الأجر، للترهيب منه وبيان خطورته، وإذا اقترن بعدم دخول الملائكة ولزوم ذلك لدخول الشياطين، كان القول قوياً في التحريم.

وظاهر الآية: أَنَّ الكلب في هوله، ﴿وَكَلْبُهُمْ كَيْدٌ وَإِغْوٍ وَالْوَيْبُ﴾ كَلْبٌ حراسٌ لهم، وقد اختلفت العلماء في اقتناء كلب الحراسة الذي يحمي به الرجل نفسه من إيل أو سُفْطٍ أو من حيوانٍ مفترسٍ.

وأما الكلاب التي تُقتنى للمرافقة والمصاحبة والأنس والمداعبة وتحويلها صاحبها أكثر من أَنْ تُحمية هي، فهي محرمة، ولا ينبغي أَنْ يكونَ في ذلك خلالات؛ لظاهر الدليل.

وأما كلاب الحراسة التي تحمي هي صاحبها أكثر مما يحميها هو، فقد اختلفت العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: قال بعض العلماء: بتحريم اقتناء كل كلب غير ما استثناء الدليل، على خلافٍ عندهم في عدد ما استثناء، بسبب اختلاف الروايات في ذلك؛ فعن ابن عمر أنه لم يُرخص إلا بكلب الصيد والماشية، ولم يُرخص بكلب الزرع.

وأكثر ما استثناء الفقهاء من الكلاب المحرمة ثلاثة أنواع، وهي: الصيد والماشية والزرع؛ لحديث أبي هريرة^(١)، وعبد الله بن مسعود^(٢)، وبعض الروايات في حديث ابن عمر^(٣).

القول الثاني: قالوا بالجواز، وأن كل ما قامت فيه حاجة مساوية أو أشد من الحاجة لكلب الصيد والزرع والماشية، فإنه يأخذ حكمه؛ وذلك أَنَّ حاجة الإنسان في حراسة أهله ونفسه أولى من حراسة ماشيته

(١) سبل تنزيهه.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٧٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٧٤).

وزجره، وإنما ذكر النبي ﷺ الماشية والزرع والصيد؛ لأنها الغالبة في الاستعمال، وقد يوجد في الناس يثقلها بحسب تغير الأحوال واختلاف البلدان.

وبين القرائن على ذلك: أنه ليس كل الأحاديث تذكر الأنواع الثلاثة المأذون بها، وهي الصيد والزرع والماشية؛ ففي بعضها ذكر اثنين، كما في «الصحيحين»؛ من حديث ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أَقْبَضَ كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَّةٍ أَوْ ضَارِيًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا)^(١)، فذكر كلب الصيد والماشية، ولم يذكر الزرع؛ كما في حديث أبي هريرة السابق، وفي رواية لمسلم؛ من حديث ابن عمر ذكر الثلاثة^(٢)، وفي رواية في حديث أبي هريرة في «الصحيحين»؛ قال: (إِلَّا كَلَبَ حَرْثٍ، أَوْ مَاشِيَّةٍ)^(٣)، ولم يذكر كلب الصيد؛ وهذا يدل على أن المقصود التمثيل بالحاجات لا الحصر.

وبدخل في الحاجات من اقتناء الكلب: الكلاب المدبوبة على معرفة المشكرات والمخلوقات واكتشاف المتفجرات؛ فإن نوعًا من الكلاب يتركب على إطعامه أو تشميه نوعًا من المواد المسكرة والمخدرة أو فيها متفجرات؛ حتى يعتاده، ثم يدين عليه، فإذا وجد رائحته، نبخ وأنجّه إليه، وهذا أعظم حاجة من كلب الزرع والماشية والصيد، وفيه تحقيق مصالح عامة عظيمة، بخلاف الصيد والزرع والماشية، فهي مصالح خاصة لا عامة، ولا خلاف أن المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة.

(١) أخرجه البخاري (٥١٨٢)، ومسلم (١٥٧٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٧٤) (٥٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧٤)، ومسلم (١٥٧٥) (٥٩).

وكل ما أَمَرَ بِقَتْلِهِ فِي الشَّرْعِ، فَلَا يَجُوزُ اقْتِنَائُهُ وَلَا يَدْخُلُ فِي
الِاسْتِثْنَاءِ؛ وَذَلِكَ كَالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ؛ فَقَدْ جَاءَ الْأَمْرُ بِقَتْلِهِ، وَمَا أَمَرَ
بِقَتْلِهِ لَا يَدْخُلُ فِي الرُّخْصَةِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «مَا أَعْلَمُ أَحَدًا يُرَخِّصُ
فِي أَكْلِ مَا قَتَلَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ مِنَ الصَّيْدِ»^(١).

وَبِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَفَتَاوَةَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ
النَّكْعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْكِلَابِ:

- الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ؛ وَذَلِكَ كَمَا جَاءَ فِي «الْمُسْنَدِ» وَ«السُّنَنِ»؛ مِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: (لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ
الْأُمَمِ، لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا؛ فَاقْتُلُوا جَنَّتَهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ)^(٢).

- وَأَمَرَ بِقَتْلِ ذِي النُّفْطَيْنِ الْبَيْضَاوَيْنِ؛ كَمَا فِي مُسْلِمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ
تَقَدَّمَتْ مِنَ الْبَابِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ:
(عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ فِي النُّفْطَيْنِ؛ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ)^(٣).

- وَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْقُفُورِ؛ وَهُوَ مَا فِيهِ شَعَارٌ وَغُدُونٌ عَلَى النَّاسِ
بِالْهَجُومِ عَلَيْهِمْ وَخُصُّهُمْ وَتَمْزِيقِ ثِيَابِهِمْ وَقَتْلِ مَوَالِيهِمْ؛ وَذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ فِي
«الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَسَنُ
فَوَاسِقٍ، يُفْتَلَنُ فِي الْحِجْلِ وَالْحَرَمِ: الْحَبَّةُ، وَالْحَرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَارَةُ،
وَالْكَلْبُ الْقُفُورُ، وَالْحَدْبُ)^(٤).

(١) «المتن» (١٢/٢٦٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/٤٨٥)، وأبو داود (٢٨٤٥)، والترمذي (١٤٨٦)، والنسائي (٤٢٨٠)،
وابن ماجه (٣٢٠٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨).

وَمَنْ جَازَ لَهُ اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِحَاجَةٍ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِحَاجَتِهِ؛
فَمَنْ أَخَذَهُ لِلزَّوْجِ أَوْ الْمَاشِيَةِ أَوْ الصَّيْدِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ فِي غَيْرِ
مَوْضِعِهِ؛ كَمَنْ يَصْطَلِحُ كَلْبَ الْمَاشِيَةِ فِي سَفَرٍ لَا مَاشِيَةَ بِهِ، أَوْ
يَصْطَلِحُ كَلْبَ صَيْدٍ فِي السُّوقِ وَالطَّرَافَاتِ الَّتِي لَا حَبْدَ فِيهَا؛ وَذَلِكَ لِمَا
رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا تَصْحَبِ السَّلايِكَةَ وَلَوْلَا
بِهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ) ^(١).

❏ قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَفَعْنَاهُ بِمَا لَبِغْتُمْ فَاتِمْنَا مِنْكُمْ
يَوْمَئِذٍ مَذْيَبًا إِلَى الْيَمِينِ فَلْيَنْظُرْ لِمَ آذَى طَعْنَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ يَوْمَئِذٍ
وَلْيَتَلَفَّذْ وَلَا يَتُوبَ بِكُمْ لَعَنَّا﴾ (الكهف: ١٩).

قَامَ أَهْلُ الْكَهْفِ بِرِسَالِهِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا مَعَهُمْ مِنْ دَرَاهِمَ لِيَشْتَرِيَ
مِنَ الْمَدِينَةِ زَادًا طَيِّبًا، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعَ حَلِهِمْ وَتَلَطُّفِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ
يَذْكُرُونَ قَوْمَهُمْ عَلَى كُفْرٍ فَيَغْشَوْنَ مِنْهُمْ؛ وَلَمَّا قَالُوا: ﴿وَلَا يَتُوبُونَ
بِكُمْ لَعَنَّا﴾ ^(٢) إِيَّاهُمْ إِنْ يَلْقَهُمْ تَتَكَبَّرُ تَكَبُّرًا أَوْ يَتَّبِعُهُمْ فِي
وَلْيُؤْمَرُوا ^(٣) (الكهف: ١٩ - ٢٠).

وَقَدْ اسْتَجَابَ مَوْلَاؤُ الْقَبْضَةِ لِلْحَقِّ؛ وَإِنْ كَانَ شَيْخُ الْمَدِينَةِ وَكِبَارُهُمْ
لَمْ يُؤْمَرُوا، مَعَ أَنَّ الْكِبَارَ أَكْمَلَ عِفْلًا وَلَكِنَّهُمْ أَشَدَّ عِنَادًا وَأَثَقًا؛ وَلِهَذَا
يُقْبَلُ الْقَبْضَانُ عَلَى الْحَقِّ أَسْرَعَ وَأَشَدَّ مِنَ الشَّيْخِ، وَهَذَا مَعَ أَكْثَرِ الْأَنْبِيَاءِ،
وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ مُوسَى: ﴿فَمَا تَأْمُرُ يَتُوبَ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِنْ قُرَيْبٍ﴾
لِيُؤْمَرُوا ^(٤) يَعْنِي: يَتَابَعُوا.

مشروعية الوكالة والتأية:

وفي هذه الآية: دليل على جواز الوكالة، وهو أن ينوب أحد عن أحد فيما يُريد منه، ومن معنى الوكالة: قوله تعالى: ﴿وَالْعَبِيدُ عَلَىٰ﴾ [التوبة: ٦٠] فإنها تنص على نيابة ووكالة، وقريب منها قوله: ﴿لَتَقْبَلَنَّ عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْزَاقِ﴾ [يسف: ٥٥] وقوله: ﴿الْأَعْيُنُ عَلَىٰ حَكْمِ اللَّهِ﴾ [يسف: ٩٣] وقوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا حَكْمًا مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٥٥].

والأصل في الوكالة: الجواز بلا خلاف؛ كما حكاه ابن عبد البر^(١)، وابن قدامة^(٢) وذلك لظاهر القرآن والسنة، وقد أناب النبي ﷺ عن نفسه ووكّل غيره عنها، في بيع وشراء ونكاح وقضاء قنين؛ ومن ذلك ما رواه الشيخان؛ من حديث أبي هريرة ؓ قال: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِثْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَاءَهُ بَقَاعُهُ، فَقَالَ: (أَعْطُوهُ)، فَلَمْ يَجِئُوا لَهُ إِلَّا مِثْرًا فَوْقَهَا، فَقَالَ: (أَعْطُوهُ)، فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَىٰ إِلَيَّ بِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنْ خِيارَكُمُ اخْتَرْتُمُ قَضَاءَ)^(٣).

وقد وكّل النبي ﷺ عروة البارقي ليشترى شاةً بدينار، فاشترى شاتين بدينار، وبيع واحدةً بدينار، وجاء إلى النبي ﷺ بدينار وشاة^(٤).

وكان أبو رافع وكيلاً بين النبي ﷺ وميمونة حين تزوّجها^(٥)، ووكّل عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة رُقلة بنت أبي سفيان^(٦).

وقد وكّل النبي ﷺ في إثبات الحدود واستيفائها؛ كما أرسل

(١) التمهيد (١٠٨/٢).

(٢) المغني (١٩٧/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٠٥)، ومسلم (١٦٠١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٤٢).

(٥) أخرجه أحمد (٣٩٢/٦)، والترمذي (٨٤٦)، والنسائي في الحسن الكبرى (٥٣٨١).

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٢/١)، والبيهقي في الحسن الكبرى (١٣٩/٧).

أُنَيْسًا، قَالَ لَهُ: (وَالْعَدُّ بَأْنَيْسٍ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، لِإِنْ افْتَرَكْتَ فَلَزَجْتَهَا)^(١).

والجمهور: على جواز ذلك في الحدود إثباتًا واستيفاءً؛ خلافاً
لأبي حنيفة؛ فقد فُرق بين الإتيان والاستيفاء، وقصة أنيس فيهما جميعاً.
وأرسل أنوماً من أصحابه يَكْتَبُوهُ إِلَى الْمَلُوكِ وَالرُّسُلَاءِ، وَجَلِبَ
الرِّكَازَ، وَبَلَاحِ الْقَبَائِلِ أَمْرًا وَنَهْيًا.

ولا تصح الوكالة إلا بصيغة صحيحة صريحة تنضبط الإيجاب
والقبول بين الطرفين، وأن يكون الموكل فيه مملوئاً للموكل؛ فلا تُقبل
الوكالة ممن لا يملك التصرف فيه؛ فإنه إن لم يصح منه، فلا يصح من
غيره وكالة عنه.

وتصح الوكالة العامة من غير تعيين شيء معين ولا وصف؛ كالوكالة
في البيع والشراء كافةً في قول الحنفية والمالكية؛ خلافاً للحنابلة
والشافعية الذين منعوا من التوكيل العام؛ لأنه يتضمن جهالة فاجشة تُغيرُ
بالتام.

ويجوز توكيل جماعة على أمر واحد، ولا ينفرد الواحد منهم
بالأمر عن غيره حتى يُتَّفَقُوا فِيهِ؛ لعدم الأدلة؛ وهذا قول جمهور
الفقهاء.

وقد ذهب الحنفية إلى أنه ينفرد كل واحد من البايعين ولو كانت
الوكالة للجميع.

ولا يملك الموكل توكيل غيره إلا أن يشاء الموكل.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَكَتَ لَهُ أَصْوَاتُهُمْ عَلَيْهِمْ يَعْلَمُونَ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَمَّا دُعُوا لِيَكُونُوا عَلَيْهِمْ سَكَنًا﴾﴾
 ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَكَتَ لَهُ أَصْوَاتُهُمْ عَلَيْهِمْ يَعْلَمُونَ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَمَّا دُعُوا لِيَكُونُوا عَلَيْهِمْ سَكَنًا﴾﴾
 [الكهف: ٢١].

كان في أهل الكهف جنة وعظمة للناس، فمُطْمَئِنُّونَ وأُخْبِرُوا
 مُنْزَلَتُهُمْ، حتى قال بعض كبارهم من الأمراء والسلاطين: لَنُتَجَدَّنَ عَلَيْهِمْ
 مسجدًا، التماسًا لصلاتهم؛ لأن الله لا يجعل المعجزة والكرامة إلا لِعَمَلٍ
 أَحَبَّ، وهذا الأمر قاله كبارهم: ﴿قَالَ الَّذِينَ عَلِمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾، يعني:
 أهل الغلبة من ذوي الأمر والقهر.

وهذا الفعل استندل به بعض الجهال على جواز أخاف القبور
 مساجد، وعلى جواز دفن الصالحين فيها، وهذا لا حجة فيه؛ فإن الذين
 عَلِمُوا ذلك ليسوا الْمُطْمَئِنِّينَ الصَّالِحِينَ؛ وإنما أهل القهر والتسلط
 والاستبداد، كما في ظاهر الآية: ﴿قَالَ الَّذِينَ عَلِمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾، وقد قال
 ابن عباسي كما في رواية العوفي عنه: «إِنْ قَاتَلَ ذَلِكَ عَدُوَّهُمْ»^(١).

وما يُذَكِّرُ في القرآن من أحوال الأمم السابقة لا يجوز أخذُه إن
 خالفت ما جاء به شريعة محمد ﷺ، ولو جاز ذلك، لَجَازَ أَخَاذُ
 الأصنام؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ قُلُوبُهُمْ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُفْتَنُ الْبَشَرُ﴾
 ﴿وَمَا كَانَ لَلْبَشَرِ أَنْ يَمْلِكَ شَيْئًا وَلَا يَتَّقِيَ﴾
 ﴿إِنَّمَا يَتَّقِيَ اللَّهَ﴾ (سبا: ١٣)، وقد كان النبي ﷺ يَنْهَى عن التماثيل وأخاف
 الأصنام؛ بل يَأْمُرُ بِكُسْرِهَا وَتَطْيِئِهَا؛ كما ثبت في «الصحيح»، عن
 أبي الهيثم الأسدي: قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى

(١) تفسير الطبري (١٤/٢١٧).

مَا يَعْظِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَلَا تَدْعُ بِمَقَالَا إِلَّا عَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَيْتَهُ^(١).

ولا يَخْلِفُ العلماءُ على النهي في اتِّخَاذِ القبورِ مساجدَ ولا وضعها فيها، وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث عائشة مرفوعًا: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اشْكَلُوا قُبُورَ آبَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، قالت عائشة: لَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُ قَبْرَهُ؛ حَتَّى أَنْ يَتَّخِذَ مَسْجِدًا^(٣).

وكان النبي ﷺ يُسَمِّي مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ شِرَارَ الْخَلْقِ؛ كما في «الصحيحين»^(٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنْ أَمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يَقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ، فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الشُّرُورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ - أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ بَلَكَ الشُّرُورِ؛ أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ)^(٥).

ولقد كان السلف من الصحابة يطبقون على منع بناء المساجد في المقابر، وعلى منع وضع القبور في المساجد، ومنع الصلاة إليها ولو كان خارج المسجد؛ لأنه إنما نُهي عن اتِّخَاذِ القبورِ مساجدَ؛ لَوَلُّوْهُ الْعِبَادَةَ فيها، ولو لم تكن مَحَلُّ عِبَادَةٍ، لم يُنَه عن ذلك، ونُهي عن البناء على القبور؛ خشية التعظيم الذي يَتَّبِعُهُ عِبَادَةٌ ولو بعد قرونٍ، وقد كان الصحابة يَنْهَوْنَ عن الصلاة إلى القبر ولو لم يكن الرجل قاصدًا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مِثَابَةً بِالْمَشْرُوكِينَ، وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَقْلَبُوا إِلَيْهَا)^(٦).

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٤١)، ومسلم (٥٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٩)، ومسلم (٥٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (٩٧٢).

وردى ابن ماجه وغيره، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : «أن رسول الله ﷺ نهى أن يُتَنَى على القبور، أو يُقَعَدَ عليها، أو يُعَلَى عليها»^(١).

وقد رَوَى ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه : قال : «كنت أصلي قريباً من قبر، فرأيت عمر بن الخطاب، فقال : الفبر القبرا فرفعت بصري إلى السماء وأنا أحسبه يقول : القمرا»^(٢).

وقد رَوَى قتادة، عن أنس : أنه مرَّ على مقبرة وهم يُتَوَنُّونَ مسجدًا، فقال أنس : «كأن بكثرة أن يُتَنَى مسجد في وسط القبور»^(٣).

وقال أشعث : عن ابن سيرين : «كانوا يكثرهون الصلاة بين خلفائنا القبور»^(٤).

وعلى هذا يُنصُّ الأئمة على اختلافهم، وقد نقل النووي^(٥) وغيره قُتِيَا العلماء على إزالة ما يُتَنَى على القبور من قِيَابٍ مِمَّا صَنَعَتْ جُفَاهَا الملوكة، والمبسوون من العلماء، حتى نقل الهيثمي قُتِيَا الأئمة بإزالة ما يُتَنَى على قبر الشافعي وغيره بمصر^(٦).

وقد اختلف العلماء في الصلوة الموقوفة في المقبرة : هل تصحُّ أو تجبُّ إعادتها؟ على قولين - هما روايتان عن أحمد - :

الأول : أنها لا تُعادُ وهذا قول الأكثرية وهو قول مالك والشافعي.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٦٤)، وأبو يعلى في مسنده (١٠٢٠) واللفظ له.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٨١)، وعلمه البخاري قبل حديث (١٢٧).

(٣) أخرجه الهيثمي في «شعب الإيمان» (٢٦٧٩).

(٤) فتح الباري لابن رجب (٣٩٨/٢).

(٥) المجموع (٢٩٨/٥).

(٦) فسطحة المحتاج، في شرح المحتاج (١٩٨/٣).

الثاني: أنها تُعاد؛ وهذا الأشهر عن أحمد، وعليه عامة أصحابه.
 ورؤي عن أحمد: إعادة الصلاة على من صلى إلى القبور أو صلى
 بينها.

الصلاة على الجنائز في التقبرة:

صلاة الجنائز أخف من غيرها؛ لأنه لا ركوع فيها ولا سجود،
 وقد اختلف العلماء في تحكيها على قولين، - وهذا روايان عن أحمد -:
 الأول: الكراهة؛ وهذا قول الشافعي، وبه قال من السلف؛ علي،
 وعبد الله بن عمرو، وعطاء؛ وذلك لأن صلاة الجنائز تُسمى صلاة،
 وفيها من جنس الصلاة المعتادة، وقد جاء النهي عامًا؛ كما رواه أحمد
 وأهل «السنن»؛ من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ؛ قال:
 (الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْقُبُورُ وَالْحِمَامُ)^(١).

وقد روى الطبراني، عن أنس بن مالك ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى
 أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ مِنَ الْقُبُورِ»^(٢).

الثاني: الجواز؛ وهو مذهب أهل الرأي؛ وذلك أن النبي ﷺ
 كان يصلي الجنائز على القبور؛ كما صلى على المرأة التي كانت تقف
 المسجد^(٣)، وكان أصحابه يُصلُّون كذلك، وقد ذكر النبي ﷺ رجلاً
 مات، فقال: (فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ)، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ؛ رواه
 الشيخان^(٤).

ومن ابن عباس: «أَنَّ مَرْءًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَيْتٍ، فَأَمَّهُمْ،

(١) أخرجه أحمد (٨٢/٣)، وأبو داود (٤٩٢)، والترمذي (٣١٧)، وابن ماجه (٧٤٥).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٦٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٨)، ومسلم (٩٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٣٧)، ومسلم (٩٥٦).

وَصَلُّوا عَلَيْهِ^(١).

وقد صلى على القبر جماعة من السلف صحابة وتابعين، كعلي وأبي وسلمان بن ربيعة وأبي حمزة ومقر.

ولم تكن تلك الصلاة واجبة على النبي ﷺ حتى يؤدّيها، وهناك من يفرق بين الصلاة في المقبرة على الميت المدفون فيجوزونها، وعلى الميت البارز قبل الدفن، ولا شك أن المدفون أخف، والفرق لا يخرج الأخرى من الجواز؛ للاشتراك في الصورة الظاهرة التي نهى لأجلها عن اتخاذ القبور مساجد.

وقد روى عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: قلت لباق: أكان ابن عمر يكره أن يصلي وسط القبور؟ قال: لقد صلينا على عائشة وأم سلمة وسط البقيع، قال: والإمام يوم صلينا على عائشة ﷺ أبو هريرة، وحضر ذلك عبد الله بن عمر^(٢).

ولا خلاف عند أحمد أن صلاة الجنازة أخف، وأنها لو صلحت لا تبطل؛ وإنما الخلاف عند في الكراهة، ولو بطلت، لبطلت صلاة النبي ﷺ على القبر.

وأما حديث أبي عند الطبراني، ففي صحته نظر، والصواب فيه: أنه من مرسل الحسن؛ رجحة الدارقطني^(٣)، وهو محمول إن صح على كراهة اتخاذ مواضع للصلاة على الجنازة وسط القبور، وقد روى ابن أبي شيبة، عن أبي: أنه كان يكره أن يبنى مسجد بين القبور^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٧)، ومسلم (٩٥١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٩٣).

(٣) «مغلل الدارقطني» (٧٢/١٢).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٥٨٠).

وصلاة الجنائز تختلف عن غيرها؛ فقصدُ صلاة الجنائز نفعُ الحيِّ للميت، وقصدُ الصلوات الأخرى عند القبور نفعُ الميت للحيِّ، واختلافُ العلة يُغايِرُ الحكم، وكان السلف يفرّقون بين صلاة الجنائز وغيرها، وقد روى منصور بن إبراهيم قال: «كانوا إذا خرجوا من الجنائز، لم يُصلُّوا بين المقابر تطوعاً، فإنما حضرت صلاة مكتوبة، تتَّحوا عن القبور فصلّاً»^(١).

وقد قال أحمد: «لا يُصلّى في مسجد بين المقابر إلّا الجنائز؛ لأنَّ الجنائز هذه سُنَّتها»^(٢).

ولا خلاف عند العلماء على أنّه لا يجزئ دفن الميت قبل الصلاة عليه مع القدرة على ذلك، وإنّه لا يجزئ لهم إرجاء الصلاة عليه بعد الدفن وهم مختارون لها قبل ذلك.

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنْتُمْ يَتَّقُونَ إِنَّ قَوْلَكُمْ عَلَى غَلَبَةٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَقَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَرَأْتُمْ مِنْ هَٰذَا رَبُّكُمْ﴾﴾ [الكهف: ٢٢ - ٢٤].

في هذه الآية: مشروعية الاستثناء عمّا يَعرِضُ للإنسان على فعله أو قوله في المستقبل؛ وهو أن يقول: «إن شاء الله» فإنها تُقال بركة وتوكلًا على الله واستعانة به، وتُقال رفضًا للخروج عند اليمين والوعد بشيء.

والاستثناء ينفع صاحبه في إيمانهِ برَبِّهِ وفيقينه به وتوكله عليه واستعانيه به ولو كان مُنفصلاً؛ فمَنْ نسيه ينبغي له استدراكه؛ لأنّه يُسلِّق القلب بالهو، ويُعين على تحقيق الغايات المطلوبة، وفي «الصحيحين»

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٤٠٠).

(١) نسخة في مسنده (٥٥).

من حديث أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: (قَالَ سَلِيمَانُ: لَا طُوقَ الْمَلَكَةِ عَلَى يَمِينِ امْرَأَةٍ، كَأَنَّهَا تَأْتِي بِقَارِصٍ يُجَاعِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَقَالَ لَهُ صَاحِبَةُ: قُلْ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَطَافَ عَلَيْهَا جُوعًا فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، جَاءَتْ بِثَوْبٍ رَجُلٍ، وَابْنُ الْمَدِينَةِ نَفْسُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، لَجَاعَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ^(١)).

الاستثناء في اليمين:

وذكر الاستثناء في اليمين يَحْلُ عَقْلُهَا، فَإِنَّ لِلْيَمِينِ عَقْلًا لَا يَدَّ أَنْ يَفِي، وَيَحْلُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الْكُفَّارَةِ، وَمَنْ اسْتَثْنَى عَنْهُ خَلْفَهُ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْوَفَاءُ بِالْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَحْلُهَا وَيَجْعَلُ الْحَالَةَ كَأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ، وَيُرْوَى فِي الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا: (مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَإِنَّ لَهُ شَيْئًا^(٢)).

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو نَحْوَهُ مَرْفُوعًا^(٣) وَمَوْقُوفًا^(٤)؛ وَالْأَوْجَحُ وَقْلُهُ: وَيَعْضُ الْقَضَاءُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَرَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَرْفَعُ الْكُفَّارَةَ، وَلَكِنَّهُ لَا يَحْلُ الْيَمِينِ.

وَالْأَشْهُرُ: أَنَّهُ حَلُّ لِلْيَمِينِ، وَعَلَى هَذَا عَائِدَةُ السَّلَفِ. وَعَائِدَةُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ وَجُوبَ وَفَائِهِ بِهَا، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْأَتْصَالِ الْمَعْتَبَرِ تَأْثِيرُهُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْفَصِلِ خِلَافٌ يَسِيرٌ.

أَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُتَّصِلُ: فَيُتَفَقَدُ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ اتِّصَالَ الْإِسْتِثْنَاءِ

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣٩)، ومسلم (١٦٥٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٠٣/٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٠/٢)، وأبو داود (٣٦٦١)، والترمذي (١٥٣١)، والنسائي (٣٨٢٨).

(٤) مسند الترمذي (١٥٣١).

بالكلام مع كلمة الحليف والقسم: أنه معتبر التأثير في البمين، وما لم يتصل بالكلام احتلت فيه:

فمنهم من قال: يُعتبر بالاستثناء ما دام في المجلس، وبهذا قال طاوس والحسن.

وقال عطاء والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ: إنه لا يصح إلا موصولاً بالكلام، ولا يفسر فصل النفس، وإذا انفصل الحديث في أمر آخر ولو اتَّخذ المجلس، فلا اعتبار بالاستثناء؛ وهذا قول جمهور العلماء؛ كمالك والشافعي والأوزاعي.

وعن أحمد: أنه ما دام في ذلك الأمر، ولم يتحوّل إلى حديث غيره، فإن الاستثناء صحيح، وظاهره: أنه إن انتقل إلى حديث آخر ولو اتَّخذ المجلس، فإن الاستثناء لا يصح.

وأما الاستثناء المنفصل: فماتهم على عدم اعتباره.

وروى مجاهد عن ابن عباس، في الرجل يحلف؛ قال: «له أن يستثنى ولو إلى سنّ، وكان يقول: ﴿وَلَا أَكْفُرُ بِكَ إِنَّا قَبِيحٌ﴾»^(١).

ونحوه قال أبو العالية رُفِعَ بَيْنَ يَهْرَانَ وَالْحَسَنِ؛ فقد روى الربيع عن أبي العالية في قوله: ﴿وَلَا أَكْفُرُ بِكَ إِنَّا قَبِيحٌ﴾ حَدَّثَنَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلَا أَكْفُرُ بِكَ إِنَّا قَبِيحٌ﴾ الاستثناء، ثم ذكرته فاستثنى^(٢).

ونحوه عن الحسن؛ رواه الطبري^(٣).

حتّى بعض الفقهاء ذلك: على أن الاستثناء المنفصل معتبر في إسقاط الكفارة ولو طال الزمن، ولمل ما روي في ذلك عن ابن عباس: أن الاستثناء - ولو انفصل - يصح الحاقه بالكلام الأول ولو طال الفصل

(١) تفسير الطبري (١٥/٢٢٥).

(٢) تفسير الطبري (١٥/٢٢٥).

(٣) تفسير الطبري (١٥/٢٢٦).

تبرئنا، وليس هذا فساق إبطال الإيمان وإسقاط الكفار، والآية آية بالاستثناء عند العزم على مستقبل: ﴿وَلَا تَتْلُوا مِنْهُ إِنِّي مُبْعِدُكُمْ عَنْهَا﴾ (١) إِلَّا أَنْ يَنْفَكَّ عَنْهُ وَادَّكَّرَ رَبُّكَ إِنَّكَ كَيْتٌ.

وحمل فلة الأمر على الوجوب، والمراد: أن المواجهة والمخالفة تسقط باستثناء الاستثناء ولو بعد عام، لا أنه يسقط الكفارة؛ لهذا لا يُجاب فلة ابن عباس، ومن استوعب قوله في أبواب كفارات الإيمان، عرف أنه لا يستقيم معه حمل تفسيره لهذه الآية على إسقاط الكفارة؛ لأن ابن عباس له أقوال في أبواب الكفار، ولم يكن يُسقطها بالاستثناء، والآية جاءت ليبيان وثق الله عند النسيان، والمشقة عند العزم على ما يُستقبل، وليست في مساق الإيمان والاستثناء بعدها منفصلاً.

ومن نظر في فتو أصحاب ابن عباس، وجد أنهم لا يقولون بهذا القول، ولو كان قول ابن عباس كذلك، لما تركوه جميعهم؛ لجلالة قدره، والمروي عنهم خلافة؛ كطاء وطاوس وغيرهما.

والقول بصحة الاستثناء المفضل كله ضعيف يبطل أبواب الإيمان وتعظيمها، وكفاراتها، ومن نظر في كلام أهل المدينة، وجد أنهم لا يعمرون الاستثناء المفضل كلاماً صحيحاً الأساق، ولا معدوداً في كلام العرب، ولو صح الاستثناء ولو بعد شهر أو عام، لم يكن للكفارات قيمة، ولا لوجوب الوفاء بالإيمان ففقد في الشرح، ويكون من حلفت بعتني ولو بعد عام ولا يُكفّر ولا يفي، فلم يكن للأمر بالكفارة معنى، والنبي ﷺ يُريد إلى الوفاء والكفارة بعد لزوم اليمين ولا ياتر بالاستثناء كما في الصحيح: قال ﷺ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، لَزَى غَيْرَهَا غَيْرًا مِمَّا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ غَيْرٌ، وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ) (٢).

واعْتُيِلَتْ فِي الْإِسْتِنَاءِ فِي غَيْرِ الْيَمِينِ؛ كَالْبُلَاقِ وَالْعَتَاقِ، وَعَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ:

إِحْدَاهَا: أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ يَصْحُحُ فِيهَا كَالْيَمِينِ؛ وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ.

وَالثَّانِيهَا: أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ لَا يَصْحُحُ إِلَّا فِي الْيَمِينِ؛ وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَفِي ثَلَاثَةٍ: أَنَّهُ تَوَلَّيْتُ، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ. وَلَا يَصْحُحُ الْإِسْتِنَاءُ بِالْقَلْبِ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ التَّطَلُّعِ بِهِ فِي قَوْلِ الْعُلَمَاءِ كَأَنَّهُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، حَيْثُ جَعَلُوا قِيَاسَ قَوْلِ مَالِكٍ صَحَّةَ الْإِسْتِنَاءِ بِاللِّسَانِ.

وَمِنْ عَادَتِهِ فِي يَمِينِهِ أَنَّهُ يَسْتَتِي، وَحَلَفَ وَتَنَبَّأَ مَاذَا قَالَ، وَشَكَّ فِي إِسْتِنَائِهِ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى عَادَتِهِ وَيُحْتَرِزُ مُسْتَتِيًّا، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا إِذْ مَكَتَ بِجَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾﴾
 إِنْ كَرِهَ آتَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَكَ وَيُؤْتِيكَ﴾ (التَّحْفَةُ: ١٣٩).

فِي هَذَا: مَشْرُوعِيَّةُ قَوْلِهِ ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ عِنْدَ رُؤْيَا مَا يَسُرُّ الْإِنْسَانَ وَيُحِبُّهُ مِنَ النِّعَمِ وَالْأَشْيَاءِ الْحَسَنَةِ الَّتِي رَزَقَهَا الْعَبْدُ، وَمِمَّا يُسْتَحَبُّ كَذَلِكَ الدُّعَاءُ بِالْبَرَكَةِ مِمَّنْ يَرَاهَا فِيهِ مِنَ النَّاسِ.

الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ الْمُسْتَحَبُّ عِنْدَ رُؤْيَا النِّعَمِ وَالْفَضْلِ:
 وَالْوَارِدُ عِنْدَ رُؤْيَا النِّعَمِ وَمَا يَسُرُّ مِنَ الْفَضْلِ قَوْلَانِ:
 الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ النِّعَمِ وَمَالِكِهِ أَنْ يَقُولَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ؛ فَفِي ذَلِكَ هَالِ تَعَالَى ﴿وَلَا إِذْ مَكَتَ بِجَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا

بِأَفْوَاهِهِ، وَفِي ذَلِكَ نِسْبَةُ الْفَضْلِ إِلَى اللَّهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِهِ،
وَدَفْعُ الْكِبَرِ النَّفْسِ وَتَظَاهِرُهَا وَاعْتِرَافُهَا؛ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي هَوَى اللَّهِ بَعْدَ: ﴿إِنْ
تَسَبَّوْا أَفَّا أَقَلَّ يَنْفَكُ مَا لَا وَفَّكَ﴾؛ وَفِي هَذَا مِنْ تَشْبِيهِ النَّفْسِ وَالْكِبَرِ وَالْفَتَنِ مَا
لِيهِ.

وَيُرْوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»، عَنْ حُرُوزِ بْنِ الرُّمَيْثِيِّ:
أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى مِنْ مَالِهِ شَيْئًا يُعْجَبُهُ، أَوْ دَخَلَ حَائِقًا مِنْ حِيطَانِهِ، قَالَ:
«مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١)، يَتَأَوَّلُ هُوَ هَلْلُو، ﴿وَلَوْلَا إِذْ مَكَتَ جَنَّكَ
قُلْتَ مَا خَلَقَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾.

وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ
زِيَادِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: «كَانَ ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ إِذَا دَخَلَ أَمَوَالُهُ، قَالَ: (مَا
شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)؛ يَتَأَوَّلُ هُوَ هَلْلُو، ﴿وَلَوْلَا إِذْ مَكَتَ جَنَّكَ﴾»^(٢).

وَرَوَى عَنْ مُطَرِّفٍ؛ قَالَ: «كَانَ مَالِكٌ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ، قَالَ: (مَا
شَاءَ اللَّهُ)، قُلْتُ لِمَالِكٍ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: أَلَا تَسْمَعُ اللَّهُ يَهْوَى ﴿وَلَوْلَا
إِذْ مَكَتَ جَنَّكَ﴾ الْآيَةُ»^(٣).

وَرَوَى عَنْ حُفَظٍ بْنِ قَبِيْرَةَ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ عَلَى بَابِ وَهْبِ بْنِ مُنْبُو
مَكْتُوبًا: (مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَذَلِكَ هُوَ هَلْلُو، ﴿وَلَوْلَا إِذْ مَكَتَ
جَنَّكَ﴾ الْآيَةُ»^(٤).

الثَّانِي لِيَمَنَ وَآيَ نَعِيمٍ خَيْرِهِ: أَنْ يَدْعُوَ بِالْبَرَكَةِ؛ وَذَلِكَ لِمَا جَاءَ عَنْ
أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَكِيْفٍ؛ قَالَ: «مَرَّ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بِسَهْلٍ بَنِي حَكِيْفٍ

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧١).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/٧).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (٣٣٦٢/٧).

وَهُوَ يَنْقُصُ، فَقَالَ: لَمْ أَرِ كَأَيُّزِمَ وَلَا جِلْدَ مُخْبَأٍ! فَمَا لَيْتَ أَنْ لُبَّ بِهِ،
فَأَنِّي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: أَفَرَأَيْكَ سَهْلًا صَرِيحًا، قَالَ: (مَنْ تَقُولُونَ
بِهِ؟)، قَالُوا: عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، قَالَ: (عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَحَدًا؟) إِذَا رَأَى
أَحَدَكُمْ مِنْ أَلْيَسَ مَا يُعْجِبُهُ، فَلْيَذْغْ لَهُ بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَأَمَرَ عَامِرًا
أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَذْبُو إِلَى الْمِرْقَلَيْنِ، وَيُغْتَسِلُ وَيَقْضِي حَاجَتَهُ إِذَا رَأَى
وَأَمْرَهُ أَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ^(١).

والجمع بينهما لا بأس به للرأى والمالك؛ لأنه من المعاني
الحسنة، وقد روى البخاري؛ من حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ: كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً، أَقْبَلَ عَلَيْنَا يَوْعِدُ، فَقَالَ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ
الْثَّلَاةَ رُؤْيَا؟)، فَمَنْ رَأَى أَحَدًا قَضَاهَا، فَيَقُولُ: (مَا شَاءَ اللَّهُ)^(٢)، وَلَكِنَّهُ فِي
رَوَايَةٍ فِي الْبُخَارِيِّ، قَالَ: «فَيَقْصُرُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُرَ»^(٣)، وَفِي
رَوَايَةٍ لِهَ الْآخَرِ، قَالَ: «فَيَقْصُرُ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُرَ»^(٤).

وَأَمَّا شَرْعُ الدُّعَاءِ بِالْبَرَكَةِ عِنْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَجِدُ عِنْدَ
اسْتِحْسَانِهَا لشيءٍ مِنْ نَعِيمٍ وَفَضْلٍ لغيرها شَيْئَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا تَقْنُقُهُ، وَلَيْسَ لَهَا فِيهَا مِثْلُهُ وَلَا أَحْسَرُ مِنْهُ.

الثَّانِي: تَجِدُ أَنَّ غَيْرَهَا اخْتَصَّ بِذَلِكَ عِنْدَهَا.

وَالْحَسَدُ يَأْتِي مِنَ الثَّانِي أَكْثَرَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَمِنْ هُنَا يَتَوَلَّدُ الْحَسَدُ،
وَيَقْلُعُ الْعِيْرُ، فَشَرْعُ الدُّعَاءِ بِالْبَرَكَةِ لِسَدِّ مَا تَجِدُهُ النَّفْسُ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ
بِالْبَرَكَةِ يَتَضَمَّنُ الزِّيَادَةَ فِي غَيْرِ مَنْ أُعْطِيَ، وَفِي ذَلِكَ دَفْعٌ لِمَا تَجِدُهُ مِنَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٨٦/٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (٧٥٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٤٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٤٧).

اختصاصي غيرها به ١٤ ويتضمن أن الله هو من وعب ورزق وليس من تدبير الناس واختيارهم، وهذا يتخير ما تجلده النفس من حسد الناس على حسني تدبيرهم ١٥ فإن الله هو من وهبهم، وما تدبيرهم إلا سب.

وأما ما يُذكر عن النبي ﷺ: (مَنْ رَأَى شَيْئًا فَأَعْجَبَهُ، فَلْيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)^(١)، وما جاء من حديث عتبة بن حامر: (مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِعَمَلٍ، فَأَرَادَ بِقَاتِلِهِ، فَلْيَكْثِرْ مِنْ قَوْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ نَسَلْتَ بِهِنَّ قُلْتَ مَا كُنَّا اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٢)، فلا يبيحان.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَارْتَدَّا عَلَىٰ مَكَرِهِمَا فَبَصَغَا﴾﴾ [الكهف: ٦٤].

في هذه الآية قام موسى وعلامة يتبع آثارهما، ومن يعرف الآثار ومواطن الأقدام والأصابع وشبه الرجل بأخيه - يُسَمَّى قَائِفًا، وَسُمِّيَتْ قِيَّافَةً؛ لِأَنَّ قَائِفَهُ كُلُّ شَيْءٍ تَكُونُ أَعْرَءَ، وَمِنْهُ قَائِفَةُ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّهَا تَقْفُو الْبَيْتَ.

وفي هذا: دليل على اعتبار القافزة قربةً توصَّلُ إلى المقصود؛ لاعتبار نبي الله موسى لها، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتبرها واستأنس بها، وقد جاء أنه بحث في أثر العَرَبِيِّينَ الذين سَرَقُوا إِبِلَ الصَّدِيقِ مَنْ يَتَّبِعُ آثَارَهُمْ^(٣)، وكذلك حينما ألهم زيد بن حارثة في أبيه أسامة؛ لِأَنَّ أَسَامَةَ أَسْوَدُ، وَوَالِدُهُ زَيْدُ أَبِيضٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّهُمَا وَيُسَوِّدُهُمَا بِسَوَاءِهِمَا،

(١) أخرجه الديلمي في «الترغيب والترهيب» (٥٦٩٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٩)، و«الأوسط» (١٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١).

كما في «الصحيحين»؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ ذَاتَ يَوْمٍ تَبَرُّقَ
أَسَارِيرَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيِ أَنْ شَجَرًا الشَّلَاجِي دَخَلَ عَلَى
فَرَأَى أَسَانَةً بَيْنَ رُؤُوسِهِمَا وَعَلَيْهِمَا قُطِيفَةٌ، فَعُطِفَا رُؤُوسَهُمَا، وَتَدَثَّ
أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ الْأَقْدَامَ بِنَفْسِهَا مِنْ بَقْعٍ ١٢».

وقد قيل بالفقارِ عَمْرٌ وَعِمَارٌ وَأَنْسَى بَيْنَ مَا لَكَ.

وَأَمَّا تُعَيَّرُ الْقِيَانَةُ عِنْدَ غِيَابِ الْأَدَلَّةِ وَالْيُسَاتِ، وَلَا تُعَيَّرُ عِنْدَ وَجُودِ
الْيُسَاتِ وَلَا النُّقْلِ عَنِ الْأَصْلِ النَّائِبِ؛ كَوَلَدِ الْغَرَّاشِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَسْتَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهَا يُبَيِّنُ وَكَانَ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ الْغَلْظُ أَخَذَ كُلَّ سَفِينَةٍ خَصَبًا﴾﴾ (التكوي: ١٧٧).

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْخَفِيرَ خَرَّقَ السَّفِينَةَ؛ لِيَجْعَلَ فِيهَا غِيَبًا؛ لِأَنَّهَا
نُشِرَ عَلَى مِلْكِهِ ظَالِمٌ يَأْخُذُ الصَّالِحَ مِنَ الشُّعْرِ لَهُ، وَكَانَ فِي خَرْقِ الْخَفِيرِ
لَهَا دَفْعٌ لِمُفْسَدَتِهِمْ، وَهِيَ سَلَبُ سَفِينَتِهِمْ كَامِلَةٌ، وَجِلْمُ الْخَفِيرِ بِالْغَايَةِ
- وَهِيَ الْمَفْسَدَةُ الْكُبْرَى - جَعْلُهُ يَرْتَكِبُ الْمَفْسَدَةَ الصُّغْرَى.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: جَوَازُ ارْتِكَابِ أَهْلِ الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَعْلَاهُمَا،
وَكُلُّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ بِالْمَغَايِدِ أَبْصَرَ، كَانَ فِي بَابِ السَّلَامَةِ أَذَقَ نَظَرًا
وَكَثُرَ تَوْفِيقًا، وَمَنْ هَرَقَ مَفْسَدَةً وَاحِدَةً، فَإِنَّهُ يَمْعَلُ عَلَى مَا يَعْلَمُ، وَلَوْ
كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُفْسِدُهَا، وَإِنْ كَانَ حَاكِمًا أَوْ أَمْسَدَ
النَّاسَ مَعَهُ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْلَمَ النَّاسِ بِالْمَغَايِدِ الْمُجْتَمِعَةِ،
وَأَحْكَمَهُمْ بِتَخْطِي أَعْلَاهَا بِأَدْنَاهَا، وَتَرْكُهُ لِهَدْمِ الْكُفْرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ،
وَتَرْكُهُ لِلْأَعْرَاضِ الَّذِي بَالُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْهُ كَذَلِكَ.

وَكَلَّمَا كَانَ الْعَالِمُ أَوْ الْحَاكِمُ بِالْمَفَايِدِ أَعْلَمَ، وَيَتَعَلَّقُهَا أَبْصَرُ، كَانَ
الْإِعْرَاضُ عَلَيْهِ مَثْنٍ دُونَ أَثَدٍ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا يَرُونَ، وَيَخْتَارُ مَا لَا يَخْتَارُونَ،
وَيَنْقُدُونَ عَلَى مَا يَعْلَمُونَ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَيِّرَ عَلَى مَا يَعْلَمُ، مَعَ بَيَانٍ حَقِيقَةٍ
مَا يَعْلَمُ إِنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْبَيَانِ، وَإِنَّمَا تُؤْتِي الْأَمُّ وَتَسْقُطُ الدُّوَلُ، لِأَنَّهَا
عَرَفَتْ جِهَةً مِنَ الْمَفَايِدِ وَلَمْ تَعْرِفْ جِهَاتٍ، وَضَرَبَهَا فِيمَا تَجْهَلُ أَثَدٌ مِمَّا
تَعْلَمُ، فَتَجِبُ مَا تَعْلَمُ، وَتَقَعُ فِيمَا تَجْهَلُ، تَقْطَعُهَا السَّلَامَةُ، وَهُوَ الْهَلَاكُ.
وَالْعِلْمُ بِالْمَفَايِدِ عَظِيمٌ، وَهُوَ دَقِيقٌ لَا يُدْرِكُهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَهُوَ خِلَافُ
الْعِلْمِ بِالنَّصَالِحِ، فَالْأَفْهَمُ تَشَوُّفٌ إِلَيْهِ وَثَقِيلٌ عَلَيْهِ.

هولته تعالى، «أَنَا الْغَنِيُّ لَكُنْتُ يَتُومًا» إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْعَسَاكِينَ
وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمْ، لِأَنَّ الظَّالِمِينَ يَسْلُطُونَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَيَتْرَكُونَ
الْأَقْيَاءَ، وَلِأَنَّ الْأَقْيَاءَ يَنْتَضِرُونَ أَنْفُسَهُمْ وَلَا يَحْتَاجُونَ غَايَةً إِلَى نَاصِرٍ،
أَنْفُسُهُ الضَّعِيفُ أَكْثَرُ نَوَاقِلَ مِنْ نُصْرَةِ الْقَوِيِّ.

وفي هذا: أَنَّ الْمُسْكِينَ قَدْ يَمْلِكُ مَرْغَبًا وَسَفِينًا؛ لَكُنْهَا لَا تُسَدُّ حَاجَتَهُ وَلَا تُكْفِيهِ، وَالْفَقِيرُ أَشَدُّ مِنْ حَاجَةٍ وَأَهْضَفُ مِنْ قُدْرَةٍ وَبَنَاءٍ. وَمَنْ فَعَلَ مَا فَعَلَ الْخَضِيرُ فَهُوَ مُحْسِنٌ، وَلَيْسَ بِضَاعِيٍّ مَا أَفْسَدَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفَذلكَ إِمَّا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا عَلَى الْخَضِيرِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الزُّمَرُ: ٤١].

[illegible]

ذَكَرَ اللَّهُ إِيْمَانُ الْوَالِدَيْنِ وَكَفَرُ الْوَلَدِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْوَلَدَ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا عَلَى نَفْسِهِ؛ بَلْ يُرِيدُ إِذْهَاقَ الَّذِي بِهِ وَتَجَاوِزَهُ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِن

كعب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (وَأَمَّا الْغُلَامُ، فَطُغِ يَوْمَ طُغِ كَافِرًا)^(١).
 وهولته تعالى: «يَرْوِفُهُمَا طَلَيْتًا وَصَغِيرًا» جاء في معناه ما في «المستدر»
 من حديث أبي بن كعب: «فَتَحْيِلُهُمَا حَبَّةً عَلَى أَنْ يَتَابَعَا عَلَى وِيو»^(٢).
 وقد جاء عن غير واحد من المفسرين من السلف: أَنَّ اللَّهَ أَبْتَلَهُمَا
 بِهِ وَلَقَدْ سَلَبْنَا، كَانَ خَبَلًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ عِنْدَ قَتْلِ أَخِيهِ.
 وفي هذه الآية: أَنَّ الْغُلَامَ لَمْ يُغْتَلْ إِلَّا لِيُطْلَقَ إِرْهَاقُهُ وَالذَّبِّيُّ يُطْلَقِيَانِ
 وَكَفَرِي، وَمَقْهُومُ الْآيَةِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَفَرُ الْغُلَامِ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ بَارًّا
 بِالذَّبِّيِّ: أَنَّهُ لَمْ يُغْتَلَّ الْمَكْفِرُ.

وحياة الوالدَيْنِ أولى من حياة ولديهما ولو كان مسلماً، فضلاً عن
 كونه كافراً، وَمَنْ أَخْبَرَ بِالذَّبِّيِّ ضَرْبًا وَشَرًّا بِاخْتِيَارِهِ لِعُقُوبِهِ حَتَّى يَخِيفَ
 عَلَى حَيَاتِهِمَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ قَتْلُهُ تَعْزِيرًا.

وَأَمَّا مَجْرَدُ الْعُقُوبَةِ، فَلَا يَثْبُتُ مَا وَرَدَ فِي قَتْلِ الْعَائِقِ لَوَالِدَيْهِ، فَقَدْ
 رَوَاهُ أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (مَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ، فَاقْتُلُوهُ)^(٣)، وَلَا
 يَصَحُّ، وَالصَّوَابُ إِسْرَافُهُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمَسِيْبِ؛ هَكَذَا رَوَاهُ هَنَاشٌ بْنُ
 عُزْرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، بِهِ^(٤).

ويُغْنِي الْعُقُوبَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهِ رَهَقٌ بِطَلْعِيَانِ وَكَفَرٍ فِي الْقُرُونِ الْأُولَى،
 وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَتْلُ بَنِي هَذَا الْعَائِقِ تَعْزِيرًا.

وَإِذَا تَعَارَفَتْ حَيَاةُ الْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَحَيَاةُ أُمِّهِ، فَحَيَاةُ أُمِّهِ مُقَدِّمَةٌ
 عَلَيْهِ، كَمَنْ تَحْيِلُ وَلَقَدْ يَتَّقَى الْأَطْيَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تُرِكَ حَتَّى تَلِدَهُ مَاتَتْ
 بِسَبَبِهِ، فَيَجُوزُ إِسْقَاتُهُ تَبْقَى حَيَّةً وَلَوْ مَاتَ جَنِينُهَا.

* * *

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٠). (٢) أخرجه أحمد (١٢٠/٤).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل في طبقات الرجال» (٢٨/٢).

(٤) أخرجه أبو داود في «المراسل» (١٨٤).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَإِلَهُكُمْ فَتَلَوْنِ رَبِّكُمْ فِي السُّبُحِ وَالْعِشَاءِ وَنَسْتَعِينُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ﴾﴾ (الكهف: ٤٨٢).

كان للفلانين حافظ، ونحته كثر لهما، وقد احتلفت في الكثر: هل هو كثر جلم وكثب، أو كثر مالي؟ فقد جاء عن ابن عباس وسعيد بن جبور ومجاهد: أنه كثر جلم^(١)، وجاء عن الحسن أنه نوح من ذهب مكتوب^(٢) فيه^(٣)، وجاء عن جريرمة وقناة: أنه كثر مالي^(٤).

وقد حفظ الله الغلامين بصلاح واليهماء، وإنما ذكر صلاح الوالد؛ لأن الولدتين على خلاف ذلك؛ فحفظ الولد بصلاح نفسه أولى من حفظه بصلاح غيره.

وفي هذه الآية: حفظ مالي اليتيم وقضيل رحايتو، وقد تقدم الكلام على ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَإِلَهُكُمْ فَتَلَوْنِ رَبِّكُمْ فِي السُّبُحِ وَالْعِشَاءِ وَنَسْتَعِينُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ﴾ (النساء: ١٢) وما بعدها، وعند قوله: ﴿وَإِنَّا لَإِلَهُكُمْ فَتَلَوْنِ رَبِّكُمْ فِي السُّبُحِ وَالْعِشَاءِ وَنَسْتَعِينُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ﴾ (النساء: ١٠)، وتقدم الكلام على الأنجار به واستصلاحو عند قوله: ﴿وَنَسْتَعِينُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ﴾ (النساء: ١٢٠)، وتقدم الكلام في حفظه حتى يبلغ مفقاري الأهل منه بالمعروف في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَإِلَهُكُمْ فَتَلَوْنِ رَبِّكُمْ فِي السُّبُحِ وَالْعِشَاءِ وَنَسْتَعِينُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَاكُمْ﴾ (النساء: ١٦).

وتقدم الكلام في حفظ مال الصغير وعدم وضع المال في يده حتى

(١) تفسير الطبري (١٥/٣٦٢ - ٣٦٣). (٢) تفسير الطبري (١٥/٣٦٤).

(٣) تفسير الطبري (١٥/٣٦٥).

يُخَبِّرَ عَنْهُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَىٰ أَنْ يَفْقَدَ اللَّهُ ذِكْرًا﴾
[النساء: ٥].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَا أَرْثُومُ إِذْ بَأْسُنَا بِكَ الْيَوْمَ وَيَا أَرْثُومُ قَدْ قَتَلْنَاكَ اللَّهُ حَرْبًا فَمَا أَنْتَ بِمَنْتَ يَا رَيْثَمُ﴾﴾ [الكهف: ١٩١].

في هذه الآية: وجوب تحصين البلدان والمُدن والناس ممن يُهدد عليهم أمرهم، وفيها: وضع الحصون عند المخاطر.

وقوله تعالى: ﴿قَاتِلْ جُثَلٌ فَهَاجَ حَرْبًا فَمَا أَنْتَ بِمَنْتَ يَا رَيْثَمُ﴾، ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ فِي رَيْثَمٍ حَرْبًا﴾ [الكهف: ١٩٥]، قوله: ﴿حَرْبًا﴾، يعني: أجراً، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ حَرْبًا فَتَرْكِبُوا ذَٰلِكَ حَرْبًا﴾ [الأنعام: ١٧٢].

عرّضوا على ذي القرنين جمع المال لبناء السدود فامتنع لِكُفَايِهِ، وفي هذا: جواز جمع الحاكم والسُّلْطَانُ المال من الناس عند الشدائد والحروب لمنع الحقد، وإن كان في بيت المال كفاية، فالأولى أن يستغنى به عن مال الناس؛ كما استغنى ذو القرنين عن ذلك؛ فقال: ﴿مَا مَنَّكَ فِي رَيْثَمٍ حَرْبًا﴾ أي: إن الذي أعطاني الله من القُدْرَةِ والقُوَّةِ غير لي من الذي تَجَمَّعُونَهُ، واستعان بما يقدرون عليه ولا يقدِرُ عليه، وهو عملُ أبدانهم؛ فقال: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ فِي رَيْثَمٍ حَرْبًا فَتَرْكِبُوا ذَٰلِكَ حَرْبًا﴾ [الكهف: ٩٥ - ٩٦].

• • •



سورة التاجي

وهي مكتبة بين الجنائي، وهي مما نزل قبل هجرة جعفر إلى الحبشة
 فقد كانت معه فقرأها على التاجي، فلي «المستند» من حديث
 أم سلمة؛ قالت: قال التاجي لجعفر بن أبي طالب: هل معك مما جاء
 به نبيكم شيء؟ قال: نعم، فقال له التاجي: فاقرأه علي، فقرأ عليه
 صدرًا من (كهيعص)، قالت: فيكي والله التاجي حتى أخذت لحبته
 وبكت أسافته حتى أخذتوا مضاجعهم حين سبغوا ما تلا عليهم، ثم
 قال التاجي: إن هذا - والله - والذي جاء به موسى: ليخرج من يشكوا
 واحدًا انطلقا؛ فوالله لا أسلمهم إليكم أبدًا^(١).

وكانت هذه السورة ليان حقيقه عيسى وأمه، وإبطال مزاعم اليهود
 والتصارى حولهما، من القول الشنيع في مريم والتأليه لعيسى، وبين الله
 أصلها، وقص نسبها، وفضل أبي جبران وتراهم وشرف بينهم.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوا لِلَّهِ حَقَّ الْقَوْلِ﴾﴾

﴿يُنَادِي بِأَسْمَاءِ﴾ (مريم: ٧).

في هذه الآية: تسمية المولود قبل ولادته؛ وهذا جائز بلا
 خلاف، وفيه: جواز التسمية باسم لم يسبق إليه ما كان المعنى حسنًا،

(١) أخرجه أحمد (١/٣٠٣).

وقد جعل الله من خصائص اسم يحيى أنه لم يُسبق من قبل.

تسمية المولود وقتها:

وقد جاءت مشروعية التسمية في اليوم السابع؛ كما جاء من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَوَضَعَ الْأَقْدَى عَتَّةَ، وَالْقَنْ» أخرجه الترمذي^(١)، وعند أحمد وأهل السنن نحوه من حديث سُرَّة^(٢)، وجاء من حديث ابن عباس^(٣) وغيره.

وقد سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَلَدَ بِهِ؛ كما جاء في مسلم؛ من حديث أنس مرفوعاً؛ قال: (وَلَدَ لِي اللَّيْلَةَ هَلَامٌ، فَسَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ)^(٤)، وفي «الصحاحين»: «أَنَّهُ وَلَدَ لِأَبِي مُوسَى وَلَدًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَحَنَكَهُ وَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ»^(٥)، وفيهما من حديث سهل بن سعد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى الْمَوْلُودَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ حِينَ وَلَدَتْهُ»^(٦).

وفي الآية: التسمية قبل الولادة، وفي حديث أنس وأبي موسى وسهل بن سعد التسمية يوم الولادة، وفي حديث ابن عباس وسُرَّة التسمية يوم السابع؛ وكل ذلك جائز، ولكن اختلف العلماء في الأفضل على أقوال:

فمنهم من قال: إنَّ التسمية في اليوم السابع أفضل؛ وبهذا قال جمهور العلماء؛ كما لك والشافعي وأحمد.

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٣٢).

(٢) أخرجه أحمد (٧/٥)، وأبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٢)، والنسائي (٤٢٢٠)، وابن ماجه (٣١٦٥).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٥٨).

(٤) أخرجه مسلم (٢٣١٥).

(٥) أخرجه البخاري (٥٤٦٧)، ومسلم (٢١٤٥).

(٦) أخرجه البخاري (٦١٩١)، ومسلم (٢١٤٩).

ومنهم من قال: إنَّ التسمية في اليوم الأول أفضل؛ وبهذا قال جماعة من الفقهاء من المالكية؛ وهو وجه في مذهب أحمد.

ومن نظر في الأحاديث في التسمية عند الولادة، وجدها أصح من التسمية في اليوم السابع؛ كما قاله البيهقي^(۱).

ومنهم من قال: إنه إن أراد أن يَمُتُّ عنه فُسُيُوه مع عقيقته في السابع، ومن لم يُرِدْ أن يَمُتُّ فُسُيُوه أول يوم؛ وإلى هذا مال البخاري، حيث بَوَّبَ في كتابه «الصحیح»: (باب تسمية المولود غداً بولده لِمَنْ لَمْ يَمُتْ)^(۲)، وقد سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ وَلَدَ، وَأَمَّا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، فَسَمَّاهُمَا يَوْمَ السَّابِعِ؛ كما في حديث عائشة؛ حيث قالت: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنِ يَوْمَ السَّابِعِ وَسَمَّاهُمَا» رواه ابن جِبَّان وغيره^(۳).

والأية دالة على جواز التسمية قبل الولادة؛ وذلك متوقفة على معجزة؛ فلا يَعْلَمُ الجنين ونوعه قبل تَكْوِينِهِ إِلَّا اللَّهُ: ﴿وَيَتْلُو مَا فِي الْكِتَابِ﴾ (النمل: ۱۳)، وهي في ميثاق البشري وتأكيدها، ومقتضى التأكيد وتنامُّ البشري والتعظيم التعجيل بالتسمية؛ لضمان تحقُّق المقصود وتماويه.

وأما التكني، فبأنه واسع؛ لأنَّ الكُنية لا يُقَصِّدُ بها مولوداً بغيره؛ فقد يتكنَّى الرجل ولا وَلَدَ له، وقد يتكنَّى بذكرٍ وولده أنثى، وقد يتكنَّى بأنثى وولده ذكرٌ، بخلاف التسمية؛ فهي متعيَّنة لولده بغيره.

• • •

(۱) «السنن الكبرى للبيهقي» (۳۰۰/۹)، وفتح الباري لابن حجر (۵۸۹/۹).

(۲) «صحيح البخاري» (۸۳/۲).

(۳) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (۵۳۱۱)، والمحافظ في «المستدرک» (۲۳۷/۱).

والبيهقي في «السنن الكبرى» (۲۹۹/۹).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَتْ يَكْتُمِي وَيُكْتَمُ هَذَا وَصَحَّفْتُ سَكَا مُلُوكِ﴾﴾

[مریم: ١٧٣].

في هذه الآية: أَنَّ مَرْيَمَ تَعَتَّتْ أَنْ تَكُونَ عَدَاةً قَبْلَ نَزُولِ مَا نَزَلَ بِهَا، وَلَمْ تَقْصُرْ الْمَوْتَ بَعْدَ نَزُولِ مَا خَلَّ بِهَا، بَلْ سَلَّمَتْ لِأَمْرِ اللَّهِ وَخَضَعَتْ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَعَتُّي الْمَوْتَ وَأَحْوَالِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَوَلَّى سَكَا وَالْمَلَكُوتِ﴾ [يُوسُف: ١٠١].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَلَفَّتْ عَنُورُهُ مَا كَانَ لَكُلِّهِ أَمْرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أَتْلُهُ﴾﴾

[يَعْقُوب: ٢٨].

ذَكَرَ قَوْمُ مَرْيَمَ مَرْيَمَ سِيرَةَ أَهْلِهَا وَفَضْلَهُمْ وَغَفَائِهِمْ وَطَهْرَهُمْ، وَأَنَّ سِيرَتَهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَخْرُجَ عَنْهَا، وَقَدْ اسْتَنَكَّرُوا أَنْ يَكُونَ بَيْتُ الْعَفَافِ يَخْرُجُ مِنْهُ أَمْرٌ اسْتَكْرَهُ؛ فَيَنْزِلُ اللَّهُ لَهُمْ بِإِنطَاقِ عِيسَى مَعْجَزَةً لَهُ وَلِهَا. وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: جَوَازُ اسْتِعْمَالِ وَازِعِ الطَّبْعِ لاسْتِنكَارِ الْمُتَنَكَّرِ وَلَوْ كَانَ وَازِعِ الطَّبْعِ وَحِدَةً، عِنْدَ رِقَابَةٍ مَنْ يَرَى عَلَيْهِ عَمَلٌ سَوًّا أَوْ قَوْلٌ مُتَنَكِّرٌ، فَيُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَذَكُّرًا لَهُ بِأَهْلِهِ وَخَلْقِهِ وَقَوْمِهِ وَقَبِيلِهِ.

وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُتَنَكَّرِ يُخَفِّفُ فِيهِ، بِخِلَافِ الْأَمْرِ بِالْعِبَادَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِالتَّعَدُّ لَوْ بِوَازِعِ الطَّبْعِ مَجْرَدًا، مَا لَمْ يَكُنْ تَابِعًا لِوَازِعِ الشَّرْعِ؛ حَتَّى لَا يَحْتَمِلَ النَّاسُ الْعِبَادَاتِ تَقْلِيدًا وَرِيَاءً وَسُنْعَةً، فَيَفْعَلُوا فِي الشَّرْعِ؛ حَيْثُ لَمْ يُخْلِصُوا فِي عَمَلِهِمْ لَوْ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى وَازِعِ الطَّبْعِ وَالشَّرْعِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَنَاقِبًا إِنَّهُ لَا يُغْلِبُ الظَّالِمِينَ﴾ [يُوسُف: ٢٣].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْأَسْفَلِ وَأَرْسَلْنَا مَاءً دَمِيمًا﴾﴾ (مریم: ٣١).

في هذه الآية: أَنَّ الصَّلَاةَ واجبةٌ على العاقل ما دام حيًّا، ولو لم يكن قاهراً بيدِهِ لمرضٍ، ككسْرِ أو شَلَلٍ، أو ضعفٍ، كَهُزَالٍ وكَبَرٍ مِنٍّ، أو صغرٍ بتفصيلٍ يَدَبُّوهُ ورجلُوه، وقد تقدّم الكلامُ على ذلك عند قولِهِ تعالى: ﴿لَمَّا فَصَّخَّرُ السَّيْلُ لَأَنتَلِجْنَا لَكَ إِلَيْنَا أَعْيُنَنَا وَنَمَكِنُ لَدُونَكُمْ﴾ (النساء: ٤١٠٣).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا سَكُنَ عَلَيْكَ سَائِتِيرُ لَكَ رَوْحًا إِنَّكَ كَذَّابٌ﴾﴾ (حُجُّوٓةٓ: ٤٧).

السلام في الآية من المُسَالَمَةِ والأمان، وتخصُّصُ الاحتِزَالِ والمُفَارَقَةِ، وقد فهم بعضهم منها جوازَ بَقْلِ السلامِ للكفارِ، وليس كذلك، بل هو الأمانُ لأَيُّوهُ كما قاله ابنُ جريرٍ^(١) وغيره.

وأما الاستغفارُ، فقد بدأه إبراهيمُ ثم تركهُ، لما نبَّئ له إصراره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَسْتَغْفِرُ لَزَيْبَةَ لَأَيُّوهُ إِلَّا عَنْ قَوْلِهِمْ وَتَعَدَّاهَا إِنَّهَا قَالَتْ يَبْئُورُ لَكَ اللَّهُ عَذَابًا يُدْرِكُنَّ﴾ (النجم: ١١٤)، وقد قال تعالى للنبيِّ محمَّدٍ ﷺ والمؤمنين: ﴿مَا كُنْتَ إِلَيْنَا تَأْتِيهِمْ تَأْتِيهِمْ تَسْتَلِظُّونَ لَشُرِكِكُمْ ذُو سَعَاتٍ لَوْلِي مُتُكَ مِنْ تَعَدَّاهَا تَبْئُورُ لَكَ اللَّهُ عَذَابًا يُدْرِكُنَّ﴾ (النجم: ١١٣).

وقد تقدّم الكلامُ على حُكْمِ تحيةِ الكافرِ عند قولِهِ تعالى: ﴿لَمَّا فَصَّخَّرُ السَّيْلُ لَأَنتَلِجْنَا لَكَ إِلَيْنَا أَعْيُنَنَا وَنَمَكِنُ لَدُونَكُمْ﴾ (النساء: ٤١).

• • •

﴿فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ تَرْجِيًّا﴾﴾ (مریم: ٥٥).

في الآية ذكر الله فضل إسماعيل، وأنه كان يأمُرُ أهله بالصلاة والزكاة، وكان عند ربه تَرْجِيًّا لذلك الفعل منه وغيره، وأمرُ الأهل بالصلاة والزكاة مهمة الأنبياء والأولياء والصالحين، وقد أمر الله نبيه بذلك في قوله: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ (طه: ١٣٢).

أمرُ الأهل بالصلاة:

وهو تكليف لجميع المسلمين أن يتعاقدوا أهلهم بأعظم الأركان بعد الشهادتين؛ وذلك أن أولى الناس بالتحصن الأقربون، وأولى الأقربين أهل البيت، وقد قال الله تعالى: ﴿قَرَأْ أَفْصَحَ وَأَقْلَبَ تَارَةً﴾ (التحریم: ١٦)، فأول ما يجب على الإنسان خلاص نفسه ونجاتها، ثم خلاص أهله ونجاتهم، ثم نجات الأقربين؛ كما قال تعالى لنبيه: ﴿وَأَلْيَدُكَ غَيْرُكَ﴾ (الأقربون: ١٢١٤)، فأمره بالأقربين قبل الأبعدين.

وهو الله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ﴾: أهل الرجل: زوجته وأولاده؛ فقد قال الله عن إبراهيم: ﴿فَرَجَّكَ إِلَهُكَ﴾ (الذريات: ٢٦)، وقال عن موسى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ (طه: ١٠)، يعني: زوجته، وقد ذكر الله أهل لوط ثم استثنى زوجته منهم، فقال: ﴿فَأَهْلِيكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ (الأعراف: ٦٨٣)، يعني: لما كانت زوجته من أهله، استثنائها لكونها، وبمثل قول نوح: ﴿إِنَّ أَهْلِي مِنِّي أَقْلٌ﴾ (هود: ٤٥)، فقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ أَهْلِكَ بِرَبِّكَ عَلَّمُ﴾ (هود: ٤٦)، فأمره على كوزو من أهله نسبا، وأخرجهم منهم لكونهم.

ويطلقُ الأهل على من تأمل في البيت واشترك في سكناء، ومن

ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ رُكَّابِ السَّفِينَةِ: ﴿أَتَرْكُهَا يُتْرَقَ أَهْلُهَا﴾ [الكهف: ٧١]،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَكُونُ سَكِينَةً بَيْنَ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ١٢٦] يَعْنِي:
مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا، وَبِمِثْلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَهْتَفِ بِرَبْرُوتِنَا إِنَّا أَنْزَلْنَاهَا إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾
[يوسف: ٦٢].

وَكَانَ السَّلَفُ يَتَعَاهَدُونَ كُلَّ أَهْلِ بَيْتِهِمْ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَاسْتِصْلَاحِ
أَمْرِهِمْ وَلَوْ كَانُوا خُفَّتَا وَجَوَارِي وَعِيْنَا، وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ
عَاصِمٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنَّ لِي
جَارِيَةً حَسَنَةً الصَّوْتِ، لَوْ عَلَّمْتُهَا الْغِنَاءَ لَعَلِّي أَخَذْتُ بِهَا مِنْ مَالِي هَذَا،
قَالَ الْحَسَنُ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ كَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَكَانَ حَذَرُهُ
مَرِيضِيًّا، فَأَعَادَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ الْقَوْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ
الْحَسَنُ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ كَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ^(٢).

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِأَمْرِ الْأَوْلَادِ بِالصَّلَاةِ وَتَعَاهُدِهِمْ عَلَيْهَا، وَجِبَتْ ذَلِكَ
عَلَى الْوَلِيِّ عِنْدَ تَمْيِيزِ الْوَلَدِ بِالْكَلَامِ أَمْرًا، وَضَرُوتًا غَيْرَ مَبْرُجٍ عِنْدَ الْعِضَائِدِ
عِنْدَ الْعَاشِرَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: (مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَنَةِ
مِثْمِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ مِثْمِينَ، وَلَرُّكُلُوا بَيْنَهُمْ فِي
الْمَضَاجِعِ)^(٣).

وظَاهَرُ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْوَلَدَ لَا يُؤْمَرُ بِهَا قَبْلَ السَّابِعِ، وَلَا يُضْرَبُ
قَبْلَ الْعَاشِرَةِ، وَلَكِنْ قَبْلَ السَّابِعِ يُعْرَضُ لَهُ: (لَوْ صَلَّيْتَ مَعَنَا، وَمَعَادَا تَرَى
بِالصَّلَاةِ مَعَ النَّاسِ؟)، وَهَذَا فِي حَالِ قُرْبِهِ مِنَ التَّمْيِيزِ، وَلَا يُؤْتَى بِهِ إِلَى
مَوَاضِعِ الصَّلَاةِ وَصُفُوفِ الْمُصَلِّينَ إِذَا كَانَ يَطْفَعُهَا وَيَلْبِسُ خَشَوَعَهُمْ بِكَاءِهِ
وَلُجْهِهِ.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٢٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢/١٨٧)، وأبو داود (٤٩٤).

وَيُسْتَحَبُّ تَعَامُدُ الْأَهْلِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَخِاشَةِ الزَّوْجَةِ؛ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَامَدُ أَهْلَهُ وَيُوقِفُ أَهْلَهُ لَصَلَاةِ الْوُثْرِ، وَكَانَ يَحُثُّ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَنَظَرَ فِي «السُّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ﷺ: (إِذَا أَهَقَطَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى أَوْ صَلَّى وَتَحَنَّنَ بِجَمِيعًا، نُحِنَا فِي الْأَكْبَرِينَ وَالْأَكْزَبِ) ^(١).

وَفِيهَا إِبْشَارٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى، وَأَهَقَطَ أَهْرَاقَهُ، فَإِنْ أَهَتْ، نَضَحَ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، رَجِمَ اللَّهُ أَهْرَاقَ قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ، وَأَهَقَطَتْ رَوْجَهَا، فَإِنْ أَهَى، نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ) ^(٢).

ﷺ قَالَ لِعَالِي: ﴿عَلَيْكَ مِنْ بَرٍّ خَلَّفَ أَهْلًاوَالصَّلَاةَ وَالْعَمَلَ الشَّابِرُونَ﴾
فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (أَمْرٌ: ١٥٩).

ذَكَرَ اللَّهُ الْأَنْبِيَاءَ وَمَنْ أَتْبَعَهُمْ مِمَّنْ اتَّقَى الرَّحْمَ، وَذَكَرَ مَنْ خَلَّفَهُمْ مِمَّنْ مَالُوا وَحَادَّثُوا عَنِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَوَّلُ وَصْفِ سُوِّ لَهُمْ ذَكَرَهُمْ بِهِ: أَنَّهُمْ: ﴿لَمَّا أَهَلُوا الصَّلَاةَ وَالْعَمَلَ الشَّابِرُونَ﴾، فَفَرَنَ اللَّهُ إِصَاعَةَ الصَّلَاةِ بِاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا يُفِيدُهَا إِلَّا غَارِقٌ فِي الشَّهْوَةِ، يَسْتَمِيعُ بِالْمَاجِلِ قِصْرَهُ عَنْ الْأَجَلِ.

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَحْذَرُونَ كُلَّ شَهْوَةٍ صَارَفَتْهُ عَنِ الطَّاعَةِ هِيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ثَمَّةَ تَلَاوُحًا بَيْنَ الشَّهَوَاتِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ؛ فَكُلَّمَا زَادَتْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٠٩)، وَالتَّيْمِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٣١٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٠٨)، وَالتَّيْمِيُّ (١٦١٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٣٦).

الشهوات، نقضت الصلاة، وقد رَوَى البيهقي في «الشَّعْبِ»؛ من حديث محمد بن عمرو، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: «أَخْشَيْتُ أَنَا وَأَخْرُ، لَرَأَا غَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَخْبَنَا يَنْتَهَرُ إِلَى صَاحِبِهِ، قَالَ: إِنِّي لَا أَخْشَى أَنْ يَكُونَا مِنَ الْخَلْفِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَلَقَّ يَوْمَ خَلَقَ النَّاسُ الشُّكْلَ وَالتَّمَا الْفِئْرَتَ فَسَوَّاهُ يَفْقَرَةً عَلَيْهِ﴾»^(١).

ولا يكون ترك الصلاة بالكثرة والافتقار في الشهوات في الأتم إلا مع بُعد عهد النيوة، فطمس معالمها، ويؤثر المصلحة فيها، وقد صحَّ عن مجاهد أن ذلك يكون في آخر الزمان؛ كما رواه ابن أبي نجیح، عن مجاهد؛ قال في قوله: ﴿فَلَقَّ يَوْمَ خَلَقَ النَّاسُ الشُّكْلَ﴾: «عند قيام الساعة وفتنة صالحى أمو محمد ﷺ يَنزُو بعضهم على بعض في الأوتار»^(٢).

وقد حمل بعض السلف الإضاعة في هذه الآية على كفر تارك الصلاة؛ حيث حمل الإضاعة على الترك؛ لفريقه القمى الذي لا يكون وثلاً إلا لكافراً كما جاء عن ابن مسعود في قوله: ﴿فَلَقَّ يَوْمَ خَلَقَ النَّاسُ الشُّكْلَ وَالتَّمَا الْفِئْرَتَ فَسَوَّاهُ يَفْقَرَةً عَلَيْهِ﴾؛ قال: «القمى نهرٌ حبيب في النار يُعَذَّبُ فِيهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ»^(٣).

وقد حمل بعض السلف الإضاعة في الآية على تأخيرها عن وقتها؛ كما قال بذلك القاسم بن مُخَيَّمَةَ؛ قال في قوله: ﴿فَلَقَّ يَوْمَ خَلَقَ النَّاسُ الشُّكْلَ﴾: «إنما أضاعوا المواقيت، ولو كان تركها، كان كفراً»^(٤).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٤٠١).

(٢) تفسير الطبري (١٥/٥٧٠).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٤١٣/٧)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٧٩).

(٤) تفسير الطبري (١٥/٥٦٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٤١٣/٧).

وقد اتفق السلف على كفر تارك الصلاة؛ وإنما خلافتهم في كونه كفراً مخرجاً من الملوك، أو كفراً أصغر.

وقد ذهب أحمد في المشهور عنه - وهو قول للشافعي - إلى كفر تاركها؛ لقول النبي ﷺ: (بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ)^(١)، وبأني تفصيل القول في تارك الصلاة عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥].



(١) أخرجه مسلم (٨٢).



سُورَةُ طه

وهي من السُّورِ المَكِّيَّةِ العِشاقِ الأوَّلِ؛ كما ثَبِتَ من حديث ابن مسعودٍ في «الصحيح»^(١)، وهي لتثبيتِ النبي ﷺ على رسالته ببيان الغايَةِ منها، وجاء فيها ذِكرُ بعضِ الأنبياءِ وَوُثِّقَ لهم وصبرهم على أداءِ رسالةِ الله، وتحملِهم وأدائِهم للأمانة؛ ليكونَ في ذلك تثبيتٌ وتسليةٌ للنبي ﷺ فيما هو فيه، وما يَسْطِلهُ من أمرِ الناسِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ كُنَّا نَاوِيًا فَقَالَ لَهُمْ أَنْكُرُوا إِلَيَّ فَلَمَّا تَوَلَّوْا بَدَأُوا فَنَكَّرُوا﴾﴾ (طه: ٦٠).

رأى موسى النَّارَ ونأى بأهلِهِ عن الحضورِ معه؛ وذلك لأنَّ الغالبَ في الأسفارِ الرُّجُلَ، ولا يصحُّ منه الإتيانُ بأهلِهِ بينهم؛ وذلك أنَّه لو كان معه صاحبٌ رجلٌ لأخذَهُ معه، ولم يقلْ له: «امْكُثْ»، يَنْقُوى ويأْتَسُ به، وقد تقدَّم الكلامُ على مسائلِ اختلاطِ الجنسينِ وتفصيلُهُ عندَ قولِ الله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَا الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ ذُنُوبِهِمْ لَنَنْزِلَنَّ بِهِمُ الْعَذَابَ﴾ (البقرة: ٢٨٢) وقولِهِ تعالى: ﴿فَعَلَوْا فَبَدَأَ لِلَّذِينَ آمَنُوا لِقَاءَ رُسُلِهِمْ لَنُصْلِيَنَّكُمْ وَنُنَصِّرَنَّكُمْ﴾ (آل عمران: ٦١)، وقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (آل عمران: ٦١) وقولِهِ تعالى في هود: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا هُودًا مِّنْ قَبْلِكَ﴾ (هود: ٦١) ونائبِي

الإشارة إلى ذلك في قوله في القصص: ﴿قَالَ لِأَخِيهِ أَنْكَبْ﴾ [١٧٣٤]،
وقوله في الشجرات: ﴿لَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْءٌ لِي يَكُونُوا سِتْرًا لَهُمْ وَلَا
يَكُنَّ بَيْنَهُمْ سِتْرًا﴾ [١٧٣٤].

• • •

قال تعالى: ﴿لَا رَيْبَ لَكَ بِمَا نَعْلَمُ نَعْلَمُ إِنَّكَ وَأَلْوَاؤُكَ الْمُقَدَّرُونَ عَلَىٰ﴾

[١٧٣: ١٧٣].

أمر الله فيه موسى بخلق نعليه حينما أتاه بأنه بمكان مقدس معظم،
وفي هذا تشریف الأماكن المعظم وتطهيرها، واستحباب الإتيان إليها بما
حسن من اللباس وطاب من الرائحة، وقد تقدم الكلام على قصد
المساجد بالزينة عند قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُونَ لِيَمْلِكُوا وَلِيَكُونَ سِتْرًا لَهُمْ﴾ [١٧٣: ١٧٣].

العلامة من أمر موسى بخلق نعليه:

وقد احتلّف في سبب أمر الله موسى بنزع نعليه خاصة، مع وضوح
أن هذا الموضع مكان مقدس معظم:

فقال: إن الثعال كانت من جلبه مَنِيَّةً، ولا يثبت ذلك؛ وذلك أنهم
أخذوه مما روى الثرمذي^(١) من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «كَانَ عَلَى
مُوسَى يَوْمَ كَلَمَةِ رَبِّهِ كِسَاءٌ صُوفٍ، وَجُنَّةٌ صُوفٍ، وَكُمَّةٌ صُوفٍ، وَسَرَابِلٌ
صُوفٍ، وَكَانَتْ نَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ جَنَارِ ثَبِّي»، وقد أغلّ الحديث غير واحد
من العلماء كالترمذي وغيره.

وبعضهم جعل ذلك للاستحباب؛ أي: عند حضور الأماكن

(١) أخرجه الترمذي (١٧٣٤).

المعظم، ولقاء العظيم يستحب، نزع النعال، وإن صح ذلك فيمكن تخصيصه بمن قبلنا؛ لأن النبي ﷺ ثبت عنه الصلاة في النعال، ودخول المسجد فيها، بل دخل النبي ﷺ البيت الحرام بغيره، وفعل مثله جماعة من أصحابه وأزواجه، وطافوا حول البيت عليه، وليست أقدام البهائم بأظهر من أقدام بني آدم، فضلاً عن الأنبياء.

وقد وثقت النبي ﷺ عند المقام بعلية؛ كما رواه أحمد؛ ومن حديث أبي هريرة^(١)، وطاف ابن الزبير بعلية؛ كما رواه الفاكهي^(٢).

وقاهره قوله تعالى بعد الأمر بخلع النعال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْوَالِدِ الْغَفِيرِ﴾: أن العلة من خلع النعال هو قدسية المكان وغضوبه، وثقت العلماء على أن قدسية المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ أعظم من قدسية الوادي المقدس طوى.

ولكن يحتل أن العلة في ذلك هي أن للمكان المكان من القدسية التي جعلها الله فيه عند قدوم موسى وسماع كلام الله بلا واسطه في الأرض: ما ليس في غيره، ثم رفع ذلك القدر من القدسية بانتهاء ذلك؛ وذلك أن الله كلم موسى في الأرض بلا واسطه، ولم يسن موسى بأحد من الأنبياء أن كلمه الله كذلك، وأما نبينا ﷺ فقد كلمه الله بلا واسطه، ولكن في السماء، لا في الأرض.

ويحتل أن يكون الأمر بذلك من جنس أمر جبريل النبي ﷺ بنزع بعلية؛ لأنه كان فيهما منزلة، وذلك كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري، قال: بينما النبي ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلق نعليه، فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم، ألقوا بقائلهم، فلما قضى رسول الله ﷺ

(١) أخرجه أحمد (١٢٢/٢).

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٥٨٠).

سَلَاةً، قَالَ: (مَا حَتَلَكُم عَلَى إِقَاءِ بَعَالِكُمْ؟)، قَالُوا: زَانَاةٌ أَلْفَيْتَ نَعْلَيْكَ، فَأَلْفَيْتَا بَعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَلَرًا - أَوْ قَالَ: أَلَى -، وَقَالَ: (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُم إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلْيَنْظُرْ: فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَلَرًا أَوْ أَلَى، فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا)؛ رواه أحمد وأبو داود^(١).

الصلاة في الثعلب، ودخول المساجد بها:

وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: عَدَمُ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ بِالثَّعَالِي؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ بِهَا مُحَلٌّ لِقَافِي عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَائِزِهَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ عِنْدَهُمْ فِي الِاسْتِحْبَابِ مِنْ عَدَمِهِ؛ وَفَلِكَ لثُبُوتِ الصَّلَاةِ بِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَدْ كَانَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؛ كَمَا تَبَيَّنَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^(٢)، بَلْ كَانَ بِأَمْرٍ بِذَلِكَ؛ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ؛ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ بْنِ أَرْسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَالِفُوا الْيَهُودَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي بَعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ)^(٣)، وَقَدْ كَانَ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ تَارَةً وَيَنْزِعُهَا تَارَةً؛ كَمَا رَوَى صَمُرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي خَائِفًا وَمُسْتَعِلاً؛ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(٤)).

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي النِّجَاسَةِ الَّتِي تُصِيبُ اسْقَلَّ الثَّعَلِي؛ هَلْ تَطْهَرُ بِذَلِكَ بِهَا بِالْأَرْضِ وَطَوَّلِ الْمَشْيِ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يَدْ مِنْ قُضِيئِهَا بِالثَّعَلِي وَالتَّطْوِيرِ؟ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ ثَلَاثٌ رَوَاهُ عَنْ أَحْمَدَ:

فَقِيلَ: إِنَّهَا تَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ وَطَوَّلِ الْمَشْيِ فِي الْأَرْضِ؛ وَهَذَا قَوْلُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٦/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٥٥).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧١/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٣٨).

للمشافعي قديم، وبه يقول بعض أهل الحديث؛ كابن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى النيسابوري.

وقيل: بعدم طهارتها.

وفرق قوم بين نجاسة البول ونجاسة العذرة بأن البول يظهر بالدلك بخلاف العذرة.

وظاهر الأحاديث: أن الدلك وطول المشي يَكْفِيها في تطهيرها، ولم يثبت عن النبي ﷺ الأمر بفعل الثعالب.

والمساجد اليوم ليست كالمساجد بالأمس؛ ففيها القُرُشُ الغالبة التي يظهر فيها أثر عذرة الإنسان، فضلاً عن النجاسات والقاذورات، فتلوث بها ويبقى أثر عذرتها ورائحتها فيها، وينبغي صيانتها عن الثعالب طاهرة وغير طاهرة، ما لم تكن الثعالب تُلَبِّسُ للمسجد خاصة، وقد كان يفعل ذلك بعض السلف؛ يجعلون للمسجد نعلاً خاصة به؛ كما روى مروان بن الأصغر؛ قال: رأيت طائفة يأتي المسجد، فإذا بلغ الباب، نزع ثعلبهم، وأخرج نعلاً له أخرى، فلبسها ودخل^(١).

وإذا كان المصلي من أهل الحاجة والضرورة، فبتعاضد ثعلبه، ويخرج في موطئه، ويدخل ولا خرج عليه، ولا ينبغي المساواة بين هذين المساجد التي كان السلف يُصَلُّونَ فيها بغيرهم وبين أكثر المساجد اليوم التي تُقَرَّشُ وتُلبَّك بالرخام.

والبلاط أحد من التراب، فينبغي صيانة المساجد التي فيها بلاط أكثر من المساجد التي فيها تراب؛ وذلك لأن التراب يُوكَلُّ وينقلب ويكون أهلاً أسفله وتُدْفَنُ فيه القذارات، بخلاف البلاط فتبقى على

(١) أخرجه الطائفي في أخبار مكة (١٤٩٥).

سطحه، وتلرز القذارات في البلاط أشد من التراب، وتظهر عليه أشد من ظهورها على التراب.

* * *

قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ لَأَقَدَ إِلَهًا تَعْبُدُ وَلَهُ الشُّكُوكُ﴾ [يوسف: ١٨].

في هذا: وجوب إقامة الصلاة المكتوبة وأدائها إذا تيسرت بعد تذكرها، واللام في قوله تعالى: ﴿يَعْبُدُ﴾ عُمِلَتْ على معنيين: قليل: إنها لأم سبب؛ يعني: أقيم الصلاة لتذكرتي بها، وكثير: هي بمعنى (عند)، والمراد: أقيم الصلاة متى ذكرتها؛ وهذا الأشهر.

قضاء الفرائض القائمة وترتيبها:

وتنقضى الفرائض في كل وقت متى ذكرها ناسيها؛ وذلك لظاهر الآية، سواء كان ذلك في وقت نهي أو غيره؛ لأن الفرائض المنسية أكد ذوات الأسباب.

وعلى هذا عامة السلف وأكثر الفقهاء.

خلافاً لأبي حنيفة، فقد جعل تقدم النسي ﷺ لما نام عن صلاة الصبح وقام عند طلوع الشمس: أن ذلك كان بسبب أنها كانت بين قرني شيطان، وهو وقت نهي، فتقدم حتى ترتفع.

وهذا غير ظاهر في الحديث، ولا فهمه كذلك أحد من الصحابة، وفي الحديث قال: (لَمَّا أَيْقَظْنَا إِلَّا خَرُّ الشَّمْسِ)^(١)، وحرر الشمس لا يكون إلا بعد ارتفاعها، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٣١٤١)، ومسلم (٦٨١).

وقد أمر النبي ﷺ بذلك؛ كما في «الصحيحين»؛ من حديث أنس: (مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا؛ لَا تَحْطَاةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ: هُوَ أَقْبَرُ الشُّكُوفِ لِلسَّخَرَةِ) (١).

وأما ما يقوله بعض الفقهاء: أن الصلاة المنسية لا تُفصى إلا مع تهيئتها من النية، فهذا لا دليل عليه، ويُخالف ظاهر القرآن، وصريح السنن، وعمل الصحابة رضي الله عنهم.

وإذا اجتمعت صلاتان: حاضرة ومنسية، والوقت متبوع، فالواجب عند عامة الفقهاء من المذاهب الأربعة تقديم المنسية؛ لأنها أسبق، ولحق الترتيب بينهما؛ فهما في حكم الصلاتين الحاضرتين المجموعتين؛ كالظهر والمغرب، والمغرب والعشاء، ولما فاتت صلاة العصر النبي ﷺ حتى غابت الشمس، صلّاها ثم صلى المغرب؛ كما في «الصحيحين»؛ من حديث جابر بن عبد الله: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، بَعْدَ غَرُوبِ الشَّمْسِ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَدَأَ أَصْلَى الْقَضِرِ، حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا)، فَعَمْنَا إِلَى بُلْعَانِ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْقَضِرَ بَعْدَ غَرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ (٢).

ولم يثبت أن النبي ﷺ صلى على غير ترتيب؛ لا صلوات فاتئة، ولا صلوات حاضرة بمجموعة.

وإذا كان الوقت ضيقاً لا يسع لتقديم الفاتئة على الحاضرة، وأما يكفي للحاضرة فقط، فيُتِمُّ الحاضرة على الفاتئة، ويُسقط عنه الترتيب؛ حتى لا يكون في حقه فاتتان بدلاً من صلاة فاتئة واحدة.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٦)، ومسلم (٦٣٦).

وعلى هذا أكثر الفقهاء من المذهب؛ وبهذا قال ابن المسيب والحسن وربيعة.

وخالف في ذلك المالكية، فقالوا بوجوب الترتيب ليسير الفوائت ولو فائت الصلاة الحاضرة، وهو رواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه؛ كالخلال وأبي بكر.

والفقهاء يختلفون في وجوب الترتيب وإن قالوا بمشروعيته جميعاً، على أقوال ثلاثة:

قالت طائفة: بوجوب الترتيب بين فوائت الصلوات كثيرها ويسيرها؛ وهذا ظاهر مذهب أحمد؛ لأن القضاء يحكي الأداء.

ودعت طائفة: إلى وجوب الترتيب في يسير الفوائت لا كثيرها؛ وهذا ظاهر مذهب المالكية والحنفية، واختلفوا في الفرق بين الكثير واليسير، وعائتهم على أن اليوم والليلة يسير يجب الترتيب فيه.

ودعت طائفة: إلى استحباب الترتيب عند قضاء الفوائت، وأنه لا يجب؛ وهذا مذهب الشافعية؛ وذلك أن الفوائت كالتيوم لا يفسر بأبها بدأ.

وظاهر الأقوال: أن الصلوات الكثيرة لا يجب فيها الترتيب، وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية، خلافاً لأحمد فلا يفرق بين قليل وكثير.

ومن نسي صلاة فائتة، ثم صلى حاضرة، فتذكر الفائتة في الوقت، فلا يجب عليه أن يؤيد الحاضرة عند أحمد؛ فإنه يسقط الترتيب بالنسيان، وأما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته، فليجهد

الصَّلَاةُ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ^(١)، فَلَا يَصُحُّ، بَلْ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ خَطَأٌ. وَانْتَكَرَهُ ابْنُ مَوْيِزٍ^(٢) وَعَائِدَةُ النَّفَّاسِ.

وَالصَّوَابُ وَقْفَةٌ، كَمَا رَوَّجَهُ أَبُو زُرْعَةَ^(٣)، وَالْمَدَارِقُطِيُّ^(٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ^(٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٦)، وَغَيْرُهُمْ.

وَسَقَطَ التَّرْتِيبُ حَتَّى قُوزَتْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَمْرِ الصَّرِيحِ بِهَا، وَلِأَنَّهُ لَا يَصُحُّ انْفِرَادَ الرَّجُلِ بِصَلَاةٍ فَائِتَةٍ وَالنَّاسُ يُعْبَلُونَ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً؛ وَهَذَا قَوْلُ الْأَثَلَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنَّمَا خَلَّاهُمْ فِي إِعَادَةِ مَا صَلَّاهُ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ آدَاءِ الْفَائِتَةِ لِتَحَقُّقِ لَهُ التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّهُ امْتَلَأَ الْأَمْرَ فَصَلَّى جَمَاعَةً وَلَمْ يَنْفِرْ وَحْدَهُ، وَالْأَرْجَحُ: أَنَّهُ لَا يُعِيدُ؛ وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ، وَاخْتَارَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ.

وَالْجُمْهُورُ: عَلَى أَنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ؛ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ حَنَفِيَّةٍ وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلَمْ يَلْكَزَهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ، فَلْيُعِضِلْ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُعِضِلْ يَتَعَلَّهَا الْآخَرَى»^(٧).

هَلْ لِلصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ آدَاءٌ وَإِقَامَةٌ؟

ظَاهِرُ الْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِآدَاءِ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَةِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ قَبْلَهَا،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» (٢٢١/١).

(٢) «مَعْلَلُ الْحَقِيقَةِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (١٧٢/٢ - ١٧٣).

(٣) «مَعْلَلُ الْحَقِيقَةِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (١٧٢/٢).

(٤) «مَعْلَلُ الْمَدَارِقُطِيِّ» (٢٤/١٣).

(٥) «الْكَامِلُ فِي صُحُفِ الرِّجَالِ» (٤٠٠/٣).

(٦) «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٢١/٢).

(٧) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٦٨/١).

وقد اتفق الأئمة الأربعة على أنه يُقام للصلاة الفاتحة، ولكنهم اختلفوا في الأذان لها على قولين:

ذهب مالك والشافعي وغيرهما: إلى أنه لا يُؤذن لها؛ لأن الإقامة إشعارٌ لقرب الدخول في الصلاة، بخلاف الأذان؛ لأنه إعلامٌ بدخول الوقت.

وذهب أحمد وأبو حنيفة: إلى أنه يُؤذن لها كما يُقام.

وذهب سُفيان: إلى أنه لا يُؤذن لها ولا يُقام.

وإنما اختلفت الفقهاء في ذلك؛ لاختلاف الروايات في قضاء النبي ﷺ لما فات منه في الخلق وفي قصة التمرين لصلاة الفجر؛ ففي بعضها يذكر الأذان وفي بعضها لا يذكره، والثابت في «الصحیح»: أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يُؤذن في الناس، وذلك عنقاً نام النبي ﷺ والصحابة عن صلاة الفجر حتى طلع حاجب الشمس، وفيه قال النبي ﷺ لبلال: (يا بلال، قم فأذن بالناس بالصلاة)، فتَوَسَّأ، قلنا ارتفعت الشمس وأباحت، قائم فصلی^(١).

وحمل بعضهم ذلك على دعوة الناس إلى الصلاة وجمعهم لا النداء المعروف.

وهذا الحمل فيه نظر، وعدم ذكره في بعض الروايات لا يعني عدم فعله؛ فإن عدم الذكر لا يدل على عدمه، وقد جاء صريحاً في حديث أبي قتادة؛ قال: (إن الله قبض أرواحكم حين شاء، ورفعا عليكم حين شاء، يا بلال، قم فأذن بالناس بالصلاة)، فتَوَسَّأ، قلنا ارتفعت الشمس وأباحت، قائم فصلی^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥).

(٢) سبق شرحه.

وجاء ذلك صريحاً عند النَّسَائِيِّ (١) من حديث يَرْبُودَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ،
عن أبيه (٢).

وعند أحمد بن حنبل بن مسعود (٣).

والأظهر: أَنَّ الحالَ تَخَلُّفُ، فَتَرَى كَانَ فِي حَضَرٍ وَنَامَ عَنِ الصَّلَاةِ،
فَإِنْ أَذَانَهُ لِلصَّلَاةِ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا، وَحَالَهُمْ لَيْسَتْ كَحَالِهِ، وَالْأَفْضَلُ فِي
حَقِّهِ: تَرْكُ الْأَذَانِ فِي الْحَضَرِ، وَإِنْ رَأَى أَنْ يُؤَذِّنَ فَلْيُؤَذِّنْ لِنَفْسِهِ؛ حَتَّى لَا
يُتَبَسَّ عَلَى النَّاسِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهَذَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ؛
وَأَمَّا أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَذَانِ وَهُوَ فِي سَفَرٍ.

حُكْمُ قِضَاءِ النَوَافِلِ:

وَأَمَّا قِضَاءُ النَوَافِلِ، فَفِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَقْوَالٍ، وَأَشْهُرُهَا
قَوْلَانِ، وَهِيَ رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ:

الْأَوَّلُ: قَالُوا بِالْقِضَاءِ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّهَا لَا تُقْضَى؛ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ تَرْكِ النَّافِلَةِ نِسْيَانًا وَغَفْلًا وَبَيْنَ تَرْكِهَا عَمْدًا؛
فَعِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالشُّعْلِيِّ: يَرَى قِضَاءَهَا، وَعِنْدَ الْعَمْدِ: لَا يَرَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ
تَرْكُهَا عَمْدًا وَأَذَانُهَا فِي وَقْتٍ غَيْرِ وَقْتِهَا يَقْتَضِي تَبْدِيلًا بِالْهَوَى لِمُرَافِقَةِ
النَوَافِلِ، وَهِيَ تَوْفِيقِيَّةٌ، وَلَوْ أُطْلِقَ الْجَوَازُ وَلَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ، كَانَ بَاقًا
لِظُورِ حَيَادِقٍ عَنْ وَقْتِهَا.

وَالْتَفْرِيقُ وَجِيهٌ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (٤) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمَةَ؛
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ
أَتَانِي نَاسٌ مِنْ حَيْثُ الْقَيْمِيُّ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ، فَشَقُّوا لِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ

(١) أخرجه أحمد (١/٢٥٠).

(٢) أخرجه النسائي (٦٢١).

الْمُتَّقِينَ يَنْفَعُ الظُّهْمُ، فُهَمَّا هَاتَا(١)، وهذا ترك من النبي ﷺ، وبين سببه، وهو الشُّلُّ عنها.

﴿قَالَ لِعَالِي: «وَمَا يَلْكَ بِبَيْتِكَ بِشْرَيْنِ ﴿١٧٤﴾ قَالَ مِنْ عَصَايَ
أَوْحَشْتُ عَلَيْهَا وَأَهْشَى بِهَا عَلَى عَتَمِي وَلِي فِيهَا مَكَارِثُ أُفْرَنَ﴾﴾ (ط: ١٧ - ١٨).

في هذه الآية: استحباب استعمال اليد اليمنى في الحاجات، والأكل والإعطاء، والضمرب والهش، فضلاً عن الأكل والشرب، والسلام، والكتابة؛ وبين ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَقْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كَثَرٍ وَلَا تَقْلُطُوا بِبَيْتِكُمْ إِنَّا كُنَّا بِتَقْوَاهُمْ﴾ (المعجزة: ١٤٨).

وبين هذا يؤتى المؤمنون كُتِبَتْ بِأَيْمَانِهِمْ، ويؤتى الكفار كُتِبَتْ بِشِمَائِهِمْ يوم القيامة؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنْثَى بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلْنَ فَمَنْ لَكُمْ حِجَابُكُمْ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَاتَّوَلَّيْتُمْ كُنْتُمْ هُنَّ وَأَنْتُمْ هُنَّ فَلْيُفْلِكْنَ فِئَالَهُ﴾ (الاسراء: ٧٩).

وأما النجاسات والفلأوة والأذى، فُتُستعمل فيها الشمال، وشجرة استعمال اليمين؛ لقول عائشة عن النبي ﷺ: «وَكَانَتْ الْيُسْرَى لِخَلَاوٍ، وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى»(٢)، وعن حفصة؛ قالت: «وَكَانَ يُجْعَلُ يَمِينُهُ لِأَقْلُو وَشُرْبِهِ، وَوُضُوءِهِ وَيَنَابُهِ، وَأَخْلَبِهِ وَعَطَاوِهِ، وَكَانَ يُجْعَلُ شِمَالُهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ»(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٧٣٣)، ومسلم (٨٣٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/٢٦٥)، وأبو داود (٣٣).

(٣) أخرجه أحمد (٦/٢٨٧)، وأبو داود (٣٢).

﴿ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعْنِي فِي سَبِيلِي﴾ ﴾ (طه: ٢٩-٣٢).
 ﴿تَبٰرَكَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (طه: ٢٩-٣٢).

في هذا: استحباب اتّخاذ الوُزراء والمستشارين الثّقاب يَتَعَضّدُونَ في الحقّ وَيُؤَيّدُونَ عليه، وكلّمنا كانت الأمانة أعظم، كانت الحاجة إلى المؤمنين عليها أظهر.

استحباب اتّخاذ الطّائفة الصّالحة والوزير المؤمنين:

وإنّ الله جعل القُرب من الوجوه يعلم أو سُلطان أمرًا مقدورًا عليه؛ فعليه أن يُقَرَّبَ إليه الصّادقين قبل أن يَسِيَقَ إليه غيرُهُمْ؛ وذلك لأنّ النّاس تَطْمَعُ في ذي اليد والجاء والمال والقُوّة، وفي «الصّحيح»: من حديث أبي سعيد: قال: قال النّبي ﷺ: (مَا اسْتَخْلِفَ خَلِيفَةً إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْتِرُهُ بِالْخَبَرِ وَتَحْضِيهِ عَلَيْهِ؛ وَبِطَانَةٌ تَأْتِرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضِيهِ عَلَيْهِ، وَالْمَحْضُومُ مَنْ حَصَمَ اللَّهُ^(١)).

وهذا إن كان في الأنبياء والخلفاء، فهو في غيرهم من السلاطين والعلماء من باب أولى؛ وذلك لأنّ النّاس يقرّرون يَخْلُطُ أمرُهُمْ، وكلّهم يُبْذِي مصلحةً مَنْ قَرَّبُوا منه، ولا يَعْلَمُ بواطنُهُمْ إلّا الله، والواجب على الحاكم والعالم: اتّخاذهم قبل أن يَتَخَذُوا، وقد كان النّبي ﷺ يَدْنُو منه الأولياء والصّالحون ويَدْنُو منه الشّافقون والمُرْتَضُونَ، وكان يَتَّخِذُ بِطَانَةً منهم ولا يَتَّخِذُونَهُ؛ بِطَانَةُ أَبِي بَكْرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليُّ وغيرُهُم من خيار الصّحابة، ولا يَمْتَنِعُ جليسا مُرِيدًا للخير؛ لكنّه لا يَتَّخِذُ كُلَّ أَحَدٍ أَمِينًا ووزيرًا وبطانةً، وقد بدخل عليه البرّ والفاجر، وفي «الصّحيح»: قال عمرُ

(١) أخرجه البخاري (٦٦١١).

له: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْيَوْمَ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتُ أَهْلَاهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ»^(١).

ومن توفيق الله لعبده: أن يُفَكِّرَ له بطانةٌ خيرٍ ووزراءٌ حقٌّ، فمن عائشة مرفوعة: (مَنْ وَلِيَ وَتَكَلَّمَ عَمَلًا فَأَزَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، جَعَلَ لَهُ وَزِيرًا صَالِحًا، إِنْ نَسِيَ فَتَحَرَّهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَصَانَهُ)؛ رواه أحمدُ وأبو داودَ والنسائي^(٢).

وأكثرُ ما يؤتى السلطانُ والعالمُ من بطانته، فيُخَذِّلُونَهُ بِقَانَةٍ قِيلَ أَنْ يَتَوَلَّوْهُمْ، فَيَتَرَبَّسَّ مَنْ يُصْلِحُ دُنْيَاهُ، وَلَا يَلْتَفِتُ لِمَا يُصْلِحُ بَيْتَهُ، وبينهما مراتبٌ كثيرةٌ، واستنصارُ الناسِ وتَجَرُّبُهُمْ وَتَتَبُّعُهُمْ واصطفاءُ الصَّادِقِينَ أَهْلِي الْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ؛ فَعَلَبَ وَاجِبٌ كُلُّمَا عَلَا قَدْرُ الرَّجُلِ فِي النَّاسِ وَعَظُمَ أَمْرُهُ وَاتَّبَعَ النَّاسُ لَهُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾﴾ [٢٣: ٥٤].

في هذه الآية: فضلُ الذُّخْرِ والتَّسْبِيحِ خَاصَّةً، والاجتماعِ عليه بالتكبيرِ وعمارَةِ السَّجَالِسِ بِهِ، وَأَنْ مِنْ مَقَاصِدِ ضَرْبَةِ الصَّالِحِينَ الْإِعَانَةُ عَلَى ذُخْرِ اللَّهِ، فإِذَا كَانَ هَذَا احْتِاجَ إِلَيْهِ مُوسَى وَهُوَ نَبِيٌّ، فَغَيْرُهُ مِنْ بَابِ أُولَى مِنْ عَائِدَةِ النَّاسِ.

وهذا نظيرُ قوله تعالى: ﴿وَأَمِيرٌ قَسَمَكَ مَعَ الْوَيْلِ يَدْخُورُكَ وَهُمْ وَالْقَدْرُ وَالْوَيْلُ يُرِيدُونَ وَبِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ فَإِنَّ صُحْبَةَ الصَّالِحِينَ تَحْتَاجُ

(١) أخرجه البخاري (٤٤٨٣).
(٢) أخرجه أحمد (٥٧٠/٦)، وأبو داود (٢٩٣٢)، والنسائي (١٢٠٤).

إلى صبر، وهي من أعظم ما يُعين على طاعة الله بالصلاة والذكر والدعاء.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ تَتَّبِعَنِ لَأُفَتِكَ فَقْتُلْ حَلَّ أُنْكُرْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُكَ
فَرَحَمْتَهُ إِنَّ إِلَهَهُ لَمَنْ قَرَّ عَيْنًا وَلَا حَزَنًا﴾ (طه: ١١٠).

في هذه الآية: مشروعية كفالة الصغير، وخاصة اليتيم ومن فُقِدَتْ
أمه، وقد تقدّم الكلام على مسألة الرضاع عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُضَعْنَ
أَوْلَادَهُمْ حَتَّىٰ تُمُوتُوا لَهُمْ أَوْ لَا بَأْسَ لَهُمْ لَأَن يَكُونَ أَفْوَاجًا﴾ (البقرة: ٢٢٣)، وتقدّم الكلام
على الحضنة للصغير عند قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ رِزْقًا﴾ (ال عمران: ٥١: ٥٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ
فَإِنَّ لَنُفِيقَنَّهُ فِي آيَةٍ نَّسْتَبَإُ﴾ (طه: ٩٧).

لَمَّا قام السامري بصناعة العجل من ذهب بني إسرائيل، وعبّده هو
ومن معه، فحبّس موسى على ما فعل، وقام يحرّقه ويُسْفِوه في البحر.
وفي هذا أنّ موسى قام بإنلاف المال، وهو الذهب، ولم يتم
بحفظه ولا تمييزه بصياغته؛ خشية تعلّق قلب بني إسرائيل به؛ فقد أُشْرِفَتْ
قلوبهم حُبّه وتمطيّة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَشْرَفُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْوَيْحَ
يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ١٧٣)؛ يعني: امتزج بقلوبهم كما لو شربوا لجرى في
حُرُوفهم.

وذلك الآية على أنّ حفظ ضرورة الدين مقدّمة على حفظ ضرورة
المال، وأنّه لا حرمة للأموال إن كانت تعارض إقامة توحيده، وأنّه يجب

إِتْلَافُهَا إِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مُوسَى لَوْ غَيَّرَهَا بِصِيَافِهَا، لَكَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنْ يَجْمَعُهَا، أَوْ يَهْدِمُ مَا صَاعَةً مِنْهَا وَقِطْعَةً وَلَوْ فِي فَلَايِدٍ فِي أَحْنَاقِ النِّسَاءِ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا مَا فَعَلَهُ مُوسَى، وَهُوَ وَخِيٌّ، فَيُحْتَلُّ ذَلِكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْنَامِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ النَّاسُ بِهَا وَيَأْصُولُهَا وَلَوْ كَانَتْ ثَمِينَةَ الْقِيَمَةِ لِتَارِيخِهَا وَتَقَاسُوهُ جَزْفِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا أَعْظَمَ وَلَا أَشَدَّ تَقَاسَةً مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَا جِلْوِ وَجْدِ الْخَلْقِ وَأَرْسَلَتِ الرُّسُلَ، وَأَنزَلَتِ الْكُتُبَ.

وَإِنْ كَانَتْ الْأَصْنَامُ تُصْنَعُ مِنْ جَوْهَرٍ نَقِيسٍ وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِغَيْرِهَا النَّفُوسُ، وَيُمْكِنُ تَغْيِيرُهَا وَصَهْرُهَا وَانْتِصَاعُ النَّاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِ مَقْسَدَةٍ لَاحِقَةٍ، فَالْأَمْرُ فِي بَثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ بِخَطْفٍ؛ لِاخْتِلَافِ الْحَالِ وَالْجِلْوِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ تَبَعًا؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ جِلْوِ وَجُودِكَ وَعَدَمِهِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَكْفُرُ بِكُمُ إِذْ كُنَّا آدَمَ لَكَ وَرَزَقَكَ مِنَّا مِن الْجَنَّةِ قَتْلًا﴾﴾
الْجَنَّةُ فَتَقْتُلُ ﴿٤٧: ٢١١٧﴾.

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بَيَانُ أَنَّ الْكَسْبَ وَالنَّفَقَةَ عَلَى الرَّجُلِ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ بِقِطْعَةٍ جَبِلَ عَلَيْهَا آدَمُ وَحَوَّاءُ مِنْ أَوَّلِ الْخَلْقِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَالِ لآدَمَ وَحَوَّاءَ وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِمَا، مُحَلَّيْنِ مِنَ الْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ اسْتِجَابَةً لِلطَّبِيعِ إِبْلِيسَ: ﴿فَلَا يَكْفُرُ بِكُمُ إِذْ كُنَّا آدَمَ قَتْلًا﴾ أَي: تَخْرُجَانِ جَمِيعًا وَالشَّفَاءَ لآدَمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُكَوَّنًا فِي الْجَنَّةِ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَالْعَمَلِ وَالتَّكْسِبِ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا، فَيَسْتَقْبَلُ وَحْدَهُ، وَمَحَلُّ حَوَّاءَ فِي قَرَارِهَا، وَاللَّهُ أَمَرَ الرُّجَالَ؛ لَكُنْهُ لَمْ يَتَّهَ النِّسَاءُ عَنِ التَّكْسِبِ إِنْ احْتَجَّ إِلَى مِنْ غَيْرِ تَرْجُحٍ وَلَا اخْتِلَافٍ بِالرُّجَالِ الْأَجَانِبِ.

وقد بينا وجوب تحجب الرجل وكفافية المرأة عند قولهِ تعالى: ﴿الزَّيَّالُ فَرَسْتُكَ عَلَى الْوَسْطَةِ بِنَا فَكُفَّكَ اللَّهُ بِتَحْجَتِهِ عَلَى بَعْضٍ وَبِنَا أَلْفَلُكُوا مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقولهِ تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُمْ بِنَا وَأَنذَرْتُمْ وَقُولُوا لَهُدَّ لَا تُكْرِمُوا﴾ [النساء: ٤٥]، وبإني شيء من ذلك عند قولهِ تعالى في سورة القصص: ﴿وَلَمَّا رَدَّ مَاءَ مَعِينِكَ رَدَّ عَلَىكَ أَشَدَّ مِنَ الْكَلْبِ إِسْتَوَكَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ لَمْرَأَتَيْنِ تَذَوَّبَا قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا شَيْءَ عَلَيْنَا بَشِيرُ الزَّيَّالَةِ وَأَبُوكَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [١٢٣].

• • •

❏ قال تعالى: ﴿فَأَحْصَلَا بِنَا فَبَدَتْ لَكُمَا سَوَاتُهُمَا وَطَوَّلَا بِتَحْجَتَيْنِ عَلَيْهِمَا مِنْ زِيَّ الْكَلْبِ وَصَوَّرَ لَكُم رِيَّةً قَوِيَّةً﴾ [١٢١: ٥].

جاء في الآية لَدَمَ وَحَوَاءَ بظهور سَوَاتِهِمَا في الجنة بعد عِضْيَانِهِ، وقاما بِشَرِّ عَوْرَتَيْهِمَا مِنَ الزَّوْقِ، لِأَنَّ سَتَرَ الْعَوْرَاتِ قَطْرَةٌ جِيلٍ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، ولو لم يَزِدْ أَحَدٌ بِلَا حَاجَةٍ، ولو كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ وَمَنْ يَجِلُّ لَهُ كَأَمْتِهِ، وقد تقدَّم الكلام في هذا، وبيانُ حُكْمِ الْعَوْرَاتِ، وما جَرَى لِأَدَمَ وَحَوَاءَ في الجنة، وحقيقة الشَّرِّ في الصَّلَواتِ وغيرها، وحدود ذلك، عند قولهِ تعالى: ﴿قَالَتُمَا يَذَوَّبُ فَلَمَّا كَانَا الْكَلْبَ بَدَتْ لَكُمَا سَوَاتُكُمَا وَطَوَّلَا بِتَحْجَتَيْنِ عَلَيْهِمَا مِنْ زِيَّ الْكَلْبِ﴾ [الأعراب: ١٢٢].

• • •

❏ قال تعالى: ﴿فَأَسْبَغَ عَلَيْكَ مَا يَكُونُ وَنَسِجَ بِحَمْدِ رَبِّكَ فَكُلْ كُلِّجِ الشَّيْءِ وَكَانَ مَرْوِيًّا وَمِنْ كُنْهَيْهِ أَثَرُ نَسِجِ وَالطَّرَافِ الْهَارِ لَمَّا لَكَ رَحْمَةٌ﴾ [١٢٠: ٥].

في هذه الآية: أَمْرٌ بِالصَّبْرِ، وبيانٌ بما يُؤَيِّسُ عَلَيْهِ، وهو ذِكْرُ اللَّهِ

وإقامة الصلاة له في موافقتها، فإن ذلك من أعظم ما يُعين على الحق وقبوله، وأكبر ما يُعين على الثبات على الطاعة واليقين بها، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَوِيْضًا بِالْأَشْرَارِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُتَّقِينَ إِلَّا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وقد تقدّم الكلام على موافقة الصلاة في القرآن، ومعنى التسييح عندها في سورة هود عند قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوا الْقُلُوبَ عَلَى الْكُفَرِ وَالْكَافِرِ إِنَّهُ فَكَّرَ بِمُخْرِجِكُمْ عَنْ دِيَارِكُمْ وَكَفَّ الْبَازِيَكَ﴾ (١١١).

• • •

❏ قال تعالى: ﴿وَأَمَرَ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَاتَّقَى اللَّهَ﴾ (طه: ١٣٢).

أمر الله فيه بأن يأمر أهله بالصلاة والصبر عليها أمراً وأداءً؛ لأن حفظ الأقربين أولى من غيرهم، واستصلاحهم أوجب؛ وبهذا أمر الله فيه بقوله تعالى: ﴿وَأَلْمَزَ عَلَيْهِمْ الْأَمْرَ﴾ (الشعراء: ٢٦١)، وقد تقدّم بيان حق الأهل والنزوة بالأمر بالصلاة عند ذكر الله لإسماعيل ومذبحه على ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ مِنْ تَوَّابِينَ مُرْسِلِينَ﴾ (مریم: ٥٥).

❏ ❏ ❏



سُورَةُ الْاِنشَاءِ

وهي سورة مكية من الجنات الأزل السابعة التي نزلت على النبي ﷺ
بسمحة، وفيها من قصص الأنبياء وما أنزل عليهم من كُتُبٍ وكتبٍ وحُجُبٍ،
وذكرُ نبأهم وحُسن عاقبتهم، وسنة الله في الظالمين من أممهم، وذكرُ
آيات الله ومخلوقاته العظيمة الدالة على قُدْرته وحَقِّه في العبادة، وذكرُ
خلق الإنسان وضعفه وظُلُماته وعَجَلته في أمره وأتباعه لنفسه وهواه.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْجُدْ أَيْنَ وَالْكَارَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠].

في هذه الآية: دليل على مشروعية الذكر المطلق في كل زمان،
وقد ثبت في الوحي مشروعية الذكر بإطلاق، وذلك في عمومات ثلاثة:
الأول: يُشَرِّعُ الذِّكْرُ في كل زمان بلا استثناء؛ لهذه الآية:
﴿يَسْجُدْ أَيْنَ وَالْكَارَ لَا يَفْقَهُونَ﴾، وقول عائشة رضي الله عنها: «كُنَّ النَّبِيُّ ﷺ
يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).
وليس للذكر زمانٌ مخصوص به كالصلاة والصيام والحج؛ فهو أعمُّ
منها.

الثاني: يُشَرِّعُ الذِّكْرُ على كلِّ حالٍ بلا استثناء؛ كما قال تعالى:
﴿لَا تَذْكُرُوا اللهَ يَتَذَكَّرُ لَكُمْ وَتُمْرُؤًا وَنَحْنُ بِكُمْ بِحُجَّتٍ﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى:

(١) أخرجه مسلم (٣٧٣)، والبخاري معلقاً قبل حديث (٣٠٥).

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيكُمْ وَلَقَدْ وَفَّيْتُمْ﴾ (آل عمران: ١٩١).

الثالث: يُشْرِعُ الذَّكْرُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وهذا العموم دخله استثناء يسير، كعند قضاء الحاجة وما يُلْحَقُ بها، وذلك لأنَّ النبي ﷺ لم يَرُدَّ السلامَ على مَنْ سَلَّمَ عليه وهو على حاجَةٍ^(١).

والشريعة خَصَّتْ بعضَ الأحوال والأزمان والأمكنة بِذِكْرِ مخصوص فيكون فيها الذَّكْرُ سُنَّةً، ويكونُ فاضلاً وغيره مفضولاً، بل إنَّ تعمُّدَ تركِ الفاضل في هذا الموضع والمداومة على غيره فيما جاءت السنة بخلافه، فذلك بذعة.

﴿قَالَ نَعَالِيُّ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ تَعَلَّيْتُ كَيْفَ يُعْتَمِدُ هَذَا فَتَعَلَّمْتُ مِنْ حِكَايَا يَتْلُوهُنَّ﴾ (الأنبياء: ٦٣).

في هذه الآية نسب إبراهيم تحطيم الأصنام إلى كبير الأصنام مع أنه هو الذي فعله، وليس هذا من الكلب الصريح؛ لأنَّ قومه يَعْلَمُونَ أنَّ الأصنام لا تتحرك، وليس فيها قوة فائقة تقدر على التصرف؛ وإنما أراد إرجاعهم إلى الحق فيضفرون فيما يعمدون مما لا يملك لغيره نقفاً ولا ضرراً. ويُسمى ذلك تجوُّزاً بالكلب؛ لأنَّه يُخَالِفُ الحقيقة الملقوطة ولو كان معلوماً به معنى هذا القائل به وساميه، وهذه هي المتعارض، والمعارض تُستعمل عند الحاجة وتجوُّز، وليست من الكلب المتخفي؛ كما في قول جرير: «إِنَّ لِي الْمَعَارِضِ لَمَنْلَوْحَةً عَنِ الْكَلْبِ»^(٢)، وبين

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٠٩٦)، والبخاري في «الأسماء الممودة» (٨٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٠/١٩٩).

المعارض والكذب عمومًا وخصوصًا، فالكذب أعم من المعارض، والمعارض أخص، وذلك أن المعارض هي ما يُخالَف الحقيقة ظاهريًا، ويُوافقها باطنًا، وأما الكذب فهو ما يُخالَف الحقيقة ظاهريًا وباطنيًا، فالتفتت المعارض مع الكذب في مخالفات الظاهر.

وقد جاء مدح إبراهيم في السنة: أنه لم يستعمل إلا المعارض وفي مواضع ثلاثة؛ كما أخرج البخاري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: (لَمْ يَكُذِبْ إِبْرَاهِيمُ ﷺ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، يُنْتَبِهُ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ ﷻ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي عَلَىٰ عَجَبٍ مِنَ الْعَجَابَةِ﴾، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ هَا هُنَا وَجَلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ: مَنْ عَلَيْهَا؟ قَالَ: أَخِي، فَأَتَى سَارَةَ قَالَ: يَا سَارَةُ، لَيْسَ عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ، وَإِنَّ هَذَا سَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ أَلَا أَخِي، فَلَا تُكَذِّبْنِي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ دَغَبَ بِتَأْوَلِهَا بِبَدْوٍ فَأَخَذَ، فَقَالَ: اذْهَبِي إِلَى اللَّهِ لِي وَلَا أَضُرَّكَ، فَدَغَبَ اللَّهُ فَأَطْلِقِي، ثُمَّ تَأَوَّلَهَا الثَّانِيَةَ، فَأَخَذَ بِتَأْوَلِهَا أَوْ أَفْعَدَ، فَقَالَ: اذْهَبِي إِلَى اللَّهِ لِي وَلَا أَضُرَّكَ، فَدَغَبَتْ فَأَطْلِقِي، فَدَغَبَا بَيْنَهُنَّ حَبِيبَتَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْتُوْنِي بِأَسْتَاةٍ؛ إِنَّمَا أَتَيْتُمُونِي بِسَبْطَيْنِ! فَأَخَذَتْهُمَا حَاجِرٌ، فَأَتَتْهُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَزَمَتْهُمَا بِدُودٍ مَعَهَا ١٩ قَالَتْ: رَدَّ اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ - أَوْ النَّاجِرِ - فِي نَحْوِهِ، وَأَخَذَتْهُمَا حَاجِرٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

وجاء في صحيح مسلم، في حديث الشفاعة: أن إحدى كَذَبَاتِهِ ﷺ هي قوله للشمس والقمر والكوكب: ﴿هَذَا زُورٌ﴾ [الأنعام: ٧٦، ٧٧]، ولم يذكر قصة العجبار^(٢).

وأخرج الترمذي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (لَمْ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٤).

يَكُتِبُ إِبرَاهِيمَ فِي سَمِيٍّ قَطْرًا فِي ثَلَاثٍ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَمِيٌّ﴾ (الصلوات: ١٨٩)، وَلَمْ يَكُنْ سَمِيًّا، وَقَوْلُهُ إِسْرَافًا: أَخْبَى، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ تَكُنْ حَكِيمًا﴾ (هَذَا) ^(١).

وَمَنْ نَظَرَ فِي أَقْوَالِ إِبرَاهِيمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَجَدَ أَنَّهَا مُعَارِضٌ، وَأَلَمَّا سَمِعَتْ كَلِمًا، لَكُونَهَا تُفْهَمُ مِنَ السَّامِعِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَنَّ مِنْهَا مَا هُوَ فِي جَنْبِ الْهُوَ:

أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ تَكُنْ حَكِيمًا﴾، فَإِنَّ إِبرَاهِيمَ يَعْلَمُ - وَقَوْمَهُ بِئَلَهُ - أَنَّ الْأَصْنَافَ لَا تُنْقَلَى وَلَا تُنْقَصُ لِنَفْسِهَا؛ وَأَلَمَّا قَالَ هَذَا الْقَوْلَ؛ لِيُزَجِّعَهُمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَتَفَكَّرُوا فِيمَا خَلَقُوا عَنْهُ.

وَإِحْقَاقُ الْحَقِّ بِالْمُعَارِضِ جَانِزٌ، بَلْ مَشْرُوعٌ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ يُونُسَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ﴿إِنِّي أَوْرَثْتُكُمْ لِسْرُورًا﴾ (يُونُسَ: ١٧٠).

وَمِنْ جَنْبِ قَوْلِهِ: ﴿هَذَا رَيٌّْ﴾ (الْأَنْعَامَ: ١١٧) يُرِيدُ مِنْهُمْ التَّفَكُّرَ وَالتَّنَاضُلَ؛ فَقَالَ لِيُرَاجِعُوا أَنْفُسَهُمْ، وَلَيْسَ مُقَرَّرًا بِهِ لِيَاخُلُّوا ذَلِكَ عَنْهُ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِالتَّنَزُّلِ مَعَ الْخَطِّمِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تُقَرَّرُ بِمَا مَعَهُ إِلَّا تَنَزَّلًا لَتَصِلَ إِلَى غَايَةِ بَيَضِيقِهَا مِنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا يُوقِفُ عِنْدَ مَبْتَدَأِ بَيَضِيقِهَا الْمُنَاطَرَةُ بَلَا حَقٍّ وَلَا بَاطِلٍ.

وَرُبِّيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَبَّدَهُ حَتَّى أَقْلَ ^(٢)؛ وَهَذَا مُتَّفَقٌ؛ فَالْبَيْتُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حِينَئِذٍ هَدَى مِنْ مُعَارِضِ إِبرَاهِيمَ، ذَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ وَأَلَمَّا بَاطِنُهَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا وَهَبَدَ الْكَوْثَبَ حَتَّى أَقْلَ، لَمْ يَكُنْ لَتَسْمِيَةِ قَوْلِهِ: (هَذَا رَيٌّْ) كَلِمًا - مَعْنَى: لِأَنَّهُ شَرَكٌ؛ وَهَذَا لَا يَصُحُّ مِنْ إِبرَاهِيمَ.

(١) أخرجه الترمذي (٣١٦٦).

(٢) «تفسير الطبري» (٢٥٦/٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٣٢٨/٤).

وَنَانِيهَا: قَوْلُهُ: ﴿إِنْ سَأَلْتُمْ﴾ فِي سُورَةِ الصَّافَّاتِ، وَفِيهِ فِي قَوْلِهِ
 لِعَالِي: ﴿فَإِنَّكَ مِنْ شَيْءٍ كَرِيمٍ﴾ ٥٧ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِظُلْمٍ سَلِيمٍ ٥٨ إِذْ قَالَ
 لِأَخِيهِ وَقَعْدًا مَالًا مَشْكُورًا ٥٩ أَفَئِنَّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ٦٠ مَا فَكَّرَ وَرَبُّهُ
 الْقُدُّوسُ ٦١ فَفَكَرَ النَّفْسُ فِي الشُّكْرِ ٦٢ فَقَالَ إِنْ سَأَلْتُمْ ٦٣ فَتَرَوْا عَنْهُ مَتَابِعَ ٦٤
 قَرَامٍ ٦٥ إِنَّ عَلَيْهِمْ قَدَالَ أَلَا تَأْتُونَ ٦٦ مَا لَكُمْ لَا تَحْكُمُونَ ٦٧ قَرَامٍ عَلَيْهِمْ سَبْرًا
 بِالْبَيْتِ ٦٨ فَأَمَّا لَنَا إِذْهُ بَرُّهُ ٦٩ قَالَ لَتَكُنَّ مَا تَحْكُمُونَ ٧٠ وَفَإِنَّ خَلْقَكُمْ وَمَا
 تَعْمَلُونَ ٧١ قَالُوا لَنَا لَمْ يَكُنْ قَالَتُوا فِي الْبَحْرِ ٧٢ فَأَمَّا لَنَا بِهِ كَيْفَ لَجَعَلَكُمْ
 الْأَشْيَاءَ ٧٣ [١٩٨ - ٢٠١]

وَالْمَا قَالَ: «إِنِّي سَقِيمٌ» لَكِي يَتَخَلَّفَ عَنْهُمْ فِي دُعَائِهِمْ، وَيَقِي عَذَابَ أَصْنَائِهِمْ لِحُكْمِهَا؛ وَهَذَا يَدْخُلُ فِي الْمُخَاضَعَةِ لِلْعَدُوِّ، وَهَذَا مِنْ جَنْبِ قَوْلِهِ ۖ (الْحَرْبُ خَفِضَتْ) ^(١)، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً، وَرَى فِيهَا ^(٢).

وَمَالُهَا: قَوْلُهُ لِسَارَةَ: (أَخْبَى)؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ الدَّفْعَ عَنْ زَوْجِيهِ، وَدَفَعَ
الرَّجُلُ عَنْ عِزِّهِ وَجَبَّ وَلَوْ بَدَعَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ جَارَ الدَّمِّ، فَغِيْرَةُ
كَالْكَلْبِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قُوَّةٌ؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ قُتِلَ ذُوُّ
أَقْلَبِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ)؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ؛ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ^(٢٧).

ولو نُحِزْ إِنْشَادَ بَيْنَ وَقُوعِ صَائِلِي عَلَى جِرْغِهِ وَانْتِهَاكِ فَرْجِ أَمْرَاتِهِ
وَبَيْنَ دَفْعِهِ بِالْكَذِبِ، لَكَانَ ذَلِكَ جَائِزًا بِلِ وَاجِبًا، وَهَذَا يَقْضِي بِهِ الْعَقْلُ
وَالنَّقْلُ، وَأَمَّا تَوَلُّعُ إِسْرَافِهِمْ لِيُحْلُوْا مِنْزِلَتَهُ وَمَقَابِهِ، وَمَقَامَاتُ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْأَوْلِيَاءِ لِيَسْتَكْفِمْهُمْ كَمَقَامِ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَتَزَلَّوْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَا لِغَيْرِهِمْ بَعْضُ

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٠)، ومسلم (١٧٢٩).

(٦) أخرجه البخاري (٢٩٤٧)، ومسلم (٢٧٦٩) (٥٤).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ١٩٠)، وأبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١)، والنسائي (١٠٩٥).

المباحات مقام المكروهات والمحرمات، لا لذاتها؛ وإنما لتعظيمهم لها، ويُزَلُّونَ في أنفسهم بعض المكروهات مقام الشُّبُهَاتِ؛ لِإِقَامِ الْخَالِقِ، لَا لِذَاتِ الْفَعْلِ؛ فهم ينظرون إلى عَظَمَةِ مَنْ يُخَالِفُونِ أَمْرَهُ، لَا إِلَى عَظَمَةِ فِعْلِهِمْ، وقد وَصَفَ الله إبراهيمَ بِالصَّادِقِ، وهي مرتبة فوق الصادقية؛ كما قال تعالى: ﴿وَوَدَّكَ فِي الْكِتَابِ لِرَبِّهِمْ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ (مريم: ٤١).

الأحوال التي جاء الترخيص فيها بالكذب للتصلُّح:

الأصل في الكذب: التحريم، ولا يجوز أن يتحوَّل الإنسان إلى الكذب إلا للضرورة بقهره، وكلُّ حقٍّ يستطيع أن يُحَقِّقَهُ الرَّجُلُ بِالصِّدْقِ، فلا يَحِلُّ لَهُ الكذب فيه لإحقاقه، وكلُّ باطلٍ يستطيع الرَّجُلُ قُلْعَهُ بِالْحَقِّ، فلا يجوز له الكذب فيه لتفويده.

وقد جاء في الشُّرْهِ التَّرخيصُ بمواضع محدودة من الكذب، وكلُّها لا تُلْحِقُ ضرراً بأحد، ولا تُلْجِبُ خطأ، ولا تُجْلِبُ باطلاً؛ وإنما تُجِلُّ الْحَقَّ وتُبْطِلُ الْبَاطِلَ، ولِقَائِهَا وَجْهِهَا وحضورِ القصدِ هو فيها؛ فإنها لا تَطْلُعُ صَاحِبَهَا على كذب.

وقد صحَّ في مسلم، عن رسول الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ الْكُذَّابُ الَّذِي يُضْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَقُولُ خَيْرًا وَيَنْبِي خَيْرًا)، وفيه أيضاً عن ابنِ شهاب: أَنَّهُ لَمْ يَرْتَحِصْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُذْبِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبُ، وَالْإِضْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا^(١).

وكلُّ ما لا يتحقَّقُ مِنَ الْمَصَالِحِ إِلَّا بِالْكَذْبِ، فاحتُلِفَ في دخوله في الأنواع الثلاثة؛ وذلك أنَّ كثيراً من الفقهاء لم يجعلوا الثلاثة في الحديث للحصر؛ وإنما للبيان الذي تجتمع فيه عللُ المصالح التي يجوز فيها الكذب.

ولا يجعلُ الكذبَ لجلبِ كلِّ مصلحةٍ؛ فمنها المصالحُ الضعيفةُ الحفيرةُ التي لا تُساوي عَقْلَةَ الكذبِ، ولا يجوزُ الكذبُ في دفعِ كلِّ سوءٍ؛ لأنَّ من السوءِ ما هو ضعيفٌ لا يُساوي عَقْلَةَ الكذبِ ولُبْحَةُ على صاحبه، والموازنةُ في ذلك لا تكونُ في كلِّ الأحوالِ سواءٍ؛ وإنما ينظرُ فيها العالمُ العارفُ بتجرُّدٍ وصدقٍ، متبعًا هواً، صادقًا مع الله في نفسه.

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَكُونُ فِي يَدَيْكَ فِي الْحَرْبِ إِذْ نَقَّصْتُ يَدُ الْغَنَمِ لِقَوْمٍ وَأَكْبَرُ﴾﴾ (الأنبياء: ١٧٨).

تخاضمُ وجلائُ إلى داودَ وابنيه سُلَيْمَانُ؛ أحدهما صاحبُ غَنَمٍ، والآخرُ صاحبُ حَرْبٍ، فدخلتِ الغنمُ على الحربِ، فأكلتهُ وأفسدتهُ، ففقدَ داودُ أنَّ الغنمَ لصاحبِ الحربِ بدلًا مما أُلْقَتْ، وقضى سليمانُ أنَّ صاحبَ الغنمِ يأخذُ الحربَ ويُصلِحُ وَيُصْبِرُ حتى يصيرَ كما كان عندَ أكله، والغنمُ تكونُ عندَ صاحبِ الحربِ بتفريطٍ منها حتى ينتهي صاحبُها من إصلاحِ الزرعِ ويثبِرَ، ثم يأخذُ غَنَمَهُ.

وكان ذلك ليلاً؛ حيثُ قال تعالى: ﴿إِذْ نَقَّصْتُ يَدُ الْغَنَمِ لِقَوْمٍ﴾، والتفطُّنُ يكونُ في الليلِ، وبهذا قضى النبي ﷺ في ناقةٍ للبراءِ دخلتُ حائطَ قومٍ فأفسدتهُ، فجعلَ النبي ﷺ على أهلِ النواصي جَفْقَهَا بالليلِ، وعلى أهلِ الأموالِ جَفْقَهَا بالنهارِ؛ رواه أحمدُ وأبو داودَ^(١).

وقد اختلفتِ العلماءُ في القسمينِ فيما أفسدتِ البهائمُ من العاليِ، سواءً كان حَرْبًا أو متاعًا:

ذهبَ مالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ: إلى التفريقِ بينَ ما تُفسدُهُ بالليلِ

(١) أخرجه أحمد (١٣٦/٥)، وأبو داود (٣٥٦٩).

وبينَ ما تُقْبِلُهُ بالنهارِ، فأَمَّا ما تُقْبِلُهُ بالليلِ، فالضمانُ على صاحِبِها؛ وذلكَ إما جاءَ في قصَّةِ الزَّوْءِ، وإِما جاءَ في قضاءِ سَلِيمَانَ عليه السلام، وإنْ أفسَدَتْ بالنهارِ، فلا ضمانَ على صاحِبِها؛ لعمومِ قولِهِ عليه السلام: (الْعَجْمَاءُ جَزَحُهَا جُبَانٌ)؛ رواهُ الشيخانُ ^(١).

وفُرقوا بينَ الليلِ والنهارِ؛ للضيقِ بينهما في الوحي.

ودفعَ أبو حنيفة: إلى أَنَّهُ لا ضمانَ في الليلِ والنهارِ على صاحِبِها، وعُيِّنَ حديثُ: (الْعَجْمَاءُ جَزَحُهَا جُبَانٌ)، ولم يُقْبِلُهُ، والصوابُ: تَقْبِيلُهُ بالنهارِ؛ لأنَّ إطلاقَ ذلكَ يُقْبِلُهُ على الناسِ مالهَم، وليس في الناسِ قُدْرَةٌ على اليقظة في الليلِ؛ لحمايةِ منافقِهِم وفسادِيهِم، ولكنَّ للرَّاجِي قُدْرَةٌ على حفظِ البهائمِ في نَراجِها، وأَمَّا النهارُ، فهو مُخَلٌّ عملي ورؤيِّ لصاحبِ المالِ أَنْ يحفظَهُ ماله، والبهائمُ مطلقةٌ تُرعى بصُعْبٍ قُبْذُها في النهارِ عكسَ الليلِ.

ويُلتَحَقُّ بهذه المسألةُ ما تُسَيِّئُ البهائمُ من حوادثٍ في الطُّرُقَاتِ؛ فما تَسَيَّئَتْ به لَيْلًا، فالضمانُ على صاحِبِها، وما تَسَيَّئَتْ به نهارًا، فلا ضمانَ عليه؛ للحدثِ؛ وذلكَ أَنَّ السَّيْرَ في الطريقِ نهارًا يَرى معه الرَّاحِبُ طريقَهُ مَدًّا يَصْرِفُهُ بخلافِ الليلِ، وإنْ أصابَ بهيمةً أو أصابَتْهُ بهيمةٌ في طريقه، فسببِ إهمالِهِ أَكْثَرَ مِن إهمالِهِ صاحِبِها.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ هَمَمْتُهَا سُكُنْتُ وَكَسَلْتُ بِكَ كَتَا وَكَلْتُ﴾ (الأنبياء: ٧٩).

اجتهَدَ داوُدُ وسَلِيمَانُ في القضاءِ في شكوى الرَّجُلَيْنِ، وفي هذا دليلٌ على جوازِ الاجتهادِ في مواضعٍ وعندَ مَنْ يَمْلِكُ كَتَّهُ، ومنْ اجتهَدَ

(١) أخرجه البخاري (٦٩٩٢)، ومسلم (١٧١٠).

فهو ماجور؛ وذلك لما في «الصحيحين»^(١) من حديث عمرو بن العاص؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ)^(٢).

ولا يجوز لأحد أن يقضي في مسألة براه إلا بشروط:

الأول: أن يكون عالماً بملك آلة الاجتهاد بما يقتضي فيه؛ ولهذا وصف النبي ﷺ المجتهد الماجور بـ (الحاكم)؛ يعني: الذي يعرف مفاصل الحكم ومقاطع الحقوق وأدلتها، ولا يسئ حاكماً إلا وقد تأمل للحكم، ومن تكلم بأمر من غير تأمل فيه، فهو غارص لا حاكم، وكذلك فإن الله قال عن داود وسليمان مبيهاً سبب تأملهما للحكم: ﴿وَسَخَّلْنَا شُبُكَكَ وَهَيْئًا﴾.

الثاني: أن يستفرغ وسعته باجتهاده؛ فإن العالم لا يلزم من كونه عالماً أن يطلق الحكم من غير تأمل وتفكير واستفراغ للوسع؛ بجميع الأدلة وغرضها وتمييزها، ومعرفة لما ورد من الأدلة وما لم يرد، وبالنظر في دلالات النصوص وهل حسم الشارع المسألة بنص قطعي أو ظني أو تركها؛ فإن النبي ﷺ قال: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ)؛ يعني: أنه أفرغ وسعته ولم يتكلم بحزمي، فقد تساوى العالم بالجاهل عند غرضه، فلا فرق بين جاهل يجتهد وعالم غارص؛ فكلاهما قال بمنبر علم، وفي «السنن»؛ قال النبي ﷺ: (الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالثَّانِي فِي النَّارِ، قَائِمًا أَلَدِي فِي الْجَنَّةِ، فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَازَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ)^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٨٩١)، وابن ماجه (٢٣١٥).

الثالث: أَنْ يَكُونَ عَارِضًا بِالنَّازِلَةِ الَّتِي يَقْضِي فِيهَا، فَإِنَّ الإِحَاطَةَ بِالْأَدَلَّةِ لَا تَكْفِي لِلْحُكْمِ عَلَى نَوَازِلَ لَا يُحِيطُ بِهَا الْعَالَمُ، فَفَدَّ يَسْتَعْمِلُ الدَّلِيلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَمَا لَا يُنَاسِبُهُ، فَيُخْطِئُ بِتَقْصِيرٍ لَا بِاجْتِهَادٍ.

وَالْعَالَمُ الْمَجْتَهِدُ الْمَخْطِئُ مَا جُورَ أَجْرًا وَاحِدًا، وَالْمَصِيبُ الْمَجْتَهِدُ لَهُ أَجْرَانِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ؛ فَكُلَاهُمَا اسْتَحَقَّ أَجْرًا لِاجْتِهَادِهِ، وَالْمَصِيبُ اسْتَحَقَّ الثَّانِي لِصَوَابِهِ وَتَسْلِيمِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَجْرِ مَعَ أَنَّ جَمِيعَهُمَا اسْتَفْرَغَ وَسَعَاهُ، وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَتَوَاضَعُ الْعَالَمُ فِي الثُّبُوتِ وَيَتَعَيَّلُ، فَكَانَ لِلْأَجْرِ الثَّانِي نَصِيبٌ بِالطَّلَبِ وَالْقَصْدِ، فَلَوْ تَسَاوَيْنَا، لَمْ يَكُنْ لِلْمَصِيبِ وَلَا لِلصَّوَابِ خَصِيصَةٌ، وَفِي الْفُجُورِ نَسَاقِلٌ خَفِيَّةٌ وَجَلِيَّةٌ يُدَوِّكُهَا وَلَوْ كَانَتْ صَالِحَةً إِنْ عَرِضَتْ تَسَاوَى الْأَجْرُ فِي الْحَالَيْنِ، وَلَا تِلْكَ لِلصَّوَابِ شَرَفٌ وَعُلُوٌّ مَرْتَلِفٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْصُصَ صَاحِبُهُ بِمَنْزِلَةٍ يَنْبَغِي مَنْزِلَتُهُ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَخَّرْنَاكُمْ لَوِثٍ لَعَنَهُمْ لِنَكْفِيَهُمْ مِنْ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْقَارِعَةُ﴾﴾ [الأنبياء: ٨٠].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: مَشْرُوعِيَّةُ اتِّخَاذِ السَّلَاحِ وَخَمَلُوهُ يَثْقِي بِهِ الْإِنْسَانُ الْعَدُوَّ الصَّائِلَ، وَفَجَاءَ الْبَاسُ عَلَيْهِ مِنْ حَيَوَانٍ مَفْتَرَسٍ وَاتَّسَلَوْا بِأَيْهِ، وَيَنْتَضِرُّ هَذَا أَنْ دَفَعَ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ سَوْلَةَ الصَّائِلِ عَلَيْهِ سُتَّةً فُطْرِيَّةً، قِيلَ كَمَوِيَّةٌ فِرْعَوْنِيَّةٌ، وَأَنْ اتَّخَذَ السَّلَاحَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ مَحْمُودَةً لَنَدِمَ مَا يَطْرَأُ مِنْ بَاسٍ، خَاصَّةً زَمَنَ الْفِتَنِ وَالتَّسَاهُلِ بِالْأَعْرَاضِ وَسَفَلِ الدِّعَاءِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَخْضَعُونَ السَّلَاحَ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ تَبَوَّيْتُ عَدُوًّا حَتَّى إِنَّهُمْ لَأَتَّخِذُوهُمْ السَّلَاحَ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ عَنْ رَفْعِهِ عِنْدَ دُخُولِهِمُ الْمَسْجِدَ بِهِ؛ فَقَالَ: (إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي

مَسْجِدَنَا أَوْ فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نِكَلٌ، فَلْيَتَشَفَّعْ عَلَى نَصَالِهَا - أَوْ قَالَ: فَلْيَتَشَفَّعْ بِخَلْقِهِ - أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُتَشَلِّينَ فِيهَا شَيْءٌ^(١).

وفي البخاري ومسلم، عن جابر: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ قَدْ أَبْذَى نَصُولَهَا، فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنَصُولِهَا لَا يَخِيشُ مُسْلِمًا^(٢)»، وفي البخاري، عن أبي موسى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنِكَلٍ، فَلْيَأْخُذْ عَلَى نَصَالِهَا لَا يَتَقَرَّ بِخَلْقِهِ مُسْلِمًا)^(٣).

وفي «الصحيح»، عن عائشة: قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَنَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ^(٤)»، وفي لفظ: «وَالْحَبَنَةُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ»^(٥).

وقد تقدّم ما يتعلق بالتحاؤف السلاح وإعداؤه العُدُو للكاظمين، عند قول الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَبَلِ تُهْبِطُ بِهِ عِزُّ اللَّهِ وَمَلَأْتُمْكُمْ﴾ [الأنفال: ١٦٠].



(١) أخرجه البخاري (٧٠٧٥)، ومسلم (٢٦١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٧٤)، ومسلم (٢٦١٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٤).

(٥) أخرجه البخاري (١٥٥)، ومسلم (٨٩٢) (١٨).





سُورَةُ الْحَجِّ

سورة الحج مكيّة، وسُمِّيَتْ بالحج؛ لأنها أوّل آيات نزلت فيها تفاصيل الحجّ والنُسك، وكانت قبل فرض الحجّ على النبي ﷺ، وكان فرض الحجّ بالآيات التي نزلت على النبي ﷺ في المدينة، وهي في البقرة وآل عمران.

• • •

﴿قَالَ تَحْمِلُونَهُ أَجَبْتُمْ نَعْيًا أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ﴾ (الحج: ٢٥).

في هذه الآية: تعظيم المسجد الحرام وتعظيم الضدّ عنه؛ فقد جعله الله لكلّ متعبّد موحّد، لا يجوز ضدّ من يتعبّده، ولا أحد أخقّ به من أحد؛ فهو لهم جميعاً، وذلك ظاهره قوله تعالى ﴿سُورَةُ الْمُنَافِقِ فِيهِ وَالْبَاقِ﴾، فيستوي فيه الملبّم فيه، وهو ﴿الْمُنَافِقِ﴾، أو الغريب القادم إليه، وهو ﴿الْبَاقِ﴾؛ وبهذا فُسِّرَ غير واحد من السلف: كإبي عبّاس ومجاهد وقناة^(١)، وقد حدّ بعض العلماء هذه الآية مدينة؛ للوحي الضدّ فيها^(٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٤٠٩).

(١) تفسير الطبري (١٦/٥٠٢).

حُكْمٌ بِيَعِ رِبَاعٌ مَكَّةَ وَدُورِهَا:

لا يَخْتَلِفُ السَّلَفُ عَلَى أَنَّ أَمَاكِنَ التَّنَابُلِ الْخَاطِئَةَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا
كَالتَّقَاطِفِ وَالنَّشْمَى وَمَرَمَى الْجِنَارِ، وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعُ غَيْرَ وَاحِدٍ كَابْنِ
عَقِيلٍ^(١) وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَكَذَلِكَ: فَإِنَّ مَزَارِعَ مَكَّةَ يَجُوزُ بَيْعُهَا،
وَبِهِ قَالَ الْجَمَاعَةُ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ تَيْمِيَّةٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، وَلَكِنْ
الْفُقَهَاءُ اخْتَلَفُوا فِي دُورِ مَكَّةَ وَمَسَاكِنِهَا وَرِبَاعِهَا: هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا؟ عَلَى
أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ، هِيَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ عَنْ مَالِكٍ:

الْأَوَّلُ: نَهَى الشَّافِعِيُّ: إِلَى جَوَازِ تَمْلِكِهَا وَبَيْعِهَا؛ وَذَلِكَ لِمَا تَبَيَّنَ
فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: (وَهَلْ تَزُكُّ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ، أَوْ دُورٍ؟)،
وَكَانَ عَقِيلٌ رَيْثَ أَبِي طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرَوْهُ جَمْعًا وَلَا عَلَى شَيْءٍ؛
لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ^(٣).

وَقَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْا مِنْ أَرْضِ مَكَّةَ، كَمَا
اشْتَرَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ دَارَةَ بِمَكَّةَ، فَجَعَلَهَا بَيْعًا
بَارَبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ^(٤).

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ خِلَافَ ذَلِكَ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَدْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ طَاوُسٌ وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ.

الثَّانِي: مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَعَطَاءٍ وَمِجَاهِدٍ، وَبِهِ قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَإِسْحَاقُ: أَنَّهَا لَا تُبَاعُ؛ وَعَلَى هَذَا مَشْهُورُ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ،
وَاسْتُؤْبِهُ لِفُلِكَ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ؛ مِنْ حَدِيثِ عَلْقَمَةَ بْنِ نَضْلَةَ؛ قَالَ:

(١) «المنهي» لأبْنِ قِلَابَةَ (٣٦٧/٦). (٢) «مجموع الفتاوى» (٢٩/٢٩١).

(٣) «أخرجه البخاري» (١٥٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٥١).

(٤) «أخرجه البخاري» معلقًا قُلْ حَدِيثُ (٢١٢٣)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣٤١/٦).

أَتُؤْمِنُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَحُمَيْرٌ، وَمَا تُدْعَى رِبَاعٌ مَكَّةَ إِلَّا السُّؤَالُ؟ مَنِ اخْتِاجَ شَخْصًا، وَمَنِ اسْتَفْنَى اشْخَصًا^(١).
وهو مرسلٌ ضعيفٌ.

وبما روى عبد الله بن عمرو^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: (مَكَّةُ مَنَاجٍ، لَا تَبَاعُ وَبَاعُهَا، وَلَا تُؤَاجَرُ بِبُيُوتِهَا)؛ أَخْرَجَهُ الدارقطني^(٣)، وفيه جهالةٌ، وروى نحوه عن عبد الله بن عمرو، ولا يصحُّ رفعه^(٤).

وأما ما رواه أحمدٌ وأهلُ «السُّنَنِ» من حديث عائشة؛ قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَنْهَى لَكَ بِمَنْ بَيْتًا أَوْ بَنَاءً يُطْلَقُ مِنَ الشَّيْءِ؟ فَقَالَ: (لَا، إِنَّمَا هُوَ مَنَاجٍ مَنِ سَبَقَ إِلَيْهِ)^(٥)، فهو في أماكن المَنَابِيكِ؛ فَيَسِيءُ مِنْ مَوَاضِعِ الشُّكِّ كَعَرَفَةَ وَمَرْقَلَةَ وَالْمَشْعَى وَمَرَمَى الْجَمَارِ: لَا تُمْلِكُ، وَإِنَّمَا كَلَامُ الْقَهْقَاءِ عَائِشَةَ فِي رِبَاعٍ مَكَّةَ، لَا فِي مَنَابِيكِهَا.

الثالث: ملحقٌ أحمد: أَنَّهَا تُمْلِكُ وتُؤَزِّكُ وتُبَاعُ، لكنَّهَا لَا تُؤَجَّرُ؛ فَمَنِ اسْتَفْنَى عَنْهَا اسْتَغْنَى؛ وبهذا قال ابنُ تيمية.

وقال قومٌ بالكراهة، فأجازوا البيعَ على كراهةٍ فيه؛ وهذا مرويٌّ عن مالكٍ وغيره.

والأظهر: جوازُ بيعِ دورِ مَكَّةَ وبيعِها وإيجارِها، وقد كان الصحابةُ ومن بعدهم يَبْنُونَ دُورًا وَيَبْعُونَهَا وَيُؤَجِّرُونَهَا، ولو كان النهي صريحًا لجميعِ رِبَاعِ مَكَّةَ، لكانَ وادعًا بنصِّ قطعٍ يجري عليه عملُ الصحابةِ ولا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، فقد كان بمَكَّةَ جماعةٌ من الصحابةِ، ولم يَشَأْ عنهم القطعُ

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١٠٧).

(٢) أخرجه الدارقطني في مستدركه (٥٨/٣).

(٣) أخرجه الدارقطني في مستدركه (٥٧/٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٨٧/٦)، وأبو داود (٢٠١٩)، والترمذي (٨٨٦)، وابن ماجه (٣٠٠٦) و(٣٠٠٧).

بذلك، ثم إن البيع كالجبرائ، وثبت أن أهل مكة يتوازنون، والإرث النفال المليك من شخص لشخص، والبيع مثله ولكن باختلاف السبب، وفي المنع من بيع دور مكة ورباعها من الضيق والحرج ما الله به عليم.

والناس يتوازنون ويتبايعون مساكن مكة ودورها إلى اليوم، وعملهم الشائع في كل القرون عليه.

وقد بين الله عظمة الصد عن المسجد الحرام في مواضع منها قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يَعْلَمُونَ لَهُمْ وَمَنْ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كُنَّا لِنُؤْتِيَهُ إِلَّا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا الْقَلِيلُ وَلَكِنْ مَضَىٰ عَنْهُمْ وَالْكَافِرُونَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام: ١٢٤).

وتقدم الكلام على تعظيم المسجد الحرام، وحُرمة الصد عنه وقطع الطريق إليه، في مواضع منها عند قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْغَزَايِ فَقُلْ يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُ مُوسَىٰ وَتَوَلَّىٰ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (البقرة: ٢١٧).

وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِالْعَلَمِ يَأْتِ بِهٖ نُزُلًا مِّنْ عَنكُ الْبَرِّ﴾ (الأنعام: ١٢٤).

والمعنى: من يؤمر بالعلم يأت به نزلاً من عند ربك، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِالْعَلَمِ يَأْتِ بِهٖ نُزُلًا مِّنْ عَنكُ الْبَرِّ﴾ (الأنعام: ١٢٤).

وقد فسر بعض السلف - كابن عباس ومجاهد - العلم في الآية بالشرك^(١).

وقد تقدم الكلام على أمان مكة وحرماتها، وما وقع فيها من شدائد وقتل، وما يقع فيها بعد ذلك، عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُ الْكَافِرُونَ﴾ (البقرة: ٢١٧).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ فِي شَيْءٍ وَلَهُمْ نَبِيٌّ وَإِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ وَالْكَافُرِينَ وَالْأَشْجَارِ﴾ [الحج: ١٢٦].

في هذا: فضل التوحيد؛ إذ هو أعظم المقاصد من تشييد البيت وجمارته، وكل ما كان من عبادات، فهي تابعة له؛ ومن طواف وسعي وسلياً وإطعام طعام، فالتوحيد أعظم من كل عمل وقول، وقد قال تعالى مبيناً منزلته على غيره مما كان يفتروا به كفار قريش من عمل صالح فيمنعهم عن منزلة التوحيد: ﴿لَسَلَّمُ يَقَالُ لِلْحَاجِّ وَهَكَذَا الْمَسْجِدُ لِلزَّكَاةِ كُنْ آمَنَ يَأْتُوا وَالْيَوْمَ أَكْبَرُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

ونفثم الكلام على تطهير البيت وأنواعه وفضله عند قوله تعالى: ﴿وَعَهْدًا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ لَهُمَا بَيْتًا يَكُونَانِ لِلتَّكْوِينِ وَالْأَشْجَارِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوِّدْ فِي الْأَشْجَارِ وَالْحَجَّ بِأَوَّلِهِ وَكَأَلَا وَغَلَّ حَكْلِي سَائِرَ بَلَدِي﴾ [الحج: ١٢٧].

في هذا: مشروعية النداء بالحج لمن يجهله والتذكير لمن يشاء أن يتعاملوا البيت الحرام بالحج في مؤبده من كل عام مؤبدين لفريضته الله عليهم؛ حتى لا يهتجر البيت ويقل قاصدوه، وهذه السورة مكية، ووجوب الحج لم يؤخذ من هذه الآية، بل مما في سورة البقرة وآل عمران من آيات الحج.

تفاضل المشي والركوب في الحج:

وفي قوله تعالى: ﴿بِأَوَّلِهِ وَكَأَلَا وَغَلَّ حَكْلِي سَائِرَ بَلَدِي﴾ [الحج: ١٢٧] يعني:

السَّائِرِينَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ مَاثِيِينَ، وَالْمَرْأَةُ بِقَوِيٍّ: ﴿وَعَلَى حَكْلٍ مَّائِرٍ﴾^(١) يعني: رَاكِبِينَ، وَالضَّائِرُ: الْمَهْزُولُ الْخَفِيفُ، وَهِيَ الْخَيْلُ، وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ تَقْدِيمِ اللَّهِ لِلرَّاجِلِينَ عَلَى الرَّاكِبِينَ فَضَّلَ الْمَشْيَ عَلَى الرُّكُوبِ فِي الْمَنَاسِكِ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ فَضَّلَ الْمَشْيَ، لِتَقْدِيمِ الْآيَةِ، وَلِكُونِهِ أَكْثَرَ نَصَبًا؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَاعِشَةٍ لَمَّا أَقْلَتْ مِنَ الثَّنُونِمِ: ﴿وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ﴾^(٢)، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ فَضَّلَ الرُّكُوبَ؛ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ. وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْقَضْلَ يَهْدُو إِلَى الْعَمَلِ؛ فَمَنْ كَانَ أَدَاؤُهُ لِلْعِبَادَةِ وَالنُّسُكِ أَفْضَلَ حَالًا وَكُوفِهِ، فَتَرَكَبَ، وَمَنْ كَانَ أَدَاؤُهُ لَهَا أَفْضَلَ حَالًا مَشْيًى، فَالْمَشْيُ أَفْضَلُ؛ وَفَإِنَّ مَنْ تَرَكَبَ فِي قَوِيٍّ مِنْ عَرَفَةٍ مَنْ يَزِدُّهُمْ النَّاسُ عَلَيْهِ وَيَتَأَخَّرُ فِي وَصُولِهِ إِلَى عَرَفَةٍ إِنْ لَمْ يَرَكَبْ، فَزَكَاةُ أَفْضَلُ مِنْ مَشْيٍ يَتَأَخَّرُ بِهِ، وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَتِ الْعَرَائِبُ مُزْدَجِمَةً وَيَتَأَخَّرُ لَوْ رَكَبَ، فَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَمْشِيَ لِيَسِيلَ عَلَى الْوَقْتِ الْمَشْرُوعِ.

وَيَمْتَلِئُ ذَلِكَ التَّعَبُ وَالنَّصَبُ؛ فَمَنْ رَأَى أَنَّهُ إِنْ مَشَى، ضَعُفَتْ فِي الْعِبَادَةِ وَلَمْ يُؤَدِّهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا الشُّعَّةُ، فَزَكَاةُ أَفْضَلُ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ مُحْرِمًا عَلَى رِاحِلَتِهِ، وَعَلَيْهَا أَقْلٌ وَكَبِيرٌ وَخَيْمَةٌ وَسُجٌّ^(٣).

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْكَلَامُ عَلَى الْمَنَاسِكِ، فِي آيَاتِ الْحَجِّ، وَفِي سُورَةِ آلِ إِمْرَانَ الْكَلَامُ عَلَى الْاسْتِطَاعَةِ: ﴿وَلَوْ عَلَ الْكُلِّ جِجَ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [١٧].

• • •

(١) أخرجه البخاري (١٧٨٧)، ومسلم (١٢١١) (١٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٥٦).

قيل: إنها الأيام الثَّخَر، وأولها يوم العيد وثلاثة أيام بعده، وهي أيام التشريق^(١)، وعلى هذا فالأيام المعلومات من المعلومات المذكورة في سورة البقرة: ﴿وَاصْكُرُوا لِلَّهِ فِي كَيْفِ لَكُمْ فَتَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [٢:٢٣] وصح عن ابن عمر أن المعلومات تشترك مع المعلومات؛ فقد جاء عنه: أن الأيام المعلومات والمعلومات من جميعاً أربعة أيام؛ فالمعلومات: يوم النحر ويومان بعده، والمعلومات: ثلاثة أيام بعد النحر^(٢)، وبهذا القول قال مالك.

وقيل: إنها أيام غُضِرَ فِي الْحَيَّةِ؛ وبهذا قال أبو موسى الأشعري وأكثر أصحاب ابن عباس؛ كسجاء وعطاء وسعيد بن جبلة، وهو قول قتادة، وإليه ذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه^(٣).

وفي الأيام المعلومات قول ثالث، لم أره يصح عن أحد من الصحابة؛ وإنما قال به ابن زييد، وبه أخذ أبو حنيفة: أن الأيام المعلومات يوم عرفة ويوم النحر وما بعده^(٤).

الْهَدْيُ وَالْأَضْحِيَّةُ وَالْأَكْلُ مِنْهَا:

هو له تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَلَطِمُوا بِالنَّخْلِ﴾: فيه مشروعية الأكل من الهدي وإطعام الفقير؛ كما قل رسول الله ﷺ حيث نحر هدي يديه ثم أكل منه لهما طبخ له وشرب من مرقه، وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر أن يوضع من كل هدي ذبحة يقطع في قدر فيطبخ ليطعم من جميعه، مع أنه ساقى منه من الإبل ونحر يديه ثلاثاً وسبعين، وجعل علياً يتنحر ما بقي منها؛ كما جاء في الصحيح^(٥) من حديث جابر.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٨٩/٨)، وتفسير ابن كثير (٤/١١٦).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٨٩/٨). (٣) تفسير ابن كثير (٤/١١٦).

(٤) تفسير ابن كثير (٤/١١٦). (٥) أخرجه مسلم (١٢١٨).

وأفضلُ الإطعام أن يكونَ للأشدَّ فقراً كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾
الَّذِينَ اتَّقَوْهُ، وَالْبَائِسُ: المضطرُّ الذي ظهرَ بؤسُهُ مع فقره، وهو فقيرٌ
زائلٌ عن مجرَّة الفقر.

وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنَ الْهَدْيِ كُلُّهُ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ
وجماهير العلماء.

خلافاً للمشافعي؛ فقد ذَهَبَ إلى أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْمُهْدِي مِنْ لَحْمِ هَدْيِهِ
الوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ هَدْيٌ وَجِبَ بِالْإِحْرَامِ، فَلَمْ يَجْزِ الْأَكْلُ مِنْهُ؛ كَدَمِ الْكُفَّارَةِ،
وَأَجَازَ الْأَكْلَ مِنْ هَدْيِ النَّطْوِخِ فَقَطَ.

وهذا يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ فِي الشُّعْثَةِ، فَلَمْ يُفَرِّقِ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْهَدْيِ
الوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَلَا عَلَّمَ أَصْحَابَهُ ذَلِكَ مَعَ كَثْرَةِ هَدْيِهِمْ وَدُخُولِ
بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ.

وَلَا يَأْكُلُ الْمُهْدِي مِنْ جِزَاءِ صِدْقٍ وَفِدْيَةِ أَقَامَةٍ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ: إلى وجوبِ الأكلِ مِنَ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ لظَاهِرِ
الْأَمْرِ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ لَأَحْمَدَ.

وَالْأَظْهَرُ: الِاسْتِحْبَابُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَمَرَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ
تَعْتَقِدُ حُرْمَةَ الْأَكْلِ مِنْ هَدْيِهِمْ، فَجَاءَ الْأَمْرُ رَافِعاً لِمَا تَوَقَّعُوا مِنْ حَظَرٍ،
لَا مُوجِباً لِحُكْمٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَ أَمْرٍ جَاءَ عِنْدَ اسْتِثْوَاءِ الْأَمْرَيْنِ بَيْنَ حَظَرٍ
وَأَبَاحٍ، وَبَيْنَ أَمْرٍ جَاءَ بَعْدَ حَظَرٍ، فَالْأَمْرُ وَحْدَهُ بَعْدَ الْحَظَرِ لَا يُفِيدُ
الْوُجُوبَ إِلَّا بِغَيْرِهِ مِنْ عَمَلٍ وَفَرِيضَةٍ أُخْرَى.

تَفْسِيرُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ:

وَأَخَذَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَكَلَّوْا بِهَا وَالْمُؤْمِنُونَ﴾
الَّذِينَ اتَّقَوْهُ تَفْسِيرَ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ إِلَى يُضَفِّيْنِ: نَصَفَتْ يَطْعَمُهُ صَاحِبُ
الْهَدْيِ وَأَهْلُ بَيْتِهِ، وَنَصَفَتْ لِلْفُقَرَاءِ.

وَنَقَبَ جَمَاعَةً: إِلَى أَنَّهُ يُقَسَّمُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا وَجَّعْتُ لَكُمْ هَؤُلَاءِ لَكُمْ إِنَّمَا وَجَّعْتُ لَكُمْ هَؤُلَاءِ لَكُمْ إِنَّمَا وَجَّعْتُ لَكُمْ هَؤُلَاءِ لَكُمْ﴾ (الصَّح: ١٣٦) وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَمْرٍ، وَإِلَيْهِ نَقَبَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ.
وَالنَّقْصِمْ ثَلَاثًا أَصْحُ، وَلَمْ يَصْخُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ نَفْسِهِمُ الْهَذِي إِلَى يَضْفَيَيْنِ.

وَقَدْ رَوَى نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: «الْفَضْحَايَا وَالْهَدَايَا ثُلُثٌ لِأَهْلِكَ، وَثُلُثٌ لَكَ، وَثُلُثٌ لِلْمَسَاكِينِ»؛ رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ^(١).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطِّرَانِيُّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «كَانَ يَتِمَّتُ بِالْبَذَرِ مَعَ عَلْقَمَةَ، وَلَا يُتِمِّكَ عَمَّا يُتِمِّكَ عَنْهُ الْمُخَرِّمُ، ثُمَّ يَأْتِرُهُ إِذَا بَلَغَتْ مَجْلَهَا أَنْ يَتَصَلَّقَ ثَلَاثًا، وَيَأْكُلُ ثَلَاثًا، وَيَتِمَّتُ إِلَى ابْنِ أُجَيْدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ثَلَاثًا»^(٢).

وَهِيَ صَحِيحَةٌ، وَيُرَوَّى فِي ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صَفْوَةِ أَصْحَابِهِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: قَالَ: (وَيُطْعِمُ أَقْلَ بَنِيهِ الثَّلَاثَ، وَيُطْعِمُ فَقَرَاءَهُ جِيرَانَهُ الثَّلَاثَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى السُّؤَالِ بِالثَّلَاثِ)^(٣).

وَيُرَوَّى عَنْهُ مُسْلَدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ مُؤَدِّنِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ: «شَهِدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِالْمَصْلَى قَالَ لِرَجُلَيْنِ: مَا عِنْدَكُمَا مَا تُفَضِّحِيَانِ بِهِ؟ قَالَا: لَا، فَانْطَلَقَ بِهِمَا إِلَى مَنْزِلِهِ وَأَخْرَجَ شَاةً، قَالَ: تَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَبَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، ثُمَّ أَخَذَ كَيْدَهَا أَوْ شَيْئًا مِنْهَا، فَأَكَلُوا مِنْهَا، ثُمَّ جَرَّأَهَا ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَانْقَلَبَ الرَّجُلَانِ بِطَلْقِهَا،

(١) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٢/ ٢٧٦).

(٢) أخرجه سعيد بن أبي عروبة في «المناقب» (١٥٠).

(٣) أبوداود ابن قدامة في «المعنى» (١٣/ ٢٤٨٠)، وقال: فرواه الحافظ أبو موسى الأصفهاني في «الوطائف»، وقال: حديث حسن.

وَدَخَلَ بَيْتَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثَّلَاثَةَ^(١)، وَفِيهِ جِهَالَةٌ.

وَكَانَ السَّلَفُ يَتَوَنَّبُونَ بِذَلِكَ فِي الْعَفِيفَةِ أَيْضًا؛ كَمَا رَوَى عَبْدُ الْقُدُّوسِ، عَنْ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ؛ أَنَّهُمَا قَالَا: «كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْعَفِيفَةِ: ثَلَاثٌ لِلْجِيرَانِ، وَثَلَاثٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَثَلَاثٌ لِأَهْلِ الْبَيْتِ»؛ أَخْرَجَهُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ»^(٢).

وَاخْتَلَفَ فِي الْقَنْدَرِ الَّذِي تُقَسَّمُ عَلَيْهِ الْأَضْجِيَّةُ وَالْهَنْدِيَّةُ: هَلْ تُقَسَّمُ اثْنَلَاثًا أَمْ ثَلَاثًا؟ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثٍ أَنْ يَكُونَ اثْنَلَاثًا، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّشْطِيرِ تَسَاوِي الْقَنْدَرِ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَلَا يَظْهَرُ أَنَّ السَّلَفَ يَتَكَلَّفُونَ الْوَزْنَ وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ تَقْسِيمَ الْهَنْدِيِّ وَالْأَضْجِيَّةِ يَكُونُ بِحَسَبِ الْحَالِ؛ فَإِنْ تَقَارَبَتْ حَالُ الْمُضْغِي وَالْهَنْدِيِّ مِنْ حَالِ غَيْرِهِ الَّذِي يُهْدِيهِ أَوْ يَتَصَلَّقُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ اثْنَلَاثًا، وَإِنْ كَانَتْ الْحَاجَةُ فِي إِحْدَى الْجِهَاتِ أَشَدَّ، فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ ثَلَاثًا لَا اثْنَلَاثًا، وَيَزِيدُ فِي الْجِهَةِ الْمَحْتَاجَةِ.

وَلَا حُدَّ لِقَنْدَرٍ كُلِّ قِسْمٍ يَلْزَمُ مَعَهُ تَسَاوِيهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ نَكُونُ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِطْعَامِ أَشَدَّ مِنَ الْأَكْلِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الْأَكْلِ أَشَدَّ مِنَ الْإِطْعَامِ، فَيَزِيدُ فِي هَذَا، وَيَنْقُصُ فِي هَذَا؛ وَذَلِكَ إِذَا جَاءَ عِنْدَ الثَّرَوِيِّ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّوْا مَا بَيْنَا لَكُمْ، وَاطْعَمُوا وَأَعْجِرُوا»^(٣)، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ^(٤)، وَجَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلَفْظٍ: «كُلُّوْا وَأَعْجِرُوا وَتَصَدَّقُوا»^(٥)، وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَفِيهِ: «كُلُّوْا وَتَزَوَّدُوا»^(٦)، وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ

(١) «المطالع العالي» (٢٣٠٠).

(٢) الجزء الثاني والثلاثون من «المشيخة البغدادية» (٦).

(٣) أخرجه الترمذي (١٥١٠). (٤) أخرجه مسلم (٩٧٧) و(١٩٧٧).

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٧٠)، ومسلم (١٩٧١).

(٦) أخرجه البخاري (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢).

الأكبر، وفيه: (كَلُوا وَاطْعَمُوا وَافْخِرُوا)^(١)، وهو كما قال مالك: «لا خَدَّ فيما يأْكُلُ ويتَصَدَّقُ ويُطْعِمُ الفقراء والأغنياء» إن شاء نيكا، وإن شاء مطبوخا^(٢).

وظاهرُ عملِ النبي ﷺ: التوسعةُ في الأضيحةِ من المأكولِ والمتَصَدَّقِ به والمُطْعَى منه، وقد روى مسلمٌ في «صحيحه»، عن ثوبانٍ قال: فَتَبَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَجِيئَهُ، ثُمَّ قَالَ: (يَا قُوتَانُ، أَصْلَحْ لَحْمَ هَلْبُو)، فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ وَنَهَا حَتَّى قِيمَ الْمَدِينَةِ^(٣).

وأما ما جاء في حديث عائشة، عند أبي داود؛ من طريق مالكٍ - وهو في «سورته»^(٤) - عن عبد الله بن أبي بكر، عن خُمرَةَ، عن عائشة، وفيه أن النبي ﷺ قال: (افْخِرُوا ثَلْثَ، وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ)^(٥)، فالأظهرُ: أنه تصحيفٌ، واللفظُ: (افْخِرُوا لِثَلَاثَ) يعني: لثلاثة أيام، وليس (الْثَلْثُ)؛ لمناسبة السياق، والحديث في مسلمٍ؛ من طريق مالكٍ قال ﷺ: (افْخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ)^(٦).

وفقه مالكٌ يُخَالِفُ ذِكْرَ الثَّلَاثِ، وهذا من قرأتين تحريفها، وإن كانت في نسخٍ عتيقةٍ؛ فهذا يقع بثَلَّةٍ في كُتُبِ السُّنَنِ وقد تكَلَّمَ عليه الأئمةُ المُتَأَدُّونَ.

ومن الفقهاء: من أوجبَ التصَدَّقَ من لحم الأضيحةِ إن كانت مطبوخًا، ولو قليلا بما يُطْلَقُ عليه اسمُ الصدقةِ؛ وهو قولٌ في مذهبِ

(١) أخرجه البخاري (٥٥٦٩)، ومسلم (١٩٧٤).

(٢) ينظر: «الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر» (١/٤٢٤)، واختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (١/٣٢٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٧٥).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٤٨٤).

(٥) أخرجه أبو طهرو (٢٨١٢). (٦) أخرجه مسلم (١٩٧١).

أحمد، وهو الصحيح من ملحق الشافعية وقول جمهورهم المتقدمين،
والأفضل عندهم: التصديق بآثارها.

﴿قَالَ تَعَالَى: «ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوُّوا بِكَائِبَتِ النَّحْرِ»﴾ [الصحيح: ٢٩].

يُشْرَعُ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَأْخُذَ الْحَاجُّ بِأَسْبَابِ التَّحَلُّلِ، وَأَوَّلُهَا رَمْيُ
جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَبِهَا يَتَحَلَّلُ تَحَلُّلُهُ الْأَوَّلُ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَتُسَبِّحُ أَنْ يَأْتِيَ
بِأَعْمَالِ النَّحْرِ، كَمَا فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً، فَبَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ
يَنْحَرُ فَتَنِيَّةً، ثُمَّ يَحْلِقُ، ثُمَّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ:
﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْفَرَسُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

وَلَوْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ يَوْمِ النَّحْرِ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ؛
وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَلَمْ يُلْزَمْ بِهَا، بَلْ خَفَّتْ لَمْ يَجْتَهِدْ
وَقَدْ قُدِّمَ بَيْنَهَا وَأُخِّرَ، كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حُجَّةِ الْوَدَّاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ
رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَعَلِمْتُ قَبْلَ أَنْ أَتْبِيعَ؟ قَالَ: «الْأَتْبِيعُ وَلَا تَخْرُجْ»، فَجَاءَ
آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَتَحَرَّثُ قَبْلَ أَنْ أَزِيحَ؟ قَالَ: «لَزِمْ وَلَا تَخْرُجْ»، لَمَّا
سُئِلَ بِمَوْجِزَةٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ، إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا تَخْرُجْ» (٢).

وَالثَّلَاثُ فِي هَوَاهُ، «ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ» هِيَ أَعْمَالُ النَّحْرِ مِنْ
الرُّضِيِّ، وَالْحَلْقِ، وَتَلْبِيسِ التَّخْطِيطِ، وَقَصِّ الْأُظْفَارِ وَالشَّارِبِ، وَجَاءَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو أَنَّهَا جَمِيعُ أَعْمَالِ الْمَنَاسِكِ (٣).

(١) أخرجه البخاري (١٧٣٦)، ومسلم (١٣٠٦).

(٢) تفسير الطبري (١٦/٥٢٦).

المحظور من محظورات الحج: ذلك من تعظيم حُرُمَاتِهِ وشعائره.

وَيَسِّرُ اللَّهُ فِي هُوِهِ: ﴿وَأَلْبَسْتُ لَكُمْ الْأَكْمَامَ إِلَّا مَا يَشَاءُ نَفْسُكُمْ﴾^(١)
لأنه سبحانه جعل الأصل في البهائم الجِلْدَ، وجعل المُسْتَنَى فليلاً تَقْلُوْا،
وأصمّر الحلال لكثيره، ومضى الحرام لقلبه.

وهو له تعالى: ﴿وَلَا تَجْرُوا الْأَرْضَ أَنْ يَمْسَسَ بِهَا الْأَنْفُسُ وَتَمَتُّوا قَوْلَكُمْ
الزُّهْرُ﴾، في هذه الآية: بيان أن السَّقَصَدَ الأعظم من الحج هو إفاضة
توحيد الله ونيل الشُّرْك؛ حيث ذكر الله اجتناب الأوثان وأمر بالحنيفية ولو
إبراهيم بأحكام المناسك؛ ليشعر أنها المرادة، وقد كان الجاهليون لا
يقيمون شعيرة من المناسك إلا علقوها بشُرْكٍ وكفر.

وفي الآية: تعظيم شهادة الزور وقولها بالشُّرْك، وهو الافتراء بقول
الباطل مع زعم ودينه، وهو من الشُّبُهَاتِ، وأعظم أنواعه ما كان فيه
شُرْكٌ وتبدل لدين الله، ثم ما كان فيه أكل لأموال الناس بالباطل، وبأن
كلام يسير عليه عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَهْتَدُوا لِرَبِّهِمْ سُبُلًا وَيَقْتُلُوا
سُبُلًا حِكْمَةً﴾ [الفرقان: ١٧٢].

وهو له تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّمْ شَعْرًا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾: المراد
بشعائره الله هنا كل المناسك، وأحفظها بالذِّكْرِ: الهدي؛ وذلك لأنه حال
بعد ذلك: ﴿لَكُلِّ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَّا لِأُولَى الْأَعْيُنِ يُعْطَى إِلَيْهَا مِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾^(٢)
وبهذا قال ابن عباس وعطاء والضحاك^(٣)، وتعظيم شعيرة الهدي باعتبار
الطيب السمين.

وقد كان رسول الله ﷺ يتحرى الطيب فيضحي به؛ كما جاء عن
انس: «أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشَيْنِ أُنْتَحِنَ أُفْرَيْنِ»^(٤).

(١) تفسير الطبري (١٦/ ٥٤٠ و ٥٤١)، وقصير ابن أبي حاتم (٨/ ٢١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦).

وَذُكِّرْ أَنِّي لِهَذَا الْوَصْفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمَا قُصِيدًا تَلَسُّمًا لِلْقَلْبِ مِنَ الْغَنَمِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَصْفُ مُؤَكَّرًا، مَا ذُكِّرَ فِي سِيَاقِ عِبَادَةٍ.

وَلَدَّ ذِكْرَ بَعْضِهِمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى اسْتِحْسَانِ لَوْنِ الْأُصْحَبِ كَالنُّوِيِّ^(١)، فِي «الْثَّنَى» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَمَى بِكَتِفِي أَقْرَنَ كَجِيلٍ، يَأْكُلُ فِي سَوَادِهِ، وَيَتَشَبَّهِ فِي سَوَادِهِ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادِهِ»^(٢).

وَقَدْ قَالَ أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الْأُصْحَبَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمُتَسَلِّمُونَ يُسَمِّنُونَ»^(٣)، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي هَوَاهُ: ﴿لَكَرَّ فَتَا مَكْحُجٍّ إِلَيَّ أَجَلِي شَرٌّ﴾ بِإِحَادَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْهَذِي قَبْلَ نَحْوِهِ، وَذَلِكَ بِرُكُوبِهِ، وَالْحَمْلِ عَلَيْهِ، وَالْإِنْتِفَاعِ بِضَوْفِهِ وَوَتَرِهِ وَشَفَرِهِ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَنَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْتَحِبْهَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا بَنَدَنَةٌ؟ قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: «ارْتَحِبْهَا وَتَلَّكَ، أَوْ وَتَحَكَ»^(٤).

وَفِي الْحَجِّ مَنَاسِكٌ وَشَعَائِرٌ عَظِيمَةٌ، تَعْظِيمُهَا وَامْتِنَانُ التَّعَلُّقِ بِهَا بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِنْ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ اللَّهِ فَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿لِنَأْخُذُوا بِمَنَاسِكِكُمْ﴾^(٥)، بِعَنِي: عَنْهُ فَكُلُّ أَعْمَالِ الْمَنَاسِكِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ كَالطُّفَا وَالْعُرُوقِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَلَمَنَّا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٦٨)، وَمِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ: الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ، وَالْقُلُودُ، وَقِاصِدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ،

(١) فَرَحُ الْخَوَرِيِّ عَلَى سَلَمٍ (١٢٠/١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٩٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٩٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣١٢٨).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْقُلاً قَبْلَ حَدِيثِ (٥٥٥٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٥٤)، وَمُسْلِمٌ (١٣٢٣).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٩٧).

والهَٰذِي، كما قال تعالى: ﴿لَا تُجِلُّوا شَعِيرَةَ اللَّهِ وَلَا الْيَتِيمَ لِلْغَنَمِ وَلَا الْكَذِبَ وَلَا الْفُلْهَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا إِلَهُ الْيَتِيمِ لِلْغَنَمِ﴾ (السجدة: ٤٢)، وكذلك في البَذَى والهَٰذِي كما يأتي، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَا لَكَ مِنْ شَعِيرَةِ اللَّهِ﴾ (الحج: ٣٦).

وقد تقدّم الكلام على تلك الشعائر في مواضعها.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها.

إرافة النماء يفتح وتحر بهائم الأنعام شريعة لكل الأمم، وفيه يظهر فيهم التوحيد، وبه يفارقون المشركين، فقد ذكر الله تحر الهادي وذكر اسم الله عليه، وبين أن الغاية منه إقامة شعيرة التوحيد؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، فأمّر بذكر اسمه وحده، لا كما يذكره الجاهلون على خديهم من ذكر الهتهم.

وهو له تعالى: ﴿لَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، وقد تقدّم في مواضعها.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ لَكُوفٍ مِنْ شَعْبٍ أَوْ لَكُوفٍ مِنْهَا حَتَّىٰ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِنَّا وَجَدكُمْ مُّتَّوِّفِينَ ذَكُورًا وَمِنَ اللَّعِينِينَ فَالْعَمَلُ الْقَائِلُ وَالْمَعْرُوفُ كَذَلِكَ سَعَرْنَاهَا لَكُوفٍ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾﴾ (الصع: ٢٦).

بعدما ذكر الله بهيمة الأنعام على سبيل الإجمال، لم يُسمِ الله هنا إلا البُذُن منها، ويتوق العلماء على أن الإبل من البُذُن في الآية، وإنما اعتلّفوا في دخول البقر فيها؛ وذلك أن البُذُن في لغة العرب هو ما ضُحِمَ من الأشياء:

وقد ذهب ابنُ عمرَ وعطاءُ وابنُ المسيّبِ والحسنُ: أن البقرَ داخلٌ في البُذُن في الآية^(١).

وقد قال مجاهدٌ: ليس البُذُن إلا الإبل^(٢)؛ وذلك لتفاسيها وفضلها، ومن هذا أخذ العلماء فضل البُذُن في الهدي على غيرها؛ وذلك أن النبي ﷺ لما حجَّ في حجة الوداع، ساقَ بَنَةً مِنَ الإبل، ونحرَ يديه ثلاثاً وستين، ولم ينحرَ بقرةً ولا شاةً بهيمة، وإن كان ﷺ أهدى عن نسائه بالبقر؛ كما في «الصحيحين»^(٣).

ولا يختلف العلماء: أن البَنَةَ والبُقَرَةَ تُجزئُ عن سبعة، ولا يختلفون أن البقرة لا تزيد في إجزائها عن ذلك، ولكنهم اختلفوا في البَنَةُ، وقد ثبت أن البَنَةَ تُجزئُ عن سبعة؛ كما في حديث جابر بن عبد الله قال: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَافَةَ الْخُفَيْيَةِ الْبَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبُقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ». أخرجه مسلم^(٤).

(١) «تفسير ابن كثير» (١٢٥/٥). (٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢١٩٣/٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٤) أخرجه مسلم (١٣١٨).

ومنهم: مَنْ جَعَلَ الْبَيْتَةَ عَنْ عَشْرَةٍ؛ وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ، عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَحَضَّرَ الْأَضْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً، وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً»^(١).

وَالشَّاءُ لَا يَجُوزُ الْإِشْرَاقُ فِي تَمْلِكِهَا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ بِهَا، مَعَ جَوَازِ أَنْ يُشْرِكَ غَيْرُهُ فِي الْأَجْرِ بِهَا، مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَغَيْرِهِمْ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَّا الْإِشْرَاقُ فِي يَمْلِكِ الْبَقَرَةِ وَالْبَعِيرِ، فَيَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ أَوْ يُهْدِيَ هَدْيًا وَاجِبًا أَنْ يُشْرِكَ غَيْرُهُ فِيهَا إِلَى سَبْعَةِ أَشْخَاصٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ يَنْشَارِكُونَ فِي يَمْلِكِ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَلَمْ يَشْطِ عَنْهُمْ ذَلِكَ فِي الْغَنَمِ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَسَدِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ قَالَ: «كُنْتُ سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ: فَأَمَرْنَا نَجْمَعُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنَّا وَزَعْمًا، فَاشْتَرَكْنَا أَضْحِيَّةً بِسَبْعَةِ الْقَرَاهِمِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَهْلَيْنَا بِهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ أَفْلَاحًا وَاسْتَمْتَحْنَا)، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ رَجُلٌ بِرَجُلٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ، وَرَجُلٌ بِبَيْدٍ، وَرَجُلٌ بِبَيْدٍ، وَرَجُلٌ بِقَرْنٍ، وَرَجُلٌ بِقَرْنٍ، وَذَبَحَهَا السَّابِعُ، وَكَبَّرْنَا عَلَيْهَا تَجْبِيقًا»^(٢)، فَلَا يَصِحُّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ فِي مَنبُو جِهَالَةً، وَلَوْ صَحَّ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ مِنَ الْغَنَمِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْرَكَ اثْنَانِ فِي يَمْلِكِ شَاؤَ يُرِيدَانِ أَنْ يُضْحِيََا عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْرِيعِ، وَيَأْتِيهِ وَاسِعٌ، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ قَامَا بِدَفْعِ نَيْمَتِهَا إِلَى الْمُضْحِي عَنْهُ؛ لِتَشْرِكِهَا ثُمَّ يَلْتَمِصُهَا.

(١) أخرجه أحمد (١/٢٢٥)، والترمذي (١٥٠١)، والنسائي (١٣٩٢)، وابن ماجه (٢١٣١).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٢٤).

وهو له تعالى ﴿لَا تَكُنْ فِيهَا حَبِيرًا﴾؛ يعني: الأجر في الآخرة، والضعف في الدنيا من الدين والركوب.

وهو له تعالى ﴿فَاتَّخِذُوا لَكُمْ آلِهَةً سَوَاءً﴾ فيه مشروعية نحر الإبل قائمة معقولة، وفي «الصحيحين»، عن ابن عمر: «بأنه أتى على رجل قد أتاخ بئذته ينحرفا، قال: اتخذا قياتا مقلدا، سنة محمد ﷺ»^(١).

وبهذا كان يعمل الصحابة كما عند أبي داود؛ من حديث جابر^(٢)، وقد قال ابن عباس: «إنا أردت أن ننحر البئذ، فأخبرنا على ثلاث قوائم معقولة، ثم قل: باسم الله والله أكبر، اللهم منك ولك»^(٣).

وهو له تعالى ﴿لَا وَجَّعَ جُؤْثِرًا مِمَّا فَكَّلُوا مِنَّا وَلَئِمْنَا الْقَتْلَ وَالْمَعْرَةَ﴾ ووجَّعَ جُؤْثِرُهَا؛ يعني: سقطت، ثم أمر بالأكل منها، والغناء هنا للتعقيب، مع أنها لا تؤكل بئذ؛ ولكن للإشعار بالإسراع بذلك، كما فعل النبي ﷺ يهذبه فنحز ثلاثا وستين بيده، ثم جُزِزَتْ وقطعت وطمخت، وأكل من جميعها، وهو ما زال في سحاح يوم النحر.

وفيه: مشروعية الإطعام من الهدي، والتماس الفقير، وهو المعتز، والتماس المتعقب الذي يظهر القناعة وهو محتاج، وهو القانع، وفي هذه الآية تأكيد على تشبع أحوال الناس في مثل هذا اليوم، ومثل هذا المكان، والتماس المحتاج منهم.

وقد اختلف العلماء في صفة تقسيم الهدي، وقد تقدم الكلام في ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَكَّلُوا مِنَّا وَلَئِمْنَا الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ١٢٨] من هذه السورة.

(١) أخرجه البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٢٤٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٣٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا يَمْلَأُهَا زَيْتُونًا وَلَا تَنْفُوزًا﴾﴾
﴿يَنْفُوزًا﴾ كَذَلِكَ سَمِعْنَا لِكَلِمَاتِهِ عَلَى مَا هَدَيْتَنَا وَتَنْفُوزًا الْخَمِيرُ
 [الحج: ٣٧].

بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُونَ فِي يَوْمِ النَحْرِ مِنْ طَاعِيَةٍ بِسُوقِ
 الْهَدْيِ، وَاسْتِسْمَانِ الْأَصْحَارِ، وَاخْتِيَارِ طَبِيعِهَا: أَنَّ هَذَا نَفْعٌ لَأَنْفُسِهِمْ،
 وَتَقْوَى لِقُلُوبِهِمْ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ نَفْعِ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، لَمَّا
 يَصِلُ إِلَى اللَّهِ تَقْوَاهُمْ، لَا لِحُومَتِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ، فَيُاجِرُهُمْ عَلَى مَا يَعْلَمُ مِنْ
 حَيْثُ هُمْ وَمَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْجَاهِلِيَّينَ كَانُوا يَنْحَرُونَ هَدْيَهُمْ وَيَنْضَحُونَ بِدَمَائِهِ الْهَدْيِ
 الْبَيْتَ لِإِظْهَارِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ، فَبَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّهُ أَرَادَ ظَهْرَ التَّقْوَى فِي
 قُلُوبِهِمْ، لَا أَنْ تَكْتَلِفُوا ذَلِكَ فِي بَيْتِهِ، فَلَنْ يَصِلَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ كَمَا يَتَوَقَّعُهُ
 الْجَاهِلِيُّونَ؛ لِأَنَّهُ بِدَعَا وَضَلَالَةٍ.

• • •

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ يُلَاقَيْنِ بَعْثُوكَ عَلَيْهِمْ ظُلُمًا وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى نَعْرِهِمْ
 لَنَدِيرٌ﴾﴾** ﴿لَئِنْ أَتَيْتُمَا مِنْ بَيْنِهِمْ بَخْرًا حَتَّىٰ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ
 وَلَوْلَا نَفْعُ اللَّهِ الْكَافِرِينَ بَعْثُهُمْ يَوْمَئِذٍ صَكْرًا وَسَكْرًا وَمَسَكْرًا
 يُدَسِّسُوا فِيهَا أَسْمَاءَ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَئِنْ لَقِيتُمْ اللَّهَ مِنْ بَيْنِهِمْ إِنْ كُنْتُمْ
 عَادِرِينَ﴾﴾ [الحج: ٣٩-٤٠].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِشْعَارُ لِلنَّبِيِّ بِالْقِتَالِ لَمَّا أَخْرَجَتْهُ قَوْمُهُ مِنْ مَنَاجِدِ ظُلُمَاتِهَا
 وَبَغْيًا، وَهَذِهِ الْآيَةُ أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنْ آيَاتِ الْقِتَالِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا
 خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَنَاجِدِهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجُوا نَبِيَّكُمْ، إِنَّمَا هُوَ وَإِنَّمَا إِلَهُهُ
 رَاجِعُونَ، لَيْتَ لَكُمُ الْقَوْمَ هَذَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ ﴿لَئِنْ يُلَاقَيْنِ بَعْثُوكَ عَلَيْهِمْ ظُلُمًا﴾

الآية، قال أبو بكر: فَعَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ قِتَالًا، قال ابن عباس: وهي أول آية نزلت في القتال^(١).

وبهذا قال عروة؛ أنها أول آية نزلت في الجهاد^(٢).

وقد قال ابن زَيْد: «أُذِّنْ لَهُمْ فِي قِتَالِهِمْ، بعدما عفا عنهم عَشْرَ سِنِينَ»^(٣).

وأما تأخر تشريع الجهاد تلك المدة؛ لأن الصحابة كانوا في زمن ضَعْفٍ وَقِلَّةٍ عِدَدٍ، وكان الكافرون في موضع قوة وبأسٍ، والله لا يأمرُ النَّاسَ بِشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ مُقْتَرِنٌ بِأَسْبَابٍ كَوْنِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ، ما لم يجعلِ اللهُ مِنْ ذَلِكَ إِعْجَازًا لِنَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَائِهِ، والله لا يُرِيدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ أَفْعَالِ الْأَنْبِيَاءِ؛ حَتَّى لَا يُصَابَ أَتْبَاحُ الْأَنْبِيَاءِ بِالزَّوْغِ وَالضَّعْفِ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ أَنْبِيَائِهِمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ جَعَلَ نَصَرَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ جَنْبِ نَصْرِ الصَّاحِبَةِ؛ فَذَلِكَ أَذْعَى لِنَبَاهِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ وَشِدَّةَ عَزَائِهِمْ بَعْدَ اسْتِخْلَافِهِ لَهُمْ بَعْدَهُمْ.

وَيُؤَخَّرُ مِنْ تَأْخِيرِ نَزُولِ الْآيَةِ مَعَ ثَبُوتِ الْبَاسِ وَالْعِدَابِ عَلَى الصَّاحِبَةِ؛ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْلِطِ عَدُوِّ ظَالِمٍ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَغْلِبَ عَلَيْهِمْ حُظُّ أَنْفُسِهِمْ بِالتَّشَفُّي وَالْإِنْتِقَامِ عَلَى النَّظَرِ إِلَى عَاقِبَةِ الدِّينِ؛ فَإِنَّ لِلنَّفْسِ إِقْبَالَ عَلَى الْإِنْتِقَامِ لِنَفْسِهَا وَالْإِنْتِقَامِ مِنْ عَدُوِّهَا وَلَوْ هَلَكَتْ.

وَالْوَاجِبُ: النَّظَرُ إِلَى عَاقِبَةِ الْحَقِّ، وَمَدَى قُدْرَةِ الْعَدُوِّ عَلَى اسْتِصَالِهِ بِاسْتِصَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ - وَإِنْ كَانُوا قَدْ بَاغَوْا أَنْفُسَهُمْ لَوْ - يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ اسْتَوْدَعَهُمْ حِفْظَ دِينِهِ، فَهُمْ بَاغَوْا أَنْفُسَهُمْ وَلَمْ يُبَيِّهُوا دِينَهُ.

(١) أخرجه أحمد (٢/١٦٦)، والترمذي (٣١٧١)، والنسائي (٣٠٨٥)، والطبري في تفسيره (٥٧٤/١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٤٩٦/٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٩٦/٨).

(٣) تفسير الطبري (٥٧٥/١٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٤٩٦/٨).

وَلَا يَمْلِكُونَ ذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ حِفْظُهُ وَالتَّمَكُّنُ لَهُ، وَأَنْ يَتَجَرَّبُوا مِنْ
الْجُبْنِ فَلَا يَتَطَاعَمُوا بِالْجَهَنَّمَ، وَأَنْ يَتَجَرَّبُوا مِنَ التَّهَوُّرِ وَالْعَجَلَةِ وَالْإِنْتِقَامِ
لِلنَّفْسِ فَلَا يَتَطَاعَمُوا بِالشَّجَاعَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْغَوْسِ الصَّادِقَةُ حَبٌّ عَظِيمٌ
لِلْحَقِّ فَتَسْتَعِجِلُ الْإِنْتِصَارَ لَهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا التَّجَرُّدُ وَالْوُقُوفُ عِنْدَ
أَوَامِرِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْعَوَاقِبِ بِتَجَرُّدٍ، كَمَا تَجَرَّدَ الصَّحَابَةُ
عِنْدَمَا رَجَدُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ حُبًّا لِلْحَقِّ عَظِيمًا، فَاسْتَأْذَنُوا لِلإِنْتِقَامِ مِنْ
عَدُوِّهِمْ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ بِتَكَّةٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ إِذَا لَقُوا الَّذِينَ يُبْغَضُونَ قَالُوا هُمْ عَدُوُّنَا وَمَنْ حَزَبَهُمْ فَنَحْنُ ظُلُمَاءٌ﴾ (النساء: ٤٧)، وَيُرْوَى أَنَّهُ لَمَّا بَاتَعَ أَهْلُ يَثْرِبَ لَيْلَةَ الْعَقِيبَةِ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا نِيَقًا وَثَمَانِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَبِيلٌ عَلَى
أَهْلِ الْوَادِي - يَقْتُلُونَ أَهْلَ يَثْرِبَ - لِيَالِي وَثْنٍ فَتَقْتُلَهُمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(إِنِّي لَمْ أُوْتَرْ بِهَذَا).^(١)

وهو له تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ يَتْلُوا رِيسَةً
لَهُمْ، يَبَيِّنُ اللَّهُ فِيهِ: أَنَّ الْمَقْصُودَ بِأُولَئِكَ الْمَظْلُومِينَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ هُمْ
الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهِيَ مَكَّةُ، بِغَيْرِ حَقٍّ، إِلَّا أَنَّهُمْ وَخَدُوا اللَّهَ
وَعَبَدُوهُ بِلا شَرِيكَ.

وهو له تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ الدَّمَارَ عَنْكُمْ يَتَرَكُ مَكَّةَ مَوْجِعَ شَرْعٍ
وَمَكَّةَ مَوْجِعَ تَحَكُّمٍ لَفِي شَكٍّ مِمَّا لَكُمْ لَقَوُكُمْ﴾، فِيهِ: أَنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ
الْمُشْرِكِينَ بِالْمُؤْمِنِينَ لِيَقِيمَ دِينَهُ وَيُعْلِي ذِكْرَهُ، وَفِي هَذَا: بَيَانٌ لِلْمَقْصِدِ مِنَ
الْجِهَادِ، وَهُوَ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ
فِي الْعُلَمَاءِ، قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ).^(٢)

وَيَتَذَلُّ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ بِجَوْرِ الْقِتَالِ لِنَفْعِ الْإِنْسَانِ مِنْ أَرْضِهِ، وَأَنَّهُ

(١) «تفسير ابن كثير» (١٣٤/٥)، واسورة ابن هشام (١/٤٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨١٠)، ومسلم (١٩٠٤).

في سبيل الله، وقد بينا ذلك عند قول الله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَتَيْنَاكَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ رِبَاً أُخْرَجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَلَهُمْ لَاقِبَةٌ الْأَشْقَابُ﴾ [النساء: ٧٥].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ إِنَّكَ لَأَعْيُنُكَ عَنِ اللَّهِ﴾ بيان أن نصر الله يكون بيقين نصر دينه؛ لأن نصره يكون بيقين وكفاية، وكفاية الله تكون بيقين عبوديته سبحانه، وقد تقدم الكلام على الأسباب الشرعية والكونية للنصر عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقد بينا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ رِبَاً أُخْرَجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَلَهُمْ لَاقِبَةٌ الْأَشْقَابُ﴾ [النساء: ٧٧].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ رِبَاً أُخْرَجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَلَهُمْ لَاقِبَةٌ الْأَشْقَابُ﴾ أمر للاخفاف بأسباب النصر، فالله قادر على إحداث إعجاز يصبرهم بلا قتال ولا عمل، ولكنه يريد من المسلمين الأخذ بالأسباب التي يتصورونها بها؛ حتى لا تتواكل نفوسهم عن العمل لله ودينه، فإن من يتحقق له النصر بلا سبب ولا تعب، بماذا يستحق الجنة؟ ولو كان كل من تبع للإسلام والرسالة المحمدية يصبر بلا سبب يأخذ به، ولا محنة وشدة تمر عليه، وتسيره الأقدار بلا اختيار، لا قبل على الإسلام كل أحد؛ لما برزوا من عاجل الدنيا والتمكين فيها، والله لا يريد ليوبي إلا مقبلاً بصدق وإخلاص يريد الله والدار الآخرة.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقد بينا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ رِبَاً أُخْرَجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَلَهُمْ لَاقِبَةٌ الْأَشْقَابُ﴾ [النساء: ٧٧].

[الحج: ٤١].

بين الله حال الذين يُمَكِّنُهُم الله في الأرض من القيام بأمره وإظهار

وبينه، والعبادات تجب على الإنسان بمقدار تمكنه في الأرض؛ فمن العبادات ما يتعلق بالفرد، ومنها ما يتعلق بالجماعة، وكلما ضعفت تمكن الإنسان، تقلصت الواجبات عليه، حتى لا يجب عليه إلا ما يصح به إسلامه، وإذا زاد تمكنه، زاد تكليفه، ومن لم يعرف مقدار تمكنه، اضطرب في معرفة تكليفه؛ فإما أن يستعمل أحكاما لا تجب عليه؛ فيُفِرُّ بنفسه ودينه، وإما أن يتراخى في الإتيان بما يجب عليه؛ فيُقتصر في حق الله عليه.

وكثير من الناس يعرفون مقدار التكليف، ولكنهم لا يعرفون مقدار التمكن؛ فيُخطئون في تقديم الدين أو تأخيرها، وقد كان النبي ﷺ يعلم أصحابه الأمرين؛ حتى يستقيم بين العبد وبين الدولة.

وأول ما يبدأ التمكن: من الأفراد، ثم يكون في الجماعات، ثم يكون في الدولة، ومن لم يفرق بين تمكن الأفراد وتمكين الجماعات وتمكين الدولة، وجعل واحدة في منزلة الأخرى، أحل باستفراغ الشريعة، فلا يلزم من تمكن الفرد تمكين الجماعة، ولا من تمكن الجماعة تمكين الدولة، ولكنه يلزم من تمكن الجماعة تمكين الفرد، ومن تمكن الدولة تمكين الجماعة والفرد.

وقد بين النبي ﷺ ذلك كله.

وقد يقع في المؤمن من الغيرة والحمية لله ودينه ما يجعله يتمحل حرجا قبل تمكنه، فلا يجد الحكم أرضا تمكين فيسقط وينهار؛ فإن التمكن للتكليف كالأرض المستوية لقواعد الكُرسي، فاستفراغ التكليف ودوائه باستواء التمكن، ومن أقام تكليفا على غير تمكين، تكلفت في تضييق تكلفا بشئ عليه مشقة شديدة، وغالبا أنه لا يدوم إلا مع مخالفة أمر الله، فيقصي الله في الدفع عما استعجل إقامة من حيث يرهق أن

بِإِذْنِهِ، لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَقَعَ فِي الضَّرِيبَةِ أَنْ تَسْقُطَ شَرَائِعُ اللَّهِ وَهُوَ يَرَاهَا، فَيَقَعَ فِي مَخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ فِي تَتَبُعِهَا، وَقَدْ كَانَ فِي سَعَةِ لَوْ عَرَفَ مَرَاهِلَ التَّمَكُّينِ فِي إِقَامَةِ وَجْهِ اللَّهِ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ وَهُوَ يَسِيرُ إِلَى التَّمَكُّينِ لِأَنَّهُ أَجَزُّ النَّهَايَةِ وَلَوْ كَانَ فِي الْبَدَايَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْجُ بِمَا يَفْعَلُ مُتَابِعًا إِلَى اللَّهِ فَيَسْأَلْهُ لَمْ يَدْرِكْهُ لَقَوْلُكَ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠]، فَالَّذِي أَحْتَسَبَ الْأَجْرَ لِيَمُنَّ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَاصِدًا الْهَجْرَةَ وَلَوْ كَانَ عَلَى عَتَبَةِ بَابِهِ، مَا لَمْ يُجِبْ فِي دَاوَرِهِ رَاكِنًا إِلَى دُنْيَاهُ.

مَرَاتِبُ التَّمَكُّينِ وَشُرُوطُهُ:

وَلِلتَّمَكُّينِ مَرَاتِبٌ وَدَرَجَاتٌ يَجِبُ عَلَى الْمُصْلِحِينَ إِصْرَاهَا، حَتَّى يَعْرِفُوا مَقْدَارَ ثَبَاتِ مَا يُقِيمُونَ عَلَيْهِ وَجْهَ اللَّهِ، فَلْيَسِبِ الدُّوَلُ وَلَا الْأُمَمُ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ فِي التَّمَكُّينِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّمَا يَتَّقِ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آيَاتَ اللَّهِ وَيَتَّقُونَ يَوْمَ يُدْعَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَقُولُوا لَكُمُ اللَّهُ فَلَاحِكُمْ آلَتْكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ وَأَنْتُمْ فِيهَا كَالْعِجَافِ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وَكَلَّمَا زَادَتْ سَبَابُ الْقُوَّةِ وَقَبُولُ النَّاسِ، زَادَتْ أَسْبَابُ التَّمَكُّينِ، فَقَدْ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ بَسْطَةٌ فِي مَالِهِ وَسُلْطَانِيَّةٌ، وَلَيْسَ لَهُ بَسْطَةٌ عَلَى النَّاسِ، فَالْمَالُ وَحْدَهُ لَيْسَ تَمَكُّينًا مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ رِجَالٌ يُمَكِّنُونَ لَهُ، وَلِهَذَا لَمَّا أَرَادَ ذُو الْقُرْتَبَيْنِ بِنَاءَ مَدُنٍ بِأَجُورَ وَمَاجُورَ، عَلِمَ أَنَّهُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَمَكُّينٍ: تَمَكُّينِ مَالٍ، وَتَمَكُّينِ رِجَالٍ، وَلَمَّا قِيلَ لَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ تَوَلَّيْكَ اللَّهُ فَأَلَيْكَ الْغَنَى﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فَكَانَ لِقَائِهِ تَمَكُّينُ مَالٍ، وَمَعَ النَّاسِ تَمَكُّينُ رِجَالٍ، فَاجْتَمَعَ التَّمَكُّينَانِ عَلَى الْقِيَامِ بِنَاءِ الرُّؤْمِ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ أَجُورَ وَمَاجُورَ.

وأول ما يَهْدِي التمكن: في الفرد، ولكن التمكن إذا أُطْلِق في القرآن لا يُرَادُ به تمكين الأفراد؛ وإنما يُرَادُ به تمكين الجماعة والأُمَم، ومن ظن أن الفرد إن تمكَّن من إقامة دينه، فيعني ذلك تمكين دينه، فقد أخطأ؛ ولهذا لَمَّا طَلَب الصحابةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِمُحَاذَ فِتْنَانِ قُرَيْشٍ لَمَّا أَقْرَبُوا وَفَتَنُوهُمْ، مَنَعَهُمُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لِلَّهِ الْقُدْرَةُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُمُ الْغُلَامَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُلْمُوا السُّلُوكَ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْكُمْ قُلُوبًا عَلَيْهِمُ الْبُكُورُ إِذْ قِيلَ لَهُمْ بَشِّرُوا بِالْإِيمَانِ أَمْ لَا تَأْتُونَ الْبَاقِينَ أَمْ لَا تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَخْتَارُ مَنْ يَخْلُقُ أَفْئِدَةً يَخْتَارُ اللَّهُ إِقَامَتَهُمُ لِلصَّلَاةِ وَإِيتَاءَهُمُ لِلزَّكَاةِ تَمَكُّنًا لِحِمَايَتِهِمْ وَقَوْلِهِمْ، فَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ تَمَكُّنُ الْفُرَادِ، وَالْجِهَادُ تَمَكُّنُ جَمَاعَةٍ وَقَوْلُهُ: وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَكَرِهُوا أَنْ يُنْفِذُوا فِي الْأَرْضِ صَبْرًا وَنُسُكًا أَنْ أُخْرِجَهُمْ مِنْ قُلُوبِهِمْ وَلَيَسَّ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامُ الْإِيمَانُ وَلَيَسَّ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامُ الْإِيمَانُ وَلَيَسَّ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامُ الْإِيمَانُ﴾ [النور: ٥٥]، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَمَكُّنَ أَفْئِدَتِهِمْ وَاسْتِخْلَافَهُمْ فِي الْأَرْضِ سُبُكَةً بِأَسَابِغِهَا - بِعَدَلِ إِيْمَانِهِمْ وَعَمَلِهِمُ الصَّالِحِ فِي أَنْفُسِهِمْ - فَلَمْ يَجْعَلْ مَجْرَدَ إِيْمَانِ الْفُرَادِ وَعَمَلِهِمُ الصَّالِحِ تَمَكُّنًا وَاسْتِخْلَافًا، بَلْ جَعَلَ التَّمَكُّنَ وَالْإِسْتِخْلَافَ بِعَدَلٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَمَكُّنَ الْفُرَادِ يَكُونُ مَعَ خَوْفٍ، وَتَمَكُّنُ الدُّلُولَةِ يَكُونُ مَعَ أَمْنٍ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيَسَّ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامُ الْإِيمَانُ وَلَيَسَّ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامُ الْإِيمَانُ﴾ [النور: ٥٥]؛ يَعْنِي: أَنَّهُمْ كَانُوا زَمَنَ إِيْمَانِهِمْ وَعَمَلِهِمُ الصَّالِحِ الْخَاصِّ زَمَنَ خَوْفٍ، وَالتَّمَكُّنُ كَانَ زَمَنَ الْأَمْنِ.

وبين هذا: مَا كَانَ عَلَيْهِ مُوسَى؛ فَقَدْ كَانَ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ عَلَى إِيْمَانٍ وَعَمَلٍ صَالِحٍ، وَلَمْ يَكُونُوا عَلَى تَمَكُّنٍ؛ وَلِهَذَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِالضُّعْفِ وَالْخَوْفِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُذَكِّرُ أَنْ تُنْفِذُوا عَلَى الْأَرْضِ صَبْرًا وَنُسُكًا﴾ [النصر: ١٥]؛ يَعْنِي: مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَمَكُّنَهُمْ بِعَدَلٍ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَلَيَسَّ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامُ الْإِيمَانُ﴾ [النصر: ١٦]، فَمَعَ إِيْمَانَهُمْ وَعَمَلِهِمُ الصَّالِحِ الْخَاصِّ لَمْ يَجْعَلَهُمُ اللَّهُ مُعَكِّنِينَ؛ بِسَبَبِ الضُّعْفِ وَالْخَوْفِ.

وتحقق التمكين التام له شروط ثلاثة:

الشرط الأول: الأخذ بأسباب الأرض، والقُدرة على الانتفاع منها، وذلك بحرثها وغزبها وسقيها وحصادها وضرايها؛ فمن كان في أرض ولا يملك أن يتقاع بأرضها لخوف أو ضعف، فليس ممتكناً فيها، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَحْنُكُمْ فِي الْأَرْضِ وَبَيْنَكُمْ لَكُم مِمَّا مَتَّعْتُ قَبْلَ مَا نَحْنُكُمْ﴾ [الاعراف: ١٠]، ومن لم يتمكّن معاشه من أرضه ومن مُبتدأ إلى مُنتهاه، فليس ممتكناً فيها، فمن له سلطان على الأرض، مَلَكُها ومَلَك انتفاعه بها، وكان له قدرة على تمكين الناس من الانتفاع منها بمنحهم وإقطاعهم؛ كما كان النبي ﷺ يقطع بالمدينة بعض أصحابه لما تمكّن من أرضها.

وليس من التمكين على الأرض من يأخذ ثمارها ولا يتمكّن من مُبتدئ ذلك بحرث وغزب وحصاد؛ لأنَّ أخذ ثمارها فقط يفتقر عليه من لم يتمكّن؛ وذلك كأخيه بخوف أهله، وقد يفتقر عليه الشرائع الذين يُبَيِّنُونَ الناس على أروافهم، وقد كان النبي ﷺ ممتكناً من خير، وصالح اليهود عليها، فأذن لهم بحرثها وغزبها وسقيها وضرايها، فجعلهم كالمُعَالِي فيها، فهو قادر ﷺ على أن يجعل المسلمين يقومون بذلك، ولكنه صالح اليهود عليها.

الشرط الثاني: السير في الأرض بأمان، فمن كانوا في الأرض لا يتمكّنون من السير فيها والتبوء والسكن منها حيث شاؤوا، لا يُعْتَبَرُونَ ممتكنين فيها؛ فالله لم يجعل يوسف ﷺ ممتكناً في مصر حتى أمكنه السير فيها حيث شاء؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَحْنُ يُونُسَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَوِي بِهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦]، فمن كان لا يسير في أرضه إلا خائفاً مستترًا، فلا يُعَدُّ ممتكناً فيها، فالتمكين لا يجمع مع شدة الخوف،

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْفُرْ كَمَا كَفَرُوا بِكَ فِي الْأَوَّلِ وَقَدْ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أُولَئِكَ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (النور: ٥٥)، وقد قال الله عن تمكين فريسي: ﴿أُولَئِكَ تَمَكَّنَ لَهُمْ قَرْنًا مَكِينًا يُضِلُّوا بِهِمْ أَكْثَرَ تَرَكًا مَلَّ النَّاسُ مِنْهُ﴾ (النصر: ٥٧) فقد كان لكفار فريسي تمكين أرضي، لكن ليس لتمكينهم من العمل الصالح، وقد كان للنبي ﷺ تمكين من العمل الصالح، ولكن ليس لتمكينهم في أرضي مكة حينها، فلم يُؤمَرْ بإقامة كثير من التكاليف؛ لأنَّ قَلَرُ التمكن أفسر منها، فلهذا تيسرت التكاليف معها، ولو اجتمع التمكينان له، لأمر بإقامة شعائر الله كلها في مكة كما أقامها في المدينة.

الشرط الثالث: الأخذ بأسباب الناس حتى ينفادوا أمراً ونهيًا؛ رغبة أو رهبة، ومن هنا تمكين النبي ﷺ في المدينة، فقد تمكَّن في الأرضي أوله فدوم وأمن فيها، ولم يكن الناس كلُّهم على انقياد تام فيها، وإنما تدوَّج تمكينه، ومع تدوَّج تمكينه تدوَّج تكليفه؛ ولهذا تركت عليه الشرائع والأحكام والحدود رِخًا.

وقد يتحقَّق لسلطان أو قوم أحد شروط التمكين ويُنفَّذ غيرها، فلا يكون متحقِّق التمكين، وذلك كحال التجاني في الحبشة؛ فقد كان ملكًا على الحبشة، له السلطة على أرضها والانتفاع منها، وأمن فيها؛ لكنه لا يملك الأخذ بأسباب الناس أمرًا ونهيًا في الحق، فقد جاءه الحق وأمر به وحده، وأمنه كلها نصرانيَّة، فلو أمرهم ونهاهم، لما أطاعوا أمره، ولقاموا عليه، فأسلم وكتم إيمانه، ولم يُعَادِ الحق وأهله، بل نصرهم، وعذره الله لعدم تمام تمكينه بالحق، ولو كان مستوفيًا تمام التمكين، لم يكن معذورًا عند الله، فلما حُيِّرَ، ذلَّ على أنَّه صيَّح إسلامه وعُذِرَ بما تركه لغيره، وهذا بخلاف عمن كان معكَّنًا بالحق ولكنه أكره الناس على الباطل.

وفرق بين من كانت ولائته على باطل، فتدرج بتفويض عُرَا الباطل، وبين من كانت ولائته على حق، فتدرج بتفويض عُرَا الحق.

وقد يكون لأحد تمكين كامل وأخذ بأسباب الأرض والناس جميعاً، وهذا من جنس تمكين الله الذي القُرْآن: ﴿كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مُخِيبُ الْفَاسِقِينَ﴾﴾ (التكليف: ٨١).

وسمى التمكين تقوم شرائع كثيرة، وينقصه يُعَدُّ العاجزون عنها، كما يُعَدُّ العبد في نفسه في أداء الصلاة قائماً لمريض، فيُصَلِّيها قاعداً أو على جنب.

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا تَوَكَّعْتُمْ فِي الْأَرْضِ أَخَذُوا نَسْتَكُونَ﴾ (النسك: ١٢٠) وأمرُوا بِالتَّوَكُّلِ وَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ: وذكر لأسباب دوام التمكين وجفوله، فما من أحد يُدِّمُ الله له تمكينه، ثم يقوم بحفظ شعيرة الصلاة في نفسه وفي الناس كما أمر الله، ويأخذ الزكاة ويقسمها بالعدل كما أمر الله، ويأمر وينهى على ما أمر الله، إلا دام تمكينه بمقدار يحفظ هذه الثلاثة، وينقص تمكينه بمقدار نقصها، ومن أقام التكليف أكثر من قدر التمكين له في الأرض، لم يدُم تمكينه، وقد يظن فيه بعض المتأيقنين والظالمين أنه لم يُمكن إلا بسبب عدم صلاح شريعته ودينه، وإنما هو بسبب تعجز التكليف قبل التمكين، ففتن الناس وصرفهم عن الحق، فأساءوا الظن به، فهزأتم أهل الحق فتنة لأهل الباطل بشايعهم على باطلهم؛ وفي هذا يقول تعالى: ﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا وَإِنَّا لَا فِئَةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ (يونس: ٨٥) قال مجاهد في معناه: «لا نُصَيِّبُنا بعلاب ومن عنيك ولا بأهلهم، فَيُفْتَنُوا وَيَقُولُوا: لو كانوا على حق، ما سُلِّطْنَا عليهم ولا عُدُّوا»^(١).

وأما عن شريعة الجهاد، فقد تقدّم الكلام على زمن مشروعية القتال ومراحله، وبعض معاني التمكين، ووجوب الجمع بين الأسباب الشرعية والكونية للنصر، عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَرَى إِلَى الْيَوْمِ يَدُ مَا كُنْتُمْ أَهْلَكُمْ وَأَتَيْتُمُ الْعُسْرَ وَتَلَّوْا الزُّكُوفَ﴾ [النساء: ٧٧].

• • •

﴿﴾ قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ﴾ ما عوقب الإنسان به، وجعل ذلك بغيره الله إلهكم الله لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ (الحج: ١٧٠).

إِنَّ اللهَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالْعِقَابِ يُجِزِلُ مَا عَاقَبَ الْإِنْسَانَ بِهِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ حَقًّا لَهُ، وَتَوَعَّدَ الْبَاطِلَ بِعَذَابٍ ذَلِكَ بِالْهَزِيمَةِ، وَالْمُتَصَرِّ بِالنَّصْرِ، وَهَذِهِ آيَةُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَكُونُ سَيِّئَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النورى: ٤٠].

وقد تقدّم الكلام على الانتصار للنفس بوجوب ما بُغِيَ عليها عند قوله: ﴿لَقَدْ تَرَى إِلَى الْيَوْمِ يَدُ مَا كُنْتُمْ أَهْلَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وسباني بيان أحوال الانتصار للنفس عند قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿الَّذِينَ كَانُوا يُعَذِّبُونَ النَّفْسَ الَّتِي نَفَسَتْ وَكَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وَيُرَى أَنَّ هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ فِي سَرِيَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، لَقُوا جَمْعًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي شَهْرِ الْحَرَمِ، فَتَأْتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ لَمَّا يُقَاتِلُوهُمْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَابَى الْمُشْرِكُونَ إِلَّا قِتَالَهُمْ وَيَقَاتِلُوهُمْ عَلَيْهِمْ، فَقَاتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، فَنَصَرَهُمُ اللهُ عَلَيْهِمْ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هَذَا عَنْ مُقَاتِلٍ^(١)، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ^(٢).

• • •

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٢٤٠). (٢) تفسير الطبري (١٦/٦٢٠).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِمْ هُوَ لِيَغْنِيَكُمْ وَبِمَا جَعَلَ
عَبْدُكَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ أَيْدِيكُمْ لَفِي ضَعْفٍ هُوَ مَسْنُوكُمْ التَّسْلِيَةَ مِنْ قَوْلٍ
وَلَمْ يَكُنْ يَكُونُ لِرَسُولٍ ضَعْفٌ عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا فِيهِ عَلَى الْإِيمَانِ فَأَلْبَسُوا
الْفُتُورَةَ وَتَكُونُوا لِرَسُولٍ وَتَكُونُوا لِقَوْلِهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ قَوْمَ الْقَوْلِ وَتَكُونُوا
الْقَوْلِ﴾ [الصَّح: ٤٧٨].

في هذا: فضلُ جهادِ اللسان؛ فهذه الآيةُ مكيَّةٌ، وقد شرعَ اللهُ فيها
مجاهدةَ الكفارِ بالخُيُوفِ والبيانِ والبرهانِ، وحينما أمرَ اللهُ بجهادِ اللسانِ،
وصفَ النزعَ الذي يأمرُ به بوصفَين في كتابهِ لم يعبثَ بهما جهادُ السنانِ
مع عظمتِهِ وفضليهِ وجلالةِ قدرِهِ:

الأولُ: أَنَّهُ جهادٌ كبيرٌ؛ كما في قولِهِ تعالى في سورةِ الفرقانِ:
﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [١٥٧].

والثاني: أَنَّهُ حقُّ الجهادِ؛ كما في هذه الآية: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ
جِهَادِهِمْ﴾.

وجهادُ اللسانِ أمضى من جهادِ السنانِ لَمَنْ قَنَرَ عَلَيْهِ وَسَدَّدَهُ اللهُ.
وهوهُ تعالى: ﴿لَئِنْ أَيْدِيكُمْ لَفِي ضَعْفٍ﴾: المرادُ بالأيدِ: الأيدِوَةُ الدِينِيَّةُ؛
فإبراهيمُ إمامُ المُتَنَبِّئِينَ، وهو أبٌ للمؤمنينَ بهذا المعنى تعظيمًا وإجلالًا،
وكما تُطْلَقُ الأيدِوَةُ على إبراهيمَ بهذا المعنى، فإنَّها تُطْلَقُ على النبي ﷺ؛
فإنَّما أَخَذْتُ أَشْهَادَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ الْأُمُومَةُ، وفي قِراءَةِ ابنِ مسعودٍ وأبي بن
كعبٍ وابنِ عباسٍ، ومجاهدٍ والحسنِ وقُتَادَةَ: (الَّذِي أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ وَهُوَ أَبُو لَهُمْ)^(١).

(١) ينظر: التفسير الطبري (١٦/١٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١١٥/٩)، والتفسير
القرطبي (١٦٧/١١)، وتفسير ابن كثير (٢٨١/١).



سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

سورة المؤمنين مكيّة، وتظهر مكيّتها في معانيها ودلالاتها؛ فغايّتها بيان وحدانيّة الله بلذكري آياته في خلقه؛ كتدبير الأكوان، وخلق الإنسان، وتسخير الأنعام، وعاقبة الظالمين من الأمم السالطين؛ تذكيراً بعاقبة كفرهم وعنادهم، وأنّ من لجأ بطريقهم فنهايته كنهائهم.

وقد صلى النبي ﷺ بالناس بمكّة، وقرأ بهذه السورة في صلاة الضحى بالناس؛ كما روى مسلم، عن عبد الله بن السائب؛ قال: «صلى لنا النبي ﷺ الضحى بمكّة، فاستفتح سورة المؤمنين، حتى جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى - شك بعض الرواة - أخذت النبي ﷺ سعة، فركع» (١).

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِفُونَ﴾

[المؤمنون: ١ - ٢].

قدّم الله الخشوع في الصلاة على سائر صفات المؤمنين؛ لأنّ قوة إيمان الإنسان يتغلغل خشوعه في صلاته، وكأنّ ما يلي من صفات هي نتج لهذه الصفة؛ فكمال الخشوع في الصلاة حاضِر القلب فيها؛ لا بدّ أن يكون محققاً لغير ذلك من صفات الخير منها؛ كالإعراض

عن اللّٰهي، وأداء الزكاة، وحفظ الفروج، ومراعاة الأمانة والعهد.

منه

والخشوع هو السكون والدُّلُّ عند آرامي الله وكلامه عَيْبَةٌ وَرَقَبَةٌ وتعظيماً؛ كما قال تعالى في حال الظالمين: ﴿وَرَبُّهُمْ يَمْحُورُنَّ عَلَيْهَا عُظُوبُهُمْ مِنْ كُلِّ﴾ (الشورى: ٤٥)، ومن ذلك سُكِنَتِ الْأَرْضُ عَاشِعَةً: ﴿وَبَيْنَ عَيْنَيْهِ لَكَ تَرَى الْأَرْضَ خُفَيْفَةً﴾ (آل عمران: ١٠١) لَهَا أَفْزَاقٌ وَرِيشٌ. (قلت: ١٣٩)، فحركة الجسم تُنافي خشوعه، ومثلها الحركة في الصلاة، فخشوع الشيء ثباته ومكونه مع انكساره؛ كقوله: ﴿خُفَيْفٌ مُنْزَوٍّ﴾ (الهم: ٤٤، والمعارج: ٤٤).

وبين الصلاة والخشوع تلاؤم، فلا تكتمل الصلاة إلا بخشوع، ولا يكتمل الخشوع إلا مع الصلاة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَسْبِغُوا مَاءَ الْوُجُوهِ بِمِائِطَتِكُمْ أَوْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْكُمُورِ أَلَا عَلَى الْكُفَّينَ﴾ [البقرة: ٤٤]، يعني: أن الصلاة تقبله وكبره على من لم يخشع فيها.

ومما يُعين العبد على الخشوع كثرة ذكر الله، وقراءة القرآن بتدبرٍ وتأملٍ، كما قال تعالى: ﴿لَمْ يَلَمْ يَلْمِزْ يَنْفِرْ بَلَّغْ لَعَلَّ يَلْمِزَ﴾ [الحج: ١٦]، وبين أن قسوة القلب بسبب قراءته بلا تدبرٍ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ قُلُوبٌ فَانتَأَلُوا﴾ [محمد: ٢٤]، وكذلك فإن الذكر كله والسجود مع حضور القلب يزيد في الخشوع ويقويه، كما قال تعالى: ﴿وَيُخَوِّضُونَ فِيهِمْ لَأَنبَاقًا يَكُونُ فِيهِ لَظُهُورُ خُشُوعِكُمْ﴾ [الاسراء: ١٠٩].

وقدّم الله الخشوع في سورة (المؤمنون) على الحفاظ على الصلاة، مع أنه لا يخضع في صلاته إلا من حافظ عليها؛ لأنّ الخشوع هو المقصود من الصلاة، وليس حركة البدن بقيام وركوع وسجود مجزئ.

حُكْمُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ:

والخشوع في الصلاة عظيم القدر به رفعة العبد وبه وضعه، وهو قلب الصلاة ولبها، وهو مقام استحقات الأجر فيها، فإنه ليس للإنسان إلا ما عقل من صلاته، وقد روى أحمد: من حديث عبد الله بن عثمان: قال: رأيته عمار بن ياسر دخل المسجد فصلى، فأعفت الصلاة، قال: فلما خرج، كنت إليهم، فقلت: يا أبا القظان، لقد عفتك! قال: فهل رأيته انقصت من خلوقة شيئا؟ قلت: لا، قال: فإني بأفرك بها سهوة الشيطان، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إِنَّ الْعَبْدَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ مَا يُخْتَبِ لَهُ مِنْهَا إِلَّا خُشُوعًا، تُسَمَّى، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا، ثُمَّهَا).^(١)

فجعل النبي ﷺ أجر الصلاة بمقدار خشوع المصلي فيها، وقهر عمار بن ياسر أن العبادة بحضور القلب، لا بمجرد طولها.

وعند الكلام على حكم الخشوع في الشرع، فلا بد من الكلام عليه من جهتين:

الجهة الأولى: حكمه من جهة أصله: فأما أصله، فمختلف فيه، وفي ذلك روايتان عن أحمد، والأرجح: أن أصله مستحب لا واجب، وحكى النووي الإجماع على عدم وجوبه، وفيه نظر؛ فقد قال بوجوبه جماعة؛ فهو رواية عن أحمد، قال بها القزالي من الشافعية، ورجحها ابن حامد وابن تيمية من الحنابلة، وجعله الرازي شرط صحة.

والصواب سنيته مع جلاله فضله؛ وذلك أن الخشوع لو قيل بوجوبه، لكان في ذلك مشقة؛ إذ لا يسلم أحد جبرتها من إثم؛ إذ لا

يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْ سَهْوٍ يَتَّبِعُهُ اسْتِرْسَالٌ عَنْ عَمَلٍ بِمَقْدَارِ إِيمَانِ الْإِنْسَانِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقْطَعُهُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُ مِنْهُ لِحِفْظِهِ وَمِنْهُمْ لِحِفْظَاتِهِ، وَالْقَوْلُ بِثَابُوتِهِ أَوْلَتْكَ أَمْرٌ دَقِيقٌ، لَوْ كَانَ، لَمْ تَتْرُكِ الشَّرِيعَةُ التَّشْدِيدَ فِيهِ.

وَيُظْهِرُ أَنَّ نَصَوْصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَاءَتْ بَيَانِ فَضْلِ الْخُشُوعِ، وَلَمْ تَأْتِ بِالْفَائِظِ الْوَحِيدِ لِتَأْرِيكِهِ؛ فَذُلُّ عَلَى فَصْدِ الْفَضْلِ، وَوُجُودِ الْحَرَجِ بِالِإِجَابِ، وَيَعْتَضُدُ ذَلِكَ قَوْلُ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «إِنِّي لِأَجْهَزُ جِيشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١)، وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ «صَحِيحِهِ»، فِي بَابِ تَفَكُّرِ الرَّجُلِ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ^(٢).

وَهَذَا مِنْ عَمَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ شَيْءٍ وَلَوْ بِسِيرَةٍ مِنَ الْاسْتِرْسَالِ الْمَقْصُودِ، وَلَوْ كَانَ يُغَالِبُ أَصْلَهُ، وَمَتَى مَا لَا يَقْوَى عَلَيْهِ وَلَا يَشْفُرُ بِهِ، وَقَدْ رَوَى: «أَنَّ عَمَرَ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمْ يَمُرَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّكَ لَمْ تَمُرَّ؟» قَالَ: «إِنِّي حَدَّثْتُ نَفْسِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ بِمَعِيرٍ وَجْهَتَهَا مِنَ الْمَلِيكَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أَجْهَزُهَا حَتَّى دَخَلْتُ الشَّامَ ثُمَّ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ»^(٣).

وَرَوَى مَالِكٌ بِإِسْنَانٍ عَنْ عَمَرَ؛ قَالَ: «إِنِّي لِأَضْطَجِعُ عَلَى فِرَاشِي، فَمَا يَأْتِينِي النَّوْمُ، وَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فَمَا تَتَوَجَّهُ إِلَيَّ الْفَرَادَةُ؛ مِنْ اهْتِمَامِي بِأَمْرِ النَّاسِ»^(٤).

وَرَوَى عَنْهُ: «إِنِّي لِأَحْسِبُ جَزَاءَ الْبُخْرَيْنِ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٩٥١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا تِلْكَ حَقِيقَتِ (١٢٢١).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤٠١٢).

(٤) «شَرْحُ السُّنَنِ لِلْبُخْرِيِّ» (٣/٢٥٧).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٩٥٠).

وحكاية عمرَ ذلك عن نفسه ليست في سياق ارتكاب المحرم والتحدث به، وإنما لبيان ما يُغلب عليه وهو معلوم به ولو كان منه استرسال فيه.

بل إن بعض الأئمة يرى أنَّ الخاطرة التي تغلب صاحبها ولو كانت تطول لو فكر بها، وتركها يُشوش عليه: لا يجب عليه الخروج منها، كما نصَّ على ذلك الشاطبي، فقال: «لا يجب على من ابتلي بالخطيرة الخروج منه، إذا كان غروجه يُشوش خاطره أكثر». ويبقى بعد هذا النظر في وجوب إعادة الصلاة أو استحبابها أو سقوطها.

وبين قرائن الفضل والاستحباب وعدم الوجوب: ما جاء في حديث عمار بن ياسر السابق: «إِنَّ الْقَبْدَ لِيَصْلِيَ الصَّلَاةَ مَا يُغْتَبُ لَهُ مِنْهَا إِلَّا عَشْرَتَا، تُشَعِّقُهَا، تُمَتِّعُهَا، سُبُّهَا...»^(١)، فذكر نقصان الأجر، ولم يذكر لخافئ الوزر، ولو كان الفعل محرماً، لذكر الإثم، ولكنه بين نقصان الأجر لعدم التمام فيها، لا لارتكاب محرم.

الجهة الثانية: حُكْمُهُ مِنْ جِهَةِ آثَرِهِ، فَإِنَّ آثَرَ الْخُشُوعِ عَظِيمٌ عَلَى الْإِيمَانِ، وَآثَرُ قَبْدِهِ كَبِيرٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُقَدِّمِ الْخُشُوعَ عَلَى بَقِيَّةِ أَوْصَافِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا لِآثَرِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ تَقْوِيَتَهُ سَبَبٌ لِإِطْلَاقِ اللِّسَانِ بِالْحَقِّ، وَعَدَمِ جَفْوِ الْفُرُوجِ، وَتَضَمُّنِ الزَّكَاةِ، وَتَضَمُّنِ الْأَمَانَاتِ، وَحَرَمِ الْعَهْدِ، فَتَرْكُ الْخُشُوعِ الْمُنْتَسِبُ فِي ذَلِكَ بِإِثْمٍ بِهِ صَاحِبُهُ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ بِوَجوبِ أَصْلِ الْخُشُوعِ، وَلَكِنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَفْعَلُهُ حَتَّى يُقْبَضَ إِلَى سَعْفِ الْإِيمَانِ، وَالْإِطْلَاقِ بِالْمَحْرَمَاتِ، وَتَضَمُّنِ الْأَمَانَاتِ وَالْعَهْدِ: مُحَرَّمٌ، فَيَجِبُ مِنَ الْخُشُوعِ الْقَدْرَ الَّذِي يُحَفِّظُ لِلْعَبْدِ عَشِيَّةَ اللَّهِ، وَيُحَوِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا حَرَّمَ، وَهَذَا الْقَدْرُ - وَإِنْ تَعَسَّرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ

تمييزه في الكتابة وتحريز العلم - إلا أنهم يستطيعون تمييزه في العمل والعبادة؛ فللضلالة أثر على صاحبها بمقدار خشوعه فيها، والله أعلم.

﴿فَالَّذِينَ هُمْ يُرْجُونَ خَلْقُونَ﴾ ① **إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هُمْ يُرْجُونَ** ②
مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ③ **فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ**
الْمُكَذِّبُونَ ﴿[المؤمن: ٥ - ٧].

في هذه الآية: وجوب حفظ الفرج من جميع الفواحش، وصيانة من الحرام؛ وهذا من أخص أوصاف المؤمنين، واستثنى الله من حفظ الفرج: الزوجات وما مَلَكَتْ الأَيْمَانُ، فرفع الله اللوم في ذلك ولو استكثروا فإن الله لم يُحرِّم حراماً إلا وفي الحلال حُكْمٌ عنه.

حُكْمُ الاستمناة:

وبهذه الآية استدل مالك على منع الاستمناة، وتسمي العرب: جَلْدَةً حَقِيزَةً، وهي التي تسمى في اصطلاح أهل الاجتماع اليوم بالعبادة السُّرِّيَّة، وسُمِّيَتْ بذلك لِقُبْحِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ فَعَلَهَا يَعْتَادُهَا وَيَسْتَرُ بِهَا عَنْ الْخَلْقِ حَتَّى عَنْ زَوْجِهِ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي يَجِبُكَ فِي النَّفْسِ، وقد قال حَزْمَلَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: سَأَلْتُ مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يَجْلِدُ حَقِيزَةً؟ فَنَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْجُونَ خَلْقُونَ﴾ ① **إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هُمْ يُرْجُونَ** ② **مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ** ③ **فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُكَذِّبُونَ** ④.

ولا يخالف العلماء على أنَّ مَنْ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الزُّلْمَ؛ لِقُرْبِهِ مِنْهُ،

وانفتاح أبوابه عليه: أن ذلك الفعل لا يحرم عليه، وكذلك لأنه يباح فعله ببذل الزوج، ومنهم من حكى الاتفاق على هذا، وقد غرر فخله بها بعض الفقهاء من الشافعية والحنفية.

وأما أصل الفعل، فقد اختلف فيه على قولين، وهما روايتان في مذهب أحمد.

وجماهير العلماء على المنع منه، ومنهم من نعى على تحريمه، وهو الظاهر؛ لأنه يؤخذ في النكاح المشروع، ويدفع صابغة في كثير من الأحيان إلى الحرام ويرغبه فيه أكثر من صرفه عنه، ويذكر أهل الطب ضرورة على فاعله في بطله ونفيه.

والأحاديث الواردة في الاستمراء لا يصح منها شيء، وقد غرر عطاء، وقال: «مكروه»؛ سبعت أن قومًا يحشرون وأبيهم حيا، فأظن أنهم هؤلاء^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ فِي الْأَنْفُسِ لَوْنٌ مُبِينٌ﴾ وَمَا فِي بُطُونِ الْأَنْفُسِ مِنْ لَوْنٍ كَثِيرٌ مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٩١﴾ وَعَلَىٰ ذَٰلِكُمْ لَعْنَةٌ﴾

[المؤمنون: ٩١ - ٩٢].

في هذه الآية: نعمة الله على العباد بأن رزقهم ما يشربون من البان الأنعام، وما يأكلون من لحومها، ويذكر منافقها الكثيرة، ومنها الركوب، ومنها الانتفاع بالجلود والشعر والصوف.

وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِي الْأَنْفُسِ لَوْنٌ مُبِينٌ﴾ قدّم الاعتبار على الانتفاع؛ لأنه أعظم وأجل؛ لأنه يؤدي إلى تعظيم الخالق وعبادته

(١) تفسير البقره (٩١/٥).

والخضوع له، وأما الانتفاع من غير اعتبار، فإنه يؤدي إلى بخل وبشر وقطلة عن حق الله.

وقد تقدم الكلام على مسألة جلود الأنعام عند قولہ تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ عَلَّامًا لَّكُم فِيهَا وَلَهُ فِيهَا مَكْرُومٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النمل: ٤٥].

وتقدم الكلام على ركوب البحر وأحواله وحكم الغزو فيه وفضله عند قولہ تعالى: ﴿وَمَنْ أَلَّيْ بَيْتُكَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنَّ فِي الْفُلِ مَحْمُومًا يَدْعُونَ وَتَرْجَحُوا بِمَا جَاءَتْكُمْ رَبِّكُمْ فَاتَّبَعَهُمْ السُّجُودُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَكَانُوا لِحُكْمِهِمْ يَوْمَئِذٍ مَدْعَاً فَتَوَلَّوْا إِلَهُكُمْ يَوْمَئِذٍ لَّ الْوَيْلُ﴾ [يونس: ٢٢].

﴿قَالَ تَعَالَىٰ لُيُوحَ: ﴿قُلْ لَّيْسَ بِي مِنْكُمْ نَجِيٌّ قَتِيلٌ﴾﴾

[المؤمنون: ٤٧].

في هذه الآية: وجوب حفظ أرزاق العباد ومنافعهم عند الكوارث، ووجوب تسميتها، وحفظ الحيوان من الانقراض؛ فلا يجوز استئصال جنس أئمة من الحيوان؛ كما تقدم ذلك عند قولہ تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَكَانَ الثَّلَاثُونَ لَبًّا فَاتَّخَذُوا الْقُلُوبَ يَوْمَئِذٍ قُرْبَانًا لِّفُلٍ أَكْبَرُ سَبْعَ مَبَارَهِاتٍ وَبِالْأُنْثَىٰ أَكْبَرُ عَشْرِ مَبَارَهِاتٍ﴾ [يونس: ٤٠].

﴿قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَسْتَوِي أَعْيُنُهُمْ فِي الدِّينِ حَتَّىٰ تَخْرُجَ أَلْفُ شَرَاتٍ﴾﴾

﴿وَلَا تَسْتَوِي أَعْيُنُهُمْ فِي الدِّينِ حَتَّىٰ تَخْرُجَ أَلْفُ شَرَاتٍ﴾﴾

[المؤمنون: ٢٨-٢٩].

يُسْتَحَبُّ دَفْنُ اللَّهِ عَنِ الرُّكُوبِ، وَعِنْدَ نَزُولِ سَبْرٍ لَمْ يَنْزِلْ مِنْ قَبْلُ؛

فإن في ذلك تزيُّناً بالمدكور سبحانه، وتعرُّفاً لكفايته وجليله، وبرُّاً من خِزْل الإنسان وقُوَّته في حُسْن الاختيار للجهة ومكان النزول، وقد تقدَّم الكلام على ذلك الركوب ودعاء الشَّعْر عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَتَكُنَّ فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ حَرْشًا مَرْمَقًا إِذْ دَنَا تَقَوُّدًا رَيبًا﴾ (هود: ١١).

دعاء نزول المنزل:

وأما دعاء نزول المنزل، فظاهر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ انزِلْ سُلْكَ سُلْكَ وَكَتَبَ خَيْرَ الْمَرْجِلِينَ﴾، وظاهره: أنه في نزول منزل لم يُنزل من قبل، وليس في نزول المنزل الذي يعتاده الإنسان؛ كدخوله بيته ومُستانه والمكان الذي يتدو فيه، فلو كان الأمر كذلك، لاشتهر القول به والعمل عليه في السُّكَّة.

ويكون هذا الدعاء عند اتخاذ المنازل الجديدة والرباط الجديد في تفرُّق من التَّجَوُّد، ولو كان النزول عارضاً لا دائماً؛ كَمَنْ يَتَدَوُّ في بَرٍّ، أو يَتَّخِذُ مكاناً لماشيته من غنم وإبل وغير ذلك.

وأما إن كان النزول في مكان يعتاده، أو جديد كذلك، فيستحبُّ له الدعاء بما وردَّ في مسلم^(١) من حديث خولة؛ أنَّ النبي ﷺ قال: (مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامِتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَرْتَجِلَ مِنْ مَنَزِلِهِ ذَلِكَ)^(١).

وهذا يُستحبُّ في كلِّ مكان يُنزل ولو اعتاده، وأما بيت الرجل ومسكنه الدائم، فلا يُستحبُّ قول ذلك إلا عند كلِّ نزول.

والنزول في الحديث يُرادُّ به المُخْتِ في مكان جديد أو مكان غريب، لكن بعد انقطاع عنه؛ وهذا ظاهر في حديث خولة السابق؛ حيث

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨).

قال فيه: (حَتَّى يَرْتَجِلَ مِنْ نَزْلِهِ) يعني: أنه ليس مسكناً له، ومثله ذلك حديث أنس عند أحمد وأهل «السنن» قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ نَزْلًا، لَمْ يَرْتَجِلْ حَتَّى يُصَلِّيَ الظُّهْرَ»^(١)، فالمنازل تُطلَقُ على ما يَسُطُّ المسافرُ والعابرُ فيه رَحْلَهُ.

وَمَنْ كَانَ يَدْخُلُ فِي بَيْتِهِ وَيَخْرُجُ وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ لَا يُسَمَّى دَعْوَةً بَيْتَهُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً: نَزُولًا، وإِنَّمَا النَزُولُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ سَفَرٍ، أَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ جَدِيدٍ لَمْ يُسْكُنْ مِنْ قَبْلُ، وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ سَاكِنًا حَاضِرًا لَا يُسَمَّى الدَّعْوَةَ فِيهِ نَزُولًا إِلَّا لِمَنْ كَانَ غَرِيبًا، فَيُقَالُ: نَزَلَ فُلَانٌ عِنْدَ فُلَانٍ، وَلَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الدَّارِ: نَازَلَ، إِلَّا إِنْ كَانَ بَعْدَ سَفَرٍ، أَوْ طَوِيلِ عَهْدٍ، أَوْ فِي مَكَانٍ جَدِيدٍ.

وَيُسَمَّى لِمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ - أَي: فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ إِقَامَةٍ - الدَّعَاءُ بِمَا فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ طَلَبَ الْبِرَكَةِ فِي مَكَانِهِ وَمَوْضِعِهِ الْجَدِيدِ، والدَّعَاءُ بِمَا فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْإِلْتِجَاءَ مِنْ شَرٍّ مِمَّنْ فِيهِ وَشَرٌّ عَامِرٌ بِهِ.





سُورَةُ النُّورِ

سورة النور مدنيّة، وقد حكي الإجماع على ذلك^(١)، ويظهر ذلك في تفاصيل أحكامها من أحكام النظر، والجَنَاب، والتحيّة، والاستئذان عند الدخول، وحقوق البيوت وأهلها، والحدود الواردة فيها كحدّ الزنى والغلب، ممّا لم يكن وثلة ينزل بمكّة، وهذه الأحكام والتفاصيل نزلت بالمدينة بعد استقرار التوحيد وتحقّق التمكين للنبي ﷺ.

وفي هذا: إشارة إلى أنّ الأحكام العامة والحدود إنّما يؤمّر بها عند التمكين في الأرض وعند التمكين من الناس وقبول كثير منهم للحقّ؛ لأنّ الحقّ إذا أقيم في ناس لا يؤيدونه جميعاً، كان مذهباً للتنكّر له وجحوده وخريب وزدو كلّ، حتى وإن كان الاعتراض على بعضه، فلا تُقام الحدود إلا عند التمكين ووجود ناصر من الناس يحويه عند تمرّد بعض الناس عليه، وقد تقدّم الكلام على التمكين ومراتبه وشروطه وأحواله مفضلاً عند قول الله تعالى:

﴿الَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا سُوءًا فَذَكَرُوا اللَّهَ كَرِهُوا لَكُمْ وَإِنْ ذَكَرْتُمُ اللَّهَ لَسْتُمْ عَلَيْهِ مُخَذَّذِينَ﴾ [الحج: ١٦].

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَبَلَغُوا الْبِرَّ لَا تُلْفَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤].

بين الله تحرّم الزنى وعظم خطره وكثوّته من الموبقات، وهو من

(١) تفسير القرطبي (١/١٥٠/١٠٠).

الأفعال المنيوذة التي لو رغبها الإنسان في مجزئ غيرهِ، لم يُرَضَّها في مجزئهِ؛ وذلك أنَّ النفوسَ تُعَمَى عندَ الحرامِ إنْ كانَ لها، وتُجِيرُهُ إنْ كانَ لغيرِها؛ لأنَّ المتعةَ إنْ قامتْ في النَّفسِ، عَيَّبتْ الأنفُسَ عن التَّمييزِ.

وقد تقدَّم الكلامُ على فاحشةِ الزَّنى وشاعتِها، وبَيَّانُ أوليِّ ما نزلَ في عقوبَةِ فاعليها عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ الْمَتَجَنِّدَةُ مِنْ بَنَاتِهِمْ فَأَتَتْهُمَا عَلَيْهِمْ أَرْوَاحُهُمْ يُحْشَرُونَ فِيهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النساء: ١٥).

عَدُّ الزَّانِي وَالزَّانِيَّةِ:

في هذه الآية: بَيَّانٌ لعَدِّ الزَّانِيَيْنِ، وقد جاءتِ الآيةُ بالإطلاقِ هنا من غيرِ تفریقٍ بَيْنَ مُحْضَنٍ وَغَيْرِ مُحْضَنٍ، ولكنَّ السُّنَّةَ قد عَصَصَتْ بِالْبَحْرِ لَا التَّيْبِ، وفي السُّنَّةِ تفصيلُ ذلك:

فَالْمَا الْبَحْرُ:

فلا خلافَ عندَ العلماءِ أنَّ عليه الجِلْدَ وَتَةً لظاهرِ الآيةِ: ﴿وَلَهُمَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ولَمَّا بَازَى مِنْ أَحَادِثِ.

وأما العبدُ والأَمَةُ إنْ زَنَيَا، فعليهما يَضْرَبُ ما على المُحْضَنِ مِنَ الْعَلَابِ وَلَوْ كَانَا تَبَيَّنَ فِي قَوْلِ جَمَاهِيرِ الْفُقَهَاءِ، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ الْمَتَجَنِّدَةُ مِنْ بَنَاتِهِمْ فَأَتَتْهُمَا عَلَيْهِمْ أَرْوَاحُهُمْ يُحْشَرُونَ فِيهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النساء: ١٥)، وقد حَكَى غيرُ واحدٍ مِنَ الْأَشْعَرِ أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ لَا يُرْجَمَانِ فِي الزَّنى بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ السَّلَفِ، وقد قال الشافعي: «ولم يَخْتَلِفِ الْمُسْلِمُونَ فِي أَنَّ لَا رَجْمَ عَلَى مَمْلُوكٍ فِي الزَّنى»^(١).

وَلَنَا الشَّخْصُ:

فهو الذي وُطئَ بِنِكَاحٍ صحيحٍ وهو حرٌّ عاقلٌ بالغٌ، وحديثُ الرجمِ بلا خلافٍ، وقد رَجِمَ النبي ﷺ ورجِمَ خلفاؤه من بعده، ولم يختلف الأُمَرُ في ذلك في القرونِ المفضلة، ولا عندَ فقهاء الإسلام في سائر المذاهبِ الفقهية، وقد كان الرجمُ من أحكام القرآن، فسيحٌ لفظاً وبقي حُكْمًا، وهي كما قال عمر: «كانَ مِنَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ: قِتَّةُ الرَّجْمِ: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَّا، فَارْجُمُوهُمَا إِلَيْتُ)»^(١).

وَرَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (خُلُوا عَنِّي، خُلُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ سَبِيلًا، الْيَخْرُ بِالْيَخْرِ جَلْدٌ وَتَقِي سِتْرًا، وَالسَّبُّ بِالسَّبِّ جَلْدٌ وَتَقِي وَالرَّجْمُ)^(٢).

ومن ذلك ما ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، قالا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ نَقَامُ رَجُلًا، فَقَالَ: أُنْشِدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، نَقَامَ حَضَمَتَهُ، وَكَانَ أَلْفَةً وَتَقِي، فَقَالَ: أَقْبِسْ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَعِزُّ لِي، قَالَ: (قُلْ)، قَالَ: إِذَا أَيْبَى كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَأَى بِأَمْرًا، فَأَقْبَضَتْ يَدَهُ بِوَتَّةٍ شَاوٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي: أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ يَدٍ وَتَقْرِبَ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْبِضُ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ - جُلْ وَتَقْرُ - : الْوَتَّةُ شَاوٍ وَالْخَادِمُ وَدَ عَيْنِكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ يَدٍ وَتَقْرِبَ عَامٍ، وَأَعِزُّ يَا أَتْسُ عَلَى امْرَأَتِكَ هَذَا، فَإِنْ ائْتَرَتْ فَلَا تُجْشِمَهَا)، فَقَدْ عَلَيْنَا فَلَاغْتَرَتْ قَرَجَمَهَا)^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤٠)، ومسلم (١٦٩١).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٢٧)، ومسلم (١٦٩٧).

وبهذا يَعْنَى وَيَقْضِي الخلفاء، وفي «الصحيحين»^(١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال عمر: لَقَدْ عَجِيتُ أَنْ يَقُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِهِ فَرِيضَةً أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا زَيْنُ الرَّجْمِ حَقٌّ عَلَى مَنْ رَأَى وَقَدْ أَحْضَرَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ تَحَادَّ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِغْيَرَاتُ، أَلَا وَقَدْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجِمْنَا بَعْدَهُ^(٢).

ولم يَخْتَلِفِ الفقهاء في ذلك، وقد ظهر في الزمن المتأخر من أمة زَيْنُ الغُرب، والتَمَسَ من الفهوم ما يُدَلِّلُ به ما يتوهمه من فسوة الشريعة على العجور والظلم، فقالوا بِبُطْلَانِ الرَّجْمِ، وأنه ليس من الحدود، ومنهم من نفى شرعيته، ولا يوجد من شَرَبِ اللَّيْبِ الرَّائِي إِلَّا أَصَابَهُ زَيْنُ الغُرب في إضعاف المحرمات، فَرَقَّتْ في قلبه عظمة الزنى، وَرَقَّ في قلبه منزلة الحجاب والاختلاط بالنساء، فَمَن ضَعُفَ في قلبه منزلة الزنى وبشاعته، ضَعُفَتْ في قلبه منزلة حدوده، فاستكثر واستعظم الحد على ما رَقَّتْ منزلته في قلبه، ولو تَقَنَّ بخلاف ذلك تهيباً للشريعة.

ويُذَلُّ على أنه لا يُكْرَهُ حدُّ الرجم إِلَّا مَنْ كَانَتْ مَنَزِلَةُ الزنى في قلبه ليست منزلته في الشريعة والفطرة الصحيحة: أَنِّي لَمْ أَرَ أَحَدًا مِمَّنْ أُنْكَرُ الرجم اليوم ولو كَانَ مِمَّنْ يُظْهِرُ التَّعَيُّنَ وَالْفَقْهَ إِلَّا وَدَرَأَتْ الزنى هُبَّةً في قلبه كالحجاب والاختلاط والخلو، ومن علامات ضَعْفِ بشاعة الزنى: ضَعْفُ ذرائع في النَّفْسِ؛ فَإِنَّ هَوَانَ الْوَسَائِلِ يَدُلُّ عَلَى هَوَانِ الْغَايَاتِ، وهوانُ الغاية يدفع إلى استعظام واستبشاع الرجم عليها، والزنى أهونُ الأفعال اليوم في الغُرب؛ يُشْرَعُونَهُ وَلَا يُحَرِّمُونَهُ، وَلَكَثْرَتِهِ وَانْتِشَارِهِ فِيهِمْ وَتَشْرِيعِهِ فِي مُحَاكِمِهِمْ؛ لَا يَتَصَوَّرُونَ عقوبة تقع على بَثْلِ مَا شَاعَ فِيهِمْ وَرَأَوْهُ فِي أَنْفُسِهِمْ.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩٩).

وَأَمَّا مَا يَشْتَبُهْ عَلَى بَعْضِهِمْ مِمَّا وَرَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ:
أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ سُئِلَ: بَعْدَ مَا أُنْزِلَتْ
سُورَةُ النَّوْرِ أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَقْرَبُ^(١).

فَحَمَلُوا نَزُولَ سُورَةِ النَّوْرِ نَاسِخًا لِلْفِعْلِ السَّابِقِ، وَتَكَلَّفُوا أَنَّ الرَّجْمَ
كَانَ قَبْلَهَا، لِغَدَمِ عِلْمِ ابْنِ أَبِي أَوْسَى، فَعَبَدَ اللَّهُ بَيْنَ أَبِي أَوْسَى لَمْ يُشْكِرِ
الرَّجْمَ، بَلْ تَقَى جِلْدَهُ بِتَوْفِيئِهِ، فَحَمَلُوا نَفْيَهُ لِلزَّمَانِ عَلَى شَكْوِ فِي الْحُكْمِ،
وَهَذَا بَاطِلٌ لَمْ يَفْلُحْ وَلَا فَهَمَهُ عَنْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلَا الْفُقَهَاءُ فِي قُرُونِ
الْإِسْلَامِ الْفَاصِلَةِ، وَالرَّجْمُ كَانَ بَعْدَ سُورَةِ النَّوْرِ قَطْعًا، وَذَلِكَ أَنَّ نَزُولَ
سُورَةِ النَّوْرِ كَانَ فِي فَصِّ الْإِفْكِ، وَهِيَ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالسَّتِّ لِلْهَجْرَةِ، لَا
قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ، وَالرَّجْمُ كَانَ بَعْدَهَا، وَقَدْ حَضَرَهُ أَهْوَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ،
وَأَمَّا كَانَ إِسْلَامُهُمْ بَعْدَ حَادِثَةِ الْإِفْكِ كَأَيِّ مُزَيَّرَةٍ، فَقَدْ حَضَرَهُ وَإِنَّمَا أَسْلَمَ
هُوَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، كَمَا قَالَهُ الْحَمِيدِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنْهُ^(٢)، وَهُوَ مِنْ أَحَقِّ أَصْحَابِهِ، وَحَضَرَ الرَّجْمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَدْ جَاءَ مَعَ
أَنَّهُ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ نَزُولِ سُورَةِ النَّوْرِ وَحَادِثَةِ الْإِفْكِ؛ وَذَلِكَ سَنَةٌ تَسَعٌ.

حُكْمُ الْجُلْدِ مَعَ الرَّجْمِ لِلْمُحَضَّنِ:

وَأَمَّا الْخِلَافُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّجْمِ وَالْجُلْدِ لِلْمُحَضَّنِ:
فَهَلْ يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمِهِ فَيُنْفَى حُكْمُ الرَّجْمِ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟ عَلَى خِلَافٍ عَنْهُمْ،
عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَقَبِ جَمْعُهُ الْفُقَهَاءُ: إِلَى أَنَّ حُكْمَ الرَّجْمِ عَلَى الْمُحَضَّنِ يُسْقِطُ
الْجُلْدَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَبْثُ أَنَّهُ جُلِدَ مَن رَجِمَهُ كُفَّارًا وَالْأَسْلَابِيُّ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٨١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٧٠٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/١١١)، وَابْنُ طَوْبَةَ (٨٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٨).

وَأَمْرُ أَنْبَسَا أَنْ يَنْقُذُوا إِلَى امْرَأَةِ الرَّجُلِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَيَرْجُحُهَا، وَلَمْ يَأْمُرْ بِجَلْدِهَا.

وحديثُ عبادة السابئيِّ متقدِّمٌ، وهو في أوَّلِ حَدِّ الزَّنى.

وذهبَ أحمدٌ وإسحاقُ: إلى الجمعِ بينَ الجَلْدِ والرجمِ؛ وذلك لظاهرِ حديثِ عبادة السابقي في الجمعِ بينهما؛ حيثُ قال ﷺ: (وَالْمُتَّبِ بِالنَّيْبِ جَلْدٌ بِقِيَّةٍ وَالرَّجْمُ)^(١)، فَالْجَلْدُ لِلزَّنى، وَالرَّجْمُ لِلْإِحْصَانِ.

وبهذا فَعَلَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ؛ حيثُ جَلَدَ شُرَاعَةَ الْهَمْدَانِيَّةَ يَوْمَ الْخُمَيْسِ، وَرَجَحَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: «أَجْلِدُنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَرْجُحُنَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢).

حُكْمُ التَّغْرِيبِ:

واعتلَفَ الفقهاءُ في التَّغْرِيبِ؛ وذلك لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي سُورَةِ النُّورِ:

وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: إِلَى بَيَانِهِ، وَأَنَّهُ مُحْكَمٌ، وَعَدَمُ ذِكْرِهِ كَعَدَمِ ذِكْرِ الرَّجْمِ، وَكِلَاهُمَا ثَابِتٌ فِي السُّنَّةِ، وَقَدْ صَحَّحَ التَّغْرِيبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَرَدَ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ كَعَبَادَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَبِهِ قَضَى الصَّحَابَةُ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ.

وَلَمْ يَقُلْ بِالتَّغْرِيبِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ؛ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَصْلِهِمْ مِنْ مَنَعَ الْقَوْلَ بِنَسْخِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى حُكْمِ الْفَرَأْنِ نَسْخٌ لَهُ، وَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ التَّغْرِيبَ إِلَى الْإِمَامِ، وَجَعَلَهُ اجْتِهَادًا فِي التَّأْدِيبِ لَا حُدًّا لَازِمًا.

(١) سبق شرحه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨١٢)، وأحمد (٩٢/٦)، والشافعي في «السنن الكبرى» (٧١٠٢).

وَأَمَّا مَالِكٌ، فَقَالَ بِالتَّغْرِيبِ؛ وَلَكِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى تَغْرِيبِ الرَّجُلِ دُونَ الْمَرَأَةِ؛ لِأَنَّ تَغْرِيبَهَا يُغَيِّرُ بِمَحَرِّبِهَا، وَيَلْزِمُهُ لِحَاقَةِ بِهَا، وَهَذَا غَرَرٌ؛ فَلَمَّا تَغَرَّبَ كَمَا تَغَرَّبْتُ.

وَيَقُومُ الْحَبْسُ الْيَوْمَ مَقَامَ التَّغْرِيبِ؛ كَالْحَبْسِ فِي الْبُيُوتِ وَعَدَمُ الْخُرُوجِ، وَهُوَ لِلنِّسَاءِ خَاصَّةٌ أَحْسَنُ مِنْ حَبْسِهِنَّ فِي دُورٍ يَخْتَلِطُ بِهَا الشُّعَاءُ الْمَحْبُوسَاتُ فِي سُجُجَاتٍ شَتَّى؛ كَسَرَقَةٍ وَقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

شَهْرَةُ الْبَخْلِ وَالرَّجَمِ:

هَذَا تَعَالَى، ﴿وَلَنَشْهَدَنَّ عَذَابَهَا ظَلِيمَةً مِنَ النَّارِ﴾، وَرَأَى مِنْ ذَلِكَ: تَأْدِيبُ النَّفْسِ الْمَرِيضَةِ الَّتِي تُرِيدُ الْفَاحِشَةَ أَوْ تَعْلَمُهَا؛ لِتُخْشَى مَغَبَّةٌ فَعَلِهَا وَعَاقِبَتُهُ، وَلِيَكُونَ ذَلِكَ الْفَعْلُ مُسْتَبْشَعًا فِي النَّفْسِ فَيَزِدَادَ بِشَاعَةً فِيهَا، وَيَكْبِرَ سَوْرَةٌ مِنْ تَشْهِيقَتِهِ نَفْسُهُ.

وَشَهْرَةُ النَّاسِ لِلْحَدِّ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ فِي قَوْلِ عَائِشَةَ أَهْلَ الْعِلْمِ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي حَدِّ الطَّائِفَةِ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجُحْرُمَةَ وَمُجَاهِدٍ: أَنَّ الْوَاحِدَ طَائِفَةٌ^(١).

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خِلَافٌ أَنَّ الْإِسْتِمَارَ بِالْحُدُودِ كُلِّهَا، وَإِعْطَاءَهَا عَنِ النَّاسِ حَتَّى لَا يَقُولُوا أَنَّ الْحُدُودَ تَقَامُ: لَا يَجُوزُ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ هُوَ الْجَزَاءُ لِمَنْ اقْتَرَفَهَا، وَتَأْدِيبُ مَنْ يَطْمَعُ فِيهَا؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ فِي السَّرَقَةِ: ﴿جَزَاءُ مَا كَفَا لَكُلَّ يَوْمٍ أَتَوْا﴾ (النَّاسِ: ٢٢٨).

وَحِينَئِذٍ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْإِشْهَارِ، لَا يُرِيدُونَ مِنْ ذَلِكَ: تَعْطِيلُهُ؛ وَأَمَّا لَا يَجِبُ فِي كُلِّ حَدٍّ حَتَّى لَا يَصْحَ إِلَّا بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ إِخْفَاؤُهُ مُطْلَقًا؛ حَتَّى لَا يَقُولُوا النَّاسُ تَعْطِيلُ الْحُدُودِ.

• • •

(١) «تفسير ابن أبي سالم» (١/ ٢٥٢).

﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا زَوَاجَهُمْ أَوْ مُشْرِكِيهِمْ وَزَوَاجُهُمْ لَا يَنْكِحُهُمْ إِلَّا زَوَاكِرَ أَوْ مُشْرِكِينَ وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ (النور: ٣٠).

في هذا: تحريم الزنى وبيان عقوبته، وأنه لا يُطَاوَعُ عليه إلا زانية أو مشركة، ولا يُطَاوَعُ المرأة عليه إلا زانٍ أو مشرك، وأريد من ذلك تنزيه أهل الإيمان عن ذلك.

وفيه: التنفير من نكاح الزَّانِيَةِ وأصحابِ زوجاتٍ حتى يَنْتَهِنَ إلى الله، وقد حَرَّمَ اللهُ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ العاصية، وَقَرَّنَ نِكَاحَهَا بِالْإِسْرَافِ بِالْمُشْرِكِ: ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَوَاكِرَ أَوْ مُشْرِكِينَ وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾، وعَظَمَهُ الآية: تَمْشِيحُ الزَّانِي، وأنه لَا يَلِيقُ وَقُوعُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وأنه يَفْعُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُقِيمُونَ لِحُرْمَاتِ اللهِ وَزَنَّا، وليس المراد بذلك نَحَقُّ مَفْهُومِهِ، أَنْ يَجُوزَ لِلْمُسْلِمَةِ الزَّانِيَةِ نِكَاحُ الْمُشْرِكِ، أو لِلْمُسْلِمِ الزَّانِيَةِ نِكَاحُ الْمُشْرِكَةِ غَيْرِ الْكَتَابِيَّةِ.

وقد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حُرْمَةِ إِنْكَاحِ الْمُشْرِكِينَ وَنِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَتُوبُوا﴾ وَلَا أَمَّا قَوْلُهُ حَتَّى يَنْتَهِنَ لِمُشْرِكِهِمْ وَكَلَّمَ أَهْلَهُنَّ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَتُوبُوا﴾ (النور: ٢٢)، وَحُكْمُ نِكَاحِ الْكَتَابِيَّاتِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَتَيْنَاهُمُ الْأَوَّلَ﴾ (المائدة: ٥).

حُكْمُ نِكَاحِ الزَّانِيَةِ وَإِنْكَاحِ الزَّانِي:

اختلف العلماء في المراد بالنكاح في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا زَوَاجَهُمْ﴾، فقيل: المراد به وَطْءُ الزَّانِي، وقيل: المراد به وَطْءُ النكاح الصحيح: ذهب أحمدٌ: إلى أنه لَا تُزَوَّجُ الْعَفِيفَةُ مِنَ الزَّانِيِ الْبَاقِي عَلَى فُجُورِهِ، وَلَا يُزَوَّجُ الْعَفِيفُ مِنَ الزَّانِيَةِ الْبَاقِيَةِ عَلَى فُجُورِهَا.

وكان أحمد بن حنبل لا يرى صحة العقد الذي يكون بين عفيف وزانية، أو عفيف وزانية.

يُروى عن ابن عباس أن طُرُوهُ الرِّئى يَفْسَحُ النِّكَاحَ.

وذهب الجمهور إلى الجواز، ونحوه مالك والشافعي، ولم يحرموا.

والصحيح عن ابن عباس: عدم فسخه، وحمل الآية على الرئى لا النكاح بعقد صحيح؛ قال: «ليس هذا بالنكاح؛ إنما هو الجماع؛ لا يزني بها إلا زان أو مشرك»^(١).

وبين القراني الدالة على تصويب مراد ابن عباس هذا، وأن المقصود بالنكاح: وطء الرئى: ذكر الإشراك في الآية، فلا يجعل لمسلم زان أن ينجح مشرك ولو عفيف من الفاحشة؛ لأن الله قال: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (البقرة: ٢٢١)، فقال: ﴿حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، ولم يقل: حتى يتوفقوا أو يخصوا، ومثله فإن الزانية لا يجعل لها نكاح المشرك ولو كان عفيفاً من الفاحشة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، فقال: ﴿حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، ولم يقل: حتى يخصوا أو يتوفقوا.

وحمل النكاح في الآية على النكاح الصحيح مُحْتَمِلٌ أيضاً؛ فقد جاءت روايات عديدة في أسباب نزول الآية في أقوام أرادوا الزواج من زانيات يفرقنهن في الجاهلية، فنجسوا من ذلك، وحمل الآية على معنيين لاستيعاب وإصلاح أمرين في الناس واردة، وتقتضيه سعة الفاظ الوحي وإيجاز لغة القرآن.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٠٧/٨).

والأظهر: أنه لا يجوز تزويج العفيف الزانية، ولا الزاني العفيفاً، وهذا قول أحمد وجماعه من السلف كالسلف والشافعية وقنادة.

وأما حديث ابن عباس: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن جنوبي امرأة، هي من أحب الناس إلي، وهي لا تستعيت بك لأبي؟ قال: (عَلَّقَهَا)، قال: لا أضرب عنها، قال: (استعيت بها)، فقد رواه أبو داود والنسائي^(١)، وقال أحمد: حديث منكر^(٢)، وقال النسائي: ليس بثابت^(٣)، ولو صح، فليس المراد بذلك الزنى على الأرجح؛ فقد حملته بعضهم على الشحاء المسرف الذي يهبط مال الزوج؛ وبهذا قال الأصمعي وأحمد^(٤)، والنسائي^(٥) لا يجوز رجلاً أن يكون ذئباً، فقد جاءه من يقيم زوجته في الزنى، فقال له: (الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ)^(٦).

وأما تزويج الزائنين بعضهما من بعض، فأكثر السلف على جوازه، وقال ابن عباس^(٧) وابن عمر^(٨): «أولاه سفاح، وآخروه نكاح».

وصح عن ابن المسيب وعلقمة ومعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، وقال جكرمة: «هو بمنزلة رجل سرق نخلة ثم اشتراها»^(٩).

ومنع من تزويج الزائنين بعضهما من بعض السلف، وليس كل من قال بمنع نكاح الزائنين بينهما جملة مؤلفي، بل الصحيح عندهم: عدم تأييده؛ وإنما في حال عدم النوبة، ومن السلف: من يرى منع الجميع بين مجلوتين في حد الزنى.

(١) أخرجه أبو داود (٢٠١٩)، والنسائي (٣٢٢٩).

(٢) تفسير ابن كثير (١٢/٧)، (٣) مسنن النسائي (٣٢٢٩).

(٤) التلخيص الحبير (٢٢٦/٣)، (٥) أخرجه البخاري (٢٦٧٧).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٢٨٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٧٧٩).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٧٨٢).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٧٨٨).

وَلَبِثَ عَنْ عَمَرَ جَوَارِثُ تَزْوِيجِ الزَّانِيَةِ بَعْدَ التَّوْبَةِ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛
بشروطهين:

الأول: التوبة مما بقَرَّ منها؛ فَمَنْ تَابَ مِنْ ذَنْبٍ، كَانَ فِي حُكْمٍ مَن
لَمْ يَغْتَرِفْهُ، وَقَدْ رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَةً،
فَقَالَتْ: إِنِّي أَخْشَى أَنْ أَفْضَحَكَ» إِنِّي قَدْ بَغَيْتُ! فَأَنَسَ عَمَرًا، فَقَالَ:
أَلَيْسَ قَدْ تَابْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَزَوِّجْهَا! أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١).
وَرَوَى عَنْ عَمَرَ: «أَنَّهُ أَمَرَ بِسُقْرِهَا وَتَزْوِيجِهَا عَلَى مَا صَلَحَ مِنْ
حَالِهَا»^(٢).

الثاني: وجوب استبراء الرحم؛ فلا يجوز إنكاح الأمة والزانية حتى
يُسْتَبْرَأَ وَحَمْلُهَا مِنْ مَاءٍ غَيْرِهَا بِتَحْيِضَةٍ.

وَمِنْ السَّلَفِ مَنْ عَدَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿الَّذِينَ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا رَأْيَهُ﴾ مَنْسُوخَةً
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْأَمَانَ يَنْتَكِرُ﴾ (النور: ١٢٢)؛ وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ^(٣)
وَالشَّافِعِيُّ^(٤)، وَلَا تَعَارَضَ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ؛ فَكُلُُّ لَهُ بَابُهُ، وَالثَّانِيَةُ عَامَّةٌ،
وَالْأُولَى خَاصَّةٌ فِي حُكْمِ الزَّانِيَةِ.

❦ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَتَاعًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ فَتَبَيَّنَ
فَتَبَيَّنَ جَلَدًا وَلَا يَتَّبِعُوا هُمْ هَيْدَةً لِبَنَاتٍ وَأَوْتَلِيكَ هُمْ الْقَبِيلَةُ ❶ إِلَّا الَّذِينَ كَلُوا
مِمَّا بَعَرَوْهُ وَاسْتَحْزَنُوا مِمَّا كَفَتْ لَهُمُ الْعُلُوفُ كَيْدًا (النور: ٤-٥).

فَلَبِثَ الْمُحْصَنَاتُ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَهُوَ مِنَ الْمُؤَبَّهَاتِ الْمُهْلِكَاتِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (١٩٩٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ حَبِيبُ الرَّزَاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (١٠٦٨٩).

(٣) «تفسير الطبري» (١٥٩/١٢)، وَالتفسير ابْنُ أَبِي حَاتِمَةَ (٢٥٢٤/٨).

(٤) «تفسير ابن كثير» (١٣/٩).

لصاحبها؛ وذلك إما يَلْحَقُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَذَى، وَأَعْظَمُ الْأَذَى الْقُلُوبُ فِي
الْجُرْئِيَّةِ، وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ طَعْنٍ فِي النَّسَبِ، وَزُهْدٍ النَّاسِ فِي الْقُرْبِ مِنْ
الْمَقْدُودِ، وَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَمَنْ اتَّصَلَ بِهِ بِسَبَبٍ وَنَسَبٍ؛
ولهذا قَدَّرَ اللَّهُ عَلَى بَعْضِ نِسَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْكُفْرَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى وَاحِدَةٍ
مِنْهُنَّ الْفَهْرَ؛ لِأَنَّ الْفَهْرَ يَتَعَدَّى إِلَى جُرْئِيَّةِ الزَّوْجِ، وَالْكُفْرَ لَا زَمَّ لِمَنْ كَفَرَ
لَا يَتَعَدَّى إِلَى أَهْلِهِ؛ وَلِذَا عَدَّ النَّبِيُّ ﷺ قُلُوبَ الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ؛
كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ ﷺ: (الْجَنِّبُوا الشَّيْخَ
الْمُؤْمِنَاتِ)، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا شَيْءٌ؟ قَالَ: (الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالشُّكْرُ،
وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ،
وَالْقَوْلُ بِيَوْمِ الرَّخْبِ، وَقُلُوبُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَائِيَّاتِ) (١).

وَالجَنَمَةُ فِي عَدَمِ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ (الرَّزَى) مِنَ الشَّيْخِ الْمُؤْمِنَاتِ فِي
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ ذَكَرَ قُلُوبَ الْمُحْصَنَاتِ بِهِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى بِشَاعَتِهِ؛
فَإِنَّ مَجْرَةَ الْقُلُوبِ بِهِ مُؤَبَّقٌ وَمُهْلَكٌ، فَكَيْفَ بِالْوُفُوعِ فِيهِ؟ فَأَتَاهُمُ بَرِيدٌ بِهِ
مِنَ الشَّيْخِ الْمُؤْمِنَاتِ، فَكَيْفَ لَوْ رَأَى الْقَاذِفُ نَفْسَهُ؟ وَهَذَا نَظِيرُ انْتِهَامِ أَحَدٍ
بِالْكُفْرِ وَهُوَ بَرِيدٌ مِنْهُ، فَهُوَ عَظِيمٌ، وَوُفُوعُ الْقَاذِفِ فِي الْكُفْرِ أَعْظَمُ مِنْ
ذَلِكَ.

الْقُلُوبُ الصَّارِغَةُ وَالْكِتَابَةُ:

لَا يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْقُلُوبَ الصَّارِغَةَ يُقَامُ فِيهَا الْحُدُ كَالرَّمِيِّ
بِالرَّزَى، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي إِقَامَتِهِ عَلَى الْقُلُوبِ غَيْرِ الصَّارِغَةِ؛ وَذَلِكَ
لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي شُرَاذِ الْمَتَكَلِّمِ وَفَهْمِ السَّامِعِ لَهُ؛ فَإِنَّ الْفَاهَةَ الْكِتَابَةَ
تَخْتَلِفُ فِي قُرْبَاهَا مِنَ الصَّارِغَةِ؛ فَلَيْسَتْ مُتَطَابِقَةً فِي شُرَاذِ السَّامِعِ وَلَا فِي

(١) أخرجه البخاري (٢٢٦٦)، ومسلم (٨٩).

مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ؛ كَالْوَصْفِ بِالتَّعْهِيرِ
وَعَدَمِ الشَّرَفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَوِلُ مَعَانِي، مِنْهَا الزُّنَى، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي
ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ، هُمَا رَوَاهُمَا عَنْ أَحْمَدَ:

فَرَأَى بَعْضُهُمْ إِقَامَةَ الْحَدِّ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَهُوَ قَضَى حِمْرًا.

وَدَفَعَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى عَدَمِ إِقَامَةِ الْحَدِّ؛ وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ
يُسْقِطُونَ الْحَدَّ لَا يُسْقِطُونَ التَّعْزِيرَ بِغَيْرِ الْحَدِّ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ
زَجَرٍ وَتَأْدِيبٍ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْحَاكِمَ يُقِيمُ حَدَّ الْقُلُوبِ فِي قُلُوبِ الْكِنَايَةِ إِنْ غَلَبَ
اسْتِعْمَالُهُ بَيْنَ النَّاسِ عَلَى الزُّنَى، مَا لَمْ يَكُنْ فِي سِيَاقِ الْقَوْلِ قَرِينَةً تُصَرِّفُهُ
عَنِ الْغَالِبِ؛ كَمَنْ يَتَّهِمُ غَيْرَهُ بِعَدَمِ الشَّرَفِ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ عَنِ الرُّشُوءِ
فِي الْحَقِيقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قَدْ فُتِيَ الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ وَالْكَافِرَةُ:

وَحَدُّ الْحُرِّ فِي الْقُلُوبِ ثَمَانُونَ بَلَا خِلَافٍ، سِوَاهُ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.
وَلَا خِلَافَ أَنَّ حَدَّ الْقُلُوبِ حَقٌّ لِلْمَقْلُوبَةِ؛ وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي إِقَامَتِهِ
لِحَقِّ اللَّهِ عِنْدَ عَصِي صَاحِبِ الْحَقِّ:

وَالْجُمْهُورُ: أَنَّهُ لَا يُنَاقَشُ حَتَّى يُطَالِبَ الْمَقْلُوبُ بِعَقْدِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ،
لِلْحَقِّ مَعْرِفَةٌ، وَلَهُ إِسْقَاطُهُ؛ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَسْقُطُ بِتَوْبَةِ الْقَاضِي قَبْلَ طَلِبِ الْمَقْلُوبِ.

وَقَبِلَ اللَّهُ الْحَدَّ عَلَى قَاضِي السُّحْرَانَةِ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ قَذَفَ
غَيْرَهُنَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعَانِي الْإِحْصَانِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسْكَ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النِّسَاءُ: ٢٢)، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ
يُطَلَّقُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْعَفَافِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالنَّكَاحِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا هُوَ الْجَعْفَةُ
بِلَا خِلَافٍ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ فِي إِزَادَةِ بَعْضِ مَعَانِي الْإِحْصَانِ الْأَعْرَى

- كالإسلام والحرية - في آية حد القلب للمُحَضَّنات - على قولين:

القول الأول: أنَّ الحرية والإسلام مقصودان في هذه الآية؛ وبهذا قال جمهور العلماء، وقد قيَّد الله القصد بالإيمان في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبُذُّونَ التَّكْثِيفَ الْكَفَّيْنَ﴾ (النور: ٢٢)، فإثبات الإيمان للدلالة على الإسلام، وإثبات القصد للدلالة على العفاف، وقد ذلك على أنه أراد بالإحصان في قوله: ﴿الْمُسَكِّنِينَ﴾ الحرية، وقد روى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: أنه فسر المُحَضَّنات في الآية بالحرائر^(١).

ومروى في الحديث: (مَنْ أَسْرَكَ بِأَخِي، فَلَيْسَ بِمُحْصِنٍ)؛ ورواه الدارقطني؛ من حديث ابن عمر^(٢)، وهو متكلم في ربه.

القول الثاني: أنَّ الحرية والإسلام غير مُرَاقَبَيْنِ؛ وبهذا قال مالك. وعلى هذين القولين يفرغ عند أصحابهما القول بعد تاذيب الأئمة والكافرة.

والعبد والأمة يُجَلَدَانِ في القلب بضعت حد الحر والحر، وعلى هذا الأئمة الأربعة، خلافاً للأوزاعي وأبي ثور وأهل الظاهر.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً﴾: فيه زجرٌ للفاذِبِ وردعٌ له، حيثما وقع في أعظم ما يختص بهجزي الإنسان وشرفه، ولا يختلف العلماء في أنَّ شهادته مردودة قبل توبته؛ لأنه أسقط عدالة بقلبه.

شهادة الفاذِبِ بعد توبته:

ويختلف العلماء في قبول شهادته بعد توبته، والجمهور على قبولها بعد توبته، خلافاً لأبي حنيفة؛ حيث أسقطها مطلقاً؛ لظاهر قوله،

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٥٢٨/٨).

(٢) أخرجه الدارقطني في مسنده (١١٧/٣).

﴿بَلَدًا﴾، وَلَكِنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ قُبَيْدٌ بَعْدَهُ بِمَقُولِهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا نَحْنُ بَنُو دَاوُدَ وَنَحْنُ عِيسَى﴾، وَالِاسْتِثْنَاءُ عَائِدٌ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْفَسْقِ جَمِيعًا.

وَمُسْتَرْطٌ لِلتَّوْبَةِ إِظْهَارُهَا بِعَمَلٍ صَالِحٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ: (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا تَحْشُرُوهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا فِي غَيْرِ غَلَى أَحَدِهِمْ)، فَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^(١)، وَلَا يَصَحُّ، وَالرُّوَاةُ عَنْ عَمْرِوٍ مُتَكَلِّمٌ فِيهِمْ، وَلَوْ صَحَّ فَهُوَ كَمَقْصُومِ الْآيَةِ يُقْبَلُ بِزَوَالِ الْعِلْوِ، وَهِيَ عَدَمُ التَّوْبَةِ.

وَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ أَخَذَ عَمْرٌ بْنُ الْخَطَّابِ وَابْنُ عُبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمِجَاجَةُ وَالشَّعْبِيُّ وَقَتَادَةُ.

وَذَهَبَ إِلَى عَدَمِ قَبُولِهَا مِنَ السَّلَفِ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ تَابَ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنُ وَمَكْحُولٌ وَالنَّعَشِيُّ.

وَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ الْفَافِظِ أَبَدًا، جَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْآيَةِ عَائِدًا عَلَى الْفَسْقِ فَقَطَّ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آيَاتِنَا وَذَكَرُوا آلَهُنَّاءَ إِذَا انْتَهَى قَوْلُهُمْ لَئِنْ كُنَّا مِنْكُمْ لَفِي حُكْمٍ﴾﴾، وَالْمُتَّبِعَةُ لَمْ تَلْمَزْ أَنْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِذْ كَانَ مِنَ الْكُذِبِ^(٢)، وَبَيِّنًا عَنْ الْمَلَكِ لَمْ تَقْبَلْ أَيْضَ قَوْلُهُمْ وَأَقُولُ إِنَّهُ لَيْسَ الْكُذِبُ^(٣)، وَالْمُتَّبِعَةُ لَمْ تَلْمَزْ أَنْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِذْ كَانَ مِنَ الْكُذِبِ^(٤)، وَلَا تَقْبَلْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ وَرَحْمَتَهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَكَّلْ عَلَىكُمْ﴾ (نور: ٦ - ١٠).

بَعْدَمَا ذَكَرَ اللَّهُ حَدَّ الزَّانِئِينَ، وَعَقُوبَةَ الْقَافِظِ، بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى حُكْمَ قَوْلِهِ الزَّوْجَ لَزُوجَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِخُفْلَةٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ لِبُزْجِيهِ ثَقِيلٌ

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٠٨)، وابن ماجه (٢٣٦٦).

عليه وعلى أهله وولده، وأنزله على الزوج وما تستقبله من امرها ونسب ولدها عظيم، وقذف الأعمى بعضهم بعضاً قد بلغ ثمرها وانتقاماً، ولا يتضرر القاذف، بل يتضرر المقلوب، ولكن الزوجين يتضرران جميعاً، فجعل الله للقلب الزوج لزوجيه حكماً خاصاً يختلف عن أحوال القلب الأخرى.

سبب نزول إعلان الزوجين:

وتظهر أن سبب نزول هذه الآية كان في ولاد بن أمية وزوجته، وأنهم بها شريك بن سخماء، ووثلة وقع مع عويمر المخزومي وزوجته، وكلا الحديثين في «الصحيحين»، وفيهما جميعاً: أن الله أنزل فيهما، ففي قصه ولاد وزوجته، قال ابن عباس - وهو راوي الخبر -: «أنزل جنبريل وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، فقرا حتى بلغ: ﴿إِنَّ كَذِبَ الْكَاذِبِينَ﴾»^(١)، وفي قصه عويمر وزوجته، قال سهل بن سعد راوي الخبر: «إن النبي ﷺ قال لعويمر: (قد أنزل الله فيك وفي صاحبك)^(٢)».

أما حديث ابن عباس، فقد رواه البخاري عنه: أن ولاد بن أمية قالت امرأة عند النبي ﷺ بشريك بن سخماء، فقال النبي ﷺ: (البينة أو حد في ظهرك)، فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً يتقلب يلبس البينة؟! فجعل النبي ﷺ يقول: (البينة أولاً حد في ظهرك)، فقال ولاد: والذي بعتك بالحق، إني لصاوب، فلينزل الله ما يرى ظهري من الحد، فنزل جنبريل وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، فقرا حتى بلغ: ﴿إِنَّ كَذِبَ الْكَاذِبِينَ﴾، فأنصرت النبي ﷺ، فأرسل إليها، فجاء ولاد لشهده، والنبي ﷺ يقول: (إن الله يعلم أن أحدكما كاذب،

فَهَلْ مِنْكُمْ نَائِبٌ؟ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْحَاوِسَةِ وَقَفَرَهَا، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّكَاتٌ وَكَلَّحَصَتْ، حَتَّى كَلَّكَتْ أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَلْضَحُ قُرْبِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَتَضَّتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أُبَيِّرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِوَ أَتَّحَلَّ الْمَيْتَتَيْنِ، سَابِغَ الْأَلْبَتَيْنِ، حَدَّثَكَ السُّلَاقَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِيكَ بَيْنِ سَحْمَاءَ)، فَجَاءَتْ بِوَ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَوْلَا مَا نَعَى مِنْ يَتَبَّأِ اللهُ، لَكُنَّ لِي وَلَهَا شَأْنٌ^(١)).

وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، فَرَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْهُ، أَنَّ عُذَيْرَةَ الْعَجَلَانِيَّةَ جَاءَتْ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا عَاصِمُ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبَقُلَّةً فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَكَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَوَابَهَا، حَتَّى كَثُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ، جَاءَ عُذَيْرَةُ، فَقَالَتْ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ: ثُمَّ تَأْتِي بِخَيْرٍ، فَمِنْ خَيْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي سَأَلَتْ عَنْهَا، قَالَ عُذَيْرَةُ: وَاهٍ لَا أَتْنَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُذَيْرَةُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ وَشَطَّ النَّاسِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبَقُلَّةً فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَا أُنْزِلُ اللهُ بِيكَ وَهِيَ صَاحِبَتُكَ، فَتَضَعُ قَدَمَ بِهَا)، قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاَعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّخَهَا، قَالَ عُذَيْرَةُ: تَخَذْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَسْكَنْتَهَا، فَتَلَقَّيْنَا تَلَاَعًا، فَقِيلَ أَنْ يَأْتِرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ^(٢).

وَشَرَعَ اللهُ لِعَانَ الزَّوْجَتَيْنِ لِأَمْرَتَيْنِ:

(١) أخرجه البخاري (١٧٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٠٩)، ومسلم (١٤٩٢).

الأول: إذا قَدَّتْ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ بِالزَّوْنِ، وَلَمْ يَأْتِ بِالشَّهَادَةِ الْارْبَعَةِ عَلَى قَوْلِهِ، فَإِنَّهُ يَلَاغِي لِيَتَزَا الْحَدَّ عَنْ نَفْسِهِ.

والثاني: أَنْ يُرِيدَ نَفْيَ الْوَلَدِ الَّذِي وَضَعَتْهُ زَوْجَتُهُ عَنْهُ.

وقد اختلفت الفقهاء في اشتراط تقييد قلب الزوج لزوجته بمشاهدته لها على الفاحشة على قولين:

فذهب مالك: إلى اشتراط تقييد رؤيته لها على الفاحشة؛ وذلك لظاهر قصة هلال بن أمية مع زوجته، وقصة غوثير العجلاني مع زوجته.

والذي عليه جمهور الفقهاء: عدم اشتراط هذا التقييد، ولا يلزم أن يكون الزوج مؤثراً برؤية زوجته حتى يغفل عن اللعان؛ لأنه قد يلاعن نفي الولد، فيرى أنه ليس بولده، كأن يدعي أنه لم يظأ زوجته مطلقاً؛ لمريض، أو ضعيف وعجز، أو هجر، أو غيب يسجن، أو هجره ونفي عنها، فحسنت ولم ير زوجته على الزنى، لكنه أراد نفي الولد، فيلاعنها على قلبه لها؛ لأنه لا يقع حمل إلا بوطء، والوطء: إثنا من يتكاح، وإثنا من ينفاح.

وقد اختلفت في أية اللعان وكونها مخصصة لأية القلب أم مؤسسة لمحكم جديد:

فذهب جماعة: إلى أن أية القلب عامة لكل فاذن ولو كان زوجاً لزوجته، ثم خصص الله قلبت الزوج لزوجته بأية اللعان.

ومتهم: من قال: إن أية القلب نزلت ولم يدخل فيها الزوجان ابتداءً، فنقض الزوج لزوجته له حكمته بآيته.

وذهب آخرون: إلى أن أية اللعان مخصصة لأية القلب، وأن أية القلب يدخل فيها الزوجان قبل نزول اللعان المخصص لهما؛ وذلك لقول النبي ﷺ لهلال بن أمية: (الْبَيْتَةُ وَالْأَحَدُ لِي ظَهْرُكَ)، فقال هلال:

وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ، إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْخُدْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَنَزَلَ جِبْرِيلُ»^(١)، فَأَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ حَالَ هَلَالٍ مَجْرَى كُلِّ قَازِفٍ، وَهُوَ الْحَدُّ.

وَلَقَدْ قَالَ بِعَمُومِ آيَةِ اللَّعَانِ فِي كُلِّ زَوْجٍ قَازِفٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ: مَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ.

وَقَالَ بِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالزَّوْجَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ الْحَرَّتَيْنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَعَلَ الشُّرُوطَ فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ كَالشُّرُوطِ فِي الشُّهُودِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَهَا شَهْوَةً فِي هَوَاهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا لَنَسْتُمْ لَمَنَ﴾، فِكُلُّ مَا لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ لَا يَصِحُّ لِعَانَتُهُ حِينَئِذٍ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَيِّمُ الْبَيِّنَ شَهَادَةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى مِنَ الْمُنَافِقِينَ: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١٦]، ثُمَّ سَمَّى اللَّهَ فَعَلَهُمْ بِعَدِّ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَتُخَذُوا لَكُمْ حُكْمٌ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١٧].

مَرَاكِبُ قَلْبِ الزَّوْجِ لِلزَّوْجِي:

وَذَلِكَ الزَّوْجُ لِلزَّوْجِي عَلَى مَرَاكِبِ خَمْسٍ:

الْمَرَحَلَةُ الْأُولَى: طَلَبُ الشُّهُودِ؛ وَهَذَا يَقَعُ الزَّوْجُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَقْعُونَ فِي الْقَلْبِ، فَيُكَلِّمُهُمْ بِطَلَبِ بَارِعَةٍ شَهَادَةٍ لِإِتْيَابِ قَوْلِهِ؛ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْفَاحِشَةَ بِأَعْيُنِهِمْ رَأَوْا الْوَطْءَ الصَّرِيحَ كَالْيَمِينِ فِي الْمُخْتَلِعَةِ، لِأَنَّ جَاءَ الزَّوْجَ بِالشُّهُودِ، أُقِيمَ الْحَدُّ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَهُوَ الرِّجْمُ، وَلَا يُطَالَبُ بِالشَّهَادَةِ لِنَفْسِهَا، وَلَا يُتْرَكُ عَنْهَا الْعَذَابُ شَيْءٌ، بَعْدَ بَيِّنَةِ الشُّهُودِ، وَيَنْتَهِي أَمْرُ الْقَلْبِ بِذَلِكَ.

خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهَا تَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهَا الْعَذَابَ بِالشَّهَادَةِ

وَاللَّعْنَةُ وَلَوْ أَنِّي الزَّوْجُ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَ شَهَادَةِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ
وَبَيْنَ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ عَلَيْهَا، فَشَهَادَةُ الْأَجْنَبِيِّ يُقَامُ بِهِ عَلَيْهَا الْحَدُّ
بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا شَهَادَةُ زَوْجِهَا، فَاسْتِثْنَاهُمُ الشَّافِعِيُّ فِي حُكْمِ اللَّعْنَةِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَدَى الزَّوْجِ شَهَادَةٌ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ اللَّعْنََ وَيَدَّعِ
إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ لِيُحَقِّقَ نَفْسَ الْوَلَدِ، وَيُرْفَعَ عَنْهَا الْحَدُّ فَلَا تُرْجَمُ؟ قَدْ اخْتَلَفَ
فِي ذَلِكَ:

وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ اخْتِيَارَ اللَّعْنَةِ وَإِنْ
قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عِنْدَهُ بِالشَّهَادَةِ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ: إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اللَّعْنَةِ إِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ
بِالشَّهَادَةِ عَلَى زَنَاهَا.

المرحلة الثانية: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَدَى الزَّوْجِ شَهَادَةٌ عَلَى قُلُوبِهِ لَزَوْجَتِهِ،
فَإِنَّهُ يُطَلَّبُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ لِنَفْسِهِ بِالصَّدْقِ أَرْبَعًا، وَيَلْعَنُ فِي الْخَامِسَةِ نَفْسَهُ إِنْ
كَانَ كَاذِبًا، كَمَا هَلْ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ أَوْلَىٰ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ
تَقُولُونَ نَحْنُ نَعْتَمِدُ بَيْنَ يَدَيْهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ كُنَّا مِنْ الْكَاذِبِينَ ۝﴾ وَتَقْبَلُ أَنْ تَمْسَكَ أَلْفًا
عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَشَهَادَتُهُ وَلَعْنَتُهُ لِنَفْسِهِ لَيْسَ بِبَيِّنَةٍ عَلَى زَوْجَتِهِ
بِفَرْجِهَا فِي الْفَاحِشَةِ، وَلَكِنَّهُ يَرْفَعُ عَنْهَا الْحَدَّ فَقَطْ، وَقَدْ يَكُونُ كَاذِبًا وَقَدْ
يَكُونُ صَادِقًا.

وَإِنْ اسْتَعَى الزَّوْجُ عَنِ الشَّهَادَةِ وَاللَّعْنِ، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ حَذُّ الْقُلُوبِ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً، كَمَا يُجْلَدُ كُلُّ قَاذِفٍ بِلا بَيِّنَةٍ، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ.

عِلَالًا لِأَمِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ رَأَى تَعْزِيرَهُ بِحَبْسٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ فِي تَكْوِيلِهِ
حَدًّا، لِعَدَمِ النَّصِّ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ مَعْنَى تَيْتَ بِدَّلَالَةِ السِّيَاقِ بِلا نَصٍّ، بِدَّلَالَةِ
ذَمِّهِ إِفْرَ تَكُونُ الْمَرَأَةُ أَنَّهُ يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَزْنِي سِتْرًا
الْمَرْءُ﴾ وَظَاهَرُ السِّيَاقِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ تُدْرَأُ عَنْ الْعَذَابِ كَذَلِكَ.

المرحلة الثالثة: طلب الشهادة من الزوج بعد شهادة الزوج لشركائه
نفسها من قهره، فإن شهدت على زوجها بالكذب أربعا، وشهدت في
الخامسة أن عليها الغضب إن كان زوجها صادقا -: برئت من الحد
وذلك قوله تعالى: ﴿وَيَدْفَعُ عَنْكَ الثَّلَابَ إِذَا قَتَلْتَ رَجُلًا شَكَّكَمْ وَلَوْ أَنَّهُ لَكِنَ
الْكُذِبِ ۚ وَالْقِسَّةُ لَ رَخِيبَةٌ أَلَوْ عَلَيَّ إِكْرَاهٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

وإن لم تشهد على نفسها، وامتنعت نائبة، فقد اختلقت في الحد
المقصود في قوله تعالى: ﴿وَيَدْفَعُ عَنْكَ الثَّلَابَ إِذَا قَتَلْتَ رَجُلًا شَكَّكَمْ وَلَوْ﴾:
فجمهور العلماء: على أن المرأة بالعتاب هو حد الزنى.

علافا لأبي حنيفة؛ فإنه لم يجعل العذاب في الأذى حدا، وإنما
جعله تعزيرا فقال بحبسها حتى تلبس، ودفع عنها الدم بأن الأصل جضعة
الدم؛ كما في حديث: (لَا يَجْلُ قَمِ افْرِئِي مُسْلِمًا)^(١)، ولا يد من بينة،
والتكول ليس ببينة توجب منك الدم، وإلى قوله دفع بعض الفقهاء من
الشامية: كالجورني، وبعض الفقهاء من المالكية: كابن رشد.

ولا يختار الموت ويترك اليمين في مثل هذه الحالة إلا من قام
الحق عليه، ومنعه من اليمين عاقبتها وشوئها في الدارين.

المرحلة الرابعة: التفرق بين المتلاصقين بعد اللعان وذلك لقوله
لتؤنبر العجلاني: (لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا)^(٢)، وقد اختلعت العلماء في سبب
التفرق: هل هو حاكم لازم في الشرع فيكون أبديا، أو لأجل حكم
الحاكم فيه؟ على قولين:

قال بالتفريق شرعا مالك والشافعي وأحمد، وقال بالتفريق بحكم
الحاكم أبو حنيفة.

(١) أخرجه البخاري (١٨٧٨)، ومسلم (١٧٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢١٧)، ومسلم (١٤٩٣).

نَفْيُ الْوَلَدِ بِاللِّعَانِ:

المرحلة الخامسة: نفى الولد؛ فلا خلاف أن الزوجين إن لم يتلاعنا بعد ذلك الزوج لزوجته، فإن الولد لا ينفي؛ بل ينفي نسبه لأبيه، ولو غلبت أمه به، فالولد للفراس حتى يلاعن صاحبه، وقد ثبت في «الصحيحين»، عن أبي هريرة: أن أُمِّ أَبِي أَسَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ حُلَاثًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَكْفَرُهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟)، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: (لَمَّا أَلَوْتَهَا؟)، قَالَتْ: حُمْرٌ، قَالَ: (هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ؟)، قَالَتْ: إِنْ فِيهَا لَوْزَقًا، قَالَ: (فَالْيَ تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟)، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِرْقٌ لَزَعَهَا، قَالَ: (وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ)، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِثْقَامِ وَتَهُ^(١).

وفي رواية لمسلم؛ قال أبو هريرة في الرجل: «وَهُوَ جَبْتِيذٌ يُعْرِضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ»^(٢).

وإذا لاعن الزوج زوجته، فإنه لا يلزم من الإهم زوجيه بالزنى أن يجعل ما في بطنها من الزنى؛ فإن قلقة لها وملاحتة قد يكون لأجل الوقوع في الفاحشة، لا لأجل الولد، وربما يكون لأجل الولد ولو لم يرها تفعل شيئا بعينه، فإن كان الزوج لا يريد نفي الولد، فإنه لا ينفي، وينفي ولده ولو بعد اللعان.

وأما إن كان يريد نفيه، فالثابت أنه ينفي بعد اللعان، وهذا ظاهر السنن؛ ففي «الصحيحين»، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنْ وَجَلَا لَاعَنَ امْرَأَتُهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَانْفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَأَتَقَى الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٤)، ومسلم (١٥٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٠٠) (١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٤٨)، ومسلم (١٤٩٤).

وصحَّ إلحاق الولد بأمه عن ابن عباس؛ رواية عنه علي بن أبي طلحة^(١).

ولا وجه للقول بأن الولد لا ينتفي من أبيه إن أراد نفيه باللعان، بسببه أن كل واحد من الزوجين شهد على نفسه بالصدق ولعن نفسه إن كان كاذباً، وذلك لأمر:

أولاً: أن الشهادة لقرء الحد من الزوجين، فالزوج يشهد لينفخ عن نفسه حد القذف، والزوجة تشهد لنداء عنها حد الزنى، كما هو في ظاهر الآية: ﴿وَيَذَرُهَا الْمَلَائِكَةُ﴾، والولد لا يتعلّق حكمه بمجرّد وقوع التلاعن بينهما؛ لأن القذف قد يكون لأجل الفاحشة، وقد يكون لأجل نفي الولد، فربما يثبّم الزوج زوجته بالفاحشة ولا يثبّمها بولدها.

ثانياً: أن أعظم أسباب الملاحقة نفي الولد، وقد قال ابن القيم: «إنه أجل فوائد اللعان»^(٢).

وأكثر الناس لو رأى زوجته على فاحشة ولا يخشى الولد منها ولا يبرئها، فآزقها؛ لأنه بعد قذفه ثم ملاحقته لها لا يتحقّق له إلا المفاارقة منها، وهذا يستطبعه بلا قذف ولا لعان؛ بطلاق أو تحلّم، فلا حاجة له إلى تضم القذف واللعان والتشهير بنفسه وزوجه وولده السابق منها وهو قادر على المفاارقة لو لم يكن ولد، والحق وظاهر الدليل: أن نفي الولد حق للزوج؛ فله أن ينفية وله أن يثبته، وأما حق زوجته من اللعان، فنظراً عن نفسها العذاب، ويتلخّص الولد بها، ولا يؤخذ منها لمجرّد نفي أبيه له؛ كما ثبت في «الصحيح»، في ولد زوجة عذّيري، قال سهل: «فكأن يحدّ ينسب إلى أمه»^(٣)، وفي «المسنّد»، وعند أبي داود؛ من حديث

(١) تفسير الطبري (١٨٥/١٧).

(٢) نزاهة المعاد (٣٥٧/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٤٥).

ابن عباس^(١) قال في قصة هلال بن أمية وزوجته ووليها: أَقْفَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَقَضَى الْأَ يَذَعِي وَلَدُهَا لِأَبٍ، وَلَا تُرْمَى، وَلَا يُرْمَى وَلَدُهَا، وَمَنْ رَمَاهَا أَوْ رَمَى وَلَدَهَا، فَقَتَلُوهُ الْحَدُّ^(٢).

الثالث: لو كان الزوج لا يقدر على نفق الولد بعد اللعان لمجرؤ شهادة الزوج وملاعتيها، فهذا يقيو منسوبا إليه وهو في جليو الله ليس ولده، وهذا مجلبة لتفاسيد عظيمة لاجتؤ بينة وبين زوجو والولد، والشريعة ما جاءت باللعان إلا لتعلق الباب على شر ولفس طويقة.

وأما ما جاء في قصة هلال بن أمية وزوجو: حيث قال النبي ﷺ: (أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِوَأْتَحَلَ الْعَيْتَيْنِ، سَابَغَ الْأَيْتَيْنِ، خَذَلَجَ السَّائِغَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِيكَ بَيْنَ سَخَمَاءِ)^(٣)، وما جاء في قصة عونيور وزوجو: حيث قال النبي ﷺ: (انْظُرُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِوَأَسْحَمَ، أَذْفَجَ الْعَيْتَيْنِ، عَظِيمَ الْأَيْتَيْنِ، خَذَلَجَ السَّائِغَيْنِ، فَلَا أَحْسِبُ عُونِيورًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيَّهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِوَأَحْسِبُ كَأَنَّهُ وَخَرَقَ، فَلَا أَحْسِبُ عُونِيورًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيَّهَا)^(٤)، فإن النبي ﷺ لم يرد بالأشياء أن إلحاق الولد غير متعين باللعان فيه، فذلك لم ينفه أحد من الصحابة؛ وإنما أراد النبي ﷺ بيان الصادق من الكاذب، وأن الشهادة واللعن ثلأ عن صاحبيها الحد ولو قامت القرائن عليه، ولو كانت الأشياء تلحق النسب، كما رد النبي ﷺ الرجل لا اختلاف لولي وليه عنه، فذاثرة باختلاف ألوان إليه.

والعلماء يتفقون على أن الزوج يتنفي ولقة بعد اللعان إن كان لعانة لها لأجل نفق الولد؛ وإنما الخلاف عندهم في زمن نفق الولد.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩/١)، وأبو طرد (٢٢٥٦).

(٢) سبق للخروجه. (٣) أخرجه البخاري (١٢٤٥).

والصحيح: أَنَّ اللَّعَانَ يَكُونُ حَالِ الْحَمْلِ وَقَبْلَ الْوَضْعِ فِي قَوْلِ
جَمْهَوِرِ الْعُلَمَاءِ.

خِلَافًا لِأَمِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ وَالْمُزَنِّيَّ، فَقَدْ مَنَعُوا مِنَ اللَّعَانِ قَبْلَ
الْوَضْعِ.

وظَاهِرُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَهْلِ: أَنَّ اللَّعَانَ كَانَ زَمَنَ الْحَمْلِ لَا
الْوَضْعِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَائِمِ الْحَجَرُ»^(١)، فَهُوَ فِي غَيْرِ
لِعَانِ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ نَفْسِ الْوَلَدِ، وَالْقِرَاطُ قَدْ ارْتَفَعَ بِاللَّعَانِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
لِعَانًا، لَكَانَ الْوَلَدُ لَهُ.

وَمَنْ أَرَادَ نَفْسَ الْوَلَدِ، وَلَمْ يَتَّهِمْ زَوْجَتَهُ بِالزَّوْنِ، فَقَالَ: الْوَلَدُ لِي
لِي، وَلَا أَتَّهِمُهَا بِزَوْنٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ، هُمَا
قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، وَرَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ:

الْأَوَّلَى: أَنَّهُمَا بِلَاغَتَانِ، وَيَنْطَبِ الْوَلَدُ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ لَا لِعَانَ، وَالْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ.

فَقَدْ الزَّوْجَةُ لَزَوْجِهَا:

وَإِذَا قُدِّرَتِ الزَّوْجَةُ زَوْجِهَا، فَهِيَ تَأْخُذُ أَحْكَامَ الْقُلُوبِ لَا اللَّعَانِ؛
لَأَنَّ اللَّعَانَ بِخَاصٍّ بِقُلُوبِ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ؛ كَمَا فِي الْآيَةِ وَالْأَحَادِيثِ، لَا
بِقُلُوبِ الزَّوْجَةِ لَزَوْجِهَا؛ كَمَا فِي هَوَاهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ
بُحْثَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَسَبَّوهُمُ سَبًّا مَّا يَتَّبَعُونَ بِأَنَّهُمْ لَبَّوْهُ لَوْنًا﴾.

• • •

﴿قَالَ نَعَالِي: «إِنَّ الْوَيْلَ لِمَنْ أَتَى نَيْبَ الْفَاحِشَةِ فِي الْوَيْلِ مَا تَوَلَّى
لَمْ يَكُنْ فِي الْوَيْلِ وَالْآخِرَةُ وَاللَّهُ يَكْفُرُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»﴾ (النور: ١٩).

حُرِّمَ اللَّهُ إِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ، وَبَيْنَ عَاقِبَةِ مُتَّبِعِيهَا فِي الْعَاجِلِ وَالْآخِرِ،
وَذَلِكَ أَنَّ إِشَاعَةَ الْفَاحِشَةِ بَيْنَ النَّاسِ؛ بِالْحَدِيثِ عَنْهَا، وَتَحْيِيئِهَا إِلَيْهِمْ،
وَتَرْبِيئِهَا لَهُمْ: أَعْظَمُ مِنْ فِعْلِ الرَّجُلِ الْفَاحِشَةَ فِي نَفْسِهَا مُسْتَرِجًا بِهَا،
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِشَاعَةَ تُنْشِئُ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ وَتُوقِعُهُمْ فِيهَا، فَيَأْخُذُ الطَّبِيعُ
إِثْمَهُمْ جَمِيعًا، وَفَاعِلُ الْفَاحِشَةِ بِأَخْذِ إِثْمِ نَفْسِهِ.

وَإِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ مُحَرَّمٌ وَلَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً، كَمَا يَتَحَدَّثُ عَنْ وَاقِعَةٍ
فُحْشِي بَيْنَ النَّاسِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ أَهْلُهَا، فَلَا يَجِلُّ لَهُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ صَادِقًا،
فَالشَّرِيعَةُ لَمْ تَنْتَهِ عَنْ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ لَكُونَهَا كَلِمَةً؛ بَلْ نَهَتْ عَنْهَا؛ حَتَّى لَا
يُرْفُقَ ذَلِكَ النَّفْسَ عَنْ تَعْظِيمِ الْحَرَامِ وَتَشْيِيعِهِ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْفَاحِشَةِ
يُشَوِّفُ إِلَيْهَا وَيَهْوئُهَا، وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «مَنْ
أَشَاعَ الْفَاحِشَةَ، فَعَلِيَهِ النَّكَالُ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا»^(١).

إِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ وَسَبَبُ عَقَمِ جَعْلِ الشَّرِيعَةِ لَهَا حَدًّا:

وَإِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ تَعْظِمُ بِمَقْدَارِ إِشَاعَتِهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَغَدَمُ مُتْلِفِيهَا،
وَحُجْمُ نَاقِضِيهَا فِيهِمْ؛ وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَمْ تَجْعَلْ حَدًّا
لِإِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ، وَلَا تَنْضَبِطُ؛ فَبَيْنَ يَسِيرِهَا وَجَلِيلِهَا كَمَا
بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَثَامِ الَّتِي وَضَعَتِ الشَّرِيعَةُ لَهَا حَدًّا
كَالزُّنَى وَالشَّرْقَةِ وَالْقَتْلِ وَشَرَبِ الْخَمْرِ وَغَيْرِهَا، فَأَوْصَالُهَا مُحَدَدَةٌ
مَضْبُوطَةٌ، وَلَوْ وَضَعَتِ الشَّرِيعَةُ حَدًّا لِإِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ، لَوَضَعَتِ الشَّرِيعَةُ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٢٥٥٠).

بالتناقص ومساواة ما لا يشابه في الصورة في العقوبة، ولا استؤثت إشاعة الفاحشة في مجلس فيه واحد مع إشاعتها في وسائل إعلامية يُشاهدُها ألوف مؤلفة؛ ولهذا كانت عقوبة إشاعة الفاحشة التعزير؛ تبدأ بأدنى العقوبات، وتنتهي بأشدّها؛ وهو القتل والصلب.

وتعظيم إشاعة الفاحشة الذي تُقَدَّرُ به عقوبة المُشيع لها تعزيراً - مرئيهنّ بالمؤبد ثلاثة:

الأول: نوع الفاحشة المُشاعة؛ فالفواحش تختلف في نوعها؛ منها الصريح، ومنها الكناية، ويختلف الصريح منها في توجه؛ منه ما يُخالف الفطرة كاللواط والسحاق ونكاح المحارم ونحوه، ومنه ما يُوافق الفطرة بين وجوه ويُخالفها بين وجوه؛ كقول الجنسين بعضهما إلى بعض؛ فهذا يُوافق الفطرة بين هذا الوجوه، ويُخالفها إذا كان العيل بغير ما أحلّ الله كالزنى.

وقد يكون فعل الرجل ما أحلّ الله له علانية من إشاعة الفاحشة؛ لأنّ الله ما جعل كلّ حلالٍ يجرّ الشجاعة به، فإذا فعل الرجل مع زوجته في الأسواق والطُرقات ما يستحي منه ولا يُفعل إلا في البيوت، عوقب على ذلك ولو كانت زوجته؛ لأنّ هذا يدفع الناس إلى تقليدِهِ ومحاكاته، ويدفع من يتحرّك أخذاً أن يفعل مثل فعله؛ لأنّ المحرمات تبدأ من المكروهات، ولا تفسد أخلاق الأمم إلا بعد سقوط سُور المروءات؛ فليس كلّ المروءات واجبة؛ ولكنها سُور تحمي النفوس من الجرائع على الجرام.

الثاني: مقدار إشاعتها؛ فبمقدار سعة إشاعة الفاحشة تعظم؛ فمن يُشيعها في مجلس غير من يُشيعها في قرية وبلد، ومن يُشيعها في بلدٍ غير من يُشيعها في كلّ بلد، وبمقدار سعتها تُغلظ العقوبة عليه، واليوم يُقدَّر

كثيرٌ من أهل الفساد على إشاعة الفاحشة في وسائل إعلامية تصل إلى بلقان وقول الملايين الناس.

الثالث: مكاناً إشاعتها؛ فإنَّ إشاعة الفاحشة في موضع مُعظَّم
كالمساجِدِ تَخْتَلِفُ عَنِ التَّجَالِيسِ، وإشاعتها في الْبُلْدَانِ الْمُقَدَّسَةِ كَمَكَّةَ
وَالْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ تَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ مُحَادَّةَ اللَّهِ فِيهَا أَهَمُّ مِنْ
غَيْرِهَا، لِأَنَّ مُنْتَضَى تَحْرِيمِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمُنْتَضَى تَعْظِيمِ الْمَدِينَةِ وَبَيْتِ
الْمُقَدَّسِ وَالتَّرَكُّ فِيهَا: إِجْلَالُهَا وَتَعْظِيمُهَا وَالْبُذْءُ عَنْ عِضْيَانِ اللَّهِ فِيهَا.

وهو الله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ آخِرُ الْآيَةِ: إشارة إلى أن الله حَرَّمَ إشاعة الفاحشة وشئد فيها؛ لأنَّ لها أثرًا لا يَعْلَمُهُ إِلَّا هو، وأكثر جُذُوبِ غَائِبَةٍ، ولو أذرك الناس تمام الحكمة لَسَلِمُوا وَتَقَنُوا جميعًا بِصَلَاحِ الْحُكْمِ، وَلَكِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ عَلَى مَا ظَهَرَ، وَيَتَّبِعُ عَنْهُمْ مَا خَفِيَ مِنَ الْأَثَرِ.

[illegible]

نَهَى اللهُ عَنْ دُخُولِ الْبُيُوتِ إِلَّا بِإِذْنِ أَمْلِئِهَا، فَإِنَّ لَهَا حُرْمَةً وَعَوْرَةً لَا يَجُوزُ الْاِتِّخَالُفُ عَلَيْهَا، حَتَّى وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْإِنْسَانِ الْإِذْنُ لَهُ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَرَى شَيْئًا يَخْرُفُهُ أَهْلُهَا لَكُونَهُمْ أَهْلُ احتشام دائم، فهذا لا يجوز؛ كما أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ مِنْ قَلْبِ بَابٍ، أَوْ مِنْ فَوْقِ سُورٍ يَخْشَوْنَ أَنَّ أَهْلَهُ أَهْلُ احتشام دائم؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ وَلَوْ لَمْ تُوجَدْ الْعِلَّةُ.

أَتَى بَابَ قَوْمٍ، لَمْ يَسْتَظِلَّ الْبَابَ مِنْ يَلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ مِنْ رُفْيِهِ الْأَيْمَنِ
أَوْ الْأَيْسَرِ، وَيَقُولُ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)؛ وَذَلِكَ أَنَّ الدُّورَ لَمْ
يَكُنْ عَلَيْهَا يُؤَمِّدُ سُورًا^(١).

وَيَكُونُ ذَلِكَ بَطْلُ الْإِدْنِ بِالْدُخُولِ؛ كَقَوْلِهِ: (ادْخُلْ)، أَوْ رَفْعِ
الصَّوْتِ بِالنَّحْوَةِ، وَدُخُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّ صَوْتٍ أَوْ كَلَامٍ مُشْعِرٍ بِوُجُودِ
مُسْتَأْذِنٍ لِلدُّخُولِ؛ لِاخْتِلَافِ أَعْرَافِ أَهْلِ الْبُلْدَانِ فِي ذَلِكَ.

وَيَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ ثَلَاثًا لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ حَتَّى لَا يَكُونَ مُؤْذِنًا
لَهُمْ؛ فَقَدْ يَكُونُ أَهْلُ الْبَيْتِ نِيَامًا أَوْ فِي شُغْلٍ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٢) مِنْ
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ؛ قَالَ ﷺ: (إِذَا مَسَّاهُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤَذِّنْ لَهُ،
فَلْيَرْجِعْ)^(٣)، وَأَمَّا إِطَالَةُ الْاسْتِثْنَاءِ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ؛
كَتَذِيرِ الْقَوْمِ، وَصَاحِبِ النَّازِلَةِ الْمُسْتَجِيرِ مِنْهَا.

وَرَحِمَ مَالِكٌ فِي الزِّيَادَةِ فِي الْاسْتِثْنَاءِ فَوْقَ ثَلَاثٍ لَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ
يَسْمَعْ، فَلَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَزِيدَ إِنْ اسْتَبَقَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ.

وَيُلْحَقُ بِالْاسْتِثْنَاءِ ثَلَاثًا الْإِتِّصَالُ غَيْرَ وَسَائِلِ الْإِتِّصَالِ، فَيَكُونُ ثَلَاثًا
لَا يُجَاوِزُهَا؛ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ فِي حُكْمِ الْاسْتِثْنَاءِ لَا يَكُونُ فَوْقَ ثَلَاثٍ.

وَسَقَطَ الْاسْتِثْنَاءُ لِلدُّخُولِ لِمَنْ دُجِيَ، فَجَاءَ مُجِيبًا فِي الزَّمَانِ
وَالْمَكَانِ الَّذِي دُجِيَ فِيهِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو الْأَحْوَسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَعْدٍ؛ قَالَ: «إِذَا دُجِيَ، فَهُوَ إِذْنُكَ؛ فَسَلِّمْ ثُمَّ ادْخُلْ»^(٤).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُفِثْنَا عَنْ أَسْفَلِهَا﴾ فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ السَّلَامِ عِنْدَ دُخُولِ
الْبُيُوتِ؛ إِشْعَارًا لَهُمْ بِالْأَمَانِ وَالطَّمَآنِينَةِ مِنَ الدَّاخِلِ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٨٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٦١٥٣).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَعْلُوفِ (٢٥٨٢٨).

الكلام على حُكْم بَدْءِ السلام وأحواله وفضله ومراتبه عند قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنْدٍ لَهُمْ يُوقِفُ كَعْبًا يَلْحَنُ مِنْهَا﴾ (النساء: ٨٦).

السلام عند دخول البيوت وصيغته وحديثه:

وُيُشْرَعُ السلام عند دخول البيوت، ويكون ثلاثاً بما يُسَمَّعُ به أهل البيت، ما لم يكن داخلًا على واحدٍ بعينه ليس في الشارع غيره فيكفي مرة واحدة، وفي «الصحيح» من حديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ، سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ، أَغَادَعَهَا ثَلَاثًا»^(١).

وقد زار رسول الله ﷺ سعد بن عُبَادَةَ، فقال: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)، فلم يَرُدُّوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)، فلم يَرُدُّوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)، فَانصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَدَّ سَعْدٌ تَسْلِيَمَهُ، عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ انصَرَفَ، فَخَرَجَ سَعْدٌ فِي أَثَرِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ، فَقَالَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَقْنَا أَنْ نَسْتَكْثِرَ مِنْ تَسْلِيَمِكَ، وَقَدْ وَاللَّهِ سَمِعْنَا، فَانصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ سَعْدٍ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَهُ^(٢).

ولا يكفي الاستئذان عن السلام، وقد كان السلف يُعْلِنُونَ السلام ويُفْتَحُ الدخول، والسلام قد ينوب عن الاستئذان، ولكن الاستئذان لا ينوب عن السلام؛ فقد رَوَى عطاء: قال: «سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِذَا قَالَ: أَدْخُلْ؟ وَلَمْ يُسَلِّمْ، فَقُلْ: لَا، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْوَفَاتِحِ، قُلْتُ: السَّلَامُ؟ قَالَ: نَعَمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ»^(٣).

وَرَوَى صَالِحُ الْبَغْدَادِيِّ: قَالَ: «تَهَنَّئِي أَهْلِي إِلَى سَبْعِينَ مَرَّةً

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤٢١/٣)، وأبو داود (٥١٨٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٠٨٤).

(٣) أخرجه البخاري في «الآداب المفردة» (١٠٨٣).

بِهَيْئَةٍ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى الْبَابِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ: أَدْخُلُ؟ فَسَكَتَ، فَلَمَّا،
قَالَ: قُلِي: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، قَالَ: فَدَخَلْتُ، فَقَالَ: لَمْ أَزَكَّ تَهْتَدِي إِلَى
السُّبُو، فَطَلَعْتَنِي؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الدَّارِ قَرِيبًا يَسْمَعُ أَوَّلَ كَلَامِ الدَّاعِلِ، فَيُسْرِعُ
تَقْدِيمَ السَّلَامِ عَلَى الْإِسْتِئْذَانِ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ هُنَا أَخَذَ حُكْمَ اللِّقَاءِ؛ فَقَدْ
رَوَى أَحْمَدُ وَأَهْلُ «السَّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ رُبَيْعٍ^(٢) قَالَ: حَلَلْنَا رَجُلًا مِنْ بَنِي
عَامِرٍ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَقَالَ: أَلَيْحُ؟ فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ لِيَحْيَى: «اعْرِضْ إِلَى هَذَا، فَتَلَمَّهُ الْإِسْطِلَانُ، فَقُلْ لَهُ: قُلِ السَّلَامُ
عَلَيْكُمْ، أَدْخُلُ»^(٣)، فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلُ؟ فَأَذِنَ
لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ^(٤).

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي عَلَى كُلِّ بَيْتٍ شَهِيدٌ﴾ لَوْ تَسَلَّطُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا شَيْعَ
لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وَمَا تَكُونُونَ﴾ (النور: ٢٤).

رُحِمَ مَنْ أَفْهَى بِدُخُولِ الْبُيُوتِ الَّتِي لَا مَالِكِينَ لَهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ
أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ الْبَيْتِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَهْلٌ لِسُفْرِ أَوْ غَيْرِهِ؛ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ
بِالْبُيُوتِ غَيْرِ الْمَسْكُونَةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا عَامِرٌ، أَوْ لَهَا عُمَارٌ وَلَكِنْ مِنْ
الْأَمَاكِنِ الْعَامَّةِ الَّتِي يَسْكُنُهَا النَّاسُ كَالْمَسْتَقِيمَاتِ وَالْمَسَاكِينِ الْمُشَاهِدَةِ الَّتِي
لَا تَخْتَصُّ بِمَالِكٍ.

وَذَكَرَ اللَّهُ جَوَارِ ذَلِكَ بِهَيئِهِ، ﴿وَمَا تَشَعُّ لَكُمْ﴾، لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (٢٥٨٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (٥/٣٦٨)، وأبو داود (٥١٧٧)، وألنساني في «السنن الكبرى»

(١٠٠٧٥).

الولوج والخروج في البيوت والمساكن ولو كانت غير مسكونة ينبغي أن يكون لسبب وحاجة، لا عن فضول.

• • •

﴿قَالَ تَحَلَّى بَغْضَ الْبَصْرِ بِغَضِّهِمْ وَتَحَفَّتْ قُرُونُهُمْ﴾
 ذَلِكَ أَنَّكَ تَمُّ إِذْ اللَّهُ حَيُّو بِمَا يَتَعَنَّنُ ﴿النور: ٢٣٠﴾.

أَمَرَ الله المؤمنين بغض البصر، قبل أمرهم بحفظ الفروج؛ لبيان أن إطلاق البصر جالب للفاحشة وباب لها، وحبل من حبال الشيطان الموصلة إليها، فقدّم الوسيلة على الغاية، وجعل الله ذلك ﴿وَلَا تَمُّ﴾^(١) يعني: أنه أظهر للنفوس وأطبب لها.

الحكمة من تقديم أمر الرجال على أمر النساء بغض البصر؛
 وإنما تَمُّ الله أمر الرجال بغض البصر قبل أمر النساء بذلك؛ لأمر:
 منها: أن الرجال أكثر عرضة لرؤية القورات؛ لكثرة خروجهم
 ونسبهم ونعريضهم للتعامل مع الناس، فالأصل في الرجال: الخروج
 والكسب، والأصل في النساء: القراة والكتابة؛ ولهذا نهى النبي ﷺ
 الرجال عن الجلوس في الطرقات؛ حتى لا يتعرضوا لرؤية القورات،
 فلما أبندوا حاجتهم بها، أمرهم بغض البصر؛ كما في «الصحيحين»^(٢)
 قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ مِمَّا فِي خُزُنِكُمْ وَلَا تَخْرُجُوا فِي الصَّلَاةِ وَكُلَّوْا وَلَا تَمْسُقُوا فَرْجَكُمْ وَلَا يَبْصُرُ مِنْكُمْ حُجْرٌ وَلَا يَمَسُّ مِنْكُمْ مَقَامُكُمْ﴾^(٣) قال رسول الله ﷺ: (فَإِذَا أَتَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَاتَّقُوا الطَّرِيقَ حَقًّا)، قالوا: وما حقه؟ قال: (غَضُّ الْبَصَرِ، وَكُلُّ الْأَدَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ)^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٢٦٥)، ومسلم (٢١٢١).

ومنها: أَنَّ أَمْرَ النَّظَرِ عَلَى الرَّجَالِ أَشَدُّ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى النِّسَاءِ، وَفَتْنَةُ النِّسَاءِ لِلرِّجَالِ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الرَّجَالِ لِلنِّسَاءِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: (مَا تَزَكَّيْتُ بِغُفْوِي فَبِتْنَةٍ أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ)^(١)، فَانْسَبَ تَقْدِيمُ أَمْرِهِمْ بِغُفْوِ الْبَصَرِ قَبْلَ أَمْرِ النِّسَاءِ.

ومنها: أَنَّ الرِّجَالَ أَجَسَرُ عَلَى مَدِّ الْبَصَرِ مِنَ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِنْ كَانَ ضَعِيفَ الْإِيمَانِ مَرَضَ الْقَلْبِ فَهُوَ أَجَسَرُ عَلَى مَدِّ الْبَصَرِ وَإِطَالَتِهِ، بِخِلَافِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ، فَهِيَ أَضَعَفُ؛ لِمَا جُعِلَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيَاءٍ وَضَعْفٍ وَخَوْفٍ.

ومنها: أَنَّ الرِّجَالَ أَجَسَرُ عَلَى مَا يَتَّبِعُ الْبَصَرَ مِنْ تَتَبُعِ الْفَاحِشَةِ، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَتَّبِعُ الْبَصَرَ مِنْ مَتَابِعِ الْكَلَامِ كَالْفُحْشَى وَالتَّغْزَلِيِّ مَا لَا تَفْعَلُهُ الْمَرْأَةُ؛ فَإِنَّهَا تُطْلِقُ الْبَصَرَ وَتَنْتَهِيهِ الْإِقْدَامَ عَلَى مَا وَرَاءَهُ، وَقَدْ سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ نَظَرَ الْعَيْنِ وَنَافَا، وَجَعَلَ النَّظَرَ أَوَّلَى خُطَوَاتِ الرَّجُلِ إِلَى الزَّوْنِ؛ يَبْدَأُ بِهِ ثُمَّ يَتَّبِعُهُ بِكَلَامٍ ثُمَّ مَشْيِ الْقَدَمِ وَالْمَسَرِّ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَهْيُهُ مِنَ الزَّوْنِ، مُدْبِرُكَ ذَلِكَ لَا مَخَالَفَةَ؛ فَالْعَيْنَانِ وَنَافَا النَّظَرُ، وَالْأَذْنَانِ وَنَافَا السَّمْعَ، وَاللِّسَانُ وَنَافَا الْكَلَامَ، وَالْيَدُ وَنَافَا الْبَطْنَ، وَالرَّجُلُ وَنَافَا الْخَطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَنَبَّهَى، وَيَصْدُقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَتُكْذِبُهُ)^(٢).

لَا تَلَاوَمَ بَيْنَ غُفْوِ الْبَصَرِ وَغُفْوِ النِّسَاءِ:

وَلَمَّا كَانَ النِّهْيُ عَامًّا فِي الْآيَةِ: «يَتَّقُوا مِنَ الْمَسْكُونَةِ»، دُلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَحْرِيمَ النَّظَرِ إِلَى جَمِيعِ الْغَوَرَاتِ وَلَوْ فِي غَيْرِ النِّسَاءِ كَالنَّظَرِ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٩٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٧٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٤٣)، وَمُسْلِمٌ (٣٦٥٧).

الأمراء، وكذلك في النساء، لَنَنْظُرُنَّ بَعْضُهُنَّ إِلَى بَعْضٍ بِشَهْوَةٍ دَاخِلَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَأَمَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَلَى جَوَازِ سَفَرِ الْمَرَأَةِ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الرِّجَالَ بِغَضِّ الْبَصَرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَاشِفَاتٍ، لَمْ يَأْمُرِ الرِّجَالَ بِغَضِّ أَبْصَارِهِمْ، فَهَذَا غِلْظٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْ نَظَرِ الرَّجُلِ لَا إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَرَأَةِ، وَلِنَّمَا نَهَى نَهْيًا عَامًّا لِكُلِّ مَا يَحْرُمُ النَّظْرَ إِلَيْهِ، وَمَا لَمْ يَحْرُمِ النَّظْرَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ فِيهِ بُشَّةٌ كَتَنَظَرِهِ إِلَى لِبَاسِهَا وَتَخْصِيصِهَا خُلُوعًا وَغُرُوضًا، وَكَذَلِكَ فِي نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي جِلْظُهُ يَقَعُّ بِهِ، فَلَوْ قِيلَ بِذَلِكَ، لَجَازَ الْقَوْلُ: إِنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ يَجُوزُ لَهُمْ كَشْفُ مَا يَشَاوِرُونَ مِنْ أَيْدِيهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِغَضِّ الْبَصَرِ، وَلَا يَأْمُرُ بِغَضِّ الْبَصَرِ إِلَّا عَنْ شَيْءٍ مَكْشُوفٍ السُّتْرِ، فَلَا تِلَازُمَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ عَوْرَةِ السُّتْرِ وَعَوْرَةِ النَّظَرِ؛ فَقَدْ يَأْمُرُ اللَّهُ بِغَضِّ الْبَصَرِ عَنْ شَيْءٍ أَمَرَ بِسُتْرِهِ؛ كَسُتْرِ الْمَرَأَةِ عَنْ غَيْرِ مَخْرَجِهَا، وَعَوْرَةِ الرِّجَالِ عَنْ الرِّجَالِ، وَقَدْ يَأْمُرُ بِغَضِّ الْبَصَرِ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَأْمُرْ بِسُتْرِهِ؛ كَشَاخِصِ الْمَرَأَةِ، وَكَمَا قَدْ يُوجَدُ فِي بَعْضِ الثَّقَوِيِّ الْمَرِيضَةِ مِنْ مِيلٍ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ مِنْ مَخَارِمِهِ؛ كَأَخَوِهِ وَعَمَلِهِ وَبَيْتِهِ، فَالْفُحْشَةُ أَمْرَةٌ بِغَضِّ بَصَرِهِ عَمَّا يَقَعُّ مِنْهُنَّ مِمَّا أَجَازَ لَهُنَّ إِظْهَارُهُ، وَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ نَصُوصِي الْكَشْفِ وَنَصُوصِي النَّظَرِ؛ فَلِكُلِّ جِهَتِهِ وَمَوْضِعِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: (لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ)؛ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(١)، فَهَيَّاهُ اللَّهُ الرَّجُلَ عَنْ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، مَعَ أَمْرِهِ الرَّجُلَ بِسُتْرِ عَوْرَتِهِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَهْلِ السُّنَنِ: (أَخْطَأَ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُكَ)^(٢)، فَذَاكَ حُكْمُ النََّاظِرِ، وَهَذَا حُكْمُ الْمَنْظُورِ.

(١) أخرجه مسلم (٣٢٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٥)، وأبو طه (١٧/٤٠)، والترمذي (٢٧٦٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٩٢٢)، وابن ماجه (١٩٢٠).

حُكْمُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ:

لا يختلف العلماء أنَّ نظرَ الرجلِ إلى ما يجوزُ للمرأةِ إظهارُهُ بشهوةٍ، أو غِلْمٍ أنَّ نظرهَ إليها يُبَيِّرُ فتنَةً فيه: أنه حرامٌ، سواءً كانتْ غائبةً أو قاعداً، وسواءً كانتِ المرأةُ على الحقيقةِ أو صورةً لها، ولو لم يكن يعرفُها؛ لأنَّ اللهَ حَرَّمَ النظرَ إلى المرأةِ لجمالِ كثيرةٍ، مِن أجزالِها ما يَنْتَجِ النظرُ مِن إثارةِ الفتنَةِ في الناظرِ وتَشْوِيلِهِ إلى الفاحشةِ؛ فالنظرُ مُحِبُّبُ الحرامِ ولو في غيرِ المنظورِ إليها، وَجُلُّ مَنْ وَقَعُوا فِي النظرِ الحرامِ لم يَقَعُوا فِي الزَّنى بِجُلِّ مَنْ نَظَرُوا إِلَيْهِنَّ؛ وَإِنَّمَا فِي أَخْرَاجِ غَيْرِهِمْ؛ فالنظرُ الحرامُ وَقُودُ الزَّنى.

والأصلُ: أنَّ نظرَ الرجلِ إلى المرأةِ يُبَيِّرُ فتنَةً؛ ولهذا جاء الأصلُ بالنهاي عنه مِن غيرِ تقييدٍ؛ فَإِنَّ الفتنَةَ قد لا تُوجَدُ مِن أولِ نظرةٍ ولا ثانيها ولا ثانيها؛ وَإِنَّمَا تَحِيَّاً بِالْقَلْبِ مع إدامةِ النظرِ، فجاء النهي عن أوله؛ حتى لا يَتَهَيَّ بِصَاحِبِهِ إلى فتنَةٍ في آخِرِهِ، وَلَمَّا كَانَتِ الفتنَةُ غالبَةً فِي النظرِ - خاصةً المتكرِّرَ - جاء النهيُ عاماً، وَشَدَّ الإثمَ بِمُقَدَّارِ وُجُودِ الفتنَةِ فِي صَاحِبِهِ، وقد يَكُونُ النظرُ المحرَّمُ سهلاً في أوله؛ لَعَدَمِ قِيَامِ الفتنَةِ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ مع إدامِهِ يَكُونُ كَالْفِتْنَةِ الَّذِي يُفْتَلُ وَيُؤْتَى صَاحِبُهُ، وَالْعَيْنُ تَقِيلُ قِيْدَ الْقَلْبِ بِإدامَةِ النظرِ حتى يَتَقَيَّدَ وَلَا يَسْتَطِيعُ حَرَكَةَ الْبَصَرِ؛ وَلَمَّا لَمَسَ سَأَلَ جَبْرَ ﷺ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءِ، قَالَ لَهُ: (اصْرِفْ بِصَرِّكَ)^(١).

وجوزَ نظرَ الرجلِ إلى المرأةِ لِلضَّرُورَةِ؛ كَنَظَرِ الْقَاضِي فِي الْخُصُومَاتِ وَالْحَقُوقِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ اسْتِشْكَائِهِ لِحَقِيقَتِهَا، إِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَتَوَبَّعُهُ فِي ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ.

• • •

(١) أخرجه مسلم (٢١٥٩)، وأحمد (٣٦١/٤)، وأبو داود (٢١٤٨)، واللفظ لهما.

بحجابها، وإن لم تتحجب المرأة، فالرجلُ يَدْفَعُ يَدَهُ لِيَتَنَبَّهَ بِغَضِّ بَصَرِهِ؛ ولهذا رَوَى الله بَيْنَ غَضِّ الْبَصَرِ وَبَيْنَ الزَّانِ لَا تَهْتَبُ لَهُ، فَقَالَ الرَّجَالُ: ﴿قُلِ الْكَاذِبُ يَتَّبِعُوا بَيْنَ الْبَصَرِ وَبَيْنَ الْكَلِمَةِ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال للنساء: ﴿قُلِ الْكَاذِبُ يَتَّبِعُونَ بَيْنَ الْبَصَرِ وَبَيْنَ الْكَلِمَةِ﴾؛ ولكنَّه زَادَ فِي النِّسَاءِ: ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَ بَيْنَهُنَّ﴾.

ولا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نَظَرَ الْمَرَأَةِ إِلَى مَا يَفْتَنُهَا مِنَ الرِّجَالِ مُحَرَّمٌ، سواء كان نظراً إلى أَيْشَارِهِمْ أو شَخْصِهِمْ، وأما نَظَرُ الْمَرَأَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ إِيْلَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ فِتْنَةٍ فِيهِ، فَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ تَزَاوُعٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ:

فبين العلماء: مَنْ أَخَذَ بِعُمُومِ النَّهْيِ فِي الْآيَةِ، وَلِأَنَّ الْغَايِبَ أَنَّ نَظَرَ الْمَرَأَةِ إِلَى الرَّجُلِ أَنَّهُ فِتْنَةٌ أَجَلَةٌ أَوْ عَاجِلَةٌ، فَمَنْ أَطْلَقَتْ بَصَرَهَا، انْتَهَى بِهَا إِلَى الْإِفْتِنَانِ؛ وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَعَلَى هَذَا جَمْعُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

والله قد أَمَرَ النِّسَاءَ بِوَسْطَى مَا أَمَرَ بِهِ الرِّجَالُ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمْ، بَلْ زَادَ النِّسَاءَ عِدَمَ إِيْلَاؤِ الزَّيْنَةِ.

وَنَعِبَ قَوْمٌ: إِلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرَأَةِ إِلَى الرَّجُلِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِعَائِشَةَ تَنْظَرَهَا إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْتَمِيزُونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّ عَائِشَةَ تَنْظُرُ إِلَى لَوْبِهِمْ، لَا إِلَى وَجُوهِهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ قَرِيبَةً مِنْهُمْ، فَلَمْ تَكُنْ تَحْصُلُ وَاحِدًا مِنْهُمْ بَلْ تَرَى حَرَكَةَ الْجَمَاعَةِ، وَلَمْ تَكُنْ أَمَامَ وَجُوهِهِمْ بِحَيْثُ تَأْخُذُ حُكْمَ الْمُتَقَابِلِينَ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَأْذُنُ لِنِسَائِهِ بِمَحَادَثَةِ الرِّجَالِ وَجْهًا لَوَجْهٍ، فَتَنْظُرُ إِلَيْهِمْ كَمَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى جَلْبِيهِ.

وَعَلَّامٌ مَا تُطَلِّقُ الْمَرَأَةُ أَوِ الرَّجُلُ الْبَصَرَ وَلَا يَجِدَانِ الْفِتْنَةَ مِنَ النِّظَرِ

الأولى، ثم ما يزال الشيطان يسؤل لهم الجواز؛ لانعدام العلّة الداعية للمني؛ حتى تنزل الفتنة مع تكراروه، فيوقعهم الشيطان في خيائيه؛ فله خطوات تبدأ بالمباح وتنتهي بالحرام الذي لا ينفك منه صاحب.

وهو له تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ رِيْقَهُمْ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَتَّبِعْ بِطْنَهُمْ عَلَىٰ حُبِّهِمْ وَلَا يَتَّبِعْ رِيْقَهُمْ إِلَّا بِغُلُوِّهِمْ أَوْ مَكَالِيهِمْ﴾.

نهى الله المرأة عن إيداء زيتها عند الرجال الأجانب، وهذه الآية دالة بصرح الخطاب على ستر الزينة حتى لا تفن الرجال، ولم يأمر الله الرجال بعدم إيداء الزينة؛ لأن المرأة فطرت على التزين أكثر من الرجل، وتميل إليه بطرفة، وتنزع فيه، وتستكثر منه، وتنشأ عليه؛ كما قال تعالى عنها: ﴿أَرَأَيْتُمْ يَكْتُمُونَ فِي الْمَخَارِقِ مَا تُكْسِرُونَ بِهِ﴾ (الزحرور: ١١٨)، ولأن زينة المرأة تجلب الرجل أشد من جلب زينة الرجل للمرأة، ولأن الرجل أجسر على إطلاق البصر من المرأة.

وهو له تعالى: ﴿وَلْيَتَّبِعْ بِطْنَهُمْ عَلَىٰ حُبِّهِمْ﴾: الجخار: اسم مصدر؛ جخر يخر تخميراً؛ يعني: غطى، ومنه سمي الخمر خمرًا؛ لأنه يغطي العقل، والجخار: لباس تلبسه وتشده المرأة في أعلاها على الرأس وما دونه، ويسمى التصف، ويسعمل الجخار لتغطية ثلاثة مواضع وشدها، وكل واحد منها يقرب عليه بالخمار.

الأول: الرأس؛ لظاهر الآية، فالرأس متركز الخمار وقاعدته، وفي بعض الأحاديث تسمى عمامة الرجل جخارًا؛ جاء ذلك من حديث المطيرة^(١) وثوبان^(٢) وبلال^(٣) وسلمان^(٤)، وكانت أم سلمة تمسح على

(١) أخرجه أحمد (٢٥٤/١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٨٨/٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٥).

(٤) أخرجه أحمد (١٣٩/٥)، وابن ماجه (٥٦٣).

خمارها^(١) يعني: بدن شَعَر رَأْسِهَا، وَصَحَّ عَنْ نَافِثِ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ تَوَضَّأَتْ وَأَنَا غُلَامٌ، فَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تُفْسَحَ رَأْسُهَا، سَلَحَتْ الْخِمَارَ»^(٢).

وَصَحَّ نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ^(٣) وَالنَّخَعِيِّ^(٤).

وَصَحَّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ فِي الْمَرَأَةِ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تُفْسَحَ رَأْسُهَا، قَالَ: «تُدْخِلُ يَدَهَا تَحْتَ الْخِمَارِ، فَتُفْسَحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا يُجْزَى عَنْهَا»^(٥).

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: «أَنَّهُ نَحَرَهُ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرَأَةُ وَأَذْنُهَا خَارِجَةٌ مِنَ الْخِمَارِ»^(٦).

الثاني: الصَّدْرُ لِقَاعِ هَوَاهُ ﴿وَلَوْ جَوَّيْنِ﴾^(٧) لَأَنَّ الْجَيْبَ هِيَ مَا عَلَى الصَّدْرِ مِنَ الثِّيَابِ، وَالضَّرْبُ يَأْتِي مِنَ أَعْلَى وَيُنْزِلُ عَلَى جَنْبِ الْمَرَأَةِ، وَهُوَ حَذُّهَا؛ فَالْجَيْبُ هِيَ الصَّدْرُ؛ وَلَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ شَقِّ الْجَيْبِ^(٨) نَهَى لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَشُقَّ جَنْبَهَا عِنْدَ الْعَصِيَةِ.

الثالث: الوجْه؛ فَإِنَّ الْخِمَارَ قِمَاطٌ طَوِيلٌ مَمْتَدٌّ مَشْدُودٌ تُزَلُّهُ الْمَرَأَةُ مِنْ قَاعِدَتِهِ، وَهِيَ الرَّأْسُ، عَلَى مَا شَاءَتْ، وَمِنْهُ الْوَجْهُ، وَصَحَّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتُ سِيرِينَ أُمِّ الْهَذَلِ؛ قَالَتْ: «تُخَمَّرُ الْمَرَأَةُ الْمَيْتَةُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٢٢٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٠١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٦).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٠٥١).

(٧) أخرجه البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣).

كما نُخَمِّرُ الْحَيْثُ، وَتَقَرُّعٌ مِنَ الْخِمَارِ قَلَرٌ فِرَازٌ تُسَدِّلُهُ عَلَى وَجْهِهَا^(١).
وقال القرظقي:

نِسَاءٌ بِالنَّصِيفِ مَا يُؤَلِّي مَخَازِيَهُنَّ مُنْقَلِبُ الْخِمَارِ

وكذلك: فَإِنَّ الْخِمَارَ يُسَمَّى نَصِيفًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَفِي لُغَةِ الشَّرْعِ؛
وَلَمَّا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: (لَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ
أَقْبَلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ، لَأَضَامَتْ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَمَالَتْ مَا بَيْنَهُمَا
رَيْحًا، وَلَكُنْصِيفُهَا - بَغْنِي: الْخِمَارُ - غَيْرَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)^(٢)، وَقَدْ جَاءَ
فِي «الْمُسْنَدِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَفْسِيرُ الْخِمَارِ بِالنَّصِيفِ صَرِيحًا مِنْ
قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣).

وَالنَّصِيفُ - وَهُوَ الْخِمَارُ - تُطْلَقُ الْعَرَبُ عَلَى مَا يُغْطِي بِهِ الْوَجْهَ،
وَقَدْ قَالَ:

مَقَطُ النَّصِيفِ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ فَتَنَازَلْنَاهُ وَاتَّقَيْنَاهُ بِالْبُؤِ

وَيُسَمَّيُ الْخِمَارَ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْضِهَا، وَلَكِنْ أَصْلُ اسْتِعْمَالِ
النِّسَاءِ لِلْخِمَارِ: أَنَّ لَهُ مَحِيطًا وَوَسَطًا؛ يَبْدَأُ مِنَ الرَّأْسِ وَيُحِيطُ بِهِ، وَيَنْزِلُ
نَيْعًا عَلَى الْكُفَّيْنِ وَالْوُجُوهِ وَالصُّلُوحِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الصَّحِيحِ»:
«الْخِمَارُ الَّذِي تُسَرُّ بِهِ وَجْهَهَا، بَلْ تُسَوِّلُ الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى
وَجْهِهَا»^(٤).

وَأِنْ كَشَفَتِ الْمَرَأَةُ خِمَارَها عَنْ وَجْهِهَا لَمْ تُحَرِّمِها، بَلَى مُحِيطًا
بِوَجْهِهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي حُرَيْرَةَ؛ قَالَ: «لَمَّا خُصِرَ
ابْنُ الزُّبَيْرِ، دَخَلَ عَلَى أُمِّو أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَبَّلَهَا وَقَبَّلَ مَا بَيْنَ

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦٢٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٦٨).

(٣) أخرجه أحمد (٤٨٢/٢).

(٤) صحيح ابن حزم (١٢٧٦/٢).

الخمار إلى الوجه فوق الجبهة» رواة الحاكم^(١).

والأصل: أَنَّ الخِمَارَ لَا يَبْقَى عَلَى الرَّأْسِ، بَلْ يَكُونُ مِنْهُ عَلَى مَا دُونَ؛ فَبِهِ «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»: «أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَذْكُرُ نَقْرَهَا - الَّذِي نَقَرَتْهُ أَلَا تُكَلِّمُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - فَتَبْكِي حَتَّى تَبْلُغَ ذُؤُوعَهَا بِخِمَارِهَا»^(٢).

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: «الْجِلْبَابُ فَوْقَ الْخِمَارِ وَدُونَ الرِّدَاءِ تُسَوِّقُ الْمَرْأَةُ صَدْرَهَا وَرَأْسَهَا»^(٣).

وَالْغَالِبُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ عِنْدَ تَغْطِيطِهَا لَوَجْهِهَا تَأْخُذُ الْخِمَارَ مِنْ أَسْفَلِهِ الَّذِي عَلَى صَدْرِهَا وَتَرْكُضُهُ عَلَى وَجْهِهَا، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْجِلْبَابِ تُذْنِبُهُ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا وَتُسِيلُهُ أَوْ تُصَرِّبُ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا، وَيَصُحُّ الْعَكْسُ، خَاصَّةً إِنْ كَانَ الْخِمَارُ رَاسِخًا، سَقَلَتْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا.

أَنْوَاعُ زِينَةِ الْمَرْأَةِ:

وَالْمَرْأَةُ زِينَةٌ فِي بَنَاتِهَا خُلِفَتْ عَلَيْهَا، وَلَهَا زِينَةٌ مُكْتَسَبَةٌ تَقَعُهَا:

فَأَمَّا زِينَتُهَا الَّتِي خُلِفَتْ عَلَيْهَا: فَوُجْهُهَا وَشَعْرُهَا، وَأَزْوَاجُهَا وَحُشُورُهَا خُلِفَتْهَا.

وَأَمَّا الزَّيْنَةُ الْمَكْتَسَبَةُ: فَهِيَ مَا تَلْبَسُهُ مِنْ خُلْفٍ وَثِيَابٍ، وَمَا تَضَعُهُ مِنْ لَوْنٍ، كَحِجَّاءٍ وَأَصْبَاغٍ عَلَى وَجْهِهَا وَبَدَنِهَا وَشَعْرِهَا.

وَاللَّهُ ذَكَرَ فِي آيَةِ الزَّيْنَةِ، وَجَعَلَهَا إِجْمَالًا عَلَى نَوْحَيْنِ:

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/ ٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٢٣).

(٣) «المستدرک» على صحيح مسلم (٢/ ٤٧٤).

الأولى: الزينة الباطنة التي لا تظهر لأحد، وهذا في قوله: ﴿وَلَا يَبُورُكَ زِينَتُهُ﴾، ثُمَّ أَتَى بِهَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ.

الثانية: الزينة الظاهرة، التي تظهر لَمَنْ خَشَعَهُ اللهُ بِهَا، بقوله: ﴿وَلَا يَبُورُكَ زِينَتُهُ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، وبعضُ النَّاظِرِينَ لتفسير السلف لقوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ يَحْمِلُ تَفْسِيرَهُمْ أَنَّهُمْ يُظْهِرُونَهُ لِلْأَجَانِبِ غَيْرِ الْمُحَارِمِ، فَيَنْقُضُونَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ قَوْلَهُمْ فِي ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أَنَّهُ (الْكُفُّ وَالْوَجْه)؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ صَمْرٍ وَالضَّحَّالِ^(١)، أَوْ (الْكُخْلُ وَالْخُضَابُ وَالْخَاتَمُ)؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) وَمُجَاهِدٍ^(٣) وَابْنِ جُبَيْرٍ^(٤)، أَوْ (الْكُخْلُ وَالْخَاتَمُ)؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ^(٥)، أَوْ (الْخُضَابُ وَالْكُخْلُ)؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ^(٦)، أَوْ (الْكُخْلُ)؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ الثَّعْبِيِّ وَقَتَادَةَ، أَوْ (الْوَجْهَ وَالنَّيَابَ)؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ أَيْضًا^(٧)، أَوْ (الْوَجْهَ وَتَغْرِئَةَ الثَّغْرِ)؛ كَمَا جَاءَ عَنْ عِكْرِمَةَ^(٨)، أَوْ (الْكُخْلُ وَالنَّيَابَ)؛ كَمَا جَاءَ عَنْ الثَّعْبِيِّ^(٩)، وَهَذَا أَصَحُّ مَا جَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ تَفْسِيرِ آيَةِ الزَّيْنَةِ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ هَؤُلَاءِ السَّلَفِ إِنَّمَا هُوَ فِي الزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ لِلْمُحَارِمِ مِنَ الثَّنَسِ وَالرَّضَاخِ، وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ كَانُوا عَلَى قَلْبٍ شَدِيدٍ مِنَ الْعَفَافِ وَالسَّيْرِ، حَتَّى إِنْهُمْ قَلِمًا يُسْأَلُونَ عَمَّا يُكِيدُوهُمُ الْخُرُءُ لِلرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٧٤/٨). (٢) تفسير الطبري (٢٤٧٤/٦).

(٣) تفسير الطبري (٢٦٠/١٧). (٤) تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٧٤/٨).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٠١٤).

(٦) المعجم المصنوع (٢٢/١١).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٠١٢).

(٨) تفسير الطبري (٢٦١/١٧).

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٠٢١).

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٠٠٧).

عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ أَنْ يَقْتُلُوا **يَنْفُسَهُمْ** ﴿٦٠﴾ (التور: ٦٠) قال: (الجلالبي) ^(١)،
وهي التي على الشائبة كما صُحِّحَ عن ابن عباسي قوله: «أَمَرَ اللَّهُ نَسَاءَ
المُؤْمِنِينَ إِذَا خَرَجْنَ مِنْ بَيْتِهِنَّ فِي حَاجَةٍ أَنْ يُكَلِّفْنَ وَجوهَهُنَّ مِنْ لَوْحٍ
وَرُومِيهِنَّ بِالْجَلَابِيبِ، وَيُطَيِّبْنَ عَيْنًا وَاحِدَةً» ^(٢)، وَصُحِّحَ عَنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ:
أَتَلْبِي الْجَلَابِيبَ عَلَى وَجْهَيْهَا» ^(٣).

وَجَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِينَ رَوَوْهُ عَنْهُمْ مَا يُشَايِرُ قَوْلَهُ - لَمْ
يَكُونُوا يُسْأَلُونَ عَنْ غَيْرِ الْمَخَارِمِ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُمْ غَيْرُ وَارِدٍ لَوْضُوحِهِ
وَجَلَالِهِ، وَقَدْ كَانُوا عَلَى تَوْجِعٍ مِنَ الْعِفَافِ وَالشَّرِّ شَدِيدٍ، فَيُطَلِّقُونَ
إِطْلَاقًا لَا يَنْفَعُهَا مِنْ تَأَثُّرِ بَوَالِغِ الشُّفُورِ وَالتَّعَرُّي، حَتَّى أَصْبَحَتْ مِنَ
النِّسَاءِ مَنْ تَلَبَّسَ عِنْدَ الْأَجَانِبِ مَا لَا تَلَبَّسُهُ نَسَاءُ السَّلَفِ عِنْدَ أَنْبِيَائِهَا وَأَخْيَافِهَا
وَأَيْبَافِهَا، وَمَنْ جَمَعَ أَقْوَالَ أُولَئِكَ السَّلَفِ الْمُفْسِّرِينَ لِلزَّيْنَةِ مِنْ أَبْوَابِ الشَّرِّ
وَالْعَوْرَاتِ، ظَهَرَ لَهُ مَرَاغَمُ جَلِيًّا:

فَأَمَّا سَمِيعُ بْنُ جُبَيْرٍ: فَصَحَّحَ عَنْهُ أَنَّ تَخْفِيفَ اللَّهِ عَنِ الْفَوَاحِشِ
(المعجوز) هُوَ وَضْعُ (الجلالبي) لَفْظًا؛ قَالَ سَمِيعُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَا تُشِيرُجْنَ
بِوَضْعِ الْجَلَابِيبِ أَنْ يُرَى مَا عَلَيْهَا مِنَ الزَّيْنَةِ ^(٤)، وَالْجَلَابِيبُ هِيَ مَا يَسْتُرُ
الْوَجْهَ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي آيَةِ الْفَوَاحِشِ: ﴿وَالْقُرْبَىٰ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾
(التور: ٦٠)، وَآيَةُ الْأَحْزَابِ: ﴿يَتَذَكَّرُ عَلَيْكَ مِنْ جَلِيلِهِمْ﴾ ^(٥)، فَإِنْ كَانَتْ
هَذِهِ هِيَ الرُّخْصَةُ عِنْدَ سَمِيعِ بْنِ جُبَيْرٍ لِلْمَعْجُوزِ، فَهِيَ لَيْسَتْ رُخْصَةً لِلشَّائِبَةِ،
وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ لِلْمَعْجُوزِ إِظْهَارُ شَعْرِهَا؛ حَتَّى الْإِجْمَاعُ

(١) تفسير الطبري (٣٦٠/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤١/٨).

(٢) تفسير الطبري (١٨١/١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٥٤/١٠).

(٣) معبرها السنن والأثران للبيهقي (٩/٤)، ومسانن الإمام أحمد رواية أبي حنيفة (ص ١٥٤) مسألة (٧٢٢).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٢/٨).

ابْنُ خَزْمٍ^(١) وَالْجَصَّاصُ^(٢).

وَأَمَّا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ: فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ تَفْضِيلُهُ سَفَرُ الشَّعْرِ مِنَ الْمَحَارِمِ؛ فَقَدْ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَرَى مِنَ النِّسَاءِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهُ: «وَلَوْ سَهَّلَ إِنْ شِئْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ رَأَى فَلَا بَأْسَ»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ^(٣)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ عَطَاءٍ مَا صَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْمَجْزُورِ أَنَّهُ تَضَعُ جَلْبَابَهَا، وَالْجَلْبَابُ مَا عَلَى الْوَجْهِ.

وَأَمَّا مُجَاهِدُ بْنُ جُبَيْرٍ: فَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَرَى وَضِعَ الْخِمَارِ عِنْدَ الْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ، فَكَيْفَ يُحْتَلُّ قَوْلُهُ فِي الزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ: «الْخَائِثُ وَالْكَحْلُ» أَنَّهَا لِلرِّجَالِ الْأَجَانِبِ مُشْرِكِينَ وَمُسْلِمِينَ؟ فَقَدْ رَوَى لَيْثٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «لَا تَضَعُ الْمُسْلِمَةُ خِمَارَهَا عِنْدَ مُشْرِكَةٍ وَلَا تُقْبِلُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿أَوْ شَاكِرِينَ﴾»؛ فَلَيْسَ مِنْ نَسَائِهِنَّ؛ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ^(٤)، وَرَوَايَةُ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ كِتَابٌ وَنُسْخَةٌ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَانَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ مُجَاهِدٍ كَمَا صَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ فِي الْمَجْزُورِ، وَأَنَّ اللَّهَ رَخَّصَ لَهَا بِوَضْعِ جَلْبَابِهَا^(٥)، وَهَذِهِ خُصِيصَةُ الْمَجْزُورِ عِنْدَهُ مِنَ الشَّائِئَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ عَامِرِ الشَّافِعِيِّ: (الْكَحْلُ وَالشَّيَابُ)، وَقَوْلُ حَكِيمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: (الْوَجْهُ وَتُفَرُّهُ النَّسْرُ): فَقَدْ صَحَّ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ أَنْ تَضَعُ الْمَرْأَةُ خِمَارَهَا عِنْدَ عَمَّاهَا وَعَالِيهَا؛ غِلَافًا لِجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، فَكَيْفَ

(١) «المحلى» (١٠٠/٣٢٦).

(٢) «أحكام القرآن للجصاص» (١٩٦/٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٢٧٩).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٥/٧).

(٥) «تفسير الطبري» (١٧/٣٦٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٨/٦٦١٠).

يُحْتَمَلُ قَوْلُهُمَا فِي «وَلَا يَتَّبِعَنَّ رِبَّتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا»: أَنَّ الْمَرْأَةَ تُبْذِي وَجْهَهَا وَكُفَّيْهَا وَتُخَلِّيْهَا لِلْأَجَانِبِ الْأَبْعَدِينَ، وَهِيَ تُشَدِّدَانِ فِي الْمَحَارِمِ غَيْرِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ (١) فَقَدْ رَوَى دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَجْهًا مَعْرُومَةً فِي قَوْلِهِ: «وَلَا يَتَّبِعَنَّ رِبَّتَهُنَّ إِلَّا يُتَوَلَّيْنَهَا أَوْ مَكَائِيَهُنَّ أَوْ مَكَائِيَهُنَّ» حَتَّى لَزَعَ مِنْهَا، قَالَا: «لَمْ يَذْكُرِ الْعَمُّ وَالْخَالُ» لِأَنَّهُمَا يَتَوَلَّيَانِ لِأَهْلِيَّيْهِمَا، وَقَالَا: لَا تَضَعُ خِمَارَهَا عِنْدَ الْعَمِّ وَالْخَالِ (٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣) وَابْنُ جَرِيرٍ (٤) وَابْنُ الْمُنْظِرِ (٥).

وَيَعْنِي هَذَا: مَا رَوَاهُ جَابِرٌ، عَنْ عَامِرٍ: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قَتَرٍ كُلِّ ذِي سَرَمٍ» أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦).

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ الشَّعْبِيِّ (٧) مَا صَحَّ عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ فِي الْمَجْزُورِ.

وَأَمَّا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: فَإِنَّهُ لَا يَرَى أَنْ يَرَى الْأَخَ أَخْتَهُ بِهَا عِمَارٌ عَلَى رَأْسِهَا؛ فَقَدْ صَحَّ عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ؛ فِي الْمَرْأَةِ تَضَعُ خِمَارَهَا عِنْدَ أَخِيهَا؛ قَالَ: «وَالَّذِي مَا لَهَا ذَلِكَ» أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَذَا دَلِيلٌ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْمَحَارِمَ، وَمَا كَانُوا يُسْأَلُونَ عَنْ غَيْرِ الْمَحَارِمِ، وَلَا يَقْصِدُونَ غَيْرَهُمْ؛ لِشِدَّةِ وَرَجَمِهِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ يَثَلُ مَا صَحَّ عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ فِي الْمَجْزُورِ، وَأَنَّ اللَّهَ عَظَّمَهَا بِوَضْعِ الْجِلْبَابِ (٩).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٢٩٣).

(٢) «تفسير الطبري» (١٧٢/١٩). (٣) «تفسير ابن كثير» (١٧/٦).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٢٨٧).

(٥) «تفسير الطبري» (٢١٧/٢١٧).

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٧٢٨١).

(٧) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٦١١/٨).

وَأَمَّا الضَّحَّاكُ: فَيَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْمَجْلُومِ، مَا رَوَاهُ مَزَاهِمٌ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي، لَقُلْتُ: غُفِّي رَأْسِي»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١).

وَأَمَّا قَتَادَةُ: فَصَحَّ عَنْهُ مَا صَحَّ عَنْ ابْنِ جُبَيْنِرٍ وَصَطَاوٍ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ فِي الْمَعْجُوزِ^(٢).

وعلى هذا المعنى لم يخرج واحدٌ من أصحاب ابن عباس وغيرهم من الشَّابِئِينَ؛ لَقَدْ رَوَى جُكْرُمَةُ وَأَبُو صَالِحٍ: أَنَّ الزُّبَيْنَةَ الظَّاهِرَةَ (الْمَرْغُومَةَ)^(٣)، وَالْمَرْغُومَةُ: قُبُوبُ الْبَيْتِ لَا ثَوْبُ الْخُرُوجِ؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ لِأَنَّ الدَّرْعَ يَظْهَرُ مَعَ الشَّعْرِ وَالشَّخَرِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وصحَّ عن طَاوُوسٍ: «مَا كَانَ أَثَرُهُ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرَى عَوْرَةً مِنْ ذَاتِ مُحَرَّمٍ، قَالَ: وَكَانَ يَخْشَى أَنْ تَسْلَخَ عِمَامَتَهَا عَنْهُ»؛ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٤)؛ وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: فَلِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ جَمَلَ مَا اسْتَنْتَاهُ اللَّهُ لِلْمَعْجُوزِ أَنْ تَكْشِفَهُ هُوَ جَلْبَابُهَا^(٥)، وَيَقْبَلُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ لَا خَصِيصَةَ لِلْمَعْجُوزِ فِي ذَلِكَ، فَيَقْبَلُ جَلْبَابَ الْوُجُوهِ عَلَى الشَّائِئَةِ، وَلَا يَلِيقُ بِقِفْرِ الصَّحَابَةِ وَلَا بِعُقُولِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ ضَرْبُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْبَابِ الْبَيْنِ الرَّاضِحِ؛ كَحِجَابِ الْمَرْأَةِ وَلِيَابِهَا.

وعلى هذا يَرْوِي الْبَيْهَقِيُّ فِي اسْتِثْنَائِهِ: «لَقَدْ تَرَجَّمْ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَعُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَدْرِيكَ يَتَّبَعُونَ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾»؛ فَقَالَ: «بَابُ مَا

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (١٧٧٨١).

(٢) تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢٦٤١/٨).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (١٧٠٠٥).

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (١٢٨٣١).

(٥) تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢٦٤٠/٨)، وَ (٢٦٤١).

تُبدي المرأة من زينتها للمذكورين في الآية من صحابياتها، ثم أورد قول ابن عباس الذي فيه: والزينة الظاهرة: الوجه وتخل العنق ويحساب الكف والخاتم، فهذا تظهره في بيتها لمن دخل عليها^(١).

ونعش على هذا ابن عبد البر، فجعل كشف الزينة وإظهارها للمحارم لا للأجانب، فقال: «إن ذوي المحارم من النسب والزهاد لا يحتجب منهم ولا يستتر عنهم إلا القورات، والمرأة فيما عدا وجهها وكفيها عورة»^(٢).

ومن نظر إلى تفسير بقية الصحابة في ذلك، وجد أنه يتطابق مع هذا المعنى وتوافقه؛ كما صح عن عبد الله بن مسعود: أن الزينة الظاهرة (الثياب)^(٣) وعلى هذا جميع أصحابه وغيرهم من العراقيين؛ كما هي الأحوصي والتكمي والحسين وابن سيرين وغيرهم، وقال به مجاهد^(٤)، ومراثة بالثياب التي تكون تحت الجلباب مئاً على الثياب الداخلية من زخرفة وزينة، فالجلباب يستتر زينة الملابس الداخلية، فليحارم رؤية ذلك، لأن الزينة تكون بالثياب؛ كما في قوله تعالى: ﴿خُلُوا زِينَتَكُمْ﴾^(٥) كل سجد (الأمراء: ١٢١) يعني: زينة ثيابكم؛ وبهذا فسر أبو إسحاق السبيعي قول ابن مسعود: فقد تلا هذه الآية: ﴿خُلُوا زِينَتَكُمْ﴾ كل سجد لنا روى تفسير ابن مسعود عن أبي الأحوصي عنه^(٦).

الوجه الثاني: أن لغة السلف في غير التفسير في بقية أبواب الشتر والنظر دال على هذا المعنى؛ فقد صح عن ابن شهاب الزهري قوله:

(١) «السن الكبرى» للذهبي (١/٩٤). (٢) «المصنف» (٨/٢٤٦).

(٣) «تفسير الطبري» (١٧/٢٥٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٥٧).

(٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨/٢٥٧). (٥) «تفسير الطبري» (١٧/٢٥٧).

«لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى قُبْحِ الْمَرَأَةِ مِنْ تَحْتِ الْخِمَارِ إِذَا كَانَ قَدْ مَحَرَّمٌ، فَإِنَّمَا أَنْ تَسْلُخَ بِحَارَهَا عَنْكَ، فَلَا»^(١).

وعن الزُّهْرِيِّ أَيْضًا فِي الْمَرَأَةِ تَسْلُخَ بِحَارَهَا عَنْكَ فِي مَحَرَّمٍ، قَالَ: «أَمَّا أَنْ يَرَى الشَّيْءَ مِنْ دُونِ الْخِمَارِ، فَلَا بَأْسَ، وَأَمَّا أَنْ تَسْلُخَ الْخِمَارَ، فَلَا»؛ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ^(٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَمَنْ جَمَعَ أَقْوَالَ السَّلَفِ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ، وَنَظَرَ فِيهَا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ، أَدْرَكَ خَلَجًا وَزَجَنًا وَتَحَقَّقَ نَسَائِهِمْ، وَأَدْرَكَ أَنَّهُمْ يَدُورُونَ فِي دَائِرَةٍ أُخْرَى مِنَ الْعِفَّةِ وَالْإِحْتِيَاظِ عَلَى غَيْرِ مَا يُحَوَّلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يُبْرِدُونَ مِنْ مَعْنَى الزَّيْنَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْوُجُوهِ وَمَا حَوْلَهُ لِلْأَجَانِبِ الْأَبْعَدِينَ، وَهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ كَشْفِ الْمَرَأَةِ لَوَجْهِهَا لِلْأَقْرَبِينَ، وَلَا بِمَحْظُورٍ فِي ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا يَدُكِّرُونَ الْوَجْهَ اخْتِصَارًا لِإِجَارَةِ زَيْنَتِهِ قَبْلًا مِنْ التَّكْخُلِ وَالْفَرْطِ وَالْخِضَابِ، وَيَذْكُرُونَ الْبَدَنَ اخْتِصَارًا لِيَدْخُلَ فِيهَا زِينَتُهَا مِنَ الْخَائِمِ وَالْخِضَابِ وَالسَّوَارِ، وَلَا يَغْتَفُونَ الْوَجْهَ بِلَانِهِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي مَجْمُوعِ تَفْسِيرِهِمْ، أَدْرَكَ ذَلِكَ يَقِينًا.

الوجه الثالث: أَنَّ اللَّهَ رَخَّصَ لِلْفَرَاغَةِ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ، فَقَالَ: ﴿وَالْقُرْبَىٰ مِنْ أَلْسِنَةٍ أَلْقَىٰ لَا يَسْخَرُونَ مِنْكُمْ بَلْ أَنْتُمْ عَنْكُمْ مُخْتَلِفُونَ أَلَنْ لَكُمْ لَكُمْ سَبْحٌ مِنَ رَبِّكُمْ﴾ [النور: ٦٠]، وَقَدْ اتَّفَقَ الْمَفْسُورُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِمِينَ: أَنَّ الثِّيَابَ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ بِهَا لِلْمَجْرُورِ فِي (الْجَلَابِيبِ)؛ جَاءَ ذَلِكَ بِمُسْتَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمَرَ وَالشَّعْبِيِّ وَابْنِ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنِ وَمَجَاهِدٍ وَهَاطِئٍ وَجُرْجُمَةَ وَقَنَادَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ لَهُمْ تَفْسِيرٌ لِلزَّيْنَةِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (١٢٨٢٩).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (١٢٨٣٠).

أنها: «الزينة الظاهرة»، واتفقوا هنا على أنَّ ما تختص به العجوز عن الشابة رفع الجلابيب فقط، والجلابيب هي ما تختص بشعر الوجه بين بشرة الجسم، وتكون فوق بقية الثياب ثوباً على ثوب، فالجلابيب فوق الخمار، ويدلُّ على أنَّ الجلابيب ما كانت تستر الوجوه للشابات جملةً من تفسير أضح الناس وأقربهم إلى الوحي، وهم الصحابة والتابعون:

منها: قول عائشة: «تسلي المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها»، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح^(١)، وقولها في «الصحاح»: «فَحَمَرْتُ وَجْهِي بِجِلَابِي»^(٢).

ومنها: قول ابن عباس: «تسلي الجلابيب على وجهها»، أخرجه أبو داود في «المسانيد» بسند صحيح^(٣)، وقوله: «أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب، ويدين هنكاً واحداً»، رواه ابن جرير بسند صحيح^(٤).

ومنها: ما رواه عاصم الأحول: قال: كنا ندخل على خفصة بنت سيرين، وقد جعلت الجلابيب هكذا، وتلفت به، فنقول لها: وجنك الله! قال الله تعالى: ﴿وَالْقَوِيَّةُ مِنَ الْعِسْكَ الَّتِي لَا يَنْجُو إِلَّا كَلْبًا فَلْيَسَّ عَلَيْكُمُ الْجِلَابُ؟﴾ قال: فنقول لنا: أي شيء بعد ذلك؟ فنقول: ﴿وَأَنْ يَسْتَلِفْنَ حِجْرَ لُبِّهِمْ﴾ [النور: ٦٠]، فنقول: هو إثبات الجلابيب^(٥).

وإذا اتفق الصحابة على أنَّ رخصة النساء العجائز وضع الجلابيب، وكشف الوجه من غير زينة، فماذا يجعلون للمرأة الشابة أمام الأجانب؟

(١) فتح الباري لابن حجر (٤٠٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٤١)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٣) سبق شرحه.

(٤) سبق شرحه.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٣/٢).

وقد حكى الإجماع غير واحد من العلماء على أنه لا يجوز للمعجز أن يكشف شئها للأجانب مهما بلغ مبلغها، حكى الإجماع ابن حزم^(١)، والخصاص^(٢)، وغيرهما، فتعذر المعجز عودة الأجانب كشمس الشافعي بلا خلاف.

وإذا كان نعيمُ ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ وابنِ جُبَيْرٍ ومُحَمَّدُ والحسينُ
والسُّنْبُكِيُّ والفُضَّائِلُ ومُجَاهِدٌ وقَتَادَةُ لَأَيُّو: ﴿لَا يَتُوبُ﴾ يَنْتَهِنُ إِلَّا مَا
كَتَبَ مِنْهَا: أَنَّهَا الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ وَيُرَادُ بِهَا لِلْأَجَانِبِ، فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ
نَزُولِ آيَةِ الْفُرَاعِدِ، وَالْتِزَامِ لَهَا بِالْجَلَابِ ۱۲

[illegible]

فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ: «وَهَلَّا كَلَّمَ بِجَمْعِهِ مَا ظَهَرَ مِنْ

(c) $\frac{1}{2} \ln 2$

(٢) الأحكام الشرعية للجصاص (١٩٦/٥). (٣) فصل الظم في (١٩١/١٩).

الزينة؛ بمعنى: أَنَّ المَذْكُورِينَ هم المَحَارِمُ، وهم المَعْشُورُونَ بِحَوْلِهِ قَبْلَ ذلك: ﴿لَا يَبْكُونَ وَيَنْتَهُنَ إِلَّا مَا كَهَرَ مِنْهَا﴾، وليس الأجانب، فذُكِرُوا للبيان والإيضاح، والزَوْجُ له فَضْلٌ على الجميع وَخُصُوصِيَّةٌ، كما قاله ابنُ زيدٍ.

التفريع في فَرْضِ الجِجَابِ:

يلزمُ بعضُ المفسرين: أَنَّ الجِجَابَ لم يُفْرَضْ جُحْلَةً واحدةً، وإنما جاء متدرِّجاً، فأوَّلُ ما نَزَلَ وَذُكِرَ فيه عمومُ المؤمنات: آياتُ النور، ثُمَّ آياتُ سورةِ الأحزاب، ومن هؤلاء ابنُ جريرِ الطبري وأبو بكرِ الجصاص وابنُ تيمية وغيرهم، وهؤلاء يَتَّفِقُونَ مع غيرهم في النهاية والنهاية التي استقرَّ عليها الحُكْمُ، وإن اختلفوا مع غيرهم في المراحل.

وكثيرٌ ممن يَنْظُرُ في كُتُبِ المفسرين فينبَظُرُ في سورةِ النور فيَراهم يَنْقُلُونَ كلامَ السلف في الزينة الظاهرة بإجمال، ثُمَّ يُعَلِّقُونَ أولئك الأئمة في سورةِ النور ويَنْقُصُونَ على جوازِ كشفِ المراءِ لوجهها وكُفَّيْها، ولو نظروا في كلامهم في سورةِ الأحزاب، لَوَجَدُوا أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ، وليس هذا اضطراراً ولا قولين، فالْمَوْلُفُ واحدٌ، والكِتَابُ واحدٌ، وإنما لأنهم يَرَوْنَ تقدُّمَ آيَةِ الجِجَابِ من سورةِ النور على آيَةِ الجِجَابِ من سورةِ الأحزاب، فيفسرون كلَّ موضعٍ بحسبِ ما فهموه في موضوع، ومن جهولِ المتقدم والمناخر من السُّورِ عندَ الأئمة، لم يفهم مقاصدَ القرآنِ وأحكامه عندَ المفسرين:

قال ابنُ جريرِ الطبري في سورةِ الأحزاب: ﴿لَا يَتَشَبَّهْنَ بِالْإِمَاءِ فِي لِبَاسِهِنَّ إِذَا هُنَّ خَرَجْنَ مِنْ بَيْوتِهِنَّ لِحَاجَتِهِنَّ، فَكَشَفْنَ نُسُورَهُنَّ وَوُجُوهَهُنَّ، وَلَكِنَّ لِمَنْزِلَيْنَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَابِيهِنَّ﴾^(١)، وذكر تفسيرَ السلف

(١) تفسير الطبري (١٩/١٨١).

لتغطية الوجه بالجلابيب، وهكذا فسر آية القواعد في سورة الأحزاب.
وقوله هنا في سورة النور بأن المرأة تُبدي وجهها يحكي المرحلة الأولى من قرصي الحجاب، وآية الأحزاب بعدها.

وابن جرير إمام بصير ينقل أقوال السلف في الموضع ويثبت، ولو كانت الآية في حكم سابق، ثم تبعتها آيات تزيد عليه في الحكم، فيذكر عند كل آيات حكمها، وهذا له نظائر كثيرة في «تفسير».

وهكذا الإمام الجصاص ذكر معنى ما ذكره ابن جرير في آية النور؛ لأنها سابقة، ثم في آية الأحزاب المتأخرة قال: «في هذه الآية دلالة على أن المرأة مأمورة بستر وجهها عن الأجنبيين، وإظهار الشر والعفاف عند الخروج»^(١).

وهكذا كثير من المفسرين؛ يفسرون آية النور على حال سابق؛ كما جاء عن ابن جرير، ثم يثبوتون صراحة على منع المرأة من كشف وجهها عند آية الأحزاب، ومن هؤلاء المفسرين: أبو الليث نصر السمرقندي الحنفي في «تفسيره»^(٢)، وأبو عبد الله بن أبي زعيم^(٣)، والتملي^(٤)، والكيها الهراسي^(٥)، والزمخشري^(٦)، والجزري^(٧)، والبيضاوي^(٨)، والسفي^(٩)، وابن جزري^(١٠)، والشيوطي^(١١)، والبقاعي^(١٢)، وأبو السعود^(١٣) وغيرهم.

(١) «أحكام القرآن للجصاص» (٢٤٠/٥). (٢) «تفسير السمرقندي» (٧٠/٣).

(٣) «تفسير القرآن العزيز» (٤١٢/٣). (٤) «تفسير التلمي» (٦٤/٨).

(٥) «أحكام القرآن للكيها الهراسي» (٣٥٠/٤).

(٦) «تفسير الزمخشري» (٥٦٩/٣).

(٧) «تفسير الجزري» (٥٩٠/٢).

(٨) «تفسير البيضاوي» (٢٣٨/٤). (٩) «تفسير التلمي» (٤٠/٣).

(١٠) «تفسير ابن جزري» (١٥٩/٢). (١١) «تفسير الجلالين» (٥٦٠/٥).

(١٢) «مفهم الدرر» (١٣٥/٦). (١٣) «تفسير أبي السعود» (١١٥/٧).

وكثيرٌ ممن ينقلُ أقوالَهُم السابقة في إبداء الزينة الظاهرة يُهملُ أقوالَهُم المُحكَّمة في سورة الأحزاب، التي نزلت بعد ذلك.

وسواء قيل: إنَّ الحجاب نزل متدرِّجاً أم نزل مرةً واحدةً وتنوَّعت نصوصُ القرآن في الحجاب، فالغاية واحدةٌ، وهو ما ظهر في جميع الآيات وتجلَّى صريحاً في سورة الأحزاب.

ومن لم يعرف أزمنة نزول آيات الحجاب، ولم يجمع أقوال الصحابة في آيات الحجاب والشَّيْر بعضها إلى بعض، ولم ينظر في ملاهيم فيما تعلَّقَ بباب لباس المرأة وسترها وحجابها - أشكل عليه ذلك، وضرب بعضها ببعض على ما تقدَّم بيانه؛ فأبانت الحجاب في سورة النور والأحزاب لم تنزل دفعةً واحدةً، وأقوال الصحابة في التفسير تتنوع حسب الحالات والسواضع، ولا تتعارض، وبين باب أولى أقوال الصحابي في المسألة الواحدة كما تقدَّم؛ وقد بسطنا أحكام لباس المرأة وحجابها في كتاب «الحجاب في الشَّرع والقطرة» بين الدليل، والقول الدَّخيل.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَكُنَّ الْأَيُّمُ يَتَرُكْنَ زِينَهُنَّ وَلْيَكُنَّ يَتَرُكْنَ زِينَهُنَّ﴾﴾ [النور: ٣٢].

أمر الله الأولياء بتزويج الأيتام؛ يعني: من لا زوج له من النساء والرجال، الأحرار والعبيد.

حكم تزويج الأيتام:

والأمر في الآية ظاهرة الوجوب؛ أنه يجب على الولي تزويج يتيم إن جاءها من يرضى دينه وخلقه، وإن منعها من ذلك بلا موجب شرعي، فمنعها عطل محرم، وفنائه له ولها وللمن خطبها من الصالحين ولم

بُزْوَجِهِ، وفي التَّزْوِيجِ وغيره؛ من حديث أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (إِذَا حَظَبَ إِلَيْكُمْ مَن قُرْصُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، قُرْصُجُوا؛ إِلَّا تَطْلَعُوا، تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ، وَقَسَدٌ عَرِيشٌ)^(١).

ويُذَكِّرُ الفتنَةَ والفسادَ العَرِيشَ في تركِ ذلك دأبً على وجوبِ الفعلِ، والفتنةُ المذكورةُ خاصةٌ وعامةٌ:

أما الفتنةُ الخاصةُ: فتنةُ الخاطِبِ والمخطوبِ في دينهِ عند تأخيرِ تزويجِهِ، بأن يتمرَّضَ للحرامِ نظرًا أو قولًا أو لمسًا أو مُفَارَقَةً، وفتنةٌ للوليِّ بالحقِّ إثمَ التَّضَلُّي به، أو الدَّعَاوِ عليه.

وأما الفتنةُ العامةُ: فإنَّ النَّاسَ إِنْ عَطَلُوا إحصانَ نساءِهِم ورجالِهِم، فُتِحَتْ أبوابُ الحرامِ والتعلُّي على حدودِ الله، وشاعتِ الفاحشةُ، وتبعَتْها عقوبةُ الله عليها بأنواعِها، فتشأَّ المخالفةُ لأوامرِ الله خاصةً ثُمَّ تكونُ عامةً، وأولُ أسبابِ فتحِ الحرامِ يكونُ بإغلاقي أبوابِ الحلالِ؛ فإلَّا لم يغلُقْ في النَّاسِ مَيْلًا إلى شيءٍ إِلَّا وجعلَ في الحلالِ منه كفايةً وسعةً بما يُقْنِيهِم عن فتحِ أبوابِ الحرامِ، وفتحَ أبوابِ الوَطْءِ وخَلْعِها وجعلَ الحرامَ منه فتنةً؛ احتِيارًا وابتلاءً لعباده، وكلُّما أُلْغِيَ بابٌ من الحلالِ، قَابَلَهُ بابٌ من الحرامِ يُغْتَنَح، فإذا وَجَدَتْ النَّاسَ قد كَثُرُوا على الحرامِ، قَابَحَتْ عن أبوابِ من الحلالِ مُغْلَقَةً.

وقد تُغْلَقُ أبوابُ الحلالِ في النِّكَاحِ بتَضَلُّلِ الفتياتِ، أو غِلَاوِ المَهْرِ، أو منْعِ التَّعَلُّو، وثُمَّةٌ دَوَاقِعُ للحرامِ كالشَّهْوِ والشُّبُورِ وإطلاقِ البَصَرِ وغيرِ ذلك، فتلك دَوَاقِعُ للحرامِ، كما للحلالِ دَوَاقِعُها، كالعِفَافِ والوَجْهِابِ وَجْهَظِ البَصَرِ، وكلُّ دافعٍ حرامٍ يُقَابَلُهُ مِثْلُهُ في الحلالِ.

وقد جاء الأمرُ في السُّنَّةِ لِلشُّبَابِ، كما جاء الأمرُ في القرآنِ للأولياءِ؛ كما في «الصَّحِيحَيْنِ»^(٢) من حديثِ ابنِ مسعودٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ:

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٦٧).

أَنَّهُ قَالَ: ﴿بِمَا مَنَعَكَ الشَّيْبَ، مَنِ اسْتَطَاعَ بَيْنَكُمْ الْبَيْعَةَ، فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَلْيَلْبَسْ بِالسُّوَمِ﴾، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاهٌ^(١).

وَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ عَلَى جَفِظِ نَفْسِهِ مِنَ الْحَرَامِ وَلَا يَدْفَعُهُ عَنْهُ إِلَّا النِّكَاحُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ بِمَا خَلَّاهُ.

وَالْخِطَابُ فِي آيَةِ تَوَجُّعٍ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ، لِأَنَّهُمْ يَلْبَسُونَ أَمْرَ الْبَنَاتِ، وَالنَّفْعُ مُبَادَلٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَكَأَنَّ الْوَلِيَّ وَهُوَ يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ لِمُسْلِمٍ فَهُوَ يُعِينُ الْاِثْنَيْنِ فِي التَّزْوِيجِ وَالْإِحْصَانِ.

وَفِي هَوِيلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّالِفِينَ يَذْكُرْكَ وَكَلَّاهُمْ﴾، أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَسْرٍ، عَنِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا تَنْكِحُ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ)^(٢)، وَعَنْ جَابِرٍ بِنَحْوِهِ^(٣)، رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ، كَابْنِ الْقَلْبَرِ^(٤) وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى شَرِطِ الْوَلِيِّ لِلْعُرَّةِ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (١٢٢١).

وَفِي هَوِيلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْفَقْرِ وَالْكَفَايَةِ الزَّوْاجُ، فَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ فُقْرَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، قَالَتْ لَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ تَكَثَّرَ بِرُذْنِ أَمَلِهِ فِيهِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يُسْتَلْزَمُونَ بِضَعْفِ الْيَقِينِ، فَيُزَوَّجُونَ إِلَى ظَنِّهِمْ بِرُغْمِهِ، وَاللَّهُ عِنْدَ ظَنِّ عِبْدِهِ بِهِ.

• • •

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٧٩).

(٣) أخرجه أحمد (٣/٣٠٩)، وأبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١).

(٤) الإشراف على مطالع العلامة لابن المنذر (١٤١/٥).

﴿قَالَ تَمَالَى: ﴿وَلَيْسَتُوبُ الْقَوْلِ لَا يَحِلُّونَ بِكَذَا حَتَّى يَتَيَسَّرَ لَكَ مِنْ تَحْيِيهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ فَكُتِبَتْ لَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ خَوَّارٍ وَكَاتِبُهُمْ مِنَ ثَمَلِي أَمْوَالُ الَّذِينَ مَلَكَتْكُمْ وَلَا تَكْرِهُوا عَلَيْهِمْ عَلَى الْقَوْلِ إِنْ أَرَادَ نَفْسًا لِيَكْتُمُوا مَعَ النَّفْسِ الْآيَا وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَلَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنْ كَرِهْتُمْ خَفَافًا ثَقِيلًا﴾ (النور: ٣٣).

أمر الله من لم يجد قدرة على النكاح، كمن لا يجد مهراً يُنفقه، ولا داراً يُزوَّج: أَنْ يَسْتَعِثَّ بِسَعْيِهِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ بِالنَّكَاحِ حَتَّى يُغْنِيَهُ اللَّهُ مِنْ قَضِيهِ، وَفِي هَذَا أَمْرٌ بِالْأَعْزِ بِالْأَسْبَابِ حَتَّى لَا يَتَوَاقَلَ النَّاسُ.

وقد أمر الله من لم يجد مالا يتزوج به أَنْ يَتَكَسَّبَ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْتَرَهُّبِ وَالتَّخَلِّيِ لِلْعِبَادَةِ وَالْإِقْطَاعِ لَهَا، لِأَنَّ النِّكَاحَ سُنَّةُ الْإِنْسَانِ وَيُظْفَرُ الْحَيَوَانُ.

وهو تَمَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ فَكُتِبَتْ لَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ خَوَّارٍ﴾: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ مُكَاتِبَةِ الْمَوَالِي إِنْ أَرَادُواهَا وَفِيهِمْ قُدْرَةٌ عَلَى الْوَفَاءِ، فَفَرَّقَ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِي الْمُكَاتِبَةِ لِإِحْتِيَاقِ نَفْسِهِ، فَيُكَاتِبُ إِنْ ظَهَرَتْ قُدْرَتُهُ عَلَى الْوَفَاءِ وَخُسِرَ قَضِيهِ.

والجمهورُ عَلَى أَنَّ الْمُكَاتِبَةَ لِلِاسْتِحْبَابِ لَا لِلْجُورِ، وَهُوَ الْأَطْلَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمُكَاتِبَةَ وَاجِبَةً، وَهَذَا رُويَ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهَذَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّ الْخَيْرَ فِي الْآيَةِ هُوَ الْمَالُ، وَصَحَّ هَذَا عَنْ عَطَاءٍ^(١) وَمِجَاهِدٍ.

قَالَ مِجَاهِدٌ: «إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ مَالًا، كَانَتْ أَعْلَافُهُمْ وَأَدْبَانُهُمْ مَا كَانَتْ»^(٢).

(٢) «تفسير الطبري» (١٧/٢٨١).

(١) «تفسير الطبري» (١٧/٢٨٢).

وفي هذا أنَّ من لا جَزْفَةٌ له ولا كَسْبٌ يُحِبُّهُ: أنَّ الأفضل عدم مكانته؛ حتى لا يَؤْذَ ولا يَفْجِرَ، وربما أصابَ المالَ بحرامٍ، لينتَهِسَ مِن مُطالِبَتِهِ، ولو كَاتَبَ مِن لا كَسْبٍ له، جازَ، كما كَاتَبَ أَهْلُ بَرِيْرَةٍ بَرِيْرَةٍ ولا كَسْبٍ لَهَا، وقد جَاءَتْ إِلَى عَائِشَةَ تَطْلُبُ الْعَوْدَ^(١).

والمرادُ بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ رِزْقٌ قَالِ اللَّهُ الْيَوْمَ مَا كُنْتُمْ﴾ إِعَانَتُهُمْ بالتخفيف عنهم بإسقاط بعضِ المَكَائِدِ، وقد كَاتَبَ عَمْرُو وَابْنُ وَابْنُ عَبَّاسٍ غَيْبًا، وَوَضَعُوا عَنْهُمْ شَيْئًا مِن مَّكَائِدِهِمْ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ إِذْ قَالَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُحَسِّنَ فِيهَا أَسْمُهُ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا وَالْمَلَكُ وَالْأَسْمَاءُ﴾﴾ (النور: ٣٦).

في هذه الآية: فَضْلُ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَتَشْيِيدِهَا، وَرَفْعُهَا وَإِبْرَازُهَا لِإِبْرَازِهَا النَّاسُ، فَيَقْصِدُونَهَا لِلْعِبَادَةِ مِن صَلَاةٍ وَاعْتِكَافٍ وَذِكْرِ.

وقد صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: هِيَ الْمَسَاجِدُ بِكِرْمُونَتِهَا، وَهِيَ عَنِ اللَّغْوِ فِيهَا^(٢).

وصَحَّ هَذَا عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا^(٣).

وَمِنَ السَّلَفِ: مَنْ حَمَلَ الْبُيُوتَ عَلَى مَسَاجِدِ النَّاسِ هَامَةً كَوُكْرَةٍ^(٤)، وَحَمَلَ فِي ذَلِكَ مَشْرُوعِيَّةً ذَكَرَ اللهُ فِيهَا وَعِمَارَتِهَا بِطَاعَتِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ خَصَّهَا بِبُيُوتِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦١)، ومسلم (١٥٠٤).

(٢) تفسير الطبري (٣١٦/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦٠٤/٨).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٠٥/٨).

(٤) تفسير الطبري (٣١٧/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦٠٥/٨).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٠٤/٨).

وهو له تعالى، ﴿إِنَّ لَكَ لَأَنْ تَرَفَهُ﴾ الأصل فيه أنه رفع معنوي بالذخر والعبادة، وترتيبها عن اللغو والشحس.

وفد تقدم الكلام على عمارة المساجد وتشبيدها وبنائها عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبِيعُ بَيْعُ إِزْمِيرَ تُقَايِمَهُ﴾ الآية وتشبهه بركا قبل ولائك أنت التبعي التبعي. [البقرة: ١٢٧].

وهو له تعالى، ﴿يَسْتَبِخْ لَكَ فِيهَا وَالْقُدُّو وَالْأَسْمَاءُ﴾ يعني: الصلاة فيها بكرة وعشيا، فالسبح هنا الصلاة، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ سَكِينًا وَكَسْبًا بِالْكَفَى وَالْإِنْشَاةُ﴾ [ال عمران: ٤١]، ويشرح في هذا الوقت الذخر والصلاة؛ ففيه مع صلاة الصبح وصلاة العشي أذكرك الصبح وأذكرك المساء؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ فِي تَقْلِيدِكَ فَتَرْكًا وَحَقَّةً وَذَمًّا الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْقُدُّو وَالْأَسْمَاءُ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الاعراف: ٢٠٥].

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْتَبِخْ لَكَ فِيهَا وَالْقُدُّو وَالْأَسْمَاءُ﴾﴾ يعني: الصلاة فيها بكرة وعشيا، فالسبح هنا الصلاة، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ سَكِينًا وَكَسْبًا بِالْكَفَى وَالْإِنْشَاةُ﴾ [ال عمران: ٤١]، ويشرح في هذا الوقت الذخر والصلاة؛ ففيه مع صلاة الصبح وصلاة العشي أذكرك الصبح وأذكرك المساء؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ لَكَ فِي تَقْلِيدِكَ فَتَرْكًا وَحَقَّةً وَذَمًّا الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْقُدُّو وَالْأَسْمَاءُ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الاعراف: ٢٠٥].

ذكر الله التجارة وعدها من العوارض التي لا تلهي أهل الإيمان؛ إشارة إلى أنها من أكثر ما يلهي غيرهم؛ وذلك إما للمال من فتنة وجاوة ومتعة.

ترك الأسواق والتبع وقت الصلاة:

قوله تعالى: ﴿يَسْتَبِخْ لَكَ فِيهَا وَالْقُدُّو وَالْأَسْمَاءُ﴾ ذكر الله البيع بعد ذكره التجارة مع أن التجارة بيع وشراء فلا يدور مال التاجر إلا بهما؛ لأن المقصود أهل البيع، وهم الباعة، وأهل المتاجر، وفي ذكر (البيع) في الآية مقاصد وجعتم أظهرها - والله أعلم -:

أولاً: أَنَّ الفَتَنَةَ وَالشُّكْلَ بِالْبَيْعِ أَكْثَرُ مِنَ الْفَتَنِ بِالشِّرَاءِ؛ فَلَا يُغْنَى عَنْ بَيْعِ سِلْعَةٍ بِشُكْلِهَا أَكْثَرُ مِمَّنْ يَبْحَثُ عَنْ سِلْعَةٍ يُشْتَرِيهَا، وَالْبَائِعُ يَهْتَمُّ بِتَدْوِيرِ مَالِهِ، بخلافِ الْمُشْتَرِي، فغالبُ النَّاسِ يُشْتَرِي لِتَسْهِلِكَ، وَالْبَائِعُ يَبِيعُ سِلْعَتَهُ لِشُغْرِهَا وَثَلْثُهَا وَبِيعَتُهُ وَيَتَكَسَّبُ.

ثانياً: أَنَّ الْمُنْصَوِّةَ بِهَا أَهْلُ الْحَوَانِيكِ وَالْمَتَاجِرِ، وَهَؤُلَاءِ يُبِيعُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِمَّا يُشْتَرُونَ، وَالْبَائِعُ ثَابِتٌ وَالْمُشْتَرِي عَابِرٌ، وَالتَّاجِرُ فِي مَشْكَرِهِ يُشْغَلُ بِالْبَيْعِ أَكْثَرَ مِنَ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرِي الشَّيْءَ الْكَثِيرَ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَبِيعُهُ مُجَرَّزاً، فَيَعْرِضُونِ سِلْعَتَهُمْ لِلنَّاسِ كُلَّ يَوْمٍ، وَهَذَا يَجْطَابُ لَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ سَمِعُوا النَّدَاءَ لِلصَّلَاةِ أَنْ يُجِيبُوا، وَلَا تُشْغَلُهُمْ مَتَاجِرُهُمْ وَأَسْوَائُهُمْ عَنْ الصَّلَاةِ.

ثالثاً: أَنَّ الْبَائِعَ يَتَحَكَّمُ فِي السِّلْعَةِ وَالسُّوقِ أَكْثَرُ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَالْبَائِعُ أَيْدَرُ عَلَى جِرْمَانِ الْمُشْتَرِي مِنَ الْإِنْتِفَاحِ مِنَ السِّلْعَةِ، وَهُوَ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْإِحْتِكَامِ وَالشَّعِيرِ وَالْإِضْرَابِ بِالسُّوقِ وَالنَّاسِ.

رابعاً: أَنَّ الْبَائِعَ غَالِبٌ تَاجِرٌ، وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَكَثِيرٌ مَا يَكُونُ مُحْتَاجاً وَرُبَّمَا قَلِيلاً؛ فَهُوَ يُشْتَرِي لِانْتِفَاحِهِ لِنَفْسِهِ.

أَمْرُ النَّاسِ بِالْعَمَلِ الْأَسْوَاقِيِّ بِالصَّلَاةِ:

وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا تَعْظِيمُ قُدْرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَتَأْكِيدُ تَرْكِ الْأَسْوَاقِ لَهَا، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي تَرْكِ أَهْلِ الْأَسْوَاقِ أَسْوَاقَهُمْ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالْجَمَاعَةِ عِنْدَ التَّقَاءِ الضُّلُفَيْنِ فِي الْقِتَالِ؛ فَكَيْفَ لَا يُؤَمَّرُ بِهَا عِنْدَ التَّقَاءِ الْمُتَبَايَعَتَيْنِ فِي الْأَسْوَاقِ؟

وَلَمْ تَكُنِ الْأَسْوَاقُ تُفْتَحُ فِي الْمَدِينَةِ بَعْدَ الْأَذَانِ تَعْظِيمًا لِهَذِهِ الشَّعِيرَةِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ مَرْقُوقٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ «يُحْيَى بْنَ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ» لَا يُلَهِيمُ يَمْرُؤًا وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ؛ كَانُوا رِجَالًا يَبْتَغُونَ مِنَ

فَضَّلَ اللَّهُ يَسْتَرُونَ وَيَسْمَعُونَ، فَإِنَّا سَمِعُوا النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، أَلْفَوْا مَا بَأْبِهِمْ
وَقَامُوا إِلَى الْمَسَاجِدِ فَصَلُّوا»^(١).

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «عَنِ الصَّلَاةِ
الْمَكْتُوبَةِ»^(٢).

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ صَمْرِ بْنِ
وَيْنَارٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: «أَنَّهُ كَانَ فِي السُّوقِ فَأَقْبَسَتِ الصَّلَاةُ،
فَاغْلَقُوا حِرَابَتَهُمْ، ثُمَّ دَخَلُوا الْمَسْجِدَ، فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: فِيهِمْ تِلْكَ ﴿يَكُنْ
لَا عَلَيْهِمْ حِزْبٌ وَلَا يَكُنْ عَنْ يَمِينِهِمْ﴾»^(٣).

وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ رَأَى
نَاسًا مِنْ أَهْلِ السُّوقِ سَمِعُوا الْأَذَانَ، فَتَرَكُوا أَمْتَعَتَهُمْ وَقَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ،
فَقَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هَلَّ اللَّهُ، ﴿لَا عَلَيْهِمْ حِزْبٌ وَلَا يَكُنْ عَنْ يَمِينِهِمْ﴾»^(٤).

وَكَانَ هَدْيُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - تَنْبِيْهُ النَّاسِ فِي الطَّرِيقِ
وَالْإِمَامَتُهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالْأَيُّ يَكْلَهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ، وَلَا إِلَى
سَمَاعِهِمْ النِّدَاءِ، كَمَا جَاءَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
«خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِرَجُلٍ إِلَّا نَادَاهُ
بِالصَّلَاةِ أَوْ حَرَّكَهُ بِرَجْلِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥).

وَرُوِيَ هَذَا فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ بِمَعْنَاهُ، فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»،

(١) «التر المنثور» (١١/٨٤).

(٢) تفسير الطبري (١٧/٣٢٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٠٨).

(٣) تفسير عبد الرزاق (٢/٦٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٠٧)، «التر المنثور» (١١/٨٥).

(٤) تكملة كتاب «التفسير من سنن سعيد بن منصور» (٦/١٥٠)، «تفسير الطبري» (١٧/٣٢٢).

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٦٨).

عن عبد الله بن طهفة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ، جَعَلَ يُوقِفُ النَّاسَ: (الصَّلَاةُ، الصَّلَاةُ) ^(١).

وقد كانت الأسواقُ في زمنِ النَّبِيِّ ﷺ تُفْتَحُ مع صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَيُنَازِلُ بعضُ الصَّحَابَةِ خطورةَ التَّخَلُّفِ عن صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، والمُبَاقَرَةِ إلى الأسواقِ قَبْلَها؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ في «الْوَحْخَانِ»، وَبِينَ طَرِيقِهِ أَبُو نُعَيْمٍ بَسْنَدٍ صَحِيحٌ، عَنْ يَسْمَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْذُونَ الْمَلَكَ بِرَأْسِهِ مَعَ أَوَّلِ مَنْ يَخْدُو إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَزَالُ بِهَا مَعَهُ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَدْخُلَ بَابَ مَثَلِهِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَيُخْذُو بِرَأْسِهِ مَعَ أَوَّلِ مَنْ يَخْدُو إِلَى الشُّوقِ» ^(٢).

وكان عملُ الصَّحَابَةِ ﷺ عَدَمَ الْبَيْعِ وقتَ الصَّلَاةِ، بَلَى الْإِنْصِرَافَ مِنَ السُّوقِ وَتَرْكَهُ إِلَى الْمَسَاجِدِ؛ فَرَوَى أَحْمَدُ بَسْنَدٍ جَيِّدٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَنْجَنِيِّ؛ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مع النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ، وَتَنْصَرِفُ إِلَى الشُّوقِ» ^(٣).

يعني: أَنَّهُمْ قَطَعُوا النَّصْرَبَ في الأسواقِ عَصْرًا بَدْخُولِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا إِلَى سُوقِهِمْ مَرَّةً أُخْرَى.

وكان الأمرُ بِبَلَدِكَ وَالطَّوْفِ عَلَى النَّاسِ وَتَنْبِيهِهِمْ في أَوَّلِ الْأَمْرِ في الْمَدِينَةِ وفي آخِرِ حَيَاتِهِ ﷺ، وفي أسْفَارِهِ أَيْضًا؛ كَمَا في حَجَّةِ الْوَدَاعِ؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَوْلَايَ لُضَالَةَ بْنِ جِلَالٍ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) ^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٤٦٦/٥).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الأنباء والمناقب» (٦٧١٥)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٦٣٥٤).

(٣) أخرجه أحمد (١١٤/٤).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٦٦٥٤).

وقد جاء في أولي الأمر ما رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والطبراني، عن خالد الخفاف، عن أبي قلابة، عن أنس، قال: «كانت الصلاة إذا حضرت على عهد النبي ﷺ، مسمى رجل إلى الطريق، فتأذى: الصلاة الصلاة»^(١).

وكان هذا العمل في زمن الخلفاء الراشدين: يُتَهَوَّن على الصلوات الثانية، ففصلًا عن القاييين والقاعيين في الأسواق، ويأثرونهم بذلك؛ فقد اشتهر هذا في فعل الخلفاء عمر وعلي يقومون به بأنفسهم لا يُنبِئُون عليه أحدًا؛ قال أبو زكري المجاهدي في شرحه على «مختصر ابن أبي عمير»: «ذكر غير واحد ممن ألفت في السَّير أنَّ عمرَ بن الخطاب وعليًّا كانا من عادتهما إذا طلع الفجر، خرجا يُوقِظانِ النَّاسَ لصلاة الصبح»^(٢).

وروى كثيرٌ من أهل المسانيد والسَّير: كالطبري وابن عساکر والخطيب، بأسانيد أكثر من أن تُساق في موضع، ومتون أشهر من أن يتطرق إليها احتمال الشك بضعف؛ منها عن ثابت البناني، عن أبي رافع: «كان عمرُ يخرُجُ يُوقِظُ النَّاسَ للصلاة صلاة الفجر».

وروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى الزُّهري: «خرج عمرُ يُوقِظُ النَّاسَ للصلاة صلاة الفجر، وكان عمرُ يفعل ذلك»^(٣).

وإذا كان هذا حال الناس في زمنه، فكيف بالسلطان يبيع ويشترى ويتفرش الطرقات؟! بل قد كان الأعرابيُّ يقدِّم المدينة ومعه الجلبُ لبيعته في سوق المدينة وقت الصلاة ولا يجد النَّاسَ في السوق، فيلزم الصلاة معهم، ويخرُجُ بعدها إلى السوق؛ كما رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح

(١) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٦٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٩٤٤).

(٢) «الترايب الإنارية» لعبد الله الكندي (١/١٢٤).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٣/٣٢٥).

الحالية، عن أَصْبَغ بن ثُبَّانَةَ؛ قال: «خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي مِنْ ذُرَّوْدٍ - وَهُوَ جَبَلٌ مِنْ أَطْرَافِ الْبَادِيَةِ - حَتَّى نَنْتَهِيَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي غَلَسِ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ، فَانصَرَفَ النَّاسُ مِنْ صَلَاتِهِمْ، فَخَرَجَ النَّاسُ عَلَى أَسْوَاقِهِمْ، وَدَلَّعَ إِلَيْنَا رَجُلٌ مَعَهُ دِرَّةٌ لَهُ، فَقَالَ: يَا أَعْرَابِيَّ، أَتَبِيعُ؟ فَلَمْ أَزَلْ أَسْأَلُهُ بِهِ حَتَّى أَرْضَاهُ عَلَى ثَمَنِي، وَإِذَا هُوَ عَصْرُ بَنِي الْخَطَّابِ، فَجَعَلُ يَطُوفُ فِي السُّوقِ يَأْمُرُهُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ يُجِبُّ فِيهَا وَيُذِيرُ»^(١).

وَكَمَا ثَبَتَ هَذَا عَنْ خَبَرٍ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ؛ كَأَثُوبِ بْنِ أَبِي ثَوَيْمَةَ الشَّحْنَانِيِّ؛ كَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ»، عَنْ خَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ شَوَّابٍ؛ قَالَ: «كَانَ أَبُو بَرٍّ يُؤْمَرُ أَهْلَ مَسْجِدِهِ - يَعْنِي: فِي الْبَصْرَةِ - وَيَقُولُ هُوَ لِلنَّاسِ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ»^(٢).

يعني: يطوف عليهم مذكِّراً لهم.

وَيُسْتَحَبُّ فِي حَقِّ الْوَالِي أَنْ يَمْنَحَ الْأَعْمَى وَالْعَاجِزَ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً مِنْ قَائِدٍ وَمَرْكَبٍ، مَا تَشِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمَالُ وَلَمْ يَشُقْ عَلَى الْمُصَلِّيِّ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْيُسُوفِ بْنِ مَكْرُمَةَ؛ قَالَ: «جَاءَ عُمَرُ ﷺ سَعِيدَ بْنَ يَزِيدَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَعَزَّاهُ فِي دُغَابٍ بِصَبْرٍ، وَقَالَ: لَا تَذْعُ الْجُمُوعُ وَلَا الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَيْسَ لِي قَائِدٌ، فَقَالَ الْفَارُوقُ: فَنَحْنُ نَكْتَبُ إِلَيْكَ بِقَائِدٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِغُلَامٍ مِنَ الشَّيْءِ»^(٣).

وَكَانَتْ الْأَسْوَاقُ لَا تُقَامُ وَالصَّلَاةُ حَاضِرَةً فِي الْحَوَاضِرِ، وَإِذَا قَدِمَ أَهْلُ الْبَوَادِي، أَخَذُوا حُكْمَ الْحَوَاضِرِ؛ كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»،

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «إصلاح الماله» (ص ٧٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٠٥).

(٣) «الطبقات الكبرى» - قسم الصحابة - الطبقة الرابعة (ص ٢٦٢).

والبیهقي في «الشَّعْب» - واللفظ له - وغيرهما، عن المغيرة بن عبد الله الشَّحْرِي، عن أبيه، قال: «قَدِمْتُ الْكُوفَةَ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي لِأَجْلِ مَنَّا نَعَالًا، فَنَعَلْتُمَا إِلَى السُّوفِي وَلَمَّا نَفُتُمْ، فَقُلْتُ لَصَاحِبِي: لَوْ دَخَلْنَا الْمَسْجِدَ»^(١).

وَدِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ: «وَاللَّهُ، لَقَدْ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ فِي الْأَسْوَاقِ، فَإِذَا حَضَرَ حَقٌّ مِنْ حَقَّقِي اللَّهِ، يَدْرُوا بِحَقِّ اللَّهِ حَتَّى يَقْضَوْهُ، ثُمَّ عَاقَبُوا إِلَى تَجَارِيهِهِمْ»^(٢).

وَلِي «الْجَلِيلَةَ» لِأَبِي نُعَيْمٍ، عَنِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «كَانُوا يَشْفَرُونَ وَيُفْشَرُونَ، وَلَا يَدْعُونَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَاتِ فِي الْجَمَاعَةِ»^(٣).

وَكَانَ جَمَاعَةً مِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ عَلَى تَبَائِنِ بُلْدَانِهِمْ، يَحْمِلُونَ هَوْنَ فَلَهُ تَعَالَى «لَا تَلِيهِمْ يَمْرُؤٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ وَكْرٍ تَوْفٍ» عَلَى تَرْكِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِنْصِرَافِ لِلصَّلَاةِ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ رُفَيْعُ بْنُ يَهْرَانَ، وَأَبُو بَرٍّ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقِ، وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ، وَالسُّدِّيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمِقَاتِلُ بْنُ خِزَّانٍ، وَالضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ^(٤).

وَقَدْ كَانَتْ الْأَسْوَاقُ فِي بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ؛ كَانُوا يَدْعُونَ أَسْوَاقَهُمْ، وَيَتَجَهَّوْنَ إِلَى الصَّلَاةِ؛ كَمَا قَالَ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ فِي «قُوتِ الْقُلُوبِ»، ذَاكِرًا حَالِ الْأَسْوَاقِ عِنْدَ السَّالِفِينَ: «إِذَا سَجَدُوا الْأَذَانَ، ابْتَدَرُوا الْمَسَاجِدَ، وَكَانَتْ الْأَسْوَاقُ تَخْلُو مِنَ التَّجَارِ، وَكَانَ فِي أَوْقَاتِ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤٧٢/٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٦٢٠).

(٢) «أحكام القرآن» للفيثاني (١٨٩/٥).

(٣) «حلية الأولياء» (١٥/٧)، و«شعب الإيمان» (٢٦٦١).

(٤) ينظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٦٠٧/٨ - ٢٦٠٩)، و«تفسير ابن كثير» (٦٩/٦)، و«مصحح البخاري» (٥٥/٣).

الصلوة معاشٍ للفتيان وأهل الفتوة، وكانوا يستأجرونهم التجار بالفرايط والدوانيق؛ يَحْفَلُونَ الحوانيت إلى أوانٍ انصرافهم من المساجد^(١).

وقال أبو حامد الغزالي في «الإحياء»: «كان السلف يَتَخَرَّجُونَ عند الأذان، وَيُحْلُونَ الأسواقَ للفتيان وأهل الفتوة، وكانوا يُسْتَأْجَرُونَ بالفرايط لحفظ الحوانيت في أوقات الصلوات»^(٢).

وقال ابن تيمية في «الفتاوى»: «إذا تعمَّد الرجلُ أنْ يَقْعُدَ هناك ويترك الدخولَ إلى المسجد كالذين يَقْعُدُونَ في الحوانيت، فهو لاهٍ مُخْطَلٌ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ»^(٣).

وأكثرُ المؤرخين لا يَنْصَحُونَ عليه؛ لاشتهاره؛ وإنما يذكرونه على سبيل مناقب الأفراد المخصوصين ببعض الولايات، ويُلَاحِظُ عملُ الحكام به أفاضلُ بلاد الإسلام حتى بلاد المغرب الأقصى؛ كالسُّلطان أبي عثمان التَّيْمُونِي حاكم المغرب الأوسط كله في القرن الثامن، كما ذكره أبو زيد الفاسي في تاريخه «تاريخ بيوتات فاس» لدى كلامه على سيب بني زُتَيْق؛ ذكر أن السُّلطان يُنِيبُ أبا المكارم منديلَ بن زُتَيْق؛ لِتَحْرِصَ الناسَ في الأسواقِ على الصلاة في أوقاتها، ويضرب عليها بالسياط والمقارح بأمر أمير المؤمنين أبي عثمان^(٤).

والأمرُ بذلك إلى اليوم في الحجاز ونجد وسائر جزيرة العرب؛ يُؤَمَّرُ به ويُعَمَّلُ، وأكثرُ الناسِ يَدْعُونَ متاجرهم رَغْبَةً لا رَهْبَةً.

• • •

(٢) «إحياء علوم الدين» (٢/ ٨٥).

(١) «فوت القلوب» (٢/ ١٣٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ١١١).

(٤) «بيوتات فاس الكبرى» لإسماعيل بن الأحمر (ص ٥٠)، و«التراجم الإفرقية» (١/ ١٢٤).

﴿فَالْتَمَسْنَا لَكَ الْوَيْلَ﴾ (الفرق: ٥٨).

أَمَرَ اللَّهُ بِاسْتِغْفَارِ الْمَوَالِي عِنْدَ دُخُولِهِمْ بَيْوتَ أَسْيَابِهِمْ، وَالْأَحْرَارِ الصَّغَارَ الَّذِينَ لَمْ يَتَلَكَّوْا الْحُلُمَ، فِي أَوَّلَاتِ ثَلَاثَةٍ:

الأول: قبل صلاة الفجر، لأنه موضع نوم وتكفُّب.

الثاني: عند الظهيرة؛ لأنها موضع القبلة وما فيها من راحة
توضع في وثيلها الثابت.

الثالث: بعد صلاة العشاء؛ لأنه موضع وضع ليالي وراحه وتعافيه.
والخطاب توجه إلى الموالى والصغار؛ وذلك أنهم يعلمون حكم الله
بهم إن لم يدرجوه بأنفسهم.

وَلَدَيْتُ اللَّهَ الْعَلَمَ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ ظُهُورُ الْقَوَارِبِ وَمَا
بُكَرُهُ الْإِنْسَانُ رُؤْيَاهُ، وَذَلِكَ فِي هَوَاهُ، ﴿فَلَنْ نَعْبُدَ لَكَ﴾.

وَأَصْلُ لَفْظِ الْعَوْرَةِ يُطْلَقُ عَلَى التَّغْيِصِ وَالْخَلْقِ، وَلَمَّا كَانَ صَاحِبُ
التَّغْيِصِ بِخَيْرِهِ أَنْ يَمُرَّ وَيَتَكَشِّفَ نَفْسَهُ، دَخَلَ فِي مَعْنَى (الْعَوْرَةِ) كُلُّ مَا
يَشْرَكَ فِي كَرَاهِيهِ وَرَيْبِهِ عَقْلًا أَوْ شَرْعًا أَوْ عَرْفًا وَلَوْ كَانَ فِي حَقِيقَتِهِ كَامِلًا:

ففي العَرْبِ لَا يُجِبُّ النَّاسُ أَنْ تُرَى بَيُوتُهُمْ مِنَ الدَّاعِلِي إِلَّا بِإِذْنِهِمْ؛
فَقَالَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿إِنَّ بَيْتَكُمْ غَوْرًا﴾ (الأعراب: ١٣) تُدْخِلُ
وَنَحْنُ نَكْفُرُ وَلَا أَحَدٌ يَمْتَنِعُ، فَتَسْمَى الْبُيُوتُ الْمَفْتُوحَةُ غَوْرًا وَلَوْ كَانَتْ
الْبُيُوتُ لَا غَيْبَ فِيهَا وَلَا قَصَصَ.

وَيُطْلَقُ عَلَى الْجَهَةِ الَّتِي يَكْرَهُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهِ مِنْهَا غُورَةً؛
كِبَابِ الْبَيْتِ وَنَافِذِيهِ وَفَتْحُ الْبَابِ، وَجَهَةُ الْحَيِّ وَالْمَدِينَةِ الَّتِي لَا حَاسِرَ
عَلَيْهَا مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَارِقٍ؛ قَالَ لَيْبَدٌ:

حَتَّى إِذَا لَقِيتُ بِمَدَا فِي كُنَائِرٍ وَأَجَمْتُ عَوَزَاتِ الْفُجُورِ ظَلَّاسَهَا

وَمِنْ هَذَا جَاءَ النِّهْيُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَتَّى لَا يُرَى صَاحِبُ الْبَيْتِ مِنْ
عَادِيهِ وَمَوْلَايِهِ وَالصَّغِيرِ عَلَى حَالِهِ يَكْرَهُهَا وَلَوْ لَمْ تَكُنْ نَحْطًا أَوْ حَرَامًا؛
كَتَفُوتُو مِنْ لِيَابِهِ أَوْ مِیَاشِرَتِهِ لَزَوْجِهِ، وَقَدْ صَبَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: «إِنَّا
خَلَا الرَّجُلُ بِأَعْرَاجِهِ بَعْدَ الْوِشَاءِ، فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ خَادِمٌ وَلَا صَبِيٌّ إِلَّا بِإِذْنِهِ
حَتَّى يُصَلِّيَ الْغُلَّةَ»^(١).

وَقَدْ عَذَّ بَعْضُ السُّلَفِ الْآيَةَ مَنْسُوعَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهَا نَزَلَتْ
فِي حَالِ ضَعْفِ الْحَالِ وَعَدَمِ السَّرِّ وَالْأَبْوَابِ وَالْفُرُجِ الَّتِي تُحْكَمُ وَتُعْلَقُ
بِأَبْوَابٍ وَأَقْلَابٍ، قَالُوا: «وَبِذَلِكَ يَرْفَعُ الْحَرَجُ عَنِ الْمَوَالِي وَالصَّغَارِ».
وَالصَّحِيحُ: إِحْكَامُهَا، وَارْتِفَاعُ الْعَلَّةِ لَا يَعْنِي ارْتِفَاعَ الْحُكْمِ؛ فَقَدْ
تَعَوَّدَ الْعَلَّةُ؛ فَيَعُودُ الْحُكْمُ مَعَهَا، ثُمَّ إِنَّهَا لَمْ تَرْتَفِعْ بِإِطْلَاقٍ وَإِنْ ارْتَفَعَتْ
مِنْ حَامِلٍ النَّاسِ لِلْبَسَائِرِ وَالنِّعَمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ
يَقُولُ: «لَمْ يُلَازِمَ بِهَا أَكْثَرُ النَّاسِ؛ آيَةُ الْإِذْنِ، وَإِنِّي لَأَكْمُرُ جَارِيَتِي عَلَيْهِ
تَسْتَأْذِنَ عَلَيَّ»^(٢).

وَرَوَى آخَرًا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ: «أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَالُوا: يَا بَنِي
عَبَّاسٍ، كُنْتُمْ تَرَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي أَمَرْنَا فِيهَا بِمَا أَمَرْنَا، وَلَا تَقْلُبُوا فِيهَا
أَحَدًا؛ قَالُوا اللَّهُ أَكْبَرُ: ﴿وَبِكَلِمَةٍ أَمَرْنَا بِمَسْكُوتِكُمْ هَذِهِ مَسْكُوتٌ لَكُمْ وَالَّذِينَ
لَمْ يَكُنْ لَكُمْ دِينٌ قَدْ تَكُونُوا مِنْ قَبْلِ سَكُوتِ الْقَوْمِ فَجَعَلْنَاكُمْ فِيكُمْ مِنْ الْقَوْمِ﴾

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/٢٦٣)، (٢) أخرجه أبو داود (١٩٩٠).

وهو له تعالى، ﴿يَكْفُرُ أَفْكُنْ بِكُمْ﴾ عَطَا لَأَطْفَالِ النَّاسِ، وَلَيْسَ
لَأَطْفَالِ الْأَبْعَدِينَ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحُكْمُ فِي أَطْفَالِهِمْ، فَأَطْفَالُ الْأَبْعَدِينَ
مِنْ بَابِ أُولَى.

وهو له تعالى، ﴿فَيَسْتَفِيدُوا مِنَّا أَنْتُمْ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾، أَي: إِنَّهُمْ
أَخَذُوا حُكْمَ مَنْ سَبَقَهُمْ مِنَ الْبَالِغِينَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ مِنْ صِفَةِ
الِاسْتِغْنَاءِ وَتَذَلُّهِ السَّلَامِ.

وَإِنَّهُ قَدْ عَقِفَ عَلَى الصَّغَارِ فِي حَالِهِ جَعَرَهُمْ، وَلَكِنَّهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ
أَلْحَقَهُمْ بِمَنْ سَبَقَهُمْ مِنَ الْحَالِمِينَ، فَقَدْ جَعَلَ الْأَطْفَالَ الصَّغَارَ وَالْمَوَالِيَ
يَسْتَأْذِنُونَ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَلَكِنْ جَعَلَ اسْتِغْنَاءَهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ: كُلِّ
وَقْتٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِهِمْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا مَنْ بَلَغَ الْحُلُمَ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ
عَلَى الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ - يَعْنِي: مِنَ الشُّبَّانِ الْأَحْرَارِ - إِلَّا يَسْأَلُهُ عَلَى كُلِّ
حَالٍ، وَهُوَ هُوْلُهُ، ﴿وَلَا يَكْفُرُ أَفْكُنْ بِكُمْ الشُّرُ فَيَسْتَفِيدُوا مِنَّا أَنْتُمْ
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾»^(١).

وَجَاءَ عَنْ عَطَاءٍ فِي هَوْلِهِ، ﴿وَلَا يَكْفُرُ أَفْكُنْ بِكُمْ الشُّرُ فَيَسْتَفِيدُوا﴾،
قَالَ: «وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ أَجْتَنِبِينَ أَنْ يَسْأَلُوا إِذَا احْتَلَمُوا، عَلَى مَنْ كَانَ
مِنْ النَّاسِ»^(٢).

• • •

(١) تفسير الطبري (١٧/ ٣٠٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٣٧).

(٢) تفسير الطبري (١٧/ ٣٠٩).

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَرْغَبُوا بِكَأَفٍّ عَلَيْهِمْ مُنْكَ أَلِ يَتَّبِعُونَكَ يَبْتَغُونَ فَرْجًا مِنْكَ وَلَئِنْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ فَقَدْ كُفِّرُوا عَنْكَ﴾ (النور: ٢٠).

المرأة الفاعدة: هي التي تفككت عن الحيف والولد لغيرها، ولا ترغب غالباً بين الرجال؛ فيجوز لها وضع ثيابها غير متزينة.

جلباب القواعد بين النساء:

اتفق المفسرون من الصحابة والتابعين: أن الثياب التي رخص الله بها للمحور هي (الجلابيب)، والجلابيب جمع جلباب، وهو ما يكون من لباس فضافي فوق الخمار يستوعب أعلى البدن ووسطه، ويسدل فيغطي به الوجه والصدر ففي «الصحاحين»^(١) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «فَحَرَمْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي»^(٢).

والجلباب قريب من العباءة اليوم، لكنه غير مفضل، وتسمى الفئاع أو الملاءة.

والفرق بين الخمار والجلباب: أن الخمار يكون تحت الجلباب، والخمار تلبسه المرأة وتشد على رأسها وما دونه، ويكون ملاصقاً للجسم مشدوداً، بخلاف الجلباب فهو غطاء زائد فوقه فضاض يرفع غالباً ولا يشد؛ لا على الوجه، ولا على الصدر، بحيث يبرز حجم العضو، ولذا ورد في «صحيح مسلم»، عن أم سلمة: «أَلَهَا حَرَجْتُ مُسْتَفْجِلَةً ثَلُوثٌ حِمَارُهَا»^(٣)، يعني: قليلة على رأسها وتشد، والخمار

(١) سبق ترجمته.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠٣).

هو الذي تَصَرَّفَ بطريقه بعضُ النساءِ الأوائلِ فنانِهِنَّ، لِمَا سَكَنَ وتَبَايَعُوا
عليها.

والصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ رَحُّصُوا للقَاعِدِ أَنْ تَضَعَ الجِلْبَابَ الذي تُوَمِّرُ به
الشَّابَّةُ كما في آيَةِ الأحزابِ، وقد جاء بسندٍ صحيحٍ ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ
وابنِ مسعودٍ وابنِ عمرَ والشَّعْبِيِّ وابنِ جُبَيْرٍ والحسنِ ومجاهِدٍ وعطاءِ
ورِجْوَمَةَ وفتادةَ وغيرهم، وهؤلاءُ كلُّهم لهم تفسيرٌ للزُّينةِ الظاهرةِ التي
تُنهي الشَّابَّةُ عن إبدائها إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ اللهُ لَهَا أَنْ يُبَيِّنَ، كما تقدَّم في
قوله: ﴿وَلَا يَبْسُكُ زِيَّتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١].

واتَّفَقُوا هناك على أَنَّ ما تَحْتَضِرُ به العَجُوزُ عن الشَّابَّةِ رَفَعُ
الجِلْبَابِ فقط، والجِلْبَابُ: هي ما تَحْتَضِرُ بِسَرِّ الوجهِ مِن بَشَرَةِ
الجسمِ، وتكونُ فوقَ بَقِيَّةِ الثَّيَابِ ثَوْبًا على ثوبٍ، فالجِلْبَابُ فوقَ
الْجُمَامِ، ويَذُلُّ على أَنَّ الجِلْبَابَ ما كانتِ تَسُرُّ الوجوهَ للشَّابَّاتِ جملةً
من تفسيرِ أَفْضَحِ النَّاسِ وَأَقْرَبِهِمْ إلى الوحيِ، وهم الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ،
ولقد تقدَّم ذِكْرُ هذه الآثارِ عند تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْسُكُ
زِيَّتَهُنَّ﴾؛ فلتَنظُرْ هناك.

والتَّفَاقُّ الصَّحَابَةُ والتَّابِعِينَ على هذا المعنى دليلٌ على القُدْرَةِ الباقي
الذي اخْتَصَّصَتْ به الشَّابَّةُ وميزَّها عن القَاعِدِ، وما اخْتَصَّصَتْ به القَاعِدُ عن
الشَّابَّاتِ.

ولا يتَحَقَّقُ لَهُمْ حِجَابُ القَوَاعِدِ إِلَّا بِفَهْمِ حِجَابِ الشَّابَّةِ، ويُعَيَّنُ
فَهُمْ حِجَابُ القَوَاعِدِ على فهمِ حِجَابِ الشَّابَّةِ.

فَرَأَيْنَاهُ وَفَرَأَيْنَاهَا فِي بَيْتِهِ؛ قَالَ السُّدِّيُّ: «كَانَ الرَّجُلُ يَدْخُلُ بَيْتَ أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ أَبِيهِ، فَتُجْعَلُ الْمَرْأَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ أَنْ رُبَّ الْبَيْتِ لَيْسَ نَمًّا»^(١).

وهو له تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾؛ يعني: التَّوَالِي وَالْخَدَمَ وَمَنْ يَخْلُقُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ عِنْدَ ذَوَابِهِ لِلْفَزْوِ، فَيَأْكُلُونَ مِنْ بَيْتِهِ بِالْمَعْرُوفِ؛ قَالَ بِهِذَا عَائِشَةُ^(٢)، وَنَحْوَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالسُّدِّيِّ^(٣).

وهو له: ﴿لَوْ سَمِعْتُمْ﴾؛ يعني: أَنَّ دُخُولَ الرَّجُلِ إِلَى بَيْتِ صَدِيقِهِ وَإِذْنَهُ لَهُ بِالْدُخُولِ يُجِيزُ لَهُ الْأَكْلَ بِلَا خَرَجٍ فِي ذَلِكَ مِمَّا يَجِدُهُ وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنَهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ فَتَادَةَ قَوْلُهُ: «لَوْ دَخَلْتُ عَلَى صَدِيقِي ثُمَّ أَكَلْتُ مِنْ طَعَامِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لَكَانَ لَكَ حِلَالٌ»^(٤).

وقد حَتَلَ بَعْضُ السَّلَفِ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْجِهَادِ لِمَنْ كَانَ مَعْدُومًا عِنْدَ وَجُوبِهِ عَلَى النَّاسِ كَزَمَنِ النُّفِيرِ وَالِدَفْعِ، وَحَتَلُوهَا عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّوْبَةِ: ﴿لَنْ يَنْصُرَكَ عَلَيْهِ إِلَّا الضَّعِيفُونَ وَلَا عَلَى الْكَافِرِينَ لَا يَنْصُرُونَ مَا يُبْذَرُونَ حَرْجٌ إِلَّا قَتَلُوا بِهِ وَزَكَّوْهُ مَا عَلَى الْمُتَّقِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ١٩١]؛ وَهَذَا يُرَوَّى عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ^(٥) وَابْنِ زَيْدٍ^(٦).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٦/٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٦/٨).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٧/٨).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٨/٨).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٤/٨).

(٦) تفسير الطبري (٣٦٩/١٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٤/٨).

ومتهم: مَنْ حَمَلَهُ عَلَى تَحْرِجِهِمْ مِنَ الْأَكْلِ مَعَ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُعِيزُ الْأَكْلُ وَمَا فِيهِ مِنْ طَيِّبَاتٍ، فَتَحْرِجُوا مِنَ الْإِسْتِثَارِ بِأَكْلِ الطَّيِّبِ دُونَهُ، وَالْأَعْرَجُ الَّذِي لَا يَسْتَفِيدُ مَقْعَدَهُ لِتَنَاوُلِ الْأَكْلِ كَالصَّحِيحِ السَّعَافِي، وَالضَّعِيفُ الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَقْوَى عَلَى أَكْلِ مَا تَشْتَبِيهِ نَفْسُهُ فَيَمْتَنِعُهُ الْعَجْزُ أَوْ الْمَرَضُ؛ وَهَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ وَمُقْسِمٍ وَالضَّحَّاكِ وَسَلْبَعَانَ بْنِ مَوْسَى^(١).

وصح عن قتادة أَنَّهُ قَالَ: «مُنِعَتِ الْبُيُوتُ زَمَانًا كَانَ الرَّجُلُ لَا يُطْعَمُ أَحَدًا وَلَا يَأْكُلُ فِي بَيْتٍ غَيْرِهِ تَأْتِمًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ رُحِّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ الْأَعْمَى، ثُمَّ رُحِّصَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ عَائِقَةً»^(٢).

وقد قال مجاهد: «كَانَ الرَّجُلُ يُلْعَبُ بِالْأَعْمَى وَالْمَرِيضِ وَالْأَعْرَجِ إِلَى بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى بَيْتِ أَخِيهِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ خَالِهِ، أَوْ خَالَتِهِ، فَكَانَ الزَّمَنُ يَخْرُجُونَ مِنْ ذَلِكَ؛ يَقُولُونَ: إِنَّمَا يَتَّقُونَ بَنَا إِلَى بُيُوتِ غَيْرِهِمْ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ رُحِصَةً لَهُمْ» رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٣).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَوْبَكُمْ أَوْ أَنْفُسَكُمْ﴾؛ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «كَانُوا أَيْضًا يَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ الطَّعَامَ وَحَبَّةً حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ فَرُحِّصَ اللَّهُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ فَهَكَذَا: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَوْبَكُمْ أَوْ أَنْفُسَكُمْ﴾»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٤).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦١٣/٨ - ٢٦١٤).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦١٤/٨).

(٣) تفسير الطبري (٣٦٨/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦١٤/٨).

(٤) تفسير الطبري (٣٦٨/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦١٤/٨).

وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ مَعْبُودِ بْنِ جُبَيْرٍ وَقَتَادَةَ^(١).

فَضْلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الطَّعَامِ:

وقد جاء استحبابُ الأكلِ جماعةً في أحاديثٍ وكثيرةٍ، وذلك لما في جمْعِ الناسِ على الطَّعامِ مِن بَرَكَاتِ الإطعامِ، والدُّعَاوى، وذِكْرِ اللهِ عليه، وحُفْوِهِ على تلكِ التَّعَمُّقِ، وما فيه مِنَ الإكرامِ والإحسانِ إلى الأكلِ ولو كان خُبًّا.

وفي «المسنود» و«السُّنَنِ» أَنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ: إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبَعُ^(٢) قَالَ: (لَمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ تَقْرَأُونَ مَقْرَئِينَ^(٣))، فَأَلَوْا: تَعَمُّ، قَالَ: (فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَابِكُمْ، وَادْعُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ، يَبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ)^(٤).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَاجَةَ: مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (كُلُوا جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ)^(٥).

وَرُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: (لَا أَحَبَّ إِلَيَّ اللهُ مَا تَكَثَّرَ عَلَيْهِ الْكَلْبِيُّ)^(٦)، وَرَأَى أَبُو بَلْغَى^(٧) وَغَيْرُهُ.

هُوَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ يَوْمًا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَمَعَ عَلَيْكُمُ نُورُهُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ فَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ أَتَقَرُّوْنَ﴾^(٨)، فِيهِ: مَشْرُوعِيَّةٌ بِذَلِكَ السَّلَامِ وَالتَّحِيَّاتِ عِنْدَ دُخُولِ الْيَوْمِ وَالْأَمَانِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُدُورًا مَمْلُوكَةً، وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالتَّخَمِي حَمْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ يَوْمًا فَاعْلَمُوا﴾ عَلَى الْمَسَاجِدِ^(٩).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٦٤٩/٨).

(٢) أخرجه أحمد (٥٠١/٣)، وأبو داود (٣٧٦٤)، وابن ماجه (٣٢٨٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٢٨٧).

(٤) أخرجه أبو بَلْغَى فِي مُسْتَدْرَكِهِ (٢٠١٥)، وَالطَّيْرَانِي فِي «الْأَوْسَطِ» (٧٣١٧).

(٥) تفسير الطبري (٣٨١/١٧).

وصح عن ابن عباس عموماً اليوت^(١).

وَيُصْنَعُ ذَلِكَ حَتَّى فِي دُخُولِ الرَّجُلِ بَيْتَهُ، فَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ فِيهِ مِنْ زَوْجِهِ وَوَلَدِهِ وَخَدَمِهِ وَعَبْدِهِ وَأَمَتِهِ، بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ؛ لَوُجُودِ الْمَلَائِكَةِ، وَفِيهِ إِنْسَانٌ وَإِذْعَابٌ لِلْوَحْشَةِ حَتَّى فِي بَاقِلِ السَّلَامِ، وَالْبَيْوتِ مُتَّكِرَةً فِي الْآيَةِ: ﴿يُؤْتِي السَّلَامَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾؛ لَتَشْمَلُ كُلَّ مَنْكُنْ.

وقوله تعالى: ﴿قَبِّلُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾: كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] فالمراد المُسلمون، فهو دليلٌ على أن السلام خاصٌ بالمؤمنين على ما تقدّم بيّناه؛ وذلك أن الكافر ليس من أنفسهم، ولكن لهم أن يُخَوِّفُوا بغير تحية الإسلام؛ لأن تحية الإسلام السلام، وهي من عند الله مباركة طيبة، وتلك لا تكون لكافر.

وقد تقدم الكلام على أحكام التَّحِيَّةِ وَحُكْمِهَا عند قولهِ تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُبَوِّدُ لِمَن يَشَاءُ أَلْسِنَةً﴾ [النَّازِعَاتِ: ٢٨٩].

[illegible]

فيه: تعظيمُ أمرِ النبي ﷺ وطاعته، وبمقدارِ الإيمانِ به يكونُ الامتنالُ له، وهذه الآية وإن كان نزولُها عاشاء، فهي عامَّةٌ في كلِّ أمرٍ.

(١) مقصد از این مطالعه (A / ۲۷۵۰).

وهو له تعالى ﴿وَلَا تَحْكُمُوا بِأَمْرِ الْوَحِيدِ﴾ أي لا تحكموا بأمر الواحد حتى لا يتبعوا حتى يستنبطوا هو في كل أمر يلزم فيه اجتماع الناس وشهودهم كالجهاد، والمصنوع، والمعين.

ودليل الخطاب من الآية تمييز الخطاب من غير استثنائي في غير الأمر الجامع كاللقاء الناس جماعات في الأسواق والولائم ونحوها من الأمور التي الأصل في الانصراف منها: عدم الإذن.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْكُمُوا بِأَمْرِ الْوَحِيدِ﴾ وَتَحْكُمُ كَذِبًا بِأَمْرِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَسْلَمُ اللَّهُ الْوَحِيدَ بِتَحْكُمِكُمْ يَوْمًا فَلْيَحْكُمُوا الْوَحِيدَ بِحُكْمِكُمْ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ يُبَيِّنَهُمْ وَنَدَاهُ أَوْ يُبَيِّنَهُمْ عَنْكَ الْوَحِيدُ﴾ (النور: ٤٧).

كان الناس يتجاوزون في مناداة النبي ﷺ باسمه أو كنيته كما يفعلون بأنفسهم، فنهاهم الله عن ذلك، وأمرهم بدعايه بأوصاف الإجلال والتكريم: يا رسول الله، أو يا نبي الله، أو يا أيها النبي، فإن الله تعالى وهو الخالق المعبود، والنبي ﷺ مخلوقه وعبد: يقول له في ندايه: «يا أيها النبي».

وناسب هذه الآية ما قبلها أن الله أمر في الآية السابقة أن يستأذنوا النبي ﷺ عند دعائهم من عباده في الأمور الجامعة، فكان مناسبا تعليلهم أسلوب النداء عند الاستئذان والخطاب.

وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبيرة: «أن الناس كانوا يقولون: يا محمد، يا أبا القاسم، فنهاهم الله عن ذلك»^(١).

وهو له تعالى ﴿قَدْ يَسْلَمُ اللَّهُ الْوَحِيدَ بِتَحْكُمِكُمْ يَوْمًا﴾: المراد به

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٤/٢٦٥).

الذين يَسْجُبُونَ مُتَسَلِّينَ مُسْتَحْفِينَ عن الأعمى مُخَالَفِينَ أَمْرَ اللَّهِ بِطَاعَةِ
نَبِيِّهِ، وهذا نَزَل في المُتَأَمِّينَ الذي يُجِبُونَ المُخَالَفَةَ ولا يُريدُونَ أَنْ يَمْرَأَهُمْ
أَحَدٌ عَلَيْهَا، ولا يَفْعَلُونَ الطَّاعَةَ إِلَّا إِنْ رَأَوْا النَّاسَ يُظَاهِرُونَ بِهَا
وَيَصْلَحُوهَا ولو كانوا يَكْرَهُونَهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُغِيْبَهُمُ عُقْبَتُهُمْ﴾ وَنَبَأُ
يُغِيْبُهُمْ عَنْكَ الْيَوْمَ، فيه: أَنَّهُ بِمَقْدَارِ المُخَالَفَةِ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ تَكُونُ
الْفِتْنَةُ، ولا يَنْفَعُ الْفِتْنَةُ عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَتْبَاعُ النَّبِيِّ ﷺ.





سُورَةُ الْفُرْقَانِ

سورة الفرقان مكية يكاملها، وعائته السلف على هذا، ويحكى عن ابن عباس وعطاء أنها قالوا: إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة، وهي قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ آفِهِمْ إِيَّاهُ كُفَرًا﴾ (الفرقان: ٢٨)، إلى قوله: ﴿عَمَلُوا رِيسًا﴾ (الفرقان: ٧٠)^(١)، والصحيح عن ابن عباس: أن هذه الآيات الثلاث مكية أيضا كما في الصحيح، عن القاسم بن أبي بزة: أنه سأل سعيد بن جبير: «قل لمن قتل مؤمنا مقتلنا من توبة؟ فقرأت عليه: ﴿وَلَا يَتْلُونَ الْقُرْآنَ لِيَحْمِزَ اللَّهُ إِلَيْهَا﴾ (الفرقان: ٦٨)، فقال سعيد: قرأتها على ابن عباس كما قرأتها علي، فقال: «عليه مكية نسختها آية مذبذبة النبي في سورة النساء»^(٢)، يريد: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلُكْهُ﴾ (سورة النجم: ١٣).

ولم يوافق الضحاك على قوله: إنها مدنية إلا الآيات الثلاث من أولها إلى قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ (الفرقان: ٢٣)^(٣)، وآيات السورة ومقاصدها دالة على كونها مكية لا مدنية، فإن الله ذكر في السورة فضله بآزالي القرآن، وشيئا من صفاته، وفرد توحده، وحلّد من ضلالي المشركين بأنغاف إلى مع الله، وذكر ما طلبه المشركون إلى النبي ﷺ بمنّة من معجزات مقترحة تعنتا وعنادا، وبين عاقبتهم في الآخرة، وذكر سبب ذلك، وأن أعظم ما

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٩٢).

(١) تفسير القرطبي (٣٩٤/١٥).

(٣) التلخيص المصنف لأبي حيان (٤٣٩/٦).

وقَعُوا فِيهِ الشَّرْكَ وَالْقَتْلَ وَالزُّنَى، وقد حَرَّمَ اللهُ الزُّنَى بِمَنْعِهِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ
يُنْقَرِي، ثُمَّ تَأَخَّرَ تَشْرِيعُ تَحْرِيمِ وَسَائِلِهِ وَضَبْطُهَا فِي الْمَدِينَةِ لِأَنَّ مَنْ لَا يَتَرُ
بِالْعَايَةِ لَا يَشُدُّ عَلَيْهِ فِي الْوَسِيلَةِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِحُرْمَةِ الْعَايَةِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَاذَا جَاءَنَا مِنَ النَّبِيِّينَ وَمَا لَنَا لَا يَأْتِيَنَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ كَمَا يَأْتِيَنَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ [الفرقان: ١٧].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَسَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ مَخَالَطَةِ
النَّاسِ وَفَعْلِهِ مَا يَفْعَلُونَ، وَعَدَمِ التَّرَفُّعِ عَنَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ مَلْبَسٍ وَمَأْكَلٍ
وَمَشْرَبٍ وَمَكْسَبٍ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ
الَّذِينَ سَلَّمُوا إِلَى دِينِهِ، يَتَّخِذَ جَاهًا وَمَالًا وَسُلْطَانًا لِنَفْسِهِ، وَلَمَّا كَانَ كِفَارُ
قَرِيشٍ أَصْحَابَ دُنْيَا وَحُبَّ لِلْمُلُوكِ وَالْعُلُوِّ وَالْجَاوِ، لَمْ يَسْلَمُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ؛
لِكَوْنِهِ يَدْعُوهُمْ إِلَى اتِّبَاعِهِ وَهُوَ يَثْلُ النَّاسِ فِي مَأْكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ وَمَكْسَبِهِ،
وَأَمَّا لَمْ يَجْعَلْهُ اللهُ عَالِيًا فِي مَالِهِ وَسُلْطَانِهِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ سَيُؤْمِنُونَ طَمَعًا
لَا صِدْقًا، وَخَوْفًا وَرَهْبَةً لَا رَغْبَةً وَبَقِيَّةً، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ سَيَتَّخِذُ سُنَّةً مِنْ بَعْدِهِ
لَاتِّبَاعِهِ؛ أَنْ يَطْلُبُوا الدُّنْيَا وَالْعُلُوَّ وَالسُّلْطَانَ بِالدِّينِ، فَيُصْبِحَ الَّذِينَ سَلَّمُوا
لِمُتَّبِعِي الدُّنْيَا لَا لِمُتَّبِعِي الْآخِرَةِ، وَيَدْخُلْهُ كُلُّ صَاحِبِ طَمَعٍ، وَيَحْرِفُ
الَّذِينَ لَتَحْلُقَ الْغَايَاتِ، وَكُلُّ سُلْطَانٍ وَصَاحِبِ جَاوٍ يَتَّخِذُ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ أَسْرَةً
فِي قَصْدِ الْعَالِي وَالشَّرَفِ.

وَالْأَصْلُ: أَنَّ النَّفْسَ إِنْ امْتَلَأَتْ مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَبْقَ لِلدِّينِ شَيْءٌ،
وَقَدْ جَعَلَ اللهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ نَصيبًا، وَنَصِيبُ الدِّينِ هُوَ الْآخِرُ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْعُلَمَاءِ أَلَّا يَخْرُجُوا عَنْ عَادَاتِ النَّاسِ مَا لَمْ تُخَالِفْ
أَمْرَ اللهِ، فَيَكُونُونَ يَثْلُهُمْ فِي مَلْبَسِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَأْكَلِهِمْ وَمَسْكَنِهِمْ

وَمَن شَاءَ فَقَضَاءٌ حَوَاتِجِهِمْ، وَأَلَّا يَتَكَلَّفُوا حَالًا تَمَيِّزُهُمْ عَنْهُمْ، فَلَا يُوجَدُ فِي الْإِسْلَامِ زِيٌّ يُسَمَّى زِيَّ الْعُلَمَاءِ، وَلَا لِيَاسٌ يُسَمَّى لِيَاسَ الصَّالِحِينَ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهِ زِيُّ الْمُسْلِمِينَ وَلِيَاسُهُمْ، فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْمَيَاسِ هُوَ الَّذِي امْتَازَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَخَالَفَةِ؛ كَمَنْ يَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالذَّهَبَ مِنَ الرِّجَالِ، وَلِيَاسَ الشُّهُرَةِ وَالْمُسْتَبَلِّ مِنَ الشَّيَابِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ كَمَا يَلْبَسُ قَوْمُهُ: عِمَامَةً وَإِزَارًا وَرِدَاءً، وَرِيثًا ثَوْبًا وَلَمِيضًا وَجُبَّةً، وَيَتَّخِذُ لَوْنًا كَالْوَابِئِ، وَحِلَاءً كَأَحْلَافِهِمْ، وَتَرْكِبًا كَمَرَاكِبِهِمْ، وَمَتَكِّنًا بِثَلْثِهِمْ، وَيَقْضِي حَاجَتَهُ وَحَاجَةَ أَهْلِهِ كَمَا يَقْضِي النَّاسُ حَاجَتَهُمْ، وَهَذَا هَذِيَّ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا لِيُخْرِجَهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَيَهْدِيَهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَيَهْدِيَهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (التوبة: ٢٠).

وقد جعل الله هذا التفاضل بين الخَلْقِ: رَفِيعٌ وَوَضِيعٌ، وَغَنِيٌّ وَفَقِيرٌ، وَمَلِكٌ وَمَمْلُوكٌ، وَسَيِّدٌ وَعَبْدٌ - فَتَنَةٌ لِّبَسَتْ بِهَا هِيَ حَقًّا وَلَا بَاطِلًا، وَإِنَّمَا الَّذِي يُمَيِّزُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ تَمَيِّزُهُمَا بِنَفْسَيْهِمَا؛ فَالْحَقُّ حَقٌّ بِنَفْسِهِ؛ فَقَدْ يَكُونُ مَعَ عَيْبٍ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ سَيِّئٍ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ رَفِيعٍ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ وَضِيعٍ؛ قَالَ عِزُّوْمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ نَعْتَمِدُكُمْ لِيُخْرِجَ شَرَّ أَفْسَدِيكُمْ﴾ (التوبة: ٢٠): هُوَ التَّضَافُلُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَفَهَرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ؛ فَهِيَ الْفِتْنَةُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ: ﴿وَنَحْنُ نَعْتَمِدُكُمْ لِيُخْرِجَ شَرَّ أَفْسَدِيكُمْ﴾ (التوبة: ٢٠) ^(١) فَهِيَ فَتْنَةٌ وَابْتِلَاءٌ لِلنَّمَايِزِ، وَتَحْقِيقُ سُنُوِّ التَّضَافُعِ، وَتَرْكِيبُ مَنْظُومَةِ الْكَوْنِ لِبَسْتِيَمِ أَمْرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصُحُّ كَوْنُ الْخَلْقِ فِيهِ مِنْ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَاحِدٍ.

• • •

﴿قَالَ تَزُولُ بِرَبِّكَ إِذْ قَرَأَ انْقَلَبُوا مِنْكَ الْقُرْآنَ﴾
 مَهْجُورًا ﴿[الفرقان: ٣٠].

اشتكى النبي ﷺ لربه من هجر قومه للقرآن، وعدم أخذهم له، مع كونه كلام ربهم الذي خلقهم.

هَجْرُ الْقُرْآنِ وَأَنْوَاعِهِ:

وهجر القرآن هو تركه وعدم الاعتبار به قراءةً وتدبراً وعملاً، وأعظم من ذلك إذا تبع هجر القرآن عُذْوَانٌ عليه بوصفه بالسُّحْرِ والخُرافة، أو إهانته بتمزيقه ورميه، وهكذا كانت تَفْعَلُ قريشاً حيث هَجَرُوهُ وكَفَرُوا به، وقالوا فيه الباطل: لِيُضِلُّوا النَّاسَ عنه، فهم قد زانوا على مجرّد تركه في أغنيهم قول الباطل فيه؛ لِيُتْرَكَ غيرُهم لِيُضِلُّوا النَّاسَ عنه؛ كما قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [صافات: ٣٦].

وفي قوله تعالى: ﴿انْقَلَبُوا مِنْكَ الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾؛ قال مجاهد: يقولون: هو سحر^(١)، وقال النخعي: قالوا فيه غير الحق^(٢)، وقال ابن زيد: لا يريدون أن يسمعوه^(٣).

وهجر القرآن على تراتب وأنواع ثلاثة:

النوع الأول: هجر قراءته وتلاوته:

وإنشُرْ قِراءَةُ الْقُرْآنِ لِمَنْ يَحْفَظُهُ وَمَنْ لَا يَحْفَظُهُ، وَالْقُرْآنُ شَدِيدٌ

(١) تفسير الطبري (١٧/٤٤٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٨٧).

(٢) تفسير الطبري (١٧/٤٤٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٨٨).

(٣) تفسير الطبري (١٧/٤٤٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٨٨).

الضَّلْبَ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَصْلَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ؛
أَنْ مَنْ أَقْبَلَ عَلَى الْقُرْآنِ أَقْبَلَ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَدْبَرَ عَنْهُ أَدْبَرَ عَنْهُ:

فَالْأَوَّلَى: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ جَنْطَهُ أَسْهَلَ مِنْ غَيْرِهِ لِمَنْ حَسُنَتْ نِيَّتُهُ وَسَلِمَ
قَصْدُهُ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَكَيْ مِنْ مُدْرِكٍ﴾ (النجم: ١٧).

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ نِيَّاتِهِ أَسْرَعَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْمَحْفُوظِ.

فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ إِقْبَالَهُ سَهْلًا يَسِيرًا لِقَاصِدِهِ، وَإِدْبَارَهُ سَرِيعًا عَنْ
الْمُعْرِضِ عَنْهُ؛ فَلَا يَبْقَى فِي قَلْبٍ مَنْ زُهِدَ فِيهِ وَرَجِبَ عَنْهُ؛ كَمَا قَالَ ﷺ:
(يُسَيِّمُوا لِأَعْدِيهِمْ يَقُولُ: نَسِيتُ آيَةَ كُنَيْتٍ وَكُنَيْتٍ، بَلْ هُوَ لَسِي، اسْتَذَكِرُوا
الْقُرْآنَ؛ فَلَهُوَ أُنْدٌ تَقْصِبُهَا مِنْ ضُلُوبِ الرُّجَالِ، مِنَ النِّعَمِ بِمُقْلِحِهَا)؛ رَوَاهُ
الْشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مَرْفُوعًا: «تَقَاعَدُوا
هَذَا الْقُرْآنَ؛ فَوَاللَّهِ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنِي، لَهُوَ أُنْدٌ تَقْلُقْنَا مِنَ الْإِبِلِ فِي
عُقْلِنَاهُ»^(٢).

وَلَمَّا كَانَتْ الْحَاصِصِي مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنْهُ وَلَوْ إِعْرَاضَ عَمَلٍ، فَإِنَّ
الْقُرْآنَ يُعْرِضُ عَنْ صَاحِبِهِ بِمُقْلَاقِ هَجَرِهِ لِلْعَمَلِ بِهِ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ،
عَنِ الضُّحَّاكِ؛ قَالَ: مَا تَعَلَّمُ رَجُلٌ الْقُرْآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ إِلَّا يَذَلِّبُ؛ ثُمَّ قَرَأَ
الضُّحَّاكُ: ﴿وَمَا اسْتَحْكُمَ بَيْنَ تَوَيْكَوَيْكَمَا كُنْتَ لِيَّيْكَوَيْكَ﴾ (النورى: ٣٠)،
ثُمَّ قَالَ الضُّحَّاكُ: وَأَيُّ مُصِيبَةٍ أَكْظَمُ مِنْ نِسْيَانِ الْقُرْآنِ؟^(٣).

وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، لَكِنْ
يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ وَيُسْرَى؛ لِأَنَّ لِلْأَذْنَ حَقًّا كَمَا أَنَّ لِللِّسَانِ وَالْقَلْبِ حَقًّا، وَقَدْ

(١) أخرجه البخاري (٥٠٣٢)، ومسلم (٧٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٣٣)، ومسلم (٧٩١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٩٩٦).

كان النبي ﷺ يفعل ذلك؛ كما روى الشيخان، من حديث عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (قُرْأَ عَلَيَّ)، قال: قُلْتُ: أَلَمْ أَرَأَ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قال: (إِنِّي أَتَمَّهِ لَأَنْ أَسْتَعِ مِنْ خَيْرِي)، قال: فَقَرَأْتُ النَّسَاءَ عَشَى إِذَا بَلَغْتُ: ﴿ذَكَرْتَ إِذَا بَلَغْتَ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَيْءٍ وَجَعَلَا يَكُ عَنَ كَذَلِكَ شَيْئًا﴾ [النساء: ٤١]، قال لي: (كُفْ - لَوْ أَتَيْتُكَ)، فَأَرَأَيْتَ عَيْتِي تَلِيَّ قَانِ^(١).

أَدْنَى الزَّمَنِ الَّذِي يُسْرَعُ فِيهِ خَتْمُ الْقُرْآنِ وَأَعْلَاهُ:

أَدْنَى الزَّمَنِ الَّذِي يُسْرَعُ فِيهِ خَتْمُ الْقُرْآنِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَنَقَلَ ابْنُ حَزَمٍ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ الْخَتْمِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٢)، وَإِنَّمَا خِلَافُهُمْ فِي دُونَ الثَّلَاثِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

وَالْوَارِدُ: النَّهْيُ عَنْ قِرَائَتِهِ فِي دُونَ ثَلَاثٍ؛ كَمَا فِي السَّنَنِ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: (لَا يَقْعُقُهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ)^(٣).

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلُهُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فِي سَنَةٍ، وَلَا تَقْرَءُوهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ» رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٤).

وَكثيرٌ ذَلِكَ مَعَادُ بْنُ جَبَلٍ؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو حُسَيْنٍ عَنْهُ^(٥).

وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَرَأَهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ، لَمْ يَعْقِلْ خَالِيًا مَا قَرَأَ فَقَوَّتْ

(١) أخرجه البخاري (٥٠٥٥)، ومسلم (٨٠٠).

(٢) «مراتب الإجماع» (ص ٢٥١).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٦/٢)، وابن ماجه (١٣٤٧)، وأبو داود (١٣٩٤)، والترمذي (٢٩٤٩).

(٤) القيس من «سنن سعيد بن منصور» (١٤٦).

(٥) أخرجه أبو حنيد في «فضائل القرآن» (ص ١٨٠)، وعبد المزيق في «مصنفه» (٥٩٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٥٧٧).

التدبير والنائل، وحتى لا يغلب عليه حب التشكي بإقامة الحروف على إقامة المعاني، وحتى تأخذ النفس نصيبها من القرآن خشوعاً وخضوعاً؛ فإن النفس لا تختص على الحقيقة إلا إذا فهت المعاني - وأما خشوعها بلا فهم للمعنى، فعالمها يكون لأجل صوت القارئ؛ فإن قراء بالتحزين، عز عن لم يفهم المعنى، وإن قرأ بالتفني، وجذ في نفسه نشوة - ويجد السامع خشوعاً ولو لم يفهم المعنى؛ لأثره في طرد الشياطين ووساوس النفس وكونه شفاء إما في الصدور، ولكن هذا الأثر يزول عالمها إن ترك القراءة، أما فهم معانيه، فتورث في القلب خضوعاً وخشوعاً وإيماناً يدوم في القلب ما دام فيه ذلك المعنى حاضراً.

ودفع بعض السلف: إلى جواز قراءته دون ثلاث، ومه عجل بعضهم؛ كعثمان وثعيب الداري وسعيد بن جبني وأبي بكر بن عياش ومنصور بن زاذان ويحيى بن سعيد القطان، كانوا: يَخْتِمُونَ كُلَّ يَوْمٍ^(١)، وصح عن مجاهد والشافعي: تخصيص رمضان بالختم فيه كل يوم؛ فَيَخْتِمُ مجاهد مرةً، والشافعي مرتين؛ رواه عن مجاهد ابن أبي داود^(٢)، وعن الشافعي رواه الربيع، وأسند عنه البيهقي^(٣)، وذوي عن أبي حنيفة نحوه^(٤).

وكان ابن المسيب يختم في ليلتين^(٥)، وكان الأسود بن يزيد يختم في رمضان كل ليلتين^(٦).

(١) ينظر: «مختصر قيام الليل» للمروزي (ص ١٥٧)، و«التيبان في آداب حملة القرآن» (ص ٥٩ - ٦١)، و«مخططة الأحمدي» (٢٧٢/٨ - ٢٧٣).

(٢) «التيبان في آداب حملة القرآن» (ص ٦٠).

(٣) «مطالب الشافعي» (١٥٩/٢).

(٤) «تاريخ بغداد» (٤٨٤/١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٠٠/٦).

(٥) «مختصر قيام الليل» للمروزي (ص ١٥٧).

(٦) «الطبقات الكبرى» (٧٣/٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٩/٤).

والأفضل: عدم الحشم دون ثلاث إلا في الأزمنة الفاضلة كالعشر الأخير من رمضان، والناس يتفاوتون في مقدار ذكائهم ولذوتهم على التثنية والتأني، ولكن الغالب أن من قرأ دون ثلاث، فاته كثير من معاني القرآن أو أكثرها، وإذا كان السلف، وهم من هم في القضاة والبيان، ونزل القرآن على لسانهم، يلعب أكثرهم إلى عدم القراءة دون ثلاث، فغيرهم في الزمن المتأخر مع شدة العُجوة وضعف اللسان - أولى بالتزام ذلك.

ونسأل ألا يتجاوز في قراءة القرآن الأربعين، فإن تجاوزها، ثمة له ذلك، وهو أقصى حد ثبت فيه الخير، قال أحمد: «أكثر ما سمعت أن يحتم القرآن في أربعين»^(١).

وقد ثبت في «الصحاحين»^(٢) أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن عمرو: «اقرأ القرآن في شهر»، قال: «إني أجد قوّة، حتى قال: (فاقرئه في سبع ولا ترة على ذلك)»^(٣).

وقد روى أبو داود: أن عبد الله بن عمرو سأل النبي ﷺ: «كم يقرأ القرآن؟ قال: (في أربعين يوماً)، ثم قال: (في شهر)، ثم قال: (في شهرين)، ثم قال: (في خمس عشرة)، ثم قال: (في عشر)، ثم قال: (في سبع)، ثم يقرأ من سبع»^(٤).

نشان القرآن:

لا يختلف العلماء: أن نشان القرآن إن كان عن إعراض وصد زهداً فيه ورغبة عن العمل به: أن ناسية بأنهم بذلك، وأن نسيانه إن كان من غير قصد، لا بأنهم به صاحبه، كمن نساء لكتبي وقلم أو

(١) مسائل الإمام أحمد: رواية أبي داود (ص ١٠٣)، والمضي (٢/ ٦١١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥٤)، ومسلم (١١٥٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٩٥).

مصيبه ونازلوه أنفثتة حضور ذهبه، ونقل ابن رشيد المالكي الإجماع على أن من نسي القرآن لا اشتغاله بعلم واجب أو مندوب، فهو غير مأثوم^(١).

وقد اختلف العلماء في نسيان القرآن تهاونا وكسلا: هل يائس به صاحبه؟ على قولين:

القول الأول: قال قوم بإيصال ناسيهوا إلى هذا ذنب جماعة من أصحابنا، وبه قال ابن تيمية، وهو ملحق الشافعية، ومنهم من جعل ذلك كبيرة كالرافعي، ويقله ابن حجر الهيتمي في «الزواجر»^(٢)، ونقل العلاني عن النووي ذلك، ولعله أراد سكوته عن كلام الرافعي، فجعله إقرارا، والنووي أغلّ الحديث الذي استدل به على كونه كبيرة، ولم يجعل بعض الشافعية هنا قولا للنووي كالإمامي والزركشي^(٣).

واخرج من جملة كبيرة بما رواه أبو داود والترمذي، عن أنس مرفوعا: (عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أَنَسِي، فَلَمْ أَرِ ذَنْبًا أَكْبَرَ مِنْ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْيَهَا وَجَلَّ ثُمَّ نَسِيَهَا)^(٤).

وذكر أيضا عن سعد بن عباد مرفوعا: (مَا مِنْ شَيْءٍ يَفْرَأُ الْقُرْآنَ ثُمَّ نَسَاهُ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْلَمًا)^(٥).

وحديث أنس مذكور أنكره ابن المني والبخاري^(٦)، وحديث سعد ضعيف لانقطاعه، وفيه يزيد بن أبي زياد، وفيه كلام معروف، وقد

(١) مسائل ابن رشد (ص ٦٩١).

(٢) الزواجر، عن إقراء الكبار (١/ ١٩٩).

(٣) ينظر: الزواجر، عن إقراء الكبار (١/ ٢٠٠ - ٢٠١).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٦)، والترمذي (٢٩١٦).

(٥) أخرجه أبو داود (١٤٧٤).

(٦) سنن الترمذي (٢٩١٦).

ضعف الحديث الدارقطني^(١) وابن عبد البر^(٢).

والأحاديث الواردة في تأنيب ناسي حفظ القرآن معلولة، وأما هائلا السلف على النهي عن ذلك والتشديد فيه، وصح عن أبي العالية - وهو من كبار التابعين - : «كنا نعد من أعظم الذنوب أن يعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه»^(٣).

ومن ابن مبرين في الذي ينسى القرآن: كانوا يتكروهونه ويقولون فيه قولاً شديداً^(٤).

وقد قال أحمد: «ما أقد ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه»^(٥).

القول الثاني: قال قوم: إن ناسي حروف القرآن يكره له ذلك، ولكنه لا يأنم ما دام عاملاً به ولم يترك حدوده، وحملوا النسيان الواردة في الأحاديث على هجر العمل به، ومن قال بهذا: ابن عبيدة، وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وأبو شامة شيخ النووي، وقد سئى الله الإعراض عن القرآن وترك العمل به نسياناً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَتْرَكَ عَنْ ذِكْرِهِ فَإِنَّ لَهُ مِثْقَلَهُ ضَنْكاً وَمِثْقَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَالاً﴾^(٦) قال رب لم حذرني الله وقد كنت بعباده^(٧) قال كذلك الله كذلك نبيه وكذلك آية الله^(٨) وفيه قال الله: ﴿قُلْنَا لَوْ مَا دُحِشُوا بِهِ﴾^(٩) (الأنعام: ٤٤، والأعراف: ١٦٥) أي: تركوا، وقال: ﴿سُوا الله قِيَمَهُمْ﴾^(١٠) (التوبة: ٦٧)، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَسْكُرُوا كَأَن يَسُرَّ اللَّهُ بِعَمَلِكُمْ﴾^(١١) (الحجرات: ٣٤)، وقال: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلِ نَزَّلِ الْقُرْآنَ﴾^(١٢) (طه: ١١٥)، قال ابن عبيدة: ليس من انتهى حفظه ونفقت منه يناسي له إذا كان بحلّل

(٢) التمهيد (١٤/١٣٦).

(١) معلى الدارقطني (٢٥٨٣).

(٣) أخرجه أحمد في الزهد (ص ٢٤٥). (٤) فتح الباري لابن حجر (٩/٨٦).

(٥) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص ١٠٣)، والقرويه لابن مفلح (٢/٣٨٢).

حلاله وحرامه، قال: ولو كان كذلك، ما نسي شيئا منه؛ قال الله: ﴿مَنْ يَنْفَرْكَ فَكَرِهًا﴾ (١) «لَا مَا شَاءَ اللَّهُ» (الاعلى: ٦ - ٧)، وقد نسي رسول الله منه أشياء، وقال: (ذُكِّرَني هَذَا آيَةً أَنْبِئْتُهَا) (٢).

وحمل أبو يوسف معنى النسيان الوارد في وعيد ناسي القرآن: على نسيان قراءته من المصحف، فينسى علم القراءة وحروف العرب.

النوع الثاني من الهجر: هجر تدبر معانيه واحكامه:

والمقصود من إنزال القرآن: تدبره وتأمله للمعمل بما فيه، ومن شغلته حروف القرآن عن حدوده فضيعتها، كان ذلك أظهر القوادح في نسيه وقصده، وأنه يطلبه لغير الله، ومن غفل بالقرآن ولم يعرف حروفه غير من يقيم الحروف وهو مضيق للحدود.

وقراءة القرآن مع عدم تدبر من صفات الضالين؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ يَنْدَبُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ غُتُلًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، وتدبر القرآن يفتح القلب للحق ويرققه للاتباع، وعدم التدبر علامة على الإعراض، ولا يحرم عبد تدبر القرآن إلا بلسان، فيفسد قلبه به، ثم يعرض عنه، فيكون ثقيلا عليه؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ يَنْدَبُونَ الْقُرْآنَ لِأَرْغَبَ قُلُوبٍ أَقْسَاهَا﴾ (سجد: ٢٤).

النوع الثالث: هجر العمل بما فيه من لوازم واحكام:

وهو اعطائها وأصلها؛ لأن المقصود من التلاوة والقراءة العمل، فقد يقرأ القارئ القرآن ولا يعمل به، وقد يتدبر معانيه ويعرف أحكامه ويعرض عنها، وكلما كان الإنسان بالقرآن أعلم، كان التكليف عليه أشد، والإعراض عنه أكثر؛ فلما يؤاخذ العبد بترك ما علم، لا يترك ما لم يعلم.

(١) أخرجه ابن عبد البر في الاستطارة (٥٨/٨).

وهجرُ العملِ به على أنواعٍ كثيرة: منها هجرُ الإيمانِ به، وهجرُ امتثالِ أوامره واجتنابِ نواهيه، وهجرُ الحاكم والسُّلطانِ والقاضي لأحكامه وتعطيلُها، والقضاءُ بالهوى والرأي، وسنُّ القوانينِ المخالفةِ له.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُجِلُّ الْكُفْرَ وَكَفَرْتُ بِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾﴾

[الفرقان: ٥٢].

المراءُ بالجهادِ هنا: هو الجهادُ باللسانِ، وبيانُ الحقِّ بالفرقانِ وحُججه وبراهينه، وجهادُ اللسانِ والبيانِ أعظمُ من جهادِ السنانِ؛ فإنَّ الأولَ قد يقومُ بدونَ الثاني، والثاني لا يقومُ إلَّا بالأولِ، وهذه الآيةُ مكيَّةٌ كهذه السورة، ونزلتْ ولم يُعرضِ الجهادُ بعدُ.

وجيئاً أمرُ اللهُ بجهادِ اللسانِ وصفتِ النوعَ الذي يأمرُ به بوصفينِ في كتابه لم يصفِ بهما جهادَ السنانِ؛ الأولُ: أنَّه جهادٌ كبيرٌ؛ كما في الآية، والثاني: أنَّه حقُّ الجهادِ؛ كما في قوله تعالى في سورة الحجِّ: ﴿وَيُحِبُّوا فِي اللَّهِ حَقَّ حَبْلِهِمْ﴾ [٧٨].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَرٍ إِلَّا مَنْ كُنَّ أَهْلَهُ أَنْ يُعْطُوا﴾﴾

[توبة: ٥٧].

في هذه الآية: وجوبُ تجرؤِ المُصلِحِ وإعراضهِ عن دُنيا الناسِ؛ حتى لا يظنُّوا به شوكاً؛ كقطعِ في الثُّنيا والجمادِ؛ وذلك أنَّ أولَ ظنِّ الظالمينَ بالمُصلِحينَ حينَما يُنكرونَ عليهم ضلالَهم: أنَّهم يُريدونَ مُزاحمتَهم على سُلطانِهِم وجواهرِهِم؛ لأنَّ نفوسَهم تشربُ من اتباعِ ذلك،

فَيَخَافُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنْفْسِهِ شَيْئًا عَلَيْهِ؛ لَنَا يَخَافُونَ الشَّرَاحِمَةَ، فَيُشْكُونَ فِي الْمُصْلِحِينَ، وَهَكَذَا فَكُنُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ بِمَحَبَّةٍ، فَعَرَضُوا عَلَيْهِ الْمَالِ وَالنِّسَاءَ، وَفِي «الْمُسْنَدِ»، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْلٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، فَبِذَا عَلِمْتُمُوهُ، فَلَا تَقْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ»^(١).

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْجَمْعِ مِنَ نَهْيِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَتَابِهِمْ مِنْ ذَلِكَ، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَتَذَكَّرُوا لَا تَتَّخِذْتُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَتَى بِأَمْرٍ إِلَّا عَلَّافُوا وَمَا لَنَا بِظُلَمٍ أَلَيْسَ لَنَا بِمَنْشُورٍ إِنَّهُمْ ثُلُثُوا رِجْلَهُمْ وَلَكِنْ لَنْ نَكُفَّ عَنْهَا عَنْهُمْ»^(٢).
(مَعْرَد: ١٢٩).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ رِجْلَهُمْ مُجْذَذًا وَفُكًّا﴾﴾ [الْمَعْرَد: ١٦٤].

فِي هَذَا: تَعْظِيمُ نَافِلَةِ اللَّيْلِ وَفَضْلِهَا عَلَى نَافِلَةِ النَّهَارِ؛ حَيْثُ ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي خُصَائِصِ عِبَادَةِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نَافِلَةَ اللَّيْلِ الْمُطْلَقَةُ أَفْضَلُ مِنْ نَافِلَةِ النَّهَارِ الْمُطْلَقَةِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْقَرِيبَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣).

وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ، وَكَيْفِيَّةِ تَقْسِيمِهِ فِي صُورَةِ الْمُزْمَلِ؛ بِإِذْنِ اللَّهِ.

• • •

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١١/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَفْقَرُوا لَمْ يَسْأَلُوا وَهُمْ يَقُولُونَ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ ذِكْرًا﴾﴾ (الفرقان: ٦٧).

في هذه الآية: مشروعية القصص والاعتدالي حتى في النفقة والعنف، فلا يُجحف المتصلق على نفسه ويضيع من يقول، وقد تقدم الكلام على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَوْمَئِذٍ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الفرقان: ٦٧).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا سَأُوا بِأَمْرٍ سَأَلُوا﴾﴾ (الفرقان: ٧٢).

الزُّور: الكذب والبُهتان؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءُوا عَلِيًّا وَقَالُوا﴾ (الفرقان: ٤٤)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ سَهْوًا مِنَ الْقَوْلِ وَهُمْ لَا يَدْرُونَ﴾ (المجادلة: ١٢)، وكلُّ قولٍ مُفْتَرَى فهو زور، ويعظم إذا كان مقروناً بالشهادة، فيشهد الإنسان على شيء لم يره ولم يسمعه، وهذا أعظم من مجرد قول الزور، وغلبه؛ فإنَّ الإنسان قد يقول الباطل فينسب باطلاً لأحد ولم يزعم أنه رآه ولا سمعه منه، فهذا مع كونه عظيماً إلا أنَّ الأعظم منه إذا زعم أنه شاهد عليه يسمعه أو يره، فهذا شهادة الزور.

وقد غلبَ النبي ﷺ شهادة الزور، وحلَّز منها تحليلاً شديداً، كما في «الصحيحين»، من حديث أبي بكره رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (أَلَا أُتْبِعُكُمْ بِأَخْبَرِ الْكُفَّارِ - فَلَا أُلَا - إِلَّا ضَرْبُ بَاطِلٍ، وَعُقُوفُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ - أَوْ قَوْلُ الزُّورِ -)، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكَبِّلاً لِمَجْلَسِ، فَمَا

رَأَى بِحُزْرٍ مَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَحَتْ^(١).

وقد قرَن النبي ﷺ شهادة الرؤوف بالإشراك مع الله شيئاً، ولم يَدُل ذلك بِرُوى حديث في «السُّنَنِ»، ومن حديث عُزَيْمِ بْنِ قَاتِلِ بْنِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَامَ قَائِلًا، فَقَالَ: «عَدِلْتُ شَهَادَةَ الرُّؤُوفِ بِالإِشْرَاقِ بِاللهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، ثُمَّ قَرَأْتُ: ﴿كَذَّبْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ يُبَدِّلُونَ﴾ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَكُنْتُمْ تُفَكِّكُونَ الرُّؤُوفَ ﴿كُنْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تُفَكِّكُونَ﴾» (الصح: ٣٠-٣١)^(٢).

وَكَيْفَ الشَّهَادَةُ شَيْءٌ بِشَهَادَةِ الرُّؤُوفِ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْفُرْ بِشَهَادَةٍ أَتَى بِهَا﴾ (تَبَارَكَ: ١٠٦)، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْأَشْهُادِ وَمَنْ يُكْفِرْ بِهَا فَكَذَّبَ بِمَا فِي يَدَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٢٨): «شَهَادَةُ الرُّؤُوفِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَارِ، وَكَيْفَ كُنَّا كَذَلِكَ»^(٣).

قَالَ السُّدِّيُّ: ﴿عَلَيْكُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٨): «أَيُّ: فَاجِرٌ قَلْبُهُ»^(٤).
وَقَدْ قَالَ قَتَادَةُ: «لَا تَقُلْ: رَأَيْتُ، وَلَمْ تَرَ، وَهَسِبْتُ، وَلَمْ تَسْمَعْ، وَعَلِمْتُ، وَلَمْ تَعْلَمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَأَلَكَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ»^(٥).



(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣٢١/٤)، وأبو داود (٣٨٩٩)، وابن ماجه (٢٣٧٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٧٢٨/١).

(٤) تفسير الطبري (١٢٦/٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤٧٢/٢).

(٥) تفسير الطبري (٥٩٤/١٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٣٣١/٧).



سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

﴿لَا تَعَالَى: ﴿١﴾ تَكُونُوا مِنَ الْمُتْلِينَ ﴿٢﴾ وَتَكُونُوا مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾﴾

التَّكْوِينِ ﴿٤﴾ وَلَا تَحْسَبُوا النَّاسَ تَابِعِينَ ﴿٥﴾ وَلَا تَكُونُوا فِي أَعْيُنِ مُبْصِرِينَ ﴿٦﴾﴾

[الشعراء: ١٨١ - ١٨٣].

فيه: تعظيمُ بحسبِ الحقوقِ وعُلْمُ الخَلْقِ؛ حيثُ كان قومٌ شُعَيْبٍ إذا اكتأبوا لأنفسهم زائدوا، وإذا كألوا للناس، بحسبهم، وهولُه، ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُتْلِينَ﴾؛ يعني: المتفصّلين للتكليل.

وعقَابُ الظُّلْمِ في حقوقي الناسِ أمَجَلُ مِنَ الظُّلْمِ في حقِّ الله؛ لأنَّ الله ينتصِرُ لوبائِه المظلومين في حقوقهم أسرعَ من انتصارِه لحقّه سبحانه؛ لِكَمَالِ عِزِّه وعلوّ شأنِه؛ إذ لا يَضُرُّه مخلوقٌ، ويُعْجِلُ الخَلْقُ في حقّه غالباً، ويعجّلُ في حقوقي الوباءِ؛ لأنَّ هذا مُقتضى ربوبيّته لهم، وقد كان السلفُ يُحْلَوْنَ مِنَ البقاءِ بأرضي يَظْهَرُ فيها ظُلْمُ الناسِ ويَشيخُ ويُشْرَعُ، وقد صحَّ عن ابنِ المسيّبِ قولُه: «إذا كنتَ بأرضٍ يُوقُونَ المكيالَ والميزانَ، فلا تَعَجَلْ بالخروجِ منها، وإذا كنتَ بأرضٍ لا يُوقُونَ المكيالَ والميزانَ، فَتَعَجَلْ بالخروجِ منها»^(١).

وهذه الآيةُ في قومٍ شُعَيْبٍ وما وقَعوا فيه من ظُلْمِ الأموالِ، وقد تقدّم الكلامُ على ما وقَعوا فيه من أَكْلِ أموالِ الناسِ بالباطلِ عندَ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٢٨١).

قوله تعالى: ﴿تَأْتُوا الصَّلَاةَ ذَلِكُمْ وَلَا تَحْسِبُوا أَنْكُمْ شُعْرَةٌ تُلَافٍ لَلْعَالَمِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

• • •

❏ قال تعالى: ﴿الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ عَرْشٌ مُتَشَاوٍ ۚ وَتَلْكَ فِي السَّمَاءِ عِلِّيُّنَ ﴿١٩٠﴾﴾
عَرْشُكَ الْعِلِّيُّنَ [الأعراف: ٢١٨ - ٢٢٠].

جاء ذكر النبي ﷺ حين قيامه وتقلبه في الساجدين، وروى الله له في ذلك؛ فمن السلف من حمل المعنى على تقلبه في صلب آبائه؛ كما روي عن ابن عباس^(١)، وجاء عن مجاهد أنه حمل معنى قوله: ﴿وَتَلْكَ فِي السَّمَاءِ عِلِّيُّنَ﴾ على رؤسهم لمن خلقه وهو يصلي^(٢).

وحمل عكرمة وقتادة وعطاء الخراساني قوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ عَرْشٌ مُتَشَاوٍ﴾ على صلاة النبي ﷺ منفرداً، وقوله: ﴿وَتَلْكَ فِي السَّمَاءِ عِلِّيُّنَ﴾ على صلاته جماعة مع المصلين^(٣).

وفي هذا: مشروعية أن يكون للعبد صلاة منفرداً مع صلاته جماعة مع المسلمين، يخلو بانفراد به برئته ينجيه؛ ليتطهر باطنه من آثار رذيلة الخلق له وسماهم لذكره، فيكون في موضع لا يسمعه إلا الله ولا يصره إلا هو، وهذا إن احتاج إليه الأنبياء مع حضرتهم وطهاره قلوبهم، فإن حاجة غيرهم أكد وأعظم.

وقد تقدم الكلام على حثهم الصلاة جماعة عند قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْتَضُوا مَعَ الرُّكُوبِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

• • •

(١) تفسير ابن أبي حاتم، (٩/٢٢٨٨).

(٢) تفسير الطبري، (١٧/٦٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم، (٩/٢٢٨٩).

(٣) تفسير ابن كثير، (٦/١٧١).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِي﴾ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَذِبًا
وَأَنصَرُوا مِنْ بَنِي مَا ظَلَمُوا وَنَبَعَهُ إِلَهُ ظَلَمُوا أَنَّ شِقَاقِي بِفَيْشُونَ﴾
[النور: ٢٢٧].

في هذه الآية: مشروعية انتصار المظلوم من ظالمه بمقتضى مظلوميته
من غير بني، وقد جاء في القرآن حصد العفو عن ظلم في مواضع منها
قوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثُوا سَاعًا أَوْ ثَمَنًا أَوْ ثَمَنًا أَوْ ثَمَنًا عَنْ مَوْءَدٍ لَكُمْ كَذِبًا عَفَا
عَنَّا﴾ [النساء: ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ وَلِيَمْلِكُوا الْآخِزِينَ أَوْ يَفِرَّ
اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا لَكُم
اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ٤١].

انتصار المظلوم من ظالمه واحواله:

وفي هذه الآية حصد الله المنتصر بعد ظلمه: ﴿وَلَكُنَّا اللَّهُ كَذِبًا
وَأَنصَرُوا مِنْ بَنِي مَا ظَلَمُوا﴾؛ وذلك أنَّ الانتصار من الظالم على
نوحته:

النوع الأول: انتصار خالص للنفس من ظلم؛ فهذا الانتصار
حق، ولكن العفو عند القدرة والتحمل للأذى أفضل؛ وهذا أكثر حمو
العفو عليه في الكتاب والسنة.

النوع الثاني: انتصار هو وليه، ولو امتزج بشره من حق النفس،
فالانتصار هو متأخذ وواجب، ما لم تَلْمُ مُفْسِدَةً فِي الدِّينِ أَعْظَمُ مِنْ
مَفْسِدَةِ الْبَنِي الَّذِي يُرَادُّ الانتصار منه، وقد كان النبي ﷺ لا ينتصر
لنفسه؛ وإنما ينتصر هو وخُرُمَاتِهِ إِذَا انْتَهَكَتْ، وهذه الآية انتصار هو
وذلك أنَّ سبب نزولها كان بسبب ظلم قريش للنبي ﷺ بإنشاء الشعر فيه

وسبّه ونشويذ رسالته، فقام بمضئ الانتصار من الصحابة بالانتصار منهم
بيئلي ما قالوه من الشفرة قال ابن عباس: «يرقون على الكفار الذين
كانوا يهجون به المؤمنين»^(١).

وفي «الصحيحين» أن رسول الله ﷺ قال لحسان: (اعجبهم - أو
هاجهم - وجريل مذك)»^(٢).



(١) تفسير الطبري (١٧/ ٦٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١٣)، ومسلم (٢١٨٦).



سُورَةُ النَّحْلِ

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنَسَّمَ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾﴾ [النحل: ١٩].

سَمِعْنَا أَنَّ تَنَسُّمَ سَلِيمَانَ ضَحِكًا؛ وَهَذِهِ الْآيَةُ اسْتَدَلَّ بِهَا بَعْضُ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ التَّنَسُّمَ فِي الصَّلَاةِ يَأْخُذُ حُكْمَ الضَّحِكِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ كَمَا رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّنَسُّمِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَهَؤُلَاءِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿تَنَسَّمَ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾: لَا أَعْلَمُ التَّنَسُّمَ إِلَّا ضَحِكًا؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١).

حُكْمُ الضَّحِكِ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّنَسُّمِ:

الضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ مُبْطِلٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ وَقَارَهَا، وَهُوَ أَشَدُّ وَأَعْلَمُ مِنْ كَثِيرِ الْحَرَكَةِ وَالْإِلْتِفَافِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَقْدُرُ الضَّحْكُ كَلَامًا، إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَأَبْشَعُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْكَلَامُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ خُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَحَاجَةٍ، وَأَمَّا الضَّحْكُ وَالْفَهْفَهَةُ، فَلَيْسَ فِيهَا خُضُوعٌ قَلْبٍ وَلَا حُضُورٌ، وَلَا تَعْظِيمٌ لِلْمَوْقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَعَامَّةُ السَّلَفِ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ فَهَفَفَ فِي صَلَاتِهِ وَضَحِكَ؛ صَحَّ هَذَا عَنْ جَابِرٍ^(٢)، وَلَا تُخَالِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٣٩٠٦).

(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجه.

وصح عن حَمِيد بن هلال، قال: كانوا في سفر فصلّى بهم أبو موسى، فسقط رجلٌ أعورٌ في بئرٍ أو شيء، فضجك الغومُ كلهم غير أبي موسى والأحنف؛ فأنزّهم أن يُبدوا الصلاة^(١).

وقد حكى ابنُ المُنْذِر^(٢) الإجماعَ على بطلانِ صلاة مَنْ ضجك.

وأما التَّبَسُّمُ من غير ضحكٍ وفهقهة، فقد ذُكِبَ عائِدَةُ السلف إلى عدم بطلانِ الصلاة بالتَّبَسُّم، ورفّقوا بينَهُ وبينَ الفهقهة، وقد قال جابرُ بنُ عبد الله: «التَّبَسُّمُ لَا يَقْطَعُ، وَلَكِنْ تَقْطَعُ الْفَرْقَةُ»^(٣).

وبهذا قال مجاهد^(٤)، والحسن^(٥)، والشَّعْبِي^(٦)، ويروى هذا عن ابنِ مسعود^(٧)؛ وهو الصحيح الذي لا ينبغي خلافه؛ لأنَّ التَّبَسُّمَ تعابيرٌ في الوجوه، وقد يكونُ الحاملُ له معنىً من معاني القرآن؛ كالفرحِ بنعيم الجنة وسَعَةِ فضلِ الله ورحمته، وليس هو من جنسِ ضحكِ الفهقهة الذي لا يكونُ عن تعظيمٍ ومروءةٍ بالحق؛ وإنما خروجٌ عن مقامِ الصلاة وعظمتها.

وقد رُوِيَ عن ابنِ سيرينَ أَنَّهُ جعلَ التَّبَسُّمَ ضحكًا؛ كما رواه الحكم بنُ عطيّة، عن ابنِ سيرينَ؛ أَنَّهُ سئلَ عن التَّبَسُّمِ في الصلاة؟ فقال:

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩١٤).
- (٢) الأوسط (١٣٩/٣)، والإجماع؛ لابن المنذر (ص ٣٩).
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩٠٢)، وعبد الرزاق في المصنف (٣٧٧٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٥١/٢).
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩٠٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٣٧٧٥).
- (٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩٠٥).
- (٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩٠٣).
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٩٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٧٣٦).

هذه الآية: ﴿وَمَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ قَوْلِنَا﴾: لا أعلم التَّيْسُ إِلَّا ضَحْكًا^(١).

ولا أعلم مَنْ قال بقول ابن سبويه هذا من الصحابة ولا من التابعين في أَنَّ التَّيْسَ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وتفرَّد به عنه الحكم بن عتيبة، وقد ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ^(٢)، وقد قال فيه أحمد: «حَدَّثَ بِمَنَاقِبِهِ» قال المروزي: «كَانَ ضَعْفُهُ»^(٣).

ويُتَّفَقُ العلماء على أَنَّ الضَّحْكَ والفَهْهَةُ خارجُ الصَّلَاةِ لا يُبْطِلُ الوضوء؛ كما حكاه ابن المنذر^(٤)، وَأَنَّ الضَّحْكَ بلا فَهْهَةٍ لا يَنْقُضُ الوضوء في أثناء الصَّلَاةِ؛ كما حكاه النووي؛ وَإِنَّمَا خَلَّاهُمْ فِي الضَّحْكِ مع الفَهْهَةِ في أثناء الصَّلَاةِ: هل يُبْطِلُ الصَّلَاةَ والوضوء، أم يُبْطِلُ الصَّلَاةَ فَحَسْبُ؟ والصحيح: عدمُ نَقْضِ الوضوء، وهو قول جمهور العلماء؛ لعدم الدليل الصحيح على ذلك، خلافاً لأبي حنيفة، بل الصحيح عن الصحابة: عدمُ النَقْضِ؛ فقد ثبت عن جابر قوله: «إِذَا ضَحَكَ فِي الصَّلَاةِ، أَحَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ»^(٥).

وكلُّ الأحاديث الواردة في نَقْضِ الوضوء بالضَّحْكِ معلولة، وقد بَيَّنَّهَا في كتاب العلل^(٦).

• • •

(١) سبق شرحه.

(٢) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٨٠).

(٣) «العلل» للإمام أحمد، رواية المروزي وغيره (ص ٧٨).

(٤) «الأوسط» (١/ ٣٣٠)، و«الإجماع» لابن المنذر (ص ٣٤).

(٥) أخرجه البخاري مسنداً قبل حديث (١٧٩)، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٧٦٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٩٠٨)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٧٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٤٤).

﴿قَالَ نَسَاسِي: ﴿الْأَلْبَيْتَةُ عَذَابٌ مُبِينٌ أَوْ الْآلِيتَةُ أَوْ الْبَابُ
يُطْلَقُ ثَلَاثًا﴾﴾ [النمل: ٢١].

في هذا: وعيد سليمان للهذؤد بالعلاب الشديد أو الذئب، وجاء
أن سبب تعلق سليمان للهذؤد وتوحيده له عن ابن عباس: أنه جلس إلى
عبد الله بن سلام، فسأله عن الهذؤد: لم تفتقه سليمان من بين الطير؟
فقال عبد الله بن سلام: إن سليمان نزل منزلة في مسير له، فلم يلق ما
يقتضيه الماء، فقال: من يعلم يقتضيه الماء؟ قالوا: الهذؤد؛ فذاك حين تفتقه؛
رواه ابن جرير^(١).

وهو تعالى: ﴿الْأَلْبَيْتَةُ عَذَابٌ مُبِينٌ﴾، وقد توحيده بمعناه، وقد صح
عن ابن عباس^(٢)، ومجاهد^(٣): أن عذابه يتلف به.

حكم تأديب الحيوان وتعليمه:

في هذه الآية: تجوز تأديب الحيوان، وهو الهذؤد، وإنما توحيده
سليمان؛ لأن الحيوان يدرك أمر سليمان له؛ فقد علم الله سليمان متعلق
الطير، ولكن الله لم يعلم الطير متعلق سليمان، فالإعجاز لنبي الله
لا للطير؛ لأن الله قال على لسان سليمان: ﴿بَنَاتُهَا أَكْأَشُ ثُلُثَ سَبْعِينَ
أَلْفًا﴾ [النمل: ١٦]، وفي الحيوان نوع إدراك، ولكن ليس بينه وبين بني
آدم خطاب مفهوم؛ وقد حجب الله الخطاب بينهم؛ فلم يستطيع الإنسان
خطاب الحيوان بلسانه، ولا الحيوان خطاب الإنسان بلسانه.

وفي الآية: جواز تأديب الحيوان؛ ففي الحيوان نوع إدراك،

(١) تفسير الطبري (١٨/٣٠).

(٢) تفسير الطبري (١٨/٣٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩/٢٨٩٢).

(٣) تفسير الطبري (١٨/٣٣).

فَبُعَاقِبُ حَسَبَ مَا يُدْرِكُ، وَالْحَيَوَانَاتُ تَبَيَّنُ مِنْ جِهَةِ إِدْرَاكِهَا وَمَقْدَارِهِ وَنَوْجِهِ؛ وَلِهَذَا جَعَلَ مِنْهَا مَا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ؛ كَالْخَلْبِ وَالْعَقْرِ وَالْفَرَسِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَقْبَلُهُ؛ كَالْجَرَادِ وَالْفَرَاشِ وَالْتَمَلِ.

وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَيَوَانَ يُدْرِكُ تَقْدِيرَةَ الْخَطَرِ الَّذِي أَوْجَدَهُ اللَّهُ لِأَجْلِهِ، بَلْ يُدْرِكُ بَعْضُ الْحَقُوقِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَيُحَاسِبُ عَلَى مِثْلِهَا فِي الْآخِرَةِ بِالْقَضَائِي فَقَطْ بِلَا جَنْوَ وَلَا نَارٍ؛ كَمَا فِي الصَّحِيحِ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَتَوَدَّ الْحَقُوقُ إِلَى أَغْلِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ، مِنَ الشَّاةِ الْفَرَّائِي»^(١)، وَعَلَى هَذَا فَسَرَّ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِلَيْكَ رَجَعُوا﴾ (الْأَنْعَام: ٢٨)، وَفِي الْمُسْنَدِ، عَنْ أَبِي قُرَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى شَاتَيْنِ تَتَطَلَّحَانِ، فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا قُرَّةُ، هَلْ تَعْرِينَ لِمَ تَتَطَلَّحَانِ؟)، قَالَ: لَا، قَالَ: «لَكِنَّ اللَّهَ يَتَرَى، وَسَيَكْفِي بَيْنَهُمَا»^(٢).

وَرُبِّيَ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٣).

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَاتِبُ الْفُلُوحِ يُطْلَعُ النَّارَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَكَاتِبُ الْوَزْغِ يُطْلَعُ فِيهِ»، فَهِيَ عَنْ قَتْلِ هَذَا، وَأَمَرَ بِقَتْلِ هَذَا^(٤).

وَفِي الْمُسْنَدِ وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ سَابِئَةَ مَوْلَاةِ الْفَاكِو: أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، فَرَأَتْ فِي بَيْتِهَا زُنْحًا مَوْضُوعًا، فَقَالَتْ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا تَضَعِينَ بِهِذَا؟ قَالَتْ: نَقُلُّ بِهَذَا الْوَزْغَ؛ فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنَا أَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٢). (٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٢/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٥٧٥/٤).

(٤) أَخْبَرَنَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٣٩٢).

إِبْرَاهِيمَ لَمَّا أَتَى فِي النَّارِ، لَمْ تَكُنْ فِي الْأَرْضِ بَابُهَا إِلَّا أَطْفَالُ النَّارِ،
غَيْرَ الْمَوْزِعِ، قَوْلُهَا كَانَتْ تَنْفَعُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِتْلِهِ^(١).

ولم يؤاخذ الموزع إلا لأنه يعلم ما فعل، ويترك إبراهيم من غيره.
واقتصاص الله بين البهائم حقوقها دليل على أن فيها نوع إدراك
لأن الله لا يقتضي بين حيوانين بني آدم وأطفالهم الحقوق التي تكون
بينهم، لأنهم لا يدركون، فدل على أن إدراك البهائم فوق إدراكهم،
ولكن الله حجب الوساطة والرابطة بين الحيوان وبين بني آدم، وهو
الإنسان، ولم يخص بها إلا سليمان ومن شاء من خلقه.

وضرب الحيوان لتعليجه، أو لتأديبه وعقابه على جنايته وخطئه -
على نوعين:

النوع الأول: ضرب الحيوان على ما يتعلمه، كضرب الكلب
ليتعلم، والفرس والجمال ليسرع، وكللك عقابه على خطئه، كضرب
الكلب إن أكل من الشئ دون إذن سيده، ويكون ضربه وتأديبه بما
يحصل المقصود منه، لا يزيد عليه فيعلمه، فإن الزيادة على ذلك محرمة.
ولا يجوز ضرب الحيوان الذي لا يتعلم مثله بقصد تعليجه،
ولا تعذيب من لا يدرك خطأه من الحيوان بقصد زجره عن تكرار فعله،
وإنما يجوز ضربه لدفعه عن الإضرار وحماية النفس منه بما يذممه.

النوع الثاني: تعذيب وضرب له على ما لا يدركه من تصرفه،
وعلى ما لا يتأذى من تربيته أو فعله، لأنه لا يفهم المقصود من
الضرب، ولا على أي شيء نزل به، فهذا لا يجوز إلا بمقتضى ما يذم
الإنسان عن حقه من مال وزرع وشئ، وإذا كان لا يندفع أذى إلا
بقِتْلِهِ، قتله، كما أذن النبي ﷺ بقتل القواصي الخمس.

(١) أخرجه أحمد (١/٤٣٦)، وابن ماجه (٤٣٣٦).

هَوَّلَهُ تَعَالَى، ﴿أَوَّلَ لَيْلٍ نَضَعَنَّ سِتْرِينَ﴾: لَمْ يُنَزِّلْ سَلِيمَانَ الْعَذَابَ بِالْهَدْمِ حَتَّى أَمَهَلَهُ لِإِنَائِهِ بَيْنَهُ تَعْلِيلَةٌ عَنْ غِيَابِهِ، وَفِي هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِتْرَافُ الْعِقَابِ عَلَى الْمُخْطِئِ حَتَّى تُسَمَّعَ حُجَّتُهُ، وَإِنْ طَلَبَ الْإِمَهَالُ يُعْمَلُ لِيَأْتِيَ بَيْنَهُ وَشَاهِدِهِ، وَفِي الصَّحِيحِ: أَنَّ الْأَمْعَثَ بَنَ قَيْسٍ جَاءَ مُذْعِيًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى يَهُودِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: (أَلَيْكَ يَهْنَةُ؟) ^(١)، وَلَمَّا جَاءَهُ هَلَالٌ بَنَ أُمِّيَّةً، وَقَدْ نَفَذَتْ زَوْجَتُهُ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: (الْيَهْنَةُ أَوْ حَدٌّ لِي ظَهَرَ لَكَ؟) ^(٢).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي وَبَعَثْتُ أُمَّرَأَةً تَلِيكَهُمْ وَلَرَبَّتْ مِنْ سَخْلِ قَوْمٍ وَلَمَّا عَرَفُوا عَظِيمًا﴾﴾ (التول: ٢٣).

اسْتَعَزَّ الْهَدْمُ مَا رَأَى مِنْ قَوْمٍ سَبَّأَ وَمَلِكْتَهُمْ، فَلَا تَكْرَ مَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ، وَهُوَ مُلْكُ الْمَرَاةِ عَلَى الْقَوْمِ وَالْبُلْدَانِ، وَفِي هَذَا أَنَّ فُتُورَ الْحَيَوَانِ وَالْإِنْسَانِ حُجِّلَتْ عَلَى قِيَامِ الرِّجَالِ بِالْمُلْكِ وَسَيَادَةِ الْبُلْدَانِ وَسِيَاسَةِ النَّاسِ.

وَلَيْسَ فِي الْآيَاتِ إِقْرَافٌ مِنْ سَلِيمَانَ لَهَا عَلَى مُلْكِهَا لِقَوْمِهَا، بَلْ فِيهَا إِقْرَافٌ مِنْ سَلِيمَانَ لِلْهَدْمِ عَلَى اسْتِنكَارِهِ، وَقَوْمٌ سَبَّأَ لَمْ يَكُونُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالْأَنْبِيَاءُ يُخَاطَبُونَ الْأَتَمَّ بِأَعْظَمِ أَخْطَائِهِمْ، وَهُوَ الْكُفْرُ وَالشُّرْكُ، وَلَا يَشْتَفِقُونَ بِمَا دَوَّقُوا حَتَّى يُصْلِحُوا مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، وَلِهَذَا لَمَّا دَخَلَتْ مَلَكَ سَبَّأَ فِي مُلْكِ سَلِيمَانَ، لَمْ يُرَلِّهَا شَيْئًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٧٩).

ولاية المرأة:

ولاية المرأة على نوعين:

النوع الأول: ولاية عامة، وما تجزأ عنها؛ فهذه ولاية لا تجوز للمرأة، ويقتضي الصحابة على هذا؛ وذلك أن كل ما جعله الله إلى السلطان والإمام، فهو مما قال فيه النبي ﷺ: (لَنْ يُلَاحِظَ قَوْمٌ وَلَوْ أَنْزَلَهُمْ امْرَأَةً)^(١).

وما يتجزأ من ولاية الإمام: القضاء؛ وذلك لتفسيرو العقوبة والخمس والتجند والقصاص والتغريب، وولاية الشريط والجنيد والجيش، وإمارة الجهاد، وتنفيذ الحدود، وولاية البلدان والقرى، وتلك الولايات التي تجزأت عن ولاية الإمام لا يقال: إنها جائرة؛ لكونها ليست ولاية عامة؛ بل هي ولاية عامة تجزأت، ولو صححت أن تليها المرأة، لجاز للإمام الأعظم أن يقسم ولاياته إلى أجزاء، ويضع على كل جزء امرأة، ويبيّنهن عنه؛ فتكون حينها الولاية الكفّرية بيد المرأة في صورة رجل؛ وهذا لا يجوز.

والله قد جعل الرجال قوامين على النساء؛ كما قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ أَنْصَافُ مَا قُلْتُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ وَفِيمَا أُنْفِقُوا مِنْ دُونِهَا لِمَا نَفَقُوا لِنَفْسِهِنَّ وَلِلنِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، فلا يصح أن تكون المرأة في بيتها تأتمر بأمر زوجها وتخرج منه بإذنه، ثم تنتهي ولاية وقوامته عليها عند خروجها إلى أمر زوجها وأمر الأمة، فإن كانت في بيتها، كانت تحت قوامته: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وإن خرجت، كانت الأمة تحت قوامتها؛ وهذا لا يقرّر بالله الشريعة.

وعمل الأئمة في كل القرون الفاضلة وما بعدها على ذلك في سائر البلدان وفي عمل سائر المذاهب، لم تكن المرأة تلي شيئاً من هذا النوع من الولايات، كما قال القرافي: «لم يُستع في عصر من العصور أن امرأة وليت القضاء، فكان ذلك إجماعاً؛ لأنه غير سبيل المؤمنين... وقياساً على الإمامة العظمى»^(١).

وقد كانت أئمة المؤمنين أفضل نساء زمانهم، ومات النبي ﷺ من أكثرهم، وكذلك نساء الصحابة بين المهاجرين والأنصار، لم يثبت أن الصحابة ولوا امرأة منهم، مع غلبتهم ودينهم وجلوبتهم.

وينسب بعضهم إلى ابن جرير الطبري القول بولاية المرأة للقضاء؛ وهذا لا يثبت عنه، وهو من الكذب عليه، فلا يوجد في كتبه صريحاً، ولا أصوله تجري على مثل هذا القول.

وأما قول أبي حنيفة: إن المرأة تقضي فيما تشهد فيه، فليس ذلك تولية لها للقضاء فتولاه وتنتصب له؛ وإنما يصح منها الفصل العارض؛ لأن إضفاء الحكم شيء، والانتصاب للولاية عليه شيء؛ فأبو حنيفة يكره للمرأة الشائخ خروجها إلى المساجد نهراً؛ حتى لا يراها الرجال؛ فكيف يُعصبها قاضية لهم؟!

وينسب تولية المرأة منسوب القضاء إلى الحنفية؛ وهذا باطل أيضاً وفقهاء الحنفية عبر القرون الماضية مع انتشار مذهبهم في الدولة العثمانية لم يكن واحد منهم يعمل بذلك، ولا جورة للسلطان، ولا وضعوا مدارس لتعليم المرأة القضاء والفصل بين الخصوم، ولم يثبت في عصور دولة الإسلام تولي امرأة للقضاء إلا أم موسى القهرمانية حينما ولّتها في بغداد أم المفتي حينما تولّى ابنها وهو دون البلوغ، فولّتها باستبداد وقهر، لا بولم وثبات، ولم يولّها خليفة مسلم، وكانت معروفة بالشر وقهر، لا بولم وثبات.

والظلم، وإتيانها الناسُ ضروريةً لا اختياراً، ولم تكن مهمتها إلا التوقيع على الصكوك والمراسم، لا الفصل والقضاء، ثم لما رأى المقتدر بعد فسادها في الأموال والتصرفات، حبسها.

التعويض الثاني: ولاية خاصة، وهي ولاية المنافع، وهي ما لا يتجزأ عن ولاية الإمام، ويصح أن يقوم به الرجال والنساء من غير إمام كولاية المنافع بين ولاية المرأة على البيع والشراء، وولايتها على الأيتام والأرامل أفراداً أو جماعات أو مؤسسات، وولايتها على نساء جنبيها بتعليمهن، وولايتها على المدارس والمصحات التي لا يتصل بها مقاييد تنعدي بها إلى محرم، فتحرم حينئذٍ لأجل غايتها، لا لأجل مجرد الولاية كولاية المرأة على تعليم الرجال والنساء؛ فذلك لا يصح، لا لأجل كونها ولاية؛ ولكن لكون ذلك يلزم منه مقاييد؛ كاختلاطها بالرجال الأجانب؛ فهي إما أن تحتلظ بهم أو تقصر في ولايتها؛ وكلا الأمرين لا يجوز؛ فامتنع توليها.

ولما جازت هذه الأنواع؛ لأنها ولايات لا يلزم في قيامها إذن الإمام، وليست من ولايته ولا جزءاً منها، فيجوز للناس أن يعلموا صيانتهم، ويحفظوا أموالهم، ويعالجوا أنفسهم، ويبنوا دوراً لذلك، ولا يشترط عند الفقهاء إذن الإمام بهذا؛ لأنها ليست من ولايته ولا من أجزائها، ما لم يكن قد وضع الإمام نظاماً يصلح أحوال الناس ويصير حياتهم؛ حتى لا ينبغي بعضهم على بعض، فيلزم ذلك، لا لكونه لا يصح عمل الناس وتلك الولاية إلا به، ولكن لأنه أصلح للناس فتجب طاعته.

وهذا بخلاف ولاية الجنود والجيش والقضاء وإدارة البلدان والقرى، فهذا لا بد له من إذن الإمام؛ لأنه من ولايته وأجزائها؛ إذ لا يجوز للناس أن يضغوا لقرينهم أو حيههم قاضياً أو أميراً - دون إذن

الإمام - بفصل في أمرهم وتقييم الحدود ويأمر ونهى، ما لم يكونوا في بلد لا إمام أكبر فيه.

وولاية المراء قد تحرّم لذاتها، وقد تحرّم لنا نفسي إليه:
أما تحرّمها لذاتها: فهي ما تقدّم من الولاية الكبرى وما تجزأ عنها من ولاية الإمام.

وأما تحرّمها لنا نفسي إليه: فكولايتهما الجائزة في ذاتها، ولكنها نفسي إلى محرم؛ كأن تُؤثّرني إلى سفر بلا محرم، أو اختلاط بالرجال، أو يروني دائم إليهم.

وأما ما ينقله بعضهم أن عمر وأبي الشفاء الحبشة على السوق، فليس لهذا أصل، وقد أنكره ابن العربي، وقال: «هو من مسائل المتوعدة»^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجِدُ أُمَّةَ مُعْتَدِلَةً إِلَّا آلَ مَرْيَمَ إِذْ نَبَّاهَا بِمَا فِي بَيْتِهَا مِنْ فَتْنٍ فَاظْفَرَتْ بِهَا﴾﴾

﴿يَرْجُوهُمْ﴾ (النمل: ١٢٨).

يُشرع كتابة الحاكم المسلم إلى ملوك البلدان ودؤسي الناسي غير المسلمين، ودعوتهم إلى الإسلام؛ وهذا أعظم مهمات صاحب الولاية: حفظ الدين على الناس، ونشره وتبليغه؛ لأنه ينبؤ عن النبي ﷺ في ذلك.

ولا يجوز للحاكم أن يختص صلاته ومكاتباته مع الأمم والدول غير المسلمة بالمصالح الدنيوية كالافتصاد والأنظمة، وترك الأعظم، وهو دعوتهم إلى الإسلام، ولو كانت الدعوة تقوم بغيره؛ لأن قيامه بهذه المهمة تعظيم لها، وهي مهمة الخلفاء الأولى؛ فالمكاتبة منه لها أثر على

(١) أحكام الفرائد لابن العربي (٢٣/ ٤٨٢).

الناس والرؤساء والملوك، بخلاف غيره، ودعواً مَنْ دُرَّة لا تصلُ غالباً إلى رؤوس الناس؛ وإنما تقتصرُ على الشعوب، وفي نفوس الكُبراء والرؤساء أُنْفَةٌ ويَكْثُرُ وعلوُّ لا يقبلون غالباً إلا من بينهم.

وقد كَتَبَ سليمانُ إلى مُلْكَةِ سَبَأَ يَدْعُوها إلى الإسلام؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ شَيْئِكَ عَلَيْهِ بِشَرِّ اللَّهِ الرَّخِيصَ ۖ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ دَائِي شَيْبَةٍ﴾ (النمل: ٣٠ - ٣١).

وقد كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ رؤوسَ الأمم وملوكَ الاقطارِ يَدْعُوهم إلى الإسلام:

- فقد أَرْسَلَ دُخَيْنَةَ الْكَلْبِيَّ إلى هِرَقْلَ إمبراطورِ بيزنطة؛ فسلَّمَهُ يُمْضِي كتابَ النَّبِيِّ ﷺ.

- وأَرْسَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَدَّافَةَ السَّهْمِيَّ إلى كِسْرَى مُلْكِ الْفُرسِ؛ فسلَّمَهُ فِي الْمَدَائِنِ، وَمَرَّقَ كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ.

- وأَرْسَلَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّنَجَرِيَّ إلى النُّجَاشِيِّ مُلْكِ الحبشة؛ وبِهِ اسَلَّمَ وَاتَّعَ الْحَقُّ بَصِيهَهُ.

- وأَرْسَلَ حَاجِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَمَةَ إلى الْمُقَوْزِيِّ حاكمِ مِصرَ؛ فسلَّمَهُ فِي الإسكندرية.

- وأَرْسَلَ الْعَلَاءُ بْنُ الْخَضْرَمِيِّ إلى الْمُتَلِبِ بْنِ سَأَوَى التَّمِيمِيِّ مُلْكِ الْبَحْرَيْنِ، وَهِيَ مَا قَرَى الْأَحْصَاءُ إِلَى مَا وَرَاءَ الْقَطِيفِ؛ فَاسَلَّمَ وَتَبَعَ النَّبِيُّ ﷺ.

- وأَرْسَلَ سُلَيْمَةُ بْنُ عَمْرِو إلى مُزَنَةَ بْنِ عَلِيٍّ مُلْكِ الْيَمَامَةِ.

- وأَرْسَلَ إلى الْحَارِثِ الْغَسَّانِيِّ وَأَسِي الْعَسَائِيَّةِ، وَالْحَارِثِ الْجُمَيْيِّ مُلْكِ جَمْعَةٍ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

❏ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلِّ مَأْكَلٍ وَكُلِّ مَقَامٍ﴾ (التوبة: ٣٠-٣١).

ابتدأ سليمان كتابه إلى ملكه سراً باسم الله الرحمن الرحيم، نبأً وبرقاً، وتعظيماً هو تعالى واستعانة به، وبراءة من الخولي والقوة إلا به سبحانه، وإشعاراً للمخاطب بتفاهم الكتاب والمكتوب؛ فإنَّ البسملة تكون في الأمور والمصالح الشريفة ذات البال، ولا تكون في الوضعية.

البدء بالبسملة والفرق بينها وبين الحمدلة:

يُشرع عند المكتاتبات والمراسلات بين الناس البداءة بالتسمية، وخاصة عند الأمور الجليلة ذات البال، ومثل ذلك عقود التجارة والديون والرهن والإجارة والصلح والإقطاع، وغير ذلك.

وقد كان النبي ﷺ يبدأ بالبسملة في مراسلاته، كما في كتاباته إلى رؤوس البُلدان وملوكهم، كتابته إلى كسرى فارس، وهرقل عظيم الروم، والمقوقس عظيم القبط، والنجاثي ملك الحبشة، وملك البحرين المنصور بن ساقى، وقد جاء في «الصحاحين» كتابه إلى عظيم الروم، وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم: سلام على من أتبع الهدى، أما بعد...»^(١).

وكان يبدأ بالبسملة في عقود الصلح كصلح الحُدَيْبِيَّة، وكتابات الإقطاع، كما في كتاباته لإقطاع بعض أصحابه ككتابه لشمس الفاري، وسلمة بن مالك، وغيرهما.

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣)، من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

والبداءة بالبسملة مشروعة لذلك، ولأن الله ابتدأ بها أعظم كلام، وهو كلامه، والبسملة من كلام الله - كما في سورة النمل هنا - فالبداءة بها بركة وتيسر.

وأما الفرق بين البداءة بالبسملة وبين البداءة بالحمدلة، فذلك أن البسملة تكون في المراسلات والمقالات، ويبدأ أوراق العقود العالمة، وعقود الصلح، فلما صالح النبي ﷺ كفار قريش في الحديبية، كتب البسملة ولم يكتب الحمدلة.

وأما الحمدلة، فتكون في الخطب وما في حكمها، ولا تبدئ الخطب بالبسملة وإنما بالحمدلة، ويغل الخطب: الكتب المؤلفة لسيط علم ونشر فقه، وما شابه المراسلات من الكتب لصغره، فلا حرج من الاكتفاء بالبسملة فقط لمناسبة تقايوم مقام المراسلات والعقود، والله أعلم.

والشعر كالنثر؛ فما كان من مقاييم الحسنة الحميدة، فبدأ فيه بالبسملة أو الحمدلة بحسب تقاييم وموضوعه، ولا يشتت عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة الثفرين بين كتابة الشعر والنثر في البداءة بالبسملة، وما جاء عن الزهري والشافعي من كراهة البداءة بالبسملة في الشعر، فلا يصح عنهما، وعن سعيد بن جبير جاء الجواز، وفي سنن كرام، وكلها رواها الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي^(١)، والأصل اشتراك الشعر والنثر في الحكم، ولا يحتاج الجواز إلى دليل خاص.

• • •

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

[illegible]

لَمَّا جَاءَ كِتَابُ سُلَيْمَانَ إِلَى مَلِكِهِ سَبَأَ وَفَزَعَهُ، أَرْسَلَتْ بِكِتَابٍ إِلَيْهِ فَتَسَبَّوْهُ لَكُفَّ مَا يُرِيدُهُ مِنْ أَخَاقِهَا بِهِ، وَخَضَعُوا لَهَا لِلَّهِ، وَنَزَلُوهَا تَحْتَ حُكْمِهِ، وَأَرَادَتْ أَنْ تُخْتَبَرَ صِدْقُ دَعْوَاهُ: هَلْ هُوَ صَاحِبُ دُنْيَاهُ؟ فَسَكَّنَتْهُ الْهَدِيَّةُ - لِأَنَّ صَاحِبَ الدُّنْيَا إِذَا جَاءَهُ مَا يُرِيدُهُ، سَكَنَ طَمَعُهُ؛ لِتَحَقُّقِ مَقْصُودِهِ - أَوْ صَاحِبُ دِينٍ وَمَقْصُودُهُ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ؟ كَمَا زَوَّيْ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ بِوَصَائِفٍ وَوُضْعَاءٍ، وَالْيَسْتَنْهَمُ لِيَأْسًا وَاحِدًا، حَتَّى لَا يُعْرِفَ ذَكْرًا مِنْ أُنْثَى، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يُعْرِفَ الذَّكَرُ مِنَ الْأُنْثَى، ثُمَّ رَدَّ الْهَدِيَّةَ، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَيُخْبِي لَنَا أَنْ نَتَرَكَّ مَلَكُنَا، وَنُتَبِّعَ دِينَهُ، تَلَكُّوهُ بِهِ ^(١).

وقال ابن زيد: إنها قالت: إن هذا الرجل إن كان إنما هيئته الدنيا،
فسرّضه، وإن كان إنما يريد الدين، فلن يقبل غيره^(١٧).

حَتَّمُ قَبُولَ الْهَدِيَّةِ الَّتِي يُرَادُ مِنْهَا صَرْفٌ عَنِ الْحَقِّ:
وَلَمَّا جَاءَتْ الْهَدِيَّةُ سَلِيمَانُ، رَزَقَهَا وَلَمْ يَقْبَلْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْهُ
جَائِعًا لِلْمَالِ بِاحْتِكَاءٍ عَنْهُ؛ وَأَمَّا مَرِيَدًا لِلنَّاسِ الْعِبَادَةَ وَاسْتِسْلَامَتِهِمْ لَهُ، لَا لَهُ،
وَلِهِيَ هَذِهِ الْآيَةُ: دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَائِزِ قَبُولِ الْعَالِمِ وَالْمُصْلِحِ الْهَدِيَّةَ
إِنْ كَانَ مُهْلِكِيهَا يُرِيدُ بِهَا اسْتِمَالَةَ الْمُصْلِحِ إِلَى ضَلَالِهِ أَوْ إِسْكَاتِهِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ

(b) $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} m v^2 \right) = \frac{1}{2} m \frac{d}{dt} (v^2)$

(T) ΔT = تغییر دما (K)

النفوس مجبولة على حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا، وسليمان لم يَرُدْ هَدِيَّةَ مُلْكُوهُ سِوَا إِلَّا لِأَنِّهَا جَاءَتْ بِعَدِّ كِتَابِهِ إِلَيْهَا بالدخول في الإسلام.

وَمَنْ كَانَ قَائِمًا بِأَمْرِ اللَّهِ، مُنَابِّذًا لِلْكَفْرِ، رَافِعًا رَايَةً الْإِصْلَاحِ: لَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُ هَدَايَا الْمُتَعَانِدِينَ، خَشْيَةً تَكْثِيرِ نَفْسِهِ وَسُكُونِهَا.

وَنَظَرُ الْعَالِمِ إِلَى حَالِ الْمُتَهْدِي عِنْدَ بَدَلِ الْهَدِيَّةِ وَاجِبٌ، لِأَنَّ أَحْوَالَ الْمُتَهْدِيَّ تَنْطَوِي تَحْتَهَا مَقَاصِدُهُمْ، وَمَقَامُ الْعَالِمِ لَيْسَ كَمَقَامِ غَيْرِهِ، فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَبْدُلُ الْهَدِيَّةَ حُبًّا فِي الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْدُلُهَا كُتْرًا لَهُمْ فَيَرَاهُمْ شُرًّا لَا يُدْفَعُ إِلَّا بِالْمَالِ، وَإِعْدَاءُ الْمَالِ لَيْسَ عَلَامَةً عَلَى الْمَوَدَّةِ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَقَدْ يُبْدَلُ الْعَالُ وَتُهْدَى الْهَدِيَّةُ وَيَقْصِدُ بِهِ قَابِلُهَا تَأْلِيفًا لِقَلْبِ الْمُتَهْدِي، لَا رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، كَمَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ هَدَايَا الْمُلُوكِ كَالْمُقْرَفِيسِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ نَفَذَ الْكَلَامَ عَلَى أَحَدِ الْأَنْجَرِ عَلَى نَشْرِ الْخَيْرِ وَقَبُولِ الْهَدَايَا وَالْمُعَايَا عَلَيْهِ، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُونَ لَا أُتْلَفَكُمْ عَلَيْهِ مَا لَا إِنْ لَبِثُوا إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا لَنَا بِعِلَادَةِ اللَّهِ أَنْ نَسْتَوِيَ إِلَهُمْ فَتَلْقُوا رَبَّهُمْ وَلَكِنَّكُمْ فَرَقًا تَهْتَلِكُونَ﴾ [مزد: ٢٩].





سُورَةُ الْقَصَصِ

سورة القصص مكية، ويتجلى هذا في معاني آياتها وخطابها، وبين علامات السُّورِ المكية: تقرير التوحيد، وتكثُر القصص والوعظ، ولهذا لم يكن في سورة القصص تشريعات وأحكام ظاهرة.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْوَيْحَةُ إِلَيْنَا مُوحًى أَنْ نُنْزِلَ فِيهَا الْقَصَصَ: ١٧﴾﴾

في هذا: أنَّ أولى الناس برُضاع الصغير الله، وإنَّ رُغِبَتْ في ذلك، فلا يجوز أن يُنْقَلَ إلى غيرها، وقد تقدَّم الكلام على الرُّضاع وأحكامه في سورة البقرة عند قولوا تعالى: ﴿وَالْوَيْحَةُ إِلَيْنَا مُوحًى أَنْ نُنْزِلَ فِيهَا الْقَصَصَ: ١٧﴾، وبذلك على الرُّضاع قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَعَرَفْنَا عَلَى الرِّضَاعِ مِنْ قَبْلِ فَكَانَتْ هَلْ أُنْزِلَ عَلَى لَعْنِ يَتِي بِكُلُّوهُ لَعْنَتُهُمْ رَقْمٌ لَهُ شَيْخُكَ﴾ (القصص: ١٢)، وفيها وجوب كفالة الصغير ورعايته، وتقدَّم الكلام على الكفالة عند قولوا تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَلْبَسَهَا ثِيَابًا مَنَّمَا وَكَّلَهَا بِهَا﴾ (آل عمران: ٣٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَنَاتُكَ إِلَيْنَا اللَّوْنَةُ يَتِي فَكُلْ بِشَوْنٍ إِنَّكَ الْكَلْبُ الْبَاسُ﴾﴾ (القصص: ٢٠).

اشتمر فرعون وشاؤد قومه في قتل موسى، وتواظفوا على ذلك،

ولم يكن ذلك ثعلبنا؛ حتى لا يعلم موسى، فيهرب وينجو من ظلمهم، فجاء رجل فأخبر موسى بأسرهم.

وفي هذا: أنه لا حرمة للأسراري إن كانت تُفسر بمظلوم، فيجب إنشاؤها لمن يُبني عليه ومن له حق الثنصرة؛ حتى يُدفع الظلم عن المظلوم.

حِفْظُ الْأَسْرَارِ وَالْإِشْلَاحُ:

وقصد فرعون ومن معه قتل موسى كان سراً، كما في ظاهر السباق وما يقتضيه الحال.

وإنشاء الأسراري التي تنطوي على ظلم وبني وحرب هو ومخادو هو - واجب، ويدل على وجوب أمرين:

الأول: أن حفظ الأسرار واجب، ولا يتفرض الوجوب إلا بما هو بمنزلة أو أكد منه؛ وذلك أن من المؤمن على شيء، وجب عليه حفظه وعدم الخيانة فيه؛ كما ثبت في الصحيحين: «من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّهُ الْعُنَاقِي قَلَامٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا الْوُثْنُ كَانَ)^(١).

الثاني: أن دفع الظلم والبنّي واجب على الكفاية، ويضمن الدفع على من لا يقدر عليه إلا هو، فمن عرف سراً فيه بنّي وظلم وعذوان على الناس في أنفسهم أو أموالهم أو أعراسهم أو دينهم، تعمّن عليه دفعه بإقشاده ما يعلم إلى من يستطيع الاحتراز من ظلم الظالم وبنّي الباغي.

(١) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

وهو أنه تعالى على لسان الرجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ مِنْ أَكْثَرِينَ﴾ دليل على أن فعله برّ وإحسان ونصح، لا خيانة للأمانة.

• • •

قال عباسي: ﴿وَلَمَّا دَنَا بِهَا مُوسَى مِنْكَ وَعَدَ بِهَا أَنَّهُ يَكُونُ بِأَعْيُنِكَ فَأَمَرَ فِي هَؤُلَاءِ مِنْهُمُ امْرَأَتِي تَذُوقًا﴾ قال ما تَحْتَظُّ قَالَا لَا تَكُنْ مِنْ بَشِيرِ الرِّجَالِ وَالرِّجَالُ شَخْصٌ كَكَبِيرٍ﴾ (القصص: ٢٢).

لما جاء موسى إلى مَنَافٍ، وَدَّ مَوْضِعَ مَا يَجْتَمِعُ النَّاسُ عَلَيْهِ لِيَسْمَعُوا، وقد هبَّ الله لموسى خروج العرائس ليكونَ بدايةً لصلاح أمره وأمانته.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتِي تَذُوقًا﴾: قال ابن دُونِهِمْ: أي: ليستا معهم؛ للدلالة على أن المرأة لا تَحْتَظُّ بِمَجَامِعِ الرِّجَالِ، بل نَعْتَزُّلُهُمْ، فقد كَانَا تَذُوقًا؛ قال ابن عباسي: يعني بذلك حَابِسَتَيْنِ غَنَّتَهُمَا^(١)، وقال أبو مالك: «فَحَبَسَانِ غَنَّتَهُمَا حَتَّى يَفْرُغَ النَّاسُ وَتَحْمَلُوا لِهَذَا الْبَرِّ»^(٢).

ويظهر هذا في قوليهما: ﴿لَا تَكُنْ مِنْ بَشِيرِ الرِّجَالِ وَالرِّجَالُ شَخْصٌ كَكَبِيرٍ﴾، وفي هذا استحبابُ غَرْضِ فضاءِ حاجةِ المرأةِ عندَ ظهورِ تعطيها؛ لأنَّهنَّ غالبًا يَمْنَعُهُنَّ حِيَالُهُنَّ عن طلبِ مُسَاعَدَةِ الرِّجَالِ.

وقولهما: ﴿وَالرِّجَالُ شَخْصٌ كَكَبِيرٍ﴾ دليل على ما سبق؛ فلهذا بيانُ غُلُوبِهِمَا بِحُضُورِهِمَا إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ مَوَاضِعِ الرِّجَالِ، ويُؤَدِّنُ بِذَلِكَ

(١) تفسير الطبري (٢٠٨/١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٩٦٢).

(٢) تفسير الطبري (٢٠٩/١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٩٦٢).

بيان أن أبائنا كان يقوم بملك، ولكن لما خبر، لم نجدنا بُدًا من الإتيان إلى هذا الموضع، وقد تقدم الكلام على تحكيم اختلاط المرأة بالرجال، وبيان أحوال وأنواعه، في مواضع مضت؛ منها عند قول الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَآلُ الْمَرْءِ يُخْتَلِمُونَ مِنَ الْبَقَرِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ لَبَنٌ وَأَبْهَؤُكَ وَأَبْهَؤُكَ وَهَؤُكَ وَأَبْهَؤُكَ وَأَبْهَؤُكَ﴾ [ال عمران: ٦١]، وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ﴾ [ال عمران: ٣٦]، وقوله تعالى في هود: ﴿وَأَتَاكَ عَلَيْهِمْ فَتْحُكَنَّ﴾ [٧١]، وقوله في طه: ﴿فَقَالَ لِأَخِيهِ أَتَكْفُرُ﴾ [١٠]، وبإني الإشارة إلى ذلك في قوله: ﴿لَا يَسْتَرْقُونَ مِنْ قَوْمٍ عَصَا لَنْ يَكُونُوا عِبَادَ رَبِّهِمْ وَلَا يَنَالُوا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الحجرات: ١١]، وقد بيّنت ذلك مفصلاً في كتاب: «الاختلاط: تحريم، ونهي، وتعليق».

وفي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ شَرٌّ مَكَرًا﴾: وجوب قيام الرجل بالكسب ومؤونة أهله، زوجا كان أو أبنا، أو أخا أو ابنا، وذلك إما جعل الله فيهم من خصائصه وقوامه، فالله فضّلهم لأجل أشياء، منها كسبهم ونفقتهم على أهلهم ومن يَلَوْنِ مِنَ النِّسَاءِ وَمَنْ لَا يَمْلِكُ قُوَّةً وكفافة، فبناث صاحب مَلَيْقٍ اعتزَلَنَ عَنْ أَبْنَيْهِ؛ وذلك لأنَّ السؤال قام في ذهن موسى وغيره، فأَجَبْنِي مع أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْنِي؛ لأنَّ الْمَقَامَ لَيْسَ بِمَقَامِنَا؛ بل بِمَقَامِ وَلَدَيْنَا.

وفد بهذا ذلك عند قوله تعالى: ﴿الْإِنشَاءَ لَكُمْ مَعَكُمْ عَلَى الْإِسَاءِ﴾ (النساء: ٣٤)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ﴾ (النساء: ٥)، وقوله تعالى لآدم وعواء: ﴿فَلَا يَمْنَعُكُمُ الْيَمْنُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ﴾ (النساء: ١١٧) أي: تخرجوا جميعاً والشقاء لآدم؛ لأنه مكلف في الجنة من الضرب في الأرض والعمل والتكسب، وأما في الدنيا، فيستغنى وحده، ومحل عواء في

فَرَأَوْهَا، وَاطَّأَمَرَ الرَّجَالُ وَلَمْ يَمْنَعْ النِّسَاءَ عَنِ التَّكْسِبِ إِنْ احْتَجَنَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَبَرُّجٍ وَلَا اخْتِلَافٍ بِالرِّجَالِ الْأَجَانِبِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا لَهُمْ لِقَاءَهُمْ يُنَادُوا بِكَ﴾﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

فيه: جَوَازُ اتِّخَاذِ الْخَادِمِ، وَعَصْلُ الرِّفِيعِ مَعَ مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ بَيْنَهُ فِي الْفَضْلِ، وَمَشَاوَرَةُ الْبَنَاتِ لِأَبِيهِنَّ، وَقَبُولُ رَأْيِهِنَّ.

وفي هذه الآية: دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْإِجَارَةِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَهَذَا مُحَلٌّ أَتَّفَاقٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِجَارَةِ وَالْجِعَالِ عِنْدَ نَوَلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ رَجُلًا يَكِينًا﴾ [يُوسُفَ: ١٧].

وفي قوله تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْآيَةَ﴾ بَيَانُ أَلَاكَانٍ وَشُرُوطٍ مَنْ يَصْلُحُ لِلْأَمَانَةِ وَالْوِلَايَةِ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿لَتَجَلِّيَ عَلَيْكَ خَزَائِنُ الْأَرْضِ﴾ [يُوسُفَ: ٥٥].

وَيَتَضَمَّنُ الْآيَةُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِجْبَابِ الْكَسْبِ عَلَى الرِّجَالِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْكَسْبِ لِبَنَاتِهِ وَقَلَّزَ عَلَى اسْتِجَارَةٍ مَنْ يَكْفِيهِنَّ الْمَوَدَّةَ، وَجَبَ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَكُنْ فَقِيرًا أَوْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَأْتِيهِ عَلَى أَهْلِهِ، فَيَعْدُرُ، لِأَنَّ اسْتِجَارَةَ صَاحِبِ مَلَكَيْنِ لِعُمَى: يَكْفِي بَنَاتِهِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى مَوَاضِعَ يَلْزَمُ مِنْهَا حِفْظُهُ بِالرِّجَالِ كَوُزُونِ الْمَاءِ وَشَبْهِهِ، وَطَلَبُ بَنَاتِ صَاحِبِ مَلَكَيْنِ جَرَى عَلَى الْفِطْرَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَطُرَ عَلَيْهَا الْبَشَرُ.

وَلَمَّا اسْتَخْرَجَهُ صَاحِبُ مَلَكَيْنِ مَعَ مَا رَأَى فِيهِ مِنْ دِيَانَةٍ وَأَمَانَةٍ، عَرَضَ عَلَيْهِ الزَّوْجَ مِنْ إِحْدَى بَنَاتِهِ مُقَابِلَ عَمَلِهِ مَعَ ثَمَانِي سَنِينَ مُهَرًّا لَهَا، حَتَّى

لا يدوم بقاء غير مخرم في البيت وليس فيه إلا نساء وأبوهن شيخ كبير، كما ظهر ذلك في الآية بعده، وهذا جرياً على القطرة، لا تغليبا للثبوت؛ فإن التزام الشرع في الحجاب وغطى الطرف وتحريم الخلوة والاختلاط مع قرار: عام لجميع المكلفين؛ لا مقام فيه تمييز الصالحين عن غيرهم.

• • •

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَرَدْنَا أَنْ نُلْحِقَكَ إِخْتَىٰ ابْنَتِي فَكَفَىٰ عَنْكَ نَجْرِي فَكَفَىٰ لَكَ عُشْرًا قَلِيلًا وَمَا أَرِيدُ أَنْ نُلْحِقَكَ بِغُلَامٍ سَوِيٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ الْعَالَمِينَ﴾ [النصر: ١٧].

لما رأى صاحب مثنى من موسى أمانته وصيانته لمعرضه وهو غريب، لمس منه الولاية والدنيانة، فعرض عليه الزواج من ابنته.

عرض البنات للأخوة:

وفي قوله تعالى: ﴿أَرِيدُ أَنْ نُلْحِقَكَ إِخْتَىٰ ابْنَتِي فَكَفَىٰ﴾ استصحاب عرض البنات والأخوات على الأزواج الأكفاء، وذلك لا يعيب الرجل ولا ابنته، وقد عرض عمر بن الخطاب حفصة على بعض خيار الصحابة كابي بكر وعثمان؛ كما أخرج الإمام البخاري في باب (عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير): «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جِئَ فَأُيِّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُثَيْبِ بْنِ عَطَاةِ الشَّغَفِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيْكَ عُمَتَانِ بْنِ عَطَاةٍ، فَعَرَضْتُ عَلَيْكَ حَفْصَةَ، فَقَالَ: سَأَنْتَكُ فِي أَمْرِي، فَلَيْسَتْ لِيَالِي ثُمَّ لَوَيْتِي، فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي إِلَّا أَنْزَوْجَ يَزِيهِ فَمَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَيْسَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقُلْتُ: إِنْ لَيْسَتْ زَوْجُكَ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ، فَصَحَّتْ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمْ يَزِجْ إِلَيَّ شَيْئًا، وَكُنْتُ أَرْجُو عَلَيْكَ وَمَنِي عَلَى عُمَتَانِ، فَلَيْسَتْ لِيَالِي، ثُمَّ حَطَبَهَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَتْهُمْ بِهَا، فَلَمَّا بَلَغَ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: لَمَّا رَأَيْتُكَ
عَلَى جَبَلٍ عَرَضْتَ عَلَيَّ خَلْفَةً، فَلَمْ أَرِجْ إِلَيْكَ فَيَا؟ قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ:
نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَوْ أَنَّ لَمْ يَتَغَيَّرْ أَنْ أَرِجْ إِلَيْكَ فَيَا عَرَضْتَ عَلَيَّ، إِلَّا
أَتَيْتُ خَلْفَتَكَ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَرْنَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأَنْفُسِي سِرٌّ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُمْهَا⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَن تَأْمَنُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ أَن لَا آتِيَهُمْ رَسُولٌ فَقَدِ ابْتَغَوْا ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ دليل على مشروعيت التهمير، وأنه من شرائع الأنبياء، وهو من صاحب مذنب إتيائه أن يرفع موسى عليه ماشية ثمانين سنين، لأن نزع موسى بزاده سنين فهو إليه، وألحق ثمان كفاية.

ولقد تقدم الكلام على المظهر وحُكيه وتفصيليه، وتسميته وحده
 وحكم استنباده، وذلك مفروقاً عند قوله تعالى: ﴿لَا يَجْعَلُ عَلَيْكَ مِنْ ظَلْمٍ
 إِلَيْهِ شَيْئاً لَمْ تَقْصُرْ لَكُمْ رَيْبَةً وَتَتَّبِعُوا عَلَى الْوَيْجِ قَدَرَهُ وَعَلِ الْمَقِيرِ
 قَدَرَهُ مَتَّعًا بِالتَّوْبَةِ عَنَّا عَلَى الْآخِرِينَ﴾ (البقرة: ١٣٦)، وعند قوله تعالى:
 ﴿وَلَنْ يُلَاقِيَهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْصُرَ وَهْدَ قَرَضَتِهِمْ قَرِيبَةً فَيُصِيبَ مَا قَضَيْتُمْ
 إِلَّا أَنْ يَتَّقُوا لَكُمْ الْإِذَى يَكُونُ فَرَضَةً إِلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ١٣٧)، وقوله
 تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا﴾ (النساء: ٢٩)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
 الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْبُوا إِلَيْهِ كَرِهًا وَلَا تَقْضُوا إِلَيْهِمْ بِتَضَرٍّ
 مَا تَقْضُوا إِلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ شَيْئٌ مِّنْهُنَّ﴾ (النساء: ٦٩)، وقوله تعالى:
 ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْإِبْرَاهِيمُ ذُرِّيَّتُهُ لَكَ تَبَرَّأَ مِنْكُمْ وَلَمْ يَرْضَ مِنْكُمْ وَلَمْ يَبْهَرُوا
 بِكُمْ كَيْفًا فَأَعْدَدْتُمُ مُّخِيبَةً وَنَارًا بَشِيرًا﴾ (النساء: ٢٠).

وقد استدل بعض الفقهاء بالأية على جواز استئجار الأجير على الطعام والكسوة؛ وذلك أن موسى استأجر على أن يكون رعيه وخدمته

مَهْرًا، وَلَا زِمَ ذَلِكَ إِطْعَامَهُ وَإِسْكَانَهُ وَلِبَاسَهُ؛ وَبِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ، وَرَوَى فِي هَذَا: مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ؛ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُثَيْبَةَ بْنَ الثَّوْرِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقْرَأُ: ﴿طَسْتَر﴾ [النصر: ١] حَتَّى إِذَا بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى، قَالَ: (إِنَّ مُوسَى أَجْرَ نَفْسِ ثَمَانِي مِائَةٍ، أَوْ عَشْرًا، عَلَى جِلْدٍ مُرْجُو، وَطَعَامٍ بَطْنِي)^(١).

• • •

ﷻ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَّا فَتَنَ شَرُّهُ الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ قَالَ: يَا بَنِي آدَمَ كَلِمَاتٌ عَلَيْكُمْ لَا تُخْلِفُوا فِيهَا بَعْثٌ لَكُمْ عَلَيْكُمْ يَنْهَايَنَّ عَنْكُمْ أَوْ كَذُوبٌ فَرَسَ الْفَارَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَلُونَ﴾ [النصر: ١٢٩].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: مَا فِي سُورَةِ طه عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ زَاكَرًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّهُنَّ عَلَيْكُمْ فَنَافَا يَهْتَلِينَ أَوْ أَلْجُوا عَلَى الْفَارِ هَلْكَ﴾ [١٠]؛ وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى رَأَى النَّارَ وَنَافَا بِأَهْلِهِ عَنِ الْحَضُورِ مَعَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَسْفَارِ الرُّجَالُ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْإِنِّيَانُ بِأَهْلِهِ بَيْنَهُمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ صَاحِبٌ رَجُلٌ، لَأَخَذَهُ مَعَهُ، وَلَمْ يَهْلُ لَهُ: (افْتَحْتُ)؛ يَتَفَوَّى وَيَتَنَسَّى بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُوسَى أَرَادَ مَعَ إِبْعَادِهَا عَنْ مَوَاضِعِ الرُّجَالِ إِبْعَادَهَا عَنْ مَوَاضِعِ الْخُوفِ، فَلَوْ رَأَوْهُ وَحْدَهُ مَعَ أَهْلِهِ، لَسَوَّلَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَكْرُوهًا.

❀ ❀ ❀



سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

سورة العنكبوت مكية، وأما الكلام على مكيّة أولها، وهي إحدى عشرة آية من أولها، فقال جماعة بأنها نزلت في المدينة؛ وذلك لأن الله افتتح السورة بخطاب المؤمنين، وحلّ من الثّاني في الحادية عشرة، فقال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ الَّذِينَ عَمِلُوا الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢١]، والثّاني ظهر في المدينة، والثّام في مكة: إمّا مؤمنون، وإمّا كفار ظاهرون، ثم بعد ذلك بدأ الخطاب بحال الكافرين: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِمَ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٢]؛ فهذا وما بعده نزل بسبب عند الأكثر^(١). وتظهر في آياتها ما تُعرّف به السّورة المكيّة من خطاب الكافرين، وتُذكر الآيات وإعجاز القرآن، والجبر والأمر بالاعتقاد والمعجزات، وتُخصّص بعض الأنبياء مع أميهم، والوعيد في الآخرة للمعاندين.

• • •

قال تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَا الْإِنْسَانَ بِكَانَ فَسَّادًا وَكَانَ كَهَنًا لِّتُؤْذَنَ بِهِ نَا لِي لَكَ يَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ لِقَائِهِمَا إِلَّا مَرْمُوكُمْ فَأَنْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٨].

أمر الله بالإحسان إلى الوالدين، ونهى عن طاعتهما في الشّرك، ولم يذكر جميع المعاصي، مع أنّه لا طاعة لأيّ مخلوق في معصية

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٢/ ٢٠٠)، وفراء المصير (٢/ ٢٩٨)، والتفسير القرطبي (١٦/ ٢٢٢).

الخالي ولو كان والدًا، وذلك لأنَّ الخطابَ كانَ للمُسلمينَ في أولِ الأمرِ، وكانَ أبائُهم يُريدونَهُم على الشُّركِ، لا على مجردِ المعاصي.

وقد قرن الله بر الوالدين بتوحيده وعبادته لعظمته؛ كما قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا رَبَّنَا إِلَهًا إِلَهُهُمَا وَإِلَهُنَا إِلَهُكُمْ﴾ (النساء: ٤٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ إِلَّا اللَّهُ يَخْتَصِرُ إِلَهُكُمْ﴾ (البقرة: ١٧٢)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَإِلَهُكُمْ إِلَهُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦)، وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعْبُدُوا اللَّهَ مَا كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (النساء: ١٥١)، ونقدم الكلام في بر الوالدين وأفضله فيما سبق من الآيات.

[illegible]

ذَكَرَ اللَّهُ فَاَحْسَنَ قَوْمَ لُوطٍ، وَكَرَّرَ ذِكْرَهَا فِي الْقُرْآنِ؛ لِشَاعِيهَا وَفُجْهِهَا وَسُوءِهَا وَمَنَافَرَتِهَا لِلْفِطْرَةِ؛ حَيْثُ عَاقَبَ عَلَيْهَا عِقَابًا لَمْ يُعَاقَبْ أَتَمُّهُ وَشَلَّ، وَرَقَدَ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى جُزْئِهِمْ وَمَا فَعَلُوهُ، وَمَرَّحِلَ تَلَوَّجِهِمْ فِي الْفَاحِشَةِ، وَكَيْفَ وَضَلُّوا إِلَى نَهَائِهَا، حَتَّى قَالُوا تَعَالَى: ﴿لُوطًا إِنْ كَانَ لِقَوْمِهِ أَتَاوُنًا فَالْمُتَشَبِّهَ مَا سَبَّحَكُمْ بِمَا رَزَقْتُمُ الْكَافِرِينَ﴾ [الاحزاب: ٨٠].

﴿قَالَ تَعَالَى: «إِنَّمَا أَهْلِي وَإِسْحَاقُ بِكَ الْكَافِرُونَ وَالَّذِينَ يَبْنُونَ الصَّلَواتِ لِلْكَافِرِينَ أَهْلُهَا الْكَافِرُونَ»﴾ [المائدة: 100].

أَمَرَ اللهُ بِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَفَرَضَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَةَ مَعَ الْعِلْمِ مِثْلَانِ لَا ينفكُّ وَاحِدٌ عَنِ الْآخَرِ، وَأَنَّ مَنْ اجْتَمَعَ عِلْمُهُ بِالْقُرْآنِ بِعِبَادَتِهِ، اكْتَمَلَتْ فِيهِ أَرْكَانُ الثَّبَاتِ عَلَى الْحَقِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْعِبَادَةَ كَالْقَدَمَيْنِ لَا يُقَامُ إِلَّا عَلَيْهِمَا؛ فَالْعِلْمُ يُزِيلُ الشُّبُهَاتِ، وَالْعِبَادَةُ تُزِيلُ الشَّهَوَاتِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَكُنَ كَالْعَصَا لَا تَنْفَعُ عَنْ آلِفِكُمْ وَالْحَرْبِ﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حُكْمِ الصَّلَاةِ وَفَرْضِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَقْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَقُلْتُمْ يَمِينُكَ﴾
﴿إِنَّا أَكْرَمْنَا الْقَبُولَ﴾﴾ [التكوير: ٤٨].

أَمَرُ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ بِالْقُرْآنِ وَإِعْجَازِهِ بِفَصَاحَتِهِ وَبَيَانِهِ، مَعَ جَعْلِهِ النَّبِيَّ ﷺ أَمِيًّا حَتَّى لَا يَقْتَضِيَهُ أَنَّهُ قَرَأَ مَا يَقْلُوهُ مِنْ أَمِّمْ سَابِقُو، وَلَيْسَ كَاتِبًا حَتَّى لَا يَقْتَضِيَهُ أَنَّهُ كَتَبَهُ لَهُمْ مِنْ بَلَقَاؤِهِ تَفْهِيمًا، وَكَانَتْ كَفَارُ قُرَيْشٍ تُعْرِفُ أُمِّيَّةَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ نَشَأَ بَيْنَهُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقُلْتُمْ يَمِينُكَ﴾ فِيهِ فَضْلُ اسْتِعْمَالِ الْيَمِينِ فِي الْكِتَابَةِ وَكُلِّ شَرَفٍ وَمَكْرَمٍ، وَالتَّعَامُلِ بِالْأَخِي وَالْمِطَاةِ؛ كَمَا تَقَدَّسَتْ الْإِنشَاءُ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنْثَى بِمَا كَانَتْ تَدْعُو﴾ [الاسراء: ٧٦]، وَقَوْلُهُ يَمِينُكَ فَالْوَلَدُ يَدْعُوهُ يَمِينُكَ وَلَا يَدْعُوهُ كَيْلًا [الاسراء: ٧٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَدْعُوهُ يَمِينُكَ يَنْتَوِي﴾ [ط: ١٧٧] فَقَدْ كَانَ مُوسَى يُعْمِيكَ عَصَا يَمِينِهِ.

• • •



سُورَةُ الرُّومِ

سورة الرُّوم مكيّة، وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك^(١)، وسُمِّيَتْ بسورة الرُّوم؛ لأنهم لم يُسمَوْا في القرآن بذلك إلا فيها، ومن وجوه تسمية السُّور تفرُّدها بلُغزٍ شيء؛ كالكِ عِمْرَانَ وَلَقَمَانَ وقُرَيْشٍ والمائدة والتحلي والمنكوب وغير ذلك.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿١﴾ اَلَمْ يَلَيْكَ الْاَلَمُ ﴿٢﴾ فِي لَيْلِ الْاَوَّلِينَ وَهُمْ مِمَّنْ يَعْبُدُ لِهَيْكَلٍ مَّقْدُونٍ ﴿٣﴾ فِي رِجِّعِ يَمِينُكَ اِلَى الْاَمْسُ مِنْ قَبْلِ يَوْمٍ يَعْبُدُ وَتَعْبُدُ بَعْدَ بَعْدِ الْقَوْمِ ﴿٤﴾ وَتَضَرَّ اَقْوَامٌ يَخْشَرُ مِنْ يَمِينِكَ وَهُمْ اَلْمَكِيدُ الْرَّجِيمُ﴾ [الرُّوم: ١-٥].

كانت فارسُ والرُّومُ في سِجَالٍ وُقُتَالٍ وُعْدَاوٍ، وقد فاقَلَ الفُرسُ الرُّومَ في الشامِ وطَرَقُوهم حتى أَلْجَوْهُمُ إِلَى اَلْفُسْطَاطِيْنِيَّةِ، وَكَانَتْ فَارِسُ مَجُوسًا تَعْبُدُ النَّارَ وَتَقُولُ بِالْهَيْكَلِ، وَكَانَتْ الرُّومُ كِتَابِيَّةً نَصْرَانِيَّةً، وَلَيْسَ لِلْمَجُوسِ كِتَابٌ بَاقٍ، وَلَيْسَ فِي شَرَاةِهِمْ قُرْبٌ مِنْ شَرَائِعِ اَلْإِسْلَامِ كَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ فِي كُتُبِهِمْ إِيْشَارَةٌ إِلَى نُبُوَّةٍ قَادِمَةٍ وَلَا تَبَشِيرٍ بِهَا كَمَا هِيَ لَدَى أَهْلِ الْكِتَابِ. وقد قيل: إِنَّ لَهُم كِتَابًا، وَبَدَّلُوهُ تَبْدِيلًا أَشَدَّ وَأَبْشَحَ مِنْ تَبْدِيلِ

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٢/٢٢٧)، وفزاد المسيرة (٢/٤١٥)، وتفسير القرطبي (١٦/٢٩٢).

النصارى واليهود، حتى أخلوا نكاح المحارم، فرفع ما بقي من كتابهم ولم يبقَ لديهم منه شيء، وكان حُكْمُهم كحُكْمِ سائر الوثنيين، إلا ما دلَّ عليه الدليل كالجزية فساووا أهل الكتاب، وقد روى عبد الرزاق والشافعي، عن عليٍّ عليه السلام؛ قال: «كان المجوس أهل كتاب يملكونه، وعلم يملكونه، فترب أميرهم الضمر، فوقع على أمته، فلما أصبح، دعا أهل الطمغ فأعطاهم، وقال: إن آدم كان يُسكب أولاده بناته، فأطاعوه، وقتل من خالقه، فأشرك على كتابهم وعلى ما لي قلوبهم منه، فلم يبقَ عندهم منه شيء»^(١).

وأخرج عبد بن حميد في «الظهير» بإسناد صحيح، عن ابن أبي عمير، عن عليٍّ؛ بنحوه^(٢).

وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يزورون أهل الكتاب أقل شراً من المجوس، والروم أقرب من فارس لهذا الأمر؛ فكانوا يُجْبَوْنَ الْعَلْبَةَ للروم على فارس، وإن كان الصحابة قاتلوهم جميعاً.

وقد روى أحمد والترمذي؛ من حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ في قوله تعالى: ﴿لَا تَرْبُوا لَهُمْ نَصَابًا﴾ ١٠٠ ﴿لَا تَرْبُوا لَهُمْ نَصَابًا﴾ ١٠١؛ قال: «خَلَيْتُ وَخَلَيْتُ، قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُجْبَوْنَ أَنْ تَطْهَرَ فَارِسُ عَلَى الرُّومِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ أَوْثَانٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُجْبَوْنَ أَنْ تَطْهَرَ الرُّومُ عَلَى فَارِسٍ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، فَذَكَرُوا لِإِسَى بَخْرٍ، فَذَكَرَهُ أَبُو بَخْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَنَا إِنَّهُمْ سَافِلُونَ)، قَالَ: فَذَكَرَهُ أَبُو بَخْرٍ لَهُمْ، فَقَالُوا: اجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَجْلاً، فَإِنْ ظَهَرْنَا، كَانَ لَنَا كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ ظَهَرْتُمْ، كَانَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَجَعَلَ أَجْلاً خَمْسَ سِنِينَ، لَكُمْ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مسنده» (١٩٢٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨/٩).

(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢٦١/٩)، و«العلو المختار» (٣٢٧/١٥).

يَنْظُرُوا، فَلَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: (أَلَا جَعَلْتُهَا إِلَى خُونٍ - قَالَ: أَرَأَيْتَ قَالَ: الْعَشِيرُ؟) - قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: الْبَضْعُ: مَا دُونَ الْعَشِيرِ - ثُمَّ ظَهَرَتْ الرُّومُ بَعْدَ، قَالَ: فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ ① عَلِيمُ الْغُيُوبِ ②﴾ فِي تِلْكَ الْأَنْبِيَاءِ وَهُمْ يَرَوْنَهُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ ③ فِي رِوَايَةٍ مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ ④ وَنَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَكُونُ مِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ وَهُوَ الْمَكِيدُ الْخَفِيُّ ⑤ ⑥.

وجاء نحوه عن ابن مسعود^(١)، والبراء^(٢)، ونبأ بن مكرم^(٣)،

وغيرهم.

فَرَحَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِزِمَةِ أَهْلِ الْعِلَاقَتَيْنِ عَلَى الْآخَرِ:

وفي هذا: جوازُ فَرَحِ الْمُسْلِمِينَ بِهِزِمَةِ عَدُوٍّ عَلَى عَدُوٍّ آخَرَ أَشَدَّ مِنْهُ، وليس هذا حياً لِنُصْرَةِ الْكَافِرِ؛ بَلْ لِأَنَّ اللَّهَ يَنْقُضُ الشَّرَّ الْأَعْظَمَ بِيَدِ عَدُوٍّ، فَيَقْبِضُ أَحَقَّ الْعِلَاقَتَيْنِ ضَرْباً فَيَنْفِرُ بِصَدِّقِ الْمُسْلِمِينَ، وهذا مِنْ سُلْطَانِ اللَّهِ فِي الدَّفْعِ الَّتِي يُتَجَرَّبُ لِحُكْمِ بَغِيرِ إِزَاقَةِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَمَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُوهُ فِي ذَلِكَ: دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْفَرَحِ فِي هَذَا، وَقَدْ كَانَ سَبَبُ فَرَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُوهُ فِي هَزِيمَةِ فَارَسَ وَغَلَبَةِ الرُّومِ سَبَبَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ كِفَارَ قُرَيْشٍ أَشَدَّ عَدُوٍّ قَرِيبٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يُجِبُّونَ الْقُرْمَنَ أَكْثَرَ مِنَ الرُّومِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتْلَهُمْ لِسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَهَزِيمَةُ فَارَسَ كَسْرٌ لِنَفْسِ قُرَيْشٍ وَهَزِيمَةُ لِعِزَّتِهِمْ؛ فَاعْتَبَرُوا فِي ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنَّ فَارَسَ أَشَدَّ عَدَاوَةً مِنَ الرُّومِ، وَجَلَّاهَا عَدُوٌّ لِلْمُسْلِمِينَ؛

(١) أخرجه أحمد (٢٧٦/١)، والترمذي (٣١٩٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١/١٣٢٥).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/٤٥٥).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٨٦/٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٣١٩٤).

فَأَحَبُّ أَنْ يَزُولَ الْعَدُوُّ الْأَعْلَى بِالْعَدُوِّ الْأَدْنَى، بِدَلٍّ مِنْ قِتَالِ عَدُوِّنِ، أَوْ قِتَالِ الْعَدُوِّ الْأَعْلَى.

وَفَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يَغِيظُ قَرِيبًا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْفَرَحِ بِمَا يَغِيظُ وَيُصِيبُ الْعَدُوَّ الْمُحَارِبَ، وَقَدْ اعْتَبَرَ اللَّهُ مِنْ مَقَاصِدِ قِتَالِ الْعَدُوِّ: شِفَاءُ صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَفَاةُ غَيْظِ قُلُوبِهِمْ؛ كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُكَفِّرُ شَدِيدَ قَوْمٍ مُؤْمِرِينَ﴾ (١) وَيُذْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ (٢) (نصرة: ١٤ - ١٥).

وَفِي هَذِهِ الْأَهَابِ: بَيَانٌ لِحُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي مَعْرِفَةِ مُرَاتِبِ الْأَعْدَاءِ قُرْبًا وَبُعْدًا مِنَ الْحَقِّ؛ فَإِنَّ الْأَعْدَاءَ لَيْسُوا عَلَى بَابٍ وَاحِدٍ فِي الشَّرِّ وَالْعَدَاءِ، وَلَا يَتَعَامَلُ مَعَ الْأَعْدَاءِ عَلَى أَنَّهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ إِلَّا وَهُوَ يَتَعَامَلُ مَعَ الْخُلَفَاءِ عَلَى أَنَّهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَيُؤْتِي مِنْ تَأْتِيهِ، وَيَجْتَمِعُ أَعْدَاؤُهُ عَلَيْهِ فَيَسْتَأْجِلُونَهُ؛ وَهَذَا جَهْلٌ بِالْسياسةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَقْفِ فِي الدِّينِ.

وَهَذَا أَيْ يَكْفُرُ بِسُكَّةٍ، وَالزَّهَّانُ فِي إِظْهَارِ الْحَقِّ:

وَقَدْ رَأَى أَبُو بَكْرٍ بَعْضَ قَرِيبِي فِي عُلْبَةِ الرُّومِ عَلَى فَارَسٍ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْرُودٍ وَبَنِي إِسْرَافِيلَ، وَجَاءَتِ الْقِصَّةُ مِنْ مُرْسَلٍ فَتَأَنَّى (٣)، وَجُحُومَةٍ (٤)، وَابْنِ شِهَابٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَةَ بْنِ مَسْرُودٍ (٥)، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْجِهَالَةِ وَالْفَرَزِ وَالرِّبَا، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُقَاتَلَةِ وَتَزْوُلِ آيَتِهَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ بَنِي النَّظِيرِ بَعْدَ أُحُدٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي دُخُولِ زَهَّانٍ أَيْ بَكْرٍ فِي النَّهْيِ؛ فَإِنَّ كَانَ دَاخِلًا فَهُوَ مَنْسُوخٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عَصَمٍ مَا اسْتَنْهَى؛ كَمَا رَوَى أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ

(١) تفسير الطبري (١٨/ ١٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٨٧).

(٢) تفسير الطبري (١٨/ ١٥٠).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٨٧).

رسول الله ﷺ: (لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ فِي حَافِرٍ أَوْ نَضَلٍ)^(١)، وذلك أن غلبة الروح على الفرس كان عام الحَنْتِيَّةِ، وبه استحق أبو بكر المال على رِغَابِهِ.

وقد قال بأنَّ فِعْلَ أَبِي بَكْرٍ داخلٌ في المنسوخِ جمهورُ العلماء؛ وذلك أنَّ الفقهاء يروونَ منعَ الرِّهَانِ إذا كان المالُ من الجميعِ حتى فيما استُخِفَ في الحديثِ، ما لم يدخلْ محلًّا، وجعلوا ما جاء به حديثُ أبي بكرٍ أولى بالمنعِ والقولِ بِنسخِهِ، وأنَّ الحديثَ استثنى من السَّيِّئِ المالَ العطلَ من بعضِ المسابقينَ لا من الجميعِ، وأما من الجميعِ فلا يُجِيزُونَهُ إِلَّا بِمَحَلٍّ؛ لِيَتَحَوَّلَ من مَالٍ بِلَقَّةِ الجميعِ إلى مَالٍ بِلَقَّةِ بعضهم؛ كما يأتي بيانه.

وقال الحنفيةُ بجوازِ الرِّهَانِ بينَ المسلمِ والحَرَمِيِّ؛ لإظهارِ الحُجَّةِ وقوةِ الحقِّ.

وبعضُ العلماءِ عَمَّ وقال بجوازِ المسابقةِ في إظهارِ الحُجَّةِ التي بها يحترضُ الناسُ على الحقِّ، ويُتَقَعُ الشرُّ، ويُفْتَحُ القلوبُ للإسلامِ، وبها يَعتَزُّ ويرتفعُ، وأبَدَ هذا القولَ ابنُ تيميةَ وابنُ القيمِ، وعلى هذا حُجِّلَ حديثُ مصارعَةِ النبي ﷺ لِرُكَاةٍ.

ومن أسبابِ الخلافِ: أنَّ العلةَ الجامعةَ للثَلَاثِ التي استثنَاهَا رسولُ الله ﷺ من الرِّهَانِ المحرَّمِ: الجامعُ بينها إظهارُ القوةِ وإعدادُ العُدَّةِ للجهاؤِ بالسَّيِّئِ واللَّسَانِ؛ سواءَ كان يرمي السَّهَامَ، وهو قوله: «نَضَلٍ»؛ يعني: سهماً، أو كان يسيِّي الخيلَ، وهو قوله: «حَافِرٍ»، أو يسيِّي الإبلَ، وهو قوله: «خُفٍّ»، أو كان ذلك بالمُتَافَرَاتِ والمُتَبَجِّجِ؛ فَمَنْ رَأَى

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٧٤)، وأبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٣٥٨٨)، وابن ماجه (٢٨٧٨).

عموم هذه العلقة، أدخل فيها ما في حُكْمِها منّا يُظهر قوة الإسلام وعزّة، فأجازوا الرّهان في مسائل العلم، والرّهان على المباحثات والمناظرات، وخاصّة ما كان بين المسلمين وغيرهم من دول البولّ الكفريّة، كترهبان النصارى وأحبار اليهود.

والجمهور القائلون بالمنع يختلفون في الحيوان الذي يجوز فيه أخذ السبي، وهو (البومة)، واختلافهم دليل على عدم استقرار علّة الترخيص الوارد في الحديث عندهم:

فأظهر عند الشافعيّة جواز السبي بأن يكون في الخيل، والإبل، والفيل، واليغل، والحمار، ويرى المالكيّة: أنّه مقصور على الخيل والإبل، ويرى الحنفيّة: جواز السبي على الأرجل بلا رُكوب.

والأظهر: عموم العلقة في كلّ قوة يكون في مثلها إعتاد وظهور للحق، فإنّ الاقتصاد على نصّ الحديث يقصّره على رمي الشّهام، ويمنع من الرمي بالسلاح والرصاص اليوم؛ وهو أشدّ وأعظمّ وكأفة في العدو؛ ولا يشكّ عاقل في هذا.

وقد تصارع النبي ﷺ مع رُكّاة على شاة يقرّمها المغلوب، ورويت تلك القصة بأسانيد، منها المتصل، ومنها المُرسل، بذلّ على أنّ لها أصلاً، ولم يُنكر الفعل الوارد فيها من نقاد المتن، وأمّا ما روى أبو داود أنّ النبي ﷺ أرجع المال لِرُكّاة ولم يأخذ، فهو مخرّج في «مراسيله»^(١).

وجهاد السّان أمضى من جهاد السّان لمن قتر عليه وسلّمه الله، وقد سئى الله جهاد السّان جهاداً كبيراً؛ فقال: ﴿وَيَكْفُرْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (المرتان: ٥٢)، وسأه حتى الجهاد: ﴿وَيَكْفُرْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الحج: ٧٨)، وهذا كان بمنّة، ولم يُسم الله جهاد السّان

(١) «مراسيله» لأبي داود (٤٢٠٨).

بِالْجِهَادِ الْكَبِيرِ، وَلَا حَقَّ الْجِهَادِ، مَعَ عَظَمَتِهِ وَفَضِيلِهِ وَجَلَالَةِ قَلْبِهِ، فَإِنْ جَازَ الرَّهْأَنُ فِي إظهارِ الْحَقِّ بِالسُّنَنِ فِي التَّضَلُّلِ وَالْخُفْتِ وَالْحَافِرِ، فِي الْمَنَاطِقِ وَالْمُحَاجَجَةِ بِنُكْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ هَذَا بَيِّنًا يَدْخُلُ مِنْهُ الْمُتَسَابِقُونَ فِي فَضُولِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا تُجِزُّ الْحَقَّ فِي النَّاسِ، فَلَمْ يَكُنِ الْفُقَهَاءُ يُدْخِلُونَ هَذَا النَّوعَ فِيمَا أَجَازُوهُ مِنْ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ فِي رَهْأَنِ أَبِي بَكْرٍ مَعَ قَرِيشٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَالِ: فَجَاءَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: (هَذَا السُّخْتُ، تَصَلَّقْ بِهِ)^(١)، وَمَا أَخْرَجَ أَبُو يُونُسَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ أَبَشَاءَ قَالَ فِيهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا لِلتَّجَافِ)^(٢)، وَكَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَالَ لِلْحَيَوَانِ لَا بِأَكْلِهِ الْإِنْسَانُ -: فَحَدِيثُ الْبَرَاءِ تَفَرَّدَ بِهِ مُؤَلِّ بِنِ إِسْمَاعِيلَ، وَفِي حِفْظِهِ وَهَمٌّ وَخَلَطٌ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ حُرَيْزَةَ فِي «التَّوْحِيدِ»، فِي حَدِيثِ يَنَازٍ بِنِ مُكْرَمٍ فِي رَهْأَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَفِيهِ: فَوَدَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَزَلَّ فِي الرَّهْأَنِ مَا نَزَلَ^(٣)، فَحَدِيثُ يَنَازٍ تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرٍاءَ بِنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ يَنَازٍ بِهِ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ يَنَازٍ؛ وَإِنَّمَا مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الرُّوَاةِ عَنْهُ.

أَحْكَامُ الْخَوَاضِ (السَّبَبِ) وَاشْتِرَاطُ الْمَحَلِّ فِي الرَّهْأَنِ:

لَا يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ أَخْذِ الْمَالِ فِي الرَّهْأَنِ وَالْمَسَابَقَةِ إِنْ كَانَ الْمَالُ مَبْدُولًا مِنْ بَيْتِ الْعَالِي، أَوْ مِنْ مَالِ الْإِمَامِ أَوْ نَاقِهِ، وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعُ الرَّوْكَشِيُّ^(٤) وَغَيْرُهُ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ كَمَا ثَبَتَ مِنْ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٣٠٨٦/٩).

(٢) إتحاف الخيرة للنويسري (٥٢٨٦)، والمطلب العاليه لابن حجر (٣٦٨٠).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (٤٠٥/١).

(٤) شرح الزركشي على الخروقي (٣٢١/٤).

حديث عبد الله بن عمر: «أن رسول الله ﷺ سَبَقَ بِالْحَبْلِ وَزَاعَن»^(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٢)، وفي رواية عنه: «وَأَخْطَى السَّابِقَ»^(٣).

وأما إن كان العوضُ مبدولاً بين مالٍ عامّةٍ للناسِ ومن غير المتسابقين، فعامّةُ العلماءِ على جوازِهِ، وَحَكَمِيٌّ عَنْ مَالِكٍ الْمُنْعُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَصَائِصِ الْإِمَامِ؛ لِتَعْلُقِهِ بِالْجِهَادِ؛ حَكَاهُ ابْنُ قُدَامَةَ^(٤)، وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ وَالَّذِي يَحْكُمُهُ أَصْحَابُهُ: جَوَازُ ذَلِكَ، وَحَكَمِيٌّ جَمَاعَةٌ مِنْ فَهْمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ الْأَثَنَاءِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ.

وأما إن كان العوضُ (السَّبِقُ) مِنْ أَحَدِ الْمُتَسَابِقِينَ الْمَشَارِكِينَ؛ فَإِنَّ سَبَقَ هُوَ، أَبْقَى مَالَهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ، أَخْطَأَهُ لِمَنْ سَبَقَهُ مِنْهُمْ، فَهَذَا قَدْ جَوَّزَهُ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: لَا يُعْجِبُنِي، ثُمَّ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ^(٥)، وَكَأَنَّهُ رَأَى قَرْعَهُ تَوَرُّعًا مَعَ عِلْمِ الْقَوْلِ بِعَدَمِ جَوَازِهِ، وَحَكَمِيٌّ ابْنُ قُدَامَةَ عَنْهُ رَوَايَةٌ بِالْمُنْعِ^(٦).

وَرَأَى كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: جَوَازَ ذَلِكَ بِشَرِطِ الْأَوْعَادِ يَعُودُ السَّبِقُ إِلَى صَاحِبِهِ فِي حَالِهِ سَبَقَهُ هُوَ؛ وَإِنَّمَا يَنْدَفَعُ لغيرِهِ مَتَى قَبِلَ السَّابِقُ إِنْ كَانَ السَّابِقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَسَابِقُونَ جَمَاعَةً وَسَبَقَ هُوَ، جَعَلَ الْعُوضُ (السَّبِقُ) لِلْمُتَسَابِقِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ذَلِكَ عَنْ رِبْعَةَ وَمَالِكٍ وَالْأَوْعَادِ: أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمُسَبَقَ بِهَا لَا تُرْجَعُ إِلَى الْمُسَبَقِ بِهَا^(٧).

وقد عُدَّ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى حَالِ الْإِمَامِ؛ فَلِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْمَالَ وَلَا يُرْجِعُ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ؛ فَالْإِمَامُ لَا يُشَارِكُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٦٧).

(٣) «الْمُنْعِي» (١٣/٤٠٨).

(٤) «الْكَلْبَانِي فِي فَهْمِ أَعْمَلِ الْمَلِكَةِ» (١/٤٩٠).

(٥) «الْمُنْعِي» (١٣/٤٠٨).

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٩١).

(٧) «الْمُسْتَدْرَكُ» (١٤/٣١٠).

الْمُسَابِقِينَ سَبَاقَهُمْ فِي الْأَخْلَابِ، وَلَوْ شَازَكُهُمْ، لَكَانَ لَهُ حَقٌّ كَحَقِّهِمْ عِنْدَ فَوْزِهِ، إِلَّا إِنْ كَانَ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَجْزَى الْعَوْضِ مَجْرَى الْهَبَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا صَاحِبُهَا، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَهُوَ وَهَبُهَا هَبَةً مَشْرُوطَةً بِالْقَلْبِ وَالْقَوَازِ، وَقَدْ يَتَحَقَّقُ وَقَدْ يَنْتَفِي فِيهِ وَلِي غَيْرِهِ، وَالْجَعَالَةُ يَجُوزُ فِيهَا أَنْ يَبْلُغَ الشَّخْصَ مَا لَا لَمْ يَأْتِ بِشَأْنَيْهِ، ثُمَّ يُشَارِكُهُمَ الْبَحْثُ عَنْهَا، فَإِنْ وَجَدَهَا هُوَ، بَقِيَ لَهُ مَالُهُ، وَإِنْ وَجَدَهَا غَيْرُهُ، أُعْطَاهُ إِيَّاهُ.

وعامةُ الفقهاء على جوازِ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ مِنْ أَحَدِ الْمُسَابِقِينَ أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَإِنَّمَا إِنْ كَانَ مِنْ جَمِيعِهِمْ، فَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ عَنْهُمْ، وَالْجَمْعُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ وَحُرْمَتِهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْقَهَارِ، مَا لَمْ يَدْخُلْ مُحَلَّلٌ بَيْنَهُمْ لَا يَنْفَعُ جَوْضًا، فَيُجْزَوْنَهُ.

وَرِيدُ الْفَقْهَاءِ بِالْمَحَلِّ: أَنَّهُ الْمُسَابِقُ الَّذِي يُسَاقِي بَقِيَّةَ الْمُسَابِقِينَ فِي السَّبَاقِ، لَكِنَّهُ لَا يَبْلُغُ جَوْضًا لَمْ يَسْكُنْهُ، وَيَأْخُذُ الْعَوْضُ إِذَا سَبَقَ هُوَ، وَسَمَاءُ الْفَقْهَاءِ مُحَلَّلًا، لِأَنَّهُ يُحَلِّلُ لِّلْسَابِقِ أَحَدَ الْمَالِ، فَإِنَّ الْمَحَلَّلَ يَجْعَلُ الْعَقْدَ حَلَالًا، وَيُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ قَهَارًا؛ وَفَلِذَا أَنْ الْقَهَارَ: أَنْ يَكُونَ الْمُسَابِقُونَ مُتَرَدِّدِينَ بَيْنَ الْقُتْمِ وَالْعُرْمِ، وَإِنَّمَا الْمَحَلَّلُ، فَلَمَّا غَانَمَ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ لَيْسَ بِغَارَمٍ، وَبِهِ لَا يَكُونُ الْعَقْدُ قَهَارًا، وَيُسَمَّى الْمَحَلَّلُ عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ: الدَّخِيلُ أَوْ الْمُجَلَّلُ أَوْ الْمَيْسَرُ، وَلِلْفُقَهَاءِ فِي دُخُولِ الْمَحَلَّلِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: دُخُولُ الْمَحَلَّلِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ إِلَّا بِهِ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمْعُ الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ مَالِكٍ، وَاشْتَرَكُوا لِدُخُولِهِ: أَلَّا يَنْفَعُ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا، وَأَنْ يُسَاوِيَهُمَا فَيَكَاوِرَ فَرَسُهُ فَرَسَيْهِمَا، أَوْ بِعِيرُهُ بِعِيرَهُمَا، أَوْ رَمِيَهُ وَرَمِيَهُمَا، فَلَا يَكُونُ دُخُولُهُ صَوْرِيًّا، وَأَنْ يَأْخُذَ الْمَالُ إِنْ سَبَقَ هُوَ مِنْ بَيْنَهُمَا، وَاسْتَقْبَلُوا عَلَى

دخول المحلل بما جاء عند أحمد وأبي داود^(١) من حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَذْخَلَ فَرْسًا بَيْنَ فَرْسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْتُنِ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَنْ أَذْخَلَ فَرْسًا بَيْنَ فَرْسَيْنِ وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ لَيْسَ»^(٣).

وقد رواه مالك في «الموطأ»، فوَقَفَهُ من حديث يحيى بن سعيد أنه سَمِعَ سعيدَ بنَ المسيبِ يقول: «لَيْسَ بِرَحْمَةِ الْخَيْلِ بَأْسٌ إِذَا دَخَلَ فِيهَا مُحَلِّلٌ، فَإِنْ سَبَقَ أَخَذَ السَّبْقَ، وَإِنْ سَبَقَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^(٤).

الثاني: كراهة دخول المحلل، وإلى هذا ذهب بعض الحنابلة المحققين^(٥) كابن شيمية وابن القيم، وذلك أنهم يروون النُّزُلَ من الجميع غير جائر أصلاً، وإدخاله نوع تحايل عند من يحرمه، ويروون أن المنع من السَّبْقِ بمحلل وغير محلل أولى بالأخذ من القول بتحريمه ثم تحليله بالمحلل.

الثالث: لا يجوز إدخال المحلل، وبه قال جماعة من الفقهاء المالكية، وهو معتقد الملعب عندهم، وقد أنكر مالك العمل بقول سعيد بن المسيب بالعمل بالمحلل، ولا يجوز عند مالك أن يجعل المتسايفان سبقتين يخرج كل واحد منهما سبقتاً من قبلي نفية على أن من سبقت منهما، أحرز سبقتَهُ وأخذ سبقتَ صاحبه، وقد قال مالك: «لا يجب المحلل في الخيل، ولا نأخذُ فيه بقول سعيد»^(٦).

والفرق بين من قال بالكراهة ومن قال بعدم الجواز: أن من قال بالكراهة يرى أن دخوله لا يؤثر في الحل، ومن يرى عدم الجواز رأى دخوله لا يؤثر في التحريم.

(١) أخرجه أحمد (٢/٥٠٥)، وأبو داود (٢٥٧٩)، وابن ماجه (٢٨٧٢).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٦٨)، (٣) «تفسير القرطبي» (١/٢٨٥).

ولمَّا لَكَ فِي دُخُولِ الْمُحَلَّلِي قَوْلَ جَوَازِهِ يُؤَافِقُ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ عَنْهُ.

وَعَلَّلَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَدَمَ جَوَازِ دُخُولِ الْمُحَلَّلِي بِأَنَّ الشَّرْعَ مَنَعَ فِي بَابِ الْمَعَاوِضَةِ مِنَ اجْتِمَاعِ الْيَوْمِضِينَ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ لَمْ يَدُلَّ، وَحُرِّمَ مِنْهُ الْبَاقُونَ الْبَاقُونَ، وَذَلِكَ فِي مَعَاوِضَاتِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالشُّفْعَةِ؛ فَهِيَ الْبَيْعُ يَكُونُ الثَّمَنُ وَالْمَثْنُ - وَهُوَ السَّلْعَةُ - مَقْسَمَتَيْنِ بَيْنَ الْبَايِعِ وَالْمَشْتَرِي الَّذِي انْقَلَّ إِلَيْهِ الْمَثْنُ، وَهُوَ التَّبْيِيعُ.

وَحَدَّثَ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقُ فِي الْمُحَلَّلِي لَا يَثْبُتُ رَفْعُهُ؛ فَقَدْ رَفَعَهُ سَفِيَّانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَسَفِيَّانُ يَهْمُ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا أَحْمَدُ^(١)، وَابْنُ مَعِينٍ^(٢)، وَالتَّنَائِي^(٣).

وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ الْكِبَارُ لَا يَرَفَعُونَهُ بَلْ يَقْطَعُونَهُ؛ كَمُعْتَمِرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَعُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، وَشُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَاللَّبِيثِ بْنِ سَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمْ^(٤)، ثُمَّ إِنَّ تَرَكَيبَ الْحَدِيثِ لَا تُشْبِهُ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا الْغَالِبَ مِنَ كَلَامِ الصَّحَابَةِ؛ وَإِنَّمَا تُشْبِهُ قَوْلَنَا التَّابِعِينَ.

وَقَدْ رَجَّحَ الْحَفَاطُ الْقُطَيْبُ كَأَبِي حَاتِمٍ؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي الْمَرْفُوعِ: «هَذَا خَطَأٌ، لَمْ يَتَّعَلَّ سَفِيَّانُ بْنُ حُسَيْنٍ شَيْئًا، لَا يُشْبِهُ أَنَّ يَكُونَ مِنَ النَّبِيِّ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ قَوْلِهِ»^(٥).

وَنَسَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الدَّارِقُطَنِيِّ أَنَّ الرُّفْعَ مُحْفُوفٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ فِي «جَلِيلِهِ»؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ رِوَايَةَ سَعِيدٍ بِنِ تَبْشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ

(١) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية الترمذي وغيره» (٢٨).

(٢) «تاريخ ابن معين»، رواية النجاشي (ص ٤٤).

(٣) «السنن الكبرى للشمسلي» (٣٢٨٠).

(٤) ينظر: «المقروسة» لابن القيم (ص ٢٢٩ - ٢٣٨).

(٥) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٦٧٥/٥).

ابن المسيّب لهذا الحديث وَهَمٌ، وأنه عن الزُّهْرِيِّ عن ابن المسيّب، فهو يرجّح ابنَ وجهَيْنِ مرجوحَيْنِ جميعًا، لا يَبِينُ وجو مرجوح ضعیف ویبین وجو راجح صحیح^(١).

وجاء في المحلّل من حديث ابن عمر مرطوعاً^(٢)، وفيه عاصم بن عمر، متكلم فيه؛ قال البخاري: مُتَكَرَّرُ الْحَدِيثِ^(٣).

❦ قال تعالى: ﴿فَتَبَيَّنَ لَكُم مِّنْهُنَّ ثَلَاثَةٌ هِنَ تَقِيحُونَ﴾ ❦ وَآلَةُ الْحَمْدِ فِي التَّكْوِيْنِ وَالْأَرْضِ وَتَحِيَّتَا رَبِّكَ تَطَهَّرُونَ﴾ (الروم: ١٧-١٨).

في هذه الآية: فضلُ الصلوة على مواقبتها؛ فقد ذكر الله في هذه الآية مواقف الصلوة جميعها، وقد جاء عن ابن عباس ؓ أنه قال: الصلوات الخمس في القرآن، ف قيل له: أيهن؟ فقال: هاتِ اللّهُ تعالى ﴿فَتَبَيَّنَ لَكُم مِّنْهُنَّ ثَلَاثَةٌ﴾: صلاة المغرب والمشاء، ﴿وَتَقِيحُونَ﴾: صلاة الفجر، ﴿وَتَحِيَّتَا رَبِّكَ﴾: العصر، ﴿تَطَهَّرُونَ﴾: الظهر^(٤).

وبنحوه رُوِيَ عن سعيد بن جبير والضحاك^(٥).

وسأل نافع بن الأزرق ابنَ عباس، فقال له: هل تُجدُّ مِيقَاتِ الصلوات الخمس في كتاب الله؟ قال: نعم؛ ﴿فَتَبَيَّنَ لَكُم مِّنْهُنَّ ثَلَاثَةٌ﴾: المغرب، ﴿وَتَقِيحُونَ﴾: الفجر، ﴿وَتَحِيَّتَا رَبِّكَ﴾: العصر،

(١) «علل المارغطي» (١٦٩٢).

(٢) أخرجه ابن حبان في «مسيحه» (٤٦٨٩).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٧٨/٦) ترجمة ٣٠١٢.

(٤) «تفسير الطبري» (١٨/١٧٤)، و«تفسير القرطبي» (١٦/١٠٨).

(٥) «تفسير القرطبي» (١٦/١٠٩).

(وَيَوْمَ يُنْفَخُ السُّجُودُ) : السُّجُودُ، قال: ﴿وَمَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْفِخَ فِي الْوَسْطَى ثَلَاثَ عَوْنٍ لَكُمْ﴾^(١)

وصح عن قتادة وابن زيد أنهما جعلها دليلاً على أربعة مواقيت، هي: المغرب والعصر والظهر^(٢٠).

وقد تقدم الكلام على المواهب الواردة في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ كَثِيرٌ وَكَانَ مِنْ أَلْفٍ إِلَى أَلْفٍ﴾ [التكوير: ١١٤].

وَتَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَى أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَاءِ وَفَضْلِهَا وَحَدِّهَا عِنْدَ تَوَلُّيهِ
تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ذَكَرْنَاكَ فِي نَقِيصِكَ نُفَيْكَ مِنَّا ذِكْرًا وَفَعَلْنَا مَعَكَ الْغَيْبُ
الْأَوَّلَ﴾ [الأنعام: ٩٢-٩٤].

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُخَيِّدُ آلَ خُلُقُوتٍ أَنُنشِئَكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا فِيهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَآسِكُم طَوًّا وَمَعْمَدٌ﴾﴾ وَأَنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾
(الروم: ٢٨).

فيه : إظهارُ مِنَّةِ اللَّهِ أَنْ خَلَقَ الأزواجَ مِنَ الأنثى، وجعلَهَا نَسْجًا وقَوِيلًا ونَمَاجًا ونَأْسًا إليها، فلا تَسْتَوْجِبُ منها لو كانت مِن غيرِ جنسِها، وجعلَ في ذلكَ بينَ الزوجينِ مَوَدَّةً ورحمةً لا تكونُ بينَ اثنين، ولا يَسْقِيا ويَعْلَمُ عليها إِلَّا مَوَدَّةَ الإيمانِ ومحبةً.

وَذَكَرَ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي هَوَاهِ، ﴿إِنْتَكَبُوا إِلَيْهَا﴾ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى
السُّكْنَى، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَحَقَّقُ لَهُ مَعْنَى سُكُونِ النَّفْسِ إِلَى زَوْجِهِ إِلَّا
بِسُكْنِ بَيْتَيْهِمَا، وَيَخْلُو بِهَا فِيهِ، وَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ أَعْظَمَ الْغَايَاتِ مِنْ

—(BYE) 46-24-2000 (1)

(C) Copyright 1993 by the American Psychological Association or one of its allied publishers. This article is intended solely for the personal use of the individual user and is not to be disseminated broadly.

النكاح، وهو سكنُ الزوجين، ذلَّ على أنَّ ما لا تتحقَّق تلك الغاية إلا به فهو مقصودة ومشروع؛ ومن هنا نلاحظُ قرينةً على وجوب السكنى للزوج، وهذه الآيةُ نظيرُ ما تقدَّم في قوله تعالى: ﴿فَوَاقِلْ خَلْقَكُمْ بَيْنَ نَفْسٍ وَبَيْنَ وَجَعَلْ بَيْنَ زَوْجَيْهَا يَسْكُنَ إِيَّاهُ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وسأني الكلامُ على مسألةِ السكنى بشمايها في سورة الطلاق، عندَ قوله اللهُ تعالى: ﴿اتَّكِفُوا بَيْنَ حَتَّى تَكْفُرَ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ﴾ [١٦] فإنَّها أصرَّحَ في المسألة.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿وَمِنْ عَمَلِهِم مَّا شَكَرُوا وَأَلَّيَ وَالتَّهَارُ وَالْإِنْفَاؤُكُمْ بَيْنَ نَفْسِهِمْ بِكَ فِي ذَلِكَ لَا يَكُنْ لِقَوْمٍ يُسْمَعُونَ﴾ [الروم: ٢٣].

وفي هذه الآية: بيَّنَّ اللهُ على عبادِهِ بتقليبِ الأوقاتِ وتغيُّرها؛ إثنائِ تسيُّمِ أعمالِ الإنسانِ بينَ عملٍ وراحَةٍ، فجعلَ الليلَ للنعيمِ والنعائمِ، وجعلَ النهارَ للكسبِ والمعاشِ وطلبِ الفضلِ، وكان ذلك من الله آيةً لعباده.

القبولةُ في نصفِ النهار:

وحملَ بعضهم قوله تعالى: ﴿تَشَاكُرُ بِأَلَّيَ وَالتَّهَارُ﴾ على القبولِ، وهي نومةٌ تصيبُ النهارَ واستراحته، وأنها بينَ الفطرةِ التي يحتاجُ إليها الإنسانُ في يومه، ولا يَلْزَمُ في القبولةِ أن يكونَ معها نَوْمٌ، ولكنها تكونُ للراحةِ.

وقد ذكَّرَ اللهُ القبولةَ في مواضع:

منها: في أصحابِ الجنةِ، ولكنها ليست عن نَصَبٍ وَوَضَبٍ وَتَعَبٍ: ﴿الْمُحِبُّ الْجَنَّةَ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٦]، والمقبِلُ والقبولةُ: استراحةُ الإنسانِ نصفِ النهارِ وإن لم يكن معها نومٌ.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَرَّبَهُ قَرَّبْنَا بِمَا كَانَ يَفْعَلُ﴾ (الأعراف: ٤١).

وفي القيلولة نفعٌ لنشاط البدن لما بقي من عمل النهار، ومعوذة على قيام الليل، وقد ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضُ يَوْمَكُم مِّنَ الْأَعْيَادِ﴾ (النور: ٥٨).

والقيلولة بظرفة ومستحبة عند أكثر العلماء، ويُروى في الأمر بالقيلولة أحاديث، منها قوله: (قِيلُوا: فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَا تَقِيلُ)؛ كما رواه الطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم في «الطب»^(١)، ومنها قوله: (اسْتَمِعُوا بِطَنَامِ الشَّحْرِ عَلَى حَيْثُمَا النَّهَارُ، وَيَا قِيلُولَةَ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ)؛ كما رواه ابن ماجه^(٢)، وفيها كلام.

وقد ثبتت القيلولة من فعل النبي ﷺ في أحاديث كثيرة من حديث أمِّ حَرَامٍ^(٣)، وابن عمر^(٤)، وأنس^(٥)، وكلها في الصحيح.

وجاءت من فعل الصحابة عامة في البخاري من حديث أنس^(٦)، وفي «الصحيحين» عن علي بن أبي طالب من حديث سهل^(٧)، وفيها من فعل ابن عمر^(٨).

وجاء عن ابن عمر أنه قال: «كُنَّا وَنَحْنُ شَبَابٌ نَبِيتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقِيلُ»^(٩).

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٨٥)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (١٥١).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٨٨)، ومسلم (١٩١٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣٩١٦).

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٨١)، ومسلم (١٣٣١).

(٦) أخرجه البخاري (٩٠٥) و(٩٤٠).

(٧) أخرجه البخاري (٤٤١)، ومسلم (٢٤٠٩).

(٨) أخرجه البخاري (١١٢١)، ومسلم (٢٤٧٩).

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٩١٤)، وأحمد (١٢/٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: «ذُكِّرْتُمْ وَتَعَالَى إِلَهُكُمْ وَتَعَالَى قَلْبُكَ أَتَى النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِصَلَاتِهِ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ هُمْ أَعْتَصَرُ الْأَكْبَابُ لَا يُفْلِحُونَ ﴿٣٠﴾ تَبَيَّنَ إِلَهُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣١﴾ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَسْتَدِينُكَ وَإِنَّا نَكْفُرُ بِكَ الشِّرْكَاءَ ﴿٣٢﴾ مِنْ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّهُمْ وَكَفَرُوا بِيَعْمَلُوا كُلَّ جُنْدٍ يَدْعُونَ لِقَائِهِمْ﴾ (الزمر: ٣٠-٣٢).

أمر الله نبيه بتوجيهِ وجهه إلى الله وتسليمه له، وبين أن التوحيد هو الفطرة التي خلقَ الناسَ مفطورين عليها، ولي «الصحيحين»، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يَنْصَرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تَنْتُجُ الْبَيْهَمَةُ بَيْهَمَةً جَفَاءً، فَلَنْ تُجْبُونَ فِيهَا مِنْ جَفَاءَةٍ؟» (١).

يعني: أن الإنسان يُولَدُ مفطوراً على الإيمان بخالقٍ واحدٍ، ومفطوراً على عبادته والخضوع له، وجعل الله فطرة الإنسان موافقةً لشرائعه، فلا يوجد شيء منها خلافاً للآخر، ولكن الإنسان ينحرف بتسويل الشيطان والنفس؛ كما في «صحيح مسلم»، عن عياض بن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ: (إِنِّي خَلَقْتُ جِبَادِي خِفَاءً كُلَّهُمْ، وَإِلَهُمْ أَتَنَّهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ، وَخَرَجَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَخْلَقْتُ لَهُمْ)» (٢).

ولقد جعل الله الفطرة هي الدين؛ كما في هذه الآية: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِصَلَاتِهِ﴾ أَلَا ذَلِكَ الْفِطْرَةُ؟ ولعلنا لا يجوز تغيير الفطرة وتبديلها على ما تستلزمه الشريعة والأوامر الربانية، وقد تقدّم الكلام على الفطرة وحكم تبديلها عند قول تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَنَافِقَ الَّذِينَ هَدَوْا﴾ (النساء: ١١٩)،

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ عَمَّا يَكْفُرُ وَلَا تَلْبِسُوا ظُلُمَاتِ الْأُتَىٰ بِإِضَاءَةِ النُّورِ لَكُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (البقرة: ١٦٨)، ونبئنا على ذلك في صدر كتاب العقائد الليبرالية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾: فريضة على كافر تارك الصلاة في مشابقتها لهم بتركها لها، وتفقدت الإشارة إلى ذلك في قوله: ﴿عَلَّمَكُم بِذَلِكَ يَوْمَ تَكُونُ الْأَمْثَارُ أَكْثَرًا﴾ (سورة المائدة: ١٠٩)، وبأن الكلام على كافر تاركها في سورة الماعون بإذن الله.

وفي قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا يَسْمَعُ كُلَّ ذِي عَرْشٍ﴾ (الفرق: ١٢٩)، فإن الفرق والأحزاب في المسلمين ليس من أمر الفطرة التي فطر الناس عليها، فإنه جعلهم أمّة واحدة: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (الأنبياء: ٩٢) فالفطرة تُحب الجماعة والتوحدة، والواجب نفى وجوه التمايز والتفرق، للاجتماع على الحق على الضوابط الذي تحفظه النبي ﷺ لأمره بقوله وفعله.

وأما تمايز أهل الحق عن أهل الضلال والبدع والكفر، فهذا حق، ويدل على ذلك حديث الافتراق، فقد منع النبي ﷺ الفرق المنيعة ولو تمايزت عن فرق الضلال، في قوله ﷺ: ﴿إِنْ أُمَّتِي سَقَطَتْ عَنِ الْيَقِينِ وَسَبَّحِينَ بِرُقَّةٍ كَلَّمَهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً﴾^(١)، ومن وجوه الجرماني والضلال: أن تعدد الفرق في الأمّة والأحزاب يذهب إلى أن كل واحد يرى أنها هي تلك الفرقة الناجية وليست هي إلا ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

(١) أخرجه أحمد (١٢٠/٣)، وابن ماجه (٣٩٩٣).

والمسلمون في تلك الكفر يجب عليهم أن يهاجروا عن المشركين، ولو بأحزاب وجماعات ومنظمات، ولكنه تمايز بين إسلام وكفر، لا تمايز بين مسلمين ومسلمين.

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَالْأَنْبِيَاءَ إِنَّهُ كَانَ مُخِيبًا لِلْكَافِرِينَ﴾ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ أَمْرٍ إِلَّا أُخْبِرُوا بِهِ مِنْ قَبْلِ الْوَعْدِ إِنَّهُمْ فِي كَذِبٍ مُبِينٍ ﴿٣٨﴾ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ أَمْرٍ إِلَّا أُخْبِرُوا بِهِ مِنْ قَبْلِ الْوَعْدِ إِنَّهُمْ فِي كَذِبٍ مُبِينٍ ﴿٣٩﴾

فيه : فضلُ الإحسانِ ، وأنه على قُوي القُرْبَى أفضلُ من غيرهم ،
والصدقةُ على الأقاربِ أفضلُ من الصدقةِ على الأبعدين ؛ لأنها صدقةٌ
وصيلةٌ ، والهديةُ للأقربينِ أفضلُ من الصدقةِ على الأبعدين ؛ لأنَّ أثرَ هديةِ
القريبِ عليه في جلبِ فضائلٍ عظيمةٍ كصلةِ الرحمِ ، وشدِّ الأُرْبِ به
عندَ الحاجةِ إليه في حقٍّ ، وأثرُ الهديةِ في القريبِ أقوى من أثرِ الصدقةِ
على البعيدِ ؛ لما في «الصحيحين» : أنَّ ميمونةَ بنتَ الحارثِ رضي الله عنها أخذتْ
زَيْنَةَ وَلَمْ تَسْأَلْهُنِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ ،
قَالَتْ : أَشْعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَخَذْتُ وَلَيْتَنِي ؟ قَالَ : (لَوْ لَعَلَّتْ) ،
قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : (أَمَا إِنَّكَ لَوِ اقْطَبْتَهُمَا أَخَوَالِكَ ، ثُمَّ انْطَلَمَ

(تجرك) ^(١) .

وقد تقدم بيانُ فضلِ الصدقة والإحسانِ على الأقربين في مواضع؛
منها عند قوله تعالى: ﴿يَتْلُوكَ مَا يُنْهَوْنَ عَنْ مَا أُفْتَدَتْ عَنْ عَمَلٍ مَكْرُومٍ

(٦) آخره البطارى، (٢٥٩٢)، ومسلم (٩٩٩).

وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَآتَى السَّكِينُ وَمَا ظَنَّمُوا مِنْ قَدْرِ مَا آتَاهُ بِهِ عَلَيْهِمْ
[البقرة: ٢١٥].

إهداء الهدية وجاء الثواب عليها:

وهو له تعالى: ﴿ذَلِكَ سَعَى لِّلَّيْلِِكَ يُرِيدُونَ مِنَّةَ اللَّهِ وَأَوَّلِيَّكَ هُمُ الْمُتْلِفُونَ
﴿٢١٥﴾ وَمَا عَالِمُكُمْ بَيْنَ يَدَيَا لَيْلِيٍّ فِي امْرِئٍ الْكَاثِرِ فَلَا يَرِيهَا بِنَدِّ اللَّهِ﴾، فسأرا
جماعة ممن يُعطي الهدية والعطية أو الصدقة، ويريد مقابلها عليها، فهذا
لا يتقبلها الله من صاحبها؛ لأنه لم يُرد بها وجه الله؛ وهذا مروي عن
ابن عباس، وسعيد بن جبيرة، ومجاهد، وطاوس^(١).

وفد روي عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا عَالِمُكُمْ بَيْنَ يَدَيَا لَيْلِيٍّ فِي
امْرِئٍ الْكَاثِرِ فَلَا يَرِيهَا بِنَدِّ اللَّهِ﴾ قال: «هو ما يُعطي الناسُ بينهم بعضهم
بعضاً، يُعطي الرجلُ الرجلَ العطيةَ يريدُ أن يُعطي أكثرَ منها»^(٢).

وسُحِّحَ عن طاوس، قال: «هو الرجلُ يُعطي العطيةَ، ويُهيئ الهديةَ؛
لِثَابِ أَفْضَلٍ مِنْ ذَلِكَ، لَيْسَ فِيهِ أَجْرٌ وَلَا وَزْرٌ»^(٣).

وهذا لا يتعارض مع كون النبي ﷺ يَقْبَلُ الهديةَ وَيُثِيبُ عليها، كما
ثبت في «الصحیح» من حديث عائشة^(٤)؛ فهذا فعلُ الْمُثْنِي إِلَيْهِ، وليس
فِعْلُ الْمُثْنِي، والمُثْنِي ينبغي له أن يُهيئ الهديةَ والعطيةَ والصدقةَ
ولا ينتظر ثوابها؛ ليتحقق له الأجرُ، وأما الْمُثْنِي إِلَيْهِ، فَيُسْتَحَبُّ له أن
يُثِيبَ على الهديةِ رِثْمًا للمعروف وإكرامًا للمُثْنِي ولو لم ينتظرها، وهذا
يَرِدُ مِنْهُ في الشريعة؛ فنظير ذلك: أنه يجوزُ للرجلِ أو قد يُسَنَّبُ أن

(١) «تفسير الطبري» (١٨/٥٠٣ - ٥٠٤).

(٢) «تفسير الطبري» (١٨/٥٠٣).

(٣) «تفسير الطبري» (١٨/٥٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٨٥).

يقوم إكراماً لشخص يدخل عليه؛ لكنه لا يجوز للدخول أن يجب أن ينزل
الناس له قياماً؛ كما في الحديث المرفوع: (مَنْ سَرَّهُ إِذَا رَأَى الرَّجُلَ
مُقْبِلًا أَنْ يَتَمَثَّلُوا لَهُ قِيَامًا، فَلْيَجِئُوا بِنِثَا فِي الثَّانِي)^(١).



(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٣٢٠).



سُورَةُ الْقَمَانِ

سورة لقمان مكيّة، وأما الخلاف في بعض آياتها^(١)، وموضوعها وآياتها دالّة على ذلك، وفي السورة: تعظيم القرآن، وفضل الله بإنزاله، وبيان ما بصرف الناس عنه من اللّهو واللغو، وبيان آيات الله ومعجزاته في خلقه من السماء والأرض والكواكب، وذكر الله من أخبار من سبق وقصصهم كلّهم، وبيان عاقبة المتعبدين، والتذكير بيوم المعاد.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْسَ الْكَافِرُ بِالْعَدْلِ﴾﴾ (لقمان: ١٦).

كانت قرينة تتخذ الغناء تلهو به عن سماع كلام الله، وهو أحسن الحديث؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَكِبَ أَشَدَّ الْقَوْمِ﴾ (الزمر: ١٢)، فسقى الله غناءهم ﴿لَهُوَ الْكَافِرُ﴾.

وقد نشر لهُوَ الحديث في هذه الآية بالفتاوى جماعة من الصحابة والتابعين: كابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وسعيد بن جبيرة، ومجاهد، وعكرمة، ومكحول، وقتادة وغيرهم^(٢).

وقد روى ابن جرير والبيهقي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٦/٤٥٥).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١٨/٥٣٤ - ٥٣٨)، وتفسير ابن كثير (٦/٣٣١).

قال: «والله الذي لا إله إلا هو، إنَّ لَهْوَ الحديثِ لَهْوُ الغناء»، ثم ذكرها ثلاثاً^(١).

وإنَّ مسعود هو من أعلم الصحابة بالتفسير، إنَّ لم يكن أعلمهم على الإطلاق.

الغناء والمعاذف والفرق بينهما:

وقد جاء في الشريعة النهي في هذا الباب عن شيئين يخلط بينهما كثير من الناس: الأول: الغناء، والثاني: المعازف، ولا يلزم اجتماعهما؛ فقد يكون الغناء بلا معازف، وقد تكون المعازف بلا غناء، وقد يجتمعان.

أما الأول: فالغناء، والمراد به هو إنشاد الشعر بالصوت الحسن المجرد عن أي مضاف إليه من الآلات، وهذا النوع نهى عنه لا لذاته وإنما إن كان يتضمن صلأ عن ذكر الله، كما كانت تتخذ قريش في مكة؛ حتى لا تسمع كلام الله وكلام النبي ﷺ.

ولا يلزم من الغناء أن يكون معه معازف، ولكنه غلب في استعمال الناس أن الغناء هو الذي يكون معه آلات الطرب، وليس مقصوداً بهذا المعنى عند العرب.

ومن نظر إلى النصوص من أفعال الصحابة وكذلك أشعار العرب، وجد أنهم يطلقون الغناء ويريدون به الشعر والحدا، حتى أشكل ذلك على كثير من المتأخرين، وعلموا أن قول السلف في الغناء إنما هو المعازف كما هو اصطلاح المتأخرين؛ وهذا جهل وسوء فهم؛ فإن هذا لم يكن موجوداً عند السلف مطلقاً.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/٥٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٢٣).

فالغناء عند العرب هو صوت القم، كما يقول حنيفة بن قزوة:
 «جِئْتُ لَهَا أَلَى يَكُونُ غِنَاؤُهَا قَمِيحًا وَلَمْ تَقْرَ بِمَنْطِقِهَا قَمًا»^(١)
 ويرد عن بعض السابقين: أنه سمع الغناء، والمراد بذلك: هو
 إنشاء الشعر بالصوت الحسن، وليس المراد الموسيقى والمعازة.
 والغناء عند السلف جاء النهي عنه لا إيقاعه، وإنما إن صد عن
 ذكر الله، وطلب إنشاء الأشعار باللحن، وإن لم يصد جاز.
 وقد قال ابن الجوزي: «كان الغناء في زمانهم إنشاء قصائد الرُفد،
 إلا أنهم كانوا يُلحّنونها»^(٢).

ومن هنا قول بعض الفقهاء بخضرة الرشيد لابن جهم: الغناء
 يُفطر الصائم، فقال: ما تقول في بيت عمر بن أبي ربيعة إذ أنشد:
 أَلَيْسَ أَلَى نَعَمِ أَنْتَ عَطَا قَمْبُكُرْ عَذْلًا لَحْدًا أَمْ رَانِحَ قَمْهَجُرَا
 أَيْفَطِرُ الصَّائِمَ؟^(٣)

قال: لا؛ قال: إنما هو أن أنشد به صوتي، وأحرّك به راسي.^(٤)
 ومن هنا: قول عطاء بن أبي رباح: «لا بأس بالغناء والحفاة
 للمُحْرَمِ»^(٥).

وأما الثاني: فالمعازف، وهي آلات الطرب من الثوب والقصب،
 والمزمار والموسيقا، والآلات الإلكترونية الحديثة التي تُخرج ما يُخرج
 من المعازف، فإنها تَأْخُذُ حُجَّتُهَا؛ لأنَّ الشريعة لا تفرّق بين
 المعازلات، فإنها لم تحرم الخمر لكونه ثمرًا أو زبيبًا أو قُبَاءً أو غير

(١) ينظر: «لسان العرب» (١٣٩/١٥) (غنا)، و«تاج العروس» (١٩٣/٣٩) (غني).

(٢) «فليس يليس» (ص ٢٠٣).

(٣) «محاضرات الأئمة للراغب الأصفهاني» (١/٨١٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٩٥٦).

ذلك؛ وإنما لأنه يُخايمُ العقلَ ويُسَكِّرُهُ ويُغَطِّيه؛ فكلُّ ما كان فيه هذه العلة يُسَمَّى محرِّمًا محرِّمًا ولو كان من غير تلك الأصناف؛ بل حتى لو كان الإلكترونيًّا كما حدث في هذا الزمن ممَّا يُسَمَّى بالمخدرات الإلكترونية؛ إذ توضعُ سماعات في الأذن وتحدثُ أصواتًا متناغمة على نسيٍّ معيَّن يؤثِّر في النظامَ العقليَ فيختلُّ، ويكونُ السامعُ بعدَ وقتٍ فاقنًا لعقليه كثرةُ الشكراني، ثم لا يلبثُ ألاَّ يتحقَّق.

والمعازيفُ حُرِّمَتْ لذاتها؛ فما كان آلةً عزَّزَ وأثجَّدَ لذلك، فهو محرِّمٌ ولو لم يكن معه شيءٌ وكلامٌ؛ وذلك لقولِ النبي ﷺ: (لَيَكُونَنَّ مِنْ أَهْلِ النَّوَامِ يَسْتَحِلُّونَ الْجَزَّ وَالْحَرِيرَ وَالْحَشَرَ وَالْمَعَارِيفَ)؛ رواه البخاري^(١)، وقال بتعليقه ابنُ حزم^(٢)، وليس كذلك، وقد بيَّنا وضلةً وصحَّةً في رسالة «الغياء».

وتحليلُ المعازيفِ اليومَ من علاماتِ النبوة التي أخبَرَ عنها النبي ﷺ، يزيدهُ المؤمنُ يقينًا بصِلَقي رسالته لإخباؤه، ولا يُشَكِّكُهُ في تحكُّمِ المعازيفِ؛ إذ لا يوجدُ مذهبٌ من المذاهبِ الأربعة، ولا قرآنٌ من قرونِ الإسلامِ، ولا بلدٌ من بلدانه خلا من عالمٍ يحكي الإجماعَ على حرمتها.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَنْهَى أَمْرَ الْكَلْبَةِ وَأَمْرَ الْمَرْبُوفِ وَالْمَعَارِيفِ﴾ وَالْمَعَارِيفُ هِيَ الْمَعَارِيفُ وَالْمَعَارِيفُ هِيَ الْمَعَارِيفُ وَالْمَعَارِيفُ هِيَ الْمَعَارِيفُ﴾ (الغنى: ٤١٧).

أَمْرُ نَفْسَانِ ابْنِهِ بالصلاة، وفَرَنَ الأَمْرَ بها بأمرٍ آخر، وهو الأَمْرُ بالمعروفِ والنهي عن المُنكَرِ، يعني: أَمْرُ هَيْزَلٍ؛ لأنَّ صلاةَ العبدِ إنَّ حَمَلَتْ، نَهَتْهُ هُوَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَهْدِيكَ﴾

الْمُسْلِمُونَ فَتَعَزَّ عَنْ الْقَحِشَةِ وَالْمُنْكَرِ ﴿١٩٥﴾، فَأَمَرَ لِقَمَانُ ابْنَهُ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ؛ لِكِتَابَتِهِ بِقِيَامِ صَلَاتِهِ بِذَلِكَ فِي نَفْسِهِ؛ لَمَّا تَلَّتْ صَلَاتَهُ، ثُمَّ بَاقِيَ دِينَهُ، وَبِمَقْدَارِ تَقْصِيرِهَا وَالتَّفْرِيطِ فِيهَا وَفِي عَشْوِجِهَا يَنْقُصُ دِينُهُ وَيَضَعُفُ أَثَرُهَا عَلَيْهِ.

وَهُوَ تَعَالَى ﴿وَأَمَرَ بِالتَّوْبَةِ وَتَقَى الْمُنْكَرِ﴾، فِيهِ: أَنْ دَعَا جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَرْبَابِ الْجَمْعَ بَيْنَ (الْأَمْرِ) وَ(النَّهْيِ): أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ، وَلَا يُقْصَرُ عَلَى وَاحِدٍ دُونَ الْآخَرِ.

وَيَعِزُّ الْمُصْلِحِينَ يَجِلُّ إِلَى إِظْهَارِ الْمَعْرُوفِ، وَيَعْظِلُ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُجِبُّونَ مَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ شَهَوَاتِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ الْمُصْلِحُونَ قَامُوا بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَرَكُوا بَعْضًا، وَمَنْعَهُمْ خَشْيَةُ تَفْرِيطِ مَحَبَةِ النَّاسِ وَاسْتِعْلَاهُمْ، وَهَذَا لَيْسَ طَرِيقًا لِلْأَنْبِيَاءِ.

وَهُوَ تَعَالَى ﴿وَأَمَرَ عَلَى مَا أَمَرَكَ﴾، فِيهِ: أَنَّ الْبَلَاءَ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَلْحَقَ الْأَمِيرَ بِالْخَيْرِ وَالنَّاهِي عَنِ الشَّرِّ لَا مُحَالَةً؛ وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرْ بِتَحْيِيبِ الْبَلَاءِ؛ وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ؛ لِكُونِ الْبَلَاءِ مُحْتَطًّا قَلِيلًا؛ سِوَاهُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ، وَلَكِنْ يَجِبُ مَعَهُ الصَّبْرُ.

وَقَدْ نَفَذَ الْكَلَامَ عَلَى شَرِيعَةِ الْأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ أَتَتْهُ دَعْوَانِ إِلَى الْخَيْرِ وَوَعْدَانِ بِالْغُفْرِ وَتَتَقَرَّبُونَ عَنِ الشُّكْرِ وَالْوَقْفِ ثُمَّ التَّالِيُونَ﴾ (إِلَ صِرَان: ١٠٤).

• • •

﴿فَالْتَمِذْ فِي سَبِيلِكَ وَأَنْتَ مِنْ سَوَابِكِ إِنَّ لَكَ الْآسَافُونَ﴾
لَصَرَفَ الْكَيْفِ ﴿[لِقَمَان: ١٩].﴾

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِرْشَادٌ إِلَى الْاِعْتِمَادِ فِي الْمَشْيِ وَالْكَلامِ؛ فَيَكُونُ

وسمّا، فلا يُسرّع في مشيه، ولا يكون بطيئاً كثيراً المتكبر، وقد فسر مجاهد قوله: ﴿وَالْعَيْدُ فِي مَثَلِهِ﴾ بالتواضع^(١)، وقال قتادة: «لَهَا مِنْ الْحَيَلَاءِ»^(٢).

وفسر يزيد بن أبي حبيب القصد في المشي بالشريعة^(٣)، ولعله حمل ذلك على أن السرعة في المشي ثنائي الحيلة، فعادة أهل الكثير الشيز البطيء المتكلف.

وقد كان النبي ﷺ يمشي على السكينة، ويأمر بالتواضع، وينهى عن الإسراع المتعجل، ومن ذلك قوله ﷺ: «إِنَّهَا الثَّمَنُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِسْرَاعِ^(٤)، والإيضاح الإسراع، وإنما ما يروى من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (سُرْعَةُ الْمَشْيِ تُلْجِبُ بَهَاءَ الْمُؤْمِنِينَ) فقد رواء أبو نعيم في «الحلية»^(٥)، ولا يصح.

وعطف الصوت تحفّسه، فليس بالمرتفع الصارخ كصوت الحمام، ولا بالخافض الذي لا يسمع، وقوله: ﴿لَا تَكْرُ الْأَصْرَارَ﴾، يعني: سرّها.

وكان عمر لا يرى التكلف برفع الصوت حتى في الأذان، كما روى البيهقي، عن ابن أبي مليكة، عن أبي مخلوّة، قال: لَمَّا قَدِمَ عُمَرُ مَكَّةَ، أَقْبَلْتُ، فَقَالَ لِي عُمَرُ: يَا أَبَا مَخْلُوفَةَ، أَمَا نَبِطُ أَنْ يَنْشُرَ مَرْيَتَاكَ؟^(٦).

وهذه الآيات مكيّة كما هو أصل السورة، وعادة السور المكيّة لا تأمر بجثلي هذه الآداب والسلوك، وإنما تأمر بما تدل عليه الفطرة

(١) تفسير الطبري (٥٦٣/١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٠٩٩/٩).

(٢) تفسير الطبري (٥٦٣/١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٠٠/٩).

(٣) تفسير الطبري (٥٦٣/١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٠٠/٩).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٧١).

(٥) حلية الأولياء (٢٩٠/١٠).

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٩٧/١).

عامة، وأما الآداب كصفوة المشي والقيام والقعود واللباس والكلام وأحكامه، فإنه من علامات السور المتفيدة، ولكن هذه الآيات جاءت في سياق قصة لقمان، ولم تكن أمراً للناس في حكمة وتشرعاً يختصون به، وإن انتفعوا من ذلك بالاعتداء بمن سبق كما يرد في القرآن كثير من الآداب في قصص الأنبياء كإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم.





سُورَةُ الشُّجُرَةِ

سورة الشُّجُرَةِ سورةٌ مَكِّيَّةٌ، واستثنى بعضُ السلفِ منها بضْعَ آياتٍ، منهم مَنْ جعلها ثلاثاً، ومنهم مَنْ جعلها خمساً^(١)، وسياقُ آياتها سياقُ المَكِّيَّاتِ في موضوعها، ففيها بيانُ تنزيلِ القرآنِ والحِكْمَةِ منه، وتذكيرُ الإنسانِ بضَعْفِ خَلْقِهِ، وتدبيرُ اللهِ لِلْعَالَمِ وَلِلسَّيَرَةِ لَهُ، وبيانُ عاقِبَةِ الإنسانِ وتذكيرُهُ بِقَوْلِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ رُؤُوسُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الآخِرَةِ، والتذكيرُ ببعضِ الرُّسُلِ السَّالِفِينَ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُجِيزُ لَكَ الْبَرُّ إِنَّمَا دُخِرُوا بِهَا خَرُوا شَجَرًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقَدْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥].﴾

ذكر الله تعالى المؤمنين، وذكر منها أنهم يخشعون شجداً هو، ويسبحون في سجودهم، وفي هذه الآية: مشروعيةُ التسبيح بحمد الله في السجود.

حُكْمُ التَّسْبِيحِ فِي السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ:

ولا خلاف في مشروعيةِ التسبيح بحمد الله في السجود؛ لِثَبُوتِهِ فِي الْقُرْآنِ وَعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وإنما الخلاف عند الفقهاء في وجوب

(١) ينظر: التفسير ابن عطية (٢٥٧/١)، وفراء المصيرة (١٣٧/٢)، والتفسير القرطبي (٥/١٧).

التسبيح في السجود، وبثله الركوع، على قولين للفقهاء، هما روايتان عن أحمد:

الأولى: الوجوب؛ وهو قول داود، وهو مذهب الحنابلة، ورجحه جماعة من محققي المذهب، وقال به داود؛ وذلك لما رواه أحمد وأبو داود؛ من حديث عتبة بن عامر رضي الله عنه؛ قال: لما نزلت: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْقَوِيمِ﴾ [الزّامة: ٧٤ و٩٦، والحاقة: ٥٢]، قال رسول الله ﷺ: (اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ)، فلما نزلت: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرِ﴾ [الأعلى: ١]، قال: (اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ)^(١)، وحملوا الأمر الواوّد في الحديث على الوجوب.

الثانية: الامتناع؛ وهو قول جمهور الفقهاء؛ وذلك أن النبي ﷺ لم يعلنه النبي في صلاته، وما علّمه إلا ما تصح به الصلاة.

وحديث عتبة متكلّم فيه، يروي موسى بن أبوب، عن عمه إلياس بن عامر، عن عتبة، وإلياس مسنود قليل الحديث لا يُعرف راي عنه غير ابن أخيه، وموسى في حديث العرفج عن عمه كلام؛ فقد ضعف ابن معين حديث العرفج عن عمه^(٢).

ثم أيضًا فإنّ قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرِ﴾ [الأعلى: ١] في سورة الأعلى، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْقَوِيمِ﴾ [الزّامة: ٧٤ و٩٦، والحاقة: ٥٢] في سورة الواقعة والحاقة، وهذه السُّورُ الثلاثُ مكّية، وتقيد الأمر بها عند نزولها دأ على أن الوجوب كان بمنّة، وبمثل هذه الأدكار وجس هذه الواجبات بين الأقوال في الصلاة؛ لم يُفرض إلا في المدينة، ولو كان فرضاً قديماً لاشتهر فرضه، ولم تعلّمه الناس مع تعليم الصلاة لكل أحد.

(١) أخرجه أحمد (١/٤)، وأبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧).

(٢) ينظر: «الفضلاء الكبار» للعقيلي (١/٤).

وَأَمَّا التَّسْبِيحُ الْوَارِدُ فِي السُّجُودِ الَّذِي أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْآيَةِ، فَقَدْ جَاءَ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَبَاحٍ مِنْهَا مَا يُشْتَرَكُ فِيهِ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ، وَمِنْهَا مَا
يُفْرَدُ بِهِ السُّجُودُ؛ وَمِنْ ذَلِكَ:

- مَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ يُخَيِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَيَحْمَدُكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي)، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ^(١).

- وَمِنْهَا: مَا فِي مُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ
يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)^(٢).

- وَمِنْهَا: عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
إِذَا سَجَدَ، قَالَ: (اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ اسْتَلَمْتُ، سَجَدَ
وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَنِي وَصَوَّرَنِي، وَشَقَّ سَمْعِي وَبَصَرِي، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ
الْمَخْلُوقِينَ)، ثُمَّ يَتَوَدَّدُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْقِيَامِ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لِي مَا قُلْتُ وَمَا أَفْعَلْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَفْشَرْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ
أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُنْتَقَمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)^(٣).

- وَمِنْهَا: مَا فِي «المُسْتَدْرَكِ»؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: بَشَّ عِنْدَ
خَالَتِي مَيْمُونَةَ؛ قَالَ: فَاتَّابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ
قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ قَالَ فِي رُكُوعِهِ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ)، ثُمَّ
رَفَعَ رَأْسَهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُحَمِّدَهُ، قَالَ: ثُمَّ سَجَدَ، قَالَ: فَكَانَ
يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى)، قَالَ: ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، قَالَ:
فَكَانَ يَقُولُ نِيْمًا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: (رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِإِخْوَتِي،
وَلِزَوْجَتِي، وَلِزَوْجَتِي، وَافْعَلْ بِي مَا تَشَاءُ)^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (١٨٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧٧١).

(٤) أخرجه أحمد (٣٧١/١).



443102

سورة الأحزاب مكية^(١)، ويظهر ذلك في دلالة آياتها على الأحكام والنشريات وأحكام النساء في الطلاق والولمؤ والوإراث والحجاب، وما تضمنته من أحكام النسب، ويجطأ آتهات المؤمنين، وبعض أحكام بيت النبوة.

وفي سورة الأحزاب نزل حد الرجم للزاني المحضن، وأحكام كثيرة تعاون أو تعاون سورة البقرة، ثم نسخ منها ما نسخ لفظاً وحكماً، وما نسخ لفظاً وأبقى حكماً كحد الرجم كما روى أحمد بن حنبل.

وروى قال: قال لي أبي بن كعب: فأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو فأين تغفلها؟ قال: قلت له: ثلاثاً ومئتين مرة، فقال: قلنا لقد رأيناها وإنما تعاون سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: الشئح والشئحة إذا زنا، فاجتمعنا إلى نكاح من الله والله عزيز حكيم^(٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ لِرِجَالِكُم مِّن قَلْبٍ يَن جَوِيذًا وَمَا جَعَلَ
لِرِجَالِكُم سَمِيحًا يَتَوَلَّوْا أَهْلِيكُمْ وَمَا جَعَلَ أَرْبَابَكُمْ إِلَهُكُمْ وَلَا تَعْلَمُ
وَلَكُمْ بِالْوَعْدِ وَأَنَّهُ يَبْذُلُ الْحَقَّ وَفَوْقَ هَذِهِ الْكِتَابِ ﴿١﴾ تَعْلَمُونَ
لَا يَتَوَلَّوْا مَرَأَتَهُ إِذْ أَقْبَلُ إِلَيْكُمْ لَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُمْ يَكُونُكُمْ فِي الْبَيْنِ
وَمَرْبُوكُمْ وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ مِّمَّا أَنْتُمْ بِيَدِهِ وَلَكِنْ مَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
كَذَلِكَ اللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾﴾ (الأحراب: ١-٤).

يَزْعُمُ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَحُونَ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَّ لِلْوَاحِدِ

(٨) المجلس الوطني (٤٤٨/٧٧).

(c) $\lim_{x \rightarrow 0} \frac{1}{x} = \infty$

منهم قَلِيلٌ يَفْقَهُنَّ بِهِمَا أَحَقَّكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَشَدِّ صَوَارِفِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ عَنِ الْحَقِّ دَفْعُى الْغَنَمِ بِالزَّهْمِ، فَمَا يَزَالُ يَتَوَقَّعُ أَنَّهُ يُدْرِكُ مَا لَا يُدْرِكُهُ غَيْرُهُ، وَتُفَرِّقُهُ نَفْسُهُ، حَتَّى يُخْتَمَ لَهُ بَسْوَةٌ، فَإِنَّ النَّفْسَ إِذَا أَرَادَتْ صَرَفَ الْإِنْسَانَ عَنِ الْحَقِّ، وَهَمَّتْهُ أَنْ عَقْلُهُ خَيْرٌ مِنْ أَتْيَاعِ الْحَقِّ، التَّسْلِيَةُ وَتُكَيِّفُهُ عَلَى الْبَاطِلِ، فَالْنَفْسُ لَا تَقْوَى عَلَى الْعَقْلِ إِلَّا بِخُدَاعِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ الْأَرْحَامَ أَلَى تَعَالِيٍّ مِنْهُ أُنْثَى﴾، فِيهِ: إِبْطَالٌ لَطَلَاغِي الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِي كَانُوا يُضَرُّونَ بِهِ الْمَرْأَةَ، فَيُظَاهِرُونَ مِنْهَا وَيُحَرِّمُونَهَا عَلَيْهِمْ كَأُمَّهَاتِهِمْ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الظَّهَارِ وَأَحْكَامِهِ فِي سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ يَا أَيُّهَا اللَّهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْحَامَكُمْ أَلَىٰ أَلْفَامِكُمْ وَلَا تَمْلِكُ أَرْحَامُكُمْ وَأَنَّ يَأْتِيَ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي الْكَفِيلَ﴾: كَانَتْ الْعَرَبُ تَتَّبِعُ الْوَلَدَ وَتَسْمُوهُ بِاسْمِهَا، فَيَنْسَبُ كَأَوْلَادِهِمْ مِنْ أَصْلَابِهِمْ، وَيَتَوَلَّوْنَ مِنْهُمْ كَابْنَاءَ النَّسَبِ، وَيَصْبَحُ مَخْرُجًا كَمَخْرُجِ الْأَوْلَادِ، فَيَبْطُلُ اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَيَبْنِي أَنَّ تِلْكَ الْفَاعِلَ يُطْلِقُونَهَا عَلَيْهِمْ (يَا بَنِي)، وَابْنُ مِنَ الْحَقِّ فِي شَيْءٍ، وَلَا أَلَزَّ لَهَا فِي الْأَحْكَامِ.

وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْسَبَ لِنَفْسِهِ وَلِنَا لَيْسَ وَلِنَا لَهُ، وَحَرَّمَ عَلَى الْوَلَدِ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى أَبِي لَيْسَ أَبَا لَهُ، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ فَجْعَةً كَبِيرَةً؛ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْعَمَلِ، وَلِأَنَّهُ مِنْ كُفْرِ النِّعْمَةِ وَتُكْرَانِ الْفَضْلِ وَجَحْدِهِ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ؛ قَالَ ﷺ: (مَنْ لَأَنَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَسْلَمُ إِلَهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْيَحْيَى عَلَيْهِ حَرَامٌ)^(١)، وَفِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (لَا تَزْعُبُوا عَنْ آبَائِكُمْ؛ فَمَنْ زَعَبَ عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ كُفْرٌ)^(٢)، وَفِي مُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: (مَنْ لَأَنَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، لَوْ انْتَهَى إِلَى

(١) أخرجه البخاري (٦٧٦٦)، ومسلم (٦٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦٨)، ومسلم (٦٧٢).

غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا^(١).

وقد أمر الله بنداء الناس بأنسابهم الصحيحة، ومن جهل نسبه فيُدعى بالأخوة الإيمانية أو النداء بالمزلى، كما قال تعالى: ﴿ادْعُهُمْ لِأَنْبَابِهِمْ هَذَ أَقْصَدُ مِنْ كَلِّكَ إِنَّكَ لَمْ تَعْلَمُوا كُنْهَهُمْ فَاغْوَيْكُم بِهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا قَرُوبُهُمْ﴾.

وعفا الله عما جرى على اللسان من غير قصد للمعنى، ولكن الإنم بالقصدا كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ خُلُوعَكُمْ بِمَا أَصْحَفْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ تَا حَسَدْتُمْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ أَوْسِيَهُمْ وَلَزِمَتْهُمُ اتِّخَاتُهُمْ وَأُولَا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي حُكْمِ اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ ذَلُّوا وَلَهُمْ جُزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»﴾
 أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَوْلَى بَعْضِكُمْ مَعْرُوفًا كُنَاتَ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ سَطْرًا﴾
 [الأعراب: ٦].

في هذا: عظم حق النبي ﷺ على المؤمنين، وأنه أولى منهم بأنسابهم، فيجب طاعته وتعظيمه فوق كل طاعة وإجلال لكل مخلوق، وإن أمرهم بشيء يخالف أهواءهم وما يرغبون، فيجب عليهم طاعته، لأنه أولى بهم من أنفسهم.

وذكر هذه الآية بعد الآية السابقة في تحريم أبوة غير النسب تنبيه على أن ما كان من أبواب الإجلال - كأن يقول الرجل لأحد: والدنا، إجلالاً، والسامع يعلم قصد الإجلال - أن ذلك جائز، ولهذا قال في هذه

الآية: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَتَتْهُمُ﴾^(١)، يعني: نَسَرَّ أُمَّهَاتُ رَجُلٍ؛ وَلَكِنَّهُنَّ أُمَّهَاتُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ.

أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَقَاتِلُهُنَّ:

هَذَا تَعَالَى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَتَتْهُمُ﴾^(٢)، فَكُلُّ زَوْجَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَهِيَ أُمٌّ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ لِمَعْنَى الْآيَةِ، عَلَى خِلَافِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فِي حَدِّ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ: إِلَى أَنَّ كُلَّ زَوْجَةٍ لَهُ: أُمٌّ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَوْ طَلَّقَهَا، وَبَعْضُهُمْ خَصَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَدْخُولِ بِهِنَّ؛ وَهُوَ قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمِيِّ.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ نَحَجَّ الْمُسْتَعْبِلَةَ فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهُمْ يَرْجُوهُ، فَأَعْبَرَهُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا، فَكَفَّ عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ قَسَمَ يَرْجُوها، فَقَالَتْ: وَلِمَ هَذَا وَمَا ضُرِبَ عَلَيَّ حِجَابٌ، وَلَا سَتِيثٌ لِلْمُسْلِمِينَ أُمَّهَاتُ^(٣)، فَكَفَّ عَنْهَا^(٤).

وَرُوِيَ كَذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَثَلَّةَ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ الثُّعْمَانِ^(٥).

وَأَمَّا أَخْطَأُ الْأُمُومَةَ مِنْ أَبْنَائِهِ ﷺ؛ فَهُوَ أَبُو الْمُؤْمِنِينَ؛ كَمَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ تَعْسُفٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: قَالَ: (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَهُوَ أَبُوهُمْ)^(٦)، وَالْأَنْبِيَاءُ آيَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَبَوًا دِينِيًّا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿قِيلَ لِيَكُنْ لَكُمْ إِبْرَاهِيمُ﴾ [التحج: ١٧٨]، وَخُرْمَةُ النَّبِيِّ كَخُرْمَةِ الْوَالِدِ وَأَعِظُمُ.

وَأَمَّا سُبْحَتُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِدَأْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يُسَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِدَأْسِ الْمُؤْمِنِينَ، مَعَ أَنَّ أُمُومَتَهُنَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يُسَمَّى

(١) التلخيص الحبير (١٣٩/٢)، وتفسير الألويسي (١٥١/٢١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٧/٤).

(٣) فضائل القرآن لأبي عبد الله النعمان بن سلام (ص ٣٢٢)، وفتاوى المشورة (١٠٨/٨).

باعتظم أوصافه وأشرفها؛ فأشرف الأسماء والأوصاف هو النبوة، وأشرف أوصاف أزواجه هو أمهات المؤمنين، وعند يدايه يُسَمَّى بأشرفها وأسنائها، وإن جاز ألقابها اعتراضاً لا التزاماً.

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدٌ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ﴾ (الحزاب: ٥٠)، فالمراد به تحریمُ الانتساب إليه أبوةً نسباً؛ فقد كان هناك من ينسب إليه بالنسب، وقد كان النبي ﷺ قد نبئ قبل النبوة زيد بن حارثة، فلم يكن أباه، وإن كان قد نبأه.

وفي هذه الآية: تحریمُ نكاح أمهات المؤمنين بعد النبي ﷺ بلا خلاف؛ فلا يجوز للرجل أن يتزوج أمه.

وبعض الفقهاء يرى أن الخطاب المذكور مقصود في قوله: ﴿وَأَنْتُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، وأنهن أمهات رجال المؤمنين لا نسائهم، وفي هذه المسألة خلاف.

وقد روى مسروق؛ قال: قالت امرأة لعائشة: يا أمة، ففالت لها عائشة: «أنا أم رجالكم، وليسك أم نسائكم»؛ رواه ابن سعد والبيهقي بسند صحيح^(١).

وروى ابن سعد، عن مصعب بن عبد الله بن أبي أمية، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: «أنا أم الرجال منكم والنساء»^(٢).

والأظهر: الغموم، وأنهن أمهات المؤمنين رجالاً ونساءً؛ لأنهن أخذن أمومتهم من أبوته ﷺ، وأبوته هي للمؤمنين كافة، وقرائة أبي بن كعب: (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ، وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ)^(٣) إشارة إلى ذلك، ولعل مراد

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٧٠).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٨/ ١٧٩ و ٢٠٠).

(٣) «التفسير القرطبي» (١٧/ ١٦٣)، و«تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٨٨).

عائشة بقولها: «أنا أُمُّ وَجَلِكُمْ»: أَنَّ الْخُرْمَةَ مَعَ الرِّجَالِ أَعْظَمُ وَأَشَدُّ مِنْ جِهَةِ الشَّكَاكِ وَمِيلِ الْقَلْبِ وَالطَّمَعِ فِيهِمْ، بِخِلَافِ النِّسَاءِ فَهَذَا لَيْسَ بِوَجْهِهَا فِيهِمْ.

وهو له جمال ﴿وَلَوْلَا الْبُخَارُ بَيْنَهُمْ لَآتَتْ بِئْسَ نِجَابَ﴾
 ﴿الْقُلُوبِ﴾: هذه الآية ناسخة لكل ما كانت تفعله العرب من التورث
 بالنسب والمواخاة والجلف، وأن الميراث يكون لأولي الأرحام بحسب
 مراتبهم المذكورة، وقد تقدم الكلام على شيء من ذلك عند قوله
 تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي مَنَاسِكِنَا مَوَاقِفُ آلِهَةٍ مَّكَرُومَةٍ﴾ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ
 أَيْمَانُكُمْ فَامْنُوتُمْ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَذَّابٌ عَظِيمٌ ﴿عَلَى شَيْءٍ﴾

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا أُنْفَخَتِ الْفُؤُادُ الْكُبْرَىٰ﴾ جواز فعل
المعروف لِمَنْ يُؤَاوِئُهُمْ، وَيُخْبِرُونَ في حال الحياة بالهتية والعطفية
والضدقة، ولكن لا يدخلون في الجواز بعد الموت.

فَالْتَفَتْنَا لَهُمُ الْآيَةَ وَذَكَرَ اللَّهُ لِيَوْمٍ هَؤُلَاءِ فِي شَأْنِهِمْ [الأحزاب: ٢٦].

[illegible]

[المسند: ١]، وكلُّ ما استثبتته نبوة النبي ﷺ من أفعال الأنبياء، فهو دليل على نسجه، وأعظمُ الناسي يكونُ بالافتداء بفعل النبي ﷺ.

أنواع أفعال النبي ﷺ:

وأفعال النبي ﷺ على أنواع:

النوع الأول: أفعال عبادة؛ وهي الأصل في أفعال النبي ﷺ، فالأصل فيما ورد عنه من ذلك أنه تشريع ويُتأسى به فيه، وما لم يكن تشريعاً تعبدياً، فهو من الأفعال المحسنة التي لا تكون مضمومة بحال؛ فقد اختار الله لبيته أحسن الأفعال، كما اختار له أحسن الحديث.

وما كان مشتملاً من فعلٍ وتردّد: هل هو عبادة أو عادة؟ ولا مرجح بينهما، فيلحق بأصله، وهو التعبد.

النوع الثاني: أفعال عادة؛ وهي ما يفعلها النبي ﷺ على ما اعتاده الناس مؤيّدتهم وكافّريهم، ولم يخص ذلك الفعل بتأكيد وحث عليه بالقول؛ وذلك مثل لبس العمامة والإزار والرّداء والقميص، ورؤوسه الدواب، فهذا الأصل فيه الاشتراك مع الناس المؤيدين والكافرين، ولم يخص به المؤمنون عن غيرهم؛ فحيث لم يُقال بأنه عادة الناس، لا سُتة وعبادة.

وأما ما فعله النبي ﷺ ممّا كان الناس يفعلونه مؤيّدتهم ومشرّكهم، ولكنّه حثّ عليه بالقول، فهذا تشريع وعبادة، وذلك كتشمير الإزار ورفع يده فوق الكتفين؛ وذلك أنه من عادة العرب تشمير الأزر؛ وذلك أنهم يروّنه علامة على القوة وترك النعموة والدخوة، وكانوا يمدحون فاعل ذلك؛ كما قال الشاعر:

كَجِبْشَنِ الْإِذَارِ خَارِجٍ يَنْصُفُ سَاقَيْهِ صَبَّوْهُ عَلَى الْبُطْرَاءِ طَلَاغُ الْبَحْرِ^(١)
ويُنَوِّلُ الْآخَرَ:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَطْوَرَةٍ
أَنْتُمْ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقِ يَشْرِي^(٢)

ولكن النبي ﷺ فعل ذلك ورفع إزاره، وأمر بذلك بقوله: «فخرج من كونه عادة إلى كونه عبادة» كما قال ﷺ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَهُوَ النَّارُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣).

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ». قَالَ: فَفَرَأَمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: عَابُوا وَغَسَرُوا مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمُسِيءُ، وَالْمُكَلِّفُ، وَالْمُتَّقِنُ سِلْعَتَهُ بِالْخَلِيفِ الْكَافِرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (بَيْنَا رَجُلٌ يَجْرُ إِزَارُهُ، إِذْ خَسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَّلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥).

النوع الثالث: أفعال الجيلة: وهي ما يُجِلُّ عليها الإنسان ويُطْعِمُ من لُؤْيِهِ وَخَلْقَتِهِ، وَعَوْلِهِ وَضَعَامَتِهِ، وَيَلْعَنُ بِذَلِكَ مَا لَا يَنْكُلُهُ الْإِنْسَانُ

(١) البيت لقُرَيْشٍ بن الْعُشَّةِ: كما في «الأصمعيّات» (ص ١٠٨)، و«الشعر والشعراء» (ص ٢٨١).

(٢) البيت لأبي جُنَيْدٍ الْهَمَلِيُّ: كما في «لسان العرب» (٩/٢٣١)، و«تاج المروس» (٢٤١).

(٣) مسلم (١٠٦).

(٤) البخاري (٥٧٨٧).

(٥) البخاري (٥٧٩٠).

من صفوة بشيرته؛ فإنَّ الإنسانَ يُطِيعُ على ذلك ويُجِيبُ ولا يُتَكَلَّفُ ولا يكتسبُ؛ لهذا لا يُمدَّحُ الإنسانُ بفعلِهِ وتكليفِهِ لو قلَّزَ عليه.

ومن ذلك: بشيةُ النبي ﷺ؛ ففي مسلم؛ من حديث أنس؛ قال: «كان رسولُ الله ﷺ أَزْهَرَ الْمَوْنِ، كَأَنَّ عَرَقَهُ اللَّيْلُ، إِذَا مَشَى، تَخَفَّأَ»^(١).

وفي الحديث الآخر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَشَى، تَخَفَّأَ تَخَفُّوا كَأَنَّمَا يُنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ» رواه أحمدُ والترمذي؛ من حديث علي^(٢).

ومن نظرَ في فتوِ الصحابةِ رضي الله عنهم، وجدَّ أنهم يَكْثُرُونَ مِن ذِكْرِ أَعْمَالِ النبي ﷺ التَّعْبُدِيَّةِ، ويَذْكُرُونَهَا فِي سِيَاقِ الْإِقْتِدَاءِ، وَأَمَّا بِقِيَّةِ أَعْمَالِهِ كَأَعْمَالِ الْعَادَةِ وَالْأَعْمَالِ الْجَبَلِيَّةِ، فَلَا يَذْكُرُونَهَا إِلَّا اعْتِرَاضًا وَفِي سِيَاقِ الْوَصْفِ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْنَ الْهُدًى فَمَنْ أَتَعْلَى الْكَتَبِ مِنْ صَاحِبِهِمْ وَقَدْكَ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّحْمَةُ فَمِثَالُكَ مِثَالُكَ وَمِثَالُكَ مِثَالُكَ﴾﴾ (الأحزاب: ١٢٦).

لَمَّا اجْتَمَعَتِ الْأَحْزَابُ ضِدَّ النَّبِيِّ ﷺ لِقِتَالِهِ، قَامَ الْيَهُودُ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ بِسَاطِرَةٍ أَوْلَتْكَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَقَفُوا خِفَظَهُمُ الَّذِي كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَدَ ذَكَرَ اللَّهُ إِتْرَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ ﴿مِنْ صَاحِبِهِمْ﴾، وَهِيَ حَصُونَتُهُمْ، لِإِعَانَةِ الْمُشْرِكِينَ؛ وَنُتِ مِنْهُ؛ لِيُكْشِفَ شِدَّةَ مَا تُكِنُّهُ صُدُورُهُمْ مِنْ حَقِيقَةِ وَبْغَاءِ وَتَرْتِيحٍ وَتَحْيِيٍّ لِلْفُرْصَةِ لِقِتَالِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَفِي هَذَا أَنَّ اللَّهَ يُنَزِّلُ الشَّدَائِدَ فِي الْأُمُورِ، وَفِي رَجَائِهَا يَنْزِلُ وَغَيْرُ لَهَا.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (٩٦/١)، والترمذي (٣٦٣٧).

وقوله: ﴿كَلْبُؤُفٍ مُّسْرِءٍ﴾ يعني: صاروا لهم ظهيرا، كالظهير من خلف الإنسان يقوم به ويسبله.

وفي هذه الآية: دليلٌ على أن من طاعَ العَدُوَّ على المُسْلِمِينَ، أَخَذَ حُكْمَهُمْ، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَمْلِكَكُمْ تَعَالَى﴾، ففعلُ النبي ﷺ رجال بني قُرَيْظَةَ لأجل ذلك، وسعى نساءهم وقُرَائِبَهُمْ.

وَبَرُّ قُرَيْظَةَ لَمْ يُقَاتِلُوا النَّبِيَّ ﷺ؛ وَإِنَّمَا كَانُوا ظَهْرًا لِلْقُرَيْشِ، فَأَخَذُوا حُكْمَهُمْ؛ فَإِنَّ مَنْ قَاتَلَ مُوَاجِهَةً، أَوْ كَانَ ظَهْرًا لِمَنْ قَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَهُ بِأَخْذِ حُكْمِهِمْ فِي جَوَازِ قِتَالِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حُكْمِ الْمَظَاهِيرِ وَالْخُلَفَاءِ لِلْأَعْدَاءِ مِنْ تَقَضِّيَةِ الْيَهُودِ مِنَ الْعَاقِبِينَ فِي مُوَاضِعٍ مِنْهَا عِنْدَ نَبِيِّهِ نَعَالَى: ﴿الْوَسْطَىٰ عَهْدُكُمْ عَلَيْكُمْ قَرْيَةَ بَيْنَهُمْ يَلِ الْأَمْرُ لَا يُمْسِكُ﴾ [البقرة: ١٠٠]، وَقَوْلُهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخَذُوا

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ عَلِّ لَأَتْلُوهُ﴾ إِذْ كُنْتُمْ تَكُفُّونَ السَّجْدَةَ الَّتِي كُنْتُمْ تُكَافِلُونَ لَهَا لَكُمْ أُتُوهُنَّ لِأَكْفُوكُنَّ وَاصْبِرْكُمْ سَبْعًا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّجْدَةُ أَنَّ نَعْمَتَنَا الْبَرَّةَ الْكُبْرَىٰ فَذَلِكُمُ اللَّهُ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ﴾﴾ (الأعراف: ٢٨ - ٢٩).

أمر الله نبيه أن يُخَيِّرَ أزواجه بين اختياره وبين اختيار الحياة الدنيا
والنعيم فيها والتلذذ بملذاتها؛ وذلك لأن النعم ﷻ لم يَخُذْهُ اللهُ لِيَتَّخِمْ فِي

الدُّنْيَا وَيَرْكُزْ عَلَيْهَا، وَأَرَادَ اللَّهُ تَشْرِيفَ مَقَامِهِ وَتَنْزِيهَهُ عَنِ لُؤْلَآئِ الدُّنْيَا وَطَمَعِهَا عَنِ لُؤْلَآءِ الْآخِرَةِ وَنَعِيمِهَا الْمُقِيمِ.

وفي «الصحيحين»: من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته: أن رسول الله ﷺ جاءها حين أمته الله أن يكره أن يزوجها، فبناها في رسول الله ﷺ، فقال: (إني ذاكرك لك أمراً، فلا عليك ألا تستعجلي حتى تستأيري أبويك)، وقد علم أن أبوي لم يكونا بأمرائي بفرأوه، قالت: ثم قال: (إن الله قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَزْنُوا﴾ إلى تمام الآية)، فقلت له: فلي أتي هذا استأير أبوي؟ فإني أريد الله ورسوله والناس الأجره.

[illegible]

خَصَّ اللهُ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخُطَابِ، وَقَالَ: ﴿لَسْتُ كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ﴾، وَذَلِكَ لِقَامِ الشُّبُهَةِ، فَهِيَ قِدْوَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ جَمِيعًا، بِخِلَافِ غَيْرِهِنَّ، وَلَئِنْ أَثَرُ خُطْبَتِهِنَّ يَتَعَدَّى إِلَى الزَّوْجِ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ فِي عِرْسِهَا تَتَعَدَّى إِلَى زَوْجِهَا فِي إِتْرَائِهِ لَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ يُصَلُّ بِمِزْنِهِ وَنُسْبِهِ، بِخِلَافِ الْكَفَرَةِ؛ لِهَا قَدَرُ اللَّهِ فِي نِسَاءِ بَعْضِ

(١) أخرج البخاري (٤٧٨٥)، ومسلم (١٤٧٥).

الأنبياء الكفر كنوح ولوط، ولكنه سبحانه لم يقدِّر الغفر على امرأه نبي، لأن الشرف والغفر يتعلّى إلى النسب.

وفي هذا: عظم منزلة القدوة على غيره في وجوب احتياطه واحتياط أهل بيته؛ وذلك كلما كان قدوة في قويمه وبلوغه، كان أولى بالاحتياط من غيره.

وهو له تعالى: ﴿فَلَا تَحْضَنْ أَرْجُلَكُمْ﴾؛ يعني: لا ترفقته ولو كان ذلك عن حُسن قصد؛ فإن النهي ليس لأجلهم فقط، بل لأجل السامعين، فيبطل من في قلبه طمع ومرض إيهي؛ فيستبين في إعلانه.

وهو له: ﴿وَلَقَدْ قَرَأَ شَرُوءًا﴾؛ يعني: من الخير الذي لو سبعة الناس، ما استنكروه؛ فيكون كلامهم مع الواحد ككلامهم مع الجماعة في خبره وعفائه.

ومن علامة الكلام المباح الذي يجوز للمرأة أن تتكلمه مع الرجل الأجنبي: أن تتكلم بكلام لو سبعة الناس منها معه، ما استنكروه ولم تستحي هي منه، فيعرفه الناس ولا يستنكروه، وهكذا ينبغي أن تكون العفيفة في خطابها إن احتاجت إلى رجل لا يسمعها أحد: أن تخاطبه بحديث لو سبعة زوجها وولدها والناس، لم يستنكروه، ولقدوة معروفًا.

وفي قول الله: ﴿فَلَا تَحْضَنْ أَرْجُلَكُمْ﴾؛ يعني: لا ترفق أرجلكم في قلبه مرس. جعل الطمع في الرجل، مع احتمال وودود من جنس المرأة عاتقًا؛ وذلك تعظيمًا للنسب وتطهيرًا لنسائه من أن يظن بهم عن السوء، وليبيان خصوصية الرجال بالبخارة والميل أكثر من النساء.

وهو له تعالى: ﴿وَلَقَدْ فِي بُرُوءِكُمْ لَا تَرَحُّوا تَجَّ كَهَيْئَةِ الْأُولَى﴾، أمرهم بالفراغ في البيوت وعدم الخروج إلا لحاجه، ونهاهم عن ترحجهم بالفراغ.

الجاهلية بين الاختلاط بالرجال، وإظهار التفاني بالشُّعُور، ووصفت ذلك بأنه جاهلية لا عن جهلٍ وصلح.

وقد ذكر بعض المفسرين كقُطَاطِلي بن حَيَّان^(١): أَنَّ تَرْجُحَ الجاهلية الأولى - قبل وجود العرب - الذي نُسب الله عنه في قوله: ﴿وَلَا تَرْجُحَ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى﴾: أَنَّهُمْ كُنُوا يُلْقِيْنَ الخِصَارَ عَلَى رُؤُوسِهِمْ وَلَا يَشْفُقُوْنَ، ومع ذلك نُسب الله عنه، وشُذِّعَ عليه، وذكرته مثلاً للفعلِ سَوِيءٍ، وقد جاء عن بعض السلف كابن عباس^(٢) وغيره: أَنَّ تَرْجُحَ الجاهلية الأولى كان بين نوح وإدريس، ولو كان هناك تَرْجُحٌ عامٌ في التاريخ بعد أسوأ منه، للذكره الله مثلاً.

هَلْ تَعْلَمُ: ﴿وَلَا تَرْجُحَ تَرْجُحَ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى وَلَقَدْ أَسْلَمُوا وَكَانَ كَرَّسَكُوْهُ وَلَقَدْ أَمَرَ اللهُ رَسُولَهُ﴾: أَمَرَ اللهُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وطاعة الله ورسوله، لِيَبَانَ أَنَّ العَفَاةَ لَا يَكْمُلُ إِلَّا بِعِبَادَةِ وَطَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ.

وفي هذه الآية: إشارةٌ إلى أَنَّ الحِجَابَ والعَفَاةَ يَطْرُقُ، وما لم يَفْرَنْ بِعِبَادَةِ بِنِ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَادَةً يَسْهُلُ تَحَوُّلُهَا؛ ولهذا أَمَرَ اللهُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَنِسَاءَهُمْ بِالعِبَادَةِ مع العَفَاةِ، وكَثِيرٌ مِنَ الْبُلَدَانِ الَّتِي طَرَأَتْ عَلَيْهَا عَادَاتٌ فَاسِدَةٌ مِنْ تَرْجُحٍ وَسُفُورٍ قَرَى أَنَّهُ يَنْسَلِجُ مِنَ الْحِجَابِ فِيهَا نِسَاءُ الْعَادَاتِ، وَيُجِثُّ نِسَاءُ الْعِبَادَاتِ، وهذا نظيرُ إعْفَاءِ اللَّحَى؛ فَقَدْ كَانَتْ الرِّجَالُ تَرَاءُ يَطْرُقُ، وجاء الإسلامُ الْعَرَبَ وَهُوَ يُفْتَقُونَ لِخَافِمْ عَادَةً لَا عِبَادَةً، وَلَمْ تَكُنِ اللَّحَى عَلَامَةً عَلَى دِيَانَتِهِ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ لِلْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ وَالصَّالِحِ وَالْفَاسِقِ، حَتَّى اخْتَلَطَ الْعَرَبُ بِالنَّجْمِ؛ فَتَأَثَّرُوا بِهِمْ، فَزَالَتْ لِحَى الْمُؤْمِنَةِ؛ لِأَنَّهَا (عَادَةٌ)، وَتَبَيَّنَتْ لِحَى الْإِسْلَامِ لِأَنَّهَا (عِبَادَةٌ)، فَاصْبَحَتْ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَامَةً عَلَى الدِّيَانَةِ، بِخِلَافِ السَّابِقِينَ؛

(١) تفسير ابن كثير (١/١١٠).

(٢) تفسير الطبري (١٩/٩٨)، وتفسير ابن أبي حنبله (٩/٣١٣٠).

فَلَمَّا هِيَ شُعْبَةٌ مِنَ شُعَبِ الْإِيمَانِ لَيْسَتْ وَحْدَهَا عَلَامَةٌ عَلَى شَيْءٍ.

عموم أصل الخطاب بالحيجاب وخصوصية نداء النبي ﷺ:

والخطاب في هذه الآية وما قبلها وما بعدها وإن كان موجهاً
لأهتَاب المؤمنين، إلا أنه عامٌ بِشَرِكٍ مَعَهُ في عِصْمِ الحُكْمِ بَقِيَّةُ
النِّسَاءِ وَلَكِنْ نَسَاءُ النَّبِيِّ أَشْهَدٌ وَأَعِظَمُ تَأْكِيدًا، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿مَنْ يَلِكْ
يَنْكُرْ بِكُفْرَانِهِمْ يُؤْخَذُ بِمَا لَصِقَتْ لِحَاهُمُ لَكِنَّهُمْ يَفْقَهُونَ كَلِمَاتٍ﴾ (١٢٠) —
يعني: أَنَّ أَصْلَ الْعَذَابِ مَشْرُوكٌ وَلَكِنْ الْقُرُونُ تَضَعِفُ الْحُكْمَ وَتَشْدِدُهُ،
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَالَهُ فِي الشَّوَابِ: ﴿وَمَنْ يَفْقَهُ يَنْكُرْ فِيهِ وَرَسُولُهُ يُسَمِّلُ سَوْلَهُ﴾
﴿فَرَأَاهَا أَجْرًا مَرْتَبًا﴾ (الْأَحْزَاب: ١٢١) يعني: أَنَّ هُنَاكَ ثَوَابًا مَشْرُوكًا مَعَ بَقِيَّةِ
النِّسَاءِ وَلَكِنْ لَهَا الثَّوَابُ مُضَاعَفٌ.

وبإذن حموم أصلي الحكم في هذه الآيات، واشتراك عموم نساء المؤمنين به - من وجوه:

أولاً: أن القرآن عامٌ للناسِ جميعاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا الْكُرْآنَ بِالْغُرْقَىٰ يَوْمَ الْاِنشَاءِ﴾ (الأنعام: ١١٩) أي: من بينلُحمة ما فيه من بحي، بعدكم، فهو حجةٌ عليه، والجزءُ بمعوم حُكْمِهِ، وإن تمَّ تخصيصُ الخطابِ لأعلى البشر، وهم الأنبياء، فضلاً عن آحاد الصحابةِ وأزواجِ الأنبياء؛ لقوله ﷺ: «كما في صحيح مسلم»: (إِنَّ اللَّهَ أَثَرُ الْمُؤْمِنِينَ، بِمَا أَثَرَهُ فِي السُّرَّطِينِ)^(١)، فإذا كان خطابُ الأنبياءِ الواردُ في القرآنِ المخصوصونَ به عائداً لأهل الإيمانِ، فكيف بخطابُ توجُّهٍ لِمَنْ هو دونهم؟! فإذا دخلَ المؤمنونَ في خطابِ الأنبياءِ، فدخلوا النساءُ في خطابِ انتهاءِ المؤمنِ أولى.

ثانيًا: أن تخصيص القرآن لأحد بعينه لمزيد اهتمام فيه، وأنه أولى بالاتباع من غيره، والخصوصية لا تثبت إلا بدليل زائد عن مجرى

(1) آخرتہ مسلم (10:16) عن حدث ابن عمر: $\frac{1}{2}$ ۔

الخطاب، كما هي عادة القرآن في خصائص النبي ﷺ؛ قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ لَكُم مِّن دُونِ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠)، وقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ (الأحزاب: ٥٢).

نالتنا: أَنَّ آيةَ الحجاب جاء معها في الخطاب نفسه أوامر أخرى: ﴿وَلَا تَكُنَّ﴾ - بمعنى: يا أزواج النبي - ﴿مَا يَتَّبِعُ فِي يَتَوَكَّنْ مِنْ بَيْنِ أَكْثَرِ وَكَلْمَةٍ﴾ (الأحزاب: ٣٤)؛ فالذكر ليس خاصاً بهن، فلو قيل بالخصوصية، لم يُشرَحْ ذكر ما يُتلى في بيوتهن من القرآن والسنة إلا لأزواجه؛ مع أَنَّ هذه الآية أظهر في الخصوصية؛ حيث قال: ﴿فِي يَتَوَكَّنْ﴾، وأما في آية الحجاب الآتية، فقال: ﴿مِن دُونِ نَبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٢)، فما قال: (جَنَابُكُمْ) كما هنا ﴿فِي يَتَوَكَّنْ﴾، وهل يُتَمَّ من هذا الشخص الزائد: أَلَا يَدْخُلُ فِيهِ تِلَاوَةُ آيَاتِ وَالْجَنَابَةِ فِي بَيْتِ غَيْرِكُنَّ، وَلَا تِلَاوَةُ غَيْرِكُنَّ فِي بَيْتِهنَّ وَبَيْتِ غَيْرِهِنَّ؟ وهذا لا يُقَالُ به، وَلَا يَلْتَزِمُهُ مَنْ يَقُولُ بِكُصُوفِ الْحَجَابِ، مع أَنَّهُ فِي نَفْسِ آيَاتِ وَنَفْسِ الشَّيْءِ.

وابتداً: ما أَجْمَعَ عليه العلماء: أَنَّ الْأَحْكَامَ تَدْرُجُ مع الْعِلَلِ وَالْمَقَاصِدِ مِنَ التَّشْرِيعِ؛ فإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى هُنَا: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ وَالْقَوْلَ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَجٌ﴾، وَقَالَ فِي آيَةِ الْحَجَابِ مَخَاطِبًا الصَّحَابَةَ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ الْكُلُوبُ وَالْقُلُوبُ﴾ (الأحزاب: ٥٣)، وَالْعَلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي عُمُومِ الْجَنَسَيْنِ عَلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِنَّ، ثُمَّ مَا الشَّيْءُ الَّذِي يُرِيدُ اللَّهُ لِعِبَادَةِ مِنْ قُلُوبِ الصَّحَابَةِ وَأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يُوجَدُ عِنْدَ بَقِيَّةِ النِّسَاءِ وَبَقِيَّةِ الرِّجَالِ؛ إِذَا تَنَفَّضُوا فِي التَّجَالِسِ وَالْبُيُوتِ وَالتَّعْلِيمِ؟ وَمَا الشَّيْءُ الَّذِي يَجِدُهُ الصَّحَابَةُ تَحْتَ أُمَّهَاتِهِمْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَجِدُونَهُ فِي بَقِيَّةِ النِّسَاءِ؟ فَإِذَا كَانَ الْحَجَابُ أَظْهَرَ لِقُلُوبِهِمْ، فَتَمَّ بِعَنَمِ أَحْرَجَ إِلَى هَذِهِ الطَّهَارَةِ.

خامساً: أَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿أَلْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ﴾، فَجَمَلَ طَهَارَةَ قُلُوبِ الصَّحَابَةِ مُقَلَّبًا بِلَاوَةٍ؛ وَهَذَا بِحَصْلِ فِي جَمِيعِ النِّسَاءِ بَلْ هُوَ فِي غَيْرِ

أُثْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ نَظَرُ الصَّاحِبَةِ لِأُثْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ نَظَرُ إِجْلَالٍ وَتَعْظِيمٍ وَتَوْقِيرٍ.

سَادِسًا: أَنَّ هَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَبْتَغُوا نِكَاحَ الْكُفَرَاءِ﴾ لَا يُتَصَوَّرُ تَخْصُوصُهُ أُثْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ يَحْرُمُ لِغَيْرِهِمْ أَنْ يَتَزَوَّجُوا نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى، وَأَمَّا أُثْمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَحْرُمُ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مُحْرَمٌ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ؛ وَلَكِنَّ أُثْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَشَدُّ فِي التَّحْرِيمِ.

سَابِقًا: أَنَّ الصَّاحِبَاتِ اعْتَدَتْ عَلَى تَتَبُعِ أُثْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَمَا قَعَلَتْهُ بَرِيَّةٌ تَشْرِيفًا لَهُنَّ مِنْ بَابِ أُولَى؛ كَمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ عَمْرٍاءَ أَنَّ زَوْجَتَهُ رَاجَعَتْهُ، فَقَالَتْ لَهُ مُحْتَجَّةٌ بِأُثْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: «مَا تُنْكِرُ أَنْ أَرَا جَنَّتَكَ؟» فَوَالَهُ، إِنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ لَتُرَاجَعَتْهُ، وَتَهْجَرُهُ إِخْدَافًا هُنَّ الْيَوْمَ إِلَى الْيَوْمِ^(١).

سَابِقًا: أَنَّ اللَّهَ يَخْصُصُ فِي بَعْضِ السِّيَاقَاتِ الْأَنْبِيَاءَ وَالصَّاحِبَاتِ تَنْبِيْهَا إِلَى دُخُولِ غَيْرِهِمْ مِنْ بَابِ أُولَى فِي الْحُكْمِ، وَهَذَا أَسْلُوبٌ شَرْعِيٌّ كَثِيرٌ فِي الْأَحْكَامِ؛ تَنْبِيْهَا إِلَى اللَّهِ لَمَّا دَخَلَ الْأَعْظَمُ وَالْأَجَلُ، فَغَيْرُهُ أُولَى؛ لِهَذَا قَالَ ﷺ فِي بَيَانِ الْحُدُودِ: «لَوْ أَنَّ قَامِلَةً بَنَتْ مُخْتَلِفَةً سَرَقَتْ، لَقَطَعْتُ يَمِينَهَا»^(٢)، وَقَالَ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَضْعَفَ رَجُلًا وَرَجُلًا عَجَسِيًّا بَنَى عَجَسِيًّا»^(٣)، وَقَالَ فِي تَحْرِيمِ دِمَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ: «إِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضْعَفَ مِنْ وَجَائِدَةٍ دَمِ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ»^(٤)، وَرَبِيعَةُ ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ.

نَاسِتًا: لَوْ قُلْنَا بِالْخُصُوصِيَّةِ، فَخُصُوصِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَابِ أُولَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٦٨)، وَمُسْلِمٌ (١٤٧٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٧٩)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في المواضيع التي يَتَوَجَّهُ الْخُطَابُ إِلَيْهِ لِنَبِيِّهِ لِهَ لَيْسَتْ فِي أَحَدٍ مِنَ الْأَتْبَاعِ، فَالْأَبَاطُ الَّتِي يُخَاطَبُ بِهَا النَّبِيُّ عَامَّةٌ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، مَعَ كَوْنِ الْخُطَابِ عَاصِمًا بِهِ لَيْسَ بِمَشْرُوكٍ بِالْمَقَابَلَةِ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ؛ كَمَا هُنَا: ﴿الْمُهْرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٥٣].

فَلَا يُقَالُ بِأَنَّ دُخُولَ الْيَوْمِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ جَائِزٌ، لِخُصُوصِيَّةِ النَّصِّ بِالنَّبِيِّ ﷺ هُنَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَنَاسِكَ اللَّهِ إِنَّا نَكْتُبُ فِيهَا لَكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥٣]، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ مَزِيدَ تَشْدِيدٍ فِي بَيْتِهِ كَمَا أَنَّ التَّشْدِيدَ زَائِدٌ فِي نَسَائِهِ.

وَمِمَّنْ ذَلِكَ الشَّرَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْمُنْعَةُ؛ فِخْطَابِ النَّبِيِّ بِهِ لَا بِجَعْلِهِ خَاصًّا لَهُ وَلَا زَوْاجِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا نَضِيجًا﴾ [الاحزاب: ٦٨].

وَهَلْ مِنْ تَرِيدٍ أَنَّ وَرَسُولَهُ مِنَ النَّسَاءِ لَا تَدْخُلُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ؛ كَمَا جَاءَ فِي سِيَاقِ نَفْسِ آيَاتِ الْحِجَابِ الْمَوْجَّهَةِ لِأُنْثَاءِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَلَا يَكُنَّ﴾ - أَي: يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ - ﴿تُزَوِّجَنَّ اللَّهُ رَسُولَهُ وَالْفَازَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَهْلُ الْفَتْحَاتِ يَنْكُحُ الْبَرَّ عَظِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٩].

عَاشِرًا: دَلَّحَ فَهَمَّ الْخُصُوصِيَّةُ فِي آيَاتِ الْحِجَابِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ مَفْصَرِي السَّلَفِ؛ كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ»، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: «لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، دَخَلَ نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ عَلَيْهِنَّ، فَقُلْنَ: ذُكِّرْتُنَّ وَلَمْ تُدْخَرْ، وَلَوْ كَانَ فَبِنَا غَيْرٌ، ذُكِّرْنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾» [الاحزاب: ٣٥] ^(١).

حَادِي عَشَرَ: أَنَّ الْمَفْصَرَيْنِ يُطَبِّقُونَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى اخْتِلَافٍ

مُشَاهِدِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ، قَالَ الْجَبَّاصُ: «وَهَذَا الْحُجُومُ وَإِنْ نَزَلَ خَاصًّا فِي النَّبِيِّ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ، فَالْمَعْنَى عَامٌّ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ»^(١).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «فِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَذِنَ فِي مَسْأَلَتِهِمْ مِنْ وَدَاعِ حِجَابٍ فِي حَاجَةٍ تَعْرِضُ، أَوْ مَسْأَلَةٍ يُسْتَفْتَيْنَ فِيهَا، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ النِّسَاءِ بِالْمَعْنَى»^(٢).

وَعَلَى هَذَا نَصُّ ابْنِ جَرِيرٍ^(٣)، وَابْنُ كَثِيرٍ^(٤)، وَأَمَّةُ الْقُرْطُبِيِّ.

ثَانِي عَشَرَ: سَبَبُ تَخْصِيصِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَزِيدٍ تَشْدِيدٍ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُمْ يَتَسَّرُ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَمَعْلُومٌ أَنَّ جَفَظَ الْعَرَضِي يُقَدِّمُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَلَى جَفَظِ الَّذِينَ كُنُونًا وَقَدَرًا؛ اِهْتِمَامًا بِهِ؛ فَقَدْ تَكُونُ زَوْجَةُ نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ كَافِرَةً كَامِرَةً لُوطٍ وَامْرَأَةُ نُوحٍ، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ فِي الزَّوْنِ، وَاللَّهُ يَغْصِمُهُمْ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزَّوْنِ أَوْثَقُ مَتَعَبَةً لِلزُّوجِ وَعِزِّهِ، فَتَنْ يَلْقَى مَعَ زَانِيَةٍ وَهُوَ عَالِمٌ؛ فَيُوثِقُ فِي الشَّرْعِ، بِخِلَافِ مَنْ يَلْقَى مَعَ كَافِرَةٍ؛ لِهَذَا أَحْجَازَ اللَّهُ زَوَاجَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (الْمَائِدَةُ: ٥)، وَتَحْرِمُ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ وَلَوْ مُسْلِمَةً: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (النُّور: ٣)، وَقَالَ: ﴿لِلْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ﴾ (النُّور: ٢٦)، وَأَمْنَاهُاتِ الْمُؤْمِنِينَ قُدُورًا، وَالتَّشْدِيدُ عَلَيْهِمْ أَوَّلَى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ وَتَحْتَهُ شُكْرُكُمْ بِمَقْعَتِ لَهَا الْفَكَاحُ يَنْتَقِلُونَ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى كَوْنٍ بَيِّنًا﴾ (الْأَحْزَاب: ٣٠)، مَعَ أَنَّ تَحْرِيمَ الْفَاحِشَةِ عَلَى جَمِيعِ النِّسَاءِ، وَلَكِنْ لِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مَزِيدٌ تَشْدِيدٍ، وَهُوَ فِي الْحِجَابِ وَفِي الْاِخْتِلَافِ وَالْفَاحِشَةِ سَوَاءً، وَلِتِمَامِ عِلَلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ بِهِمْ جَعَلَهُمْ فِي بَابِ الثَّوَابِ أَعْظَمَ مِنَ الصَّحَابِيَّاتِ - فَضْلًا عَنْ نِسَاءِ الْأُمَمِ - فِي الْإِثَابَةِ

(١) - أَحْكَامُ الْقُرْآنَةِ لِلْجَبَّاصِ (٢/٢١٢).

(٢) - تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (١٧/٦٠٨).

(٣) - تَفْسِيرُ الطَّيْبِيِّ (١٩٩/١٦٦).

(٤) - تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٦/١٠٨).

على العمل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ خَيْرًا فَلَهُ وَأَنْثَىٰ مُثَلًّا وَيَمْلَأْ جَنَّةً مِّنْهَا أَزْوَاجًا مُّكْرَّمِينَ
وَلَهُ فِيهَا مَنَازِلُ مُّتَجَلِّجِينَ﴾ (الأحزاب: ٤٢).

وحينما ذكر المضاعفة في العقاب والثواب، دل على أن بقية النساء
على إنهم وثواب ولكن لا مضاعفة فيه.

• • •

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصِنَ زَيْدٌ مِّنْهُمْ وَظَلَّ الرَّحْمَةُ لَكُمْ لَّا يَكُونَ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ مِّنْ أَزْوَاجِ أَوِيَّةَائِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٤٣).

• • •

زوج الله نبيه من طليقة زيد بن حارثة؛ لأن زيد بن حارثة كان
النبي ﷺ قد نبأ، وكان العرب تجعل ابن التبني كابن النسب في
الميراث والتحريم، فأراد الله أن يُلغى ذلك الأمر والحرَج الذي رسخ
في نفوسهم بأن يفعلوا قلوب العالمين محمدًا ﷺ؛ فزوجه الله ابنة عمه
زينب بنت جحش، وعنده أُميمة بنت عبد المطلب، وكانت طليقة زيد،
فكانوا يعتبرونها زوجة وليه، ولما زوجه الله إياها، قام فدخل عليها
النبي ﷺ بلا استئذان^(١)، وكانت تَسَحَّرُ بذلك على سائر أزواج النبي ﷺ،
وتقول: «زَوْجُكُمْ أَهْلِيكُمْ»، وَزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِنْ قَوْيِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ^(٢).

وهذا يدل أن انتساب التبني وثبوت التحريم عند العرب كان
شديداً في نفوسهم لما طال العهد به بينهم، وفي هذا: أنه احتيج - لرفعوا
من نفوسهم - أن يفعل رسول الله ﷺ بغية؛ ليفعلوه هم بطلانها.

• • •

(١) أخرجه مسلم (١٤٢٨) من حديث انس ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (١٧٤٢٠) من حديث انس ﷺ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ آيَةً: مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَصِفَ أَخَاهُ بِمَا جَاءَهُ مِنَ الْمَوْتِ، فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَصِفَ أَخَاهُ بِمَا جَاءَهُ مِنَ الْمَوْتِ، فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَصِفَ أَخَاهُ بِمَا جَاءَهُ مِنَ الْمَوْتِ، فَهُوَ كَاذِبٌ.﴾﴾ [الأحزاب: ٤٩].

ذكر الله في هذه الآية المطلقة التي لم تُنسَ ولم يُدخل بها، ولم يجعل عليها علة، وأوجب الله لها المنة، ولم يُوجب لها المهر. ولا خلاف عند العلماء على أنه يجوز تطبيق المراء بعد العقد وقبل الدخول، وبمجرد وقوع الطلاق عليها فهي بائنة بلا علة لها أن تزوج، وللرجال أن يخطبوها.

وقد روى مالك في «الموطأ» - وعنه البيهقي - من حديث معاوية بن أبي عياش: «أَنَّ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَغَالِمٍ بْنِ حَمْرٍ بْنِ الْحُطَّابِ، قَالَ: لَجِئَاكُمَا مُعْتَذِرٌ مِنْ عِيسَى بْنِ الْبَكْرِ، فَقَالَ: إِنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ النَّبَايَةِ ظَلَمَ امْرَأَتَهُ فَلَا تَأْتِيهِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَمَاذَا تَرَيَانِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: إِنْ هَذَا الْأَمْرُ مَا لَنَا قِيَمُ قَوْلٍ، فَادْعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنِّي فَرَّقْتُهُمَا جِدَّةً عَائِشَةَ، فَسَلَّمْتُمَا، ثُمَّ إِنِّي فَأَخْبَرْتُمَا، فَذَهَبَ نَسَأَلَهُمَا، فَقَالَ ابْنُ عِيسَى لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَقْبِي يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْصِلَةٌ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْوَاحِدَةُ ثُبَيْتُهَا، وَالثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ عِيسَى يَتْلُ ذَلِكَ»^(١).

وفي رواية أَنَّ عَائِشَةَ نَأْتِيَهُمَا عَلَى ذَلِكَ»^(٢).

وبهذا قضى علي بن أبي طالب^(٣)، وابن مسعود^(٤)، وزيد^(٥)،

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٥٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٣٥)، و (٣٥٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٥٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٠٨٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٨٥٣).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٠٨٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٨٥٨).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٠٨٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٩/ ١٥٩).

وعبد المؤمن عمرو^(١) ولا مخالفت لهم.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَكْثَرُ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ قَلَّشُوا﴾ دليل على أن الطلاق لا يقع إلا بعد النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَكْثَرُ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ قَلَّشُوا﴾؛ فلا بد للطلاق من نكاح يسبقه، فمن قال: «إِنْ تَزَوَّجْتُ فلانة، فهي طالق»، فإنها لا تطلق منه إِنْ تَزَوَّجَهَا.

وبهذا يقول جمهور العلماء كالشافعي وأحمد، وبه يعمل أكثر الصحابة؛ فقد روى سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس؛ أنه قال في قول الرجل: «كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ»، قال: ليس بشيء؛ من أجل أن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا نَكْثَرُ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ قَلَّشُوا﴾؛ أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

ودوي من ثمر بن طلحة^(٣)، وبين حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(٤)، وبين حديث الجوزي بن مكرمة^(٥) ومعاذ^(٦) مرفوعاً: (لَا طَلَّاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ).

وقال بهذا علي وعائشة وجابر وابن المسيب وطاوس والقاسم وعمرو والحسن وعطاء، وتخلق من السلف، وقد ذكر البخاري في «صحيحه» في باب (لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ) أكثر من عشرين تلمساً من السلف على ذلك^(٧)، وبالفتح هم نحو الثلاثين.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٧٠/٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٨٥٤).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣١٤٢/١٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٤٠٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٨١٥).

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٢٦٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٨١٤).

(٥) أخرجه ابن حبان (٢٠٤٨).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٤٠٥)، والدارقطني في «سننه» (١٧/٤)، والحاكم

في «المستدرک» (٤١٩/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٠/٧).

(٧) «صحيح البخاري» (٤٥/٧).

وقد جاء عن ابن مسعود أنه خالفت في ذلك، ووافقت على قوله أبو حنيفة، وأنكر ابن عباس على ابن مسعود ذلك؛ كما روى الحاكم والبيهقي؛ من حديث يزيد النخعي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: ما قالها ابن مسعود، وإن يكن قالها، فزلة من عالم، في الرجل يقول: إن تزوجت فلانة، فهي طالق؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمُ التَّوْبَةَ فِي الْغُلُقُوتِ﴾، ولم يقل: إذا طلقتم المومنات ثم

قَالَ نَعَالِي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ يَا أَلَسَلَا لَكَ أَرْوَاحُ الْيَتِيمِ نَعْتَمَ
أَجْرُكُمْ وَمَا تَكُنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَمَا أَقَدَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَتَكُنْ عَلَيْكَ وَتَكُنْ
عَلَيْكَ وَتَكُنْ عَلَيْكَ وَتَكُنْ عَلَيْكَ أَلَيْ مَا عَمِلُوا سَعَادَ وَلَوْ تَوَلَّوْا مِنْهُ إِنْ
وَعَيْتُمْ لَقَسَا إِلَيْنِ بِنَ أَرَادَ إِلَيْنِ أَنْ يَسْتَوْفُوا خَالِكُكُمْ لَكُمْ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُمْ فِي أَرْوَاحِهِمْ وَمَا تَلْعَلْتُمْ أَيْدِيَهُمْ
يَكُونُ بِكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأعراب: ١٥٠].

بَيْنَ اللَّهِ مَا أَحَلَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَدْ جَعَلَ شَرْطَ جَوَازِ نِكَاحِهِمْ: أَنْ يَكُنْ مُؤْمِنَاتٍ، وَيُؤْتِيَهُنَّ أَجُورَهُنَّ، وَهِيَ مُهُورُهُنَّ.

وفي هذه الآية: دليلٌ على وجوبِ المهرِ وفرضه، وألَّه إن وقع المهرُ من النبي ﷺ مع النساءِ، مع رغبتهنَّ فيه وفضله على الرجالِ والنساءِ جميعاً، فهو على غيره من بابِ أولى، وقد تقدَّم الكلامُ على المهرِ وحُجَّجه وتفصيله وتسميته وحُكم استرداده؛ وذلك مفرقاً عند قوله تعالى: ﴿لَا يُكْرَهُ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا كُنَّ تَسْتَوِيْنَ أَوْ قَرَّبْتُمَا قَبْلَ فَتَبَرُّوا بَيْنَهُمَا وَتَزَوُّوا مِنْكُمْ حَلَالًا

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/٢٠٥)، والبيهقي في «السنن الکبری» (٧/٣٢٠).

الْوَيْحَ قَدْ دُرِّهُ وَعَلَى النَّفْسِ فَتَدُهُ مَتَى بِالسَّيْرِ سَعًا عَلَى الْحَنِينِ ﴿١٣٦﴾ (البقرة: ١٣٦)،
وعنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُونَ مِن قَدَمِهِ أَن تَكُونُوا مَن يَتَّبِعُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦)،
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦)،
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦)،
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦)،
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦)،
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ مَن يَتَّبِعُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦).

ولكن الله غصص نبيه بأن أحل له من قُتِبَ نفسها له؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا قُتِبَتْ إِلَيْهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا أَنتُمْ مَكْرُوهُونَ﴾، فأحل الله لنبيه من قُتِبَ نفسها له، وهذا خاص به؛ لظاهر الآية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُكَ عَلَىٰ قَوْمٍ شَرٍّ مِنْهُ﴾، فإنَّ النَّكاحَ الْبُعْدَانِيَّ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ الْفَرْقُ، لَا يَحُلُّ لِنِسَاءٍ أُخَرَ، لِأَنَّ الْفَرْقَ يَحُلُّ لِنِسَاءٍ أُخَرَ، وَلَا يَحُلُّ لِنِسَاءٍ أُخَرَ، وَلَا يَحُلُّ لِنِسَاءٍ أُخَرَ.

وَأَمَّا مَا يُنسَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: (لَا تَنكِحُوا الْقُرْبَانَ الْقَرِيبَةَ، قِيلَ: الْوَلَدُ يُخْلَقُ ضَائِعًا)، وَكَذَلِكَ مَقُولُ: «اعْتَرِبُوا لَا تُضَوُّوا»، فَبَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِي السُّنَّةِ، وَأَمَّا يُنسَبُ مِنْ قَوْلِهِ عَمْرًا أَنَّهُ قَالَ لَأَلِ السَّائِبِ: «قَدْ أَضَوَيْتُمْ، فَانكِحُوا النَّوَاعِغَ» رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَزْرِيُّ فِي «الْمَرْبِ الْحَدِيثِ» وَلَا يَصُحُّ^(١)، وَقَدْ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَةَ عَمِّهِ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، وَتَزَوَّجَ فَاطِمَةَ مِنْ ابْنِ عَمِّهِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

(١) ينظر: *أغريب الحديث* (إبراهيم الحري، ٢٧٩/٢)، و*الجامع الصغير* (٥٠٠/٤)، و*الكنز* (١١٤/٢).

ولي قوله تعالى: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا﴾ قراءتان: قراءة بكسر (إِنْ)، وقراءة بفتحها، وحتمل بعضهم الكسر على عدم الوقوع عند نزول الآية، والمعنى: إِنْ وَهَبَتْ؟ يعني: إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ، فهو حلالٌ خاصٌّ بك، والعاملُ في ذلك قوله: ﴿أَمَلْنَا﴾، فليس مجرد وَهَبِ النَّفْسِ مجزئاً للمكاح إِلا للنبي ﷺ.

وقد اختلفت في هذا: هل وَقَعَ أَنْ تَزُوجَ النبي ﷺ امرأةً وَهَبَتْ نَفْسَهَا له أَوْ لَا؟ على قولين للعلماء؛ كما اختلفت مَنْ قال بحديث ذلك في تعيينها، وليس هذا محلُّ الكلام عليه، ولكنَّ الثابتُ أَنَّ مِنْهُنَّ مَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا كما في «الصحيحين»^(١) من حديث عائشة^(٢)، وسهل بن سعد^(٣)، وأما التَّرَاعُ في قَبُولِهِ لَهَا، والله أعلم.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿زَوْجِيَ مَنْ لَنَاكَ وَمَنْ وَهَبَتْ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسٍ وَمَنْ لَبِغَتْ وَمَنْ عَزَّتْ لَا جَنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَلَّا أَنْ تَقْرَأَ آيَاتَهُمْ وَلَا يَخْرُجَ وَرِثَتُهُمْ بِمَا عَرَّبْتَهُمْ سَكُنْتُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾﴾ (الأزواج: ٥١).

في هذا: توسعة لرسول الله ﷺ في تعاملِهِ مع نسائِهِ، وقد قال بعضُ السلف: إِنْ الله تَعَفَّتْ عَلَيْهِ في أمرِ التَّسْوِيةِ في القَسَمِ، وَرُويَ هذا عن قتادة ومجاهد والضحَّاك^(٤)، وقال جماعةٌ من الفقهاء: «إِنَّ القَسَمَ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ لَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهِ».

(١) أخرجه البخاري (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٣٠)، ومسلم (١٤٢٥).

(٣) تفسير الطبري (١٣٩/١٩)، وتفسير ابن كثير (١٤٦/٦).

وقال جماعةٌ من السلف: إنَّ المرأةَ بذلك: هو أنَّ لك أنَّ تُبَيِّنَ من تشاء في عِيْشَتِكَ، وتَطْلُقَنَّ من تشاء؛ وَرَوَى هذا عن ابنِ عباسٍ والحسن^(١)؛ وفي هذا أنَّ اللهَ أباحَ له من النِّسَاءِ الزَّوْجَ بلا عَدْوٍ، وقد نصَّ على هذا المعنى الشافعيُّ في «الأم»^(٢).

وبعضهم حتَّلَ الإرجاءَ في قوله: ﴿زَوَّيْنِ مَن لَّكَ وَهَتَّيْنِ﴾؛ يعني: من الواهبَاتِ أَنْفُسَهُنَّ لك، وقال بهذا الشعبيُّ^(٣).

وحتلَّ بعضُ المفسرينَ الآيةَ على العمومِ في إرجاءِ الواهبَاتِ أو إمساكهنَّ، وفي أمرِ القسَمِ بينَ الزوجاتِ أَنَّهُ بالخيارِ، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿لَكَ أَتَدْرِي أَن تَقْرَأَ آيَاتِهِنَّ وَلَا تَعْلَمَ وَرِسَّتَكَ إِنَّمَا إِلَهُكُنَّ كُتُوبُهُنَّ﴾^(٤)؛ أي: أنَّ أمهاتِ المؤمنينَ إِنْ عَلِمْنَ أَنَّ اللهَ أَذِنَ لك وليس يحقُّ لهنَّ ذلك، فالأمرُ أهْوَنُ في نفوسهنَّ فلا يَحْزَنُ ولا يَجِدُنَّ حَرْجًا، ولا يجدُ النبيُّ ﷺ حَرْجًا من ذلك، فلا يُظَلُّ به سِوَلُ لواحدٍ هوَ أخرى.

ومع ذلك كان النبيُّ ﷺ يَحْدِثُ بينَ نِسَائِهِ وَيَسْتَأْذِنُهُنَّ تَطْيِبًا لِنَفْسِهِنَّ، وقد روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَأْذِنُ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا، بَعْدَ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِ الْآيَةُ: ﴿زَوَّيْنِ مَن لَّكَ وَهَتَّيْنِ﴾ وَتَوَيَّنَ إِلَيْكَ مَن لَّكَ وَمَن لَّيْتَيْتَ مِنَّكَ فَلَا حَاجَ عَلَيْكَ»، فَنُفِثَ لَهَا: مَا تُحِبُّ تَقُولِينَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ لَهُ: إِنْ كَانَ فَكَّ إِلَيَّ، فَوَلَّيْتُ لَا أُرِيدُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَنْ أُوْزَرَ عَلَيْكَ أَحَدًا^(٥).

وكانت عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضِلُ بَعْضَنَا

(١) «تفسير الطبري» (١٤٠/١٩). (٢) «الأم» (١٥١/٥).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣١٤/١٠).

(٤) «تفسير الطبري» (١٤٣/١٩)، و«تفسير ابن كثير» (١٤٦/٦).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٨٨)، ومسلم (١٤٧٦).

على بعض في القسم (١).

وقد كان رسول الله ﷺ يستأذن أزواجه في أن يمرض في بيت عائشة عليها السلام (٢٧).

وفي وجوب عدلي النبي ﷺ عليه مع أزواجه خلافاً عند الفقهاء، ولكنهم لا يختلفون في وجوب العدلي في غيره مع أزواجهم، وقد قال ابن قدامة: «لا نعلم بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم خلافاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَاوَدُّهُنَّ كَتَاوَدُّهُنَّ﴾ (النساء: ١٩)، وليس مع المبل معروف، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا كَأُولَِّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قَدْرَهُنَّ كَالْعِشْرِ﴾ (النساء: ١٢٩)»، وقد تقدم الكلام على مسألة العدلي في القسم بين الزوجات عند قوليه تعالى: ﴿وَلَنْ تَجْعَلِيَهُنَّ أَكْتَبَلًا أَنْ تَقُولُوا بَيْنَ يَدَيْهِ لَوْلَا عُزَّتُمْ فَلَا تَجْعَلُوا كَأُولَِّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قَدْرَهُنَّ كَالْعِشْرِ﴾ (النساء: ١٢٩).

﴿فَالْتَمَسْنَا لَكَ الْفِتْنَةَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا لِيُكَلِّفَهُنَّ الْيُسْرَىٰ مِنْ أَفْعَافِ﴾
﴿وَلَوْ أَنَّكَ كُنْتَ تَشْهَدُ إِلَّا مَا كُنَّاكَ لَيَكْفُرَنَّ بِكَ وَلَئِنْ فَتِنَّا لَفِي خَمْرٍ مُبِينٍ﴾
(الأعراف: ٤٥).

بعدما بين الله لنبهه ما يجعل له، بين سبحانه ما يحرم عليه من النساء، وقد اختلفت في المراء بقوله تعالى: ﴿يَنْهَى عَنْهَا﴾:

فبينهم من قال: إِنَّ المرأة بذلك: أَنَّ الله حَرَّمَ على نَبِيِّهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ
النِّسَاءَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ، وَالْأَ يَطْلُقُ نِسَاءَهُ، وَحَسْبَكَ ذَلِكَ عَلَى مَجَازَاةِ أَهْلِيهَا

(13) $\text{Fe}(\text{C}_5\text{H}_5)_2$

(٢) آخره الخطري، (١٩٨٣)، ويلم (١٩٨٤).

$$-(YF_2)_2 + 2H_2O \rightarrow 2HF + 2HOF \quad (7)$$

المؤمنين حينما خيَّرَهُنَّ اللهُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَاخْتَرْنَ رَسُولَ اللهِ؛ وهذا القولُ ذَعَبَ إليه جماعةٌ من السلف؛ كابن عباسٍ ومجاهدٍ وقادة وغيرهم^(١).

وقد جاء أَنَّ اللهَ أَبَاحَ لِلنَّبِيِّ ﷺ النِّكَاحَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ، وَعَلَّلَهُ بَعْضُهُمْ: أَنَّ تَكُونَ الْبَيْتَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمْ إِكْرَامًا لَهُ وَإِحْسَانًا إِلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَهُوَ فِي «الْإِسْنِ» أَيْضًا، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: قَالَتْ: «مَا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى أَجِلُّ لَكِ النِّسَاء»^(٢).

وقد غال بأنَّ تحريمَ النساءِ عليه نُسخَ جماعةٌ؛ كالشافعي وغيره، ومن السلف من قال: إِنَّ التَّحْرِيمَ بَاقٍ عَلَيْهِ إِلَى وَفَايَةِ ﷺ، وَإِنَّ آيَةَ التَّحْرِيمِ لَمْ تُنْسَخْ، وَرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، وَالْحَسَنِ^(٤)، وَابْنِ جُبَيْرٍ^(٥).

ومنهم من قال: إِنَّ الْعَرَادَةَ بِقَوْلِهِ «بَيْنَ يَمَدَيْنِ» يَعْنِي: مَا عُدَّ اللهُ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ مَثَلًا أَحَلَّهُ اللهُ لِنَبِيِّهِ، طَعَامًا يَفْلَحُهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ؛ وَرَوَى هَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٦)، وَقَوْلَا لِمَجَاهِدٍ^(٧).

والقول الأولُ أَشْهُرُ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُهُمْ.

(١) تفسير الطبري (١٩/١٤٧)، وتفسير ابن كثير (٦/٤٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٦/٤٤١)، والترمذي (٣١١٦)، والنسائي (٣٢٠٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣١٤٧)، وتفسير ابن كثير (٦/٤٤٨).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣١٤٧)، وتفسير القرطبي (١٧/١٩٧).

(٥) تفسير القرطبي (١٧/١٩٧).

(٦) السابق.

(٧) تفسير القرطبي (١٧/١٩٧)، وتفسير ابن كثير (٦/٤٤٨).

فَقَالَ نَعَالِيَ : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) مَا كُنَّا لَا نَدْعُوهُ بِنَوْمٍ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ
يُؤْتَاكَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ بِحَرْفٍ طَيِّبَةٍ إِنَّهُ وَالْكَافِرِينَ فِي دَجِيمٍ مَا كُنَّا نَدْعُو
كَوَنُشِيرَ فَانْشُرُوا وَلَا تَسْتَفْتِيهِمْ فِيهِمْ إِنْ كُنْتُمْ حَسْبَ قَوْمٍ الْيَوْمَ
تَسْتَفْتِي. بِعَسْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَفْتِي. مِنَ النَّبِيِّ وَلَا سَأَلْتُمُوهُ شَيْئًا
تَسْأَلُونَهُ مِنْ دُونِهِ إِجَابَتُهُمْ الْمُهَرَّجُ الْفُلُوكُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ وَمَا كَانَ
لَكُمْ أَنْ تُؤْتُوا رَسُولَهُ لَوْ وَلَا أَنْ تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَا إِنْ
كُنْتُمْ حَسْبَ عَنِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (الأعراف: ٤٣).

في هذه الآية: تعظيمٌ لحُرْمَةِ بَيْتِ النَّبَوِّ، فحُرْمُ الدُّخُولِ إِلَى بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِحَاجَاتِهِ، وَذَلِكَ بَعْدَمَا فَرَضَ اللَّهُ الْحِجَابَ عَلَيْهِمْ؛ زِيَادَةً فِي تَطْهِيرِ بَيْتِ النَّبَوِّ، وَدَفْعًا لِلحَرَجِ الَّذِي يَجْنِبُهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَثَرَةِ النَّاسِ الْوَارِدِينَ إِلَى بَيْتِهِ بِحَاجَاتِهِمْ فَيُؤْذُونَهُ وَيُؤْذِنُونَ أَعْلَاهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى ﴿لَكُمْ حُكْمُ الَّذِي أَنْزَلْنَا فَاتَّقُوا﴾.

وفي هذا: عِظْمُ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ، مَعَ عِلْوٍ مُقَابِلِهِ
وَسَيَادَتِهِ فِي الْخَلْقِ؛ فَإِنَّ الرُّفِيعَ عَادَةً يَجْسُرُ عَلَى مَنْ دُونَهُ وَلَا يَجْدُ فِي
نَفْسِهِ حَيَاةً كَمَا يَجِدُهُ مَنْ هُوَ بِثَلَّةٍ أَوْ فَوْقَهُ؛ وَهَذَا مِنْ كِمَالِ الْخُلُقِ
وَصِفَاتِ الْأَنْبِيَاءِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كُنَّا عَلَىٰ عِلِّيِّينَ﴾ [الشم: ٤٤]،
وَقَدْ جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ أَكْبَدَ حَيَاةً مِنَ التَّلَازِ فِي بَدَنِهِ»^(١).

والحياء ممن دون الإنسان هو محل اختبار كمال الأخلاق وتبليها،
وأما حياء الإنسان ممن هو مثله وفوقه، فيجعله أكثر الناس.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٩٢)، ومسلم (٢٢٢٠).

وقد تقدم الكلام على مسألة الاستئذان عند دخول البيوت ومقتضىه، وبذلك السلام عند دخولها، في سورة النور.

وقوله تعالى: ﴿إِن لَّكَ لَبَيِّنَاتٌ لِّكُم مِّنْ ظُهُورِهَا وَسُوءِ مَخْلَقِهَا إِنَّهُ وَلَٰكِن لَّا دُعِيْتُمْ لَهَا فَاعْتَصِمُوا﴾ + يعني: غير متعظرين لنفسج الطعام واستواءه؛ وذلك أنَّ منهم مَنْ كان يأتي إلى بيت النبي ﷺ وقت غداؤه من غير دعوة، فنهاهم الله عن ذلك، وأذن لهم بدخول البيت عند الدعوة فاحتسب، من غير مجيء لانتظار الغداء بلا دعوة منه ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا سَأَلْتَهُمْ مِّنْكَ مَنَاسِكُمْ مِّنْ دُونِهَا﴾، في هذا تعظيم لحُرمة أمهات المؤمنين بعدما بين حُرمة بيته.

والمحتاج: كلُّ ما يُستمتع به من البيوت عادةً من طعام وشراب وإناء ولياس.

والجَنَابُ يُستعمل في الكتاب والشُّعْبُ بمعانٍ، أشهرها وأعظمها - وهو المراد هنا -: أنه بمعنى الحاجز السائر بين شيئين، ويكون من جدارٍ أو قُنَاشٍ أو حُتَبٍ، وليس هو في القرآن والشُّعْبُ يُطلق على معنى من معاني اللَّبَاسِ أو اللَّبَسِ، وهو المراد في الآية لأمهات المؤمنين: ﴿وَلَا سَأَلْتَهُمْ مِّنْكَ مَنَاسِكُمْ مِّنْ دُونِهَا﴾، وبين هذا المعنى: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمَنْ يَلْتَمِسُ إِلَيْكَ لُبًّا أَلَّا يَتَّبِعَهُ لَوْ فِي قُلُوبِهَا﴾ [الشورى: ٥١]، وقوله عن مريم: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾ [١٧]، وقوله عن نبيه سليمان: ﴿فَلَمَّا دَخَلَ أَتَى الثَّمِيدَ حَتَّىٰ لَقِيَ عَنْ وَكْرٍ رَبِّ حَتَّىٰ تَوَلَّىٰ وَخِلَاصٍ﴾ [مر: ٣٢]، وقوله عن قول الكفار للنبي ﷺ: ﴿وَمِنْ حَتِّنا وَتَيْبِكَ حِجَابٌ فَأَمَّا لَنَا غُلُوبٌ﴾ [انصت: ١٥]، وكذلك هو في الشُّعْبُ بوجهي هذا المعنى، فليس هو لباسًا يختص به أحدٌ وإنما هو سائر بين جهتين أو شيئين:

قَدْ يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ رَجَالٍ وَرَجَالٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، فِي قِصَّةِ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَوَامًا النَّبِيُّ ﷺ يَكِيدُو إِلَى أَبِي يَحْيَى أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَزْعَى النَّبِيُّ ﷺ الْحَجَّابَ، فَلَمْ يَلْدَرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ»^(١).

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَمْرٌ فِي الصَّحِيحِ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتُ أَتَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحَجَّابِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحَجَّابِ»^(٢).

وَأَمَّا شَدُّدُ اللَّهِ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ، تَعْظِيمًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَبِفِئَةِ النِّسَاءِ يَدْخُلْنَ فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ لَكُنَّ حُكْمَهُنَّ أَخْفَى، لِأَنَّ الثَّيْبَةَ عَلَيْهِنَّ وَعَلَى أَزْوَاجِهِنَّ أَيْسَرُ، وَلِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ حَلَّةَ مُشْرَكَةَ لِكُلِّ النِّسَاءِ: ﴿وَلِيَصْطَكُمُ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾، وَلَا يَسُوغُ أَنْ طَهَارَةَ قُلُوبِ سَائِرِ الْمُؤْمِنَاتِ وَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ بِمَطْلَبٍ فِي الشَّرْعِ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فَلَكَ فِي أَتَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِنَّ أَطْهَرُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَفِي الصَّحَابَةِ، وَهَم أَطْهَرُ الْأُمَمِ بَعْدَ نَبِيِّهَا، فَغَيَّرَهُمْ أَحْرَجَ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْمُومِ هَذِهِ الْآيَةُ أَيْنُ جَرِيرِ الطَّبِيرِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُمَا^(٣).

وَهَذِهِ الْآيَةُ جَاءَتْ فِي حُكْمِ الْإِحْتِجَابِ عَنِ الرِّجَالِ فِي الْبُيُوتِ، وَمِثْلُهُ التَّعْلِيمُ وَالْعَمَلُ؛ لِأَنَّهُ يَطْوَى الْحَدِيثُ وَالْقَعُودُ فِيهَا، فَكَانَتْ آيَةُ الْحَجَّابِ مِثْلَهُ لِحُكْمِ، وَآيَةُ الْجَلَابِيبِ مِثْلَهُ لِحُكْمِ آخَرٍ، وَهُوَ الثَّيَابُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ إِلَى الطَّرَاقَاتِ وَالسُوقِ وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهَا.

(١) أخرجه البخاري (٦٨١)، ومسلم (٤١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٣).

(٣) «تفسير الطبري» (١/١٦٩)، و«المعجم» (٢٣٩/٨).

﴿قَالَ تَعَالَى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ وَلَا الْفِتْنَةُ وَلَا الْغَنَاءُ وَلَا الْبَيْتُ وَلَا مَا تَلْعَلْتُمْ لِبَيْتِكُمْ وَلَقَدْ يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَلَىٰ كُلِّ غَرَضٍ شَدِيدًا﴾ [الاحزاب: ٥٥].

لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ أَثَرُهُ أَهْطَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِحْتِجَابِ، وَعَدِمِ الْخِطَابِ وَإِعْطَاءِ الْمَتَاعِ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، اسْتَشْفَى الْمُخَارِمَ مِنْ قَرَابَاتِهِمْ، حَتَّى لَا يُفَكِّرَ أَنَّ الْحُكْمَ عَامٌّ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَوْ كَانَ مَخْرُجًا، فَرَفَعَ اللَّهُ الْحَرَجَ عَنْهُمْ بِهَذَا الْبَيَانِ، فَأَجَازَ لَهُمْ إِدْخَالَ مَخَارِبِهِمْ، مِنْ كِبَائِهِمْ، وَأَبْنَائِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ، وَأَبْنَاءِ إِخْوَانِهِمْ، وَأَبْنَاءِ أَخْوَانِهِمْ، وَجَمِيعِ النَّسَاءِ، وَمَا مَلَكَتِ الْأَيْمَانُ مِنَ التَّوَالِي.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٦].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ حَيْثُ اخْتَبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ، وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ مَعَهُ؛ وَهَذَا شَرَفٌ عَظِيمٌ، وَمَنْزِلَةٌ جَلِيلَةٌ؛ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ اللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي الْآيَةِ إِشْعَارٌ: أَنَّكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ أَحَقُّ وَأَوْزَلَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِكُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ آمَنَ بِهِ عَلَيْكُمْ، وَأَكْرَمَكُمْ بِهِ وَبِرِسَالَتِهِ، وَأَخْرَجَكُمْ بِهِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ.

الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: مَعْنَاهَا، وَحُكْمُهَا:

وَصَلَاةُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ، تَعْنِي: ثَنَاءُهُ عَلَيْهِ فِي السَّكْرِ الْأَعْلَى؛ كَمَا قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ^(١).

(١) أخرجه البخاري تعليقاً قبل حديث (٤٧٩٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/٣١٥١).

وصلاة المؤمنين على النبي ﷺ ليست شفاعاً له منهم، ولكنه جزء له على فضله عليهم، ولكرم الله وشرف نبيه جعل الله المؤمنين يتفقون بصلاتهم عليه كما في صحيح مسلم^(١) قال ﷺ: (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا)^(٢)، وفي الترمذي مرفوعاً: (أَوَّلَى النَّاسِ بِِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً)^(٣).

وظاهر الأمر بالصلاة على النبي ﷺ في الآية: الوجوب، وقد حكى ابن عبيد النير الإجماع على وجوب الصلاة على النبي ﷺ للآية^(٤)، وثريد بذلك أصل الصلاة، وأما مواضع الصلاة، فعلى خلاف معروف.

وقد ذهب جماعة من الأئمة: إلى أن الصلاة على النبي ﷺ فرض على المؤمن بالرسالة إجمالاً، من غير تعيين زمان ولا مكان؛ وهذا نُسب إلى أبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي.

وأوجب الشافعي - وأحمد في رواية - في كل تشهد أخير في الصلاة.

ولا ينعين في الصلاة، ولا في وقت من الأوقات.

واختلف العلماء في حكم الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره في المجاليس، على أقوال:

منهم من قال: بوجوب الصلاة عند ذكره كل مرة، ولو تكرّر الذكر في المجلس الواحد؛ وإلى هذا ذهب الطحاوي والخليلي وابن بطة وغيرهم.

ومنهم من قال: باستحباب الصلاة عند ذكره، وعدم وجوبه. والأظهر: أنه يجب عند ذكره في المجلس مرة، وإن تكرّر بعد.

(٢) أخرجه الترمذي (٤٨٤).

(١) أخرجه مسلم (٣٨٤).

(٣) الاستذكار (٦/٢٥٥)، والشهد (١٦/١٩١).

ذلك يُستحبُّ، لأنَّ الصلاةَ الواحدةَ تُسقطُ الإيجابَ فيما بقي، وهو أدنى ما يُحتلُّ به في الآية، ويُستحبُّ أن تكونَ الصلاةُ عندَ أولِ دُكْرِ له، حتى لا يُتكلَّم من ينشغلُ ذهنه ويُغفلُ عما بقي من دُكْرِهِ، وقد لا يُدكِّرُ في السجدةِ إلا مرةً، والكمالُ لأهلِ الكمالِ هو الصلاةُ عليه عندَ كلِّ دُكْرِ له ﷺ.

وقد قال رسولُ الله ﷺ: (رَبِّمُ أَلْفَ رَجُلٍ دُكِرَتْ حِنْدَةُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ)^(١)، وقال ﷺ: (الْبَحِيلُ الَّذِي مَنْ دُكِرَتْ حِنْدَةُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ)^(٢)، رواهما الترمذيُّ.

ونصَحَ الصلاةَ على النبي ﷺ بأيِّ لفظٍ، مختصراً كان أو مطوّلاً، وأفضلُ أنواعها الجمعُ بين الصلاةِ والتسليم؛ لظاهرِ الآية: ﴿سَلِّمُوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، فيقالُ مختصراً: (عليه الصلاة والسلام)، أو (ﷺ)، وأنتم أنواع الصلاة: الصلاةُ الإبراهيميةُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْكَبُوا رَسُولَكُمْ وَتَكُونُوا مِنَ الْمُنْكَرِينَ﴾ عَنِ الَّذِينَ مِنْ كَاتِبَيْهِمْ ذَكَرَ أَنَّ يَسْرُقَ فَلَا يَدْرِي وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٩].

لَمَّا جاء الخطابُ السابقُ خاصاً بأصحابِ المؤمنين، وشترك في أصلِ التحكُّمِ عائلةُ المؤمناتِ، جاء الله بخطابٍ للنبي ﷺ يبيِّنُ حاجةَ جميعِ نساءِ المؤمنينِ إلى ذلك، حتى لا تُفكرَ خصوصيةُ نساءِ النبي ﷺ بالنَّاسِ.

قال تعالى: ﴿تَرْكَبُكَ عَنِ الَّذِينَ مِنْ كَاتِبَيْهِمْ﴾:

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٥١)، والترمذي (٣٥١٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥١٦)، والسنائي في «السنن الكبرى» (٨٠٤٦) من حديث عليّ ﷺ.

أَمَرَ اللَّهُ بِإِدْنَاءِ الْجَلْبَابِ، وَالْجَلْبَابُ هُوَ مَا يَكُونُ مِنْ لِبَاسٍ قُضْفَاضٍ
فَوْقَ الْخِمَارِ يَسْتَوْعِبُ أَعْلَى الْبَدَنِ وَوَسْطَهُ، وَرُسْدُنٌ فَيُغْطِي بِهِ الرَّجُلُ
وَالصَّدْرَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَخُمِرْتُ
وَجُهِِّي بِجَلْبَابِي»^(٢).

وَالْجَلْبَابُ قَرِيبٌ مِنَ الْعِمَاءِ الْيَوْمَ لَكِنَّهُ غَيْرُ مُفْضِلٍ، وَنُسِيَ: الْقِنَاعُ
أَوْ الْمُلَامَةُ.

وَالْجَلْبَابُ لَيْسَ بِعِلَاقَةٍ خَاصَّةٍ بِالْوَجْهِ وَحْدَهُ، وَلَكِنَّهُ لِلْوَجْهِ وَغَيْرِهِ؛
وَلِذَا قَالَ «يَكْبِتُكَ عَيْنَانِ مِنْ كَيْفِيَّتِهِنَّ»^(٣)، يَعْنِي: نَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ جَلْبَابِهَا
وَنُزِّلُهُ عَلَى وَجْهِهَا، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْخِمَارِ وَالْجَلْبَابِ: أَنَّ الْخِمَارَ يَكُونُ تَحْتَ الْجَلْبَابِ،
وَالْخِمَارُ تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ وَتَشْتُلُهُ عَلَى رَأْسِهَا وَمَا دُونَهُ، وَيَكُونُ مَلَاصِقًا
لِلْجَسَمِ مَشْدُونًا، بِخِلَافِ الْجَلْبَابِ؛ فَهُوَ غِلَافٌ زَائِدٌ فَوْقَهُ قُضْفَاضٌ يُرْغَى
غَالِبًا وَلَا يُشَدُّ لَا عَلَى الْوَجْهِ وَلَا عَلَى الصَّدْرِ بَحَيْثُ يُبَيِّرُ حَجْمَ الْعَضْوِ؛
وَلِذَا جَاءَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ: «أَنَّهَا خَرَجَتْ مُسْتَقْفِلَةً
تَلْبُوثُ خِمَارَهَا»^(٤)، يَعْنِي: تَقْبِيزُهُ عَلَى رَأْسِهَا وَتَشْتُلُهُ، وَالْخِمَارُ هُوَ الَّذِي
تَعْمُرُ بِطَرَفِهِ بَعْضُ النِّسَاءِ الْأَوَّلِ دَنَائِرَهَا؛ لِقِمَاسِكِ وَتَلَابِيهِ عَلَيْهَا.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: «الْجَلْبَابُ فَوْقَ الْخِمَارِ وَدُونَ الرِّدَاءِ
تَسْتَوِيقُ الْمَرْأَةُ صَدْرَهَا وَرَأْسَهَا»^(٥).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَكْبِتُكَ عَيْنَانِ»^(٦):

الْإِدْنَاءُ مِنَ الدَّنْوِ، وَهُوَ الْقُرْبُ، وَيَكُونُ مِنْ مَكَانٍ عَالٍ أَوْ سُوَاهٍ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤١١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٦٠٣).

(٣) «الْمُسْنَدُ الْمُسْتَرْجَعُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٤٧٤/٢).

والدنور نزول، فيسمى أسفل الشيء وأفرجه: أدناه، ويسمى النازل الهابط بالنسبة للعالي: أدنى ودانٍ؛ كما في قوله: ﴿وَإِنَّ أَكْثَرَ الْأَشْيَاءِ لَمَعَمُورٌ﴾ (الروم: ١٣).

والأمر في الآية هو لتغطية المرأة وجهها، فالجلباب في الأعلى، فأمرت أن تُنزل على وجهها وتُرَجَّع عليه؛ قال الزمخشري: «يقال إذا رُبَّ الثوب عن وجه المرأة: أُنْزِلَ ثوبك على وجهك»^(١).

ويذكر على أن الإذناء في الآية يتصغر الثوب من علو: قول ابن عباس: نُزِّلَ عَلَيْهَا مِنْ جَلَابِيبِهَا؛ كما عند الشافعي والبيهقي^(٢)؛ فسر (الإذناء) بالإذلاء، والإذلاء يكون من الشيء العالي؛ ومنه قوله: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۖ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ۚ ثُمَّ مَا فَعَلْنَا ۚ لَكُلَّ شَيْءٍ قَوْلًا مَوْجِبًا لَؤْلَؤًا ۚ﴾ (النجم: ٥ - ٩)، وهو قُرْبُ جبريل من النبي ﷺ، فكان عاليًا ثم دنا فتَنَلَّى إليه، ومنه سُئِيَ الدُّلُؤُ قُلُوءًا؛ لأنه تَنَلَّى به من علو إلى أسفل البئر.

وقد فسر إذناء الجلابيب بتغطية الوجه في هذه الآية وغيرها جماعة من الصحابة؛ صح عن ابن عباس وعائشة، ومن التابعين: عبيدة السلماني، ومحمد بن سيرين، وابن عوف، ولا أعلم أحدًا من الصحابة أو التابعين عاَلَفَ هذا المعنى:

أما ما جاء عن ابن عباس، فقوله: «أَمَرَ اللَّهُ نساءَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا خَرَجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ فِي حَاجَةٍ أَنْ يُلْبِسْنَ وُجُوهَهُنَّ مِنْ قُوَى رُؤُوسِهِنَّ بِالْجَلَابِيبِ، وَيُطَيِّرْنَ عَيْنَهُنَّ وَاحِدَةً» أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم، عن

(١) «تفسير الزمخشري» (٥٦٩/٣).

(٢) «مسند الشافعي» (ص ١١٨)، و«معركة السنن والآثار» للبيهقي (٩/١).

علي، عن ابن عباس^(١)، وهي صحيفة قوامها أحمد، واحتج بها البخاري^(٢).

والأما ما جاء عن عائشة، فقولها: «تُسَلِّطُ الْمَرْأَةُ جَلْبَابَهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا»؛ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُتْنِهِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٣).

والأما ما جاء عن خبيدة السلماني، لما رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ؛ قَالَ: «سَأَلْتُ خَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿يَتَّبِعُونَكَ بِأَلْبَابِهِمْ﴾، فَنُظِّلِي وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ، وَأَبْرَزَ عَيْنَهُ الْيُسْرَى»، وَبِهَذَا فَشَرَهُ ابْنُ مَيَّيْرُونَ وَابْنُ عَوْنٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ^(٤).

وعلى هذا كان عملُ نساء الصحابة جميعاً في التَّشْوِيزِ الْأَوَّلِيِّ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ بِنْتِ مَيَّيْرُونَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ وَغَيْرِهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَمَرَ بِحَضُورِ النِّسَاءِ لِلْعِيَّتَيْنِ، سُئِلَ: أَعْلَى إِخْدَانًا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جَلْبَابٌ إِلَّا تَخْرُجَ؟ قَالَ: (لَقَلْبَسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جَلْبَابِهَا، وَلَقَسْنَهَا الْخَيْرَ وَفَعْلَةُ الْمُسْلِمِينَ)^(٥).

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَنْ يَسْتَرْجَى فَلَا يُدْزِنُ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا غَلِيظًا﴾ تمييزٌ بَيْنَ جِجَابِ الْحَرَامَةِ وَالْإِمَاءِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ نِسَاءَنَا فِي الْمَدِينَةِ كَانُوا يُؤَدُّونَ الْحَرَامَ يَطْلُونَهُنَّ إِمَاءً، فَأَمَرَهُنَّ اللَّهُ بِالْجِجَابِ؛ حَتَّى يُعَرَّفْنَ وَيَتَمَيَّزْنَ

(١) «تفسير الطبري» (١٨١/١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٣١٥٤/١٠).

(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤٢٨/٨ - ٤٢٩).

(٣) كما في «فتح الباري» لابن حجر (٤٠٦/٣).

(٤) «تفسير الطبري» (١٨١/١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٣١٥٥/١٠)، وتفسير ابن كثير: (٤٨٢/٦).

(٥) أخرجه البخاري (٣٢٤)، ومسلم (١٢/٨٩٠).

بلياسيهن عن غيرهن، دفعا للفتنة، ودفعاً للتعدي عليهن ممن في قلبه مرض.

وعُد جماعة من الأئمة: أنَّ آية الأحزاب نزلت بعد آية الزينة في النور في قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلُكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (نور: ٣١) كآية جريم وغيره، ويُفسرون آية النور على إبداء الزينة الظاهرة، ويُفسرون آية الأحزاب على الحجاب التام وتغطية المرأة وجهها، فيجد من ينظر في كثير من كتب التفسير أنَّ كلام المفسر الواحد في آية النور يختلف عن كلامه في تفسير آية الأحزاب، فيقرر هناك ما لا يقرره هنا كآية جريم: في النور يقول كلاماً في إبداء الزينة وظهور الوجه^(١)، وهنا في الأحزاب يأمر بتغطيته^(٢)، لأنه يرى آية النور قبل آية الأحزاب، فيفسرها على ما أنزلت عليه، لا على ما استقر عليه الحكم، ومن لا يفهم هذا، التمس عليه كلام الأئمة حتى أصبح كلام كثير من الأئمة عند تفسير آية النور محلاً للتشيع والأخذ بالمشيه عند من يجهل ذلك، وقد بسطنا الكلام على مسألة لباس المرأة ومسترها في كتاب الحجاب في الشرع والفطرة، وفي آية الزينة من سورة النور مزيد كلام في هذا الكتاب.

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَلْفَقْنَ بَيْنًا وَحَلَّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُلًا﴾﴾ (الأحزاب: ٧٢).

في هذه الآية: عظمُ الأمانة، وعظورة شأنها، وجليل قدرها وقبيلتها على أصحابها، وأعظمُ الأمانة: حقُّ الله الذي تحمله الإنسان

(١) «تفسير الطبري» (١٧/ ٢٦٦ - ٢٦٧). (٢) «تفسير الطبري» (١٧/ ٢٦٨).

بالعبودية له والامتثال لأمره، ثم يليه الوفاء بالعهد واليمين وتدل الحفريات التي تكون للناس.

وفي هذه الآية: بيان لجسارة الإنسان بالإقدام على المخاطرة وتجاهل العواقب؛ وذلك لقلبه لنفسه، وجهله بعاقبة أمره.

وقد تقدم الكلام على المهود والأمانات الواجبة على الجناد في صدر سورة المائدة وغيرها، وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَهُكُمْ وَأَلَّا تُكَلِّمُوا بَيْنَ الْبَنَىٰ أَنْ تَكَلَّمُوا بِالْبَيْنَىٰ إِنْ تَرَوْهُ فَقُلُّوا سَلَامٌ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ يَكُونُ لَكُمْ رَبًّا عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [النساء: ٥٨].





سُورَةُ النَّمْلِ

سورة نمل سورة مكية^(١)، وآياتها وعناوينها في بحساب الكافرين وذكر أحوالهم وعناوهم وجنودهم، وذكر الله لقضو سليمان وما وقبه الله من ملوك، وقوم سرا وعاقبتهم، وحالي الشيطان في إغواء الإنسان، وعاقبة المشركين في الآخرة مع معبودهم، ونفي شفاعتهم لهم، وذكر الله لقضو وتكريمه في رزقه لعباده، ونفي ذلك عن آلهتهم، وحالي الضعفاء مع أسباوهم المستكبرين.

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: «وَلْيَكُنْ الرِّيحُ عَنْوَةً يَوْمَكُمْ يُبَلِّغُكُمْ رُسُلَ الْبَاقِيَاتِ وَرِجَالَهُنَّ يُبَيِّنُ لَكُمْ آيَاتِ الْكُرْآنِ وَالْغُرُوبِ. وَمِنْ يُرِجُّ يَتْلُمُ عَنْ سُرَّتْكُمْ مَوْلًى مِنْ مَلَكِ الْغَيْبِ»﴾ [سبا: ١٢].

سحر الله لسليمان ما لم يسحر لأحد من بعده؛ فقد جعل الله له الريح مسخرة. بأمره تبير وتحويل له ما شاء إلى ما يريد من الأرض، وجعل الله له من الغلبة ما تبيل له بعض المعادن، وهي عين القطر، والمراد به الثخاس؛ كما قاله ابن عباس ويحرمه وفنادا وغيرهم^(٢).

(١) تفسير القرطبي (١٧/٢٥٢).

(٢) تفسير الطبري (١٩/٢٢٨ - ٢٢٩)، وفتاوى ابن كثير (٦/١٩٩).

الاستعانة بالجن:

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَسْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذِ الْمُرَّةُ فِي الْخَيْلِ﴾ تسخير الله الجن سليمان بأنهم يؤمنون بأمره، ويتهون بنهيه، ونوعتهم الله إن خالفوا أمره نيه سليمان بالعقاب، وهو الحرث.

والجن كالإنس خلقهم الله لعبادته، ولكن الله جعلهم عالمًا مجهولًا للإنس، وجعل الإنس عالمًا معلومًا للجن، والأصل في تعامل الخلق فيما بينهم الإباحة؛ ولكن تعامل الجن مع الإنسان تعامل معلوم مع مجهول بالنسبة للإنسان، وتعامل معلوم مع معلوم بالنسبة للجان، وبالنظر إلى التعامل بالنسبة للإنسان، وهو المفصود هنا، فإن التعامل على نوعين:

النوع الأول: تعامل عارض؛ من السؤال والجواب، ورد القول والاستنطاق عند المس والفكر، والوعظ والنصح، والترهيب والترغيب؛ فذلك جائز، وقد حاث النبي ﷺ الجان، وأسمعتهم كلام الله، ووعظهم وعلمهم؛ لأنه رسول إليهم أُرسل إلى الثقلين، ولأن النفع في ذلك للجان، لا للإنسان، فالإنسان باذل لا آخذ.

النوع الثاني: التعامل الدائم؛ كأن يتخذ الإنسان جنًا أو جنًا يُحادثهم، ويستخبرهم ويخبرونه، ويستعين بهم ويؤيئونهم، ويسألهم ويُعطونهم، فهذا لا يجوز؛ لأن:

أولاً: لأن الجان مجهول لا يُعرف كفره من إيمانه، وحيدته من كلبه، وعلمه من جهله، وبمثل هذا التعامل الدائم لا يصح أن يكون مع إنسان هذه حالة؛ فكيف بجان؟ وإن أجاز أحد لفساد مرة، فإنه لا يُجيزه لنفسه مرات، حتى يكون تعامله معه كتعامل المعروف مع المعروف من الإنس.

ثانيًا: أَنَّ غَيْرَ المَجْهُولِ لَا يَصِحُّ العَمَلُ بِهِ، وَنَقَلَهُ مَفْهُومًا، وَكَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: (كُلُّي بِالْمَرْءِ إِشْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)^(١)، وَهَذَا فِي أَحَادِيثِ الْإِنْسِي، فَكَيْفَ بِأَحَادِيثِ الْجَانِّ؟ وَالْغَالِبُ مَا يُحَدِّثُونَ بِهِ مَنْ يَسْمَعُهُنَّ بِهِمْ هُوَ مِنَ الْغَيْبِيَّاتِ وَالطَّنْيَاتِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنْ رَأْيِ حَقِيقَتِهَا بِحَقِيقَتِهَا؛ وَإِنَّمَا هِيَ ظُنُونٌ، وَقَدْ يُخَيَّرُ بَعْضُ الْحَقِّ لِيُخَذَّعَ الْإِنْسَانُ فَيُصَدِّقَهُ، ثُمَّ يَمْرُجُهُ بِبَاطِلٍ كَثِيرٍ؛ فَيُضِلُّ الْإِنْسَانُ بِالْبَاطِلِ الْكَثِيرِ؛ اغْتَرَاوا بِالْحَقِّ الْقَلِيلِ.

ثالثًا: أَنَّ الْجَانَّ يُعَادِي الْإِنْسَانَ، بِخِلَافِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ لَا يُعَادِي الْجَانَّ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ شَيَاطِينُ مَرَقَّةٌ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ، كَثُرَتْ شُرُورُهُ، وَعَقَلَتْ تَخَاطُطُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جِهَنَّمَ بِكُلِّ شَيْءٍ فَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ وَقَالَ أَوْلَى أَلَهُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَمَا اسْتَنْتَجَعَ بِمَعْنَا بَعْضُ (الانعام: ١٢٨)؛ وَلِهَذَا كَانَتْ الْإِنْسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَخَافُ الْجِنَّ وَتُخْشَاهُ وَتُشْرَاهُ؛ حَتَّى عَبَدَتْهَا قَلْبًا يُشْرَاهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَانَ يَكُلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِوُثْقٍ يُكُلُو مِنَ اللَّيْلِ فَزَادَهُمْ بُغْضًا﴾ (الجن: ٢٦)، وَشَيَاطِينُ الْجَانِّ فِيهِمْ شَرٌّ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَفَوَّضَ الْجَانَّ وَإِعَاضَهُمْ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَتَسْلِيَتُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَتَلْقِيَتُهُمُ الْحُجَجَ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلْ أَطْعَمَكُمْ عَلَى مَا تَدُلُّ الْأَلْسُنُ ۖ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ لَّا لَهُ أَمْرٌ﴾ (الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢).

رابعًا: أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْجَانَّ لَا يَنْطَعُ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِمَا يَسْتَجِيعُ بِهِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَطْلُوبٌ فِي أَوَّلِي مَرَّةٍ، فَسَيَكُونُ لَهُ مَطْلُوبٌ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَسْتَدْرِجُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ وَإِعْبَارِهِ بِالْغَيْبِ؛ حَتَّى يَهْلِكُ بِهِ وَلَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْفُتُوكَ وَالْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهُ، فَيَطْلُبُ مِنَ الْجَانِّ مَا يُرِيدُ، وَيَصْبِحُ الْإِنْسَانُ

بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ فِي نَفْسِهِ: بَيْنَ أَنْ يَفْتَنَ الْجَانُّ مَا يُرِيدُ، أَوْ أَنْ يَتَخَلَّى
عَنِ مُتَعَبِهِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي أُعْطَاهُ لِإِيَّاهَا وَاعْتَادَهَا، وَرُبَّمَا آتَاهُ اللَّهُ جَانًّا بِهَا
عِنْدَ النَّاسِ؛ بِإِخْبَارٍ عَنْ غَيْبٍ، أَوْ سِيَادَةٍ، أَوْ مَنَافِعٍ دُنْيَوِيَّةٍ كَقَضَاءِ
الْحَاجَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ هَؤُلَاءِ يَقْعُونَ فِي شِرَاكِ النَّوَيلِ؛ فَيَبْذُلُونَ
بِبَذْلِ مَا يُرِيدُهُ الْجَانُّ مِنْهُمْ نَاقِلًا ثُمَّ كُفْرًا صَرِيحًا، وَيَتَوَقَّعُونَ أَنَّهُمْ
مَتَابِلُونَ؛ حَيْثُ أَغْنَتْهُمْ مُتَعَتُهُمْ مِنَ الْجَانِّ، وَلَوْ زَالَتْ تِلْكَ الْمَتْعَةُ،
لَا بُعْثُوا مَا هُمْ فِيهِ مِنْ كُفْرٍ وَشِرْكٍ بَيْنَ صَرِيحٍ.

خَامِسًا: أَنَّ الِاسْتِعَانَةَ الدَّائِمَةَ بِالْجَانِّ فَتْنَةٌ لَا تَنْتَهِي غَالِبًا إِلَى خَدِّ،
فَمَنْ تَشَرَّبَهَا قَلَمًا يُفْلِحَ عَنْهَا، وَلَوْ رَأَى ضَرُّهَا عَلَيْهِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّهُ
لَا يَقْبَلُ عَلَيْهَا؛ فَلَهَا فَتْنَةٌ عَلَى أَصْحَابِهَا أَشَدُّ مِنْ فَتْنَةِ إِدْمَانِ الْخَمْرِ
وَالْمُسْكِرَاتِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ أَنْجَاهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا السَّبِيلِ أَنَّهُمْ كَانُوا
يُظَنُّونَ أَنفُسَهُمْ يَقْبَلُونَ عَلَى الرَّجُوعِ مِنْ أَوَّلِ طَرِيقِهِمْ، فَاسْتَدْرَجُوا حَتَّى
يَبْذُلَهُمُ الشَّيْطَانُ بِفِتْنَتِهِ، وَمَنْ دَخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ بَنَى صَالِحًا، وَأَعْرَكَ مَا
هُوَ فِيهِ مِنْ بَلَاءٍ، لَا يُصَوِّرُ نَفْسَهُ أَنَّهُ يَتَعَامَلُ مَعَهُمْ بِالشَّرْكِ وَالْكُفْرِ
وَالْمَعَاصِي وَالشَّهَوَاتِ، بَلْ يُصَوِّرُهَا لِلنَّاسِ عَلَى أَنَّهَا أَبْوَابٌ وَلَا يَبْذُلُ
وَكِرَامَتَهُ، وَهَامَّتْهُمْ لَيْسَ فِيهِمْ عِبَادَةٌ، وَلَا يَشْتَهَرُونَ بِدِيَانَةِ بَيْنِ النَّاسِ؛ فَلَا
يَعْرِفُهُمُ النَّاسُ بِكَثْرَةِ صَلَاةٍ وَلَا بِكَثْرَةِ صِيَامٍ وَلَا زَوْجٍ؛ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُدَاخِرُ
بِخِلَافِ ذَلِكَ، مِمَّا يَقْطَعُ مَعَهُ الْعَارِفُ أَنَّ الْجَانَّ لَمْ يَخْضَعْهُمْ بِذَلِكَ كَرَامَةً
لَهُمْ وَلَا حِبًّا لَهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ.

سَادِسًا: أَنَّ الْقَوْلَ بِتَجَوُّزِ التَّعَامُلِ الدَّائِمِ مَعَ الْجَانِّ بَابٌ يُفْتَحُ
لِلشَّكْرِ وَالْكُفْرِ لِلدَّخُولِ فِيهِ بِهِنَا الذَّرِيعَةُ؛ فَلَا يُعْرَفُ السَّاحِرُ وَالكَاهِنُ
مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذِهِ فَتْنَةٌ عَظِيمَةٌ، وَشَرٌّ كَبِيرٌ.

وَلَا يُنْكَرُ أَنَّ السَّلَفَ يَعْزِضُ لَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْكَرَامَاتِ فِي هَذَا

الباب، ولكنها لم تكن لأحد منهم دائماً ويطلب منه يتبعها ويتعامل مع فريقه كما يتعامل الجن، بل سوتنا منهم من يسمع أصواتاً ثوقطة للصلاة إن كان نائماً، ويسمع نداء يُرثيهُ إن كان نائماً، وهذا عارض، ليس طلباً وحثاً منهم عن ذلك، كما يتعامل من يقصّد الجحّن بالسؤال والجلوس إليهم والمخلوة بهم في البرّ والظلمات، فليس هذا من قديهم ولا يُجيزونه.

وهذه الأمور كلها قد دفعها الله عن نبيه سليمان، فأطلقه على ما لم يطلع عليه غيره من أمر الجن، وسخرهم له كالعبد مع سيّده.

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَمَلَّلُونَ لَكَ مَا بَيْنَكَ مِنْ خَشْيَةٍ وَيَتَكَبَّرُونَ بِمَا لَكَ مِنْ قُوَّةٍ وَأُولَئِكَ كَانُوا لَكَ عَنَافٍ فَتَكُونُ أَفْكَارًا﴾﴾ [سج: ١٣].

سخر الله الجحّن لسليماناً يتَمَلَّلُونَ له وَيَتَضَعُونَ معه ما يشاء من المحارِب، وهي الأبنية من مساكن وغيرها.

حُكْمُ التَّمَلُّلِ وَصُورُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ:

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَتَكَبَّرُونَ﴾، فقبل: هي الصُّور؛ كما قاله السُّدِّيُّ والضَّحَّاكُ^(١).

ولم يثبت في شيء من الشُّرُ ولا من أحوال أحدٍ من الصحابة: أنَّ التَّمَلُّلَ التي كانت تُعَمَلُ لسليماناً أنَّها صور ذوات أرواح، والتَّمَلُّلُ لا يَلْزَمُ من إطلاقها أن تكون صوراً لذي روح؛ فقد تكون لشجر وكوكب وآتية؛ فالتَّمَلُّلُ هو المَجَسِّم الذي يكون مثلاً لشيء محسوس؛ سواء كان

(١) «تفسير الطبري» (١٩/ ٢٣١)، و«تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٠٠).

ذَا رُوحٍ أَوْ لَيْسَ بِذِي رُوحٍ؛ وَعَلَى هَذَا فَلَا فَرْقَةً لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَوْ كَانَتْ لِسُلَيْمَانَ جَائِزَةً وَهِيَ ذَاتُ أَرْوَاحٍ، لَمْ يَصُحَّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ التَّمَاثِيلَ وَتَصَاوِيرَ الْأَرْوَاحِ، كَمَا أَجَازَ اللَّهُ لِسُلَيْمَانَ بِذَلِكَ الْجِنَّ وَالْتَصَرُّفَ فِيهِمْ، وَلَمْ يُجْزِهِ لِخَبِيرَةٍ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ جَفْرِيتًا مِنَ الْجِنَّ جَعَلَ بِكَفِّكَ عَلَى الْبَارِخَةِ؛ لِيَطْلُعَ عَلَيْكَ الصَّلَاةُ، وَإِنَّ اللَّهَ أَسْكَنِي بَيْتَهُ فَلَدَعَتْهُ، فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَزْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِقَةٍ مِنْ سَوَاقِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُضَيِّحُوا فَتُظْهِرُونَ إِلَيَّ أَجْمَعُونَ - أَوْ تَكُلِّعُكُمْ - ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: ﴿وَبِأَخِيهِ لَا وَفَّاءَ لِي مُنْكَ لَا يَكُنِّي بِكَوْنِي مِنْ مَتَرَةٍ﴾» (١)، فَزَعَمَ اللَّهُ خَاسِمَةً (٢).

وَتَصَاوِيرُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مُحَرَّمَةٌ كَذَلِكَ عَلَى الْأُمَّةِ، وَالْأَحَادِيثُ فِيهَا مُتَوَاتِرَةٌ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَاوِرُونَ بِخَلْقِي الْوُجُوهَ» (٣)، وَفِيهِمَا أَيْضًا؛ قَالَ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَلِيلِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بِقَوْلِ لَهُمْ: «أَحْبَبُوا مَا خَلَقْتُمْ» (٤).

وفيهما عَنْ أَبِي ذُرَّةٍ؛ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قَارِ مَرْوَانَ، فَرَأَى فِيهَا تَصَاوِيرَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذَنْبٍ يَخْلُقُ خَلْقًا يَخْلُقِي؟ فَلْيَخْلُقُوا ذُرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَيْئًا» (٥).

وفيهما عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنِّي رَجُلٌ أَصَوِّرُ هَلِيلِ الصُّوَرِ، فَأَتَيْتُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: اذْنُ وَشْيٍ، فَلَدَعْنَا وَشْيَهُ، ثُمَّ قَالَ: اذْنُ وَشْيٍ،

(١) أخرجه البخاري (٤٦١)، ومسلم (٥٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٩٦/٢١٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٥٧)، ومسلم (٩٦/٢١٠٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١).

قَدْخَا عَنِّي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، قَالَ: أَتُبَيِّنُ لَكَ سَمْعَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَةً): نَعَمْ، فَتَعْلَمُ فِي جَهَنَّمَ^(١).

وأما التصويرُ الذي لا يتصرفُ فيها الإنسانُ؛ وإنما هو ثابتٌ لما هو من خلقِ الله، كما يظهرُ في البُرْزَخِ والماءِ والشَّاتِبِ العاكِسِ، مباشرةً أو مسجَّلةً، وما ثبتَ فيها من صُورٍ، فهذا ليس من صنعِ الإنسانِ ولا تدبيره؛ وإنما هو انعكاسٌ لخلقِ الله كانعكاسِ البُرْزَخِ والماءِ، إلا أنَّ هذا وقتيٌّ ويزولُّ، وذلك يُقدَّرُ على تبييئه، على اختلافٍ في مُدَّةِ تبييئه، فيجوزُ فعلُ ذلك بشرطَينِ:

الشرطُ الأولُ: ألا يتصرفَ في تلك التصويرِ بشيءٍ يُخرِجُها عما هي عليه بطبيعتها التي خلقها الله عليها؛ لا بتضميمٍ ولا بتحقيقٍ، ولا بتغييرٍ لَوْنٍ أو حَيٍّ أو أَتَقَى أو أَذُنٍ للإنسانِ؛ فَإِنَّ تَغْيِيرَ ذَلِكَ يجعلُها مرسومةً بخُطِّ الإنسانِ وبِيدِهِ.

الشرطُ الثاني: ألا تُعْطَمَ، ومما يُشَوِّرُ بتعطيلِها تعليلُها في المجاليسِ والميادينِ، وكلِّما كانت هيئةُ التعظيمِ أظهرَ، كان التحريمُ أشدَّ، وتعليلُ المعظمِ محرمٌ، وقد لا يكونُ ذا رُوحٍ، والغالبُ أنَّ الناسَ تُعلَنُ صُورَ ذواتِ الأرواحِ للتعظيمِ، وتُعلَنُ صُورَ الطبيعةِ للترَّيبِ، وتعليلُ غيرِ المعظمِ مباحٌ؛ كما لا يُعرَفُ عادةً أنَّ الناسَ تُعْطَمُ؛ كصُورِ ونماثيلِ الأشجارِ والأوانيِ والجبالِ والأفلاكِ والبحارِ والأنهارِ والسحابِ.

وقد رُحِّصَ بالصُّورِ المُحْتَجَّةُ، والتي لم يَنْسَجِها أو يُصَنِّعْها الإنسانُ بنفسه، وبمثلِ ذلك: الصُّورُ التي تكونُ على الشُّعْلِ والحُفِّ والسرَّابِلِ والفرْشِ الأرضيَّةِ، بخلافِ ما يُعلَنُ على الجِيطانِ معتدلاً مَبْرُوراً، وما

يُوضَعُ عَلَى صَدْرِهِ الْمَلَابِيسُ وَعَلَى مَا يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ؛ كَالْعِصَاوَةِ.
وهذان الشرطان يَتَطَهَّرَانِ فِي عِلْقِ تَحْرِيمِ التَّمَاثِيلِ وَالتَّصَوُّيرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
حَرَّمَ التَّمَاثِيلَ لِعِلَّتَيْنِ: الْأُولَى: مِثْلُهَا خَلْقُ الْهَوَى، وَالثَّانِيَّةُ: حَتَّى لَا تُعْظَمَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَوْ مَعَ قَوْلِ الْأَمَلِ: فَكُلُّ مَا يُحَقِّقُ الْعِلَّتَيْنِ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ،
فَحُرِّجَتْ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ الْعِلَّةُ الْأُولَى، وَخُرِّجَتْ بِالشَّرْطِ الثَّانِي الْعِلَّةُ
الثَّانِيَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ حَوْلَ الصُّوْرِ وَالتَّمَاثِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿أَتَأْتُونَ آلِهَتَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَتَقُولُونَ كَثِيرٌ كَلْبُكُمْ فَكُلُّهُمْ فِيهِ فَيَكُونُ طِمَاحًا يَذِيهِ اللَّهُ﴾
[آل عمران: ١٤٩].

وَهُوَ، ﴿رَجَعَا إِلَى كَلْبِكُمْ وَتَقُولُوا كَلْبُكُمْ﴾: الْجَفَانُ: جَمْعُ جَفْنَةٍ،
وَمِنْ وَعَاءٍ كَحَوْضِ الْإِبِلِ وَنَحْوِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَالْجَوْنَةِ مِنَ
الْأَرْضِ»^(١).
وَالْقُدُورُ الرَّاسِيَّةُ: الْكَبِيرَةُ الثَّابِتَةُ لِعِظَمِهَا.



(١) «تفسير الطبري» (١٩/٢٣٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣١٧٣).



سورة طه

سورة طاهر سورة مكية^(١)، ذكر الله فيها حقيقة خلق الملائكة، وذكر العباد بنبوة الله عليهم، وخلقهم لهم، وشعب أصليهم، وذكر عاقبة المكذبين، وأسباب ضلال المشركين، وإبداع الله في صنعه وخلقهم في الأرض والسماء، وذكر الجنة والنار، وأمر بالاعتبار بأحوال السابقين المكذبين.

* * *

قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا يَمِلُّ الْخَبْثَ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ مِنْ بَيْنِهِ تَلَبُّوسَهَا وَمِنْ أَمْلَاقِهِ يَخْرُجُ الْبَازُ وَبَيْنَهُ رِيقٌ يُرِيخُ الْوَيْحَانَ وَمِنْ أَمْلَاقِهِ يَخْرُجُ الْبَازُ وَبَيْنَهُ رِيقٌ يُرِيخُ الْوَيْحَانَ وَمِنْ أَمْلَاقِهِ يَخْرُجُ الْبَازُ وَبَيْنَهُ رِيقٌ يُرِيخُ الْوَيْحَانَ﴾ [طه: ١٧].

في هذا: والله على عباده بأن ما لهم شرباً سائغاً يستمتعون به ويترقون منه، وجعل ماء الملحاً أجافاً، وهو البحر، ورزق عباده فيها نعماً، أظهرها:

أكل اللحم الطري، وهي الأسماك، وما في البحر من كائنات لا أصل في جل الأكل، واستخراج الحلي من الجواهر كاللؤلؤ وغيره، وركوب البحر بالسفن التي يسير فيها الناس إلى منافعهم من بلد إلى بلد، ومن موضع إلى آخر، وقد تقدم كلام على صيد البحر وميثاقه عند

فَقُولُوا تَعَالَى: ﴿إِنَّا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَاتَّلَمَ وَلَسَتْ أَلَيْسَ بِهِ﴾ وَمَا أُؤْمَلُ بِهِ
لَقَدْ أَتَى ﴿الْبَدْرَ: ١٧٣﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ سَيِّدُ الْبَحْرِ وَمَعَالُهُ مِنْكُمْ
لَكُمْ وَلِكَلْبَةٍ وَتَحَرَّى عَلَيْكُمْ سَيِّدُ الْفَرِّ مَا دَنَسَتْ حَرَمًا وَاتَّقُوا لَكُمْ الْأَوْتَ إِلَى
لَحْزَمَاتٍ﴾ [الْمَائِدَة: ٩٦].

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى رُكُوبِ الْبَحْرِ وَأَحْوَالِهِ، وَتَحَكُّمِ الْفَرْقِ فِيهِ وَفَضْلِهِ،
عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَرَأَ الْقُرْآنَ يُفَهِمُ فِي الْقُرْآنِ وَالْبَحْرُ حَرَمٌ إِنَّا كُنْشَرُ رَبِّ الْعَالَمِ
وَجَمْعَهُ يَمُومُ لِحَبْلِهِ وَكُرْحَا يَمُومُ لِحَبْلِهِ وَكُرْحَا يَمُومُ لِحَبْلِهِ وَكُرْحَا يَمُومُ لِحَبْلِهِ
مَكْنَى وَكُلُّهُمُ الْبَحْرُ أَيْمَنُ بِهِمْ وَفَقَرَأَ لَكُمْ تَحْوِيلَهُ لَكُمْ الْقُرْآنُ﴾ [يُونُس: ١٢٢].





سورة يس

سورة يس مكِّيَّة، وقد حكي الإجماع على ذلك غير واحد من العلماء، وبهذا قال ابن عباس وعائشة وقتادة، وقيل بمكِّيَّتها، وهو قول شاذ، إلا آيات يسيرة هي موضع نظر بين القول بمكِّيَّتها والقول بمكِّيَّتها^(١).

وقد بين الله فيها نعمة القرآن وما فيه من فصول القول والهداية والرشاد لطالبيه، ومهمة النبي ﷺ وحقيقة رسالته، والتذكير بآياته الكونية وخلقي الإنسان وضعفه، وأحوال بعض المعاندين لرسلهم من السابقين، والتذكير بالآخرة وفجأتها، ووعيد الله للظالمين.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتْلُونَ مَنَ خَلَا الْوَيْدُ إِذْ كُنْتَ سِكِّينَ ﴿١٥﴾ مَا يَتْلُونَ إِلَّا سِحْرَ وَيدٍ قُلْتُ لَهُمْ وَمَنْ يَنْبِشُونَ ﴿١٦﴾ نَلَا يَسْتَكْبِرُونَ قَوْمَهُ وَلَا إِلَهَ لَهُمْ يَرْجِعُونَ﴾﴾ (يس: ١٨ - ٥٠).

ذكر الله تعالى أمر قيام الساعة، واستعجال المشرِّكين لها، وبين أنها صيحة واحدة مفاجئة تَبْشُرُهُمْ وهم في غصائهم ويزاجعهم غافلون عنها، وهذه الصيحة هي نفخة الصُّعْفِ، وبين الله أن نهايتهم لا تجعلهم

(١) ينظر: التفسير ابن عطية (١/٤٤٥)، وازاد المسير (٣/٥١٦)، والتفسير القرطبي (١٧/٤٠٣)، والذيل المصنوع (١٢/٣٩١).

يَسْتَكُونُونَ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِأَحَدٍ، وَلَا الرَّجُوعَ إِلَى أَعْلَهُمْ، فَنَأْتِيَهُمْ فِي أَمَانَتِهِمْ.
وفي هذه الآية: عِظَمُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَحْيَاءِ، وَخَاصَّةً فِيمَا يَنْفَعُ الْمَيِّتَ
بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْحَيَّ بَعْدَهُمْ فِي حَيَاتِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حُكْمِ الْوَصِيَّةِ
وَأَحْكَامِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ
خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبُونَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]،
وقوله تَعَالَى: ﴿لَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ مَوْتًا وَوَسَّيْنَا عَلَى الْمَوْتِ أَنْ يُدْخِلَنا إِلَهُ تَعَالَى
عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٨١]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلْيَسِّرْنا الْمَوْتَ لَكَ نُفْزِلْنا مِنْ حُلِيِّهِمْ
مِنْهُ إِنَّهُمْ عَلَما بَعْثِهِمْ فَلْيَقُولُوا لِلَّهِ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٢٩].

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كُنَّا نَبْرَأُ الْإِنْسَانَ لَقَدْ فَعَلْنَا لَهُمْ فَتًى فَيَكُونُ لَيْسَ لَهُمْ سَبِيلٌ ۝ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ فِتْنَةً فَمَا تَكُونُونَ ۝﴾﴾
﴿وَمَنْ يَرْجُ الْآخِرَ لَا يَتَّخِذْ لِمُنْكَرٍ كَسْبًا﴾ [يس: ٧١-٧٣].

أَرشَدَ اللَّهُ إِلَى النَّظَرِ وَالاعتْبَارِ فِي مَخْلُوقَاتِهِ، وَمِنْهَا الْأَنْعَامُ الَّتِي
يَتَعَلَّقُونَ بِهَا، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَسَخَّرَهَا اللَّهُ مُلْكًا
لَهُمْ؛ لِيَتَفَقَّهُوا بِرُكُوبِ وَأَكْلِ وَشُرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى
أَحْكَامِ رُكُوبِ الدَّوَابِّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَسُجِدُ لِلْعَالَمِينَ إِنَّ بَلَدًا لَكُنْ
تَكُونُوا بَيْنَهُمْ أَوْ يَنْتَهِبُوا إِلَيْكُمْ فَتَكُونَ لَهُمْ رُجُومًا ۝ وَلِلَّيْلِ وَالنَّجْمِ
وَالْجَبَرُوتِ بِرِجْزٍ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الحمل: ٧-١٨].



سُورَةُ الصَّافَّاتِ

سورة الصافات مكية بالاجماع، وبمكيّتها قال ابن عباس^(١)؛ وإنما الخلاف في آيات يسيرة، وقد ذكر الله في هذه السورة عظيمة الملائكة وأنهم ليسوا بنات لله، وذكر خلق الأفلاك، وحفظ السماء من المردة، وذكر بالعاقبة ومرجع الناس إليه، وذكر خصومة المعتدين يوم القيامة وتلاؤمهم وتحسّرهم، وذكر بالجحيم والنعيم وأنواعه، وذكر أساليب المعتدين الشكركين للبعث، وذكر بعاد قوم نوح، وذكر إبراهيم وحاله مع ولده الدّيح، وقوم موسى ولوط ويونس وغيرهم، وذكر ضلال المشركين فيما نسبوه إلى الله من باطل واقتراء عليه.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَتْلُمَنَّكُمْ يَوْمَ التَّنْجِيَةِ﴾﴾ (الصافات: ١١١).

لما كان يونس في الفلك مع قوم واضطرب البحر وماجى الأمواج وتحشى من على ظهر الفلك الهلاك، رأى أن يخرج من ظهره بعضهم ليخفف وزئه فلا تفرقوا جميعاً، وكان الفلك مليئاً بالناس ومتاههم؛ كما قال تعالى: ﴿إِذْ بُعِثَ إِلَى الْقَوْمِ النَّاجِي﴾ (الصافات: ١١٠)، فافترعوا فخرجت على يونس أن يرمي نفسه منه، وفي هذه الآية مقام جليل؛ منها: مشروعية الفرقة عند الحاجة إليها؛ وقد تقدّم الكلام عليها

(١) ينظر: فرائد السيرة (٣/٥٣٥)، وتفسير القرطبي (٣/١٨)، واللمع المصنوع (١٢).

وأدلتها عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ تَتَّقِي مِنْ آثِمَةِ الْغُيُوبِ إِنَّكَ كُنْتَ تَتَّقِيهِمْ﴾^(١)، وهاتان الآيتان أصل في مشروعية القرعة في القرآن، كما نص على ذلك الشافعي وغيره^(٢).

ومنها: ارتكاب المفسدة الدنيا لدفع العليا، وأن الضرر العام أشد من الضرر الخاص.

ومنها: جواز الأخذ بقلية الظلم، فمن كان في الغالب، وغلب على ظنهم الهلاك، عملوا بذلك ولو بإزهاق نفس.

ومنها: استواء نبي الله يونس مع غيره في الحقوق وفي القضاء والحكم، فلم يستثن نفسه، ولم يطلب ذلك لمقاييد وميوزة.



(١) ينظر: «الأم» (١١٩/٥) و(٣/٨).



سورة النحل

سورة من مكِّيَّة، وقد حكى الإجماع غير واحد من العلماء؛ وبذلك قال ابن عباس^(١)، وقد حكى الثاني لبعضهم أنها مَنِّيَّة^(٢)، وهو قول غريب.

ذكر الله في سورة من القرآن، وأقسم به على بيان عناد الكافرين واستكبارهم بيزكهم وعقليهم لأنفسهم، وذكر الله بعض الأمم المعاندة كفوم نوح وعاد وفرعون وشمود وقوم لوط وغيرهم، وعظمتهم عن الحق، وبين صبر الأنبياء وثباتهم ثباتاً لئله ﷺ، وبين الله فيها إبداع خلقه في الكون وآياته المعجزة، وما خص الله به بعض الأنبياء من ملك وقوة كسليمان، وذكر حال بعض الأنبياء مع ربهم ومع أممهم؛ ليكون أولئك أسوة للنبي ﷺ ولأئمة، وذكر الجنة ونعيمها، وجهنم وعذابها؛ تذكيراً بعاقبة الترفين.

وذكر بداية الصراع والنزاع بين آدم وإبليس عند بداية خلق آدم؛ تذكيراً ببداية الصراع والترصص والتكبر، وأنه ليس بجديد، وسيبقى إلى قيام الساعة، ولكل سلف من الصائقين ومن المعاندين.

• • •

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (١/١٩١)، وفراء المصير (٣/٥٥٧)، وانصهر القرطبي (١٨/١٢٩)، وفائز المصنوع (١٢/٥٠١).

(٢) «البيان»، في عد أي القرآن، لأي عمرو الثاني (ص٢١٤).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿١٠١﴾ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ قَوْلِهِ أَزِيدَنَّ آيَاتِهِ أَتَذْكُرُ ۚ ﴿١٠٢﴾ قَالَ أَفَلَا تَعْلَمُ أَنَّكَ يَوْمَ تُنْفَخُ الْفُجَارُ أَنَّهَا تَبْصُرُ بِمَا تَعْمَلُونَ ۖ ﴿١٠٣﴾ كَذِبُ الْفُجَارِ أَكْثَرُ لَا يَدْرِي ۖ ﴿١٠٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَعَمِلُوا الْإِحْسَانَ ۖ ﴿١٠٥﴾ مَا تَدْرِي مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِأَعْيُنِهِ عَمَّا تَدْرِي ۖ ﴿١٠٦﴾ لَكُمُ الْقُرْآنُ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ ۖ ﴿١٠٧﴾﴾ (س: ٢٣-٢٤).

ليس في تفصيل قصة الحُفَظَتَيْنِ اللَّائِيْنِ اختصارًا عند داود شيء،
وسبب فتنة داود في ذلك ليس فيه شيء يثبت في المرفوع، ولا شيء عن
الصحابه، وقد روى يزيد بن أبي زياد الرقاشي عن أنس فيها خبرًا، وهو
ضعيف^(١).

وهذان الخصمان اختصما للداوة في أنَّ لأحدهما تسعاً وتسعين نعجة، والآخر نعجة واحدة، فظلم صاحب الكثير في القليل الذي مع أخيه الكبار ما لله فتكون مثلاً.

قال الأخ صاحب الشَّعْبِ والشَّعْبِونَ نَعْمَةٌ: ﴿أَكُونِي﴾؛ يعني: أَطْلُقْهَا وَأَعْطِنِي إِكَامًا.

وقوله: ﴿وَمَنْ فِي الْغُلَابِ﴾ يعني: غلبني في قوله والحاجب علي، فغلبني وهزني؛ إذ أخذ النجدة إلى بغاها، وترك أخاه بلا شيء.

وفي قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَهْيِكَ إِذَا بِكَ يَسْعَى﴾ دليل على أن ما أُعِدَّ من الحقوق سيف الحياء والإلحاح: لا يجوز، ويجب أن يُعاد إلى صاحبه، وذلك أن لكثير من النفوس عُسرًا وسُخًا، فتَقَهَّرَ بالحياء كثرَ عَطَبٌ حُلُّهُ بِشَيْءٍ بَخْسٍ مِنْ وَجَلِ عِزِّهِ أَمَامَ تَكَلُّفٍ، وَتُسَحَّطُ فِيهِ كَرَمُهُ، وَأَنَّ النَّاسَ تُعَيَّرُهُ إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ بَخْسٍ، فَيَبِيعُ تَحْجَلًا مِنَ النَّاسِ؛ فَهَذَا الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَالْمَالُ أُعِدَّ بِغَيْرِ طَبَعِ نَفْسٍ.

(۱) مقیاس این اثر: $(0.0000/0.0000)$ ، و مقیاس این اثر: $(0.0000/0.0000)$.

وَعَفُّهُمُ الْكَلَامَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَخَذُ الشَّيْءِ بِسِتْفِهِ الْحَيَاءِ وَالْإِلْحَاحِ
عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي صَدْرِ سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿وَإِنْ يَلْمِزْكُمْ عَنْ كَثْرَةِ ذُنُوبِكُمْ﴾^(١)
[٩١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَنْ تَكُونُوا يَكْزَرُونَ عَنْ تَوْبَتِكُمْ﴾ [٢٩].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَكُونَ يَكْزَرُونَ عَنْ تَوْبَتِكُمْ﴾، فِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى جَوَازِ خِلْطَةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْخِلْطَةُ تُصَيِّرُ الْمَالِ الْمُخْتَلِطَ فِي
حُكْمِ الْمَالِ الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مَجْمُوعُهَا يَبْلُغُ النُّصَابَ وَإِذَا كَانَ أَصْحَابُ
الْمَالِ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ، وَيُشْتَرَكُ فِي الْخِلْطَةِ الْأَشْرَافُ فِي الْمَرْجَحِ
وَالْمَرْجَحِ وَالْمَرْغَى، فَيُشْرَعْنَ جَمِيعًا وَيَرْجَعْنَ جَمِيعًا، وَقَدْ خَلَّجَا وَاحِدًا،
فَإِنْ كَانَتِ الْخِلْطَةُ كَذَلِكَ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَالِ الْوَاحِدِ؛ سَوَاءٌ كَانَتْ
شِرَاكَةً أَعْيَانًا أَوْ أَوصَافٍ، وَعِنْدَ الزَّكَاةِ لَا يَجُوزُ التَّضَرُّعُ بَيْنَهُمَا خَشْيَةَ
الضُّعْفِ؛ بَلْ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا جَمِيعًا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ؛ وَذَلِكَ
لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقَيْنِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْمَعَيْنِ) خُطْبَةُ
الْمَدِينَةِ^(٢)، (وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا
بِالسُّوْقِ)^(٣).

وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْخِلْطَةَ لَا تَوْثُرُ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا فِي بَهِيمَةِ
الْأَنْعَامِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْمَالِ، فَلَوْ اخْتَلَطَ، لَوَجَبَتِ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ
فِي نَصِيبِهِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ يَبْلُغُ الزَّكَاةَ وَلَكِنْ لَوْ تَفَرَّقُوا جَمِيعًا، لَمْ يَبْلُغْ
كُلُّ وَاحِدٍ نَصَابًا، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ.

(١) أخرجه البخاري (١٨٥٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٥١) من حديث أنس رضي الله عنه.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَعْوَةُ خَصْمِكَ فَكَانَ صَرْبٌ يَوْمَ لَا تَحْتَسِبُ﴾ وَجَدْتُهُ مَكْرُومًا
يَوْمَ الْمَيْتَةِ يَوْمَ الْوَكْرِ﴾ (ص: ١١).

أَقْسَمَ أَيُّوبُ أَنْ يَضْرِبَ زَوْجَتَهُ يَوْمَ جُلْدِهِ؛ لِغُلَّةٍ لَعَلَّهَا، قِيلَ: إِنَّهَا
بَاغَتْ ضَغِيرَتَهَا بِمُحَرِّزٍ فَأَطْعَمَتْهُ إِثَاءً، فَلَامَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ جِئْتَهَا
مَرِيضًا ۖ وَبِئْسَ فِي فَعْلَتِهَا شَيْءٌ يَبْثُثُ فِي الشُّعْرِ، وَلَمَّا شَفَاهُ اللَّهُ،
أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَأْخُذَ عَوْدًا فِيهِ يَوْمَ تَضْيِيبٍ، وَقِيلَ: حُزْمَةٌ مِنْ عِيدَانٍ فِيهَا يَوْمُ
عَوْدٍ، وَقِيلَ: الضُّعْفُ مِنَ الْأَثَلِ، فَضَرَبَهَا بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً كَمَا لَوْ ضَرَبَهَا
يَوْمَ مَتَرَفَةٍ، فَجَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ مَخْرَجًا لَهُ فِي يَمِينِهِ فَلَا يَحْتَسِبُ، وَرَحِمَهُ
بِزَوْجِهِ.

وَمِنَ الْفُقَهَاءِ: مَنْ حَمَلَ هَذَا عَلَى الْجَيْلِ الْمَشْرُوعَةِ، وَمَنْ لَمْ
يَجْعَلْهَا مِنَ الْجَيْلِ، وَأَيْمًا جَعَلَهَا مِنْ حَمْلِ الْيَمِينِ عَلَى الْأَلْفَاظِ
وَمَقَاصِدِهَا.

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْجَيْلِ وَأَتَوَاجِعُا حِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا
جَهَنَّمُ بِمَهْلِكِهِمْ جَمَلٌ الْيَقِينَةِ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ لَدَدَ مَوَدُّ لَيْسَ الْبِرُّ إِلَيْكُمْ
لَسْكَرُورًا﴾ (يوسف: ١٧٠).





سُورَةُ غَافِرٍ

سورة غافر مكيةٌ بلا خلاف؛ وبهذا قال ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة، ولا مخالفت لهم من السلف؛ وأما النزاع في آية أو آيتين منها^(١)، ودوي عن ابن عباس أنَّ جميع الحواميم مكية^(٢).

وفي سورة غافر دعوة الكافرين إلى الله، وتحذيرهم من عقابه، وتذكيرهم بطريق من سبقتهم، وبيان عظمة الله وخلقه كالملائكة والسماء والماء، وحذر من يوم القيامة وما فيه من حساب وعذاب، وذكر المشركين بجهنم لبعض الأنبياء السابقين المشابهين لرسالة محمد ﷺ، فكانت عاقبتهم سوء، وذكر الإنسان بضعفه وعظمة الله وتوحيده.

• • •

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْفُسَ لِتَحْكُمُوا بِهَا وَمِنْهَا نَأْتُونَ ﴿٥١﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ فَتَاَنَلُّوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُلُوبِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلِ الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (غافر: ٥١ - ٥٠).

ذكر الله بشفقته بخلق الأنعام وذكورها وتعلم منافعها، وهذا في القرآن كثير؛ لأنها الفصن النعم بالإنسان، وأظهرها بين يديه، ومع هذا كان في غفلته عن عظمتها وعن شكر الله عليها، وقد تقدم الكلام على

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٥٤٥/٤)، وتفسير القرطبي (٣١٢/١٨).

(٢) ينظر: «المعجم المستور» (٥/١٣).



سُورَةُ فَصَّلَتْ

سورة فَصَّلَتْ مَكِّيَّةٌ، وقد تُحْكِي الإجماعُ على ذلك^(١)، ومَعْنَاهِهَا ظاهرةٌ في الدعوةِ إلى التوحيد، وبيانِ منزلةِ القرآنِ وخصائصِهِ الممَجِّزةِ، ورسالةِ النبي ﷺ وحقيقَةِ ذِيقِهِ، وخصوبيهِ وأقوالِهِمُ الباطلةِ، وغلَظِ اللهِ وإبغاضِهِ الخُلُقَ والكُفْرَ، ويُذَكِّرُ قصصَ بعضِ السابقينِ وأحوالِهِم وعاقِبَتِهِم، وأحوالِ المُعَانِدِينَ يَوْمَ العَرَضِي، وحالِ المُتَّقِينَ العاصِرِينَ وخَشْيِ عاقِبَتِهِم، وبيانِ سَعَةِ عِلْمِ اللهِ وَقُوَّتِهِ وإحاطَةِ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يَتَرَفَقُ فَلَكَ يُوحَىٰ إِلَيْنَا إِنَّمَا يَتَرَفَقُ إِلَيْنَا وَبِمَا نَشَاءُ يُنَزَّلُ وَإِلَيْهِ أُنشَرُ﴾ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لِمَنْ كَفَرَ ۚ وَالَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَعْتَمِدُونَ الْآخِرَةَ أَمْ كُنتُمْ كَاذِبِينَ﴾ [فصلت: ٦-٧].

في هذا: وعيدٌ من الله لتاركِ الزكاة، وجعلَ ذلك من أوصافِ المشركين؛ وبهذا قال قُلَّةٌ من العلماء؛ أنَّ تاركَ الزكاةِ كافِرٌ، لأنَّ الله ذَكَرَ أسبابَ كفرِ المشركينَ وعَدَّ منها الزكاةَ، وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الله ذَكَرَ بُرْكَهَم، وذلك أَنَّهُ أَخْرَجَهُم من عبادةِ إلهٍ واحدٍ كما يوَحِّدُ المومنونَ، ولكنَّ ذَكَرَ تَرْكَهُم للزكاةِ علامةً على عدمِ إيمانِهِم بها، وبينَ القرائنِ على ذلك: أَنَّ سورةَ فَصَّلَتْ مَكِّيَّةٌ، وفي زمنِ فرضِ الزكاةِ خلافتُ، ولا خلافَ

(١) ينظر: «السير القرطبي» (١/٨)، (٢٤٨٨).

أَنَّ الزَّكَاةَ مَشْرُوعَةٌ بِمَكَّةَ، وَلَكِنَّ النِّزَاعَ فِي فَرْضِيَّتِهَا، ثُمَّ إِنَّهُ لَا خِلَافَ حَتَّى عِنْد مَنْ قَالَ بِأَنَّهَا فُرِضَتْ بِمَكَّةَ أَنَّ جِبَابَهَا وَتَقْدِيرَ نَصَابِهَا لَمْ يَفْرَضَنَّ إِلَّا فِي الْمَدِينَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِلَى أَنَّ فَرْضَ الزَّكَاةِ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْوَعِيدُ الْوَارِدُ فِي تَارِكِ الزَّكَاةِ فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ هُوَ لِجَاهِدِ الشَّرِيعِ لَا لِلْخَيْلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ بِمَكَّةَ قَلَّةٌ وَغَالِبُهُمْ أَهْلُ قَرْيَةٍ وَضَنْفٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْوُضَى وَالسِّيَادَةِ، فَلَمْ يُسَلِّمُوا أَصْلًا إِلَّا مَا نَزَرَ، وَكُلُّهُمْ يُزَكُّونَ، فَلَيْسَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ مُؤْمِنٌ قَابِقٌ وَلَا مُنَاقِقٌ، فَمَنْ آمَنَ قَوْلَهُ يُؤْمِنُ بِكُلِّيَّتِهِ؛ لِشِدَّةِ مَا يُبَلِّغُوهُ مِنْ تَكْثُرِ الْفُرُوقِ وَتَجَرُّمِهم وَتَسَلُّطِهِم بِالْعَذَابِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ مُؤْمِنٌ بِالرِّسَالَةِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ تَارِكٌ لِلزَّكَاةِ بِخَلَا.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ: مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عِيَادَةَ: قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَدِّهِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ، لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا، وَنَحْنُ نَقْعَلُهُ»^(١).

وَزَكَاةُ الْفِطْرِ فُرِضَتْ بَعْدَ رَمَضَانَ، وَرَمَضَانَ فُرِضَ فِي الْمَدِينَةِ بِلَا نِزَاعٍ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الزَّكَاةَ بَعْدَهُ، وَلَعَلَّ فَرْضِيَّتَهَا يُفْضَدُ بِهَا بَيَانُ مَقَادِيرِهَا وَنَصَابِهَا وَجِبَابِهَا، وَقَدْ تَكُونُ مَفْرُوعَةً قَبْلَ ذَلِكَ بِلَا تَقْدِيرٍ، وَكَانَ صَرْفُهَا مَوْكُولًا إِلَى أَصْحَابِهَا.

وَيُعْضَدُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ سَعْدٍ - أَنَّ الزَّكَاةَ مُتَأَخِّرَةٌ -: مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ: مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْزُقَ الشُّكْرَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤٨] قَالَ: الْمُسْكِينَةُ: الرَّحْمَةُ؛ ﴿يَرْزُقُهَا لِيَكُنْ لَكُمْ نِعْمٌ يَكْفِيكُمْ﴾ [الفتح: ٤٨] قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بَعَثَ نَبِيَّه

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦/٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥٠٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٨).

محمداً ﷺ بشهادة: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَمَّا صَلُّوا بِهَا، زَادَهُم الصَّلَاةُ، فَلَمَّا صَلُّوا بِهَا، زَادَهُم الصِّيَامَ، فَلَمَّا صَلُّوا بِهَا، زَادَهُم الزَّكَاةَ، فَلَمَّا صَلُّوا بِهَا، زَادَهُم الْحَجَّ، ثُمَّ اكْتَمَلَ مِنْهُمْ؛ فَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ١١].

وقد تقدّم الكلام على حكم تارك الزكاة بغلاً، والنزاع في غيره عند الأئمة؛ وأن الذي عليه عائتهم أنه مرتكب لكبيرة، عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْرِزُونَ بِالْحَقِّ وَالْوَسْءِ وَلَا يُؤْتُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُيِّرُوا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَرْفَعَنَّ رُجُوعُ الْقُسُوفِ يَقْنُو إِلَهُهُ قَوْمُ الْقُسُوفِ الْعَالِيَةُ﴾ [الصافات: ٣٦].﴾

نُشِرَ الاستعاذة عند ورود الشيطان على الإنسان بالوسوسة وخطرات الشوء، أو دخول الإنسان أماكن يغلِبُ عليها الشيطان؛ كما في القُدور والشجس، أو الخلوات الموحشة التي يغلِبُ على الظن ورود الجن والشياطين إليها، ولو لم يرد دليل في خاصّة ذلك، وقد تقدّم الكلام على أحكام الاستعاذة في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَرْفَعَنَّ رُجُوعُ الْقُسُوفِ يَقْنُو إِلَهُهُ قَوْمُ الْقُسُوفِ الْعَالِيَةُ﴾ [٢٠٠].

وتقدّم الكلام على صيغتها عند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا قَرَأَ الْقُرْآنَ يُفْشِرُ يَدَيْهِ وَيَعْبُدُ رَبَّهُ تُخَاوُفًا وَتُؤْتًا بِمَالٍ﴾ [الزمر: ١٨].

❁ ❁ ❁

وفي قوله تعالى ﴿وَنُفِّلَ عَنْهُمْ سِتْرًا﴾ أي أن الله أنزل القرآن لإقامة الدين وإصلاح الدنيا، ولا يلتفت أحدٌ كمثلِهِ، وتُصيب العقول التي خلقها الله كثيراً من الحق بفطريتها، ولكن لا تُصيب الحق كاملاً إلا بالقرآن.

Figure 1 consists of three bar charts labeled (a), (b), and (c), each showing the percentage of respondents for different levels of agreement with the statement: "The government should do more to help people who are struggling financially".

(a) **Overall**: The y-axis represents the percentage of respondents (0 to 100). The x-axis shows three levels of agreement: "Strongly agree", "Somewhat agree", and "Disagree". The bars show approximately 75% for "Strongly agree", 20% for "Somewhat agree", and 5% for "Disagree".

(b) **Demographics**: The y-axis represents the percentage of respondents (0 to 100). The x-axis shows three levels of agreement: "Strongly agree", "Somewhat agree", and "Disagree". The bars show approximately 75% for "Strongly agree", 20% for "Somewhat agree", and 5% for "Disagree".

(c) **Attitudes**: The y-axis represents the percentage of respondents (0 to 100). The x-axis shows three levels of agreement: "Strongly agree", "Somewhat agree", and "Disagree". The bars show approximately 75% for "Strongly agree", 20% for "Somewhat agree", and 5% for "Disagree".

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَتْلُوا عَلَيْهِمْ الْقُرْآنَ فَتُكَلِّمُوهُمْ بِهِ وَلَا تَكَلِّمُوا فِيهِ لِلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْهَا قُلُوبٌ قَلِيلٌ﴾﴾ (التوبة: ٤٣).

دعا الله المُصْلِحِينَ إلى التَّجَرُّدِ والإِعْرَاضِ عَنِ ثُلْيَا النَّاسِ؛ حَتَّى لَا يَهْلِكُوا بِهِمْ سَوَاءً كَطَمَحَ فِي الثُّلْيَا وَالْجَاوِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ ظَنِّ الظَّالِمِينَ بِالْمُصْلِحِينَ حِينَئِذٍ يُنْكِرُونَ عَلَيْهِمْ ضَلَالَتَهُمْ؛ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ مُرَاجَعَتَهُمْ عَلَى سُلْطَانِهِمْ وَجَاهِهِمْ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُمْ تَشْرَبُ مِنْ اتِّبَاعِ ذَلِكَ، فَيَخَافُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنْفُسِهِ شَيْءٌ عَلَيْهِ؛ لِنَا يَخَافُونَ الْمِرَاجَعَةَ، فَيَتَحَكَّمُونَ فِي الْمُصْلِحِينَ، وَهَكَذَا ظَنُّوا بِالنَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ، فَعَرَّضُوا عَلَيْهِ الْمَالَ وَالنِّسَاءَ، وَفِي «الْمُسْنَدِ»، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَيْلٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، فَإِذَا عَلِمْتُمُوهُ، فَلَا تَغْلُوا بِهِ، وَلَا تَحْضُوا غَتَهُ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَتَكَبَّرُوا بِهِ) ^(١).

[illegible]

(١) الجنيه واحد (١٠٠٠/٢)

وفي قوله تعالى: ﴿لَوْ لَا اتَّخَذُوا عَلَيْكُمْ آلَافَ حِزْبٍ لَأَذَيْنَاكُمْ فِي ثَمَرِهِمْ﴾ قد صحَّ عن ابن عباسٍ: قال: «كان لرسول الله ﷺ قرابةٌ من جميع قريشٍ، فلما كتبوه، وأبوا أن يُبايعوه، قال: يا قوم، إنا أبئكم أن تُبايعوني، فاحفظوا قُرَابَتِي فيكم، ولا يَكُونْ غَيْرُكُمْ مِنَ الْعَرَبِ أَوْلَى بِحِفْظِي وَنَصْرَتِي مِنْكُمْ» رواه ابن أبي حاتم^(١).

ورَوَى البخاريُّ: من حديث طائوسٍ، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أنه سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿لَا أَلْفَافَةٌ فِي الْأُفْؤُنِ﴾، فقال سعيد بن جبْرِ: قُرَيْشٌ أَلَى مُحَمَّدٍ، فقال ابن عباسٍ: عَجَلْتَ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَنْظُرْ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا كَمَا لَه فِيهِمْ قُرَابَةٌ، فقال: إِلَّا أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقُرَابَةِ^(٢).

وظاهرُ هذه الآية: أنها في حيلة الرِّجْمِ وأداء الحقِّ بين النبي ﷺ وبين قريبه قريشٍ؛ لأنَّ السَّورَةَ مَكِّيَّةٌ، والخطابُ بينهُ وبين قريشٍ لا سائر العربِ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنزَلُوا مِنْهَا ثَمَرًا مُذِينًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُوقِنُونَ﴾﴾ (التوبة: ٣٨).

ذَكَرَ اللهُ صِفَاتِ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُ، وَذَكَرَ أَوَّلَهَا إِقَامَ الصَّلَاةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَحْظَمُ الشَّعَائِرِ الظَّاهِرَةِ، وَأَظْهَرُ التَّعَبُّدِ بِكَوْنِ فِيهَا؛ وَلِهَذَا جَاءَ التَّأَكُّدُ عَلَيْهَا فِي الشَّرِيعَةِ أَشَدَّ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ التَّشَاوُرَ بَعْدَهَا ذِكْرَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ كَمَا أَمَرَ اللهُ، صَحَّ رَأْيُهُ وَسَلِمَ لِيُكْرَهُ مِنَ الْأَهْوَاءِ، فَلَا يُشْبِرُ عَنْ طَمَعٍ وَحَقْدٍ نَفْسٍ، وَأَمَّا رَأْيُ غَيْرِهِمْ،

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٢٧٥). (٢) أخرجه البخاري (٤٨١٨).

ليكونَ بحسبِ أهوائهم وطمعهم، وفي الآية إشارة باطنة إلى أنَّ غيرَ المُصلِّين ليسوا بأهلِ سُورَى يُضَارَّ عن رايهم.

السُّورَى وفضلُها وشيءٌ من أحكامها:

وفي ذكرِ السُّورَى في هذه السورةِ المحكِيةِ بيانٌ لفضلِ السُّورَى، وأنها من الأمورِ التي دُعِيَ إليها الشريعةُ في أولِ الأمرِ والناسُ قليلٌ، ومعلومٌ أنَّ الناسَ بمكةَ مع قُلُوبهم على يقينٍ، فالمؤمنُ منهم لم يُؤْمِنْ إِلَّا بِإِقْبَالِ وقوةِ إيمانٍ وصدقٍ، ومع ذلكَ حَبَذَ اللهُ تَشَاوُرَهُمْ وَأَتَى عليه، مع أنهم لو أُبْرُوا بشيءٍ، لم يُخَالِفُوهُ، وإذا كانَ هذا في زمنِ قوةِ الإيمانِ واليقينِ وقلَّةِ العددِ، فهو مع ضَعْفِ الإيمانِ وكثرةِ العددِ أَكْثَرُ.

وقد قال بعضُ السلفِ: «إِنَّ الْآيَةَ قُصِدَ بِهَا الْأَنْصَارُ فِي الْمَدِينَةِ»، وبهذا قال ابنُ زيدٍ^(١)، فَصَوَّبَهُم اللهُ لِنَبِيِّهِ وَهُوَ بِمَكَّةَ لَمَّا أَسْلَمُوا وَأَبْدَوْا خَيْرًا فِي أُنْيَا الْحَقِّ، وَتَشَاوَرُوا فِي أَمْرِهِمْ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمُ الْوَسِيلَةَ إِيَّاهُ لَا تَنْفِرُ فَرَقًا وَقَدْ خَلَقْنَاكَمْ خُلَافَةً فِي الْأَرْضِ فَذَرِكُنَّ آلَكُمْ وَوَسِيلَةَ الْأَرْضِ لَكُمْ وَمَا عَلَيْكُمْ أَلَعُ الْفُتُورِ﴾، لا يجوزُ أَنْ يُجَمَلَ بَيْنَ النَّاسِ سُورَى؛ فَذلِكَ مُحَادَّةٌ لَهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِإِيْمَانِكُمْ وَلَا مُؤْمِنَاتِكُمْ إِيَّاهُ فَتَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَكُمْ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٣٦]، فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيمَا لَفَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ فِيهِ إِلَّا اخْتِيَارُ قَضَائِهِمَا، وَأَمَّا أَمْرُهُمْ فَسُورَى بَيْنَهُمْ، لَا يَقْضِي أَحَدٌ عَنْ جَمَاعَتِهِ فِيهِ.

وما لَفَضَتْ فِيهِ الشريعةُ واختارَتْهُ، وَلَكِنَّهَا وَسَّعَتْ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ كَالْجِهَادِ، فَلِلْمُسْلِمِينَ التَّشَاوُرُ فِي تَعْيِينِ جِهَةِ الْقِتَالِ وَزَمَانِهِ؛ لِأَنَّ التَّشْرِيعَ لَا يُشَاوَرُ فِيهِ، وَكَالْوِلَايَةِ؛ قَضَى اللهُ أَنْ لَا سُلْطَانُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا

منهم، فلا يجوز التشاور بين ولاية كافر ومسلم باختيارهم، ما لم يُقهرُوا، ولكن لهم التشاور بين المسلمين فيختارون من يصلح منهم.

والشُّورَى فيما لم يُفرض الله فيه سنة، كالذي يتعلّق بمصالح العباد والمُتَلَدَانِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْمَالِ وَالنُّظُمِ، وإذا عرَضَ الْأَمِيرُ الْأَمْرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَتَشَاوَرُوا، فهل يكون رأيهم مُلْزِمًا لِلْأَمِيرِ أَوْ مُنْغِلِمًا لَهُ؟ إِنْ أَجْتَمَعَ أَهْلُ الشُّورَى عَلَى أَمْرٍ، فَلَا يَجُوزُ لِلْأَمِيرِ مَخَالَفَتُهُ إِنْ كَانَ أَمْرًا عَامًّا وَمُصْلَحَةً لِلنَّاسِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي خُرُوجِهِ عَنْ إجماعهم مِنْ فتنَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَأَمَّا إِنْ اختلفُوا فيما بينهم وَغَلَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ كَثْرَةً وَسَوَادًا فِي الرَّأْيِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ:

الأولى: إِنْ كَانَ الْأَمِيرُ عَالِمًا بِصِحَّةِ مُسْتَنْبَطٍ، فَالشُّورَى بِالنِّسْبَةِ لَهُ مُنْغِلِمَةٌ تُعْطِيهِ عِلْمًا إِلَى جُلِيهِ، فَقَدْ بَرَى مَا لَا يَرْوَدُ، فَيَجُوزُ لَهُ مَخَالَفَتُهُمْ مَا دَامَ عَالِمًا فِيهِمَا اسْتِشَارَهُمْ فِيهِ.

الثانية: إِنْ كَانَ الْأَمِيرُ جَاهِلًا فِيهِمَا اسْتِشَارَهُمْ فِيهِ، فَالشُّورَى مُلْزِمَةٌ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَدَرَ بِأَمْرِهِ سَيِّئٌ عَنْ جَهْلٍ وَهَوًى، وَلَا يَكَادُ الْيَوْمُ يُوجَدُ فِي الْأُمَمِ حَاكِمٌ عَالِمٌ، وَإِنْ عَلِمَ فِي بَابٍ، فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي عَائِدَةِ الْأَبْوَابِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِإِرْجَاعِ الْأَمْرِ إِلَى الْعَالِمِينَ الْمُسْتَنِبِطِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ رَدٍّ إِلَى أَرْسُلِهِ ذَلِكَ أَمْرُ إِلَهِكُمْ إِلَهُ الْوَحْدِ لَا يَتَّخِذُ لَهُ شَرِيكًا﴾ [النساء: ٨٣] وَمَنْ لَا يَعْلَمُ لَا يَسْتَنِبِطُ، وَمَنْ لَا يَسْتَنِبِطُ لَا يَقْضِي، وَإِنْ كَانَ جِلْمُهُ بِهِمْ، فَيَحْكُمُ وَيَقْضِي مَنْ يَسْتَشِيرُهُ وَيُغْلِبُهُ، وَإِلَّا أَعْلَمُ.

وقد تقدّم الكلام على الشُّورَى وأحكامها وأحوالها، عند قوله تعالى: ﴿جَاهِلٌ فِي الْأَرْضِ عَلِيمًا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَا فِتْنًا مِّنْ رَّأْيٍ فِيهَا فَذَلِكُمْ عَلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذَ أَكْثَرُ آلِهِ مُشِيرِينَ﴾ [الشورى: ٢٢].

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ يَكُونُونَ ﴿٣٩﴾ وَتَكُونُوا مَعَهُمْ سَبِيلًا ﴿٤٠﴾﴾﴾
 ﴿تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ يَكُونُونَ ﴿٣٩﴾ وَتَكُونُوا مَعَهُمْ سَبِيلًا ﴿٤٠﴾﴾﴾
 ﴿تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ يَكُونُونَ ﴿٣٩﴾ وَتَكُونُوا مَعَهُمْ سَبِيلًا ﴿٤٠﴾﴾﴾

شرح الله لِمَنْ يُبَيِّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَصِرَ لِنَفْسِهِ، وَالْأَيْبِي هَذَا النَّصَابِ
 لِنَفْسِهِ نَفْسُهُ قَبِيْهَةٌ فِي حَقِّهِ مِنْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ أَوْ دَمٍ، فَيَتَرَايَدُ النَّاسُ فِي
 طَلَبِ الْبَيْتِ الَّذِي لَا يَتَمَيَّ، فَيَتَعَاطَمُ وَيَشْتَدُّ الظُّلْمُ يَتَزَايِدُهُمْ فِي انْتِصَارِهِمْ
 لَأَنْفُسِهِمْ، وَكَثِيرًا مَا يَدْخُلُ الْمَظْلُومُ بَابَ الْانْتِصَارِ لِنَفْسِهِ حَتَّى يُصَيِّحَ
 ظَالِمًا وَقَدْ كَانَ مَظْلُومًا، وَمَا يَزَالُونَ يَتَزَايِدُونَ فِي الْانْتِصَارِ لَأَنْفُسِهِمْ كَمَا
 يَتَرَايِ أَهْلُ الْأَمْوَالِ وَبَنَاءُ الْأَمْوَالِ، وَلِهَذَا حَتَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمُ الْعَنَاءَ حَتَّى
 لَا يَفْقَهُ النَّاسُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ شَرًّا عَامًّا بَدَلًا مِنْ شَرٍّ وَبَغْيٍ
 خَاصٍّ.

وَهَذِهِ آيَةُ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ يَكُونُونَ ﴿٣٩﴾ وَتَكُونُوا مَعَهُمْ سَبِيلًا ﴿٤٠﴾﴾
 يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ يَكُونُونَ ﴿٣٩﴾ وَتَكُونُوا مَعَهُمْ سَبِيلًا ﴿٤٠﴾﴾
 وَمَنْ كَلَّفَ يَدِي مَا عُوْثَ يَدِي ثُمَّ يَنْصَرِفْهُ اللهُ إِلَيْكَ اللهُ لَسَوْفَ
 عَاقِبُهُ ﴿الْحَجَّ: ٢٦٠﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْانْتِصَارِ لِلنَّفْسِ بِبَيِّنٍ مَا يُبَيِّنُ
 حَالَهَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَتَنَى أَتَقَاتَى عَلَيْكُمْ مَا تَكْتُمُونَ عَلَيْهِ يَدِي مَا
 أَتَقَاتَى عَلَيْكُمْ وَأَتَقَاتَى اللهُ﴾ [٢٤١]، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا الْكَلَامُ عَلَى أَحْوَالِ
 الْانْتِصَارِ لِلنَّفْسِ، وَمَنْ يَجِبُ أَنْ يَتَصَيَّرَ الْإِنْسَانُ مِنَ الظَّالِمِ وَمَنْ يُسْتَحَبُّ
 لَهُ الْعَفْوُ وَالصَّفْحُ، فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ كَانُوا
 وَيَقُولُوا الْقَوْلَ الَّذِي كَانُوا اللهُ كَرِيمًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا عَلِمُوا وَسِعَتْهُمُ الْيَدُ عَلَى
 أَنَّهُ سَلَفَهُمْ يَكُونُونَ﴾ [٢٢٧].



سُورَةُ الرَّحْمٰنِ

سورة الرَّحْمٰنِ حِكْمِيّ الإجماع على مكِّيَّتها^(١)، وفيها بيانُ فضلِ القرآنِ، وسُجْدَةُ اللَّهِ فِي الْأَوَّلِينَ وحالِهِمْ فِي الْأَعْرَاضِ، وبيانُ آيَاتِهِ الْكَوْنِيَّةِ وإبداعِ خَلْقِهِ وَصُنْعِهِ، وَحَقُّ اللَّهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَذِكْرُ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ وَحَالِ أُمَمِهِمْ مَعَهُمْ، وَالتَّذْكِيرُ بِأَجْرِ الزَّمَانِ وَقُرْبِ السَّاعَةِ، وَحَالِ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْأَجْرَةِ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ نَعَالِي: ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَاحِ وَالْآفَاقِ مَا تَكْفُرُونَ﴾﴾ (الرحمن: ١٢).

هذا تذكيرٌ من الله بعباده وخَلْقِهِ الْأَزْوَاجَ لِتَتَنَاسَلَ وَتُكَاثَرَ، لِيُدْرِمَ نَعِيمَهُ، وَتَقُومَ حُجَّتُهُ، وَذِكْرُ بَشْيٍ مِنَ النَّعَمِ، وَهُوَ رُكُوبُ الدُّوَابِّ وَالْفَلَاحِ لِمَنَافِعِ النَّاسِ، وَفَدَّ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَحْكَامِ رُكُوبِ الدُّوَابِّ عِنْدَ قَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿وَتَقْبُولُ لِقَالَخُمْ إِنَّهُ بِكُمْ لَرَّ تَكْفُرًا بِكَلِيمِهِ إِلَّا يَسْتَقِ الْأَنْفُسُ إِنَّكَ تَكْفُرُونَ لَرَّيْتُمْ لَرَّيْتُمْ ۝ وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالْحَمِيرَ يَرَّصَّوْكُمْ فَرَّيْتُمْ فَتَقْلَقُ مَا لَا تَقْلَقُونَ﴾ (النحل: ٧ - ٨)، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى رُكُوبِ الْبَحْرِ وَأَحْوَالِهِ، وَحُكْمِ الْغَزْوِ فِيهِ وَفَضْلِهِ، عِنْدَ قَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَسِّرُكُم بِهِ الْبَرَّ وَالْبَحْرَ

(١) ينظر: «التفسير القرطبي» (٥/١٩).

سُورَةُ الْاَنْعَامِ مِائَةُ وَتِسْعُونَ آيَةً
وَبَقِيَ مِنَ السُّورَةِ اَرْبَعُونَ آيَةً



﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذَكَرُوا بِمَنْزِلَتِهِمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْهُمْ
عَلِيًّا وَآخِرًا يَسْعَى الْآلِيُّ يَسْعَى لِي كَيْفَ وَكَيْفَ لَكُمْ فَكُنْ لَهُ مَقْرُونًا ﴿١٤﴾﴾ رَبُّكَ إِنَّهُ
بِكُلِّ شَيْءٍ لَاقِنٌ ﴿١٥﴾﴾﴾ (الزمر: ١٣ - ١٥).

ذَكَرَ اللَّهُ نِعْمَةَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّوَابِّ وَالْفُلُكِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ أَعْظَمَ
مَوَاضِعِ الَّتِي يَتَذَكَّرُ فِيهَا الْعَبْدُ نِعْمَةَ هِيَ حَالُ انْتِفَاعِهِ مِنْهَا، وَأَمَرَ بِشُكْرِ
الْمُنْعَمِ عِنْدَ ذَلِكَ وَذِكْرِهِ، وَإِظْهَارِ الْإِنْتِفَاعِ إِلَيْهِ، وَالْبِرَاءَةِ مِنَ الْخَوَلِ وَالْقُوَّةِ
إِلَّا بِهِ، حَتَّى لَا يَفْتَرَّ الْإِنْسَانُ بِمَا فَعَلَ مِنْ تَدْبِيرِهِ، وَهَذِهِ الْآيَاتُ نَزَلَتْ
وَالْمَرَكَبُ مِنَ الْأَنْعَامِ: الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَلَمْ يَصْنَعْ الْإِنْسَانُ حَيْثُهَا إِلَّا
الْفُلُكَ بِلَيْدِهِ، وَسَمِعَ ذَلِكَ ذَكَرَ اللَّهُ بِتِلْكَ النِّعَمِ، وَأَمَرَ بِالْإِنْتِفَاعِ وَعَدِمَ
الْإِغْتِرَابَ، وَالْإِنْسَانُ الْيَوْمَ أَحْرَجَ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ يَصْنَعُ طَائِرَاتٍ وَسَيَّارَاتٍ
وَقَطَارَاتٍ وَأَنْوَاعَ الْمَرَكَبِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لَيْسَ قَبْلَهُمْ، وَفَسَّطَهُمْ فِيهَا أَشَدَّ
مِنْ قَبْلِهِمْ.

وفي هذه الآية: بيانٌ لِذِكْرِ الرُّكُوبِ عَلَى الْمَرَائِبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذِكْرِ الرُّكُوبِ وَخُضَاعِ السَّفَرِ وَذِكْرِهِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا فِيهَا بِأَسْمٍ لَّكُمُ يَجْزِيهَا وَمَوْلَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (صود: ٨١).

❏ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُنْفِكُوا فِي الْيَلْبِطِ وَقَوْ فِي الْيَعْتَابِ عَزَّ
يُجِبُ﴾ (الزَّحَرَف: ٤١٨).

ذكر الله المرأة فوصفها بأنها تُنْفِكُ لابسَةً حُلِيًّا وَبِئْتَةً مِنْ صِغَرِهَا، وفي ذلك أَنَّ الحُلِيَّةَ مِنْ خِصَائِصِ الْمَرَأَةِ، وَأَمْرُهَا فِي ذَلِكَ فِيهِ سَعَةً، فيجوزُ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَلْبَسَ مِنَ الْحُلِيِّ مَا شَاءَتْ.

لَبَسُ الصَّبِيِّ وَالرَّجُلِ لِلْحُلِيِّ:

وَالْأَصْلُ: أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ تَحْلِيَةُ الْغُلَامِ، وَلَا أَنْ يَتَحَلَّى الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ خِصَائِصِهِ الْفِطْرِيَّةِ، وَتَحْلِيَّتُهُ بِالْحُلِيِّ كَالْقِلَادَةِ وَالسَّوَارِ تَأْتِيَتْ لَهُ، فَتَحَرَّمَ إِلْبَاسُ الصَّبِيِّ الْمَعَالِيْنَ تَحْلِيَةً لَهُ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ذَهَبًا، فَهِيَ إِنْ لَمْ تَحَرَّمْ لَكُونَهَا ذَهَبًا وَفِضَّةً، إِلَّا أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهَا لِمُخَالَفَتِهَا لِلْفِطْرَةِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ فِي أَسَامَةِ بْنِ زَيْدٍ: «لَوْ كَانَ أَسَامَةُ جَارِيَةً، لَحَلَّيْتُهَ وَتَحَسَّنَتْهُ؛ حَتَّى أَتُنْفِقَهُ»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ^(١)، فَكَمَا أَنَّ الْجَارِيَةَ تُفَارِقُ الْغُلَامَ فِي الْكِشُورَةِ، لِإِنِّهَا تُخَالِفُهُ كَذَلِكَ فِي الْحُلِيِّ.

وَأَمَّا الذَّهَبُ، فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الرِّجَالِ التَّحْلِيَّ بِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْخَرِيرِ: «أَجَلُ الذَّهَبِ وَالْخَرِيرِ لَأَنَّا نَأْتِي أَهْلَهُ، وَحَرَّمَ عَلَى ذُكُورِهِمْ»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّنَاسِي^(٢)، وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَعْبُدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَنَّتِهِ مِنْ نَارٍ، فَجَعَلَهَا فِي يَدَيْهِ»؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

فَلَا يَجُوزُ لَبَسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَأَمَّا خَاتَمُ الْفِضَّةِ، فَجَائِزٌ أَنْ

(١) أخرجه أحمد (١٣٩/٦)، وابن ماجه (١٩٣٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٢/١)، والتَّنَاسِي (٥١٤٨).

(٣) مسلم (٦٠٩٠).

يَلْبِسُهُ الرَّجُلُ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ اتَّخَذَ خَائِنًا مِنْ فَطْرِهِ، كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «لَيْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَائِمَ بَطْنٍ فِي بَيْبَتِهِ»^(١).

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ فِي الْمَضَالِكِ آيَةٌ لِمَنِ أَنْتَ﴾ أَنَّ الْمَرْأَةَ جُعِلَتْ عَلَى حَيَاةٍ وَانْكَسَارٍ، فَلَا تَقْوَى عَلَى إِظْهَارِ الْحُجَّةِ عِنْدَ الْخُصُومَاتِ وَالْخِلَافَاتِ، وَفِي هَذَا ضَعْفٌ مِثْلُهَا فِي أَبْوَابِ الْقَضَاءِ وَالْحُكْمِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا فِي الْإِنصَاحِ عَنْ حُجَّتِهِ عِنْدَ النِّزَاعِ، فَإِنَّ قَضَاءَهُ عِنْدَ تَخَاضُعِ النَّاسِ إِلَيْهِ أَظْهَرَ فِي الضَّعْفِ، فَالْمَرْأَةُ تُغْلِبُهَا الْعَاطِفَةُ وَالشَّفِيقَةُ، وَتُفْقِدُهَا تَعْبِيرَ الْحَقِيقِ، فَكُلُّ مَنْ يَلْبِسُ ضَعْفًا وَمَسْكَنَةً وَمَكَاةً وَرِقَّةً وَلَوْ كَانَتْ حُجَّتُهُ ضَعِيفَةً، عَلَى مَنْ كَانَ نَابِتًا قَوِيًّا وَلَوْ كَانَتْ حُجَّتُهُ قَوِيَّةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى وَلَايَةِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا يَكُنْ لَهُ آتَمَاءُ فَاصْتَبَتْ﴾ وَأُوتِيَتْ مِنْ سَكْنَى قَتَرٍ وَقَلْبٍ قَلِيلٍ ﷻ (النمل: ١٢٣).



(١) أخرجه البخاري (٥٨٧٠)، ومسلم (٢٠٩٤).



سُورَةُ الْأَخْفَافِ

سورة الأخفاف مكية، وبهذا قال ابن عباس والحسن وجه محمد،
وأما الخلاف في آيات يسرى^(١).

ويظهر في الأحقاب الدعوة إلى التوحيد، واتفاق دعوة الرسل عليه
وعلى التحذير من الشرك، وبيان خطر عاقبة المشركين وحشرهم، وفي
الشورى: الدعوة إلى بعض أصول الفطرة العائقة كالبهيم والإحسان، وفيها
ذكر آيات الله الكونية وتفرؤو بالخلق واستحقاقه لذلك للعبادة وخذه.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْإِنسَانِ إِذْ رَأَى فَتَنَةَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ كَانَ مِنَ الْقَنَاقَةِ وَرَأَى الْمَلَائِكَةَ حَالَةً مِنْ رَبِّهِ فَدَعَا إِلَى رَبِّهِ وَلَئِنْ لَمْ يَرْكَبْهُ لَأَخْلَقَنَّ لَهُمْ سُنَّةً وَآيَةً وَسُوءَ الْبَيِّنَاتِ﴾﴾ [الأحزاب: ١٠].

وقد أمر الله بالإحسان إلى الوالدين في آيات كثيرة، بل قد قرأ الله
بر الوالدين بتوحيده وعبادته ليظهر به كما قال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْإِنسَانِ
إِذْ رَأَى فَتَنَةَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ كَانَ مِنَ الْقَنَاقَةِ وَرَأَى الْمَلَائِكَةَ حَالَةً مِنْ رَبِّهِ فَدَعَا إِلَى رَبِّهِ وَلَئِنْ لَمْ يَرْكَبْهُ لَأَخْلَقَنَّ لَهُمْ سُنَّةً وَآيَةً وَسُوءَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وقال: ﴿وَوَيْلٌ لِلْإِنسَانِ إِذْ رَأَى فَتَنَةَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ كَانَ مِنَ الْقَنَاقَةِ وَرَأَى الْمَلَائِكَةَ حَالَةً مِنْ رَبِّهِ فَدَعَا إِلَى رَبِّهِ وَلَئِنْ لَمْ يَرْكَبْهُ لَأَخْلَقَنَّ لَهُمْ سُنَّةً وَآيَةً وَسُوءَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْإِنسَانِ إِذْ رَأَى فَتَنَةَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ كَانَ مِنَ الْقَنَاقَةِ وَرَأَى الْمَلَائِكَةَ حَالَةً مِنْ رَبِّهِ فَدَعَا إِلَى رَبِّهِ وَلَئِنْ لَمْ يَرْكَبْهُ لَأَخْلَقَنَّ لَهُمْ سُنَّةً وَآيَةً وَسُوءَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [الأحزاب: ١٠].

(١) ينظر: فرائد المعبر (١/٢٠٢).

يَتَّقِ نَحْنُ بِشَرِّهِ لَا تَتَّقُونَ إِلَّا اللَّهَ وَالَّذِينَ إِسْكَتُ ﴿البقرة: ١٨٣﴾، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالَّذِينَ إِسْكَتُ﴾ [النساء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِمَا أُنْزِلَ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا قُرِئَ بِهِ شَيْئًا وَالَّذِينَ إِسْكَتُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وتقدم الكلام في بر الوالدين وفضله فيما سبق من الآيات.

وقوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْمًا وَوَضَعَتْهُ كُرْمًا﴾، يعني: على كرم وشدة الألم، ولقد أم الله الأم وعرضها بالذكر؛ لفضلها وتقدم حفيها على حق الأب بالإجماع، وفي هذا يقول النبي ﷺ كما رواه أحمد: «أُمُّكَ وَأَبُوكَ، وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ»^(١).

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة: قال: قال رجل: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن الصحبة؟ قال: «أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ»^(٢).

أكثر الحمل والرضاع والله:

وفي قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَرَضَعُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ إشارة - لا صريح عبارة - إلى أن أقل الحمل ستة أشهر، وذلك أن الله جعل مدة الرضاع حوليين كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ أَوْلَادَهُمْ حَوْلَيْنِ كَأُولَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وذلك أن الله جعل الحمل والرضاع ثلاثين شهراً، والحولان أربعة وعشرون منها، وبقي ستة أشهر.

وذكر الاستدلال بذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس؛ فقد روى ابن أبي حاتم، عن أبي الأسود الدؤلي: أن عمر بن الخطاب رُفِعَتْ

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨).

إليه امرأةٌ ولَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَهَمَّ بِرُجُوعِهَا، فَلَبَّحَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهَا رُجُومٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَوْلَافَهُمْ حَتَّى تَصِلَ إِلَى أَهْلِهَا﴾ (البقرة: ١٣٣)، وَسِتَّةُ أَشْهُرٍ؛ فَذَلِكَ ثَلَاثُونَ شَهْرًا^(١).

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ بَعْجَةَ بِنْتِ زَيْدِ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ دَخَلَتْ عَلَى زَوْجِهَا، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَيْضًا، فَقُلِدَتْ لَهُ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَمْ يَزِدْ ذَلِكَ لِعِثْمَانَ بْنِ عِثَانَ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عِلِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَنْ لَهَا وَصَلَتْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وَقَالَ: ﴿وَوَصَلَتْهُ فِي كِتَابِهِ﴾ (النساء: ١٤)، قَالَ: فَوَاللَّهِ، مَا عَجِبَ عِثْمَانُ أَنْ يَبْتَكَ إِلَيْهَا نَزْرًا^(٢).

وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمُسَيَّبَ بْنَ هَارٍ عَبَّاسِيًّا^(٣). وَهُوَ صَحِيحٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْعِظَاتِ» بِإِسْنَادٍ^(٤).

وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي نَوَازِلٍ مُتَعَلِّقَةٍ، وَقَدْ ائْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَقْلِ الْحَمَلِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْعُ: أَنَّ أَقْلَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سِتَّةَ

وَقَدْ يُوجَدُ مَنْ يُؤَلِّدُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، لَكِنَّهُ لَا يَعِيشُ خَالِبًا بَعْدَ وَلَا دِيَّوٍ إِلَّا بِمُنْقِذٍ مِنَ الْأَلَاتِ وَالْأَجْهَرَةِ الْحَدِيثَةِ، وَالنَّادِرُ لَا يُحْكَمُ لَهُ فِي أَبْوَابِ الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا لَمْ يَصُحِّ إِطْلَاقُ وَلَا عَصَمٌ وَلَا قَاعِلَةٌ، وَلَيْسَ فِي إِبْتِهَاثِ الْوِلَادَةِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةٍ مَا يُشْكِكُ فِي الْوَحْيِ؛ كَمَا يَزْعُمُ أَهْلُ الْبَاطِلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَّاقَ لَمْ يَصْرُحْ بِذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَهُ تَفْرِيبًا، لَا حُدًّا

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٤٢٨/٢).

(٢) تفسير الطبري (٦٥٧/٢٠)، وفيه: فَكَانَ ابْنُ عَوْفٍ: عَجَبًا؛ ائْتَلَفَتْ.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٣٤٦).

(٤) مسوطاً مالك (٨٧٥/٢).

فاصلاً لا يتأخّر ولا يسبقهم، لأنّ حَوْلِي الرُّضَاعُ بجورٍ قَصْرُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ أَزَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعُ﴾ (البقرة: ١٧٣)، وَكَانَ الرُّضَاعُ وَالْحَمْلُ يَكُونُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا، فَلَوْ وَلِدَ لِيَسْتَح، فَإِنْ قَصَرَ الرُّضَاعُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى كَمَالِ الطِّفْلِ، وَلَا حَقُّهُ فِي الْإِرْضَاعِ عَلَى أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ وَمَرْفُوعَةٍ، وَكَأَنَّهُ بَيَانٌ لِحُدِّ الْكُفَايَةِ، فَمَا فَاتَهُ مِنْ غِذَاءٍ فِي بَطْنِ أُمِّهِ يَسْتَدْرِكُهُ بِإِتِمَامِ الْحَوْلَيْنِ، وَمَا أَتَتْهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِجَوْرِ قَصْرِهِ مِنَ الرُّضَاعِ عَنِ الْحَوْلَيْنِ، وَبِذَلِكَ يَنْتَمُ حَقُّهُ بِالطَّعَامِ، وَهُوَ ثَلَاثُونَ شَهْرًا، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ.

ثُمَّ إِنَّ الْحَيَاةَ بِغَيْرِ الرَّجَمِ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ خَارِجٍ عَنِ الْعَادَةِ - لَيْسَتْ مَقْصُودًا فِي الْآيَةِ، فَالَّتِي ذَكَرَ الْحَمَلُ: ﴿وَحَلَّتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَعَدَتْهُ كَرْهًا﴾، بِمَعْنَى: عَلَى تَيْلُوفٍ وَتَرْوٍ وَمَشَقٍّ، فَهِيَ الْحَامِلَةُ لَا غَيْرُهَا، وَأَمَّا الْحَمَلُ فِي غَيْرِ الرَّجَمِ كَمَا يَكُونُ فِي الطَّبِّ الْحَلِيفِ، فَذَلِكَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي إِحْصَاءِ الْمُلَّةِ فِي الْآيَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَكْثَرِ مَذَهِبِ الْحَمَلِ أَيْضًا:

وَأَكْثَرُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَرْبَعُ سِنَوَاتٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ.

وَفِي قَوْلِي لِبَعْضِ الْقَفَاهِ مِنَ الْمَالِكِيِّ: أَنَّهَا خَمْسُ سِنَوَاتٍ.

وَمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيِّ - وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ -: أَنَّهَا سِتَانِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ حَدَّ أَصْلَاهُ بِسَنَةٍ، كَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ وَابْنِ رُطْبَةَ^(١).

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ: مَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْحَمَلِ حَدًّا، لَا فِي قَلْبِهِ وَلَا فِي كَثِيرِهِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢).

(٢) «المغني» (١١/١٧٣).

(١) «بداية المجتهد» (٢/٣٥٨).

وهذا التقدير من الفقهاء جرياً على ما سَمِعْتُهُ من أحوال النساء، وليس في ذلك شيء يُفَصِّلُ من الشرع ولا يَثْبُت، وفي كتب التاريخ والسِّيَر مرويَّات في الحملِ مبين، وهذا كله ممّا لا يَثْبُت، ومنه ما يُجْزَمُ بكذبه، وما صَحَّ سَنَدُهُ، فإنَّ الناسَ قد يَطْلُون انتفاخ بطن المرأة حملاً لجهلهم، وَيَطْلُون أنَّ ما فيها ولدٌ، وَيَطْلُون زوجها وَيَطْلُون موطوءةً على حَمْلٍ، فتَحِيلُ منه بعد ذلك، وَيَطْلُون أنَّ حَمْلَهَا بدأ من حسابِ حَمْلِهَا الكاذب؛ وذلك لقلّة الطبِّ ومعرفة الناس، وأقوال الفقهاء في ذلك ليست عن نَهْرٍ؛ وإنَّما لسماعِ أحوالِ بَنَاتِهَا واحتاطوا، وفي هذا يقول ابنُ عبد البر: «وهذه مسألة لا أصل لها إلا الاجتهاد، والرُّدُّ إلى ما حُرِفَ من أمرِ النساء»^(١).



في الحرب يَضْرِبُ بما يَشَاءُ، وَيَقْدُمُ الْقِتْلَ عَلَى الْأَسْرِ؛ حَتَّى يَصْحُقَ الْإِنْتِخَانُ فِيهِمْ، فَإِذَا تَمَّ الْإِنْتِخَانُ فِيهِمْ وَتَحَقَّقَ تَنْكِيلُهُمْ، يَقْدُمُ الْأَسْرَ؛ وَهَذِهِ آيَةُ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كُنْتَ فِيهِ أَنْ يَتَّخِذَ لَكَ لِسْرَتِكَ فِي الْأَرْضِ لُرَيْدًا مَرْمًى لِلْإِنَّا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٧]، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهَا الْكَلَامُ عَلَى تَقْدِيمِ الْقِتْلِ عَلَى الْأَسْرِ فِي بَدَايَةِ الْقِتَالِ وَالْحِكْمَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ تَقْدِمُ حَرْبُ الْعَدُوِّ كَيْفَمَا اتَّفَقَ وَأَصَابَتْهُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُ لِيَكُ الْأَعْتَابُ مُشْرِقًا مِّنْهُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ﴾ [الأنفال: ١٧].

عظم الشرى المشرقي:

في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَا بَدَّ وَرَأَىٰ مِنْكَ خَلْقٌ لِّزَيِّنَ الْأَعْيُنِ﴾ التَّخْيِيرُ فِي
التَّعَامُلِ مَعَ الْأَشْيَاءِ: إِنَّمَا بِالْخَلْقِ عَلَيْهِمْ وَإِطْلَاقُهُمْ تَأْلِيْقًا لَهُمْ وَلِقْوِهِمْ،
وَأَمَّا بِمُقَادَاتِهِمْ بِأَشْيَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْعَالِي.

وقد اخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْآيَةِ:

فمنهم: من قال: بأنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿لَا تَسْلُحُوا الْكُفَّارَ﴾^(١) فأنزلوا التَّشْرِيكَ حَيْثُ وَجَّهُوا^(٢) (التوبة: ٤٥) وبه قال قتادة^(٣)،
والخُكُم^(٤)، ويُروى النسخ عن ابن عباس؛ رواه عنه العوفي^(٥)، وقد
خالفه علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس بعدم النسخ، وأن الإمام
خير^(٦) وهو أصح.

وأكثر العلماء على عدم النسخ، وبه قال من السلف عطاء والحسن وعمر بن عبد العزيز وغيرهم^(٤).

ولقد اختلف العلماء في أشرى المشركين بين التخيير بين القتل والمص والقياد، وبين تقديم واحدٍ منها على الآخر، على أقوال:

(1) $\text{CH}_3\text{COOH} + \text{H}_2\text{O} \rightleftharpoons \text{CH}_3\text{COO}^- + \text{H}_3\text{O}^+$

$$(\eta_{10}/\eta_0) = 1.29 \quad (7)$$

(2) **المسألة المطروحة (T1/T2):**

[illegible]

(٥) نظر: الفصل الطري (١٨٥/١٨٦)، والفصل الطري (١٨٦/١٨٧).

ثَلَاثَ ظَاهِفَاتٍ: إِنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ الْقَتْلُ؛ أَحَدًا مِنْ ظَاهِرِ الْأَيَّةِ، وَأَنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُخَيَّرْهُ بِالْقَتْلِ؛ وَصَحَّ هَذَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ وَالْحَسَنِ^(١)، وَرَأَوْا أَنَّ الْأَسِيرَ لَا يُقْتَلُ إِلَّا فِي الْحَرْبِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجِبُ فِيهِمُ الْقَتْلُ، وَإِنَّ التَّخْيِيرَ مَنْسُوخٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ حِكَايَتُهُ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَن جَعَلَ الْآيَةَ حَاشَةً بِأَهْلِ الْأَوْتَانِ؛ فَلَا يُفَادُونَ وَلَا يُسْتُرُّ عَلَيْهِمْ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَسْنَى الْحَرَاةَ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْتَلُ؛ فَيَجُوزُ الْفِدَاءُ بِهَا.

وَقَتْلُ الْأَسَارِيِّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ؛ حَتَّى لَا يَتُودِعُوا لِقَتَالَ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ جَمَاهُورُ الْمُفَقِّهَاتِ: بِأَنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْمَنِّ وَالْفِدَاءِ وَالْإِسْتِرْقَاقِ، وَهَذَا الْأَرْجَحُ؛ فَقَدْ قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَامًا مِنْ أَسْرَى الْكَافِرِينَ؛ فَفِي بَنِي قَتْلِ النَّصْرَةِ بْنِ الْحَارِثِ، وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَنَّ ثَمَامَةَ بْنَ أَنَاثٍ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ: «مَا جِئْتُكَ يَا ثَمَامَةُ؟» «إِنَّ تَقْتُلُ تَقْتُلُ مَا قَدْ، وَإِنْ تُنِيمُ تُنِيمُ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تُكْتَلُ تُرِيدُ الْمَالَ، فَكُنْ تَقْطَعْ يَدَهُ مَا شِئْتَ»^(٢).

وَأَمَّا لِمَ يُذَكَّرُ الْقَتْلُ فِي الْأَيَّةِ؛ لظهوره، وَقَدْ كَانَ سَابِقًا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَوَاضِعَ مِنْ الْأَسْرَى، وَالْحَاجَةُ مَأْثَرًا لِبَيَانِ الْحَقِّ بِالْفِدَاءِ أَوْ الْمَنِّ، وَقَدْ قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْرَى فِي بَدْرٍ، وَقَتَلَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْظَةَ، وَهَذَا الْعَمَلُ الْمَشْهُورُ لَوْ كَانَ مَنْسُوخًا، لَشِخَّ بَعْضٌ وَاضِحٌ بَيْنَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّئِ، وَلَتَجَلَّى فِي عَمَلِ الصَّحَابَةِ.

وَالْتَّخْيِيرُ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْمَنِّ وَالْفِدَاءِ وَالرَّقْدِ قَالَ جَمَاهُورُ الْأَثَنَاءِ، وَهُوَ

(١) تفسير الطبري (٢/١٨٥ - ١٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٨).

الصحيح عن ابن عباس، وجاء عن ابن عمر والنوري والأوزاعي، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد، وهو قول لأبي حنيفة حكاه عنه الطحاوي.

وقد رَوَى عليُّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: في قوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا بِإِلَهِ إِلَّا أَنْ نَكُونَ لَكُمْ أَسْرَىٰ كَمَا أَسْرَىٰ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٦٧)، قال: ذلك يوم بدر والمسلمون يؤمِّدو قليلًا، فلما كثُرُوا واشتدَّ سلطانهم، لَزَزَ اللَّهُ تعالى بعد هذا في الأسارى: ﴿كَمَا مَثَلُ بَدْرَ بَدْرَ يَوْمَ﴾، فجعل الله النبي والمؤمنين في الأسارى بالخيار: إِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُمْ، وَإِنْ شَاءُوا اسْتَعْبَدُوهُمْ، وَإِنْ شَاءُوا فَاقْتُلُوهُمْ^(١).

وقد حكى الجصاص الاتفاق على جواز قتل الأسير^(٢)، والصواب: أنه المذهب الصحيح لعائشهم.

وقد تقدّم الكلام على مسألة فكاك أسرى المسلمين ومفاداتهم بأسرى الكفار، وحكم فكاك أسرى المسلمين بهم وبالمال، عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ الْفُرْقَةَ الْكُبْرَىٰ أَخْبِرُوا بِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢١٣)، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُتَنَبِّئِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ لَعَالِهَا﴾ (النساء: ٧٥).

وتقدّم الكلام في التعامل مع الأسير وتعليبه عند قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ يَتْلُوهُمْ اللَّهُ بَأْذِنِهِمْ وَفَرَجُهُمْ وَأَصْرُهُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ٢١٤).



(١) التفسير الطبري (٢/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٣٢).

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٢/٢٦٩).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَٰؤُلَاءِ حَسْبُكُمْ إِنَّ فِرْقَتَكُمْ أَنْ تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾﴾ [محمد: ٢٢].

ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّ لَوْ تَوَلَّى الْمُؤْمِنُونَ عَنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَمِنْهَا الْجِهَادُ، وَأَنْ تَوَلَّيَهُمْ سَبْكُونُ سَبْكَاً لِلْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ كَمَا كَانَ النَّاسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي هَذَا بَيَانُ أَنَّ الْجِهَادَ إِنَّمَا شَرَعَهُ اللَّهُ لِحَرْبِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الْحَقِّ، وَأَنْ عَقِبَهُ تَرْكِهُ تَمْزِيقُ الْأُمَمِ وَتَفَاقُلُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنْ لَمْ يُقَاتِلُوا بِالْحَقِّ الْبَاطِلَ، اخْتَلَفَ الْحَقُّ فِيمَا بَيْنَهُ حَتَّى يُمَرِّقَ، ثُمَّ يَخْلُقُهُ الْبَاطِلُ، وَيَقْتُلُ الْبَاطِلَ فِيمَا بَيْنَهُ حَتَّى يُمَرِّقَ، ثُمَّ يَخْلُقُهُ الْحَقُّ، فَيَكُونُ الْبُشْرُ فِي دَائِرَةِ الْفَسَادِ وَالْإِفْسَادِ، فَيُدْفَعُ اللَّهُ الْفَسَادَ كُلَّهُ بِالْجِهَادِ.

وَفِي فَرْقِ اللَّهِ لِقَطْعِ الْأَرْحَامِ مَعَ الْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرَّجِيمَ إِنْ قُطِعَتْ، فَسَدَتْ الْأُمَمُ؛ لِأَنَّ الْأَرْحَامَ وَوَضَلَهَا يَعْنِي اجْتِمَاعَ النَّاسِ؛ وَذَلِكَ يَحْفَظُ فِي التَّفَوُّسِ الْحَيَاةَ وَفُطْرَتَهَا الصَّحِيحَةَ، وَلَكِنْ إِنْ تَعَرَّضَتْ، ذَهَبَ الْحَيَاءُ، وَضَعُفَتِ الْفِطْرَةُ، وَفَلَّتِ الْحَرَامَ بِلا خَشْيَةٍ مِنَ اللَّهِ وَلَا حَيَاءٍ مِنَ النَّاسِ؛ وَلِهَذَا شَدَّدَ اللَّهُ فِي أَمْرِ الرَّجِيمِ وَعَظَّمْ شَأْنَهَا، وَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا قَرَعَ بِهِ، قَامَتِ الرَّجِيمُ فَأَخْلَعَتْ يَحْقُو الرِّجْمَيْنِ، فَقَالَ لَهُ: مَدَّ؟ قَالَتْ: هَذَا تَقَامُ الْعَائِلُ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: أَلَا تَرْضَيْنِ أَنْ أَهْبِلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَأَقْطَعَ مِنْ قَطْعِكَ، قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَلَاكَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: افْرُزُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿هَٰؤُلَاءِ حَسْبُكُمْ إِنَّ فِرْقَتَكُمْ أَنْ تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(١).

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣٠)، ومسلم (٢٥٥٤).

وقد تقدّم الكلام على صيغة الأرحام عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْتَدْعُونَ بِهِ وَالَّذِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ رَحْمَةٌ لَخَشَفْتُمْ عَنْ عِزِّ اللَّهِ وَالْأَعْلَى﴾ (النساء: ١١).

* * *

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَا تُبْلَوْنَ أَشْئًا﴾﴾ [محمد: ٢٢].

أمر الله المؤمنين بحفظ أعمالهم الصالحة وحسناتهم، وألا ينقصوها بعمل سيئ؛ سواء كان كفراً يُحبط العمل كله، أو كان كبيرة تُحبط الحسنات، فإنه لا خلاف عند السلف: أنَّ الحسنات تُذهب السيئات؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُفْتِنُونَ كَثِيرًا﴾ (نور: ٢١٤)، ولما نواز في السنة، وإنما خلاف أهل السنة في إحياء السيئات للحسنات؛ والدليل بعض ثبوت ذلك؛ وبه قال الحسن، والزُّهري^(١)، وقادة، وقد حمل بعض السلف قوله تعالى: ﴿لَا تُبْلَوْنَ أَشْئًا﴾ على هذا النوع، كما صح عن قتادة أنه قال في قوله: ﴿لَا تُبْلَوْنَ أَشْئًا﴾: من استطاع منكم ألا يُبطل عملاً صالحاً عبثاً بعمل سيئ، فليُفعل، ولا قوة إلا بالله؛ فإنَّ الخيرَ ينسخ الشرَّ، وإنَّ الشرَّ ينسخ الخيرَ، وإنَّ بلاك الأعمالِ خواتمها^(٢).

وقد تقدّم الكلام على أنواع إحياء العمل الصالح استطراداً عند قوله تعالى من سورة الكهف: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَكْرٌ بَاطِلٌ يُفْتِنُ الَّذِينَ يُلَاقُونَ اللَّهَ وَلَكُمْ فِيهَا لُغْوٌ بَاطِلٌ﴾ (١٨).

وتقدّم الكلام على إحياء الرُّقعة للعمل الصالح عند قوله تعالى:

(١) ينظر: «تفسير القرطبي» (٢/٢٨٧)، (٢) «تفسير الطبري» (٢١/٢٢٦).

﴿وَمَنْ يَرْكُودْ مِنْكُمْ عَنْ مَوَاقِفِهِ قَلِيلًا وَهُوَ حَتَّارٌ فَلَا يُغْنِي عَنْكُمْ كُفُّهُ نِي
الَّذِينَ إِذْ أَجْرُوا وَأُولَئِكَ أُنْجِبُوا إِلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ فَأَنْظِرُوا فِيهَا لَمَسَ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٧).

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَازِلُ مُتَقَرَّبِينَ إِلَى الْكَرَامِ وَأَمَّا الَّذِينَ أُفْتَرُوا عَلَيْهِمْ فَأَنزَلْنَا لَهُمْ فِيهَا سُلُكًا مَّا يَرْجُونَ خُرُوجًا وَيَسْتَعِذُّونَ بِهِ فَإِذَا خَرَبُوا الْمَبَانِي فَمَكَدُوا لَهُمْ مَكَدًا لِّئَلَّا يَخْرِقُوا إِلَيْهَا وَالَّذِينَ أُفْتَرُوا عَلَيْهِمْ سَنُزِيلُ بِهِمْ عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَنِ الْفِتْنَةِ لَنَحْشُرَنَّ فِيهَا جُودًا لِّئَلَّا يَقُولُوا مَا كُنَّا فِيهَا كَاذِبِينَ﴾ [سجدة: ٣٠].

نَهَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ سَابِغِ الْهَوَازِ وَالصُّغَارِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَطْلُبُوا السَّلَامَ مَعَ الْكَافِرِينَ زَمَنَ قَوْنِهِمْ وَقُدْرَتِهِمْ وَتَمَكُّنِهِمْ، فَإِنَّ الْكَافِرِينَ وَإِنْ أَظْهَرُوا الْبَلَى وَالْمَوْفَاقَ، لَهُمْ يَطْلُبُونَ فِي نَفْسِهِمُ الْمَكْرَ وَالْخَدِيعَةَ وَالتَّرِيصَ، فَنَهَى اللَّهُ عَنْ مُسَالَمَتِهِمْ زَمَنَ قُوَّةِ السُّلُوبِ وَتَمَكُّنِهِمْ، فَإِنَّ دَوَامَ الْمُسَالَمَةِ يَنْقُضُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مُخَالَفَتِهِمْ وَالْقِرَارَ بَيْنَ ظَهْرَانِهِمْ وَالْإِصْجَابَ بِهِمْ.

وقد تقدّم الكلام على أحكام السلم والهنته وحدودها وآثارها عند قولہ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ صَفًّا وَلَا تَتَّبِعُوا خُلُوتَ الظُّلُمَاتِ إِنَّهُ لَغَشِيٌّ عَذَابُ شَيْءٍ﴾ (البقرة: ١٧٠)، وقولہ تعالى: ﴿لَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيلَ قَوْمٍ عَلَيْهِمْ ذِلَّةٌ وَمَا يُؤْتِيهِمْ الْغَنَاءَ﴾ (البقرة: ٢٦٦)، وقولہ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١٩٧).

وقد تقدم الكلام على مراتب الأعداء في القتال، والتدرج في ذلك، والنظر إلى الأسباب الشرعية والكوفية، والفرق بين عقيدتي الزلّاة والبراء وسياقة الاستعداد، عند قوله تعالى: ﴿لَا تَزِلُّوا إِلَى الَّذِينَ يَفْلُتُ كُفْرًا كِبَرًا﴾، ولْيَمِزُوا الشُّرَكَاءَ وَمِمَّا لَزِمُوا كَمَا حَبَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي قَوْلِ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَمَّا سَأَلُوا آلَهُنَّ الْفُتُوخَ قَالُوا الْمَرْءُ يَفْعَلُ مَا يُفْعَلُ (النساء: ٧٧).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَاذْكُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُلُوبَكُمْ مَن يَبْذُلْ وَمَن يَبْسُخِلْ لَكُمْ يَبْذُلْ عَنْ قَلْبِهِ وَاللَّهُ الْقَبُولُ وَأَمَّا الْفُقَرَاءُ فَهِيَ تَتَوَلَّوْا يَسْتَقْبِلُ قَوْمًا مَّوَدَّكُمْ ثُمَّ لَا يَتَوَلَّوْا أَسْأَلُكُمْ﴾
[محمد: ٣٨].

عَلَّمَ اللَّهُ مَنْزِلَةَ النِّفَقَةِ فِي سَبِيلِهِ، وَحَدَّرَ مِنَ الْبُخْلِ عِنْدَ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى ذَلِكَ، وَخَاصَّةً عِنْدَ حَاجَتِهِمْ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَصَدَّ عَدُوَّهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّ تَرْكَ النِّفَقَةِ عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِهَا هَلَاكٌ لِلْمُتَمَسِّكِينَ، وَمَحْضٌ بِرَكَّةٍ لِلْقَادِرِينَ، وَسَمَّى اللَّهُ الْمُحَلِّدِينَ مِنَ الْإِنْفَاقِ، الدَّاجِينَ لِلْإِسَاءَةِ: بِالْمُنَافِقِينَ، كَمَا فِي سُورَةِ (الْمُنَافِقُونَ) وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى النِّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَحُكْمِهَا عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنذَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَنذَرُوا إِنْ

اللَّهُ يُخَيِّبُ الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].





سُورَةُ الْفَتْحِ

سورة الفتح مدنية، وبه قال ابنُ عباسٍ ومجاهد^(١)، وقد روى الزُّهريُّ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن العِشْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ؛ قالا: «نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة؛ كلها في شأنِ الْحُدَيْبِيَّةِ^(٢)، وفي صحيح مسلم^(٣)؛ من حديث أنس؛ أنها نزلت مُنْصَرَفَةً مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلْتُ عَلَى آتَةٍ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا»^(٤).

وقد حُكِيَ الإجماعُ على مدنيِّها جماعة؛ كالزُّجْجَاجِ وابنِ الجوزي وغيرهما^(٥)، وتضمنت السورةُ البُشْرَى بالفتحِ الحَبِيبِ للمؤمنين، وذلك إشارةً إلى صلحِ الْحُدَيْبِيَّةِ وما يَعْقُبُهُ من خيرٍ، وتضمنت فضلَ أهلِ بَيْعَةِ الشجرةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، ووجوبَ الاعتدالِ، وحظرَ التَّفَاقِي، وبَيَانَ أهلِ الاعتدالِ عن الجهادِ، وفيها ذِكْرُ الصُّرَاحِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُشْرِكِينَ.

• • •

(١) ينظر: «معاني القرآن» للتحاسن (٦/٤٩١)، وتفسير القرطبي (١٩/٢٩٤)، والدر المنثور (١٣/٤٥١).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٧)، والحاكم في «المستدرک» (٢/١٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢٢٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨٦).

(٤) «معاني القرآن» وإعرابه للزُّجْجَاجِ (٥/١٩)، و«إزاد المسيرة» (١/١٢٥)، وتفسير القرطبي (١٩/٢٩٤).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَرِحَ الْكَاذِبُونَ مِنْ الْمَكْرِمْ مَسْتَقَرَّةً إِنَّ قَوْمَ لُؤْيِ بْنِ
بَكْرِمْ لَفُتُونَهُمْ أَوْ يَنْتَفُونَ مِنْ خَلْعِنَا بَقَرَكُمْ أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ قَوْمٌ يَتَفَكَّرُونَ﴾﴾
قَالُوا بِنِ قُلْ يَمْزُجُكُمْ مَعَكُمْ أَيْكَمْ﴾﴾ (النجم: ٤٧).

نَحَصَ اللَّهُ الْأَعْرَابَ بِالْجُنَابِ فِي هَذِهِ الْأَيَّةِ عِنْدَ قُرْبِ قِتَالِ
 الْمُسْلِمِينَ لِلْمُشْرِكِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّا سَلَفْنَا مِنْهُمْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وَرَغِبَ بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ، وَأَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ أُولُو
 بَاسٍ شَدِيدٍ، فَقِيلَ: إِنَّهُمْ هَوَازِنٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ ثَقِيفٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ بَنُو
 عَرِيفَةَ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ الْفُرْسُ وَالرُّومُ، وَقِيلَ: الثَّقَوْدُ؛ وَيَكُلُّ هَذَا قَالَ
 بَعْضُ السَّلَفِ، وَالْأَظْهَرُ: عَمُومُ ذَلِكَ لِكُلِّ قَوْمٍ يُقَاتِلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى
 الْكُفْرِ.

وتتضمن هذه الآية وجوب الجهاد عند استنفار الإمام؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿سَتَقَرُّوْنَ اِلٰى قَوْمٍ﴾، ثم توعدكم انْ تَخْلَفُوْا: ﴿فَلَا تَقْرَءُوْا كَلٰمًا﴾، وقد تقدم الكلام على حكم استنفار الإمام وإجابته عند قوله تعالى: ﴿اِلٰى اَیُّهَا الَّذِیْنَ قَرَأُوْا مِنْكُمُ الْكِتٰبَ﴾، ﴿اِنَّمَا اَسْأَلُكُمْ اَلشَّهَادَةَ بِمَقْعَدِ مَا كُتِبَ عَلٰیكُمْ وَلَقَدْ عَلِمَ اللّٰهُ عَنْهُمْ اِنَّ اللّٰهَ عَلُوْدٌ خَبِيْرٌ﴾ (ال عمران: ١٠٥)، وقوله تعالى: ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مَا لَكُمْ اِنْ قِيلَ لَكُمْ اَنْزِلُوْا فِی سَبِيْلِ اللّٰهِ اَنْ تَقُلُوْا اِلٰى اَیُّهَا الَّذِیْنَ لَا يَرْوٰی: (البقرة: ٢١٨)، وقوله تعالى: ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا حُذِرْكُمْ مَّا بُدِعْتُمْ فَاصْبِرُوْا فَاِنَّ قَابَ قَوْسٍ اَوْ اَنْزِلُوْا حٰیثُ مَا شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ١٧١).

وفي قوله تعالى: ﴿تَقْبَلُوهُمْ أَزْ يُبَادِلُونَ﴾ دليل على قبُولِهِمُ الْجَاهِلِيَّاتِ مَا رُجِدَ الْإِسْلَامُ وَالْكَفَرُ؛ وَهَذِهِ آيَةُ تَقْبِيلِ قَوْلِي اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقْبَلُوهُمْ عَلَىٰ لَا تَكْفُرْ﴾ فَتَقْبَلُونَ أَزْ يُبَادِلُونَ أَمْ كُنْتُمْ لَكُمْ شُرُكٌ إِلَّا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ: [البقرة: ١٧٣].

وقد تقدم الكلام على قبسومة الجهاد عند قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُودَ لِمَشْرِقٍ وَلَا مَغْرِبٍ عَلَى اللَّهِ فَتَحَ لَنَا دَوْلَاتٍ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي مَعَكُمْ إِذَا أَقْبَضْتُمْ ثَمَانِيَةَ أَلْفًا مِائَةً وَفِي ذَلِكَ بَرَاءَةٌ لِيَكُونَ بُرْهَانًا لَكُمْ إِنِّي أَنَا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْقَدِيمُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ جُنُودٌ وَلَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَرْوَاحِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَخْرُجْ مِنْهَا عَلَىٰ أَجَلٍ مُبَدَّدٍ﴾﴾ [الفتح: ١٧].

لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ حُكْمَ الْجِهَادِ وَوَجوبَهُ عِنْدَ الْغَيْرِ، بَيَّنَّ عُلُوَّ أَهْلِ الْأَعْيَانِ وَفَضْلَ الْأَمْرِ بَيْنَ الْقَائِمِينَ وَبَيْنَ الْعَاجِزِينَ؛ حَتَّى لَا يَقُولَهُ أَحَدٌ أَنَّهُ قَائِمٌ وَهُوَ عَاجِزٌ، وَلَا يَقُولَهُ أَحَدٌ أَنَّهُ عَاجِزٌ وَهُوَ قَائِمٌ.

وقد تقدم الكلام على أهل الأعني الذين يجوز تخلفهم عن الجهاد عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْمُشْكِكَةِ وَلَا عَلَى الْمُتْرَمِّلِ وَلَا عَلَى الْوُجُوهِ لَا يَجِدُوهَا نَافِثَةً حَرَجٌ إِذَا نَسَحُوا إِلَيْهِ وَرَسُولُهُ﴾ [البقرة: ١٩١].

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ آمَنَ كَثِيرًا بَأْمَنُوا بِمَا كَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٢٠﴾ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَمَنْ جَاهِدَ لَكُمْ يَجِدْهُ يَوْمَ ذِكْرِهِ الْيَوْمَ عَذَابًا مُرِيدًا ﴿٢١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ أَمَّا الْفُتُورِ﴾﴾ [الفتح: ١٩ - ٢٠].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: وَتَأْتِي اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي جُلِّ الْغَنَائِمِ لَهُمُ وَالْأَنْفَالِ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ، وَقَدْ سَبَّأَ اللَّهُ حِلَالًا مَلِيًّا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْأَنْفَالِ: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ كَلِمَةَ حُرَّةٍ﴾ [الأنفال: ١٦٩].

وقد تقدم الكلام على الغنائم بأنواعها في صدر سورة الأنفال، وفي قوله تعالى منها: ﴿وَالْقُلُوبَ الَّتِي كُنْتُمْ مِنْ لَدُونِهَا﴾ (١١١)، وفي البقرة عند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَفُتِحَتْ لَكُمْ﴾ (٢١٦)، وقوله تعالى في آل عمران: ﴿وَمَا كَانَ لِمَنْ يَكْفُرْ أَنْ يَتْلُوَنَّ مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ مِمَّا عَلَّمَهُ الْقُرْآنُ﴾ (١١٦).

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ الْغُيُوبَ﴾ كَفَرُوا وَصَلُّوا عَنْ السَّجْدِ الْحَرَامِ وَالَّذِينَ تَعْلَمُونَ أَنْ يَبْلُغَ إِلَيْهِمْ وَلَوْلَا إِيمَانُ تِلْكَ الْأُمَّةِ أَدَّرْنَا فُلَهُمْ لَلَّذِينَ قَتَلُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ أَحْسَنُ مِمَّا لَمْ يَأْمُرُوا بِالْقِتَالِ﴾ (النجم: ١٢٠).

ذكر الله ما فعلته فرعون من أمر عظيم، وهو صد النبي ﷺ ومن معه من المسلمين من الدخول إلى حرَم الله، ومنعواهم من إحصاء قلوبهم أن يبلغ مرحلة فيمنعهم يوم النحر هو، فجعل الله ذلك أمراً عظيماً، وعصياً خطيراً، وقد نوحى لهم الله بالعذاب؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْزُ آلِ فِرْعَوْنَ إِلَّا اللَّهُ وَهُمْ يَصْطَرِّفُونَ عَنِ السَّجْدِ الْحَرَامِ وَمَا كُنْزُ آلِ فِرْعَوْنَ إِلَّا الْتُفُوفُ وَلَكِنْ أَصْحَابُكُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (النجم: ١٢١).

وقد تقدم الكلام عن مسألة الصد عن المسجد الحرام وما فعلته فرعون عند قوله تعالى: ﴿يَتْلُوَنَّ عَنْ الْقُرْآنِ تُفَاهًا﴾ (البقرة: ١٧٧)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْزُ آلِ فِرْعَوْنَ إِلَّا اللَّهُ وَهُمْ يَصْطَرِّفُونَ عَنِ السَّجْدِ الْحَرَامِ وَمَا كُنْزُ آلِ فِرْعَوْنَ إِلَّا الْتُفُوفُ﴾ (النجم: ١٢١).

• • •

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ لَأُزِيلَنَّ عَنْهَا سَائِرُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾﴾
لَقَدْ قَرَّبْتُمْ فِيهِمْ بَيْنَهُمْ لَعَنَهُ بَعْرًا بَعْرًا ﴿الْفَتْحُ: ٢٠﴾.

كَانَ فِي مَكَّةَ مُسْلِمُونَ يَكْتُمُونَ إِسْلَامَهُمْ؛ مَنَعَهُمْ مِنَ الْهَجْرَةِ
 وَالْخُرُوجِ الْعَظِيمِ؛ فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّطِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ فِي مَكَّةَ
 فَيَسْتَبِيحُوهُمْ قَتْلًا وَتَرْكِهَا سَبَبٌ طَائِفَةٌ مُؤْمِنَةٌ تَكْتُمُ إِيمَانَهَا خَوْفًا وَرَهْبًا،
 وَبَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُؤْمِنِينَ مُكْتَفُونَ؛ ﴿لَقَدْ قَرَّبْتُمْ﴾، وَأَنْتُمْ لَوْ
 أَحْبَبْتُمُوهُمْ، أَحْبَبْتُمُوهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَفِي هَذَا تَعْظِيمٌ دِمِ الْمُسْلِمِ وَبَيَانٌ شَدِيدٌ حُرْمَتِهِ، فَأَحْرَقَ اللَّهُ قَتَالَ
 النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُشْرِكِينَ؛ حَتَّى تَتَحَقَّقَ مِنْ ذَلِكَ مَصَالِحُ؛ مِنْهَا خِلَاصُ
 الْمُسْلِمِينَ بِأَنْفُسِهِمْ فَلْيَحْقُقُوا بِالْمُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ فِي رِيبٍ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ وَتَرَدُّوهُ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ: أَنْ يَلْحَقَ بِالْمُؤْمِنِينَ.

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَحْرَقَ الْأَمْرَ بِالْقِتَالِ لِأَجْلِ ذَلِكَ، فَهَذَا
﴿لَقَدْ قَرَّبْتُمْ فِيهِمْ بَيْنَهُمْ لَعَنَهُ بَعْرًا بَعْرًا﴾، يَعْنِي: لَوْ تَمَازَيَرُوا وَخَرَجَ
 الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ، لَاسْتَحَقُّوا الْقِتَالَ وَالنَّكَالَ وَالْعَذَابَ بِأَبْوِي الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ قَتَادَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا جَيْنٌ رَدُّ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ أَنْ
 يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَكَانَ بِهَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ، فَكَرِهَ اللَّهُ أَنْ يُؤَدَّرَا
 أَوْ يُؤَعَّلُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَجُصِّبَتْكُمْ مِنْهُمْ تَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ»^(١).

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عِدَّةَ أُولَئِكَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخْتَلِطِينَ بِالْمُشْرِكِينَ وَمَنْ
 قَضَى اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ قَلِيلًا؛ حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُمْ تِسْعَةٌ تَقْرِبُ؛ كَمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ؛
 مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ؛ قَالَ: «سَمِعْتُ جُبَيْدَ بْنَ سَبْعٍ يَقُولُ: قَاتَلْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ النَّهَارِ كَافِرًا، وَقَاتَلْتُ مَعَهُ آخِرَ النَّهَارِ مُسْلِمًا، وَفِيْنَا
 لَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ»؛ قَالَ: كُنَّا تِسْعَةً تَقْرِبُ؛ سَبْعَةٌ

رجالٍ وامراتين^(١).

وَرَبِّي أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ وَجَالِي، وَبَشَعَ بَشَوْ^(٢).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَنْصِبُكُمْ نَهْمًا تَعَدُّ بِخَوِّ جَلَّتْ﴾: الْمَعْرُوفُ: الْإِثْمُ، وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الْعَارِ، وَهُوَ الْقَتْلُ.

وَأَخَذَ مِنْ بَعْضِهِمْ وَجُوبَ الدِّينِ عِنْدَ قَلِيلِهِمْ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ^(٣)، وَالْأَظْهَرُ: عَدَمُ وَجُوبِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَسْقَطَ الدِّينَ وَأَوْجَبَ الْكُفْرَ فِي قَتْلِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَكُونُ فِي صِفَتِ الْمَشْرِكِينَ وَلَا يُعْلَمُ بِهِ؛ كَمَا قَالَ لِمَالِي: ﴿إِنَّ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُمْ غُيُوبٌ فَتَحِيدُ وَتَكْفُرُ تَقْوِكَوْ^(٤)﴾ [النساء: ١٩٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَانُوا لَا تَلْمِزُوا مَا لَكُمْ مِنْ قُلُوبِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ حَتَّى تَجْهَرُوا بِهِ﴾ [الأنفال: ١٧٢].

وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ أَسَامَةَ بِبَيْعَةِ مَنْ قَتَلَهُ لَمَّا تَشَهَّدَ وَهُوَ فِي صِفَتِ الْمَشْرِكِينَ، وَالْحَدِيثُ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٥)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُمْ غُيُوبٌ فَتَحِيدُ وَتَكْفُرُ تَقْوِكَوْ^(٦)﴾ [النساء: ١٩٢].

حَتُّكُمْ تَرْمِي الْمَشْرِكِينَ بِالْمُسْلِمِينَ:

التَّرْمِيْسُ مَا عُوِذَ مِنَ التَّرْمِيْسِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ السَّلَاحِ يُتَوَلَّى بِهِ، وَتَرْمَسُ الرَّجُلُ بِالْأَرْمِيْسِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ تَوَلَّى بِهِ.

وَمَسْأَلَةُ تَرْمِيْسِ الْكُفَرَاءِ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ الْمَسَائِلِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ، وَالْكَلَامُ فِيهَا لَيْسَ عَلَى بَابٍ وَاحِدٍ أَوْ نَوْعٍ مُتَّحِدٍ؛ وَإِنَّمَا هِيَ

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢٠٤).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠٤٢).

(٣) تفسير الطبري (٣٠٦/٢١).

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦).

على أحوالي؛ وذلك أنه لا يخلو الجهادُ غالبًا من ذلك، خاصةً في الزمن المتأخر في زمن تكاثر الشعوب والأُمم واعتلاطها، وتترسُّ الكفار بالمُسلمين على أقسام:

القسم الأول: أن يتترسَّ الكفارُ بفتحٍ من المُسلمين، ومرارهم حمايةً لأنفسهم فقط، ولا خوف ولا ضرر على جماعة المُسلمين من ترك أولئك الكافرين وإمهالهم حتى ينجو المؤمنون ولو طال الأمد، فلا يجوز رمي المُشركين بما يُقتل به المُسلمون؛ وذلك كحال النبي ﷺ مع قريش؛ إذ منعَهُ الله من دخول مكة بقتالي يوم الحُلبية؛ لأن في ذلك وفتناً للمُسلمين المتخفين بإماعتهم وسخط المشركين، فيقتلون من حيث لا يعلم المؤمنون، وإلى هنا ذهب جمهور العلماء، خلافاً للحنفية؛ فقد أجازوا الضرب بكل حال مع عدم قصد المُسلمين عند الرمي، ولو أصابوهم، فلا شيء عليهم.

القسم الثاني: أن يتترسَّ الكفارُ بفتحٍ من المُسلمين، وليس مرادهم حمايةً لأنفسهم فقط، بل للإضرار بالمُسلمين، وترك قتال المشركين يُلحق المُسلمين ضرراً؛ وذلك كأن يتترسَّ الكفارُ بالمُسلمين ويتخذوهم دروعاً لينقلبوا ويقتلوا ويحبسوا المُسلمين برؤسهم الرصاص والفناطس والسهام، فيظفروا بالمُسلمين وحرمانهم، فإن امتنع المُسلمون عن رميهم، تضرر المُسلمون، وإن صدَّوهم، قتلوا المُسلمين مع الكافرين، فلا يخلو الضرر الذي يُلحق المؤمن من حالين:

الأولى: أن يكون رمي المشركين يُحقق ضرراً بالمُسلمين المترسِّين أشد من الضرر اللاحق لجماعة المُسلمين عند رمي العدو لهم، كأن تكون الجماعة المترسِّ بها كثيرة كآلف رجل وامرأة من المُسلمين، ولو رماهم المُسلمون، لقتلُوهم جميعاً، ولو تركوا العدو يرويههم، فإنه

لا يُصِيبُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا يَسِيرًا لَا يُدْفَرُ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَتَرَسُّنَ بِهِمُ الْعَدُوُّ عَلَى الْأَرَجِ، وَهَذَا كَمَا تَتَرَسُّنَ الْبَاطِلِيُّونَ هَذِهِ الْأَيَّامَ مِنَ التَّضْيِيقِ بِالْفَتَنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَعْضِ نَوَاحِي الشَّامِ يُخْشَوْنَ بِهِمْ، وَمَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ مِنْ زَمَنِهِمْ أَقْلٌ مِنْ عَشْرِ مِثْلِهِ مَا لَوْ رَمَوْهُمْ وَقَتَلُوهُمْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ عَذْمُ زَمَنِهِمْ، حَتَّى لَا يُضَابَ الْمُسْلِمُونَ لِكَثْرَتِهِمْ، وَإِنَّمَا يُحَاصِرُونَهُمْ حَتَّى يُجِيئَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَيُدْفَعَ شَرُّ الْبَاطِلِيِّينَ.

الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ وَمِنَ الْمُشْرِكِينَ يَدْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ضَرَرًا أَكْثَرًا مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ تَتَرَسُّنَ بِهِمُ الْعَدُوُّ، كَأَنْ يَتَرَسُّنَ الْعَدُوُّ بَعْدَهُ قَلِيلٌ، وَيَقُومُ بِرَمِي الْمُسْلِمِينَ بِمَا يُمْكِنُهُ مِنَ الْقَذَائِبِ، فَيُصِيبُ مِنْهُمْ وَيَقْتُلُ أَكْثَرَ مِمَّا يَقْتُلُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ يَتَرَسُّنَ بِهِمُ الْعَدُوُّ، وَلَوْ تَرَكَ الْعَدُوُّ لِأَجْلِ تَرْبِيهِمْ لَقَتَلَهُمْ وَأَتَمَّنَّ بِالْمُؤْمِنِينَ وَاسْتَبَاحَ الدَّمَاءَ وَالْأَعْرَاضَ.

فَيَجُوزُ وَمِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَوْ قَتَلُوا مَعَهُمْ مَنْ تَتَرَسُّنُوا بِهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ حَكَى الْإِتِّفَاقُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَالْفَرَطِيِّ^(١)، وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٢)، وَقَدْ ذَكَرَ النَّوَوِيُّ وَجْهًا لِلشَّالِعَةِ بِالْمَنْعِ^(٣).

وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَجْعَلُ مَنَاطَ الْمَنْعِ وَالْجَوَازِ هُوَ ضَرَرُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ، وَالْحَاجَةُ مَاشِيَةً إِلَيْهِ، خَاصَّةً فِي زَمَانِنَا لِكَثْرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَسَلُّطِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ، فَقَدْ مُحِيطَ الْمُشْرِكُونَ وَتَتَرَسُّنُوا بِأَهْلِ فِرْقَةٍ كَامِلَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَفِيهَا آلَافُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُشْرِكُونَ قَلِيلٌ، وَلَكِنَّهُمْ تَمَكَّنُوا مِنْهُمْ بِقُوَّةِ سِلَاحِهِمْ، كَمَا تَتَرَسُّنَ الْبَاطِلِيُّونَ وَهُمْ قَلِيلٌ فِي الشَّامِ بِيَسْجَنِ فِيهِ عَشْرَةُ آلَافٍ مُسْلِمٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَانَ فِي هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ ضَرَرٌ

(١) تفسير الفَرَطِيُّ (١٩/٣٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٢).

(٣) مروءة الطالبيين (١٠/٢٤٦).

ولو قليلاً على جماعة المسلمين المقاتلة، فإنه يجوز لهم أن يُبَيِّنُوا المشركين ومن تَرَسَّوا به من أهل القرية جميعاً، وأسلحة اليوم ليست كأسلحة السابقين، والتترسُّ اليوم ليس كالتترسُّ السابق؟ وإنما الواجب التفصيلُ في مقدار الضرر في التترسُّ اللاحق من جهتي المسلمين المتترسي بهم والمقاتلة.

وقد جاء عن مالك: أنه سُئِلَ عن قوم من المشركين في البحر في مراكبهم أخذوا أسارى المسلمين، فأدركتهم أهل الإسلام وأرادوا أن يُخْرِقُوهم ومراكبهم بالنار ومعهم الأسارى في مراكبهم؟ قال مالك: لا أرى أن تُلْقَى عليهم النار، ونهى عن ذلك وقال: **يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي كِتَابِهِ لَأَهْلِي مَكَّةَ: ﴿لَوْ كَرِهْنَا لَمَكَّنَا إِلَهُكَ كَفَرُوا وَنَهَرْنَا عَبْدًا أَيْمَانًا﴾** ^(١).

ويجب أن يُعْلَمَ أن العلماء حينما يُنْصَوْنَ على جواز قتل المتترسي به عند وجود الضرر بالمسلمين، فإنهم يتكلمون على ضرر متحقق، لا ظني متوهم.

القِسْمُ الثَّالثُ: التترسُّ الذي يكونُ حال القتلى ويتركوا يتعطلُ الجهاد؛ وذلك أنه لا يتعلقُ بجهادٍ أو بقعةٍ وجماعةٍ معينة؛ وإنما يتعطلُ به سيرُ الجهاد، ولا يتقدمُ المسلمون به إلا بالرمي؛ ففي المسألة قولان قوتان: **دُفِبَ الشائع:** إلى جواز الرمي ولو قُتِلَ المتترسُّ بهم؛ لأنَّ حرمة تعطيل الجهاد أعظم وأشد.

ودُفِبَ الأوزاعي والثَّيْتُ: إلى المنع.

ومن قال بالجواز احتجَّ بأنَّ الله حَرَّمَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالشُّيُوخِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ولكنَّ إنَّ كان لا يَشْمُرُ الجهاد ولا يُسَكَّنُ مِنَ الْعَدُوِّ إِلَّا بِذَلِكَ، جاز فعله من غيرِ فسادهم؛ كما جاء في حديث الضَّعْبِ بْنِ

جَنَاحَهُ ﷺ قَالَ: سُبُلَ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّنُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ،
فَيُضَافُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ؟ قَالَ: (هَمْ مِنْهُمْ)، وفي رواية: (هَمْ مِنْ
آبَائِهِمْ)^(١).

ولكنَّ حديثَ الضَّعْبِ في حُرْمَاتِ ذُرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ ونِسَائِهِمْ
وشيوخِهِمْ، لا في حُرْمَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِتَفَاوُتِ الْحُرْمَتَيْنِ، فَاقَّةٌ لِمَا مَنَعَ
نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ قِتَالِ قَرِيبِي خَشْيَةَ إصَابَةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِمْ، لَمْ يَذْكُرْ نِسَاءَ
الْمُشْرِكِينَ وَذُرَارِيَهُمْ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ﴾ وَهُوَ الَّذِي لَا
تُخَافُونَ قَوْلَهُ مَا لَمْ يَمَسُّكُمُ الْمُفْلُكُ يَوْمَ يُؤْتَى السَّاعَةُ يَوْمَ يَخْرُجُ السَّاعِقُ وَهُوَ
الْفَجُّ: ١٧﴾

وَعَدَ اللَّهُ نَبِيَّهُ وَمَنْ مَعَهُ بِدُخُولِ مَكَّةَ فِي عَامِ آتٍ بَعْدَ الْحَذْبِ، وَلَمْ
يُعَيِّنْ لَهُمْ عَامًا مُحَدَّدًا، وَذَكَرَ الْخَلْقَ وَالتَّقْصِيرَ؛ لِإِيَانِ أَنْ دُخُولَهُمْ سَيَكُونُ
فِي تَسْلُكِهَا تَطْمِئِنًا لِقُرْبِهِمْ وَنُفُوسِ الْمُؤْمِنِينَ كَافَّةً.

وفي هذه الآية: تَفْضِيلُ الْخَلْقِ عَلَى التَّقْصِيرِ؛ حَيْثُ قُدِّمَ عَلَيْهِ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنْهُمْ دُؤْبَاهُمْ﴾
عَلَى الْفَتْحِ هَلَاكُهُمْ [البقرة: ١٧٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفْتِنَاهُمْ﴾
[الحج: ١٩].

• • •



سُورَةُ الْحُجُرَاتِ

سورة الحُجُرَاتِ مدنيَّةٌ، وبهذا قال ابنُ عباسٍ وابنُ الزُّبَيْرِ^(١)، وقد حُكِيَ الإجماعُ على ذلك جماعةً^(٢)، وهذا ظاهرٌ في آياتِها؛ ففيها تعظيمُ النَّبِيِّ ﷺ، ووجوبُ توقيره وأتباعه، والأدبُ معه عندَ سماعِهِ ومناذاتِهِ، ووجوبُ التَّنَبُّهِ عندَ الأخبارِ وحالِ القتالِ الذي يقعُ بينَ المؤمنينَ، والتحذيرُ من أسبابِ الشُّقَاقِ بينهم من الشُّخْرِيَّةِ والتَّناجُرِ بالألقابِ والغيبةِ والتجسُّسِ وسوءِ الظَّنِّ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا بَنِيَ رَسُولِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ أَقْرَبُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ مَوْزِعَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾﴾﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَابَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾﴾ [الحجرات: ١-٢].

في هذه الآية: تعظيمُ النَّبِيِّ ﷺ، وبين تعظيُّوه: عدمُ التقدُّمِ بينَ يَدَيْهِ قولِهِ حياً وميتاً، فإذا سَمِعَ حديثَهُ ولو من غيرِهِ، فينبغي غَضُّ الصوتِ وخَفْضُهُ تعظيماً للوحي؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا بَنِيَ رَسُولِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ أَقْرَبُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ مَوْزِعَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾﴾ [الحجرات: ١-٢].

(١) «الدر المنثور» (١٣/٥٢٦).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٥/١٤٤)، و«إزاد المسير» (٤/١٤٤)، و«تفسير القرطبي» (١٩/٣٥٢).

وقد قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا فِيهَا مَدَىٰ آثَرِ رَسُولٍ﴾: لا تقولوا بجلالات الكتاب والسنة^(١).

عظيم القوي الذي لا يهزم وأصحابه :

ولا يجوز لأحد إذا سَمِعَ حديث النبي ﷺ أن يقدم عليه قول أحد من الناس، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا سِوَاكُم قَوْلَ سَيِّدِ الْيَوْمِ وَلَا تَقْتَبُوا لَهُ﴾ والقرآن كجهر بغيركم يعني أن تكتبوا أحاديثكم وأنت لا تسمعونه ﴿نَزَلَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ مَعَ أَنَّهُمَا أَفْضَلُ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا﴾ فجري عليهم التشديد مع تقابهم وفضلهم؛ فكيف بغيرهم؟ وقد ثبت في البخاري؛ من حديث أبي أبي ثعلبة؛ قال: حَدَّثَ الْحَرَّانُ أَنَّ يَهُدْيَا: أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَصَوَاتَهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَامَ عَلَيْهِمَا رَكْبٌ بَنِي قَيْسٍ، فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَمْرِ بَنِي عَاصِي أَيْحَى مُجَاشِعٍ، وَأَشَارَ الْآخَرُ بِرَجُلٍ آخَرَ - قَالَ: نَافِعٌ: لَا أَخْفِظُ اسْمَهُ - فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: مَا أَرَدْتَ إِلَّا جَلَّابِي، قَالَ: مَا أَرَدْتُ جَلَّابَكَ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا فِي ذَلِكَ، فَهَازَنَ اللَّهُ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا سِوَاكُم﴾ الآية، قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَمَا كَانَ عُمَرُ يُسْمِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ حَلْوِ الْآيَةِ حَتَّى يَسْتَفْهِمَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ؛ نَحْنُ: أَمَا بَكْرٍ ﷺ^(١).

ومن تعظيم النبي ﷺ: تعظيم قول أصحابه، خاصة خلفاءه؛ لأنهم أعلم الناس بشرايه ﷺ؛ فأقولهم وأفعالهم تخصص أقواله وتوجيهها؛ لأنهم يعلمون منه ما لا يعلمه غيره، ولفضلهم وديانتهم لا يمكن أن نشتتوا عضائمه، ولا يجوز لأحد أن يترك قول الخلفاء الراشدين بحجة

(1) القصور الطبري: $(\text{CPR} = 1/11)$ والقصور ابن أبي حاتم: $(\text{CPR} = 1/10)$.

(٢) الخرج البخاري (C.A.E).

أَنَّهُمْ لَيْسُوا مَعْصُومِينَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ مُسْلِمٌ بِبَعْضَتِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَقْدِمُ أَحَدٌ قَهْمَهُ عَلَى فَهْمِهِمْ، إِلَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَلَرَهُمْ.

وَقَدْ كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَنْهَى عَنْ تَقْدِيمِ أَقْوَالِ فَهَاءِ التَّابِعِينَ - مَعَ فَضْلِهِمْ - عَلَى أَقْوَالِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ كَعُمَرَ؛ بَلْ يَدْعُو إِلَى اسْتِثْنَاءِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ حَزْمٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنْ عَتَدْنَا قَوْلًا وَضَعْنَاهُ كِتَابًا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: ثَنَا فُلَانٌ، عَنْ فُلَانٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَكُنَّا وَكُنَّا، وَفُلَانٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ يَكُنَّا، وَيَأْخُذُ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ؟

قَالَ مَالِكٌ: وَصَحَّ عَنْهُمْ قَوْلُ عُمَرَ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا هِيَ رَوَايَةٌ؛ كَمَا صَحَّ عَنْهُمْ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ.

فَقَالَ مَالِكٌ: هَؤُلَاءِ يُسْتَأْيَوْنَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ^(١).

وَهَذَا فِي فِقْهِ تَابِعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ، وَتَعَلُّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مَعَ تَقْدِيمِ زَمَانِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ فِي الْفِقْهِ؛ فَتَقْدِيمُ قَوْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ يَعْلَمُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ يُرْجَرَ فَاعْلَاهُ.

وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ صَوْمًا مَقْدَمَةً عَلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ، وَأَقْوَالُ التَّابِعِينَ مَقْدَمَةٌ عَلَى أَقْوَالِ أَتْبَاعِهِمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَلَّمَا قُرِبَ الْعَهْدُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ الْقَوْلُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَسْلَمَ مِنَ الْهَوَى.

وَالْأَصْلُ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ: أَنْ تُسْتَنْدَها الرِّفْعُ؛ إِنَّمَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ فَعْلِهِ أَوْ تَقْرِيرِهِ، أَوْ مَا سَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يُبَيَّنْ فِيهِ شَيْئًا، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَاخْتَلَفَتْهُمْ دَلِيلٌ عَلَى مَعْنَى مَرْفُوعٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الشَّعْوَةِ لَا مِنْ مَسَائِلِ التَّشْدِيدِ.

(١) «الْإِحْكَامُ، فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» (١/ ١٢٠ - ١٢١).

والأصل في أقوال التابعين: أَنَّ مُسْتَدْعَا الرَّقْبَةِ عَلَى الصَّحَابَةِ؛ إمَّا
 مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ جَمَاعَةٍ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «لَا يَكَاذُ بِحَقِّهِ»
 عَنْ التَّابِعِينَ شَيْءٌ إِلَّا يُوجَدُ فِيهِ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).
 وَإِنَّمَا عَظُمَتِ الْقُرُونُ الْمَفْضَلَةُ الْأُولَى؛ لِقُرْبِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَتُعْظَمُ
 الزَّمَانُ بِتَعْظِيمِهِ.

وهو له تعالى: «إِنْ قَطَعْتُمْ أَشْجَلَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ»، فِيهِ: أَنَّ مِنْ
 أَعْظَمِ مَا يُحِيطُ الْأَعْمَالُ: عَدَمُ تَعْظِيمِ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا عِنْدَ
 سَمَاعِهَا، أَوْ رَفْعِ الصَّوْتِ عَنْهَا، أَوْ تَقْدِيمِ أَقْوَالِ الرُّجَالِ عَلَيْهَا.
 وَفِي الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّيِّئَاتِ تُحِيطُ قَلْبًا مِنَ الْحَسَنَاتِ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْقَوْلُ مِنْهُ فَبَلِّغُوا إِلَى
 أَهْلِهِمْ قَوْلًا بِمِثْلِ الَّذِي كُنْتُمْ تُكْرِمُونَ﴾ [الْحَجَرَات: ١٦].

أَمَرَ اللَّهُ بِالتَّيَبُّتِ فِي رَوَايَةِ الْأَخْبَارِ وَالْأَقْوَالِ، وَكَلَّمَا كَانَ أَمْرُ الْخَبَرِ
 عَظِيمًا عَلَى النَّاسِ، كَانَ التَّيَبُّتُ فِيهِ أَعْظَمَ وَأَوْجِبَ، وَأَوْجِبَ الْأَقْوَالِ أَنَّ
 يُتَيَبَّنَ فِيهَا: هِيَ الْأَقْوَالُ الْمَنْقُولَةُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَعْظَمَ
 الْكُذْبِ هُوَ الْكُذْبُ عَلَى اللَّهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَنَفَّسُونَ عَلَى اللَّهِ
 الْكَذِبَ وَكَانَ بِهِ إِثْمٌ كَثِيرًا﴾ [النَّسَاء: ٥٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَكُ الْفِتْنَةِ
 يَتَنَفَّسُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَتَكَلَّمُونَ﴾ [يُونُس: ٦٩]، وَوَصَفَ اللَّهُ مَنْ افْتَرَى
 عَلَيْهِ الْكَذِبَ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا
 يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾ [النَّحْل: ١١٠].

ولا يجوز نقل الكلام عن الله وعن نبيه والنفس تشك في كذب وعدم صحته؛ ولذا يقول النبي ﷺ: (إِنْ كَلِمَاتِي عَلَى لِسَانِ كَذِبٍ عَلَى أَخِي^(١))، ويروى عنه ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِخَلْقٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ^(٢))، فاحذَّ حُكْمَ الْكَذِبِ، مع كونه ناقلاً لا مفترياً.

وإذا كان الكلام يتصل بغير الله ورسوله، فاعظمه؛ أشدّه موضعاً؛ كالذي يتعلّق بأعراض الناس كالقذف، وما يتعلّق بأماناتهم وأموالهم، وما تؤكّل به حقوقهم.

وكلّما كان الأثر عظيماً، وجب التثبت فيه، ولو لم يكن بالنقل عن شخص بعينه؛ كالكلام الذي يتعلّق بخوف الناس وأمنهم؛ فقد جعل الله نقلَ مثل هذا الكلام بلا تثبّت من صفات المنافقين: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْحَرْبِ أَخَذُوا يَدَهُمْ وَكَوَّ وَدَّوْهُ إِلَى الرُّسُولِ وَالَّذِي أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الْوَيْلُ يَسْتَكْبِرُونَ بِهِمْ﴾ [النساء: ٤٨٣].

ونقل الكلام لا يُعفي ناقلاً، ولو لم يكن قائلاً؛ فالناقل شريك في حكاية الأقوال بلا تثبّت؛ كما قال ﷺ: (كُنْ بِالنِّعَمِ إِنَّمَا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ^(٣)).

وبمقدار الجهالة على الناس في نقل الأقوال عنهم يكون عظم الإثم؛ قال تعالى: ﴿إِنْ تُؤِيبُوا قَوْمًا يَمْكِنُوا﴾.

• • •

(١) أخرجه البخاري (١٢٩١)، ومسلم (١٤) من حديث المغيرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد (٢٥٠/٤)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٤١) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.
(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٩٢)، والسنن الكبير (١١٨٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿ قَالَ اللهُ نَعَالِي: ﴿وَيَا كَاثِبَاكَ مِنَ التَّائِبِينَ اَقْتَتِلَا فَاسْلِمَا بَيْنَهُمَا
لَا يَمُتْ بِمَنْعَتِهِمَا عَلَى الْاُخَرَيْنَ فَتَقَاتِلَا اِلَى قَتْلِ حَقٍّ يَكُونُ اِيَّاكَ لَمْ يَكُنْ لَكَ مِنْ
قَاتِلَتِ فَاسْلِمَا بَيْنَهُمَا بِالْقَتْلِ وَالْقِتْلَةِ اِيَّاكَ اللهُ يُحِبُّ التَّائِبِينَ ﴿١﴾ اِيَّاكَ
التَّائِبِينَ اِقْرَأْ فَاسْلِمَا بَيْنَ لَوْحَتَيْكَ وَاقْرَأْ اللهُ تَعَالَى فَاسْلِمَا بَيْنَهُمَا﴾
[الجهنم: ٩ - ١٠].

هذه الآية في قتال أهل البغي، وكل قتال بغير حق بين المسلمين
فهو من قتال البغي، وقد يكون البغي من جهة واحدة، وقد يكون من
الجهتين يتساويهما بالعدوان بعضهما على بعض.

والله أمر بالإصلاح بين المقتولين من المسلمين، وهذه الآية نزلت
في قتال بين الأنصار، حيث اقتتل الأوس والخزرج؛ كما في
«الصحيحين»؛ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ
أَنْتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي، فَأَنْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَرَكِبَ جِمَارًا، فَأَنْطَلَقَ
الْمُسْلِمُونَ يَنْشُرُونَ مَعَهُ، وَهِيَ أَوْحَشُ سَبْحَةٍ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، كَفَانَ:
إِلَيْكَ عَنِّي، وَاللهُ لَقَدْ أَتَانِي نَشْرُ جِمَارِكَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْهُمْ:
وَاللهُ لَجِمَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَطْلَبُ وَيَسَا مِنْكَ، فَغَضِبَ إِلَيْهِ اللهُ رَجُلٌ مِنْ
قَوْمِهِ، فَغَضِبَ لِجُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ
بِالْحَرِيدِ وَالْأَيْدِي وَالسُّعَالِ، فَبَلَغْنَا أَنَّهَا قُتِلَتْ، ﴿وَيَا كَاثِبَاكَ مِنَ التَّائِبِينَ
اَقْتَتِلَا فَاسْلِمَا بَيْنَهُمَا﴾^(١).

وفي هذه الآية: دليل على فضل الصلح بين المسلمين، وأن البغي
والظلم والقتل بغير حق مع كونه كبيرة وموقفاً، فإنه لا يُخرج صاحبه من
الإيمان، وفي البخاري؛ من حديث أبي بكر؛ أنه قال: رأيتُ

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩١)، ومسلم (١٧٩٩).

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجَنَّةِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنَّتِهِ، وَهُوَ يُقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى، وَيَقُولُ: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَقَدْ لَاقَى اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بِهِ بَيْنَ بَيْنَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)^(١).

الفرق بين البغاة والخوارج:

وهذه الآية نزلت في البغاة وليس في الخوارج، ولفق ما بينهما؛ فالخوارج إنما خرجوا عن جماعة المسلمين كلها، وأما البغاة، فخرجوا على طائفة منهم، والخوارج كان يغيهم في ضلال اعتقادهم، فكفروا بغير مكفر، واستحلوا الدم الحرام لأجل ذلك، وأما البغاة، فقتلهم ليس عن تكفير المسلمين؛ وإنما لتأويلهم حقاً هم أولى به من غيرهم؛ كالقتال على الولاية، والقتال على المال والتأويلين، والشبهة اعتقدها وقتلوا أنهم الآخر، فخرجوا على غيرهم لأجل ذلك، ويجتمع البغاة مع الخوارج في بغيهم وغلبهم الظاهر، ولكنهم يختلفون في الجهة والقصود الباطني.

والخوارج يُقَاتِلُونَ بتأويل باطل، والبغاة يُقَاتِلُونَ بتأويل مُحْتَمِل.

وبعض الفقهاء لا يفرق بين البغاة والخوارج إلا في الاسم.

وهذا فيه نظر، وقد فرق الصحابة وأئمة السلف بين الخوارج وبين أهل الجمل وحسين.

والخوارج شر من البغاة؛ ولهذا جاء في السنة تغليب قتلهم على استصلاحهم؛ قال ﷺ: (لَنْ أُنَافِقَ نَفْسَهُمْ، لَأَقْتُلُنَّهُمْ قَتْلَ عَدُوٍّ)^(٢)، وجاء في القرآن تغليب استصلاح البغاة على قتلهم، وتغليب قتال الخوارج لا يعني ترك استصلاحهم؛ فالصحابة استصلحوا الخوارج وناكروهم؛

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري.

وكذلك فإن تغليب استصلاح البغاة لا يعني ترك قتالهم؛ وإنما كان التغليب؛ لأن الخوارج لا يزول شرهم إلا بقتال، ولكنه قد يخف بالاستصلاح، والبغاة قد يزول شرهم باستصلاحهم بالبيان والمال وإنزالهم على ما يرضون به؛ ولهذا أمر النبي ﷺ بقتال الخوارج ابتداءً لأنه لا يدفع شرهم إلا هذا، وأمر بإصلاح أمر البغاة ابتداءً قبل قتالهم لأنه قد يصلحون بلا قتال.

والخوارج يؤمر بقتالهم ولو لم يتبعوا على أحدهما لأجل ما يعتقده في المسلمين ويحملونهم على معتقدهم بكفر المسلمين واستحلال ذمهم؛ ولهذا قال ﷺ: «أَبْنَمَا لَيْتَمَوْهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، وإن كان اصطلاح اللغة يجعل كل خارجي باغيًا، ولكنه لا يكون كل باغ خارجيًا؛ ولهذا يجوز بعض الفقهاء بذكر قتال الخوارج في أبواب قتال أهل البغي.

وإن اشترك البغاة مع الخوارج في الفعل الظاهر، فإن الفارق بينهما: أن الخوارج يكفرون بغير تكفير، ويُقاتلون لأجل ذلك، أما البغاة، فيقاتلون المسلمين بتأويل، لا بتكفير بدين ولا بشيخ، وقد فرق النبي ﷺ بين البغاة والخوارج في قوله ﷺ: «تَمَرَّقُوا مَرَقَةَ جَنْدِ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»^(٢).

وقد أمر بالإصلاح بين الفئتين المقتاتتين من المسلمين، وإن أثبت إحداهما الإصلاح، وأصررت على القتال، فيجب على المسلمين دفع شرها وبغيا بقتالها، وإن امتنعت الطائفتان جميعًا عن الصلح وأثبتا إلا الاقتتال والانتقام حتى تُفنى إحداهما الأخرى، فإن كان لجماعة المسلمين شوكة وقرعة، فيجب عليهم قتال الطائفتين؛ لاستحقاقهما وصف البغي جميعًا،

(١) أخرجه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث علي عليه السلام.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري عليه السلام.

وأما أمر بقتال الباغي؛ سواء كان الوصف في واحد أو في اثنين: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَتَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا قَاتَلُوا النَّبِيَّ وَآلَهُ وَهُوَ بِالْأُفْئُقِ يُدْهِمُ لَهُمْ ذُنُوبُهُمْ وَأَمَرُوا بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ﴾.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا قَوْمَ يَدْعُونَكُمُ إِلَى الْكُفْرِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أُمَّةَ اللَّهِ يُخْرِجْكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾﴾ (البقرة: ١٧٧).

لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ فِيمَا سَبَقَ اقْتِتَالَ الْمُؤْمِنِينَ فِيمَا يَنْهَوْنَ وَيَنْهَى عَنْهُمْ عَلَى
بَعْضٍ، نَهَى هُنَا عَنْ إِطْلَاقِ اللَّسَانِ بِسُخْرِيَّتِهِمْ بِعَظَمِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، وَالسُّبِّ
وَالْتَعْمِيرِ وَالتَّهَانِزِ بِالْأَلْفَابِ؛ وَهَذَا فِيهِ إِشَارَةٌ أَنَّ إِطْلَاقَ اللَّسَانِ بِالْيَاظِلِ
أَعْظَمُ سَبَابِ الْفِتَنِ الْكَثِيرَى الَّتِي يَفْتَنُّ فِيهَا الْمُؤْمِنُونَ؛ فَهَذَا لَمْ يَحْفَظْ
لِسَانَهُ عَنْ أَخِيهِ، لَا يُؤْمِنُ مِنْ إِطْلَاقِ سَبَابِهِ عَلَيْهِ.

الكِبَرُ واحْتِقَارُ النَّاسِ سَبَبٌ لِلْفِتَنِ بَيْنَهُمْ:

قال تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ مِنْ دُونِ قَوْمِ عِثْرَ أَنْ يَقُولُوا خَيْرٌ مِنْهُمْ﴾،
والشُّرَيْكَةُ هي استصغارُ الناس واحتقارُهم، ولا يكون ذلك إلا من
متكبرٍ، ومقدارُ كِبَرِهِ ينطلقُ لسانُهُ في الناسِ تحقيرًا وتصفيرًا، وقد ثبت
في الصحيح، عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الْكِبَرُ: بَطْرُ الْحَقِّ، وَغِنَطُ
النَّاسِ)^(١)، وفي لفظ: (وَالْغِنَطُ النَّاسُ)^(٢)، وَمَنْ تَكَبَّرَ احْتَقَرَا لِأَنَّهُ
لَا يُحِبُّ أَنْ يَعْلُوَ أَحَدٌ.

(۱) آخر عهد مسلم (۹۲) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(2) *الغرض من العمل* (1999).

وأعظمُ الشُّخْريَّة والاحتقار هي التي تُطلَق على جماعةٍ كسُخْريَّة قبيلاً من قبيلٍ، وأهل بلدٍ من أهل بلدٍ حتى تكونَ الفتنة بينهم أشدَّ مما يقع من واحدٍ لواحدٍ، فينأغصون ويتنازعون وتلعب بينهم حرارة الأخوة الإيمانيَّة، وطعنُ القبائل والشعوب بعضهم في بعضٍ من الكبائر، ويتساهل الناسُ بذلك، فتطعنُ أمةٌ في أمةٍ لأجل رجلٍ واحدٍ منهم أساء، وتسخرُ شعبٌ من شعبٍ لأجل واحدٍ منهم، وقد روى ابنُ ماجة: من حديث عائشة، عن النبي ﷺ قال: (إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يَرْثِي لِرَجُلٍ هَاجَى وَرَجُلًا، فَهَجَا الْقَبِيلَةَ بِأَسْرِهَا، وَرَجُلٍ انْطَى مِنْ أَبِيهِ وَرَثَى أُمَّهُ)^(١).

وهو له تعالى، ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ بين الله أنَّ الخيرية لا توزن بالظواهر التي يَرَوْنَ فيها الناسُ غالباً، وذلك لأشكالهم أو ألوانهم أو لباسهم أو بلدانهم؛ فانه ذكرَ بأمرٍ لا يراه الناسُ، وهو أمرُ الباطن، وفيه تبيينٌ أنه يجب على مَنْ وقع في نفوس الزمراء لأحدٍ أو نقص له، أن يندكر أمرَ الباطن التي لا يراها إلا الله، وقد يكونُ في سريره خيراً من الساهر به، وقد تبيَّن النبي ﷺ على هذا؛ فقد ثبت في الصحيح: من حديث سهل بن سعد الساعدي: أنه قال: مرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ: (مَا رَأَيْتُكَ فِي هَذَا)، فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ، هَذَا - وَالله - عَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَخَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشْفَعَ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ مرَّ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا رَأَيْتُكَ فِي هَذَا)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ، هَذَا عَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ إِلَّا يُنْكَخَ، وَإِنْ شَفَعَ إِلَّا يُشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ إِلَّا يُسَمَّعَ لِقَوْلِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (هَذَا عَمَرٌ مِنْ بَنِي الْأَرْضِ مِثْلُ هَذَا)^(٢).

(١) أخرجه ابن ماجة (٣٧٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤٧).

وهو الله تعالى، ﴿وَلَا يَسْأَلُ مِنْ دُونِ اسْمِهِ أَحَدٌ أَنْ يَتَّقِي عَذَابَهُ﴾، ﴿يَسْأَلُ اللَّهَ﴾ النساء بالذَّكْر مع دخولهن في عموم قوله تعالى، ﴿لَا يَسْأَلُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ فهن من القوم؛ وذلك لأن النساء عادة لا يُطَلِّقن التَّسْتَهُنَّ إِلَّا في بعضهن؛ لِمَا فِيهِنَّ مِنَ الْغِيَرَةِ أَكْثَرُ مِنَ غِيَرَةِ الرِّجَالِ بِعَظِيمٍ مِنْ بَعْضٍ، فَكَلَامُ النِّسَاءِ فِي النِّسَاءِ وَشَحَرِيَّتُهُنَّ بِهِنَّ أَكْثَرُ مِنْ كَلَامِ الرِّجَالِ فِي الرِّجَالِ وَشَحَرِيَّتِهِمْ بِبَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَكَذَلِكَ: فَإِنَّ النِّسَاءَ لَا يُخَالِقُنَّ الرِّجَالَ وَلَا يَعْرِفُنَّ عِيُونَهُمْ وَأَحْوَالَهُمْ؛ وَإِنَّمَا يَتَخَالَقُنَّ بَيْنَهُنَّ، وَالْإِنْسَانُ يُطَلِّقُ لِسَانَهُ فِيمَا يَرَاهُ وَيُحِصِّره؛ فَغَلَبَ إِطْلَاقُ النِّسَاءِ بِالنِّسَاءِ، وَذَلِكَ غَالِبٌ مَا يَفْعُ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا يَتَكَلَّمْنَ فِي الْأَقْوَامِ وَالشُّعُوبِ وَالْقَبَائِلِ وَالْأُمَمِ بِالشَّحَرِيَّةِ كَحَالِ الرِّجَالِ.

ومن أسباب تخصيصيهن بالذَّكْر: أَنَّ جَرَاءَ الْمَرَأَةِ: فِي لِسَانِهَا، وَجَرَاءَ الرَّجُلِ: فِي جَوَارِحِهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ نَهْيُ النِّسَاءِ عَنْ إِطْلَاقِ اللَّسَانِ أَكْثَرَ مِنَ الرِّجَالِ، وَجَاءَ نَهْيُ الرِّجَالِ عَنْ إِطْلَاقِ الْجَوَارِحِ أَكْثَرَ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّهُ أَعْلَمُ.

ومن المفسرين: مَنْ جَعَلَ الْخُطَابَ الْأَوَّلَ فِي هَوْلِهِ، ﴿لَا يَسْأَلُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ خَاصًّا بِالرِّجَالِ، وَلَفْظُ (الْقَوْمِ) مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ الَّتِي قَدْ بُرِّئَ بِهَا الْخُصُوصُ، وَقَدْ جَاءَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْفَرَادَى لِلرِّجَالِ، وَجَاءَ اسْتِعْمَالُهَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وقد تقدَّم الكلام على اختلاط الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ فِي التَّجَالِيسِ الدَّائِمَةِ وَبِإِثْنِ تَحْرِيمِهِ فِي مَوَاضِعَ؛ مِنْهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِكُمْ مَالٌ فَكُلُوا وَامْسِكُوا﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام: ١١٦)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَهَنْتُ لَكَ وَأَنْتَ أَهْلَكَ﴾ (النساء: ١٠٤)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا

تَجِزْ أَيْتَهُمْ وَأَيْتَهُمْ وَتَجِزْ أَيْتَهُمْ وَأَيْتَهُمْ وَأَيْتَهُمْ (١٦٦)، وقوله تعالى في قصص موسى في القصص: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ ثَوْبِهِمْ لَمَنَةً يُرَافِقُونَ﴾ (١٦٧)، وفي قوله في طه والقصص: ﴿قَالَ لِأَخِيهِ أَتَكْفُرًا﴾ (١٦٨)، ﴿قَالَ لِأَخِيهِ أَتَكْفُرًا﴾ (النمر: ١٦٩)، وقد بيّنت أحكام هذه المسألة في رسالة مستقلة.

وهو تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْكَافِرِ﴾، انتهى الله عن التائب والتائب المؤمن لأخيه، وجعل ذلك كلمته لنفسه، وفي هذا نبيه إلى الأخوة الإيمانية ووجوب أن يشعر المؤمن بأخيه، وأن وقوعه فيه كوقوع غيره فيه، وأنه يجب أن يحسن بأخيه كإحسانه بنفسه، وكثيراً ما يذكر الله ذلك تذكيراً للمؤمن بما ينساه من حق الأخوة الإيمانية؛ كما قال في تحريم الأموال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ (النساء: ١٢٩) أي: فانت تأكل مال غيبك، وكفوله في القتل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾ (النساء: ١٢٩).

وقد روى ابن جرير: من حديث سعيد، عن قتادة: قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا بَيْنَكُمْ لَا تَلْبِسُوا بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٨) أي: لا يفتل بعضهم بعضاً، ﴿وَلَا تَحْرِجُوا النَّفْسَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٨)، ونفسك يا بن آدم أهل بليك^(١).

وهو تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ﴾، يعني: لا يطمس بعضهم في بعض، والتائب باللقاب إطلاقاً أوصاف الشوء وأسمائها، وأشدّها ما يكون في دينه: كقوله: يا كافر، أو يا يهودي، أو يا مجوسي، أو في جريته: كقوله: يا زاني، أو يا حامر، وغير ذلك، ويأتي بعد ذلك ألقاب التعبير والتنفيس، وكلام الناس بعضهم في بعض له مواضع ومقاصد، ولمز الناس بعضهم بعضاً وتنايؤهم على موضعين:

(١) «تفسير الطبري» (٢/٢٠٢).

الموضع الأول: في أشياء غير اختيارية؛ وذلك كالأوانيهم وعبائهم وخلقهم؛ فهذا أعظم عند الله لأنهم لم يختاروا هذا الشيء لأنفسهم؛ وإنما اختاره الله لهم.

الموضع الثاني: في أشياء اختيارية؛ كلبائهم وبيوتهم وعبادتهم؛ فهذا محرم؛ لأنه لا يوجد أثم إلا ولها عادة ولباس يختلِف عن الأخرى، وكلُّ أثم قرى أنها أتمل من غيرها في اختيارها، ولو جاز لأثم تعبير أثم بما اختارته لنفسها، لوقع الناس بعضهم في بعض.

ولا يجوز الشُّحْرِيَّة من الناس حتى وإن وقَّعوا في حرام ومعصية؛ لأنَّ الشُّحْرِيَّة شيء مضموم لذاته؛ لأنه يتضمن علو النفس وكرها، ويجعلها تسي فضل ربها عليها أن وقفها إلى الخير وحرم غيرها، وربما تُستدرج حتى تبيح ولو بسوء قصد، فتعثر ثم يكون عقابها عند الله أشدَّ ممن سخرت منه، والواجب فيمن وقع في حرام نصحه وأمره ونهيه بما يصلحه، والشفقة عليه لا الشُّحْرِيَّة منه، فمن أضلَّ قاتل على أن يُقبل عليه.

والسُّب والتعيير فيه التعزير؛ كلُّ كلمة بحسب معناها وأثرها في المقصود بها، وبمقدار انتشارها بين الناس، ويقتلر القاضي الضرر في ذلك، ويُوقع التعزير بمقداره.

التعويض عن الضرر المعنوي:

وأما التعويض المادي عن الضرر المعنوي، فتحلُّ خلاف عند الفقهاء؛ فقد اختلفوا فيمن وقع في جرَّه أو أسيء إليه بأي نوع من الإساءة المعنوية؛ هل له أن يعوِّض عنها بالمال أو لا؟ في المسألة خلافت على قولين:

فَنَبَّ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُعْوَضُ عَنِ الْأَضْرَارِ الْمَعْنَوِيَّةِ؛
وَأَمَّا يُكْتَفَى بِتَعْزِيرِ الْمُخْطِئِ وَالْجَانِي، وَإِنْ اقْتَضَى رَفْعُ الضَّرْرِ الْمَعْنَوِيِّ
إِعْلَانُ عِقَابِهِ حَتَّى يَرْتَفِعَ الضَّرْرُ الْمَعْنَوِيُّ عَنِ الْمُتَضَرِّ، فَيُعْلَنُ؛ زَجْرًا لَهُ،
وَرَفْعًا لِلخَرَجِ عَنِ الْمُتَضَرِّ.

وَأَمَّا مَنَعَ الْجَمْهُورَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ التَّعْزِيرَ بِالْمَالِ،
وهذه المسألة فَرْعٌ عَنِ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: بِجَوَازِ التَّعْوِضِ بِالْمَالِ؛ وَهُوَ قَوْلٌ مَنْسُوبٌ
لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

وَالْأَضْرَارُ الْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي تَلْحَقُ النَّاسَ الْيَوْمَ أَشَدُّ مِنَ الْأَضْرَارِ
الْمَعْنَوِيَّةِ السَّابِقَةِ؛ وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْوَسَائِلِ، وَسُرْعَةِ انْتِشَارِ الْأَقْوَالِ،
وَنَوْحِ وَسَائِلِ ذَلِكَ مَرِيئًا وَمَكْتُوبَةً وَمَسْمُوعَةً، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ
فَسَادِ تِجَارَاتٍ، وَغَسَادِ سِلَعٍ، وَنَشْوَ أَعْرَاضٍ، وَقَدْ ضَعُفَتِ الدِّينَانَةُ فِي
النَّاسِ فِي ائْتِكَافِ تِلْكَ الْوَسَائِلِ وَائْتِخَاذِهَا لِلْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ، وَالشَّرِيعَةُ قَدْ
جَاءَتْ بِأَصْلٍ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)^(١)؛ فَمَا كَانَ مِنْ
الْأَضْرَارِ الَّتِي جَعَلَتِ الشَّرِيعَةُ فِيهَا الْعُقُوبَةَ تَعْزِيرًا، فَإِنَّ قُلْعَ الضَّرْرِ بِالْمَالِ
فِيهَا جَائِزٌ، وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ أَصْلَ الْعُقُوبَةِ بِالتَّعْزِيرِ مُوسِقًا بِمَا يَرَاءُ
الْحَاكِمُ مُصْلِحًا لِلْخَلَالِ وَزَاجِرًا، فَإِنَّ كَانَ هَذَا جَائِزًا وَلَوْ بِإِتْلَافِ النَّفْسِ
بِالْقَتْلِ أَوْ الْقَطْعِ، فَإِنَّ أَخْذَ مَا دُونَ النَّفْسِ كَالْمَالِ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَظْهَرَ
بِالْجَوَازِ.

• • •

(١) أخرجه أحمد (٢٧٣/١)، وابن ماجه (٢٢٤٩)، من حديث ابن عباس.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ كَمَا كَانَ يَوْمَ تَبَايَعْتُمْ﴾﴾
 اللَّهُ يَدُّ وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا تَقْتُلُوا بَيْنَكُمْ بَيْنًا أَيْمًا أَلَمْ تَعْلَمُوا أَن تَقْتُلُوا
 لَنَمُ لِيَوْمَ تَبَايَعْتُمْ وَتَقَرَّبْتُمْ وَتَقَرَّبْتُمْ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ (العنبريات: ١١٢).

نَهَى اللَّهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الظُّنِّ؛ لِأَجْلِ الشُّوْهِ فِي بَعْضِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ
 إِلَّا فِي أَهْلِ الدِّيَانَةِ وَالصُّلُوقِ؛ وَهَذِهِ الْآيَةُ أَصْلُ فِي الْوَرَعِ.

وَأَمَّا لِمَ يَنْتَهَى اللَّهُ عَنْ جَمِيعِ الظُّنِّ؛ حَتَّى لَا يَشْمَلِ الظُّنُّ الْحَسَنَ؛
 فَالْأَمْرُ بِإِحْسَانِ الظُّنِّ بِالنَّاسِ، وَغَضَلِ أَقْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ عَلَى مُحَاسِنِ
 حَسَنٍ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَبَرِ﴾^(١).

وَأَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنِ الظُّنِّ قَبْلَ نَهْيِهِ عَنِ التَّجَسُّسِ فِي هَوَاهِ، ﴿وَلَا
 تَحْسَبُوا﴾؛ لِأَنَّ التَّجَسُّسَ يَبْدَأُ بِظَنِّ الشُّوْهِ، ثُمَّ يُرِيدُ الظَّانُّ أَنْ يُوَقِّدَ ظَنَّهُ،
 فَيَتَجَسَّسَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيُمِثِّلُ الْآيَةُ رُتْبَ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيَ، فَتَنْهَى عَنِ الظُّنِّ
 قَبْلَ نَهْيِهِ عَنِ التَّجَسُّسِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهِ؛ قَالَ: ﴿إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ
 الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَبَرِ﴾، وَلَا تَحْسَبُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَاقَشُوا،
 وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَفْتَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا؛ رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢).

وَالتَّجَسُّسُ كَبِيرَةٌ مِنَ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَيَكُونُ التَّجَسُّسُ بِالسَّمَاعِ لَمَنْ
 يَكُونُ سَمَاعُهُ وَهُوَ يَسْتَتِرُ بِقَوْلِهِ عَنِ النَّاسِ، أَوْ بِالْبَصَرِ كَمَنْ يُظْلِقُ بَصَرَهُ
 عَمَّنْ يَسْتَتِرُ بِتَقَرُّبِهِ مِنَ النَّاسِ، وَيَكُونُ يَتَحَسَّسُ الْبَدَنَ وَهُوَ يَلْتَمِسُ مَا يُخْفِيهِ
 النَّاسُ وَيَسْتَرْوِيهِ عَنِ النَّاسِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي التَّجَسُّسِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.
 وَيَدُلُّ عَلَى كَوْنِ التَّجَسُّسِ كَبِيرَةً: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ جَزَاءَ مَنْ يَطْلُبُ بَعْضَهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٦٣)؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٦٣).

على غزوة ببيت أن يُفْعَلْ عَيْتُهُ، كما في «الصحيحين»^(١) ومن حديث أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَوْ أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِخَيْرٍ إِلَّا أَنْ تَحْذِلَهُ بِخَصْلٍ، لَفُتِلَتْ عَيْتُهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ)^(٢)، وَلَا تُهْلِكُ الْعَيْنُ إِلَّا بِفَعْلٍ كَبِيرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ، ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِيمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ صَرِيحًا فِي الْفِرَاقِ: أَنَّهُ كَبِيرٌ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ تُصْرِفُهُ عَنْ ذَلِكَ.

وهو له تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ لَكُمْ فِي الْغَيْبِ مَنَاصِبٌ﴾، فيه تحريم الغيبة، وهو وَفَّرَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، كما جاء أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَنْتُمْ وَرِثَ مَا لِيْغِيْبَةٍ؟)، فَأَلَوْا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْثَمُ، قَالَ: (وَمَنْ كَرِهَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، قِيلَ: أَلَمْ تَرَ أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ فِيَّ مَا أَقُولُ؟ قَالَ: (إِنْ كَانَ فِيَّ مَا أَقُولُ، فَقَدْ لَغَيْتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيَّ، فَقَدْ بَغَيْتُهُ)؛ رواه مسلم^(٣).

وإذا كان المتكلم فيه شاهداً، فليست بغيبة، وقد يكون مباحاً وقد يكون حراماً؛ بحسب الدافع له والمقصود منه، وبحسب مطابقتي الكلام للحق.

والغيبة من الكبائر، وتكون عظمته بمقدار الكلام المتلفظ به، وبحسب أثرها على أهلها وعلى الناس، والغيبة أكثر ما يهلك الناس ويذهب حسنتهم وهم لا يشعرون.

الأحوال التي تجوز فيها الغيبة:

والأصل في الغيبة التحريم، إلا أنها تجوز في حالات ست:

الحالة الأولى: المظلوم، الذي يدخر ظالمه بالقدر الذي يرجو به غزوة حقه، وعند من يظن أنه ينصره أو يؤيئه برأي، وبالقدر الذي

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٩) من حديث أبي هريرة.

لا يخرجُ عن طلبِ الحقِّ إلى البغي والتشفي والتعبير، وكثيراً ما يكونُ المظلومُ ظالماً، لكثرة بغيه على ظالمه بالقول، وتسلبه على بغيه بالقيء، فيصيرُ ظالماً وهو يحسبُ نفسه مظلوماً.

ومن كان مظلوماً بأحدٍ ماله أو انتقامي بغيه، فيجوزُ له ذكرُ أخيه بما يكرهه، بشرطين:

الأول: أن يكونَ ذكرُهُ له عندَ من يرجو أنه ينصره ويُصِفُه، سواءً برأي أو سلطان، ولا يتكلمُ بذلك عندَ من لا يرجو منه نصراً ولا رأياً.

الثاني: أن يكونَ بالقدرِ الذي يكفي فيه بيانُ الحال، فلا يزيدُ كلاماً في غيرِ مصلحته، ولا يكثرُ من التظلمِ بما يخرجُ عن طلبِ النُصرة إلى التشفي والبغي.

الحالةُ الثانيةُ: المُعرِّف، الذي يعرفُ بأحدٍ عندَ من لا يعرفه ويحتاجُ إلى معرفته حاله، كالسؤالِ عن أحوالِ زَوَاةِ الحديث والأخبارِ ليعلمَ حيثُهم من غيبتهم، وكذلك التعريفُ لتمييزِ الأشخاصِ بلا قسمةٍ وهوى، كوصفِ أحدٍ بأنه أعمى أو أعرجُ أو قصيرٌ أو طويلٌ تعريفاً لا تلعناً، وأما إن كان وصفه في سياقٍ تنقيهِ لا في سياقٍ التعريفِ به، فذلك غيبةٌ محرمةٌ، وفي «السنن» أن عائشةً قالت: قلتُ للنبي ﷺ: حسبك من صبيّةٍ كذا وكذا - تعني قصيرةً - فقال لها رسولُ الله ﷺ: (لقد قلتُ كلمةً، لو مرَّجتُ بِماءِ البحرِ، لَمَزَجَتْهُ) (١).

الحالةُ الثالثةُ: المُحلِّلُ من صاحبِ سوءٍ، فلا حرجَ من ذكره بما هو فيه، بشرط أن يكونَ التحليلُ منه عندَ من يُخشى عليه منه ويغنيه ذكرُهُ بما يكرهه، وذلك كالتحليلِ من عيافةِ تاجرٍ غيرِ أمينٍ عندَ من يُشاورُهُ، وكذلك التحليلِ من زوجٍ فاسقٍ يُظهرُ الصلاحَ ليتزوجَ وهو خلافُ ذلك.

(١) أخرجه أحمد (١٨٩/٦)، وأبو داود (٤٨٧٥)، والترمذي (٢٥٠٢).

ويجوز من باب التحليل ذكْرُهُ بِسَوْءٍ بِشَرِّهِ:

الأول: أن يكونَ عندَ مَنْ يَقْنِيهِ امرؤٌ، ولا يجوزُ ذكْرُهُ عندَ مَنْ لا يَقْنِيهِ امرؤٌ، فلا يجوزُ له أن يذكُرَ أحداً بما يَعْلَمُهُ عنه من لُحْصِيٍّ وَبُحْلٍ عندَ مَنْ لا يُرِيدُ أَنْ يَزَوِّجَهُ، ولا ذكْرُهُ بما يَعْلَمُهُ عنه من ضَعْفِ أَمَانَةٍ عندَ مَنْ لا يُعَامِلُهُ بِالْمَالِ، ولا يُعَامِلُهُ بِعَهْدٍ ولا بِسِرٍّ.

الثاني: أن يكونَ ذكْرُهُ بما هو فيه؛ لا يَزِيدُ عليه وصفاً لا يَقْنِيهِ؛ كالتاجر يَقْنِيهِ الأمانةُ، والزوجة يَقْنِيهِ الثَّيَابَةُ وَالْحُلِيُّ.

الحالة الرابعة: غَيْبَةُ الْمُجَاهِرِ بِفُسْخِهِ؛ كَمَنْ يُعْلِنُ لِلنَّاسِ شَرِيئَةً لِلخَمْرِ، أو الحرَّاءَ التي تَخْرُجُ سَافِرَةً أَمَامَ النَّاسِ؛ فَيُذَكِّرُ هذا بما هو فيه من غيرِ لَشْفٍ جَائِزٍ، ولا يجوزُ ذكْرُهُ على وجوهِ السُّخْرِيقِ وَالنَّشْفِ؛ فذلك شِمَاتَةٌ مَعْرُومَةٌ.

وقد حكى ابنُ عبد البرِّ الإجماعَ على أنَّ لا غَيْبَةَ لِلْمُجَاهِرِ بِفُسْخِهِ.

وجوازُ غَيْبَةِ الْمُجَاهِرِ بِفُسْخِهِ لا يَعْنِي استِباحَةَ عِرْضِهِ فيما لم يُجَاهِرْ به؛ وَإِنَّمَا كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُجَاهِرِ بِفُسْخِهِ إِذَا اخْتَبَ بِمَا جَاهَرَ بِهِ، فَأَمَّا ما لم يُجَاهِرْ بِهِ، فلا تجوزُ غَيْبَتُهُ فيه؛ كَالْمُسْلِمِ الَّذِي يُجَاهِرُ بِمَعْصِيَةٍ كَشْرَبِ الْخَمْرِ، لا يجوزُ غَيْبَتُهُ بما يَكْرَهُهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ وَهَذَا بِلا خِلَافٍ.

الحالة الخامسة: الْمُسْتَفْهِى فِي أَمْرِ يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى ذِكْرِ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِفِتْوَاهُ؛ كَالزَّوْجَةِ تَسْتَفْهِى، فَتَحْتَاجُ أَنْ تَذَكِّرَ زَوْجَهَا بِالْبُحْلِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ الْهَجْرِ، وَتُرِيدُ حُكْمًا فِيهِ؛ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ هُنْدَ بِنْتَ عُقْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُلَيْمَانَ رَجُلًا شَجِيحًا، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكُونُنِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا

أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؟ فَقَالَ: (خَلِي مَا بَيْنَكَ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ) (١).

الحالة السادسة: طالب الإعانة على صاحب مُنْكَرٍ، فيجوزُ ذُكْرُ مُنْكَرِهِ ولو كان مستتراً به ما دام يُضِرُّ بصاحبه ويخشى عليه من دوايدٍ عليه؛ فيجوزُ غيبته حيثُ بشرطين:

الأول: أن يدثره عند من يرجو منه عوناً لإصلاح مُنْكَرِهِ؛ كمن يَشْرَبُ الخمر أو يبيع محرماً؛ فلا حرجَ من الاستشارة أو الاستعانة بمن يملك العون والرأي فيه.

الثاني: أن يكون المُنْكَرُ مستجيباً لطلبِ النصح؛ كالمُنْكَرَاتِ الكبيرة، ولا يكونَ من اللَّصَمِ الذي لا يتملئ غالباً إلى غيره، ولا ما يستترُّ به صاحبه من عوارضِ المنكرات التي لا يُدِيمُ عليها صاحبها عادةً.

غيبَةُ الكافر:

ظاهرُ الآية: أنها في غيبَةِ المؤمن؛ وذلك أن الله خاطبَ المؤمنينَ في الآية، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى بَعْدُ: ﴿وَلَا يَتَّبِعْكُمْ تَحْسَبُكُمْ﴾، ويثقلُ في الحديث: قال ﷺ: (ذُكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ)؛ فالمؤمنُ من نفسِ المؤمنِ وبعضِ منه، بخلافِ الكافر، فليس منه، وعدمُ دخولِ الكافرِ في حُكْمِ الغيبةِ في الآية لا يُجيزُ بُهتانَهُ ولا الافتراءَ والبُغيَ عليه؛ فهذا لا خلافَ في تحريمِهِ، وأمّا ذُكْرُهُ في حالِ غيابِهِ بما هو فيه ويكرهه، فإن كان حريصاً، فلا خلافَ في جوازِ ذلك، وأمّا إن كان ذمياً ومعاقداً، فقد اختلفت في ذُكْرِهِ بما يكرهه وهو فيه، على قولين:

الأول: قال بعضهم بتحريمِ غيبَةِ القمّي؛ لأنَّ ذلك يُفَرِّقُ بين دفعِ الجزية؛ وبهذا قال زكريّا الأنصاري والغزالي؛ واستدلَّ على ذلك بما

رواه ابن جبان مرفوعاً: (مَنْ سَمِعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، دَخَلَ النَّارَ) ^(١)،
يعني: سمعه ما يُلَوِّيه ويكرِّهه، وهذا لا دليل فيه؛ لأن الغيبة هيمن لم
يَسْمَعَهَا، وإن سمعها لم تكن غيبة؛ وإنما أدنى، قد يحرم وقد يجوز؟
بحسب توجه قلبه وأثره وكونه حقاً أو باطلاً.

الثاني: الجوار، وبه قال ابن المنذر؛ وذلك لأن الكافر لا حرمة
له ولا دليل على تحريم غيبته، وقد استدل على ذلك بعضهم بحديث
عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: (يَسْنُ أَخُو
الْعَظِيمَةِ، وَيَسْنُ ابْنُ الْعَظِيمَةِ)، فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ
وَأَبْسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ، قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتَ
رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّعْتَ فِي وَجْهِهِ وَأَبْسَطْتَ إِلَيْهِ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهْدُكَ لِحَاشَا؟) إِذْ شَرَّ النَّاسِ
جَهْدَ اللَّهِ تَرْوِثَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَقْدَاءَ شَرُّهُ) ^(٢).

وقد جعله بعض الأئمة أصلاً في جواز غيبة الفاجر والكافر.



قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَرَبَّكُمْ شَعْرًا وَظِلًّا يَبْتَغُونَ مِنْكُمْ مَالَهُمْ لِيُقَرَّبُوا بِهِ إِلَى اللَّهِ فَهُمْ يَخْشَوْنَ اللَّهَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ لَعَلَّهُمْ يُجْزَوْنَ﴾
[الحجرات: ١٣].

في هذه الآية: فضل معرفة الأنساب، وبيان موضعها، وأنها لتعارف
الناس فيما بينهم، وتراحيمهم وتواضيلهم وتناصيرهم، وحينما ذكر الله
التعارف، جعل فوقه الإيمان، وأن معرفة الإيمان والتواصل به أعظم من

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٨٨٠) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٣٢)، ومسلم (٢٠٩١).

التواضلي بالأنساب والأحساب؛ فجعلَ مَرْتَبَةَ الأنسابِ دُونَ مَرْتَبَةِ الإيمانِ.

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (تَعَلَّمُوا مِنْ أَسَابِكُمْ مَا تَعْمَلُونَ بِهِ أَرْحَمَكُمْ؛ فَإِنَّ سِلَّةَ الرَّجِيمِ نَحِيَّةٌ فِي الْأَهْلِ، مَثَلَةٌ فِي النَّبِيِّ، تَسْلَةٌ فِي الْأَكْبَرِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١).

وَالْأَنْسَابُ بِهَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ وَلَا يَتَنَافَرُونَ؛ لَكِنْ لَا وِلَاءَ وَلَا وَثِيقَةَ أَعْظَمَ مِنْ وِلَاءِ الْإِيمَانِ وَوَثِيقَتِهِ، وَلَا بَرَاءَ أَهْظَمَ مِنْ بَرَاءِ الْكُفْرِ، وَالْكَافِرُ بَعِيدٌ وَلَوْ قُرْبَ نَسَبًا، وَالْمُؤْمِنُ قَرِيبٌ وَلَوْ ابْتَعَدَ نَسَبًا.



(١) أخرجه أحمد (٣٧٤/٧)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٧٩).



سُورَةُ قَاۡتِلِ

سورة في سورة مكية؛ قاله ابن عباس والحسن ومجاهد وقنادة^(١)، وقد حكى الإجماع على ذلك جماعة كابن حزم وغيره^(٢)، ونصبت التذكير بتعظيم القرآن، والترهيب من الآخرة، والتخويف من عذاب الله، والتذكير بالموت وقصر الدنيا، والحساب والكتابة على العبد ما يعمل، وما بعد الموت من سؤال وعرض، وعقاب ونعيم.

﴿ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ قَدْ طَلَعَ النَّجْمُ وَقِيلَ الرَّؤُوبُ﴾﴾ [٢٩].

أمر الله نبيه بالصبر على ما يسمعه من المشركين، والاستعانة على ذلك بشغل القلب عما يقولونه بتعظيم الله والحضور بين يديه في الصلاة، وكان هذا قبل فرض الصلوات الخمس، فأمر الله نبيه بالصلاة قبل طلوع الشمس، وهي صلاة الغداة صلاة الفجر، وقبل الغروب، وهي صلاة العشي، وهي العصر، وبقي هذا الحكم عامًا في تعظيم هاتين الصلاتين لأنهما أول ما فرض من الصلوات المكتوبة من الصلوات الخمس، وفي «الصحيحين» من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَظَّرَ إِلَى الْغَمْرِ لَيْلَةً - يَغْثِي: الْبَرَدُ - فَقَالَ: (إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ

(١) ينظر: زاد المسيرة (١/٤٠٦)، وتفسير القرطبي (١٩/٤٢٤).

(٢) «التاسخ والمنسوخ» لابن حزم (ص ٥٧)، وتفسير ابن عطية (٤/١٥٥).

رَبِّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الظُّمَرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُظْلَمُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، فَاتَّقُوا، فَاتَّقُوا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾^(١).

وقد تقدّم الكلام على مواضع الصلاة في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِمَا كُنْتَ أَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِهَا﴾ [النساء: 103].

• • •

❏ قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ الْكُفُورِ﴾ [الن: 40].

أمر الله بالتسبيح في الليل، والمراد بالتسبيح هنا: الصلاة على الأظهر مع احتمالي المحمديين؛ لأن الله ذكر التسبيح في الليل وأدبار السجود؛ ولكن حمله على ذكر التسبيح لا يأتي على قول بعض السلف: إن المراد بقوله: ﴿وَإِدْبَرَ الْكُفُورِ﴾ أنه صلاة السنة البغليّة بعد المكتوبة كما يأتي.

وهذه الآية هي نظير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ بِحَمْدِ اللَّهِ﴾ [الإسراء: 44]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَطْرَافَ الْكُرْسِيِّ﴾ [الن: 40].

وأما غاضل الذم في الشعر، فإن الاستغفار أفضل من التسبيح، وقد حمله الله من بين الذم في قوله تعالى: ﴿وَالْأَسْكَرُ مِمَّنْ يَسْتَلِيقُونَ﴾ [التكوير: 18]، وقوله: ﴿يَسْتَلِيقُونَ بِالْأَسْكَرِ﴾ [الن: 40].

وقوله تعالى: ﴿وَإِدْبَرَ الْكُفُورِ﴾: حُلَّتْ هذه الآية على معاني ثلاثة: المعنى الأول: أن المراد بالتسبيح أدبار السجود: هو سُبْحَةُ الأذكار

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣).

بعد الصلاة، وخاصةً التسيب؛ على ما ثبت في السنة، وقد جاء عن ابن عباس؛ أنه يرى التسيب في الآية بعد الصلوات كلها؛ كما رواه البخاري في صحيحه؛ من حديث مجاهد؛ قال ابن عباس: أمره أن يُسَبَّحَ في أدبار الصَّلَوات كلها؛ يعني: قَوْلُهُ: ﴿وَأَبْكُرُ الشُّجُورَ﴾^(١)، وقد ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ التَّسْبِيحَ دُبْرَ الصَّلَاةِ كما في قوله: (مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَلَهُمَا... وَفَلَاحِينَ...) الحديث^(٢).

وعلى هذا المعنى يُحْتَمَلُ التَّسْبِيحُ فِي الْآيَةِ فِي اللَّيْلِ: على معنى الصلاة، وفي أدبار السجود: على الذَّخْرِ، وعاقبة السلف على أنَّ المراد بالتسيب في الليل الصلاة، وليس هو ذَكَرَ التَّسْبِيحَ: (مبجَّحاً لله).

وقد ثبت في «الصحيحين»، عن أبي هريرة ؓ أَنَّ قُرْعَاءَ الشَّاهِجِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: دَعَبَ أَهْلُ الشُّجُورِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَا، وَالْيَوْمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: (وَمَا ذَلِكَ؟)، قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَضَلَّلُونَ وَلَا تَتَضَلَّلُ، وَيُتَعَفَّفُونَ وَلَا تُعَفَّفُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ فَبِمَا تَعْبُدُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْتَفُونَ بِهِ مَنْ يَبْدُكُمْ، وَلَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ وَمِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟)، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: (تَسْبُحُونَ، وَتُكَبِّرُونَ، وَتُحَمِّلُونَ، دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ فَلَهُمَا وَفَلَاحِينَ مَرَّةً)، قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ قُرْعَاءَ الشَّاهِجِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلَ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَعَقَلُوا بِئِنَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ)^(٣).

المعنى الثاني: أنَّ المراد بالتسيب أدبار السجود: هو صلاة الشُّتَّى بعد المغرب؛ وعلى هذا المعنى يُحْتَمَلُ التَّسْبِيحُ فِي الْآيَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ:

(١) أخرجه البخاري (١٨٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه البخاري (٨٤٢)، ومسلم (٥٩٥).

﴿وَمِنَ اللَّيْلِ﴾ ﴿وَأَذِّنْ لِلشُّجُورِ﴾ على معنى الصلاة، وهنا تحصى عائشة السلف على الركعتين بعد المغرب، وبهذا حمله الصحابة والتابعون، كعمر وعلي وابن عباس والحسين وأبي هريرة وأبي أمامة وسجاءة والثقيفي وشكرمة والثعفي وغيرهم^(١).

وكان الأوزاعي يقول: «الركعتان بعد المغرب في كتاب الله، وبذكر هوقه» ﴿وَأَذِّنْ لِلشُّجُورِ﴾^(٢).

إلا أن ابن زيد يرى أنها النوازل خلفت الفرائض^(٣)، ولم يوافقها على ذلك كبير أحد، حتى إن ابن جرير قال: «ولولا ما ذكرت من إجماعها عليه، لرأيت أن القول في ذلك ما قاله ابن زيد»^(٤).

المعنى الثالث: أن المراد بالتسبيح أذكار السجود: هو التسبيح في السجود، وقد ذكره الجصاصي^(٥) وهو قول غريب شاذ.



(١) ينظر: تفسير الطبري (١٦٩/٢١ - ١٧٢)، وتفسير القرطبي (١٩٠/١٩)، وتفسير ابن كثير (١١٠/٢).

(٢) تفسير الطبري (١٧٢/٢١).

(٣) السابق (١٧٣/٢١).

(٤) السابق (١٧٤/٢١).

(٥) أحكام القرآن للجصاص (٢٩٣/٥).



سُورَةُ الدَّارِ الْآخِرَةِ

سورة الدَّارِ الْآخِرَةِ سورة مكية؛ كما قاله ابنُ عباسٍ وابنُ الزَّيْنَرِ^(١)، وقد حكى الإجماعُ على ذلك جماعة^(٢)، وتنصُّن آياتُها ذِكْرَ آياتِ اللهِ في الكونِ وتدبيرِهِ ونسخِهِ له يَجْثَمُ وَوَقْفُهُ، وذِكْرَ أوصافِ الْغَرِيقَيْنِ: أَهْلِ النِّعَمِ وَأَهْلِ الْجَحِيمِ وأعمالِهِما، وذِكْرًا لبعضِ قَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأُمَمِ السَّابِقِينَ للاعتبارِ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّكَ أَنْزَلَهُمْ حَتَّىٰ نَسْكَبُكَ وَالتَّحْرِيرَ﴾ [الدَّارِ الْآخِرَةِ: ١٩].﴾

ذَكَرَ اللهُ أَجَلَ صَفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْهَا النِّفْقَةُ وَتَفَقُّدُهُمْ أَحْوَالَ الْمُغَوَّرِينَ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ وَالَّذِينَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ، وَالْمَحْرُومِ هُوَ الَّذِي فِيهِ قُوَّةٌ، لَكِنَّهُ لَا يَجِدُ عَمَلًا يَتَكَسَّبُ مِنْهُ؛ لِكِسَاوِ السَّوْفِ، أَوْ لِيَجْذِبَ الْأَرْضِي، أَوْ بِسَبَبِ الْخَوْفِ كَأَزْمِنَةِ الْحُرُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى الْمَحْرُومِ خَاصَّةً، وَأَهْلِ الزَّكَاةِ عَامَّةً، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاقِرِينَ﴾ [التَّحْرِيرَ وَالْمُكْرَبِينَ] الْآيَةُ [التَّحْرِيرَ: ١٩].

• • •

(١) «المر المظنور» (١٣/٦١٩).

(٢) «تفسير ابن عطية» (٥/١٧١)، و«إزاد المسير» (٤/١٦٧)، و«تفسير القرطبي» (١٩/٤٦٨).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ نَعْلًا عَلَيْهِمْ نَعْلًا نَعْلًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ شُكْرًا﴾﴾
[النار: ٢٠].

في هذا: يَذَلُّ إبراهيمُ النحيَّةَ للملائكةِ ورفقتهُ عليها بوسيلها، وقد تقدَّم الكلامُ على بذلِ النحيَّةِ وأحكامها وألفاظها عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَحْيَاكُمْ وَتَجِئْتُمْ نَحْيًا﴾ وَأَخَصَرَ بِهَا ﴿[النساء: ٨٦].

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا لَكَ أَلَيْهِمْ فَجَاءَ بِمِثْلِ سَيْبٍ﴾ ﴿قَرَأَهُ بِأَنفِهِمْ﴾﴾
﴿قَالَ آتَا تَأْكُلُونَ﴾ [النار: ٢٦ - ٢٧].

أَكْرَمَ إبراهيمُ أضيافَهُ الملائكةَ ولم يَسْتَأْذِنْهُمْ ولم يُشَاوِرْهُمْ، ولو شَاوَرْهُمْ، لَمَّا أَدْنَوْا لَهُ، لَأَنَّ الملائكةَ لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ، وفي هذا استحبابُ إكرام الضيفِ مِن غيرِ سؤالٍ واستئذانٍ، وهذه الآيةُ وما قبلها مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلًا مِنْهُمْ فَأَكْفَرُوا بِهَا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ شُكْرًا﴾ ﴿فَمَا كُنْتَ أَنْ جَاءَ بِمِثْلِ حَاقِلٍ﴾ [نور: ٢٦]، ولقد تَقَلُّمَتْ.

❖ ❖ ❖



سُورَةُ الطُّورِ

سُورَةُ الطُّورِ سُورَةٌ مَكِّيَّةٌ؛ كَمَا قَالَه ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الرَّيِّسِ^(١)، وَمنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ نَصَّ عَلَى الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، وَفِي السُّورَةِ ذِكْرٌ لِأَبَابِ اللَّهِ وَبَدِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْأَرْضِيَّةِ، وَتَذَكُّيرٌ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْمُتَعَانِدِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَذِكْرٌ لِأَقْوَالِ بَعْضِ الْمُتَعَانِدِينَ وَأَحْوَالِهِمُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا عَنْ قَبُولِ الْوَحْيِ.

* * *

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْ لِكُلِّ نَفْسٍ مِّنْكَ نَفْسًا وَتَوَّابًا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ۝ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾﴾ [الطور: ١٨ - ٢٩].

أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِالصَّبْرِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَأَمَرَهُ بِالِامْتِنَانِ لَهُ، وَعَلَى مَا تَسْمَعُهُ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ وَثَّقَهُ عَلَى عِبْدِهِ أَنَّهُ مُصْطَفًى مِنْ بَيْنِ خَلْقِهِ، وَحَافِظُهُ وَحَاجِبُهُ مِنْ فَتَنِ أَعْيَانِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ حُبْلٌ مَعْنَى الْقِيَامِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَعَانٍ:

مِنْهَا: أَنَّهُ حُبْلٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَتَسْبِيحِهِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ؛ وَهَذَا

(١) «الطور المشعرة» (١٣/ ٦٧٧).

(٢) «تفسير ابن عطية» (٥/ ١٨٥)، «إزادة المسير» (٤/ ١٧٥)، و«تفسير القرطبي» (١٩/ ٥١١).

قَوْلُ الضَّحَّاكِ وَالرَّبِيعِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ^(١).

ومنها: أَنَّهُ حُجِّلَ عَلَى الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ؛ وَبِهَذَا قَالَ أَبُو الْجَوَّازِ^(٢) وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ^(٣)، وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَاهُ وَذُكِرَ الْاسْتِيقَاضُ أَوْ عِنْدَ الْإِنْتِبَاهِ وَالْتِفَاطِ عَلَى الْفَوَاشِي فِي اللَّيْلِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا فِي «الْمُسْتَوْدَعِ وَالْبِخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ تَعَاَزَى مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، سَبَّحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لَهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: رَبِّ الْمُنِيرِ لِي - أَوْ قَالَ: ثُمَّ دَعَا - اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنَّ عَزَمَ قَرَضًا ثُمَّ صَلَّى، قَبَّلَتْ صَلَاتُهُ)^(٤).

ومنها: أَنَّهُ حُجِّلَ عَلَى الْقِيَامِ مِنَ السَّجْدِ؛ وَبِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَأَبُو الْأَحْوَسِ وَعطاءُ بْنُ أَبِي رِياحٍ^(٥)، وَذَلِكَ فِي مَعْنَى كَفَّارَةِ السَّجْدِ، فَخُتِمَ السَّجْدُ بِالدُّخْرِ وَالْحَمْدِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الدُّخْرِ فِي خَتَامِ السَّجْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ وَتَتَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ وَمَا سَلَّمُ وَمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذِلَّنِي بَلْ أُرِيدُ أَنْ أَمْلَأَ قَبْلَكَ دُخْرًا وَأَدْنِيَ أَلْيَمَ فَسِيحًا وَلَدَّرَ الثَّجُورُ﴾ فَسَرَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَفَتَادَةُ

بِأَنَّهُ الرُّكْعَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ^(٦)، وَذَلِكَ بَعْدَ دُخَابِ اللَّيْلِ وَإِدْبَارِ نَجْوَاهِ، وَإِقْبَالِ الْفَجْرِ وَشَوْطِهِ، وَذُكِرَ اللَّهُ لَهَا فِي كِتَابِهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِهَا، وَهِيَ أَحَقُّهُمُ السَّنَنِ الرُّوَاتِ فَضْلًا، وَأَشَدُّهَا تَعَاظُلًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا؛ كَمَا

(١) تفسير ابن كثير (١/١٣٨)، (١٣٩).

(٢) تفسير ابن كثير (١/١٣٩).

(٣) تفسير الطبري (٦/٦١).

(٤) أخرجه أحمد (٣/٣١٣)، والبخاري (١١٠٤).

(٥) تفسير ابن كثير (١/١٣٩).

(٦) تفسير الطبري (٦/٦١).

في «الصحيحين»^(١)، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ أَشَدَّ وَثَقًا عَلَيَّ رَغْمَتِي الْفَجْرَ»^(٢).

وقد جاء في «صحيح مسلم»، عنه ﷺ أنه قال: «رَغِمَتْنا الْفَجْرُ حَيْرَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٣).

ومنهم: مَنْ حَتَلَ المعنى في التسيح إنباز النجوم على صلاة الفجر، وهو قول الضحاك وابن زيد، ورجحه ابن جرير^(٤).

وقد تقدّم الكلام على الاعتداء بالنجوم لمعرفة الصلاة والعبادة، عند قولهِ تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٧].



(١) أخرجه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) «تفسير الطبري» (٢١/٢٠٩).



سُورَةُ النَّجْمِ

سورة النجم سورة مكية، كما قاله ابن عباس وغيره^(١)، وقد نصَّ غير واحد على الإجماع على ذلك^(٢)، وقد وعظ الله وذكره، ورغب ورغب كفار فرishi، وبين الله صِدْقَ نبيه وإعجازَ كلامه، وكيف نزول وحيو، وقُضِلَ النبي ﷺ وصِدْقُهُ، وذكر بعض ضلال وكفر المشركين وجهادهم، وصفات المؤمنين والمُعانيين، وحال الناس في الحساب، والعذابِ والتعظيم، وآيات الله وإعجازه، وحال بعض الأمم الغابرة المُعاندَةِ، وما آل بهم عناقُهم إليه.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ كِتَابَ الْإِسْمِ وَالْزُكْرِ لَا نُفِمْ لَهُمْ نَبَأَ رَبِّكَ وَبِئْسَ النَّفِيرُ هُوَ أَفْكَرُ بِكُمْ إِذَا تَنَازَرْتُمْ الْأَرْضَ وَإِلَّا تُنْشَرُ لِحَيْثُ فِي بَلَدِهِ أَهْلُكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَفْكَرُ بِكُمْ لِلزُّكْرِ﴾ (النجم: ١٣٢).

ذكر الله من صفات المؤمنين الصادقين: خشية الله، ومُفارقة السيئات، واجتناب أسباب غضبه، وتعظيمه، ومُفارقة الذنوب صغيرها وكبيرها، تعظيمًا لله، ومن غير تفريق بين صغيرة وكبيرة؛ لأنهم ينظرون إلى عظم من يُعصى، ولا ينظرون إلى صغر المعاصي.

(١) «الدر المنثور» (٥/١٤).

(٢) «تفسير ابن عطية» (٥/١٩٥)، و«مزمع المسير» (٤/١٨٣).

وهولته تعالى ﴿يَهْدِي الْإِسْمَ وَالْقَرْنَ إِلَى اللَّهِ﴾، فيه: دليل على التفريق بين الذنوب كبريها وصغيرها، وأنها على مراتب وليست على مرتبة واحدة، وقد تقدم الكلام على ذلك وتفصيله وبيان موقف السلف منه، عند قولهم تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُوا حُكْمًا مَا تَهْتَدُونَ عَلَيْهِ لَكُنَّا عَنْكُمْ سَيِّئِينَ﴾ ولما حكمكم فدخلكم كربكم ﴿النساء: ١٢٦﴾.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى الْإِنْسَانُ إِلَّا مَا سَعَى﴾﴾ [النجم: ٣٩].

بين الله أن الإنسان لا يثاب إلا على ما كسبه بعميه، وسعى إليه بنفسه، وذلك للحث على العبادة وعدم الاعتماد على ثواب يأتيه من غير كسبه، فيندم على تفريطه وتسويفه، ويستشعر من هذه الآية ما تحضه الدليل، ومن قوله ﷺ: (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ، انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَنْصُرُهُ) (١).

وقد تقدم الكلام على مسألة إهداء الثواب وأجور القرب للميت عند قولهم تعالى: ﴿وَلَا تَكُفُّ عَنْهُ إِلَّا عَلَيْهِمْ وَلَا يَرَوْا فِعْلَهُمْ وَلَا لُغْوَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ سَيِّئُونَ﴾﴾ [النجم: ٤٦].

ذكر الله لهُوَ تَعَالَى قُرْبَى من سماح الوحي، وروى عن بعض السلف: أن معنى السُّوء هنا هو الغناء، والمراد: الانشغال بالغناء عن كلام الله، رواه عكرمة عن ابن عباسٍ قوله: ﴿سَيِّئُونَ﴾ قال: هو الغناء.

(١) أخرجه مسلم (١٦٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كانوا إذا سَجَعُوا الْقُرْآنَ تَقَتُّوا وَلَجِبُوا، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْيَمَنِ؛ قَالَ الْبَغَاوِيُّ:
اسْمُهَا رَوْلٌ أَيْ جَرِيرٌ^(١).

وَلَا يُوجَدُ قَوْمٌ يُعْرِضُونَ عَنِ اللَّهِ إِلَّا وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ
إِعْرَاضِهِمْ: فَشَوُّ الْإِنَاءِ وَاللَّهْوِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْإِنَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ
نَعَالِي: ﴿يَوْمَ الْكَافِرِينَ لَمْ يَنْفَعِهِمْ لَهْوُ الْحَكِيمَةِ يُحِيلُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَتَوَلَّوْا
وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَهَيِّدٌ﴾ [قصص: ٢٦].





سُورَةُ الْقَمَرِ

سورة القمر سورة مكية، وحكي الإجماع على ذلك^(١)، وانشقاق القمر حدث لما كان النبي ﷺ بمكة، وفي هذه السورة ذُكر آيات الله ومعجزاته، ونهيّب للمُعاندين، وتذكير لهم بعاقبتهم، وتحذير من كفرهم وشركهم، وذُكر لطيفة أمثالهم السابقين ونهائهم.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلًا بِآيَاتِنَا فَهُمْ نَكَثُوا فَعَسَىٰ أَعْيُنُهُمْ أَفْرَاسًا﴾

[القمر: ٢٨].

بعث الله النافذة آية للعوذ قوم صالح، وأمرهم ألا يشكوها بشيء، وجعل لها مؤزكا إلى الماء في يوم غير موزوهم، وجعل الله لكل مشركا حتى لا يتنازحوا فيسؤل لهم الشيطان عدوانا عليها لمزاحمتها لهم وعدم كفايتهم؛ ليقطع عنهم العذر، وتقرم عليهم العجة.

وفي هذه الآية: أن العدل في قسم المال ومنافع الأرضي موجب لدفع النزاع والخلاف بين الناس، ألا لمن ظهر بغية وعناد، وقد تقدم الكلام على ذلك في مواضع، عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَا إِلَىٰ سُلُوكِ السُّبُلِ أَفْهَمًا لَبْشَكَّ الْوَيْحَ فَلَبِثَ سَاعَةً ثُمَّ نَسِهَا﴾

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٢١١/٥)، وإزاد المسير (١٩٦/٤)، وتفسير القرطبي (٧١/٢٠)، وخصائص ذوي النبوة (٤٤٥/١).

عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ تَشَتَّتَنَّهُمْ ﴿١٦٠﴾ (الاعراف: ١٦٠)، وقولوا تعالى: ﴿وَلَقَدْ
 تَفَكَّرْتُمْ فِي الْأَرْضِ وَبَنَيْنَا لَكُمْ فِيهَا مَكِينَاتٍ فَلَوْلَا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (الاعراف: ١٦٠)،
 وقولوا تعالى: ﴿هَٰذِهِ أَرْضُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ عَيْنًا تَذَكَّرُونَ فَاعْبُدُوا مَا خَلَقَ فِي زِينِ الْفُ
 وَلَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ فَاعْبُدُوا عِندَ إِلَٰهِكُمْ﴾ (الاعراف: ١٧٣).



وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بِغَدِثِهَا فَاغْلِبَكُمْ فِيهَا لَكُمْ إِذَا حُكِمْتُمْ
فَرِيضَتُكُمْ ۖ وَلَا تَقْسِدُوا فِيهَا حِكْمًا وَلَكُمْ فِيهَا مَعَادُكُمْ عَنْ مَكِيلِ اللَّهِ مَنْ
كَانَ يَدْرِيهَا فَحَسْبُكُمْ ۖ [الأعراف: ٨٥ - ٨٦]، وَلَقَدْ كَلَّمْنَا عَلَى
حُرْمَةِ مَالِ الْمُسْلِمِ حَتَّى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَيُنْزِلُوا
بِهَا إِلَى الْمُسَاوِيَةِ لِقَوْلِهِمْ قَرِيبًا إِنَّ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْمِ وَالْأَيْمِ وَالْأَيْمِ تَلَسُّوهُ﴾
[البقرة: ٢٨٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكْفُلُهَا اللَّهُ﴾ مَا أَتُوا لَا فَاحْشَلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِمَكَرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۖ [النساء: ٢٩].

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِيهِمْ فَخْرٌ كَثِيرٌ لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ فَتَلَمَسْهُمْ وَلَا
حَاجَّ لَكُمْ﴾﴾ [الرحمن: ٥٦].

وَصَفَّ اللَّهُ نِسَاءَ الْجَنَّةِ وَخَوَرَهُنَّ أَتُهُنَّ يَقْضِرْنَ نَظَرَهُنَّ عَلَى
أَزْوَاجِهِنَّ، مَعَ أَنَّ دَاعِيَ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ فِي نَفْسِهِنَّ وَنَفُوسِ غَيْرِهِنَّ لَا وَجُودَ
لَهُ فِي الْجَنَّةِ، وَفِي ذَلِكَ مَزِيدُ إِكْرَامٍ لِأَزْوَاجِهِنَّ، وَهَذَا مِنْ تَعَامُّ النِّعَمِ
الْمَعْنَوِيِّ.

وَهُوَ تَعَالَى: ﴿لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ فَتَلَمَسْهُمْ وَلَا حَاجَّ لَكُمْ﴾ الطَّنَنُ: هُوَ
الْجَمَاعُ، وَنَفْعُ الشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى إِمْكَانِهِ وَقَوِيَّتِهِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ نَفْيُ
الْمُحَالِّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالْإِنْسَانَ يُجَابِعُونَ، وَمِنْ هَذَا أَخَذَ بَعْضُهُمْ إِمْكَانَ
زَوَاجِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالْعَكْسِي، وَلَيْسَ فِي الْوَحْيِ شَيْءٌ صَرِيحٌ بِثَبُتِ
بِهِ، وَقَدْ صُنِّفَ بَعْضُ الْحَقَائِقِ الْمُتَّفَقِينَ الْمُتَّخِرِينَ كِتَابًا فِي ذَلِكَ، وَقَدْ
جُرِّدَ وَقُرِعَ ذَلِكَ وَحْدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ كَابِنِ نِيْمَةٍ، وَكُلُّ مَا يَحْكِيهِ النَّاسُ مِنْ
وُجُودِ الْوَلَدِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْجَنَّةِ، فَمِمَّا لَا طَرِيقَ لِلثَّبُوتِ مِنْهُ.

وأما دخول الجانِّ للإحسان وتخطُّطه به، فهذا ثابت في القرآن والسنة.

وأما الاستدلال على الزواج بمثل قوله تعالى: ﴿وَصَارَ كَهَمًا فِي الْأُمُورِ وَالْأُولَى﴾ [الإسراء: ٦٤]، فليس ذلك، وليست الآية في هذا السياق؛ وإنما المراد تسويل الحرام لهم، وتحبيته إليهم؛ كالربا والميسر والتطفيغ والزنى؛ ولهذا قال تعالى بعد ذلك: ﴿وَعَذَابُهُمْ وَكَأَيُّ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الإسراء: ٦٤].





سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

سورة الواقعة مكية^(١)، وهي تفكير بالآخرة وعلاماتها عند قيامها، والبعث والنشور، وما بعد ذلك من أحوال وأهوال ومنازل للمؤمنين والكافرين.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَعِذُّ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾﴾ [الواقعة: ٧٩].

في هذه الآية: تعظيم للقرآن الكريم؛ لأنه كلام الله، وهو أعظم الكلام وأشرفه، وقد قالت كفار قريش: إن الشياطين تنزل به على محمد ﷺ، فبين الله أن الذي نزل به الملائكة وليسب الشياطين اللعن لا يمحسون من السمع فضلاً عن البصيرة فقال في سورة الشعراء: ﴿وَمَا تَزَكَّى يَوْمَ الْأَصْفَادِ﴾ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ لَكُمُ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿وَمَا يَسْتَفِيدُونَ﴾ ﴿لَا تَهْدِي عَنْ أَلَتَيْكَ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٢].

ولا يختلف المفسرون بين الصحابة والتابعين ممن ضح عنه النقل أن المراد بقوله: ﴿لَا يَسْتَعِذُّ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الكتاب الذي في السماء، وهذا جاء عن ابن عباس وأبي العالقة وسعيد بن جبيرة ومجاهد وجابر بن زيد وقتادة^(٢)، ومنهم: من أدخل في تحكيو غيره، فجعل تحكم القرآن

(١) تفسير القرطبي (١٧٥/٢٠).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٣٦٢/٢٢ - ٣٦٦).

المتزلي بين أيدينا يأخذ الحُكْم الذي تصبُّه الخيرُ في قوله: ﴿لَا يَسْتَعِ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾.

وهذه الآية نظيرُ قولهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ قَوْلٌ وَلَا نَفْسٌ وَلَا حُكْمٌ وَلَا عَيْنٌ وَلَا سَمْعٌ وَلَا يَكُنْ لَكَ قَوْلٌ وَلَا نَفْسٌ وَلَا حُكْمٌ وَلَا عَيْنٌ وَلَا سَمْعٌ﴾ (الحج: ١٧ - ١٨).

الطهارة عند القراءة ونس المُصحف:

لا يختلف العلماء في مشروعيت الطهْرِ عند ذِكْرِ الله، وأعظمُ الذِّكْرِ كلامُ الله، ومثلُ ذِكْرِ الله مَنْ كُتِبَ عليه، وكذلك فإنَّ قراءة القرآن بلا طهارة من الحديث الأصغر ولا مَنْ للمُصحف جائزة عند السلف، ولا يَكادُونَ يَخْتَلِفُونَ إِلَّا فِي كَرَاهِيئِهَا، وقد رَوَى سعيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ وابنِ عمر: قال: كَانَا يَقْرَأَانِ أَجْزَاءَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الْخَلَاءِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَا^(١).

وصحَّ وثلهُ عن قتادة، عن سعيدِ بْنِ المسيَّب: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَخْرَجِ ثُمَّ يَحْذَرُ الشُّورَةَ^(٢).

وبمثلِهِ كَانَ يُرْجَعُ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٣) وَأَصْحَابُهُ كَقَلْقَمَةٍ وَالْأَسْوَدُ^(٤) وعبد الرحمن بْنُ يَزِيدَ^(٥)، وكذلك جاء عن سعيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٦).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُمْ.

وَأَمَّا صَاحِبُ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ، فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمِصْنَعِ (١١٠٢).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمِصْنَعِ (١١٠٣).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمِصْنَعِ (١١١٦).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمِصْنَعِ (١١٠١).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمِصْنَعِ (١١٠٠).

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمِصْنَعِ (١١١١).

وهو قول عمر وعلي وابن مسعود، وصح عن ابن عباس جواز ذلك،
ورخص جزمه له بقراءة الآية والآيتين.

وامر الحائض اغتسل وأبسر من الجنب؛ لأنه يطول عليها حيضها،
وليس بيدها رفقته، بخلاف الجنب؛ فإنه يملك رفع جنابته؛ فسهل في
أمره، فيجوز للحائض أن تقرأ القرآن؛ حتى لا تنساه، وتذكر ورعها،
وتحفظ نفسها في ذكرها ليومها وليلتها.

ويختلف العلماء في وجوب التطهر عند من المصحف؛ سواء
نصه القراءة أو غير القراءة؛ وذلك لاختلافهم في المعنى الذي تحتمله
هذه الآية: هل يتعلل إلى من المصحف الذي بأيدي الناس، أو هو
غير عما في اللوح لا يقتضي حثماً؟

القول الأول: أن الآية تحتج معنى المصحف؛ وعليه نص
الشافعي، فقال: وهذا المعنى تحمله الآية^(١).

وهو الذي عليه جمهور العلماء وعائتهم؛ أنه يجب التطهر عند من
المصحف، وألا يتس القرآن إلا طاهر، وهذا مروي عن الأئمة الأربعة،
وقد شدد في ذلك مالك، وقال: «إنه لا يتس ولو بحائل كولاته ووسادته
ولقائيه»^(٢).

وعلى هذا الصحابة وفقهاء الحجاز كالقهاء الشيعة وغيرهم:

فقد جاء عن سلمان الفارسي أنه قضى حاجته، فقبل له: لو
توضأت؛ لعلنا نسألك عن أي من القرآن؟ فقال: سلوني؛ فقلت لا أمسه،
وأنه لا يتسه إلا المطهرون، قال: فسأله، فقرأ علينا قبل أن يتوضأ،

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/١٨٥).

(٢) موطأ مالك (١/١٩٩)، ومغني القرطبي (٢٠/٢٢٤).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالِدَارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْهُ^(١)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» مِنْ حَدِيثِ ثُمَّصَيْبِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ أَتَيْتُكَ التَّضَحُّفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَأَخَذْتُكَ، فَلَمَّا سَعَدَ: لَعَلَّكَ مَيْسَتْ فَكْرَكَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: لَمْ، فَتَوَطَّأُ، فَكُنْتُ فَتَوَطَّأْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ»^(٢). وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَرَوَى فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ قَالَ جِبْنٌ دَخَلَ عَلَى أُخْتِي: قَرَأَا بِصُحُفِهِ وَنَسَخَ الْبَابَ، فَقُلْتُ: مَا خَلِبَ الصُّحُفَةُ هَاهُنَا؟ فَقَالَتْ لِي: دَعْنَا عَنْكَ يَا بْنَ الْخَطَّابِ، فَإِنَّكَ لَا تَقْتِيلُ مِنَ الْجَنَائِدِ، وَلَا تَنْظُرُهُ، وَهَذَا لَا يَنْتَسُهُ إِلَّا الْمَنْظُرُونَ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْزَارُ، ثُمَّ قَالَ الْبَيْزَارُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رِوَاةً عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عُمَرَ، إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْثَلِيُّ، وَلَا نَعْلَمُ يُرْوَى فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ عُمَرَ إِسْنَادُ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ»^(٣).

قُلْتُ: وَإِسْحَاقُ وَأَسَامَةُ ضَعِيفَانِ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، وَالْقَاسِمُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (١١٠٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١٢٤/١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٩٠/١).

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٢/١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْزَارُ فِي مُسْنَدِهِ (البحر الزاهر) (٢٢٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «المستدرک» (٥٩/٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١٢٣/١)، وَالْحَاكِمُ فِي «المستدرک» (٥٩/٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٨٨/١).

ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «تاريخه»، وعنه أبو نعيم؛
من حديث إسحاق بن عبد الله، عن أبيان بن صالح، عن مجاهد، عن
ابن عباس به؛ وإسحاق متروك الحديث^(١).

وقد روى عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن صفوان بن
لقهاء أهل المدينة الذين انتهى إلى قولهم؛ أنهم كانوا يقولون: «لا يَمَسُّ
القرآن إلا طاهر»^(٢).

القول الثاني: قالوا بعدم احتمال الآية لمعنى مس المصحف،
وجوزوا منه بلا طهارة؛ وذوي هذا عن أبي حنيفة وداود الظاهري، وهو
مروي عن الحكم وحماة.

القول الثالث: جواز مس خواشي المصحف لا مس حروفه؛ وهو
قول أبي حنيفة.

والأظهر: أن القرآن لا يَمَسُّ إلا عن طهارة؛ تعظيماً له، وإن لم
تحتلِ الآية هذا المعنى، فيحتلُّه عمل الصحابة والتابعين؛ فيه يقول
سلمان الفارسي وسعد، ولا مخالفت لهما من الصحابة، وإن لم يُقْلَعْ
بإثم من مسه بغير طهارة؛ لعدم وجود النص الصريح في ذلك، وإنما
يكتفى بالأمر بالطهارة؛ تعظيماً للقرآن وتطهيراً له، والسلك كانوا يأثرون
بأشياء ولا يَمَسُّون على نوع الأمر وثبوتها؛ لأنهم يريدون الامتنان، حتى
توسَّع الفقهاء في النظر، فأخذوا يُفَضِّلُونَ في مجتلي أفعالهم وأوامرهم
وما يَنْهَوْنَ عنه؛ حتى يُنْسَبَ للواحد منهم أكثر من رأي والقول عنه
واحد، وسنَّه إليه واحد، وحكاية الأمر بشيء على سبيل الإجمالي
لا ينافي الرُّقْيَ وتحرير الفتوى، وقد يكون جملة تعظيماً للشرعة، وكثيراً ما

(١) مجلة الأديب (١/ ٤٠)، و«لائل النبوة» لأبي نعيم (ص ٢٤١).

(٢) أخرجه البيهقي في «معركة السن والآثار» (١/ ١٨٨).

يكون تفصيل الأوامر تهويناً في نفوس الناس ليعتدوها زهداً فيها، لأنهم يُريدون فعل الواجب وترك المحرم والاقتصار عليه.

وإطلاق الأمر والنهي من غير تمييز لمرتبة الأمور به والمنهي عنه : من الأساليب النبوية والصحابية، ولو كان مستقراً عند عامة الصحابة لمرتبة المفصولة من السابق، إلا أنه ليس مستقراً عند كثير من التابعين ولا عند أكثر أتباعهم، وما كان الصحابة يتكلفون التمييز في ذلك.

وقد جاء في السنة الأمر بالتطهير عند من المصحف، كما روى مالك في «موطأه»، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: (لَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ)^(١).

وروى أبو داود في «المراسيل» من حديث الرُّمري: قال: قرأت في صحيفة عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن رسول الله ﷺ قال: (وَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ)^(٢).

وكتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم ثابت في أصله، وإنما الخلاف في ثبوت بعض نصوصه وحروفه، وصحح أصل الكتاب ابن مويان^(٣) وأحمد^(٤) والشافعي^(٥) ويعقوب بن سفيان^(٦).

وقد روى الدارقطني: من حديث سالم، عن ابن عمر مرفوعاً: (لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ)^(٧).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٩٩). (٢) «المراسيل» لأبي داود (٩٤).

(٣) «تاريخ ابن معين»، رواية النجدي (٦٩٧).

(٤) «مسائل الإمام أحمد»، رواية البطوي (٣٨ و٧٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن حبان (٣/٢٧٥).

(٥) «الرسالة» (١/٢٢١ - ٢٢٣). (٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/٢١٦).

(٧) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/١٢١).

وقد احتج أحمدٌ بحديث ابن عمرَ هذا؛ كما قاله الأثرم^(١).
وأما ما رواه الشيخان، عن ابن عمر: **«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرُ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِي الْعُقُوفِ»**^(٢)، فذلك مخافة أن يناله العدو.
وقد كان بعض السلف يرتخص في تحويل المصحف من موضع إلى موضع بلا طهارة، ولم يَحْمِلُوهُ كَالْمَسِّ الطَوِيلِ؛ كما صحَّ عن ابن سبيئ^(٣) فيما رواه هشامُ عنه؛ أنه لم يكن يرى بأساً أن يحول الرجل المصحف وهو غير طاهر^(٤).

وجوزَ وتلَّ هذا بعضُ الفقهاء من الشافعية.
وكُتِبَ التفسيرُ ليستَ قرآناً؛ فيجوزُ مسُّها بلا طهارة، ومن باب أولى كُتِبَ الفقه، والمراسلاتُ التي تتضمنُ قرآناً؛ فقد رَوَى البخاريُّ ومسلمٌ؛ أنَّ في كتابِ رسولِ الله ﷺ إلى هرقلَ آيةً من القرآنِ الكريم، وهي قوله تعالى: **﴿يَا هَاقُلُ الْكُتُبِ قَالُوا إِنَّ كُتُوبَنَا سَلَامٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا شَرْكَ لَهُ. شَيْئًا وَلَا يُلْهِدَ بَيْنَكَ بَيْنَنَا أَلَّا يَنْدُبُوا إِلَهُهُمْ قَالُوا أَتَشْكُرُونَ﴾** (ال عمران: ٦٤)^(٥).



(١) ينظر: «اللطيف الحبير» (١/١٣٦)، وقيل الأوطار (١/٢٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (١٨٦٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٤٢٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباسي ؓ.



سُورَةُ الْحَدِيدِ

سورة الحديد مكية، وقد قال ذلك ابن عباس وابن الزبير^(١)، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد^(٢)، وقيل بمكة بعضها^(٣).

وتضمنت السورة ذكر آيات الله وقدرته وحنونه في مخلوقاته، وتعبه وأفضاله على عباده، والتحفير من الظناني وأوصاف أهله، وحنًا على تدبير الفرقان والتفكير فيه، وحنًا على الإنفاق، وذكر بعض أحوال السابقين للاعتبار.

قال الله تعالى: ﴿كَاذِبًا يَكْفُرُ إِنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْيَمِينِ وَالْشِّمْلِينِ﴾ (الحديد: ١٧).

أمر الله بالصدق والبذل؛ شكرًا لما وهب الله العبد من نعم الأرض وخيراتها، وذكر الله للاستخلاص في الآية؛ دليل على أن الصدقة من أعظم ما يثبت النعم، وتستقر به الأمم.

وقد تقدم الكلام على فرض الزكاة فيما يخرج من الأرض من المعادن والنفط عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفِقُوا مِنْ ثَمَرِ مَا حَبَّثْتُمْ يَدَايَكُمْ وَمِنْ ثَمَرِ الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ٢٦٧)، وزكاة عروض التجارة عند قوله تعالى: ﴿لَا يَرْفَعُ رُءُوسَهُمْ عَنْ زَكَاةِهِمْ وَمَا يَسْتَلِ﴾ (النساء: ٦).

(١) انظر المطهرة (١٤/٢٥٥). (٢) انظر القرطبي (٢٠/٢٣٥).

(٣) انظر: تفسير ابن عطية (٥/٢٥٦)، وازاد المسير (٤/٢٣٢).

عَلَيْهِمْ إِذْ صُلَّيْتُمْ سَكَرَ لَكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١١٣)، وزكوا الشعائر والحبوب عند قوله تعالى: ﴿وَمَكَثُوا فِيهَا يَوْمَ حَسْبِكُمْ وَلَا تَشْرَبُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الشَّرِبُونَ﴾ (الأنعام: ١١١).

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَرْسَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَرْسَلْنَا كُوفًى فِيهِ بِلْسَانٍ شَدِيدٍ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَرَبِّعَلَمْ أَنَّكَ مِنْ بَعِيدٍ وَرَبُّكَ بِالْقَبْرِ إِذْ أَقْبَرْتُمْ عَلَيْهِ﴾﴾ (الحديد: ٢٥).

أمر الله تعالى بالعدل بين الناس، وبين أنه أنزل الوحي لإصلاح الدين وإصلاح الدنيا؛ وذلك لأن الدنيا لا تقوم إلا بالعدل فيها، وهكذا الدول والأمم لا تستقر إلا بالعدل.

وذكر الله للحديد في سياق الميثاق فيه، بعد ذكره للعدل والأمر به: إشارة إلى أن العدل لا يقوم إلا بقوة وأظهر للنفوس عليه؛ حتى تخرج شهواتها وشبهاتها عن الطمع والشح؛ فلا تسرق ولا تقتصب ولا تستأجر؛ ولهذا شرع الله الحدود والعقوبات في ذلك.

ونظام العدل بالحديد في موضعين: في الجهاد، وفي الحدود والعقوبات.

• • •



سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ

سورة المجادلة مدنية^(١)، وقد ثبت في «الصحيح» من حديث عائشة: قالت: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات» لقد جاءني المجادلة إلى النبي ﷺ لتعلمه وأنا في ناحية البيت، ما أسمع ما تقول، فأنزل الله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾، إلى آخر الآية (المجادلة: ١٢)^(٢)، وتضمنت السورة أحكام الظهار وبعض الآداب المتعلقة بالحديث والمجالس، وأحكام الآداب من أواخر ما نزل على رسول الله ﷺ.

ﷻ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُكْفِّرُونَ بِكُمْ مِنْ زَوَاجِهِمْ ثُمَّ لَا يَكُونُ أَمْتًا عَنْهُمْ لَوْلَا يُقَالُوا فَتَحَرِّجْ زَوْجَهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذُوا ذُرِّيًّا مِمَّا تَمْنَوْنَ ۚ وَالَّذِينَ لَا يَكُونُوا حُرِّيرًا ۖ فَتَحَرِّجْهُمْ عَنْهُمَا بِحَبْلٍ شَدِيدٍ وَلَا يَتَمَتَّعُوا بِهِمَا وَلَا يُنْفِقُوا فِيهِمَا مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ۚ وَمَا يَسْتَأْذِنُ بَلِغٌ مُبِينٌ ۚ وَمَنْ تَزَوَّجَ الْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينَةَ بِفَتْرٍ يُؤْتِيهِمَا مِنْ مَالِهِ فَاذْكُرُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ۚ﴾ (المجادلة: ١-٢).

في هذه الآية: تحريم لظواهر الرجل من امرأته، وهو أن يُشبهها بظهور أمه التي تحرّم عليه تحريمًا معطلًا لا يُجْلَهُ شيء^(٣) فيقول: (أنت

(١) «تفسير القرطبي» (٢٠/٢٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤٦/٧)، والسنائي (٣١٦٠)، وابن ماجه (١٨٨)، والبخاري معطفاً قبل حديثه (٧٣٨٧).

عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي)؛ وهذا لأنه تحرّمَ لِمَا أَحَلَّ اللهُ، وإلحاقاً له بما حرّمهُ اللهُ تحرّماً مطلقاً أبدياً، وفيه تذكُّرٌ على حدودِ اللهِ وشرعيته؛ ولذا قال: ﴿وَرَبُّهُمْ لَكَلِّمُوا شَيْعَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ هَؤُلَاءُ أَلَّا يَخْلُفُوا عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ زَوْجَانِهِمْ أَهْلَانِهُمْ﴾؛ ﴿فَمَا كُنْتُمْ أَتَيْنَهُمْ إِلَّا أَنْتَهُمْ إِلَّا إِلَهِي وَلَدَيْهِمْ﴾، ولا يَخْلُفُ الْمُسْلِمُونَ فِي حُرْمَةِ الظَّهَارِ لِأَجْلِ ذَلِكَ؛ فقد ساءَ اللهُ مُنْكَرًا وَرُؤُوسًا، وهو مُبْدِئُ الْكُذْبِ.

وكان الجاهليّون يُفَارِقُونَ نساءهم بمبارياتٍ متعدّدة، منها الظَّهَارُ، فيَجْعَلُونَهَا يَرَأًى مطلقاً، فتَهَيَّأ اللهُ عن ذلك، وأَتَيْتِ الْمُنْفَارَةُ بِالطَّلَاقِ بِحُدُودِهِ.

الْفَاهُ الظَّهَارِ الْمُتَقَرَّرُ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا:

لا يَخْلُفُ السَّائِلُ وَالْخَلْفُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الزَّوْجِ لزوجته: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي)؛ أَنَّهُ ظَهَارٌ، وَلَكِنَّهُمْ يَخْلُفُونَ فِيمَنْ ذَكَرَ شَيْئًا غَيْرَ ظْهَرِ أُمِّي كَيَظْفِيهَا وَزَوْجَهَا، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ: أَنَّهُ ظَهَارٌ؛ وهو قَوْلُ الْأَنْثَى الْأَرْبَعَةِ، وَلِلْمُشَافِعِيِّ قَوْلٌ: أَنَّهُ لَيْسَ بِظَهَارٍ، وَجاءَ عن أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يَكُونُ ظَهَارًا فِي كُلِّ عَضْوٍ مِنْ أُمَّةٍ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ، وَمَرَاتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ لزوجته: أَنْتِ عَلَيَّ كَيِّدِ أُمِّي وَزَوْجِيهَا، فَإِنَّهَا لَا تَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أُمَّةٍ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ ذِكْرَ الْعَضْوِ لَيْسَ مَقْصُودًا لِذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا إِذَا لَمْ يَذْكَرْ عَضْوًا مِنْ أُمَّةٍ وَحَرَّمَهَا كَأَمَّةٍ، فَهُوَ ظَهَارٌ، وَلَوْ ذَكَرَ لِيَأْسَى أَنَّهُ الَّذِي لَا يَظْهَرُ إِلَّا لزوجتها، وَقَصِدَ بِهِ حُرْمَةُ النِّكَاحِ، فَهُوَ ظَهَارٌ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ عَلَى ذِكْرِ قَوْلِي عِنْدَ الْعَرَبِ، وَالْغَايَةُ مِنَ التَّحْرِيمِ: عَدَمُ مُشَابَهَةِ الزَّوْجَةِ لِلْحُرْمَةِ الْأُمِّ، وَالْأُمُّ أَفْظَلُ الْمَحْرَمَاتِ عَلَى الرَّجُلِ؛ فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَلَقِصِدَ بِهِ تَحْرِيمُ الزَّوْجِ كَتَحْرِيمِ الْأُمِّ، فَهُوَ ظَهَارٌ.

واختلفوا فيما إذا جعلَ زوجته كأخيه، فقال: أنت علي ككفهر أخني أو عنتي أو خالتي، وغيرها من المحارم.

والذي عليه جمهور العلماء: أن ذلك كله ظهار؛ وهو الصواب؛ لأن الشريعة إنما حرمت الظهار الملقوف في زمانهم ليعلموا، لا لمجرد الفاطه؛ فلا فرق بين ظهري الأم وبطنها؛ بل لو قال: فرجها، لكان أخلف من بطنها؛ لأن العلة فيه أظهر وأصرح، وكذلك أيضًا فالعلة في جميع المحارم سواء كانت ابنة أو أخته أو عنته أو خالته.

ولا يصح مظاهر المرأة لزوجها؛ كأن تقول: (أنت علي كابي وأخي)؛ باتفاقي الأنثى الأربعة؛ لأن الظهار يُراد منه المفارقة والطلاق، والعصمة بيد الرجل لا بيد المرأة.

وليس في مظاهرتها كفارة لظهار ولا يمين؛ على الصحيح.

ومِن العلماء: من جعلَ لظهارها من زوجها يمينًا عليها يجب عليها فيها الكفارة، وقد أوجب الكفارة عليها كفارة يمين: الأوزاعي^(١).

كفارة الظهار:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُكْفِّرُونَ عَنْ بُعْدِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا نَعُوذُ بِالْمَذْكُورِ فِي آيَةِ خَلَّاتِ عِنْدَ السَّلْبِ وَمَنْ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْفُتَاهِ عَلَى أَقْوَالٍ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْعَوْدِ هُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْمُنَظَّاهَةِ بَعْدَ تَحْرِيمِهَا، فَحَسَبُوا الْعَوْدَ عَلَى الظَّاهِرِ؛ وَهَذَا رَوَى عَنْ مَجَاهِدٍ^(٢) وَطَاوْسٍ^(٣)، وَرَوَاةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا زَمَ هَذَا الْقَوْلُ: أَنَّ كِفَارَةَ الظَّاهِرِ تَجِبُ بِمَجْرَدِ الْمُنَظَّاهَةِ وَلَوْ زَجِبَ الزَّوْجُ فِي مُنَظَّاهَةِ زَوْجِهِ بِلَا رَجْعٍ.

(١) ينظر: «الاستبصار» (١٧/١٢٧)، وتفسير القرطبي (٢٠/٢٨٩).

(٢) تفسير البغوي (٨/٥١). (٣) «المعجم» (١٤/٣٠٩).

ومنهم من قال: إنَّ العَوْدَةَ هُوَ تَكَرُّارُ الظَّهَارِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَجَعَلُوا التَّكَرُّارَ عَوْدَةً؛ وَهَذَا قَوْلُ دَاوُدَ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّكَرُّارَ إِنَّمَا هُوَ تَأْكِيدٌ لَا عَوْدَةٌ.

ومنهم من قال: إنَّ المرادَ بالعَوْدَةِ هُوَ العَوْدَةُ إِلَى الزَّوْجَةِ وَالرَّغْبَةُ فِي إِبْقَائِهَا فِي عِصْمَتِهِ وَعَدَمِ مُفَارَقَتِهَا؛ وَهَذَا الْأَرَجَحُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ؛ كَأَبِي الْعَالِيَةِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ^(٢)، وَلَا زَمَّةَ: أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ ظَاهَرَ وَأَمْسَى بِظَهَارَةٍ وَفَارَقَهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَلَكِنَّ مِنْهُمْ: مَنْ قَبِلَ الْعَوْدَةَ بِالْوُطْءِ كَمَالِكٍ، وَمِنْهُمْ: مَنْ وَسَّغَهُ وَجَعَلَهُ إِرَادَةَ الْوُطْءِ وَالْإِبْقَاءَ بِالْعِصْمَةِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ، وَالْأَخِيرُ أَظْهَرُ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، وَظَاهَرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ.

وَأَمَّا الظَّهَارُ الْمَوْقُوتُ؛ كَأَن يَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَأَمِّي شَهْرًا كَامِلًا، يُعَيَّرُ فِيهِ التَّوْقِيتُ فِي قَوْلِ جَمْعِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَتَمَّ فَلَزَقَ زَوْجَتَهُ مَقَّةً تَوْقِيتِهِ، فَظَهَارُهُ يَنْتَهِي بِتَوْقِيتِهِ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْكُفَارَةُ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْبَلِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَوْلِ الْأَظْهَرِ، وَلَا يَكُونُ الْمُظَاهَرَةُ عَائِنًا إِلَّا بِالْوُطْءِ فِي الْمُدَّةِ.

وَذَقَبَ الْمَالِكِيُّ وَيَعْضُ الشَّافِعِيُّ فِي غَيْرِ الْأَظْهَرِ: إِلَى أَنَّ الظَّهَارَ لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّوْقِيتُ، فَإِنَّ قِيْلَهُ بِوَقْتٍ، فَأَبْدَ كَالْطَّلَاقِ، وَيَصِيرُ مُظَاهَرَةً أَبَدًا لَوْجُودِ سَبَبِ الْكُفَارَةِ.

ومنهم: مَنْ جَعَلَ الظَّهَارَ الْمَوْقُوتَ كَلَمًا، فَلَمْ يُرْتَّبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ.

(١) تفسير القرطبي (٢٠/٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٨/٣٩ - ٤٠).

وَحِيلَتِ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى لَهَا فَاوْلَا﴾ على معنى (في)؛
وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَتَّبِعُ الْوَيْلَ الْقَيْطُ لِمَنِ الْيَتَمَةُ﴾ [الأنبياء: ١٨٧]
يعني: (اليتيم)، وقوله: ﴿لَا يَحِلُّهَا بِنَاكِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] يعني: (في)
بناكِها.

[illegible]

ولا يجوز له قُرب زوجته بجماع قبل تكفيره. وذلك لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَلَىٰ رَأْسِهِ ثَلَاثُ لَيَالٍ يَصْبِرُ وَلَا يَجْمَعُ﴾ (النساء: ٣٥)، وصح عن ابن عباس أن العَمَسَ الجماع^(١)، وبه قال عطاء والزُّهري وقتادة ومُقاتيل بن حَبَّان^(٢)، وهو قول أحمد الشافعي.

وذهب جمهور العلماء إلى أن المس هو المباشرة ولو دون
الفرج، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في قول له، وقد قال
الزهرى: ليس له أن يبلها ولا ينسها حتى يمتزج^(١٣).
وقد جعل مالك النظر إليها بطلان في حكم المس.

وَمَنْ مِّنْ أُمَّرَأَةٍ بَعَثَ إِلَيْهِمْ مِنْهَا وَقِيلَ كُفَّارَتُهُ، فَلَا يُسْقَظُ مِنْهُ
وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ عَلَيْهِ، وَهُوَ بِفَعْلِهِ ذَلِكَ أَتَمَّ بِحَبِّ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ، وَقَدْ رَوَى
أَهْلُ السُّنَنِ؛ مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ مِنْ أَمْرَاتِي، فَوَقَعْتُ قَبْلَ أَنْ أَكْفَرُ؟ قَالَ: (وَمَا
يَمْلِكُكَ عَلَى ذَلِكَ يَزِيحُكَ ۖ) قَالَ: رَأَيْتُ خُلْعَالَهَا فِي شَوَى الْقُبْرِ،

(٦) مفسر الطبري، (١٧٩/٢٢).

$$u(t) = \sqrt{A} \cos(\omega t) \quad (7)$$

(C) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br}$ $\xrightarrow{\text{KOH}}$ $\text{C}_2\text{H}_5\text{OH}$ $\xrightarrow{\text{H}^+}$ $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br}$

لَقَدْ: (لَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ) (١).

والصواب إرساله عن يثربة (٢).

ودَعَبَ بعضهم: إلى أَنْ عَلَى مَنْ مَسَّ قَبْلَ الْكُفَّارَةِ كُفَّارَتَيْنِ.

والصحيح: أَنْ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وهو قول الأئمة الأربعة، وقد

رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ الْبَاقِيعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُنَظَّاهِرِ يَوَاقِعُ قِيلَ أَنْ يَكْفُرَ، قَالَ: (كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ) (٣).

❏ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ جَاءُوا عِى الْكُفْرِ ثُمَّ يَسْأَلُونَكُمَا لِمَا جَاءَا عَنْهُ وَيَنْتَصِرُونَ بِالْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ وَيَتَّبِعُونَ الرِّسَالَ وَأَمَّا جَاءَاكُمْ حَيَّةً وَبَآ كَرِيحًا يَدُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ نَ لَيْسَ لَكُمَا جَوَابٌ مِمَّا قَالُوا يَدُ اللَّهِ يَدَا لَعْنَةٍ وَاللَّيْلَةُ وَالنَّهَارُ فَكُلَّ نَفْسٍ مَنَّا نَ تَدْعِيَنَا فَلَا تَقْبَلُونَا وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرِّسَالَ وَيَتَّبِعُونَ الْبَقِيَّةَ وَالْقُرْآنَ وَاللَّهُ الْبَآ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿١٠﴾ إِنَّا الْكُفْرَانَ مِنَ الْكُفْرَانِ يَنْتَصِرُونَ الْكُفْرَانَ كَمَا نَسُوا وَلَكِن يَسْأَلُونَهُمْ شَيْئًا إِلَّا يَدُلُّوا أَوْفَى لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المجادلة: ٨ - ١٠].

كان اليهودُ إِذْ مَرُّ بِهِمْ مُسْلِمٌ تَنَاجَوْا حَتَّى يَكُنَّ الْمُسْلِمُ أَتَمُّ بِقَصْدُونَهُ وَيَتَنَبَّهُونَ عَلَيْهِ لِيَحْزَنَ وَيَخْشَى، وَفَد كَانُوا يُحْثِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِغَيْرِ نَحِيَّةٍ الْإِسْلَامِ، فَيَقُولُونَ: (السَّأَمُ عَلَيْكَ) لِيُهَيِّمُوا بِأَنَّهُمْ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَهُمْ يَدْعُونَ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ.

وفي «الصحيحين» (١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْيَهُودَ دَخَلُوا عَلَى

(١) أخرجه الترمذي (١١٩٩)، والنسائي (٣٤٥٧)، وابن ماجه (٢٠٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٢١)، والنسائي (٣٤٥٨)، وابن ماجه (٢٠٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٩٩)، وابن ماجه (٢٠٦٥).

النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَلَمَعَتْهُمْ، فَقَالَ: (مَا لَكُمْ؟)، قُلْتُ: أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: (لَقَدْ تَسَمَّيَ مَا قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ^(١)).

وقد وَجَّهَ اللهُ الْخُطَابَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ مُحَلِّزًا مِنْ مَشَاهِدِ الْيَهُودِ بِالنَّجَاحِ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ، بِمَا يُؤْخِرُ الصَّدُورَ وَيُوقِعُ الْبَغْضَاءَ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَنَاجَى أَحَدٌ مَعَ أَحَدٍ بِقَصْدِ إِحْزَانِ أَحَدِ الْحَاضِرِينَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا بِذَلِكَ؛ فَمَا دَامَ أَنَّهُ يُظَنُّ أَنَّهُ الْمَرَادُ، فَلَا يَجُوزُ النَّجَاحُ أَمَانَةً وَلَوْ كَانَ فِي الْمَجْلِسِ غَيْرُهُ؛ وَذَلِكَ لظَاهِرُ الْآيَةِ.

أنواع النَّجْوَى المنهي عنها:

وقد نهى اللهُ وَتَبَّيَّهَ عَنِ النَّجْوَى وَالْمُسَاوَاةِ فِي الْحَدِيثِ فِي حَالَاتٍ ثَلَاثٍ:

الحَالَةُ الْأُولَى: النَّجَاحُ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَالْبُيُوتِ وَالنَّمِيعَةِ، وَالْمُنْكَرِ وَالْخَدِيعَةِ؛ فَهَذِهِ مَعَ كَوْنِهَا مُحَرَّمَةً فِي فَائِهَا إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ النَّهْيُ عَنِ النَّجَاحِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْإِسْرَارَ بِالشَّرِّ يُنَمِّي وَيَجَسِّرُ النُّفُوسَ عَلَى الْمَزِيدِ مِنْهُ وَفِعْلِهِ، وَلَا يَجِدُ فَاعِلَةً مُنْكَرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَرَوْنَهُ، وَلَوْ قَصِدَ أَحَدٌ بِسُوءِ بَتْلِكَ النَّجْوَى، لَمْ يَحْتَقِظْ لِنُظَيْهِ مِنْ شَرِّهِمْ، وَأَمَّا الْجَهْرُ بِهِ، فَمَعَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا إِلَّا أَنَّ فَاعِلَهُ يَجِدُ مُنْكَرًا يُنْكَرُ عَلَيْهِ لَوْ سَمِعَهُ، وَالنَّفْسُ تُنْكَرُ مِنَ الْمُجَاهَرَةِ بِالشُّرِّ بِقَلْبِهَا، وَالْمُنْكَرُ الْمُعْلَنُ لَا يَدُومُ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ وَالنَّاسَ يُقَاوِمُونَهُ وَيَدْفَعُونَهُ، بِخِلَافِ الْمُنْكَرِ الَّذِي يَسْتَبْرِءُ بِهِ، فَيَدُومُ وَتَقْوَلُنَّ عَلَيْهِ النَّفْسُ؛ وَهَذَا تَبْدَأُ الشُّرُورُ بِرَأْيِ فِي النَّاسِ حَتَّى يَطْعَمُوا عَلَيْهَا، ثُمَّ يُعْلِنُونَ بِهَا؛ فَالْشَّرُّ أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ.

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: النَّجَاحُ لِإِحْزَانِ أَحَدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ،

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣٥)، ومسلم: (٢١٦٥).

وذلك بإظهار التأمر عليهم، وقصد غيرهم وغيرتهم؛ فهذا محرم ولو كان المتناجون في جمع من الناس، ما دام قصدهم هذا، وما دام يفهم منهم ذلك، وبين الناس من يتاجي صاحبه وليس لذوي قول سوء؛ وإنما يشعر من يكرهه أنه يطرأ فيه عند أخبوه، وهذا محرم، وبين النجوى المنهي عنها.

الحالة الثالثة: أن يتناجي اثنان عند وجود الثالث ولو لم يكن مفصوفاً بالنجوى، وقد ثبت في «الصحيحين»^(١) من حديث ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: (إِذَا كُتِمَ ثَلَاثَةٌ، فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِفُوا بِالنَّاسِ؛ مِنْ أَجْلِ لَوْ يُخْرِقُهُ)^(٢).

وإذا كثّر الناس، فالأمر أخف، ما لم يكن القصد معروفاً عند واحد منهم، فيلجأ على ظنه أنه المصنف بالنجوى، وقد روى ابن جبان، عن أبي صالح، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا يَتَنَاجَى اِثْنَانِ دُونَ صَاحِبَيْهِمَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُخْرِقُهُ)، قال أبو صالح: فقلت لابن عمر: فأزبغة؟ قال: لا يضر^(٣).

وقد روى مالك في «موطئه»، عن عبد الله بن دينار؛ قال: كنت أنا وعبد الله بن عمر عند نادر بن خالد بن عقبة النبي بالسوق، فجاء رجل يريد أن يتناجى، وتكلم مع عبد الله بن عمر أحد خبيري وغير الرجل الذي يريد أن يتناجى، فذبح عبد الله بن عمر رجلاً آخر حتى ثبنا أزبغة، فقال لي وللرجل الذي فدأ: استأجرا شيئاً، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لَا يَتَنَاجَى اِثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ)^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٦٢٩٠)، ومسلم (٢١٨٩).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٨٩).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٩٨٨/٢).

وَيَدْخُلُ فِي حُكْمِ النُّجُوى حَدِيثُ الْإِنْسَانِ بِلُغَةٍ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا هُوَ
وَمَنْ يَتَحَدَّثُ مَعَهُ عِنْدَ مَنْ يَسْمَعُهَا وَلَا يَفْهَمُ الْمَرَادَ، وَيَعْلَمُ تَكَلُّفَهُمْ بِمَصْدُ
عَدَمِ إِفْهَامِهِ مَا يَقُولُونَ؟ كَمَنْ يَتَكَلَّمُ بِالْفَارْسِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ
إِلَّا الْعَرَبِيَّةَ، وَهُمْ يَعْرِفُونَ جَمِيعًا الْكَلَامَ بِالْعَرَبِيَّةِ يَشْأَلُ: وَلَكِنَّهُمْ تَكَلَّفُوا
تَرْكُهَا؟ لَعَلَّ هُوَ لِمَا رَأَوْهُمْ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا
الْمَجْلِسَ فَاتَّخِذُوا مَنَاسِكَ لَكُمْ وَلَئِنْ قِيلَ لَكُمْ ائْتُوا فَاتَّخِذُوا مَنَاسِكَ لَكُمْ
آمَنُوا بِكُمْ وَالَّذِينَ أَوْفُوا أَلْفًا مَرَّةً وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾﴾ [المجادلة: ١١].

هذه الآية في آدابِ المَجَالِسِ، وفيها حثٌّ على جِفَظِ حَقِّ الدَّاخلِينَ
بِالْجُلُوسِ، وَفَضْلُ التَّوَسُّعِ لَهُمْ وَلِإِوَاتِهِمْ؟ فَبِذَلِكَ مِنَ الْمَوْدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ
وَالرَّحْمَةِ مَا يُؤَلَّفُ بِهِ بَيْنَ الْقُلُوبِ، وَعَلَى هَذَا كَانَ يَحْرِمُ السَّلَفُ، وَقَدْ
قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِي: «الْجُلُوسِيُّ عَلَى ثَلَاثٍ بِخِصَالٍ: إِذَا ذُنَا رَحَّبْتُ بِهِ،
وَإِذَا جَلَسَ وَسَّعْتُ لَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ»^(١).

مَا يُسْتَحَبُّ لِلدَّاخلِ إِلَى الْمَجَالِسِ:

وَيُسْتَحَبُّ لِلدَّاخلِ أَحْكَامٌ؟ مِنْهَا: الْاسْتِئْذَانُ، وَيُنْزَلُ السَّلَامُ، عَلَى مَا
تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ النُّورِ وَغَيْرِهَا، وَمِنْهَا: أَنْ يَجْلِسَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ،
وَهَكَذَا كَانَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؟ فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وغيرهم عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ؟ قَالَ: «كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، جَلَسَ أَحَدُنَا
حَيْثُ يَنْتَهِي»^(٢).

(١) تاريخ دمشق (١٣٧/٢١)، وتهذيب الكمال (١٠/٥٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (٩١/٥)، وأبو داود (٤٨٢٥)، والترمذي (٢٧٢٥)، والنسائي في
«السنن الكبرى» (٥٨٦٨).

وفد رَوَى الطبراني^(١) من حديث شَيْبَةَ بن عثمان مرفوعاً؛ قال: (إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ، فَإِنْ وَشَّحَ لَهُ، فَلْيَجْلِسْ؛ وَإِلَّا فَلْيَنْظُرْ إِلَى أَوْسَعِ مَكَانٍ بَرَى، فَلْيَجْلِسْ)^(٢).

ولا يفرق بالتفريق بين اثنين ليجلس بينهما؛ فقد يكون بينهما حديث أو مودة أو مصلحة، فيقطع ذلك؛ فيحيلان في نفسيهما عليه؛ ففي «المسند»^(٣) والسنن^(٤) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا يَجْلِسُ لِرَجُلٍ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِلَّا يُلْقِيَهُمَا)^(٥).

ويُسَمَّى للداخل: الْأَْيَسَرُ على جالس فيرجع وفي المكان سعة، ولا أن يجلس في مجلس من قام عنه ليجلس مكانه؛ فرثما قام حياء فيجلس مكانه خيراً، ما لم يفسد أنه يفرح بإجابة دعوته لمكانه؛ لأنه يحب إكرامه ويدخل السرور عليه بذلك، ورَوَى أحمد وأبو داود، عن عبد الرحمن بن أبي عثيرة الأنصاري؛ قال: أَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ بِجَنَازَةٍ، فَعَادَ تَخَلَّفَ حَتَّى إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَجَالِسَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ، تَشَبَّهُوا عَنْهُ، فَقَامَ بِنَفْسِهِمْ لِيَجْلِسَ فِي مَجْلِسِهِمْ، فَقَالَ: لَا؛ إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنْ خَيَّرَ الْمَجَالِسُ أَوْسَعُهَا)، ثُمَّ تَنَحَّى وَجَلَسَ فِي مَجْلِسٍ وَاسِعٍ)^(٦).

وأما إقامة أحد للجلوس مكانه، فهذا لا يجوز بصريح السنة؛ فقد صحَّ عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا يُبَيِّمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الرَّجُلَ مِنْ تَقْتَدِيهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ) وَلَكِنْ تَقَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا)^(٧).

وإن قام بين مجلوسيه قريباً، فعاد إليه، فهو أحقُّ به، ما لم يكن ذلك بين المجاليس العامة والمرايقي والميادين، التي لا يتوكل الإنسان فيها

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧١٩٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٣/٢)، وأبو داود (٤٨٤٥)، والترمذي (٢٧٥٢).

(٣) أخرجه أحمد (١٨/٣)، وأبو داود (٤٨٢٠).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٦٩)، ومسلم (٢١٧٧).

موضعاً خاصاً، وقد رَوَى مسلمٌ، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)^(١).

ومن السلف: مَنْ حَمَلَ الآيةَ عَلَى صُفُوفِ الْجِهَادِ وَتَجَالِيهِهَا، فَحَمَلَ التَّفْسِيعَ عَلَى التَّغْيِيرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَقَاتِلُوا فِي التَّحْلِيلِ فَاتَّخَذُوا يَسْرَ لَكُمْ لَكُمْ﴾، وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ وَغَيْرِهِ^(٢).

وهو له تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا﴾، بِمَعْنَى: الإِجَابَةُ لِكُلِّ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى خَيْرٍ وَهَدًى، فَيَجِبُ أَنْ يُجَابَ.

* * *

❏ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا بِمَا فِيكُمْ الرِّشَالُ فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ جَزَاءِ سَنَاقِلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ وَالْجَهَنَّمُ أَشَدُّ حَرًّا لَكُمْ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ فَإِنْ قَاتَلْتُمْ سَبْعِينَ مِائَةً قَاتِلُوا بِمَا فِيكُمْ الرِّشَالُ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ١٢-١٣].

لَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ الْمَسَائِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْفَلُوا عَلَيْهِ فِي الْجَلِيلِ وَالْدَقِيقِ، أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ ذَلِكَ، فَأَمَرَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ نَبِيَّهُ أَنْ يُقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ تَجَرَّأَةً صَدَقَةً لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ يُخَفِّفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحِيلَ لَهُ الصَّدَقَةُ وَلَا لِأَيِّهِ، وَلَمْ يُفَكِّرِ الصَّدَقَةُ بِقَدْرِ مَعْيُنٍ؛ وَإِنَّمَا بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ السَّائِلُ، ثُمَّ لَمَّا شَأْنُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، نَسَخَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، وَقَدْ تَحَلَّقَ الْمَرَادُ بِنزولِ هذه الآيةِ وَلَوْ تُسَبِّحُ، فَأَدْرَكَ النَّاسُ إِتْقَانَهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ وَنَسَخَهُ.

(١) أخرجه مسلم (٢١٧٩).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/٤٧٨)، وتفسير ابن كثير (٤٨/٤٨).



سُورَةُ الْحَشْرِ

سورة الحشر مدنية، وقد قال ذلك ابن عباس وابن الزبير^(١)، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد^(٢)، وقد أنزلها الله على نبيه ليبان بعض أحكام تعامله مع بعض أعدائِهِ؛ كبنِي النضير من اليهود، وما يُفِيء الله به عليه من أموالهم، وبين الله فيها فضل الصحابة وعظم المُنَافِقِينَ، وأحوال القرى التي في الآخرة، وقد كان ابن عباس يُسَمِّيها سورة بني النضير^(٣)، لأنها نزلت فيهم.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُمْ مِنْ لَيْسَ أَوْ تَخَشَعُوا قُلُوبَكُمْ عَلَى أَسْوَائِهِمْ لِيُذَنَّبَ أَتَمَّ وَتُخْفَى الْكَيْدُونَ﴾﴾ [الحشر: ٥].

لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْضَ بَنِي النَّضِيرِ، فَطَحَ ثَمَارَهُمْ مِنْ نَخِيلٍ وَنَعْرِ، كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ ابْنِ عَمْرٍَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبَوَازِئُ، فَهَقَرَنَ اللَّهُ ﷻ، ﴿مَا قُلْتُمْ مِنْ لَيْسَ أَوْ تَخَشَعُوا قُلُوبَكُمْ عَلَى أَسْوَائِهِمْ لِيُذَنَّبَ أَتَمَّ وَتُخْفَى الْكَيْدُونَ﴾^(٤).

وقيل: إِنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي إِحْرَاقِ نَخْلِ الْيَهُودِ وَالسَّيِّئَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ هَذِهِ الْآيَةَ، وَفِي «السُّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ،

(١) ينظر: «المذخر» (١٤/٣٣١).

(٢) ينظر: «تفسير ابن عطية» (٥/٢٨٣)، و«إزاد المسير» (١/٢٥٣)، و«تفسير القرطبي» (١٠/٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠٢٩).

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٨٨)، ومسلم (١٧٤٩).

عن ابن عباس؛ في قوله ﴿مَا قُلْتُمْ مِنْ إِسْمٍ أَوْ نَسَبٍ قَالَمَتٌ عَنْ
أُسْرَتِكُمْ فَإِنْ لَمْ تَكُونِ الْكَاتِبِينَ﴾؛ قال: استغفروهم من حُصُولِهِمْ،
وَأَمَرُوا بِقَطْعِ النَّحْلِ، فَمَكَثَ فِي صُدُورِهِمْ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: قَدْ قَطَعْنَا
بَعْضًا، وَتَرَكْنَا بَعْضًا، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ لَنَا يَمِينًا قَطَعْنَا مِنْ
أَجْرِ، وَقُلْ عَلَيْنَا يَمِينًا تَرَكْنَا مِنْ وَدَرٍ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا قُلْتُمْ مِنْ إِسْمٍ
أَوْ نَسَبٍ قَالَمَتٌ﴾^(١).

وفي هذا: أَنَّ اللهَ لَمْ يُذَكِّرْ عَلَى نَبِيٍّ وَلَا عَلَى صَحَابِيهِ يَفْلَهُمْ؛ وَهَذَا
ظَاهِرٌ فِي هَوِيلِهِ تَعَالَى، ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونِ الْكَاتِبِينَ﴾، وَلَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَأْذَنَ
لنَبِيِّ بِمَحْرَمٍ، بَلْ سَاءَ مَا خِزْيَتَا عَلَى الْمُنَاقِبِينَ، وَذُلًّا وَضَعَارًا لَهُمْ.
وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ إِتْلَافِ حَرْفِ الْعَدُوِّ الْمُحَارِبِ
وَوُدُوعِهِمْ، عَلَى قَوْلَيْنِ:

ذَهَبَ جَمَاعَةٌ: إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ؛ كَأَن
يَعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْعَمَلُ لَنْ يَكُونُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَنْ يَنْتَفِعُوا مِنْهُ؛ وَهَذَا قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ؛ أَخْلَفًا مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَنِي
النَّضِيرِ، وَلَمْ يَهَهُ اللهُ وَلَمْ يُعَايَنَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجَازَ أَحْمَدُ الْحَرَقِيُّ إِنْ كَانَ بِلَا عَيْبٍ؛ وَإِنَّمَا لِمَصْلَحَةٍ؛
كَالْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَدْ مِنْهَا، وَيَنْحَوِي قَالَ إِسْحَاقُ؛ فَقَدْ جَوَّزَهُ بِكَافَةٍ، بَلْ
جَعَلَهُ سُنَّةً بِذَلِكَ الْفَتْوَى.

وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي قَوْلِي وَغَيْرَةٍ: إِلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ^(٢)، وَجَعَلَ
يُفْلِتُ النَّاسَ فِي بَنِي النَّضِيرِ مَنْسُوحًا، وَأَنَّهُ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ تُهَيَّ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ،
وَاسْتَفْتَى بِمَا رَوَى مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ بَنَى

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٠٣)، والنسائي في الحسن الكبرى (١١٥١٠).

(٢) ينظر: مسند الترمذي (١٥٥٢).

جُيُوشًا إِلَى السَّمَاءِ، فَخَرَجَ يَنْشُرِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُبَيَّانَ، وَكَانَ أَمِيرَ دُئِجٍ مِنْ بَلَدِ الْأَزْدِجِ، فَقَالَ: «إِنِّي مُوصِيكَ بِنَشْرٍ: لَا تَقْتُلُوا امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْتُلُوا شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخْرِبُوا عَائِرًا، وَلَا تُغَيِّرُوا شَاءَ وَلَا يَبْعِرًا إِلَّا لِبَاعْتَلَقٍ، وَلَا تُخْرِقُوا نَخْلًا، وَلَا تُغْرِقُوا، وَلَا تُلْغُلْ، وَلَا تُجْبِنُ»^(١)، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَرَوَاهُ عُسَمَانُ بْنُ عَطَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضًا.

وهذا لَا يَتَعَارَضُ مَعَ قَوْلِي مَنْ أَجَازَ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ، لَمْ يَنْهَ مَنْعًا عِنْدَ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ إِسْلَامًا، أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَدُوُّ مُنْتَهِيًا مِنَ الزَّوْجِ، وَلَا أَثَرٌ عَلَيْهِ بِخَرْقِهِ، فَإِنَّ كَاتِبَ الْحَالِ كَذَلِكَ، فَيَقَالُ فِيهِ كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ يَتَّبِعُ مَا أُوحِيَ عَلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَلَا رُكُوبَ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَسْمِعُ مَا يَكْفِي لَشَأْنِكُمْ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٦ ﴿مَا لَكُمْ أَلَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلَهُ الْفَاقِلُونَ الْفَرِحُونَ وَالْمَسْكِينُ وَالْمَسْكِينُ وَرَأَيْتُمُ النَّاسَ أَنُؤْمِنُ بِالْآيَاتِ الْكُبْرَىٰ وَهِيَ الْكُفُوفُ مِنْكُمْ وَهِيَ الْآيَةُ الْكُبْرَىٰ﴾ ٧﴾ [المحشر: ٦-٧].

صَالِحُ النَّبِيِّ ﷺ يَهْوَىٰ بَنِي النَّصِيرِ فِي لُرَاهِمَ لَدُنْكَ وَمَا حَوْلَهَا، دَاعِيَةً مَالَهُمْ لِيَذْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمُ الْقَتَالَ، فَسَمِيَ اللَّهُ ذَلِكَ الْمَالَ نَيْئًا؛ لِأَنَّ الْمَالِ الَّذِي يُعْتَمَدُ مِنَ الْعَدُوِّ بِإِلْقَائِهِ قِتْلَةً؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ يَتَّبِعُ مَا أُوحِيَ عَلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَلَا رُكُوبَ﴾؛ يَعْنِي: أَنْتُمْ لَمْ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٢١٨).

تُسْرِعُوا بِحَيِّلِكُمْ وَابْلُغُوا فِي غَزْوٍ وَلَا كَرْ وَلَا قَرْ فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ؛ وَأِنَّمَا هُوَ نِعْمَةٌ مِنْ اللَّهِ أَنْ تَكُنْكُمْ مِنْهُمْ بِلَا قِتَالٍ.

وَالْفَرَى الَّذِي يُعْتَمَّ بِغَيْرِ قِتَالٍ قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَسْبِيهِ:

فَوْنُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ جَعَلَهُ خَالِصًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَسِّمُهُ كَمَا يَشَاءُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ ذَلِكَ وَلَمْ يُخَسِّمُهُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿هَٰذَا آيَةُ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلَهُمُ الْكِزَابُ وَلِيُّ الْقُرَىٰ﴾ وَالنَّسَبُ وَالنَّسَبُ وَالنَّسَبُ وَالنَّسَبُ.

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ: مَنْ جَعَلَ الْفَرَى يُقَسِّمُ كَالْغَنِيمَةِ، وَأَنَّ الْآيَةَ ذَكَرَتْ الْحُمْسَ الْخَاصَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ، لِمَسْكُوتٍ عَنْهَا، وَلِلْحَقِّ فِي حُكْمِهَا حُكْمُ الْغَنِيمَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْغَنِيمَةِ: ذَكَرَ حُمْسَ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَكَتَ عَنِ الْبَاقِي لِلْوَلَمِ بِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْكُفَّاءُ لَهَا خُمُسُهَا مِنْ شَيْءٍ قَدْ هُوَ حُمْسُهُ وَالْأَرْبَعُ لِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنفال: ٤١]، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ؛ فَجَعَلَ مَعْنَى آيَةِ الْحُمْسِ كَمَعْنَى آيَةِ الْأَنْفَالِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَى يُخَسَّمُ كَالْغَنِيمَةِ، وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَتَصَرَّفُ بِهَا، وَبَعْدَهُ تَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْحُمْسُ الْبَاقِي فَيَتَن سَيِّئُ اللَّهِ.

وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ مَا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ بَعْدَ وَفَاؤِهِ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَمَصَالِحِهِمْ.

وَقَدْ عُدَّ بَعْضُ السَّلَفِ آيَةَ الْفَرَى هَٰذَا مَسْرُوعَةً بِمَا فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَى يُخَسَّمُ كَالْغَنِيمَةِ؛ وَهَذَا قَالَ قَتَادَةُ وَغَيْرُهُ^(١).

وَالْأَرْبَعُ: أَنَّ كُلَّهَا الْأَيْتَانِ مُحْكَمَتَانِ، وَأَنَّ الْمَالَ الَّذِي يُكْسَبُ بِلَا قِتَالٍ يَخْتَلِفُ عَنِ الْمَالِ الَّذِي يُعْتَمَّ بِقِتَالٍ، وَفَرْقٌ بَيْنَ آيَةِ الْغَنِيمَةِ وَآيَةِ الْفَرَى؛ فَإِنَّ الْغَنِيمَةَ يَبَيِّنُ أَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ الْحُمْسَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ هُوَ

حَسْبُكَ ﴿١﴾ (الأنفال: ٤١)، فَبَيَّنْتُ أَنَّ الْبَاقِيَ أَرْبَعَةُ أَحْبَابٍ، وَأَمَّا آيَةُ الْقِيَمَةِ هُنَا، فَلَمْ تَذْكَرْ أَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدْرًا مَحْدُودًا: ﴿وَمَا أَتَى اللَّهَ عَلَى رُسُلِهِ مِنْ أَمَلٍ إِلَّا نَسِيَ نَبِيُّكَ وَلَرَسُولُكَ﴾ (آيَةُ)، ثُمَّ أَكْثَرْتُ أَنَّ الْقِيَمَةَ عَلَى الرَّسُولِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، بِخِلَافِ آيَةِ الْغَنِيمَةِ، فَتَسَبَّبَ الْعُتْمُ لِلْمُسْلِمِينَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الأنفال: ٤١)، فَالْغَنِيمَةُ كَسَبُوهَا فَاسْتَخْلَوْهَا، وَأَمَّا الْقِيَمَةُ، فَلَمْ يَكْتَسِبُوهَا، وَأَمَّا هُوَ فَفَضْلٌ مِنَ اللَّهِ خَالِصٌ، وَيَذْكُرُ عَلَى ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْخَانِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يُوجِبِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِكَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصَةً، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةً سَنِيَّةً - وَقَالَ مَرَّةً: قُوتُ سَنِيَّةٍ - وَمَا بَقِيَ جَعَلَهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ غَدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ»^(١).

وبهذا قال مالك وأحمد وجماعة.

وقد حَقَّقَ جماعةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ هَذِهِ تَعَالَى فِي الْقِيَمَةِ هُنَا: ﴿وَمَا أَتَى اللَّهَ عَلَى رُسُلِهِ﴾ عَلَى كُلِّ مَا عَزَمَ بِهَا قَتَالُ، كَالْجَزْيَةِ وَخَرَاجِ أَرْضِي الْمُشْرِكِينَ، كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا تَعَمَّرٌ وَغَيْرُهُ^(٢).



(١) أخرجه أحمد (٢٥/١)، والبخاري (٢٩٠٤)، ومسلم (١٧٥٧).

(٢) تفسير الطبري (٥١٦/٢٢).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يَمْنُكُوا اللَّهَ عَنِ الْإِيمَانِ ثُمَّ يَقُولُوا فِي الْإِيمَانِ وَكَرَّ يَمْنُكُوا بَيْنَ يَمْنُكُمُ أَنْ تَمْنُكُوا وَتَقِيلُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يَهْتِكُ الْمُتْلِفِينَ»﴾ (١) ﴿لَا يَمْنُكُوا اللَّهَ عَنِ الْإِيمَانِ فَتَمْنُكُوا فِي الْإِيمَانِ وَتَقِيلُوا بَيْنَ يَمْنُكُمُ وَتَقِيلُوا عَلَى الْإِيمَانِ أَنْ تَمْنُكُوا وَتَمْنُكُوا فَتَمْنُكُوا عَنْ الْإِيمَانِ﴾ (المستحقة: ٨ - ٩).

جعل الله الكفار على نوعين: مُحَارِبِينَ ومُسَالِمِينَ، فلم يَهْأَ الله عن صلة المُسَالِمِينَ والإحسان إليهم، وأن هذا لا يقتضي مخالفة أمر الله بالبراءة من المشركين، وقد ثبت في «المسند»، و«الصحاحين»^(١) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، قالت: قَدِمْتُ عَلَى أَنَسٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدُوا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَنَسِي قَدِمْتُ وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: (نَعَمْ، صِلِي أَهْلَكَ)^(٢).

وهذه الآية في كُلِّ مشركٍ غير مُحَارِبٍ، والسلف إنما يَخْلِفُونَ في سبب نزولها والمقصود فيها؛ فقد صَحَّ عن مجاهد: أَنَّ الْمُقْصُودِينَ هُمُ الَّذِينَ آمَنُوا بِسُكُوتٍ وَلَمْ يُهَاجِرُوا وَلَمْ يُقَاتِلُوا^(٣).

وقال غيره: إِنَّمَا فِي غير مُشْرِكِي مَكَّةَ مِمَّنْ لَمْ يُعَادِيَ مِنَ الْعَرَبِ، وَهِيَ فِي كُلِّ مشركٍ مسالمٍ سواءً.

وقال ابن عباسٍ بِتَشْيِخِ هَذِهِ الْآيَةِ بِسُورَةِ بَرَاءةٍ^(٤)، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْعَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٤)، ﴿وَمَا كُنْزُ الْأَكْثَرِ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: ٥)، وَبِالتَّشْيِخِ قَالَ جَعْلُومَةُ وَابْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ^(٥).

(١) أخرجه أحمد (٣٤٧/١)، والبخاري (٢٦٦٠)، ومسلم (١٠٠٣).

(٢) «تفسير الطبري» (٥٧٢/٢٢).

(٣) «تفسير ابن المنذر» (٨٢٢/٢ - ٨٢٣).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٩٨/٧ - ٣٠٠) و(٥٧٢/٢٢).

وَبَيَّنَ النَّسَخُ فِي حَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ لِمَا قَوِيَ أَمْرُهُمْ وَتَمَثَّلَ إِيَّانُ مَنْ أَرَادَ الْحَقُّ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ، فَأَمَتُوا وَلَجَفُوا بِالْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ بِقِتَالِ مَنْ نَبَى، وَالْحُكْمُ بَاقٍ يُعْمَلُ بِهِ لِمَنْ كَانَتْ حَالُهُ كَحَالِهِمْ هَذَا نَزُولِ النَّصِّ الْأَوَّلِ، وَيُؤْخَذُ بِالثَّانِي النَّاسِخِ إِنْ كَانَتْ حَالُهُمْ كَحَالِ الْمُسْلِمِينَ حِينَئِذٍ، وَفَلَكِ أَنَّ الصَّحَابَةَ مَا زَالُوا يَعْمَلُونَ بِالْحُكْمَيْنِ جَمِيعًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَائِزِ الْبِرِّ بِالْكَافِرِ الْمُسَالِمِ وَتَأْلِيْفِهِ.

وَقَدْ تَرَجَّمُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا يَتَمَكَّرُ اللَّهُ﴾، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرْسَلَ يَهْدِيَهُ إِلَى أَخِيهِ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؓ قَالَ: رَأَى عُمَرُ خَلَّةً عَلَى رَجُلٍ تَبَاعُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: انْتَفِ عَلَيْهِ الْخَلَّةُ تَلْبَسُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِنَّا نَبَاعُكَ الْوَفْدَ، فَقَالَ: (إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ)، فَأَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ يَحُلُّ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بِهَا يَحُلُّ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ أَلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: (إِنِّي لَمْ أَحْكُمُهَا فَلَْبَسُهَا؛ تَبِيعُهَا، أَوْ تَكْسُوَهَا)، فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ^(١).

الاحسان إلى الكافر بالهدية وقبول شفاعته:

وَالْمَشْرُوكُونَ فِي بَابِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ، وَالْهَدِيَّةُ لَهُمْ، وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ، عَلَى تَوْحِيدٍ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: مُشْرِكُونَ مُحَابِرُونَ، غَالِاضُ: عَدَمُ جَوَائِزِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ، وَالْإِغْلَاقُ عَلَيْهِمْ، وَالشُّدُّ مَعَهُمْ، وَعَدَمُ التَّيْنِ فِي ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا جَاهِدُوا الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَقْلِبُوا عَلَيْهِمُ﴾ (التوبة: ٧٣، وَالتَّحْرِيمِ: ١٩)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غُلَظَةً﴾ (التوبة: ١٢٣).

وَمَنْ كَانَ مِنَ الْكُفَّارِ شَرُّهُ لَا يَنْتَفِعُ لِقُوَّتِهِ وَسُوْرُهُ، وَعَجَزَ السُّلَيْمُونُ عَنْهُ إِلَّا بِتَأْلِيْفِهِ بِالْمَالِ، فَهَذَا يَجُوزُ فِي الْمُحَارِبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لَا عَلَى الْأَصْلِ؛ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَزَمَ عَلَى إِعْطَاءِ غُلَقَانٍ بَعْضَ نَمْرِ الْمَدِينَةِ كَفَايَةً لَشَرِّهَا، وَكَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ مَعَ الْمُتَافِقِينَ فِي الْمَدِينَةِ مَعَ ظَهْرِ تَقْبِهِمْ وَشَرِّهِمْ.

النوع الثاني: مُشْرِكُونَ مُسَالِمُونَ كَأَهْلِ النَّمُو وَالْمَهْدِ؛ فَالْأَصْلُ جَوَازُ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ مُسْتَحَبٌّ وَيُؤَخَّرُ عَلَيْهِ فَاعْلَمْ أَنَّ قَصْدَ غَيْرَا مِنْ تَأْلِيْفِ قُلُوبِهِمْ وَتَقْرِيبِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ يَهْتَلُونَ بِبَعْضِ الْكُافِرِينَ مِنْ جِيرَانِهِمْ وَنَحْوِهِمْ؛ كَأَبِي عُبَاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةُ، وَغَيْرِهِمْ.

وصح عن عائشة ؓ: أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً سَأَلَتْهَا فَأَعْطَتْهَا^(١).

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ مِنْهُمْ وَيُجَازِيهِمْ عَلَيْهَا، وَكَانَ يَقْبَلُ مِنْ بَعْضِ الْمُتَافِقِينَ؛ كَكِسَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْعُبَاسِ، وَجُجَازِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ؛ قَالَ: «أَهْدَى مَلِكٌ أَهْلَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِعِلَّةٍ بَيْضَاءَ، وَكِسَاءٍ بُرْقَاءَ، وَكَتَبَ لَهُ بِخَرِيْمٍ»^(٢)؛ بِعْنِي: بَلَدَهُمْ.

وَقَدْ أَهْدَى مَلِكٌ يَمُسْرِي وَأَكْثَرُ دُومَةِ الْجَنْدَلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَبِلَ مِنْهُمَا.

وَأَمَّا الْإِهْدَاءُ لِلْكَافِرِينَ الْمُسَالِمِينَ وَقَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي يَوْمِ عِيْدِهِمُ الدُّنْيَوِيِّ، فَجَازٍ، وَأَمَّا أَهْبَائُهُمُ الَّتِي يَقْرَبُونَ بِهَا لغيرِ اللَّهِ، فَلَا يَجُوزُ قَبُولُ مَا يَقْرَبُونَ بِهِ لِأَهْلِهِمْ مِنْ مَلْبُوحٍ وَغَيْرِهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ قُرْبَةً فَلَا ظَهَرَ جَوَازُهُ.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٨/٦)، والبخاري (١٠٤٩)، ومسلم (٩٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٨١)، ومسلم (١٣٩٢).

وقد كان النبي ﷺ يُسَبِّحُ قُبُولَ شَفَاعَةِ الْكَافِرِ الْمُحَارِبِ، كما في «الصحيح»، أنه قال في أسارى يَنْزِلُ: «لَوْ كَانَ الشُّطْرُومُ بَيْنَ عَلِيٍّ حَيًّا، لَمْ تَلَمَّزْ فِي مَوْلَايَ النَّسْرَ، لَمْ تَنْهَكُمُ لَه»^(١).

[illegible]

لَمَّا صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ قَرِيشًا فِي الْحَفَافِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ شُرُوطِ ضَلُوحِهِ:
أَنْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ قَرِيشٍ، رَقَّةٌ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ ارْتَدَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ
لَا يَرْكُوفُونَهُ، اسْتَشْنَى اللَّهُ بِعَدْلِكَ عَلَى نَبِيِّهِ النَّسَاءِ الْمُهَاجِرَاتِ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ
لَهُ رَحْمَتُهُنَّ إِلَيْهِمْ.

وقد أمر الله نبيه أن يختبر النساء ويصدقهن في الهجرة أنهن لم يهاجرن لثنيا وطمع، وتحولاً من بلد إلى بلد، ولا تحضاً لأزواجهن وفرازا منهم، فكانوا يستحقونهن على ذلك.

وجعل بعض السلف الآية تخصيصة للنسوة أو ناصحة لها.

قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَسْتَشِيرُوا فَرِيدَكُمْ فَلَا تُشِيرُوا إِلَيْهِمْ﴾ لا مَنْ جَلَّ لَمَعُهُ وَلَا مَنْ يَخْلُقُ الْمُنَى : ذكر فيها سبب علم رجبهم : أَنَّ اللَّهَ لَا يُجَاهِلُ لَأَزَاجَهُمْ

(١) أخرجه البخاري (٢١٣٩) من حديث جبير بن نفيع رضي الله عنه.

بشركهم، وقد تقدّم الكلام على تزويج المسلمة المشرك عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١].

إسلام الزوجين أو أحدهما:

إذا أسلم الزوجان جميعاً في وقت واحد، فنفس نكاحهما السابق بلا خلاف، وإن تقدّم أحدهما الآخر، لكن كان إسلامهما في زمن الجدة، فنفس زواجهما بعقدتهما السابق بلا شهوة ولا صداق عند أكثر العلماء، وهو قول الشافعي وأحمد والأوزاعي؛ وذلك لما روى مالك في «الموطأ»: أَنَّ زَوْجَةَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ اسْلَمَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا بِنَحْوِ شَهْرٍ، ثُمَّ اسْلَمَ زَوْجُهَا، فَلَمْ يُفَرِّقِ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا^(١).

وقد اسلمت أم حَكِيم بنت الحارث بن هشام، ولم يُسَلِّمْ زوجها عكرمة بن أبي جهل، ثم أسلم بعد، فرّقهما النبي ﷺ، ولم يُدْعَرْ عقد^(٢).

ولم يكن النبي ﷺ ولا أصحابه يُظْلِمُونَ مَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ مِنَ الْأَزْوَاجِ تَجْدِيدَ عَقْدِهِمَا مَعَ إِسْلَامِهِمَا، وَإِنْ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا، وَبَقِيَ الْآخَرُ مُشْرِكًا، فَهُمَا أَحْسَنَانِ عَنْ بَعْضِهِمَا؛ لَا يَحِلُّ اسْتِنَاعُ بَعْضِهِمَا بِبَعْضٍ، إِلَّا إِنْ اسْلَمَ الزَّوْجُ وَبَقِيَ الزَّوْجَةُ كِتَابِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً، فَيُفَى الزَّوْاجُ صَحِيحًا لَصَحْوِ زَوَاجِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ خَاصَّةً.

وقد اختلف العلماء في اشتراط العفو الجديد لعود الزوجين إلى الآخر بعد انقضاء الجدة على تأخير إسلام، على أقوال جدّة، أشهرها:

الأول - وهو قول أكثر الفقهاء -: أَنَّهَا إِنْ انْتَهَتْ، عَزَجَتْ مِنْ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥١٣/٢).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥١٥/٢).

بعضيته، ويُشترط أن يكون ذلك في زمن عدتها؛ فإنَّ للمصلحة من الزوج الكافر عدة كعدة المطلقة، فالمطلقة تبدأ عدتها من طلاق زوجها، والزوجة تبدأ عدتها بإسلامها.

الثاني: ذهب بعض الأئمة: إلى أنَّ إسلام أحد الزوجين وتأخر الآخر لا يلزم معه عودتهما بعقد جديد مهما طالبت المدة، ما لم تتزوج المرأة بعد زوجها ثم تطلق، وقد رجع النبي ﷺ ابنته زينب إلى زوجها أبي العاصي بن الربيع بنكاحها الأول^(١)، وبين إسلامهما سنوناً فقد تبعها بإسلامه سنة ثمان.

واحتج به أحمد؛ قيل له: أليس يُروى أنه ردها بنكاح مستأنف؟ قال: ليس له أصل^(٢).

ويكثر في الصنن الأول إسلام أحد الزوجين وتأخر الآخر، ولم يثبت أن النبي ﷺ أمر بعقد جديد.

وأما ما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: (أنَّ النبي ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَبِنِكَاحٍ جَدِيدٍ)، فقد أخرجه أحمد والبخاري والترمذي^(٣).

وقد صحَّ عن ابن عباس: أنَّ النكاح باقٍ ما لم تتزوج بعد انفصاء عدتها؛ كما روى البخاري، عن ابن عباس؛ قال: كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنَاقِبَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ: كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، لَمْ تُحَلِّبْ حَتَّى تَجِيزَ وَتَنْظَهَرَ، لَوْذَا

(١) أخرجه أحمد (١/٢١٧)، وأبو داود (٢٢٤٠)، والترمذي (١١١٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩).

(٢) المعنى لا ينقض (١٠/١٠).

(٣) مسند أحمد (٢/٢٠٧)، ومسند الترمذي (١١١٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/١٨٨).

ظَهَرَتْ، خُلِ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنَّ مَا جَرَ زَوْجُهَا - يعني: اسْلَمَ وما جَرَ - قِيلَ
أَنْ تَنْكِحَ، رُدَّتْ إِلَيْهِ^(١).

وهذا قولُ عمرَ بنِ الخطابِ والنَّخَعِيِّ وجماعةٍ، وقد روى محمدُ بنُ
سِيرِينَ، عن عبدِ اللهِ بنِ يَزِيدَ الحَكْلِيِّ: أَنَّ نَصْرَانِيًّا اسْلَمَتْ امْرَأَتُهُ،
فَخَبَرَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنْ شِئْتَ فَارْتَدِّي، وَإِنْ شِئْتَ أَقَامْتُ عَلَيْهِ^(٢).

وَلَقَبْتُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّ إِسْلَامَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَتَأَخَّرَ الْآخَرُ
يَقْتَضِي النِّكَاحَ وَلَوْ كَانَ تَأَخَّرَهُ سِيرًا، وهذا لم يَثْبُتْ بِهِ - فيما أعلم - أَحَدٌ
مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا أَحَدٌ مِّنْ مُّتَقَدِّمِي فَهْوَ الْحِجَازِ، وَهَمَّ الْعَمْدَةُ فِي
الْفَتْوَى فِي بَثْلِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ.

وَيَنْهَهُمُ بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ مَا يُرَوَّى فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ فِي
الزَّوْجَةِ الَّتِي اسْلَمَتْ مِنْ زَوْجٍ كَافِرٍ: أَنَّ زَوْجَهَا أَثْمَلُكَ بِمُضَاهَا^(٣)، وَأَنَّهُ
أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مِضْرِبِهَا^(٤) - وَحَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ لَهُ
وَهَؤُلَاءِ وَهُوَ كَافِرٌ.

وهذا غلطٌ وتحميلٌ لقولهما ما لا يَحْتَمِلُهُ، وَلَا يَجِلُّ وَطءُ الْمُشْرِكِ
لِلْمُسْلِمَةِ، وَمَرَادُهُمَا: أَنَّهُ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ إِنْ أَرَادَهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَيَقِفُ
عَلَى عَقِيدَةِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ تَنْزَوِجْ بَعْدَ جِلَّتِهَا، وَلَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ يَبْتَغُونَ
مَسْأَلَةَ وَطءِ الْكَافِرِ لِمُسْلِمَةٍ، وَلَكِنْ لَمَّا بَدَّدَتْ الْأَفْهَامُ عَنْ مَقَاصِدِهِمْ وَزَيَّ
الدُّنْيَى، حَقَلْ هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مِنْ مَحْتِمَلَاتِ الْقَائِلِينَ عَلَى غَيْرِ مُرَادِهِمْ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَاكُفُّهُمْ تَا أَتَقْتُلُونَ﴾؛ يعني: أَرَوَّاجُهُنَّ الْمُشْرِكِينَ يُرْمَلُ

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٠٨٣) و(١٢٦٦٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه
(١٨٣٠٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٣٠٧) عن عليٍّ.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٠٨٤) و(١٢٦٦١) عن عليٍّ.

الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِمْ مُهُورُهُمْ الَّتِي سَلَّمُوهَا لِأَزْوَاجِهِمْ، وَهَذَا مِنْ عَدْلِ
الْإِسْلَامِ فِي الْوَفَاءِ بِمَا عَلَيْهِ الصَّلَاحُ، فَلَمَّا اسْتَنْتَى اللَّهُ النِّسَاءَ مِنَ التَّسْلِيمِ
وَقَرَأَ فِي شَرْطِهِ، لَمْ يُسَقِّطْ حَقَّهُمْ فِي الْمَالِ بِذَلِكَ.

وهو له: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا إِفَاءً تَقَرَّرْتُمُوهَا تَقَرَّرْتُمْ﴾، فيه: جَوَازُ
نِكَاحِ الْمُهَاجِرَاتِ اللَّاتِي أَزْوَاجُهُنَّ مُشْرِكُونَ بَعْدَ إِعْطَائِهِنَّ مُهُورَهُنَّ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ فِي صَدْرِ سُورَةِ النَّسَاءِ الْكَلَامُ عَلَى الشَّقَاقِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّا
أَلْسِنَةً سَلْطَانٍ﴾ [١].

وهو له تعالى: ﴿وَلَا تُكْفِرُوا بِيَاسِمِ الْكُفْرِ﴾، فيه: نَحْرِمُ نِكَاحَ الْمُسْلِمِ
لِلْمُشْرِكَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْفِرُوا
بِالشِّرْكِ حَتَّى يُؤْمَرَ﴾ [٢]، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى جِلِّ النِّكَاحِ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ
خَاصَّةً، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ أُولُوا
الْكُفْرِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [٣].

وهو له تعالى: ﴿وَسْتَلُوا مَا أَنْتُمْ لَهَا قَاتِلُونَ﴾، فِيهِ الْمُسَائِلَةُ؛ فَكَمَا أَنَّ
الْمُهِورَ تُدْفَعُ لِلْمُشْرِكِينَ، فَكَذَلِكَ يُدْفَعُ لِلْمُؤْمِنِينَ مُهُورُ نِسَائِهِمْ عِنْدَ لَحَاقِهِمْ
بِأَهْلِهِمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ مِنْهُ إِفَاءٌ مِنْ قَبْلِكُمْ إِلَى الْكُفْرِ فَعَلَيْكُمْ تَقَرُّوا
أُولَئِكَ ذَكَرْتُ أَوْلِيَهُمْ فَلَمَّا تَقَرَّرُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ أُولَئِكَ لَهُمْ مِنْهُ مَتْرُونُونَ﴾ جَوَازُ
إِعْطَاءِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَحِقَتْ زَوْجَتُهُ بِأَهْلِهَا الْمَشْرِكِينَ مِنْ مُهُورِ أَزْوَاجِ
الْمَشْرِكِينَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ، بَدَلًا مِنْ إِسْأَالِ الْمَهْرِ لِلْمُشْرِكِ، يُعْطَى الْمُسْلِمُ
الَّذِي رَجَعَتْ زَوْجَتُهُ مِنْ مُهُورِهِمْ.

وقال بعضهم: إِنَّ الْعِقَابَ فِي هَوَالِهِ ﴿وَقَاتِلُوا﴾، يَعْنِي: خَبِثْتُمْ مِنْ
الْمَشْرِكِينَ مَالًا، فَأَصْبَحْتُمْ مِنْهُمْ خَفِيِّينَ، فَيُعْطَى الْمُسْلِمُ مُهُورَ زَوْجَتِهِ الْخَارِجَةِ

يَخُذُونَ أَلْوَهُ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾، إِلَى هَوَاهِ، ﴿عَفْوَرٌ رُحِيمٌ﴾، لَمَنْ أَقْرَبَهُ الشَّرِيطُ مِنَ الْمَوْتَاتِ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿قَدْ بَاهَنَتْكَ﴾ كَلَامًا، وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدَهُ يَدَ امْرَأَةٍ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَبَاهِنَةِ، مَا يَبَاهِنُ إِلَّا يَقُولُ: ﴿قَدْ بَاهَنَتْكَ عَلَى ذَلِكَ﴾^(١).

وَلَدَ كَانَ يُبَاهِنُهُنَّ عَلَى الْفَضِيلَةِ وَالْحَيَاءِ، وَيَنْهَاهُنَّ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي هَوَاهِ تَعَالَى، ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، وَقَدْ رَوَى عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فِي هَوَاهِ أَلْوَهُ، ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، قَالَ: لَا يَخْلُو الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ^(٢).

وَقَالَ قَتَادَةُ فِي هَوَاهِ، ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، قَالَ: لَا يُخْلِفُنْ رَجُلًا^(٣).



(١) أخرجه البخاري (٤٨٩١).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/٦٠١).

(٣) تفسير الطبري (٢٢/٥٩٧).



سورة الجمعة

سورة الجمعة مدنية، ولا خلاف في ذلك^(١)، وقد بين الله فيها فضله على الناس عربهم وعجمهم بعث نبيه، وحلّ من تدليس اليهود وطريقتهم في تحريف تشريعه، ثم بين شريعة صلاة الجمعة وفضلها وفضل شهودها، وبعض أحكامها.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الرِّبُّوتُ عَلِمْنَا إِنْ دَعَيْتُمْ أَتَّكُمُ لِرَبِّكُمۡ هَٰؤُلَاءِ مِنْ دُونِ ٱلَّذِينَ قَسَمْنَا لَٱلرِّبِّوتِ إِنْ كُنْتُمْ مُّكِبِّينَ ۝١ وَلَا تَتَّبِعُوهُ لَئِن يَٓسَآءَلَكُمۡ لَدَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَٰلِمُ ٱلْغُيُوبِ﴾﴾ [الجمعة: ٦-٧].

كانت اليهود تضطفي نفسها بين الناس، وترى أنها صفوة خلق الله وأجباؤه كذباً وزوراً عليه؛ كما قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارًا﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ نَحْنُ أَحَقُّ بِٱللَّهِ وَأَحِبُّونَ﴾ [المائدة: ٦٨].

ولما كان ولي الله وحبيبه يتمنى لقاء محبوبه، أترقهم الله بتمني الموت للقاء الله إن كانوا صادقين، ودعوا إلى المباغلة أن الموت على الكاذب، ولكنهم يكذبون وهم أحرم الناس على حياة، وأقلهم فரா من الموت؛ لأنهم يعلمون حرمتهم وعلمتهم وهنادهم وتكبرهم، فلن يتمنوا الموت؛ لأنهم يعلمون ما يلقون بعده؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ

(١) تفسير القرطبي (٢٠/٤٥١).

كَانَتْ لِحُكْمِ الْمُنَادِ الْأَجْرَاءُ عِنْدَ اللَّهِ عَالِمَةً بَيْنَ دُونِ الْخَالِيَيْنِ قَتَلُوا التَّوْبَةَ إِنْ حُكِمَ سَكُونُكَ ﴿٩٥﴾ ذَلِكُمْ يَتَمَنَّىوْنَ أَيْدَاً بِمَا قُتِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (البقرة: ٩٤ - ٩٥).

وقد رُوِيَ عن ابن عباس، قال: يقول الله لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لِحُكْمِ الْمُنَادِ الْأَجْرَاءُ عِنْدَ اللَّهِ عَالِمَةً بَيْنَ دُونِ الْخَالِيَيْنِ قَتَلُوا التَّوْبَةَ إِنْ حُكِمَ سَكُونُكَ﴾ أي: ادعوا بالموت على أيِّ الفريقين أخطأ، فابتدأ ذلك على رسول الله ﷺ، ﴿ذَلِكُمْ يَتَمَنَّىوْنَ أَيْدَاً بِمَا قُتِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ والله عليمٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٥) أي: يولجهم بما عندهم من العلم بك، والكفر بذلك، ولو تَمَنَّىوْهُ يَوْمَ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ، ما بَقِيَ على الأرض يهوديٌّ إلَّا مات^(١).

وقد تقدَّم الكلام على حُكْمِ تَعْنِيِ الْمَوْتِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَوَفَّيْنا مُوسَىٰ وَأَهْلَهُ الْغِيَاثِ﴾ (يوسف: ١٠١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُرِئَ عَلَيْكُمُ الْقُرْآنُ مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَدْعُوا بِالْبَيْعِ ذِكْرُكُمْ حَتَّىٰ تَكُونَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَقْلِقُونَ﴾ ﴿٩٦﴾﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿٩٧﴾﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٩٨﴾﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٩٩﴾﴾ (الحجرات: ٩ - ١١).

أَمَرَ الله الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّمْعِ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ لَهَا، والمرادُ بِالْأَذَانِ هُنَا هُوَ الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ مَعَ دَعْوَى الْإِمَامِ وَتُجِيبُ حَقِيقَتُهُ.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٢٣)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣٢١).

وقد تقدم الكلام على الأذان وحُكيو عند قولوا تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا لَهُمْ إِنْ أَعْمَوْا عَلَيْكُمُ أَنْتُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (المائدة: ٥٨)، وتقدم الكلام على الموضع الذي يؤذن فيه المؤذن من المسجد عند قولوا تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي السُّبْحِ الْقَرَامِدِ مِنَ الْبَيْتِ وَاسْكُنْ رَبَّكَ قَبْلَ مَا يَأْتِيَكَ أَنْتَ الْبَيْتِ الْقَلْبِ﴾ (البقرة: ١٢٧).

هوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذِكْرُ الْبَيْتِ﴾، فيه: إشارة إلى أن الجمعة على الحواضر، لا على المسافرين؛ لأن الأسواق والضرب فيها لا يكون إلا في القرى والمُدُن، لا في طرق الأسفار، خاصة في الزمن الغابر، فلم تكن المتاجر والأسواق في طرق المسافرين كما هي اليوم، حتى إن الناس يسافرون أياماً لا يتزوّدون لا ماء ولا طعاماً، وكانوا في السابق يزودون أنفسهم لو خرجوا في سفر النهار ولو بالعام.

من تجب عليه الجمعة:

لا يختلف العلماء على أن الجمعة تجب على كل ذكّر حرّ حاضر مستطيع بالغ في قرية، ولم تشرع في السُّقُ إِلَّا على أهل القرى ومن حولها؛ على هذا عمل الصحابة، وقد جاء في ذلك آثار وأحاديث؛ منها ما يروى: «لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي بَصْرَةَ»، وهذا صحيح عن علي، ولكنه لا يصح مرفوعاً؛ كما رواه سعد بن عُبَيْدَةَ، عن أبي عبد الرحمن؛ قال: قال علي: «لَا جُمُعَةٌ، وَلَا تَشْرِيقٌ، وَلَا صَلَاةٌ يُطْرَقُ وَلَا أَحْسَنُ، إِلَّا فِي بَصْرَةَ جَامِعٍ، أَوْ مَدِينَةٍ عَظِيمَةٍ». رواه ابن أبي شيبة^(١).

ومن كان مقيماً في أطراف المدينة، فعليه شهره الجمعة؛ ما لم

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٠٥٩).

يَكُنْ بَعِيدًا عَنْهَا لَوْ خَرَجَ مَاشِيًا بَعْدَ سَجَادِ الْأَذَانِ لَمْ يُدْرِكْهَا.

وَأَمَّا تَقْيِيدُ وَجُوبِ حُضُورِ الْجُمُعَةِ لِمَنْ هُمْ فِي أَطْرَافِ الْمَدِينَةِ بِخُرُوجِهِمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَعَوْدَتِهِمْ قَبْلَ تَغِيِبِ الشَّمْسِ، فَلَا يَثْبُتُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ أَوَّلَهُ النَّبِيُّ إِلَى أَهْلِهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَانْكُرَهُ أَحْمَدُ جَدًّا^(١)، وَزُوِيَ نَحْوُهُ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي قِلَابَةَ، وَانْكُرَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ^(٢).

وَفِي التِّرْمِذِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ أَهْلَ قُبَاءَ بِشَهَادَةِ الْجُمُعَةِ مَعَهُ^(٣)، وَلَا يَصْحُحُ لِلْجَهَالَةِ فِيهِ.

وَمِنْ مُرْسَلِ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْهَدُونَ الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤)، وَمَرَّاسِيْلُهُ ضَعِيفَةٌ.

وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي تَعْيِينِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا نَجِبُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ يَثْبُتُ، إِلَّا أَنَّ عَمَلَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بَيِّنٌ فِي ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَصْخُ الْخَيْرُ، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ؟ فَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا^(٥)، وَعَدَمُ ذِكْرِهِ لَشَيْءٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَشْهُورَةُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُسَمَّى أَهْلُ الْوُجُوبِ عَقْدًا وَغَرَابِطًا.

حُكْمُ الْجُمُعَةِ لِلْمَسَافِرِ:

وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَسَافِرِ وَلَوْ مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ يُصَلِّي أَمْلُهَا الْجُمُعَةَ، فَإِنَّ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٠٢).

(٢) يَنْظُرُ: اتِّهَانِيْبُ الْكِمَالَةِ (١٤٥/٢٨ - ١٤٦)، وَ«الْعِدْرُ الْمُبِيرَةُ» (٥٩٣/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٠١).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصْطَفَاهُ (٥٠٨٦).

(٥) فَمِنْ التِّرْمِذِيِّ (٥٠٢).

صلى معهم، صلاتها بمنى الظهر وشهد الحظبة ودعوة المسلمين، وقد صلى النبي ﷺ الجمعة ظهراً وجمع إليها العصر بقرعة، ولم يكن الصحابة يصلون الجمعة وهم مسافرون، ولا كذلك فقهاء التابعين وعاصفة أهل الحجاز، وقد صح عن عمر بن عبد العزيز أنه كان مسافراً فترك شهوة الجمعة وكان في البلد؛ ففي «مصنف ابن أبي شيبة»، عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك، قال: خرج عمر بن عبد العزيز من دابق، وهو يومئذ أمير المؤمنين، فمر بخلب يوم الجمعة، فقال لأمره: «جمع؛ فإنما سفر»^(١).

وإن صلى المسافر مع المقيمين الجمعة، وتوأها الجمعة، فليس له أن يجمع إليها العصر، وإن صلاتها معهم، وتوأها ظهراً، فله جمع العصر إليها. ولا يصح نهى عن السفر ضحا الجمعة، فيجوز السفر للمحتاج قبل الأذان؛ لأنه بالأذان يجب عليه السعي إلى الصلاة، وسعيه إلى غيره مخالفة للأية: «إِنَّا قَدِ افْعَلْنَا مِنْ قَبْلِهِ لَمَكَّةَ حَرَمًا لِّلْعَالَمِينَ»^(٢)، ولا يصح في النهي عن السفر ضحا الجمعة حديث. وأما حديث ابن عمر مرفوعاً: (مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، دَعَتْ عَلَيْهِ السَّلَاحَةُ أَلَّا يُصَلِّبَ فِي سَفَرِهِ):

فقد أخرجه الدارقطني في «الأفراد»، وفيه ابن أبي شيبة؛ وهو منكر^(٣). ورواه الخطيب البغدادي في كتابه «الرواة عن مالك»؛ من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، دَعَا عَلَيْهِ مَلَكًا)^(٤). وفيه الحسين بن علوان؛ كذاب؛ قاله يحيى وابن أبي حاتم^(٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥١٠٥).

(٢) ينظر: «التلخيص الحبير» (٦٦/٣). (٣) ينظر: «نيل الأوطار» (٣/٢٧٣).

(٤) «المرج والتمثيل» لابن أبي حاتم (٦٦/٣).

والثابت عن الصحابة جواز ذلك؛ فقد جاء عن عمر بن الخطاب: **الجمعة لا تُنقض من سفر**^(١).

وهو عنه صحيح.

ويشمل هذا الحكم لا يخلى على عمر؛ فهي مسألة ظاهرة يُنتفى بها وحتاج إليها الناس، وما نُعم به التلوي لا يخلى على مثل الخلفاء، فعملهم وقولهم أصل في هذه الأبواب حكمًا، وله أثر في إعلال ما يُروى مرفوعًا.

ولا يصح في النهي عن السفر يوم الجمعة حديث؛ قبل أذان صلاة الجمعة ولا بعد الجمعة.

وقد روى أبو داود في «المراسيل» عن الزهري أنه أراد أن يسافر يوم الجمعة ضحوة، فقبل له في ذلك، فقال: **إن النهي** ﷺ **سافر يوم الجمعة**^(٢).

وهذا الذي عليه جمهور العلماء.

الغدة الذي تنقض به الجمعة:

ولا يثبت عند محدثي أهل قرية حتى تجب الجمعة عليهم؛ لكل جماعة في قرية يجب عليهم صلاة الجمعة، والأحاديث الواردة في حد ملزم للجوب لا يصح منها شيء، وقد روى الدارقطني، وغيره عن جابر مرفوعًا: **(نقضت السنة: أن في كل ثلاثة إناش، وفي كل أربعين لما لوقى ذلك الجمعة، وأضحى، وفطر؛ وذلك أنهم جماعة)**^(٣)، ولا يصح، وروى

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٥٣٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥١٠٦).

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣١٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥١١٣).

(٣) أخرجه الدارقطني في مسنده (٣/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٧/٣).

الطبراني تحديدًا بخمسين من حديث أبي أمامة^(١)، ولا يصح، وروى ابن عدي تحديدًا بثلاثين من حديث أم عبد الله الدؤيبية^(٢)، ولا يصح.

ومن نظر في السنة وثاقب الأثر عن الأصحاب، وجد أنه لا يصح في تعيين عدد للجمعة حديث، ولم يكن الصحابة يقيّدونها به مع الحاجة إلى التحكم وأصيبوا لأهل القرى والأمصار فامرؤ منّا تتعلّق به صحة الصلاة وفاسادها، ولما لم يرد من وجوه قوي، وليس فيه شيء من أقوال الصحابة وروايتهم وتشديدهم فيه، دلّ على ثوران الوارد فيه منّا حمله بعض الضعفاء والمثوكلين، وتعلّد بخارجها لا يقوّمها.

وفي الباب: ما يمارسها من السنة المرفوعة وهو حديث جابر في خروج الصحابة للتجارة والنبي ﷺ يخطب، فبقي عنه اثنا عشر رجلاً، والحديث في «الصحيحين»^(٣).

وأما ما رواه أحمد والترمذي من حديث عبد الرحمن بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود أنه قال: جَمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ، فَكُنْتُ فِي آخِرِ مَنْ أَتَاهُ، قَالَ: (إِنَّكُمْ مَنصُورُونَ، وَمُصَيَّبُونَ، وَتَفْتُوحُ لَكُمْ، لَمَنْ أَقْرَبَ ذَلِكَ، فَلْيَقِ اللَّهَ، وَلْيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَبْرَأْ نَفْسَهُ مِنِّي الْيَوْمَ)^(٤).

فليس صريحاً أن الجمع للصلاة الجمعة، وليس فيه استحباب العدة ولا اشتراطه وإنما إخبار عنه.

وقد تكلم بعض الحفاظ في سماح عبد الرحمن بن أبيه ابن مسعود.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩٥٢).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٠٤/٢)، والطبراني في «معجمه» (٩/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٩/٣).

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٦)، ومسلم (٨٦٣).

(٤) أخرجه أحمد (٤٣٦/١)، والترمذي (٢٢٥٧).

وربما ما رواه أبو داود وابن ماجه؛ ومن حديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وكان قائداً أبيه بعلقما ذهب بصره، عن أبيه كعب بن مالك، أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة، ترخّم لأشعث بن زوزة، فقلت له: إذا سمعت النداء، ترخمت لأشعث بن زوزة؟ قال: «لأنه أول من جئنا في قرآن النبي من حرة بني يثاعة في نقيع يقال له: نقيع الكيسانية، قلت: نعم أنتم يؤمنون؟» قال: «أؤمنون»^(١).

فإنما هو إخبار عن الحال، لا بيان للحكم ولا التشريع.

ومحمد بن إسحاق يقرّ به عن محمد بن أبي أمامة، وهو صدوق صرح بسماجه عند الدارقطني وغيره^(٢)، ويحيل أحمد إلى ثبوت هذا الحديث^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الصِّبْغَ عَلَيْكُمْ عَوْ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَقْلِقُونَ﴾: لا يجوز الصبغ بعد أذان الجمعة وقعود الخطيب، ولا خلاف في ذلك؛ وإنما الخلاف في بطلان الصبغ وصحته.

وقد كان السلف يترجون من يصبغ بعد أذان خطبة الجمعة، بل منهم من يهرّ، وقد ذكر سُخْتُونُ في «توازيه» أنّ عمر بن عبد العزيز يأمّر إذا فُرِحَ من صلاة الجمعة من يخرج، فمن وجد لم يحضر الجمعة، ونقله بعلق المسجد^(٤).

(١) أخرجه أبو داود (١٠٦٩)، وابن ماجه (١٠٨٢).

(٢) ينظر: الصحيح ابن خزيمة (١٧٢٤)، وصحيح ابن حبان (٧٠١٣)، والمعجم الكبير للطبراني (١٠٠)، ومسنن الدارقطني (٥/٣)، والمستدرک للحاكم (٢٨١).

(٣) ينظر: الطلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٥٢٠/٢)، ومسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ص ١٢٠).

(٤) ينظر: «البيان والتحصيل» (١٦/١٥٨).

وكان مالكٌ يُخالف قولَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ بالترتيب في المسجد، وإنما ينبغي أن يُؤدَّبَ على ذلك بالسُّجُنِ أو الضَرْبِ، كما ذُكِرَ
 في رِشْد^(١).

وقد تقدّم الكلام على ما جاء في البيع بعد أذان الصلوات الخمسي عند قولنا تعالى من سورة التوبة: ﴿يَسْأَلُ لَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ وَلَا بَعْضٌ عَنْ وَكْرٍ أَوْ

تقديم الخطيب في الخطبة:

هو أنه تعالى ﴿وَإِنَّمَا يَحْكُمُ لَكُمْ فِي مَا اُنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾، فيه :
 مشروعته قيام الخطيب في أثناء خطبته، وهو مشروع بالاتفاق، ونسب له
 الجلوس عند قيام المؤذن للأذان، والجلوس بين الخطبتين، ولو فصل
 بين الخطبتين، ولكنه لم يجلس، صحت خطبته.

وقد اختلفت العلماء في وجوب قيام الخطيب حال خطبته، وهل تنصحه منه وهو جالس؟ على روايتين عن أحمد، والأظهر: وجوب القيام عليه إن كان مستطيلاً؛ وهو الذي أكثر الفقهاء، وحكي الإجماع؛ فيه نظر.

وَسَقَطَ الْوُجُوبُ عَنِ الْخُطْبَةِ الَّتِي تَعْرِجُ عَنْ الْقِيَامِ، لِتَرْضَى أَوْ
وَهِيَ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ رَكْنٌ فِي الصَّلَاةِ وَسَقَطَ عِنْدَ الْعِجْرِ، وَهُوَ
أَوْجِبُ مِنَ الْقِيَامِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّ جَازَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ الْقَعُودَ
لِلْعِجْرِ، فَإِنَّهُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

ولم يخطف النبي ﷺ قاعدًا ولو مرة حتى لما عُثِرَتْ بيته وعظمته الناس، وبثله أبو بكر وعمر وعلي، وقد زوى مسلم؛ من حديث جابر بن

(٦) البيان والتحصيل (١٥٩/١٧).

سَمُرَةً؛ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَبَايُكُ اللَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا، فَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ زَاهَوِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ^(١).

وقد ثبت عن كعب بن عجرة؛ أنه «دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أُمِّ الْحَكَمِ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَقَالَ: انظُرُوا إِلَى هَذَا الْخَبِيثِ يَخْطُبُ قَائِمًا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَخْزَى لَنَا يَخْزَى أَوْ لَنَا أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا وَرَزَوَلَهُ قَائِمًا﴾»^(٢) رواه مسلم.

وأما ما يُروى عن عثمان بن الخطاب جالسًا^(٣)، فهو كالصلاة جالسًا للعاجز؛ فقد غيرت سنة ومات في عشر التسعين، وكان فيه رعدة لكبره، ووشله ما جاء عن معاوية، فالأصل عدم ترك الصحابة لبثل هذا الأمر المستديم والتهافت فيه، وقد روى موسى بن طلحة؛ قال: شهدت عثمان يخطب على المنبر قائمًا، وشهدت معاوية يخطب قائمًا، فقال: «أما إني لم أجهل السنة؛ ولكنني غيرت سني، ورزق عظمي، وكثرت عوائجكم، فأردت أن أقبض بعض عوائجكم وأنا قائم، ثم أقوم فأخذ نصيبي من السنة»^(٤).



(١) أخرجه مسلم (٨٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٤).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٢٥٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٤ / ١٩).

وقد جاء أن هذه الآية نزلت في تطليق النبي ﷺ لنفسه، فأمَرَ الله بإرجاعها، فقبل له: راجعها؛ فلما صوّمَ قواماً^(١).

وقد ثبت في «الصحيحين»، عن عبد الله بن عمر^(٢) أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر عمرُ لرسول الله ﷺ، فتعيط فيه رسول الله ﷺ، ثم قال: «لراجعها، ثم يُسبِّحها حتى تطهر، ثم يجيئها فتطهر، فإن بدا لك أن يطلقها، فليطلقها طاهرًا قبل أن يتسها؛ فبذلك البعثة تحمى أمر الله ﷻ»^(٣).

وقد بين الله قبل ذلك في سورة البقرة عِدَّةَ المطلقَةِ الحائضِ عند قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يَرْجِعَ فِيهِنَّ ثَلَاثَةَ شُحُورٍ﴾ [٢: ٢٢٨].

طلاق السنة وطلاق البعثة:

هو له تعالى، ﴿يَتْلُوهُنَّ لِيَذِينَ﴾.

للطلاق عِدَّةٌ وموضعٌ يُنزلُ فيها، وليس للزوج أن يتكلم بالطلاق بهواه وفي الوقت الذي يشاء هو؛ فقد جعل الله للطلاق موضعًا، وموضعًا أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه، أو يطلقها حاملًا قد انقضى حملها.

وقد قال ابن مسعود^(٤)، وابن عباس^(٥)، وابن عمر^(٦)؛ في قوله تعالى، ﴿يَتْلُوهُنَّ لِيَذِينَ﴾: إنه في طهر من غير جماع؛ وبه قال عطاء ومجاهد والحسن وعكرمة وميمون بن بهز^(٧).

وكل طلاق لم يُوافِقِ السنة، فهو طلاق بدعي، أمّا السنة فنقدم، وأمّا الطلاق البدعي:

(١) التفسير الطبري (٢٢/٣٠)، والتفسير ابن أبي حاتم (١٠/٢٢٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٤٧١).

(٣) التفسير الطبري (٢٢/٢٢)، (٤) التفسير الطبري (٢٢/٢٩).

(٥) التفسير الطبري (٢٢/٢٨)، والتفسير ابن كثير (٨/١٢٢).

(٦) التفسير الطبري (٢٢/٢٥ - ٢٧)، والتفسير ابن كثير (٨/١٢٢).

فهو تطلق الزوج في خبيثتها أو نقيصتها، أو في ظهري قد جامعها فيه، أو يطلقها في زمن عنتها من تطلق سابقاً، أو يطلقها أكثر من طلق مرة واحدة.

وأما الصغيرة والأيسة التي لا تحيض، فلا طلاق بذعياً يتعلق بخبيثتها ونقيصتها؛ وأما الذمعي يتعلق بتطليقها في زمن عنتها من طلق سابقاً، أو تطليقها بأكثر من واحدة مرة واحدة.

ومن الأئمة كالشافعي: من لم يجعل مجزأة الطلاق ثلاثاً بذعاً ما دام طلاقها في ظهري لم يجامعها فيه؛ فاعتبر الزمان ولم يعتبر العتد، ولكن أمر النبي ﷺ ابن صمر أن يراجعها، ثم إن الله تعالى قال بعد: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُخَوِّتَ بَيْنَهُ ذَلِكَ أَتَرَأَى﴾، والأمر: الرجعة، وهذا يدل على أن المراد بقوله: ﴿تَلَاقَوْهُنَّ لِيَكُنَّ﴾ طلاق الرجعة، وهو الأصل، والثلاث على قوله لا رجعة فيها، وقد أخذ بعموم الآية: ﴿تَلَاقَوْهُنَّ لِيَكُنَّ﴾، فوشح في عدد الطلقات ما دام في العتد، وقد تقدم الكلام على الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو مجلس واحد عند قوله تعالى: ﴿تَلَاقَوْهُنَّ لِيَكُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

وقوله تعالى: ﴿رَأْسُهَا الْيَدُ﴾ أمر الله بضبط اليد؛ لأن ذلك يتعلق به حقوق واستحلال فروج وتحريمها، ومن ذلك الميراث؛ فلو مات أحد الزوجين في أيام يؤم من عدة طلاق الرجعة ولم يخرج منها، فالأما يتوارثان، وتعد الزوج لوطاة زوجها، وضبط اليد تحفظ الأرحام من أن يكون فيها نطفة لزوج سابق، فتزوج غيره فيصيب الولد إلى غير أبيه، وكل خطبة لزوج في عدة طلاقها فهي محرمة؛ لأنها في بعضه زوجها واحتمال رجعتها إليه، فضلاً عن حرمة وطء غير زوجها لها - ولو كان بعقد - في أثناء العدة.

السُّكْنَى لِلْمُطَلَّقة:

قال تعالى: ﴿لَا تَرْجِعُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ﴾، نَسَبَ الله البيوت إليهن، فقال: ﴿بَيْتَهُنَّ﴾، لِيُبَيِّنَ حَقُّهُنَّ فِيهَا بِالسُّكْنَى فِي أَثْنَاءِ عِلَّتِيهَا، فالمطلقة الرجعية لا يجوزُ لزوجها إخراجها بعدَ تطليقها لها حتى تخرجَ من بيتها، كما أنه لا يجوزُ لها أن تخرجَ هي من بيت زوجها: ﴿وَلَا تَخْرُجْنَ﴾، لأنها وإن كانت مطلقَةً فهي في عصمة زوجها لا تخرجُ إلا بإذنه. وإن خرجت المطلقة من بيت زوجها بغيرِ إذنه، فلا نفقة لها ولا سُكْنَى، وهذا مُقتضى سياق الآية.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْجِعْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِكِتَابٍ مَوْثِقَةٍ﴾، بينَ الله أن المرأة إن أتت بفاحشةٍ بينةٍ، وهي الزنى، فلزوجها إخراجها من منزله؛ لأنها خانت أمانةً وعَهْدَهُ معها وميثاقَ الله الذي أخذه عليها. وقد فسر الفاحشة بالزنى جماعة؛ كابن مسعود وابن عباس وجماعة من السلف^(١).

ومِن السلف: مَنْ حَمَلَ الفاحشة هنا على فُحْشِي اللِّسَانِ وَتَلَاوُفِهِ، كَأَن تَسَلَّطَ بِالْفُحْشِي عَلَى الزَّوْجِ وَعَلَى أَهْلِهِ كَأَنَّهُ وَأَبِيهِ، وهذا مرويٌّ عن ابن عباس^(٢).

ومنهم: مَنْ حَمَلَ الفاحشة على كُلِّ معصيةٍ، وَرُوِيَ هذا عن ابن عباسٍ أيضًا^(٣). وصحبه ابن جرير^(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْكَ شُكْرُ اللَّهِ وَمَنْ يَكْفُرْ شُكْرُ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾، بيانٌ بأنَّ أحكامَ الطلاقِ والعتقِ والسُّكْنَى أحكامٌ لله لا يجوزُ الخروجُ عنها مهما بلغت البغضاء بين الزوجين، فأمرُ الله وخُطُّه فوقَ ذلك كله، ومن

(١) تفسير ابن كثير (١/١٤٣).

(٢) تفسير الطبري (١/٣٤).

(٣) تفسير الطبري (١/٣٤).

(٤) تفسير الطبري (١/٣٦).

خَالَفَتْ تِلْكَ الْحُدُودَ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، فَظَلَّمَتْهُ عَلَى نَفْسِهِ؛ فَالْتَمَعَ لَمْ يَسْرِحِ
الْأَحْكَامَ إِلَّا لِمَضَعِهِ وَلَوْ جَهَلَ ذَلِكَ أَوْ غَابَتْ عَنْهُ جَوَافِقُهُ، وَبَيَّانُ ذَلِكَ فِي
هُوَ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(١)، بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ
يُحْدِثُ مِنْ تَغْيِيرِ الْحَالِ وَالرَّأْيِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ حَبْلَةِ الطَّلَاقِ مَا يَنْتَعِمَانِ
عَلَيْهِ، فَيُتَرَاكِعَانِ عَنْ قُرْبٍ قَبْلَ خُرُوجِ الزَّوْجَةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ
الْعِدَّةِ، فَجَعَلَ اللَّهُ التَّوَلُّدَ أَجَلًا لِلنَّظَرِ وَمَرَاجَعَةِ النَّفْسِ، فَلَوْ تَفَرَّقَ الزَّوْجَانِ
مِنْ أَوَّلِ وَلَوْحِ الطَّلَاقِ، وَخَرَجَتِ الزَّوْجَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، كَانَتْ الرُّجْعَةُ
أَشَقَّ، وَمَكَايِدَةُ النُّفُوسِ وَعَنَادُهَا أَشَدَّ، فَتَهْلِكُ الْعَجَلَةُ أَهْلُهَا، وَاللَّهُ يُرِيدُ
بِهِمْ رُقًى.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ قَوْلُهُ: مَا طَلَّقَ رَجُلٌ طَلَاقَ السُّوِّ، قَدِيمٌ^(٢).

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْرِحْ ذَلِكَ وَبَضَعَ لَهُ حِلَّةً وَخَدًا إِلَّا لِنُخْرُجِ الزَّوْجَةِ
مِنْ نَفْسِ زَوْجِهَا، وَالزَّوْجُ مِنْ نَفْسِ زَوْجَتِهِ، وَلَا يَجِدَا أَلْمًا وَخُسْرَةً عَلَى
الْفِرَاقِ، وَلَكِنْ يَنْدُمُ النَّاسُ عَلَى الطَّلَاقِ بِمِقْدَارِ مُخَالَفَتِهِمْ لِحُدُودِ اللَّهِ فِيهِ.

السُّكْنَى لِلْمُطَلَّقةِ الْمَيْتُونَةِ:

وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ الْأَمْرَ فِي هَوَايَةِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ
يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرُّجْعَةِ: كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَعِطَاءُ
وَقَتَادَةُ وَالثَّوْرِيُّ^(٣).

وَأَخَذَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْمَاءِ مِنْ لَازِمِ هَذِهِ الْآيَةِ وَدَلِيلِ خَطَابِهَا: حَذَمَ
وَجُوبَ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ لِلْمُطَلَّقةِ الْمَيْتُونَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَنْ يُحْدِثَ لَهَا مَعَ
زَوْجِهَا أَمْرًا فَتَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَيَقَالُهَا فِي عِيَّتِهِ قَدْ كَثَبَتْهُ فَتُسَدُّ أَنْ يَسْتَحِلَّ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (١٧٧٣٧)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السِّنِّ الْكَبِيرِ» (٣٢٥/٧).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّيْبِيِّ (٣٨/٢٣ - ٣٩).

منها ما حُرِّمَ عليه كَنَظَرٍ ومباشرة؛ لأنه أجنبي عنها؛ وبهذه القول قال أحمد وجماعة، وقد روى أبو ثوب، قال: سمعت الحسن وعكرمة يقولان: المطلقة ثلاثاً، والمتوفى عنها: لا سُكُنِيَ لها ولا نفقة؛ قال: فقال عكرمة: ﴿لَمَّا أَتَى اللَّهُ الْيَتِيمَ بِدَارِ ذِكْرِ أَتْرَفِهِ﴾، فقال: ما يُحْدِثُ بعد الثلاث^(١).

والأئمة الثلاثة - أبو حنيفة، ومالك، والشافعي - يُوجبون السُّكُنَى للمطلقة ثلاثاً، ولكنهم يختلفون في النفقة؛ فأوجبها أبو حنيفة لها، ولم يُوجبها مالك والشافعي.

والجواب بذلك في قول أحمد المتوفى عنها زوجها: أنه لا يجب لها سُكُنَى؛ لانقضاء علّة الرجعة بموت الزوج، وهي العلّة التي أمر الله بقدم إخراجها من بيتها، ونهاها هي عن الخروج منه، وعدم وجوب السُّكُنَى لا يعني وجوب إخراجها ولا استحيائها، بل لها من مال زوجها كما لبقية الزوجة.

ولم يجعل النبي ﷺ للميتة نفقة ولا سُكُنَى؛ كما في حديث فاطمة بنت قيس القهقرية، حين طلقها زوجها أبو عمرو بن حفص أبى ثلاث تطليقات، وكان غائباً عنها باليمن، فأرسل إليها بذلك، فأرسل إليها وكيله بشعير - نفقة - فتسخطت، فقال: والله ليس لك علينا نفقة، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: (ليس لك عليه نفقة ولا سُكُنَى)، وأمرها أن تعتد في بيت أمّ شريك، ثم قال: (تلك امرأة تفتننا أصحابي، اعتدّي عند ابن أمّ مكتوم؛ فإنّه رجُل أَمْسَى نَفْسَيْنِ بَيْنَهُمَا)^(٢).

(١) تفسير الطبري (٢٢/٣٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

وقد جاء عن عمر بن الخطاب^(١)، وابن مسعود^(٢) وابن عباس: أنه للمطلقة المبتوتة حاملاً وغير حاملي الشكوى والتفقه.
 ومن العلماء: من لم يجعل للمبتوتة شكوى ولا نفقة إلا إن كانت حاملاً؛ لأن الله عطفها بالذكر فيما يأتي، وعوضوية الذكر دليل على الاستواء.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا بَيْنَ يَدَيْكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمُعْزِيْنَ﴾ : جعل الله نهاية العدة نهاية أجل الإسهالي المتعلق بالرجعة وحق الزوج الرجعي في النفقة والشكوى، وقد أمر الله من رغب في الرجعة أن يرجع زوجته بمعروف، وإن رغب في الفراق أن يفارقها بمعروف بلا أذى ولا سوء.

الإشهاد على إرجاع المطلقة:

وأمر الله بالإشهاد على ذلك لمعرفة انقضاء الأجل؛ حتى تنزج المرأة زوجاً غيره إن شاءت، وإن رغب في إرجاعها في العدة، أشهد على ذلك، لظاهر الآية، ولا خلاف عند العلماء في مشروعية الإشهاد وإنما خلافتهم في وجوبه.

واختلفوا في إيجاب القول بالرجعة، وهل تصح بالفعل وحده؛ كمن يقول زوجته ويأبئها تريد رجعتها بذلك، أو لا بد من القول؟
 فمن قال بوجوب الإشهاد، فلازم قوله: أن الرجعة لا تصح إلا بالقول، فقد اختلفوا في وجوب الإشهاد على قولين، هما قولان في مذهب أحمد والشافعي:

قال جماعة من العلماء بالوجوب؛ وذلك لظاهر الأمر في الآية،

(١) صحيح مسلم (١٤٦/١٤٨٠).

(٢) ينظر: ابن مسعود بن منصور (١٣٦١)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٨٦٥٤)، وابن الترمذي (١١٨٠).

ولما روى أبو داود وغيره، عن عمران بن حصين: أنه سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلَقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَتَّخِذُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلْقِهَا، وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا؟ فَقَالَ: طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدْ عَلَى طَلْقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تُعَذِّبُ^(١).

وروى ابنُ جُرَيج، عن عطاء: أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَرْوَا حَذْرِي بُنْدِي﴾: لا يجوز في نكاح ولا طلاق ولا رجاء إلا شاهداً حذراً، كما قال الله ﷻ، إلا أن يكون من غلير^(٢).

ودفع جماعة من العلماء: إلى أن الأمر بالإشهاد في الآية على الاستحياء، وأن الأمر للإرشاد كما في الإشهاد في البيع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدَا إِذَا تَكَتَّمَا﴾ [البقرة: ٢٢٢] وبهذا يقول أبو حنيفة ومالك، وكذلك الشافعي وأحمد في أحد قوليهما، وهو الأقهر، فالرجعة تتعلق بالزوج لا بالزوجة، فحتاج إلى قبول منها، والقول قوله في ذلك، ولما كان البيع لا يجب فيه الإشهاد، وفيه قبول وإيجاب، وجاء الأمر فيها بصيغة الأمر هنا فالإشهاد في الرجعة من باب أولى أنه للإرشاد والدلالة.

﴿قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَى اللَّهَ بِحَبْلٍ فَكُنَّا لَهُ سَبِيلاً﴾ ① وَتَذَكَّرَ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَّبِعُ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣].

هذا وعد من الله لمن امتثل أمره في الطلاق والرجعة، والإمساك والتسريح المعروف، والإشهاد على ذلك - أن يجعل الله له سبيلاً مخرجاً مآلاً

(١) أخرجه أبو داود (٢١٨٦)، وابن ماجه (٢٠٢٥).

(٢) التفسير ابن كثير (١١٥/٨).

يَسْتَقْبَلُهُ مِنْ فَيْحِهِ، وَمَنْ صَحَّتْ بَيْتُهُ، انْشَعَتْ مَخَارِجُ فَرْجِهِ، وهذه الآية نظيرُ قولِهِ تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُولِيْنِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ (النساء: ٣٥)، ونظيرُ قولِهِ: ﴿وَأَنْ يَكْتُمَا إِلَيْنِ اللَّهُ كَيْدًا بَيْنَ سَمْعَيْنِ﴾ (النساء: ١٣٠)، فيجازي الله الزوجَيْنِ بحسَبِ امْتثالِهِما لأمرِ الله، وبحسَبِ قصديهِما.

• • •

❏ قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَهْتَمُّ بِِ التَّوْبَةِ مِنْ ذُنُوبِهِ إِنْ ارْتَضَى فِعْلُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَا يَحْضُرْ وَلَوْ أَنَّ الْأَخْطَاءَ لِبُلْهِنَّ لِي يَعْصِرَ حَتْلَهُنَّ وَمَنْ يَتْلَى اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ آمَلِهِ بُشْرًا﴾ (الطلاق: ١٤).

بَيْنَ اللَّهِ فِي الْآيَةِ عِدَّةُ الْمَطْلُوعَةِ الْيَائِسِ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَحْبِضُ لِكَبْرِ سَهْلِهَا، وَيَتَأَلَّهَا الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا تَحْبِضُ: أَنَّ عِدَّتَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

وهوَلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ ارْتَضَى﴾؛ بِمَعْنَى: فِي مَعْرِفَةِ الْعِدَّةِ لَهِنَّ، فِعْلُهُنَّ هِيَ مَا يُؤْتِيَهُ اللَّهُ لَكُمْ؛ وَبِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ^(١)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: إِنْ ارْتَضَيْتُمْ بِمَا فِيهِنَّ مِنْ دَمٍ: هَلْ هُوَ حَبِضٌ أَمْ اسْتِحْاضَةٌ؟^(٢)، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَفْقَهُ وَأَبْصَرُ، وَإِنْ كَانَ بِصَحِّ قَوْلِ مُجَاهِدٍ وَمَنْ وَالَقَهُ فِي حُكْمِ الثَّرَايَا بَيْنَ دَمِ الْحَبِضِ وَالْاسْتِحْاضَةِ، إِلَّا أَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ أَقْرَبُ إِلَى قَوْلِ سَعِيدٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَلَقَدْ صَحَّ عَنْ عَثْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ مِنَ الرِّبَا الْمَرْأَةَ الْمُسْتَحْاضَةَ، وَالَّتِي لَا يَسْتَقِيمُ لَهَا الْحَبِضُ، تَحْبِضُ فِي الشَّهْرِ بَرَارًا، وَلِذَا الْأَشْهُرُ مَرَّةً؛ فِعْلُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ^(٣).

(١) تفسير ابن كثير (١٤٩/٨).

(٢) تفسير الطبري (١٤٩/٢٣).

(٣) تفسير الطبري (٥٢/٢٣).

جِدَّةُ الْحَامِلِ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ:

وَأَمَّا جِدَّةُ الْحَامِلِ، فَلَا تَخْلُو: إِثْنَا أَنْ تَكُونَ جِدَّةً وَفَاةً، أَوْ جِدَّةً طَلَاقِي:

أَمَّا جِدَّةُ الْحَامِلِ الَّتِي تَخْلُفُ عَنْهُ اسْتِثْنَاءُ حَمْلِهَا، فَوَلَدْتُهَا أَنْ تَضَعَ وَلَدَهَا، وَهَذَا فِي قَوْلِي عَامَّةِ السَّلَفِ، وَتَحْكِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، حَكَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(١).

وَأَمَّا جِدَّةُ الْحَامِلِ مِنَ وَفَاةِ زَوْجِهَا، فَعَلَى حَالَتَيْنِ:

الْأُولَى: حَامِلٌ بَقِيَ مِنْ وَضْعِهَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، تَخْرُجُ مِنْ جِدَّتِهَا بِوَضْعِ حَمْلِهَا بِلَا خِلَافٍ.

الثَّانِيَةُ: حَامِلٌ وَأَجَلُ وَضْعِ حَمْلِهَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، فَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: عَلَى أَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ جِدَّةٍ وَفَاتِهَا بِوَضْعِ حَمْلِهَا وَلَوْ وَضَعَتْ الْحَمْلَ بَعْدَ الْوَفَاةِ بِسَاعَةٍ، لَقَوْلُهُ لَعَالِي: ﴿وَرَأَيْتُ الْأَحْمَلَ الْجَاهِلُ أَنْ يَضُمَّ حَمْلَهُ﴾.

وَهَذَا قَضَى عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَزَيْدُ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: جَاءَ وَجَلُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسَيْنِ عِنْدَهُ، فَقَالَ: أَقْبِي فِي امْرَأَةٍ وَلَدَتْ بَعْدَ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَجِبْ الْأَجَلَيْنِ، قُلْتَ أَنَا: ﴿وَرَأَيْتُ الْأَحْمَلَ الْجَاهِلُ أَنْ يَضُمَّ حَمْلَهُ﴾، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْني: أَنَا سَلَمَةُ - فَأَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ خَلَامَةً تُخَرِّبُنِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِسَائِلِهَا، فَقَالَتْ: قُتِلَ زَوْجُ سَبْعَةِ الْأَشْهُورِ وَهِيَ حَمْلِي، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَحُطِبَتْ، فَاتَّخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ أَبُو السَّائِبِ يَمْنُنُ عَلَيْهَا^(٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٩).

(١) تفسير الطبري (٥٤/٢٢).

وَرَوَى عُلَيْمَةُ بْنُ قَبِيصٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ شَاءَ لَا عَشْرَةَ، مَا نَزَلَتْ، ﴿وَأَزَلَّتْ أَرْجُلَاكِ مِنْهُمَا﴾ لَنْ يَتَمَنَّى حَالَهُمَا، إِلَّا بَعْدَ أَبَوِ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، قَالَ: وَإِذَا وَضَعْتَ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَقَدْ خَلَّتْ، يُرِيدُ بِأَبَوِ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْجُلَاكِ يَتَمَنَّى بِأَلْسِنِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].^(١)

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة، وعموم عقد المتوَلَّى عنها زوجها، في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْجُلَاكِ يَتَمَنَّى بِأَلْسِنِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [٢٣٤].

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُكْرَهُنَّ بَيْنَ حَيْثُ كُنْتُمْ يَوْمَ تُنْفِكُنَّ وَلَا تُنْفِكُنَّ إِتِمِمُوا عَلَيْهِنَّ فَإِنْ كُنَّ أَرْبَعًا عَلَى نَفْسِكُمْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَتَمَنَّى حَالَهُنَّ فَإِنْ أَتَمَمْتُمْ لَكُمْ فَكُونُوا لَهُنَّ وَتَمَرُّوا بِكُمْ بِشَهْرٍ فَإِنْ عَاسَمْتُمْ فَتَمَرُّوا لَهُنَّ لَكُمُ الْفَلَاحُ: ١٦﴾.

أَمَرَ اللَّهُ بِشُكْنِ الْمُطَلَّغَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا، فَتُشْتَبِّحَ أَمْرُهَا، وَإِذَا أَمَرَ اللَّهُ بِإِسْكَانِ الْمُطَلَّغَةِ فِي بَيْتِهَا، فَوَجُوبُ الشُّكْنِ عَلَى الزَّوْجِ لِلزَّوْجِ مَطْلَقًا وَاجِبٌ مُتَعَيَّنٌ، وَهُوَ أَوَّلَى.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُنْفِكُنَّ﴾ أَسْكَنْتُهُنَّ بِحَسَبِ قُلُوبِكُمْ وَمَا تَجِدُونَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَاسْتَطَاعَةٍ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الشُّكْنَ بِحَسَبِ قُدْرَةِ الزَّوْجِ، لَا بِحَسَبِ حَاجَةِ الزَّوْجَةِ؛ حَتَّى لَا يُكَيِّرَ بِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْفِكُنَّ﴾ إِتِمِمُوا عَلَيْهِنَّ: لَا تَفْعَلُوا شَيْئًا مِنَ الضُّيقِ وَالْخَرَجِ الَّذِي يَذْفَعُهُنَّ إِلَى تَرْكِ حَقِيقَتِهِنَّ مِنَ الشُّكْنِ؛ هَرَبًا مِنَ الْأَذَى؛

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٢٣/ ٥٤)، والسنائي في السنن الكبرى (٦٦٨/ ٦).

فَتَكُونُوا أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَلَوْ لَمْ تَنْطَلِقُوا بِذَلِكَ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ؛ فَغَدَّ جَمْعُهُمْ سَبْعَتَيْنِ، وَهَذَا: سَبْعَةُ الْأَدَى، وَسَبْعَةُ الْإِخْرَاجِ.

وهو له تعالى، ﴿وَإِنْ كُنْ أَزْوَاجٌ لَرَأَيْتُمْ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مَنَافِعًا حَتَّى يَصْنَعَنَّ خَمَلًا﴾؛
ذَكَرَ اللَّهُ الْحَامِلَ وَخَصَّهَا بِالذِّكْرِ هُنَا، لِأَنَّ أَجْلَهَا قَدْ يَطُولُ، فَرُبَّمَا يَسْتَقْبِلُ
بَعْضُ الْأَزْوَاجِ سُكُنَاتَهَا وَتَفْقُطُهَا تِسْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَ طَلَاقُهَا بِدَايَةِ
خَمَلِهَا، فَأَمَرَ اللَّهُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَإِسْكَانِهَا حَتَّى تَضَعَّ خَمَلَهَا.

وهو له تعالى، ﴿وَإِنْ أَرَادَتُمْ لِكُلِّ فِتْنَةٍ الْكِفَارَ﴾؛ بِذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ
الْمَرْأَةَ إِنْ كَانَتْ فِي عِيْضَةِ زَوْجِهَا لَا تَسْتَحِقُّ أَجْرَ الرِّضَاعِ؛ وَإِنَّمَا لَهَا
النِّفَقَةُ الْكَافِيَةُ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَتْ مَطْلُوقَةً، فَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ إِعْطَاؤُهَا نِفَقَةَ
الرِّضَاعِ؛ لِانْقِطَاعِ نِفَقَتِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا، وَالْوَلَدُ شِرْكٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ؛ فَكَمَا
تَسْتَحِقُّ زِيَادَةَ النِّفَقَةِ لِأَجْلِ وَهِيَ فِي عِيْضَتِهِ، فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الْقَدْرَ بَعْدَ
طَلَاقِهَا مِنْهُ وَخُرُوجِهَا مِنَ الْوَلَدَةِ.

وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ السَّلَفِ وَجْمَاعَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِنْ كُنْ أَزْوَاجٌ لَرَأَيْتُمْ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مَنَافِعًا حَتَّى يَصْنَعَنَّ خَمَلًا﴾ عَلَى الْحَامِلِ الْمَطْلُوقَةِ الْبَاقِي؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرُّجْعِيَّةَ زَوْجَةً،
فَالنِّفَقَةُ عَلَيْهَا كَسَائِرِ النِّفَقَةِ عَلَى الرُّجْعِيَّاتِ سَوَاءً كَانَتْ حَامِلًا أَوْ غَيْرَ
حَامِلٍ؛ وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١).

وهو له تعالى، ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوا بِرَأْيِهِمْ سَرَوْنَ﴾؛ فِيهِ: وَجُوبُ التَّنَاضُحِ بَيْنَ
الزَّوْجَيْنِ حَتَّى بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا الْعَدْلُ لَا الشُّحُّ وَالْأَثَرَةُ
وَالطَّمَعُ، وَفِي هَذَا تَطْوِيرٌ لِقُلُوبِ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْإِتِّصَافِ لِلنَّفْسِ وَالْإِنْتِظَامِ
مِنْ الْآخِرِ لِمَا سَلَفَتْ مِنْ سُوءِ خِيَرَةٍ.

وهو له تعالى، ﴿وَإِنْ تَكَرَّرْتَ تَكَرَّرَتْ لَهُ أُخْرَى﴾؛ بِمَعْنَى: لَمْ تَتَوَاقَلَعُوا
عَلَى أَمْرِ الرِّضَاعِ أَوْ أَجْرِهِ، فَيَجِبُ كِفَايَتُهُ بِمُرْعِيَةِ أُخْرَى، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي

إرضاع الأم المطلقة، وقد تقدم في البقرة آية الرضاع عامة، وقد تقدم الكلام على الرضاع وأحكامه عند قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعُ ثَلَاثُ شَوَاطِئَ حَامِلًا﴾ (البقرة: ٢٣٣).

• • •

﴿إِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ﴾
 ﴿إِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ﴾
 ﴿إِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ فَإِن يَفِئِدُوا إِلَى اللَّهِ﴾

أمر الله الوالد أن يفئد على وليه من زوجته المطلقة، وذلك ما يقتضيه السياق؛ لأصله بما سبق، ولم يجعل الله ذلك على العسر، بل باليسر وبحسب الطاقة.

• • •



سُورَةُ النَّحْلِ

سورة التحريم سورة مدنية بلا خلاف^(١)، ذَكَرَ اللهُ فِيهَا حُكْمَ تَحْرِيمِ
الْحَلَالِ عَلَى النَّفْسِ وَمَا وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَحُكْمَ ذَلِكَ
وَكُفَّارَتِهِ، وَيَبَيِّنُ بَعْضَ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَزْوَاجِهِ، وَذَكَرَ اللهُ الْمُتَابِعِينَ
وَالْكَافِرِينَ وَأَمَرَ بِجِهَادِهِمُ وَالشَّدَّةَ عَلَيْهِمُ.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَرَفْتَ مَا آتَى اللَّهُ فَتَنِي مَرْجَاتٍ
أَزْوَاجَهُ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَجِمٌ ① قَدْ وَصَّيَ اللَّهُ لَكُمْ فِتْنَةً أَتُبْكُمُوهَا وَأَلَّا تَكُونَ
لَكُمْ لَكِيمٌ﴾﴾ [التحريم: ١-٢].

قد حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي غَيْبِ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ،
وَقَدْ وَرَدَ فِي نَزُولِ سُورَةِ التَّحْرِيمِ سَبَابٌ مُتَعَلِّقٌ، وَلَكِنْ أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي
نَزُولِهَا مَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: قَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بَشْرَبٍ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَتَمَنَعْتُ مِنْهَا، كَوَافِلْتُ أَنَا
وَعَطَضْتُ عَلَى: إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا، فَلَقَلْتُ لَهُ: أَكَلْتَ مِنْهَا فِير؟ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ
رِيحَ مَنَالِيرٍ! قَالَ: (لَا، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ،
فَلَنْ أَهْوَةَ لَهُ، وَقَدْ خَلَقْتُ، لَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا)^(٢).

وَأَمَّا قُلْنَ ذَلِكَ لَتَنْفِيرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْإِكْتَارِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى بَعْضِ

(١) تفسير القرطبي (١١/٢١٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١١٧١).

أزواجه واختصاصيها له بطعام ذواتهن، وقد جاء في «الصحيحين» أن رسول الله ﷺ كان يشتد عليه أن يوجد به الریح، ولهذا قلن له: أكلت متغاييراً لأن ريحها فيه شيء، فلما قال: (بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا)، قلن: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعَرْظُ^(١).

ومرادهما بذلك: رَعَتْ نَحْلُهُ شَجَرَ الْعَرْظِ الذي صَفَقَهُ الْمُتَغَايِرُ فكان له رائحة على شاربِهِ.

وفي مسلم من وجوه أن عائشة وسودة نواظراتا، وأن من سقته العسل حفصة^(٢).

والأول أرجح، وصح عن عمر أنهما عائشة وحفصة كما في «الصحيحين»^(٣).

وقد صح أن النبي ﷺ حرّم أم إبراهيم عليه كما روى الهيثم بن عتبة في مسنده، عن عمر قال: قال النبي ﷺ لحفصة: (لَا تُغَيِّرِي أَحَدًا، وَإِنَّ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهَا حَرَامٌ)، فقالت: أَلْتَحَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ؟ قال: (فَوَاللَّهِ لَا الْقُرْبَاهَا)، قال: فلم يقرنها حتى أعيّرت عائشة، قال: فَانْزَلَ اللَّهُ، ﴿فَمَنْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٤).

وروى ثابت، عن أنس: أن رسول الله ﷺ ثابَّتْ لَهُ أُمُّهُ بَطْنُهَا، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةً وَحَفْصَةً حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، فَانْزَلَ اللَّهُ ﷻ، ﴿إِنِّي لَا شَرِيكَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ^(٥).

وقد صح عن جماعة من السلف: أن الذي حرّمه النبي ﷺ على نفسه هو وَطْءُ جَارِيَةٍ منهم مسروقة^(٦) وفائدة^(٧).

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٢)، ومسلم (١٤٧٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٧٤/٢١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١٣)، ومسلم (١٤٧٩).

(٤) ينظر: «المختار» للضياء المقدسي (١٨٩)، و«تفسير ابن كثير» (١٥٩/٨).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٩٥٩). (٦) «تفسير الطبري» (٨٤/٢٣).

(٧) «تفسير الطبري» (٨٨/٢٣).

وأقوى ما جاء فيما حرّمه النبي ﷺ على نفسي: العسل والجارية، وكل ذلك صحيح، وصحة الاثنين ليس اضطراباً؛ وإنما وفقاً جميعاً، ومثل بيت الثقة مع كثرة أزواجه، وتأمليهن عليه، وغيرتهن بعضهن من بعض: يحتلّ نكرته مثل هذا، والقرآن قد ينزل على واحدٍ منهما، أو ينزل عليهما جميعاً.

تحریم الحلالی لا یجعله حراماً:

وإذا حُرِّمَ الإنسانُ حلالاً على نفسه، لا يكونُ ما حُرِّمَ محرِّماً في نفسه؛ وإنما الحرام والحلال من مصطلحات الشريعة واختصاصي المشرع؛ وذلك أنَّ الله جعل تحريم الحرام أمراً لا يمكن تحقيقه؛ فقد ساءَ زُوراً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُمُ الْمَالَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: 200) والزُّورُ لا يتحقق، والاستهتام في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي هِيَ سُبُلَ الْكُفْرِ الَّتِي سَلَكَ الْقَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَنصُرُهُمُ اللَّهُ فِي شَيْءٍ﴾ (البقرة: 217) استهتام إنكار، يتضمن إنكاراً لأنَّ مضمونه إنشاء.

وتحریم الحلال لا أثر له على العین المحرمة في ذاتها، ولا تحریم به مطلقا باتفاق الأئمة الأربعة، خلافا لقولی یُتَسَبَّحُ إلى أبي حنيفة وميل إلى الخلل من الحائِل.

وقد ذم الله تحريم الحلال وتحليل الحرام وجعلهما في الأمر سواء
في مقام المخالفة لتشريعهم؛ فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا إِنَّمَا تُحْيُوا
الْمَوْتُمْ الْكُتُبَ هُنَا حَلَالٌ وَهُنَا حَرَامٌ إِنِّي أَعْلَمُ الْكَاتِبِينَ﴾ (النحل: ١١١)، وقال: ﴿قُلْ إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأُنَبِّئَنَّكُمْ بِهِ وَهُوَ الْعَلِيمُ ذِكْرُكُمْ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ حَرَامٌ
وَعَلَا قُلْ لِلَّهِ الْوَكُوفُ أَكْبَرُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى﴾ (يونس: ٥٩)؛ فلو كان
تحريم الحلال مؤثراً على الغين لمجرؤ تحريم الإنسان على نفسه، لجاز
أن يكون ذلك في تحليل الحرام، فالغيب الذي يُلحق الغين تشريع، وليس
مجرؤ إلزام بامتناع النفس عنها.

وَأَمَّا مَنْ يَجْعَلُ الْعَيْنَ تَحْرِمًا بِمِثْلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ وَصَّى اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْدِيكُمْ﴾. بعدما ذكر الله تحريم نبيه على نفسه، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿تَحِلَّةَ أَيْدِيكُمْ﴾ ليس المراد به التحليل بعد تحريم؛ وإنما المراد به الجَلُّ بعد عَقْدٍ؛ فاليمينُ تُعَقَّدُ؛ كما في قوله تعالى: ﴿عَقَدْتُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالكفارة تُحُلُّ ما انْعَقَدَ عليه القلبُ، وليس الحُكْمُ الذي انْعَقَدَ على الغَيِّ.

تحريم الحلالِ يمينٌ وكفارته:

وَمَنْ قَصَدَ بِتَحْرِيمِهِ حِلَالَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ تَكُونَ يَمِينًا تَمْتَنُّ عَنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، قَدْ اخْتَلَفَ فِي جَعْلِ تَحْرِيمِ الْحِلَالِ يَمِينًا، وَفِي الْمَحْلُوفِ بِهِ فِيهَا:

فبين العلماء: مَنْ كَرِهَهَا كَأَحْمَدَ وَجَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ؛ حَيْثُ حُوِّلَتْ عَلَى مِثَالِهِ الْخُلُوفُ بِغَيْرِ اللَّهِ.

وجمهور العلماء: على جوازها؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ لَمْ يَحْلِفْ بِمَخْلُوقٍ؛ وَأَمَّا هُوَ الْإِزَامُ لِلنَّفْسِ بِشَيْءٍ أَمَامَ اللَّهِ، وَحَالَهُ كَحَالِ النَّبِيِّ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ وَصَّى اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْدِيكُمْ﴾: لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْحِلَالِ، ذَكَرَ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ عَلَى الْإِزَامِ كَالْيَمِينِ الصَّرِيحَةِ، فَجَعَلَ لَهُ خَلًّا فِي قَوْلِهِ: ﴿تَحِلَّةَ﴾، ثُمَّ سَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يَمِينًا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَيْدِيكُمْ﴾.

وَلَكِنْ السَّلَفُ مُخْتَلِفُونَ فِي تَحْرِيمِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَفْسِهِ: هَلْ كَانَ تَحْرِيمًا مَجْرُوعًا فَتَكُونُ التَّحِلَّةُ مُتَعَلِّقَةً بِالتَّحْرِيمِ الْمَجْرُوعِ، أَوْ اقْتَرَنَ بِيَمِينٍ فَتَكُونُ التَّحِلَّةُ فِي الْأَيْدِي عَلَى الْيَمِينِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ:

فبين السلف: مَنْ قَالَ: إِنَّهُ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ فَجَعَلَهَا اللَّهُ يَمِينًا وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا يَمِينٌ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ الْحَسَنِ وَفَتَانَةَ^(١).

(١) «تفسير الطبري» (٢٣/٨٨).

ومنهم من قال: إِنَّ التَّائِبَ ﷺ حَلَفَ بِمِثْلِهِ مَعَ تَحْرِيمِهِ؛ وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَمَسْرُوقٍ وَابْنِ زَيْدٍ^(١).

وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ فِي كَفَّارَةِ تَحْرِيمِ الْحَلَالِ الْمَجْرُودِ عَنْ لَفِظِ الْيَمِينِ: هَلْ يَكْفِّرُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَوْ لَا؟

ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ: إِلَى لَزُومِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقْدُمُ حَيْثُ جَعَلَ اللَّهُ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ بِمِثْلِهِ، ثُمَّ جَعَلَ لَهُ تَجَلُّدًا، وَبِهِ قَالَ عَمْرٌ؛ رَوَاهُ عَنْهُ يَحْيَى^(٢)، وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ، لَمْ يَحِلَّ لَهَا أَنْ يَحْفَرُهَا، وَقَالَ: «لَقَدْ كَذَّبَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوهُ حَسَنَةً» (الْأَحْزَابُ: ٤٢٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

وَجَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٤)، وَعَائِشَةَ^(٥): أَنَّ فِيهِ كَفَّارَةً بِمِثْلِهِ، وَقَدْ صَحَّ هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّائِبِينَ، مِنْهُمْ مَسْرُوقٌ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ^(٦).

وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ، لَمْ يَرْتَّبْ عَلَيْهِ حُكْمًا؛ وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ، وَرَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الْيَمِينِ؛ سِوَاهُ كَانَتْ بِلَفْظِ الْيَمِينِ أَوْ لَفْظِ الْحَرَامِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَصْنَعُوا﴾ (الْمَائِدَةُ: ٨٧)، وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمًا غَيْرَ النَّهْيِ، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ الْيَمِينَ بِعَدِّهَا، رَتَّبَ عَلَيْهَا حُكْمَ الْكَفَّارَةِ؛ فَقَالَ

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/٨٩).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (١٧٠/١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٨١٨٩)، وأحمد في مسنده (٢٢٥/١)، والدارقطني في مسنده (٤٠/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٠/٧).

(٣) أخرجه مسلم (١١٧٣).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (١٦٩٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٢٠٠)، وابن المنذر في الأوسط (١٩٠/٩) والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٣٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٦٩٦)، والدارقطني في مسنده (١٦/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥١/٧).

(٦) ينظر: «تفسير ابن كثير» (١٥٩/٨).

نعالي: ﴿لَا يُؤْمِدُكُمْ اللَّهُ بِالنَّوْءِ أَنتُمْ كَافِرُونَ﴾ وَلَكِنْ يُؤْمِدُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ
تُكَفِّرُتُمْ﴾ الآية [المائدة: ٨٩]، وَجَعَلَ كُلَّ يَمِينٍ لَفْظًا وَمَا قُعِبَتْ بِهِ الْيَمِينُ
مَعْنَى: أَخَذَ حُكْمَهَا فِي الْكُفَّارَةِ، وَالصَّحَابَةُ لَمْ يَتَّعَلُّوا فِي الْحَرَامِ سِوَى
الْكُفَّارَةِ.

وَذَنَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ: إِلَى أَنْ تَحْرِمَ الْحَلَالُ لَيْسَ فِيهِ كُفَّارَةٌ
حَتَّى يَكُونَ بَلْفِظِ الْخُلُوفِ يَأْخُذُ الصَّرِيحَ، وَاسْتَيْدِلَ لِلذَّكَاءِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ
نَهَى عَنْ تَحْرِيمِ الْحَلَالِ، وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ كُفَّارَةً، وَلَمَّا ذَكَرَ الْيَمِينَ أَوْجَبَ
فِيهَا كُفَّارَةً، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ مَعَ تَحْرِيمِهِ وَلَمْ يَكُنْ تَحْرِيمًا مَجْرُوعًا؛
كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّعْبِيِّ وَتَفَادَةً - فِي رِوَايَةٍ - وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ^(١)، وَالتَّجَلُّةُ
فِي آيَةِ التَّحْرِيمِ عَلَى يَمِينِهِ، لَا عَلَى تَحْرِيمِهِ.

وَالْأَظْهَرُ: وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ فِي التَّحْرِيمِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْفِعْلِ
بِالتَّحْرِيمِ كَالْمَنْعِ مِنَ الْيَمِينِ، وَهُوَ قَوْلُ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمُ اخْتِلَافٌ،
وَأَمَّا مَا جَاءَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ مَعَ تَحْرِيمِهِ، فَلَا يَلْزَمُ
الْقَوْلُ بِأَنَّهُ حَلَفَ أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَكُونُ يَمِينًا وَحَقًّا عَنْقَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ
تَصْرِيحٌ وَتَأْكِيدٌ، وَقَدْ كَانَ قِتَادَةُ يَزِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ مَعَ تَحْرِيمِهِ،
وَمَعَ ذَلِكَ يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ فِي التَّحْرِيمِ، وَمِنْ الرِّوَايَةِ مَنْ يَنْقُلُ الْخُلُوفَ
وَيَجْعَلُهُ هُوَ مَعْنَى التَّحْرِيمِ وَمُقْتَضَاؤُهُ، وَلَا يَرِيدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ بِتَحْرِيمِهِ
بَلْفِظِ مُسْتَقِلٍّ عَنِ التَّحْرِيمِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَبَاسٍ قَوْلُهُ: قَضَيْتُ الْحَرَامَ
يَمِينًا^(٢).

• • •

(١) تفسير الطبري (٢٣/٨٤).

(٢) تفسير الطبري (٢٣/٨٧).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَسْرَ الْأَنْفُ إِلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ حَتَّىٰ كُنَّا بَيْنَ يَدَيْهَا فَلَمْ تَلِكْ يَوْمَ الْآخِرَةِ إِنَّكَ عَلَيْنَا لَشَدِيدٌ﴾ وَأَلْقَىٰ عَنْ يَمِينِهِ قَلَمًا قَالَ يَوْمَ ذَاكَ مِنْ أَكْبَارِهِ هَٰذَا قَالِ كُلُّنَا أَعْتَدَ الْخَيْرَ﴾ (التحریم: ١٣).

لَمَّا أَطْلَعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَلَى مَا تَطَاوَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، عَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ حَقِصَةَ بَعْضِ ذَلِكَ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضِهِ الْآخَرَ أَي: أَخْبَرَهَا بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِهَا، وَلَمْ يُخْبِرَهَا بِشَيْءٍ آخَرَ.

وَفِي هَذَا: أَنَّ الشُّعْلَةَ التَّغَاوُلُ عَمَّا لَا يَحْسُنُ ذِكْرُهُ، أَوْ مَا كَانَ ذِكْرُهُ يُخَبِّرُ وَيُعْظِمُ شَأْنَ الْمَذْكُورِ وَهُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَيَكْتَفَى بِذِكْرِ بَعْضِهِ لِتُسْرِي الْعِلَاجَ عَلَى بَاقِيهِ.

وَهَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَزَّ بِتَكْنِهِ وَأَلْقَىٰ عَنْ يَمِينِهِ﴾، فِيهِ: أَنَّهُ مِنَ الْجَحْمَةِ أَنَّ بَعْضَ الْأُمُورِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا التَّغَاوُلُ النَّامُ الْمُشَوِّرُ بِالْعُقُلَةِ وَالْبِلَادَةِ، بَلْ يُبَيِّنُ طَرَفَهَا الْمُشَوِّرُ بِالْعِلْمِ، وَيَكْتُمُ الْقَلْبُ الَّذِي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذِكْرِهِ ضَعِيفَةً، أَوْ يَكُونُ ضَرُورُ إِخْرَاجِهِ أَشَدَّ مِنْ ضَرُورِ كَتْمِهِ.

وَالْتَّغَاوُلُ لَيْسَ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ هُوَ عَلَى تَرَاتُيبٍ بِحَسَبِ الْأَمْرِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ:

فَمِنْ الْأُمُورِ:

مَا يُسْتَحَبُّ التَّغَاوُلُ عَنِّهِ بِالْكَثِيرِ.

وَمِنْهَا: مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَدِيَ بَعْضًا وَيَكْتُمُ الْآخَرَ، وَيَخْتَلِفُ قَلْبُهُ مَا يُبْدِيهِ وَمَا يُخْفِيهِ كُلُّ حَالٍ بِحَسَبِهَا، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى جَنَمَةِ الْإِنْسَانِ وَعِلْمِيهِ، وَمِنْ النَّاسِ: مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَا حَقٍّ، فَلَهُ أَنْ يُبَدِيَ مِنْ حَقِّهِ مَا يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ تَنْظُرٍ إِلَى مَا يَصْلُحُ الْأَمْرَ وَلَا مَا يَسْلُمُهُ.

ويعرف العاقل بعقله ومواضعها، وكثير من الشرور علاجها بالتغافل، وذكرها يخفيها ويذكرها حتى تعظم وتستطير. وللتغافل ألم عاجل، وللمدة آجلة؛ قال الأعشى: «السكوت جواب، والتغافل يظفر شراً كثيراً»^(١).

وقد قال محمد بن عبد الله الخزازي: سمعت عثمان بن زائدة يقول: العافية عشرة أجزاء، تسعة منها في التغافل، ثم قال: فحدثت به أحمد بن حنبل، فقال: العافية عشرة أجزاء، كلها في التغافل^(٢). ويقول الشافعي: «الكثير العاقل، هو القليل المتغافل»^(٣).

وأخرج ما يكون الإنسان إلى التغافل مع من يكثر غلطه؛ كالزوجة والولد والخادم وذوي الأرحام والأصحاب والجيران؛ فلو تتبع الإنسان كل ما يجد في نفسه من، لما بقي له عمر، ولم تصلح له حال، ويحسب من يفتن إلى أخرى.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا جَاهِدُوا الْكَافِرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَقِمْ وَصَايَاكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾﴾ (التحریم: ٢٩).

أمر الله نبيه بجهاد الكفار والمنافقين؛ وذلك أنهم أشد أهداء الأمم؛ فالكفار من خارجها، والمنافقون من داخلها، وقد تقدم الكلام على جهاد الكفار في مواضع، خاصة سورة البقرة، وأما جهاد المنافقين، فقد تكررت هذه الآية بحروفها في موضعين: الأول في التوبة، الآية

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨١٠١).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٠٢٨).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٠٣٠).

الثالثة والسيعة، والثاني هنا، وقد تقدّم الكلام على جهاد المنافقين وضوئه في الموضع الأول في سورة التوبة، فليُنظر.





سُورَةُ الْقَلَمِ

سورة القلم مكِّيَّة، وقد حُكيَ الإجماعُ على ذلك، وأما اخْتِلَفٌ في بعض آياتها^(١)، وفي هذه السورة: يَأْنُ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِآيَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ، وَرَدُّ بُهْتَانِهِمْ بِأَنَّهُمْ نَبِيُّهِ وَكِتَابُهُ، وَكَيْدُهُمْ وَمَكْرُهُمْ عَلَيْهِ وَخُجَّجُهُم الْبَاطِلَةُ، وَذِكْرُ مَا يَنْتَظَرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلَاحِظْ كُلَّ مَحَلٍّ مِّنْهُنَّ﴾﴾ (النجم: ٥٠).

ذَكَرَ اللَّهُ صِفَةً بَعْضِ عَصَاوِمِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَهُوَ كَثْرَةُ الْخَلِيفِ لِآيَاتِ بَاطِلِهِمْ وَسِتْرِ حُجَّتِهِم الضَّعِيفَةِ، وَكَلِمًا كَانَتْ الْحُجَّةُ قَوِيَّةً، كَانَتْ نَاطِلَةً بِإِبْطَالِ نَفْسِهَا، لَا تَحْتَاجُ إِلَى أَيْمَانٍ مَقْلُوبَةٍ.

وَكَانَ فِي الْعَرَبِ تَعْلِيمٌ لَهُ وَهُمْ عَلَى شِرْكِهِ، وَكَانُوا يَمْدَحُونَ قَبِيلَ الْخَلِيفِ بِهِ، الَّذِي لَا يَجْعَلُهُ غَرْضَةً لِّكُلِّ قَوْلٍ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

قَبِيلُ الْأَلْيَا حَافِظٌ لِّبَيْتِهِ
وَإِنْ صَدَرَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتْ^(٢)
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثَوْبِينَ﴾؛ يَعْنِي: ضَعِيفَ الْحُجَّةِ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: كِرَاهَةُ وَذَمُّ اتِّخَاذِ اللَّهِ غَرْضَةً عِنْدَ كُلِّ قَوْلٍ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، بِالْخَلِيفِ وَالْأَيْمَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) ينظر: التفسير ابن عطية (٢/٢١٥)، وازاد المصيرة (١/٣١٨)، والتفسير القرطبي (١٣٥/٢١).

(٢) البيت للتكرير غرضه في مصيرونه (ص ٣٢٥).

﴿وَلَا تَقْسُوا لِلَّهِ عِثْمًا إِنْ أَنْتُمْ بِآيَاتِنَا لَا تَعْلَمُونَ وَتَقْلُوا وَيُضْلِكُوا بَيْنَ الشَّامِ﴾
(البقرة: ٢٢٤).

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَكَذَا تَقْلُمُ بِمِصْرٍ﴾ [تقلم: ١١].

ذكر الله الهَمَّاز، وهو كثير الوقوع بأعراض الناس نصريًا
وتلميحًا، ذمًا وفدحًا، وفي هذه الآية تفيج لوصفتين:

الأول: الغيبة؛ وهي في قوله تعالى ﴿هَكَذَا﴾، وقد فسرنا بالغيبة
جماعة من السلف؛ كابن عباس وقتادة^(١)، وقد تقدم الكلام على الغيبة
وفدحها، وعظيم أثرها، والأحوال الضيقة التي تجوز فيها، عند قوله تعالى
في سورة الحُجُرَات: ﴿وَلَا يَتَّبِعُ الْخَبْرَاتِ﴾ (٢٢٢)، وقوله فيها:
﴿لَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ قَوْمٍ﴾ (٢٢١).

الثاني: التهمة؛ وهي كبيرة من كبائر الذنوب، والتميمة أعظم من
الغيبة؛ لأن الغيبة وقوع في الجرح في غيبة المتكلم عنه عند من يعرفه
ومن لا يعرفه، ولا يُلْزَمُ قصدُ التفرقة، وأما التهمة، فهي الوقعة في
جرّح أحد عند من يعرفه بقصد التفرقة بينهما؛ فأثر التهمة في إفساد
الناس فيما بينهم أشد وأعظم من الغيبة، والغيبة قد تقع من فلتات بعض
الصالحين وذلاتهم؛ ولكن التهمة لا تقع من صالح ولو من فلتات
إسائه؛ لأن التهمة يسبقها قصدٌ حيث متأسل في النفس، وهو قصد
التفرقة، وهذا القصد وحده لا يوجد في نفس صالح، وأثر التهمة على
الإيمان شديد؛ ولهذا جاء في الوعيد في الشَّام ما لم يأت في المُغْتَابِ،
بل جاء في الشَّام ما لم يأت في الكُتَابِ.

(١) تفسير الطبري (٢٢/١٥٩)، وتفسير ابن كثير (٨/١٩١).

وقد جاء في «المصحيحين» عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَسَاءٌ).^(١)

ومن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبِيرَتَيْنِ، فَقَالَ: (أَنَا وَإِنَّهُمَا لَبَعْدَانِ، وَمَا يُعْدَبَانِ فِي كَيْسٍ؛ أَمَا أَخَذْتُمَا، فَكَأَنَّ يَتِيمَيِ الْيَتِيمَةِ، وَأَنَا الْآخَرُ، فَكَأَنَّ لَا يَسْتَعِزُّ مِنْ يَتِيمٍ).^(٢)

وقال ﷺ: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِ نَفْسٍ؟)، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْمُطْبُودَ بَيْنَ الْأَحْيَاءِ، فَاتَّشَاؤُوا بِالْيَتِيمَةِ، الْبَاهُونَ الْبَرَاءَةَ الْفَعَثَ).^(٣)

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَفَرَّتْ يُغَيَّبُ﴾﴾ ﴿١٧﴾ **﴿لَا يَسْتَعِزُّ﴾**

[القول: ١٧ - ١٨].

ذَكَرَ اللَّهُ حَالِ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ الَّذِينَ دَخَلُوا بِشَمْرِهِمْ عَنِ الْفُقَرَاءِ، فَفَضَّلُوا جَنَّتَهُمْ لِيَحْضُدُوا حَبَّهٖمْ وَيَصْرِفُوا نَعْمَتَهُمْ قَبْلَ قُلُومِ الْفُقَرَاءِ إِلَيْهِمْ، وَحَمَلَهُمْ ثِقَةً شُحُّهُمْ وَطَمَهِمَ عَلَى الْخَلِيفِ عَلَى ذَلِكَ، وَنَسُوا أَنْ يَسْتَعِزُّوا وَيَقُولُوا: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ اعْتِمَادًا عَلَى الْأَسْبَابِ، وَغَابَ عَنْ نَفْسِهِمْ مَسِيئَتُهَا، وَهُوَ اللَّهُ، فَخَسَّاهُمْ اللَّهُ فَأَمْلَكَ جَنَّتَهُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَلَفَّ عَلَيَّ طَائِفٌ مِّنْ رَّبِّكَ ذُرِّيَّتِي﴾ ﴿٥﴾ فَاصْبَحَ كَالشَّيْءِ﴾ [القول: ١٩ - ٢٠].

وقد قيل: إِنَّ الْأَسْتِنَاءَ عِنْدَهُمْ كَانَ تَسْبِيحًا؛ وَلِذَا قَالَ عَنْ أَرْسُلِهِمْ: إِنَّهُ قَالَ لَهُمْ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ لَكُمْ رُبًّا مُّكِينًا﴾ [القول: ٢٨]؛ قَالَه سَاجِدٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ.^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٦)، ومسلم (٢٩٢).

(٣) أخرجه أحمد (٤٥٩/٧) من حديث أسماء بنت يزيد.

(٤) انظر ابن كثير (١٩٦/٨).

وقد فسّر قوله في هذه الآية: ﴿لَا يَسْتَكُونُ﴾ بقوله: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» غير واحد من السلف، كما جاهد وابن جريج^(١)، وقال جكرمة: لا يستكون حق المساكين^(٢).

وقد أخذ محمد بن الحسن من هذه الآية أنَّ القسم بيمين، لأنَّ الاستثناء لا يكون إلا في اليمين^(٣)، ولكنَّ الاستثناء يكون مشروطاً في اليمين وفي غيرها متى تعزّم الرجل على فعله فيبعد أو يُخير به، إلا أنَّ الاستثناء يُطلّ اللازم على القسم كما يُطلّ اللازم على اليمين.



(١) نزاه المصير (١/٣٢٢)، وتفسير القرطبي (١٦٣/٢١)، وتفسير ابن كثير (١٩٧/٨).

(٢) نزاه المصير (١/٣٢٢)، وتفسير القرطبي (١٦٣/٢١).

(٣) فتاوى الصنائع للكناسي (٧/٣).



سُورَةُ الْمَعَارِجِ

سورة المعارج سورة مكّية، وعكس الاتّفاقي على ذلك جماعة^(١)، وعاطب الله فيها المعاندين والمستكبرين من كفار قريش وغيرهم، وذكر يوم القيامة وما يسبقه وما فيه وما بعده من أهوال وعقابته، وذكر الله صفات المعاندين وصفات المؤمنين المصلّين.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الصَّالِينَ﴾ ٢٣ ﴿لَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ تَاهُونَ﴾ ٢٤﴾

[المعارج: ٢٢ - ٢٣].

ذكر الله صفات المؤمنين، وأعطىها الصلاة النائمة، ولم يقدم الله على هذه الصفات شيئاً لأنها أظهر العلامات عليهم، وأدّلها على إيمانهم برؤسهم، وقد فرّق الله بين المصلّين وبين الذين هم على صلاتهم نائمون؛ فليس كلُّ مُصَلٍّ يَحْفَظُ صَلَاتَهُ؛ فبعضهم من يؤدّيها ولا يكون له إلا رفع الإثم وإسقاط الواجب، وقد تقدّم الكلام على المُحَافَظَةِ على الصلاة عند قولهِ تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وتقدّم الكلام على الخشوع في الصلاة عند قوله تعالى: ﴿هَذَا أَقْلَحُ السَّمْعُونَ﴾ ٢١ ﴿لَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١ - ٢].

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٣٦٤/٥)، وفراد المصير (٢٣٥/٤)، والتفسير القرطبي^(١).
[٢١٨/٢١].

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مِّمَّا لِبَنِيهِمْ فَزَسُوا حَقَّهُمْ ذُنُوبًا وَإِزْوَاجًا مُّزْجًا ۚ﴾﴾ [المعارج: ٢٤ - ٢٥].

ذكر الله التَّفَقُّةَ، وَأَنَّهَا أَخْصَصُ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُصْلِينَ، فَذَكَرَ الزَّكَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَأَكْثَرَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ - بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ - نَلَّزَمًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ.

وَلَمْ يُطْلِقِ اللَّهُ لِمَصْلُ الصَّدَقَةِ هُنَا؛ وَإِنَّمَا شَمَسَ اللَّهُ اللَّيْلَ يُنْفِقُونَ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ، وَفِيهِ شِبْهُ التَّحَرِّيِ عَلَى مَنْ يُتَقَرُّ عَلَيْهِ، وَتَقَاوُتُ نَوَاضِحِ الصَّدَقَةِ، فَالصَّدَقَاتُ تَتَفَاعَلُ مِنْ جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ مِنْهَا مِنْ جِهَةٍ صَاحِبِهَا؛ فَأَعْطَاهَا أَنْفُسَهَا عِنْدَهُ، وَمِنْ جِهَةِ الْفَقِيرِ وَنَفَقَ بِهَا وَأَثَرَهَا عَلَى النَّاسِ فِي زَمَنِ الشَّدْوَةِ وَالْفَقْرِ وَالْعَاقَةِ.

وَالسَّائِلُ: مَنْ تَلَدَّبَ إِلَى النَّاسِ سُدَّ حَاجَتِهِ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ لَوْ كَانَ صَادِقًا لَمْ يُطْلَحْ مِنْ رَقَّةٍ.

وَالْمَحْرُومُ: هُوَ الْمُحَازَنُ الَّذِي فِيهِ قُوَّةٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَجِدُ عَمَلًا يَتَكَسَّبُ مِنْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَكْفَنْكَهُ لِلسُّقْرِ وَالْكَاسِينِ﴾ [الهمزة: ١٦٠].

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ يَكْفُرُونَ﴾﴾ [١٦] ﴿إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هُمْ أَكْفَرُوا مَا تَلَكَ أَهْلُكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [١٧] ﴿لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [١٨] ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْكَافِرِينَ﴾ [١٩]﴾ [المعارج: ٢٩ - ٣١].

مَدَحَ اللَّهُ الْمُصْلِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالَّذِينَ يَحْفَظُونَ رِثْمَهُمْ وَيَحْفَظُونَ

مُرْجُوهُمْ، وَلَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ حُكْمٍ جَفَظَ
 الْفَرْجُ مِنْ جَمِيعِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، عِنْدَ نَظِيرَتِهَا فِي صَدْرِ سُورَةِ
 الْمُؤْمِنُونَ.





سُورَةُ الْمُرْثَلِ

سورة المُرثَلِ سورة مكيّة، ولم يُختلف في ذلك^(١)، وكانت عطفاً للنبي ﷺ في مكة في بداية نزول الوحي عليه، إلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَخْلُقُ اللَّهُ تَرَكُمُ﴾ (المزمل: ٢٠)، فقد تأخّر نزوله عن أول السورة على خلاف في موضعه؛ فقبل: بمكة، وقيل: بالمدينة؛ كما قاله ابن عباس^(٢) وعطاء، وفي هذه السورة توجّه النبي ﷺ إلى العبادة، وصفة التعامل مع الوحي المنزل عليه.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَرَأَيْتَ لَآ قِيْلَ ۚ﴾ ١ ﴿يَسْتَكْمِلُ كَمَ تَقْضَىٰ وَتَ قِيْلَ ۚ﴾ ٢ ﴿أَوْ رَ عَنكَ﴾ (المزمل: ٢-٤).

أمر الله نبيه بقيام الليل وهو ما زال بمكة وفي أول نزول الوحي؛ وهذا يدل على فضل صلاة الليل وعبادة الخلوات؛ فهي من أعظم المثبات للمعبد، وما من نبي من الأنبياء إلا أمره الله بالعبادة قبل الرسالة لأن الإصلاح يتبعه ثبوت، والشدة تحتاج إلى ثبات، ولا يثبت المصلح شيء كقوة حياته بالعبادة؛ ولهذا قال الله عليه: ﴿فَرَأَيْتَ لَآ قِيْلَ ۚ﴾، ثم بين سبب ذلك: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا بِكَ قَوْلًا نَقِيْلَ﴾ (المزمل: ٥).

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٣٨٦/٥)، وفراء المصيرة (٣٥٢/٤)، وتفسير القرطبي (٣١٣/٢١).

(٢) ينظر: تفسير الماوردي (١٢٤/٦)، وفراء المصيرة (٣٥٢/٤)، وتفسير القرطبي (٣١٣/٢١)، والذو المصنوع (٣٥/١٥).

وصلاة الليل أفضل النوافل كما قال ﷺ: (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ: الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ)^(١)، وأما فضل الله نافلة الليل على بقية النوافل لأمرها أعظمها:

الأول: أن الليل هو وقت نزول الخالق سبحانه إلى السماء الدنيا، ويُسَبِّحُ بِدُءٍ وَيَسْتَجِيبُ لِمَنْ دَعَاهُ أَسْرَعَ وَأَعْظَمَ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ؛ كما في الصحيح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: (يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَمْضِيَ الْقَصْرُ)^(٢).

الثاني: أن الليل محل غفلة الناس وغفوتهم، والعبادة فيه يخلو بها العبد بربه؛ ولهذا أعظم في خلق القلب وتجرده وصدق لجوئه إلى ربه، وعبادة الخفاء أعظم من عبادة العلانية، ولا يكاد يشوب عبادة قيام الليل رياء وشبهة كما يشوب عبادة العلانية في النهار.

الثالث: أن في قيام الليل ثباتاً للعبد وعوناً له من ربه أشد من غيره من العبادات؛ ولهذا جعله الله لنبيه أول أمر في تعبئه لربه من أركان أعماله.

وهو لله تعالى، ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، فيه: أنه لا يُشْرَعُ قيام الليل كاملاً، فلم يُشْرَعْهُ اللهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ ولا لغيره؛ حيث إن الله جعل الليل سباتاً ومَنَاماً وَسَكَنًا، وقَطَرَ الْبَشَرِ عَلَى ذَلِكَ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ اعْتِرَاضًا كَالْأَرِيَةِ الْقَاضِلَةِ؛ كَالْقَطْرِ الْوَاحِي مِنَ مَضَانٍ.

وفي «الصحيحين» قصة الثَّغَرِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُمْ نَقَالُوهَا حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمْ قَالَ: أَنَا أَقَوْمٌ وَلَا أَنَا، فَقَالَ

(١) أخرجه مسلم (١١٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (٧٨٨).

النبي ﷺ: (كُنْزِي أَصْلِي وَأَنْتُمْ... فَمَنْ رَجَبَ عَنْ سُنِّي، فَلَيْسَ مِنِّي)^(١).

هولته تعالى: ﴿يَسْأَلُ لَوْ لَشَيْءٌ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ أو ﴿يَسْأَلُ﴾: السُّئَالَةُ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ: عَدَمُ قِيَامِهِ كُلِّهِ، وَإِنَّمَا يَقُومُ بَعْضُهُ، وَأَفْضَلُهُ آخِرُهُ، وَالسُّئَالَةُ: أَنْ يَتَأَمَّ أَوَّلُهُ وَيَقُومَ فِي نَاصِيَةِ الْأَخِيرِ فَفُزَّ الثَّلَاثُ مِنْهُ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: (أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَكَأَنَّ يَتَأَمَّ يَصِفُ اللَّيْلَ وَيَقُومُ ثَلَاثَ، وَيَتَأَمَّ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا، وَيَقْطِرُ يَوْمًا)^(٢).

وقد كان النبي ﷺ يتأَمَّ أولَ اللَّيْلِ حتى يتصيف، وقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة، ومنها: ما رواه ابنُ عباسٍ في مَنِيئِهِ عِنْدَ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ، وَفِيهِ قَالَ: «ثَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ - أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ - ثُمَّ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ، فَسَمِعَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ يَبْدُو، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتِ خَوَاتِيمِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَرِّ مُعَلَّقَةٍ، فَكُوضًا بِهَا، فَأَحْسَنَ وَضُوعَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي»^(٣).

وفيهما: أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ، كَمَا رَوَى مَسْرُوقٌ قَالَ: سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: الدَّائِمُ، قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ حِينٍ كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: «كَأَنَّ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ»^(٤)، وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ هُوَ صِيَاحُ الذِّبْيِ.

وَأَوَّلُ مَا يَصْرُخُ الذِّبْيُ نِصْفَ اللَّيْلِ خَالِيًا، وَرُبَّمَا قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٦)، ومسلم (١١٤٩/١١٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (١١٩٨)، ومسلم (٣٦٣).

(٤) أخرجه البخاري (١١٣٢)، ومسلم (٧٤١).

(لَا تَسْبُوا الدَّيَّكَ، فَإِنَّهُ يَرْقُبُ لِمَصَلَّتِ) (١).

وَسُئِلَ أَنْ يَكُونَ الْوَيْلُ أَيْزَ اللَّيْلِ، وَإِنْ أَوْتَرَ أَيَّ وَتٍ مِنْهُ، فَلَا حَرَجَ؛ كَمَا رَوَى مَسْرُوقٌ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَتَى كَانَ يُوتَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: «كُلُّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَ» أَوْتَرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، وَوَسَطَهُ، وَآخِرَهُ، وَلَكِنْ انْتَهَى وَتَرُهُ جِئَ تَاتَ إِلَى الشَّخْرِ (٢).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا عَلَى مَا يَقُولُونَ وَأَقْبِرُوا حَتَّىٰ حِيلًا﴾﴾

[المزمل: ١٠].

أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِغِيَامِ اللَّيْلِ فِي صَفَرِ السُّورَةِ؛ تَبَيَّنَ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَمَا يَلْقَاهُ مِنْ فَوْقِهِ مِنْ شِدَّةٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمَ الْحَيَالِ مَعَ الْخَالِقِ يَنْبَسِجُهَا الْعَبْدُ بِالْعِبَادَةِ لَوْ تَبَيَّنَتْهُ وَتَقَوَّى وَنَجَّى وَنَكَّبِي بِهَا اللَّهُ، ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِالْعَصْرِ عَلَى مَا بَرَأَ وَسَمِعَهُ وَجَدَهُ مِنْهُمْ مِنَ الْأَنَى.

وَهَوَّلَهُ، ﴿وَأَقْبِرُوا حَتَّىٰ حِيلًا﴾: أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِمُفَارَقَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَالتَّجَرُّدِ عَنْهُمْ، وَعَدَمِ مَقَابَلَةِ أَذَاهُمْ بِوَيْلِهِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السُّلُفِ كَقَتَادَةَ: «إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِسُورَةِ بَرَاءَةِ؛ حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ بِقِتَالِهِمْ» (٣)، وَمَنْ كَانَتْ حَالُهُ كَحَالِ النَّبِيِّ ﷺ حَالَ نَزُولِهَا، فَحُكِّمَتْ كَحُكْمِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ قَتَادَةُ بِالنَّسْخِ؛ لِأَنَّ حَالَ النَّبِيِّ ﷺ تَغَيَّرَتْ، فَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ تَبَعًا لِلذَّكَاءِ، وَلَمْ يَرْفَعْ اللَّهُ حُكْمَ التَّهَجُّرِ الْجَمِيلِ بِلَاؤِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ

(١) أخرجه أحمد (١٩٢/٥)، وأبو داود (٥١٠٦)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٧١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩٦)، ومسلم (٧١٥)، وأبو داود (١٤٣٥)، واللقط لـ.

(٣) تفسير الطبري (٢٢/٢٨٠).

على مسألة الفخر وأحواله عند قوله تعالى: ﴿لَا تُصَغِّرُ أَكْبَارُكُمْ﴾ (آل عمران: 11).

[illegible]

كان النبي ﷺ ومن معه من أصحابه يقومون نازلةً ثلثي الليل، وتارةً يصفق، وتارةً ثلثته؛ وذلك لما أمر الله به ابتداءً، وقد بقيت الصحابة من ذلك شدةً ومشقةً، فخفف الله عنهم في ذلك، وجعل قللاً ما يقومونه بحسب ما تيسر لهم من غير أمر، وقد روى سعد بن هشام قال: انطلقتا إلى عائشة، فاستأفنا عليها، فذكرنا، قلت: أنبئني عن قيام رسول الله ﷺ، فقالت: «أنت تقرأ هذه السورة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾» (المزمّل: ١٩٦)، قلت: بلى، قالت: «فإن الله افترس القيام في أول هذه السورة، فقام النبي ﷺ وأصحابه حولا، حتى انتفخت ألدائمهم، وأنتك الله عايقتها اثني عشر شهرا، ثم أزل الله ﷻ التخفيف في آخِرِ هذه السورة، فصار قيام الليل يكثر ما بعد فريضة»^(١).

والتخفيف ظاهر في الآية في قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ أَنْ لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَدَاعَةَ﴾

(١) أخرجه مسلم (٧٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٠٦٧) واللفظ له.

عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا يَنْتَزِعُ مِنَ الْقُرْآنِ، فلنقرأ القرآن، لأنه هو أطول ما يصلح
 الليل، ونسئ الصلاة قرآنًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانَ الْقَفْجُ إِذَا
 قَرَأَ الْقُرْآنَ فَكَانَ سَهْبًا﴾ (الإسراء: ٧٨)، ونسئ القرآن صلاة كذلك كما
 في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَفِّفْ﴾ (الإسراء: ١١٠) يعني:
 لا أمك.

وَدَلَّ عَلَى وَجوب قيام الليلِ أَوَّلُ الْأَمْرِ هُوَ تَعَالَى ﴿يَعِزُّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ فَبِأَعْيُنِنَا﴾، وَالْمُرَادُ بِالْإِحْصَاءِ: الطَّاقَةُ، ثُمَّ وَقَعَ الْحَرْجُ بِالتَّوْبَةِ عَلَى النَّوَالِكِ.

وقد بين الله سبب عُذْرِهِ لِعِيَادِهِ بِذَلِكَ فِي هَوَاهُ: ﴿يَعْلَمُ أَنَّ سَبْكَكَ يَنْكَرُ
تَرْجِيَهُ وَكَافَرُوهُ بِقُرْبِهِ فِي الْأَرْضِ يَتَفَوَّدُونَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَيَسْتَكْبِرُونَ يَحْتَلُونَ فِي سَبْلِ
اللَّهِ﴾؛ وذلك لأنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ مَرْضِيًّا أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى نَشَاطٍ فِي
نَهَارِهِ لِيَكْتَسِبَ وَيَطْلُبَ الرِّزْقَ، وطولُ قِيَامِهِ اللَّيْلِ يُزَاجِمُ نَشَاطَهُ فِي النَّهَارِ.
وَإِسْفَاطُ اللَّهِ لِنَافِلَةِ اللَّيْلِ لَا يُسْقِطُ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ، وَحَتَّى لَا يُظَنَّ
ذَلِكَ هَالِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَسِّرُوا كَسْبَهُمْ وَكَلِّمُوا الْكَاذِبَ﴾؛ بِعَنْ: الْقُرَيْشِيِّ.

ثُمَّ رَغِبَ اللَّهُ فِي تَقْدِيمِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ وَعَدِمَ التَّكَاثُلَ عَنْهُ، فَهُوَ
فَرَضَ يَكُونُ عَزَاوَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِعَظِيمِ الْأَجْرِ وَالْثَوَابِ، كَمَا هَلَا ﴿وَلَقَدْ رَاسَدْنَا
اللَّهَ يَوْمَ فَتَنَّا بِتِلْكَ الْأَمْثِلِ لِمَنْ حَرَّمَ الْفُحْشَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ لِمَنْ تَرَكُوا وَلِئِنَّكُمْ لَفِي
عَذَابٍ مِنْهُ لَا تَأْتُونَ﴾.





سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

سورة المدثر سورة مكِّيَّةٌ باتفاقهم^(١)، وقد نزلت بعد سورة «افراء»، وفي البخاري ومسلم: أنَّ جابرًا غلبها أول شيء نزل^(٢)، والأكثر على أنها نزلت بعد «افراء»، وقد روى جابر رضي الله عنه قال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: (بَيْنَمَا أَنَا أَلْقِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِزَاءِ جَالِسٍ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَبُيِّضَتْ وَثَنُ رُحْبَا، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زُمَّلُونِي زُمَّلُونِي، فَنُفِّرُونِي؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا الْمُدَّثِّرُ﴾)^(٣).

وفي السورة: بداية البحث وإرسالي النبي ﷺ إلى قومه، وفيها وصايا من الله له قبل رسالته ومعها معًا بُيِّتَ على مَرْضَاةِ اللَّهِ وَبُيِّتَتْهُ عَلَى أَمْرِ وَنَهْيِهِ، وفيها تذكير بالآخرة وتزهيد في المكذِبِينَ لها ونحفير لحُجَجِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وفي هذا تثبيت للدَّاعِي عَلَى دَعْوَتِهِ أَنْ يَعْلَمَ قَدَرُ مَنْ يُقَابِلُهُ، وَعِظَمُ عَاقِبَةِ النَّبِيِّ وَسُوءُ عَاقِبَةِ عَدُوِّهِ.

• • •

(١) تفسير ابن عطية (٢/٢٩٢)، وازاد المصنف (١/٣٥٨)، وتفسير القرطبي (٢١/٣٥١).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٢٤)، ومسلم (١٦١/٢٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٦٥).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾﴾ (الستر: ١٤).

أمر الله نبيه بالتلادة بقوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (الستر: ١٤)، ثم أمره بتطهير ثيابه، وحملَ حائِةُ المفسرين من السلف تطهير الثياب على التطهير المعنوي، فيجب تطهير الثياب من الإثم والحرام، والجوارح من أعمال السوء، وقد كانت العرب تسمي الفاجر قيس الثياب؛ يقول حنبلان بن سلمة:

وَأَمَّا بِحَسْبِ اللَّوْ لَا تُؤَبِّ قَاجِرٍ لَيْسَتْ وَلَا مِنْ حَقَرَةٍ أُنْفَقَ^(١)

وقلة من السلف كابن سيرين^(٢) حملوه على تطهير الثياب بالماء من الاتجاسي والافتقار؛ وبهذا القول قال الشافعي، ولفظ التطهير يحتمله هنا من جهة اللغة، لا من جهة الوضع.

وقد استدل بعض الفقهاء كالشافعي بهذه الآية على وجوب تطهير الثياب من التجاسات، وقد اختلف العلماء في وجوب تطهير الثوب من التنجس للصلاة على قولين، وهما قولان في ملعب مالك:

قيل: إن التطهير سنة للصلاة ليس بواجب لها؛ وإنما هو من ثمايها وكمالها، ومن صلى بلباسي غير طاهر، فصلاته صحيحة؛ وذلك أن من صلى بالاستجمار من غير غسل للغسل، فإن صلاته صحيحة، مع القطع بوجود شيء من التنجس الذي يمكن لإزالة بالاستنجاء بالماء.

وقال جماعة من الفقهاء - وهو قول الشافعي وأحمد -: إنه يجب تطهيرها؛ لفعل النبي ﷺ حينما خلع ثعلبه وهو في الصلاة لما أنبأه جبريل أن بهما قفراً؛ كما روى أبو داود؛ ومن حديث أبي سعيد

(١) تفسير الطبري (٢٢/٤٠٥).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/٤٠٩).

الْمُخْبِرُ ﷺ قَالَ: يَبْتَئِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، إِذْ خَلَعَ تَغْلِيهِ
فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمَ، أَقْبَرُوا بِغَالَتِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: (مَا حَمَلَكُم عَلَى الْفَاءِ بِغَالَتِكُمْ؟)، قَالُوا:
رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ تَغْلِيكَ، فَأَلْقَيْتَ بِغَالِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ
الْأَوَّلِيَّ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قُلْرًا - أَوْ قَالَ: أُنَى -، وَقَالَ: (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ
إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلْيَنْظُرْ: فَإِنْ رَأَى فِي تَغْلِيهِ قُلْرًا أَوْ أُنَى، فَلْيَسْحُخْهُ وَلْيَصِلْ
بِهِمَا)^(١).

وَأَمَّا الاستجمارُ، فهذا تخفيفٌ من الشارع في شيء لا ينبغي أن
يُنْقَضَ به الأصلُ؛ وذلك أنَّ التخفيف فيه كتخفيف الشارع في بولي
الغلام، وتخفيفه لا يعني حَقْلَ غيره عليه، ولا أنه في ذاته طاهرٌ.

والتخفيف في الاستجمار أظهرٌ في الحاجة من التخفيف في بولي
الغلام؛ لعموم البَلْوَى به من كلِّ أحدٍ، والتيسير فيه رحمةٌ ومُسْرًا دفعًا
للحرج والمشقة، وهي من جنس العَرَاثَا في البيوع، وإباحتها لا يعني
نَقْضَ الأصل بها؛ ولكنها تُحْتَلُّ على التيسير والتخفيف.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُم بِمَفَازَةٍ بِالْمُزَاجِ﴾ (المائدة: ١٠).﴾

بعثنا أمر الله نبيه بتطهير ظاهره من الأصنام التي لا يُجِئها الله،
أمره بمفارقة بقاءها، وهي الأصنامُ وأماكنها، والمراد بالْمُزَاجِ هي
أصنامهم وأوثانهم؛ وذلك أنَّ مفارقة العمل السيئ لا تنمُّ إلَّا بمفارقة
أماكنه التي يُقام فيها؛ فإنَّ تكرار المُشْكِر لا يكون مع مخالطته بلا حاجة
ولا ضرورة.

(١) أخرجه أحمد (١٢/٣)، وأبو داود (٦٥٠).

وقد تقدم الكلام على الهجرة وأحوالها عند قولنا تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَهُ﴾^١ الآية. **أَلَمْ يُعْطِ الْكَلْبَ ثَمَنًا ثَقِيلًا** (الأنعام: ٦١). وفي المعقولة (الخراسانية) كلام حول ذلك.





سُورَةُ الْقِيَامَةِ

سورة القيامة سورة مكينة بإجماع السلف^(١)، وقد نصَّ على مكينتها ابنُ عباسٍ وابنُ الزَّيَّير وغيرهما^(٢)، وفيها تذكيرٌ بالقيامة والصَّوارفُ عنها، والتذكيرُ بعظمةِ الله وخَلْقِهِ وتبْيِيرِهِ وإبداعِ شُئْبِهِ لِلإِنْسَانِ وَجَمِيعِ المخلوقاتِ، وفيها وصاياٌ لِنَبِيِّهِ في التَّعاملِ مع الوحي في نفسه وبلاغِهِ لغيرِهِ، وتذكيرٌ بالموت والاحتضار وما بعده؛ فَمَنْ عَرَفَ العاقِبَةَ، لَمْ يَحْبِلْ هُمُ السَّيْلُ.

• • •

❏ قال الله تعالى: ﴿تَنزِيلُ مِّنْ رَبِّكَ﴾ [القيامة: ٢٧].

ذَكَرَ اللهُ احتضارَ المَيِّتِ وَتَنَزُّؤَ أَجَلِهِ وحضورَ الملائكةِ لِقَائِهِ.
وَمِنَ السَّلفِ: مَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ: ﴿تَنَزَّلُ﴾ على أَنَّهُ إخبارٌ عن كلامِ المَلَكِ بعضهم لبعضٍ، ومراءَهم الذي يَرُقَى بِرُؤُوسِهِمْ مِنْهُمْ؛ وهذا مرويٌّ عن ابنِ عَبَّاسٍ^(٣).
وَرُويَ أَنَّ المَرادَ بِذلك الرَّايي الذي يَرُقِي وَيُنادِيهِ؛ وهذا مرويٌّ عن ابنِ عَبَّاسٍ أيضًا وَجُزْأَةً^(٤).

(١) تفسير ابن عطية (١٠٦/٥)، وازاد المسير (٣٦٨/٤).

(٢) الدر المنثور (٩٥/١٥).

(٣) تفسير الطبري (٥١٤/٢٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٣٨٨/١٠).

(٤) تفسير الطبري (٥١٣/٢٣)، وتفسير ابن كثير (٦٨٤/٨).

وقيل: المراد به الطبيب؛ كما قاله ابن عباس وأبو قلابة والضحاك وقتادة^(١).

ومتهم: من حمله على الرّاقى والطبيب، والعرب تسمي الطبيب راقياً، والراقى بالذّكر طبياً.

وذكر الرّاقى والطبيب المعالج عند الاحتضار من باب اليأس وأنه لا ينفع؛ ومن ذلك قول الشاعر:

مَلَّ يَلْقَى مِنْ تَبَاتِ الدُّعْرِ مِنْ وَاقِي أَمْ مَلَّ لَمْ يَنْجِ مِنَ التَّوْبِ مِنْ رَاقِي^(٢)

حكم الرُّقِيَّة:

والآية لتحصيل المعنيين جميعاً، وفيها على المعنى الثاني دليل على جواز التطبّب ومشروعية الرُّقِيَّة عند العرض، وقد روى النبي ﷺ وروى، ولم يستترق لنفسه، وقد سعى النبي ﷺ الرُّقِيَّة نفعاً، وحث على تبليها لمن كان عارفاً بها ووجد أثراً على غيره منه، وقد روى مسلم؛ من حديث جابر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن الرُّقى، فجاء آل عمرو بن حزم إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، إنه كانت جدّاً رقية نزل بها من العنبر، وإنك نهيت عن الرُّقى، قال: فمرّسوها عليّ، فقال: (ما أرى بها، من استطاع بكم أن ينفع أخاه، فَلْيَنْفَعْ)^(٣).

ولا تجوز الرُّقِيَّة بالشرك وما لا يُعرف لفظة ولا معناه، وقد روى عوف بن مالك مرفوعاً: (اعرضوا عليّ رقائكم، لا تأمن بالرقى ما لم يكن فيه شرك)^(٤).

(١) التفسير الطبري (١٣/٥١٣ - ٥١٤)، والتفسير القرطبي (٢٦/٤٢٤).

(٢) الشيخ ابن زيد بن علقم في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (ص ٢٨٦)، وجمهرة الأمثال لأبي حنبل العسكري (٢/٢٥٩)، ونسب خطأ في «المفصليات» (ص ٣٠٠) للمعرق السدي؛ كما أشار إلى تلك العلامة أحمد شاكر.

(٣) أخرجه مسلم (٢١٩٩). (٤) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

وَلَا يُشْرَعُ أَنْ يُصَبَّ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ مَضْرُوعًا لِلرُّقْيَةِ كَمَا يَضْرَعُ الْمُؤَدُّ
لِلْأَفَانِ، وَالْإِمَامُ لِلْإِمَامَةِ، وَلَمْ يَكُنِ السَّلَفُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، بَلْ
وَلَا يَسْتَحِبُّونَهُ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ تَعَلُّقًا بِالرَّاقِي، وَضَعْفًا فِي التَّعَلُّقِ بِكَلَامِ اللَّهِ،
وَقَدْ طَلَبَ رَجُلٌ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَرْقِيَهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ:
أَجْعَلْتَنِي نَبِيًّا؟ أَرِقِ نَفْسَكَ.

وَلَمْ يَكُنِ السَّلَفُ يَضْرِبُونَ لِمَنْ يَأْتِيهِمْ مِنَ الْمَرْضَى آجَالًا
يَتَعَمَّدُونَهُمْ بِالزِّيَادَةِ لِلرُّقْيَةِ بِهِمْ، وَإِنْ قِيلُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْترَاضِ،
لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِصَابِ لِلذَّكَاءِ.

وَلَمْ يَسْتَرْقِ النَّبِيُّ ﷺ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ أُذِنَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَسْتَرْقِيَ لغيرِهِ،
وَحَثَّ الْمَحْتَاجُ عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ
أُمِّ سَلَمَةَ ؓ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ،
فَقَالَ: (اسْتَرْقُوا لَهَا)، كُنْ بِهَا الشُّظْرَةُ^(١).

وَفَرَّقَ بَيْنَ طَلَبِ الْإِنْسَانِ الرُّقْيَةَ لِنَفْسِهِ وَبَيْنَ طَلَبِهِ لغيرِهِ مِنْ وَلَدٍ
وَزَوْجَةٍ، وَأَمَّا فَضْلُ النَّبِيِّ ﷺ عَدَمَ طَلَبِ الرُّقْيَةِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَدَا ذَلِكَ بِمَا فِي
التَّوَكُّلِ.

وُشْرِعَ مَعَ الرُّقْيَةِ التَّفَتُّ عَلَى الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّا رَوَيْتُ حَاضَةً؛ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَفَتَّ فِي رُلْبَيْهِ، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٢)، وَعَنْهُمَا
أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَقَدْ ثَبَتَ التَّفَتُّ فِي الشُّنَّةِ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَفِيهِ قَالَ: فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَتَجَنَّبَ بَرَأَةً وَتَقَبَّلَ،
فَبَرَأَ، فَأَكْرَمُوا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُ عَنْكَ نَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ،

(١) أخرجه البخاري (٥٧٣٩)، ومسلم (٢١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٣٩)، ومسلم (٢١٩٧).

تَضَجَّكَ وَقَالَ: (وَمَا أَتَرَكْتُهَا رَقَبَةً؟ خَلَقُونَهَا وَأَضْرِبُوا لِي بِسَنَمٍ)^(١).

وجاء الثَّقُلُ مع الفِراقة في أحاديث، وجاء الثَّقُلُ بدون الفِراقة، وجاءت الفِراقة بدون ثَقُلٍ ولا ثَقَبٍ ولا ثَقْبٍ، ولكن لا يُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدٌ وَحْدَهُ بِلَا فِرَاقَةٍ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ.

وَكُنَّةٌ فَرَّقَ بَيْنَ الثَّقَلِ وَالثَّقُلِ وَالثَّقَبِ، فَالْثَّقَلُ: مَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْهَوَاءَ، وَالرَّيْقُ فِيهِ نَبْعٌ، وَأَمَّا الثَّقُلُ: فَمَا كَانَ فِيهِ إِخْرَاجُ الرِّيقِ، وَالْهَوَاءُ فِيهِ نَبْعٌ، وَأَمَّا الثَّقَبُ: فَهُوَ إِخْرَاجُ الْهَوَاءِ بِلَا رَيْقٍ.

وَقَدْ تَرَى بَعْضُ السَّلَفِ الثَّقَبَ وَالثَّقُلَ فِي الرَّيْقِ؛ كَمَا كَرَّمَهُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعَرَفِيِّينَ، وَبَعْضُهُمْ يَتَكَبَّرُ الثَّقَبَ، وَيُجِيرُ الثَّقَبَ؛ كَالْأَسْوَدِ؛ وَلَكِنْ السُّنَّةُ صَرِيحَةٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ.

حَكْمُ التَّنَادِي مِنَ الْمَرَضِي:

وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ التَّنَادِي بِالْمُبَاحِ مِنَ الْمَرَضِي بِلَا خِلَافٍ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ حَتَمُهُ فِي التَّنَادِي بَيْنَ تَرْكِهِ وَفِعْلِهِ؛ وَجَمْعُهُ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّ التَّنَادِي مَبَاحٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ - وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا أَصْحَابِ أَحْمَدَ؛ كَابِي عَقِيلٍ وَأَبِي الْفَرَجِ -: أَنَّهُ مَسْتَحَبٌّ، وَقَدْ سَأَلَ الصَّحَابَةُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ التَّنَادِي؟ فَقَالَ: (تَدَاوَوْا) قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكَ الْمَوْتُ لَمْ يَضَعْ ذَلِكَ إِلَّا وَضَعَ لَهُ قَوْلَهُ، خَيْرٌ ذَاوٍ وَاحِدٍ الْهَرَمِ^(٢).

وَجَمْعُهُ الْأَصْحَابُ: عَلَى أَنَّ تَرْكَ التَّنَادِي أَفْضَلُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحَقُّ لِلتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٣٦)، ومسلم (٢٢٠١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٨٨/١)، وأبو حنيفة (٣٨٥٥)، والترمذي (٢٠٣٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٥٠١)، وابن ماجه (٢٤٣٦).

وتفاضلُ التداوي يُعرَفُ بالنظرِ إلى جهاتٍ متعدِّدةٍ منها: النظرُ إلى المرضي وتخلُّو وقصره، وإمكانُ الشِّفاءِ أو اليأسِ منه.

ومنها: النظرُ إلى أثره على دينِ العبدِ؛ وذلك أنَّ التداوي له أثرٌ على توَكُّلِ العبدِ وتعلُّقه بالله.

ومنها: النظرُ إلى الأثرِ المتعدِّي على غيره كالناسِ وأهله.

أمَّا من جهةِ النظرِ إلى عَيْنِ المرضي: فمن الأمراضِ ما يرتفعُ بهلا دواءً وإن طال وقته، فهذا الصِّبرُ عليه أفضلُّ، ويثله إن كان المرضُ غالباً أنَّه لا يُشْفَى منه؛ فتَرْكُ التداوي أفضلُّ من طلبه، ما لم يَقُوتْ تَرْكُ التداوي مصلحةً في دينِ العبدِ أو دُنْيَاهُ راجحةً على تعوُّده.

وأمَّا من جهةِ النظرِ إلى أثره على العبدِ: فذلك أنَّه كلما كان أثرُ تداويه على دينه ودينِ الناصي أفضلَّ، كان التداوي في حقِّه أفضلَّ، وذلك كحالِ الرجلِ في الغزو الذي يَمْرُضُ ولو تَرَكَ التداوي، لَلْحِجَنِ الْمُسْلِمِينَ بِتَرْكِه ضَرْماً، فتداويه أولى وأكْذَرُ، ويثله في العِلْمِ والإصلاحِ وحاجةِ الأهلِ والولَدِ وتَرْكِه المرضي بقضائها.

ومن إذا تَرَكَ التداوي، تأثَّرَ في دينه وضعفَ؛ كأنَّ يظنَّ لقوَّةً عن التواظُّعِ وقيامِ الليلِ والصَّلاةِ؛ فإنَّ القلبَ يَسْتَوِجِسُّ مِنْ قِلَّةِ الطاعاتِ إنَّ طال وقتُ تَرْكِ العبدِ لها ولو كان معذوراً؛ فهذا التداوي له أفضلُّ.

ودَقِبَ بعضُ الحنابلةِ: إلى وجوبِ التداوي إن أمكَّنَ الشِّفاءَ.

وإيجابُ التداوي ليس من قولِ السلفِ؛ وإنَّما هو لبعضِ الفقهاءِ المتأخِّرينَ.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَدْ أَكْثَرُ إِنْسَانٍ﴾﴾ (النبأ: ٢٩).

ذكر الله حال الاحتضار والإشراق على مغادرة الدنيا، والإقبال على الآخرة، وقال ابن عباس: «إن معنى ﴿وَالْقَدْ أَكْثَرُ إِنْسَانٍ﴾: أئير يوم من أيام الدنيا، وأول يوم من أيام الآخرة؛ فتلقي الشئ بالشئ إلا من رجم الله»^(١)، ويحوي قال مجاهد وقتادة^(٢).

وقد قال الضحاک: «أهل الدنيا يُجهزون الجسد، وأهل الآخرة يُجهزون الروح»^(٣).

وبهذا قال أكثر السلف، وقد قال ابن زيد: «لا شك أنها ساقى الآخرة، وفرأ: ﴿إِنَّ يَوْمَهُ يَوْمُ الْآخِرَةِ﴾﴾ (النبأ: ٣٠)؛ قال: لما التفت الآخرة بالدنيا، كان المساقى إلى الله»^(٤).

وحمل ابن المسيب والشعبي والحسن والسدي: على التفاضل السابق على الحقيقة؛ وهذا قول لقطة^(٥).

وكلا المعنيين تحويلة بلاغة القرآن، وفيها على المعنى الثاني مشروعية تكفين الميت وتجهيزه، وذلك مشروع بلا خلاف، وهو من لروى الكفاية.



(١) تفسير الطبري (٢٣/٥١٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٣٨٨).

(٢) تفسير الطبري (٢٣/٥١٦).

(٣) تفسير الطبري (٢٣/٥١٧).

(٤) تفسير الطبري (٢٣/٥١٨).

(٥) تفسير الطبري (٢٣/٥١٩ - ٥٢١)، وتفسير الفرطني (٢١/١٣٥).



سُورَةُ الْإِنشَاءِ

قد اختلف في نزول سورة الإنشائي^(١) فمن السلف: من قال بمكيها، ومنهم: من قال بمدينتها، ومنهم: من جعل منها المكي ومنها المدني^(٢)، وقد بين الله فيها خلق الإنسان ونشأته وضعت خلقه، وحالُه في الدنيا، وعاقبته في الآخرة بين السعادة والشقاوة، وبين الجنة والنار.

• • •

❏ قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونُوا أَكْثَرٌ عَلَىٰ حُدُودِكُمْ وَيَكُونُوا زُفَرًا وَزُفَرًا﴾

[الإنشائي: ٨].

ذكر الله من صفات أهل الجنة إتمام الطعام وهم يُحبونَه، فيُقبَلونَ مِن نَفْسِ مَالِهِمْ؛ كما قال تعالى: ﴿وَيُقْبَلُونَ عَلَىٰ أَرْسِيَّتِهِمْ وَكُلُّ كَلَامٍ هُمْ يُكَلِّمُهُ﴾ [الحشر: ٢٩]، وبعضُ السلف جعل الآية فيمن يُتَأَلَّف مِن الكفار، وفي هذه الآية: فضل إتمام الأسير والإحسان إليه والرفق به، وقد تقدَّم الكلامُ على التعامل مع الأسير وأحكامه عند قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ بَلَّوْهُمْ اللَّهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ وَيَحْزِقُهُمْ وَيُغْنِيهِمْ وَيُعْزِزُهُمْ عَلَىٰ هَيْبَةٍ﴾ [التوبة: ١٤].



(١) ينظر: تفسير ابن عطية (١٠٨/٤)، وازاد المسير (٣٧٤/١)، وتفسير القرطبي (١٤٣/١)، والدر المنثور (١٤٢/١٥).



سُورَةُ عَبَسَ

سورة عَبَسَ سورة مكية؛ قاله ابن عباس^(١)، وقد حُكيَ الإجماعُ على ذلك^(٢)، وتتضمن توجية النبي ﷺ في دَعْوَتِهِ وتعاملِهِ مع أهل الأثباع وأهل العناد، وفيها تذكيرٌ بنعمة الله على عباده وقدرته عليهم، وتذكيرٌ بالآخرة والبعث والشور وحال الناس فيها.



﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَئِنَّ أَفْرَاقَهُ﴾﴾ (عبس: ٢١).

قد تقدّم الكلام على معنى الموتى عند قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَكُونَ بِبَيْتِكَ فِي الْأَرْضِ لِبُؤْسَةٍ كَيْفَ يُؤَرِّفُ سَوَاءً آخِرُهُ قَالَ يَتُوبَلَّى أَصْحَرْتُ أَن أَكُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْبِ فَأَكُفُّ سَوَاءً لَئِنِّي فَأَصْبَحُ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (المائدة: ٣١).



(١) «الفر المشرقة» (١٥/٢٣٩).

(٢) ينظر: «تفسير ابن عطية» (٥/٤٣٦)، و«زاد المعبر» (٤/٣٩٩)، و«تفسير القرطبي» (٣٦/٢٢).



سُورَةُ الْاِنْشَاطِ

سورة الانشطار سورة مكّية، وقد حُكي الانشطار على ذلك^(١)،
وتضمنت التذكير بالآخرة وأهوالها، وعاقبة الفريقين: أصحاب النعيم،
وأصحاب الجحيم.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا الْقِيَرُ بَيَّرَتْ﴾ [الانشطار: ١٤].

في هذا: أَنَّ دَفَنَ الْمُؤْمِنِ سُنَّةً فُطْرِيَّةً تُجْرِي عَلَيْهَا الْأُمَمُ، فَالْأَصْلُ
فِي الْمُؤْمِنِ: الدَّفَنُ وَاتِّخَاذُ الْقُبُورِ لَهُمْ فِي كُلِّ الْأُمَمِ وَالشَّرَائِعِ السَّمَاوِيَّةِ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ الْكَلَامُ عَلَى دَفْنِ الْمَيِّتِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَبِمَا آتَىٰ خَلْقًا يُحْكِمُ فِي الْأَرْضِ﴾ [١٣١].



(١) ينظر: تفسير ابن عطية (١/٤٤٦)، وازاد المسيرة (٤/٤١٠)، والتفسير القرطبي^٩
(١٢٠/٢٢).



سُورَةُ الْمُطَفِّينَ

سورة الْمُطَفِّينَ، قيل: إنها نزلت بمكة؛ وروى هذا عن ابن مسعود، وقيل: بالمدينة؛ وروى هذا عن ابن عباس، وقيل: إن جزءاً منها بمكة والأخر بالمدينة، على خلافٍ عنقهم في حدِّ المكيِّ من المكيِّ منها، وقد حدَّ ابنُ عباسٍ أنَّ منها ثمان آياتٍ بمكة، وقيل غيرُ ذلك^(١).

وفي سورة الْمُطَفِّينَ: تذكيرٌ بالحسابِ وِدُّوهُ عَلَى الْعِبَادِ، وذكرُ الله أحوالَ الْمُعَاتِبِينَ لِلْحَقِّ وَأَعْمَالَهُمْ، وعاقبةُ الْمُتَّقِينَ.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ ۝۱ الَّذِي إِذَا أَتَانَا عَلَى الْأَرْضِ
يَسْتَوُونَ ۝۲ وَلَوْ كَانُوا لَوِىَ لَوْ وَرَوْنَهُمْ فَيَحْشُرُونَهُ﴾﴾ [المطففين: ١-٣].

أمر الله بالعبدِ عندَ البيعِ بالوزنِ والكَيْلِ، وعدمِ الظُّلْمِ في الأموالِ، وقيل: إنَّ هذا كان لأهلِ المدينة؛ فقد كانوا أهلَ تجارَةٍ، ويُنْعَ فيهم الظُّلْمُ واليُسْرُ؛ فَهُنَا من ذلك، وقد رَوَى جُحْرَمَةُ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، كَانُوا مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ كَيْلًا؛ فَاتَرَقَّى النَّفْسُ، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ﴾، فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ»^(٢).

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (١٤٩/٥)، وفراد الميسر (١١٣/٤)، وتفسير القرطبي (٣٧٨/٢٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٩٠).

وقد ذكر الله أولئك بالبعث والتشويه، وما فيه من دقتي الحساب على العالمين ولو كان شيئاً يسيراً؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَتْلُوُ أَوتَاهِكُمْ أَنَّهُمْ تَبَتُّوهُ ۖ﴾ (١) ﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ (٢) ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ رِجَالًا مَلْطَفِينَ﴾ (المطففين: ١٦-١٨).

وقد تقدم معنا وراء الكلام على حُرْمَةِ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، في مواضع منها عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَالْبَاطِلِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى التَّحْقِيقِ لِتَأْكُلُوا فَرْثًا مِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنَ الْغَنَىٰ وَالْإِلَافِ وَأَنْتُمْ تَقْتُلُونَ﴾ (١٨٨)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْثَةً عَنْ زَاجِئٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: ٢٩)، وتقدم الكلام على المشور والضرائب عند قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُكْفِلَ وَالْيَتِيمَ وَلَا تَحْسَبُوا النَّاسَ تَضَاعُفَهُمْ وَلَا تَهْتَدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِسْلَامِهَا﴾ (الأنعام: ٨٥).



سُورَةُ الْاِنْشِقَاقِ

سورة الانشقاق سورة مكية^(١)، وفيها تذكير بالآخرة وعلاماتها، وأحوال النامي يوم الحساب.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِّنْ أُولَىٰ يَتَّبِعُ﴾﴾ [الانشقاق: ٧].

ذكر الله علامة تكريم أهل الإيمان أنهم أعطوا كتابهم بيمينهم، وفي هذا علامة على شرف اليمين، واستحباب استعمالها عند ما يكرّم ويشرف، وفي نظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُصُّ عَلَيْكَ لِمَ يُرْسِلُكَ رَبُّكَ إِلَيْنَا مِّنْ بَيْنِهِمْ أَنِ لَئِمَّا رَجَعْنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ بَعَثْنَا إِلَيْنَا رَسُولًا قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمْ بَشَائِرُ مِّثْلِهِمْ وَلَا يَتْلُونَ رَبِّيعَ﴾ [الأنعام: ٧١].

وهذا المعنى في الآية ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُكَ يَتَّبِعُونَ﴾ (ط: ١٧) فقد كان يُمسِك عصا بيمينه، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْ كَانَ اتِّفَاقُ الْتَهْلُوتِ﴾ [المتكوت: ٤٨]، فيجعل الخط باليمين؛ وهذا هو الأقرب إلى الفطرة، وهو السنة لأن الكتابة شريعة.

وأما النجاسات والقذارة والأذى، فتستعمل فيها الشمال، ومكره استعمال اليمين فيها؛ لقول عائشة عن النبي ﷺ: ﴿وَكُنَّا نَبِئُ الْيُسْرَىٰ

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٤/١٥٦)، وازاد المسير (٤/٤١٩)، وتفسير القرطبي (١٥٧/٢٢).

لِحَلَالِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَذَى^(١)، وَفِي لَفْظٍ عَنْ حَفْصَةَ: «كَانَ يُجْعَلُ
بِمِيقَةِ الْأَكْلِ وَشُرْبِهِ، وَوُضُوئِهِ وَتَيَابُؤِهِ، وَأَخْلِيهِ وَغَطَائِهِ، وَكَانَ يُجْعَلُ شِمَالَهُ
إِنَّمَا مِزَى ذَلِكَ»^(٢).



(١) أخرجه أحمد (٢٦٥/١)، وأبو داود (٣٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٨٧/١)، وأبو داود (٣٢).



سُورَةُ النَّازِعَاتِ

سورة النازعات سورة مكية، ومن العلماء من خشي انقائهم على ذلك، ولكن ثمة قول لبعض المفسرين: بأنها مكية، ونسب إلى ابن عباس وقتادة وغيرهما، ولابن عباس قول آخر بمكيتهما^(١).

وفيها: أمر بالذلي وتطهير النفس من الشح، وأمر بالعبادة، وتحذير من التفاني وشغبه ومراعاة الناس، وتلازم الرياء والشح ظاهراً؛ فكلاهما من علامات التفاني.

❁ قال الله تعالى: ﴿قَوْلٌ لَّيْسَ ① أَلَيْسَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [المؤمن: ٤ - ٥].

نوعد الله الغافلين عن الصلاة المتكاسلين عنها بالوعيد الشديد، وهذه الآية فيمن يصلي؛ لأن الله قال ﴿قَوْلٌ لَّيْسَ﴾؛ يعني: أنهم يُصلُّونَ لكنهم يتكاسلون ويغفلون عنها حتى يؤخروها عن وقتها؛ وهذا ظاهر قوله تعالى ﴿أَلَيْسَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾؛ فبين أنهم ساهون عنها، وليسوا تاركين لها، ولا أنهم ساهون فيها فقط؛ لأن الشهو عنها هو غفلة عن أصلي الصلاة، والشهو فيها هو عدم الخشوع فيها؛ ولهذا قال عطاء بن يسار: الحمد لله الذي قال ﴿هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، ولم

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٥/٥٢٧)، وازاد المسير (٤/٤٩٥)، والتفسير القرطبي (٦٢).

يَقُلْ: فِي صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ^(١).

لأنَّ دُعَاءَ بَعْضِ الْخُشُوعِ لَا يَكَادُ يَسْلُمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَقَدْ سَأَلَ
مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ مَعْلًا، فَقَالَ: «فَمَنْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ؟» أَمْ مَا يَحْدُثُ
بِهِ أَحَدُنَا نَفْسَةً فِي صَلَاتِهِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ السَّهْرَ أَنْ يُؤَخَّرَهَا عَنْ
وَقْتِهَا^(٢).

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْخُشُوعِ وَخُكُوبِهِ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ.
وَحَتَّى هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا، لَا تَرِكُهَا بِالْكُلِّيَّةِ:
جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ؛ كَسَعْدِ بْنِ عُبَّاسٍ وَالشَّعْبِيِّ، وَمُسْرُوقٍ^(٣).

وَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ حَمَلَهَا عَلَى التَّرْكِ؛ وَهَذَا قَوْلُ لَابِنِ عُبَّاسٍ رَوَاهُ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَكِنَّ ابْنَ عُبَّاسٍ قَيَّدَ التَّرْكَ بِتَرْكِ الْمَنَاقِبِ سِرًّا
وَيَقْتُلُهَا عِلَانِيَةً، فَقَالَ: «لَهُمُ الْمَنَاقِبُونَ؛ كَانُوا يُرَاقِبُونَ النَّاسَ بِصَلَاتِهِمْ إِذَا
حَضَرُوا، وَيَتَرَكُونَهَا إِذَا غَابُوا، وَيَحْتَمِلُونَهَا الْغَائِبَةَ بِمُقْضَا لِهِمْ، وَهُوَ
الْمَاعُونَ^(٤)».

وَهَذَا الْمَعْنَى قَالَ جَمَاعَةٌ؛ كَمُجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكِ وَغَيْرِهِمَا^(٥).
وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْقَوْلِ السَّابِقِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَنَاقِبَ
إِذَا أَنْ يَكُونَ نَفَاقَةً أَكْبَرًا؛ فَتَتَرَكُ الصَّلَاةُ الْمَفْرُوعَةُ فِي السِّرِّ بِالْكُلِّيَّةِ،
وَيُسْتَعْمَلُ بَيَانٌ وَعِلَانِيَةٌ لِلنَّاسِ، وَإِذَا أَنْ يَكُونَ نَفَاقَةً لَيْسَ بِأَكْبَرَ؛ فَتَجْلِبِبُهُ
الْإِيمَانُ مِنَ التَّرْكِ، وَتَجْعَلُ نَفَاقَةً يَتَرَاخَى عَنْ وَقْتِهَا، وَهُوَ بَيْنَ مَدِّ التَّغَافِي
وَجَزْرِ الْإِيمَانِ لِلْوَقْتِ؛ وَمِنْ هَذَا مَا ثَبَتَ فِي مُسْلِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) تفسير الطبري (٢٤/٦٦٤). (٢) تفسير الطبري (٢٤/٦٦٠).

(٣) تفسير الطبري (٢٤/٦٦٠).

(٤) تفسير الطبري (٢٤/٦٦١)، وفسر ابن أبي حاتم (١٠/٣٤٦٨).

(٥) تفسير الطبري (٢٤/٦٦٢ و٦٦٥)، وفسر القرطبي (٢٢/٥١١).

قال: (بَلَدُ صَلَاةِ الْمُنَاقِبِ) يَجْلِسُ بِرُكُوبِ الشَّمْسِ، حَتَّى إِذَا تَحَاثَّتْ بَيْنَ قُرْنَيْ الشَّجَرَيْنِ، قَامَ فَتَقَرَّبَ إِلَيْهَا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا^(١)، وَهَذَا التَّعَاقُبُ الْأَصْفَرُ الَّذِي لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْبِلَدِ، وَلَوْ كَانَ أَكْبَرَ، لَمْ يَنْقُصْ لِأَدَائِهَا.

التَّلَازُّمُ بَيْنَ الرُّبَا وَتَأْخِيرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ:

وَتِلْكَ تِلَازُّمٌ بَيْنَ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَبَيْنَ الرُّبَا، وَكُلَّمَا كَانَ الرُّبَا فِي قَلْبِ الْعَبْدِ عَظِيمًا، كَانَ تَرَاخِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ شَدِيدًا، فَإِنْ اكْتَمَلَ الرُّبَا، اكْتَمَلَ التَّرُكُ، وَفَدَّ جَعَلَ اللَّهُ الرُّبَا مُلَازِمًا لِلتَّعَاقُبِ فِي الصَّلَاةِ فِي كِتَابِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ هَذَا: ﴿قَوْلٌ بِكُصْبٍ ۝ أَلَيْسَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ أَلَيْسَ هُمْ بِرَّاكُونَ﴾ (الماعون: ٤ - ٦)؛ فَيَحْتَدِثُ الرُّبَا بِكَوْنِ السَّهْوِ عَنْهَا، وَكَذَلِكَ قَرَنَ اللَّهُ الرُّبَا بِالتَّكَاسُلِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّكُوفِينَ يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۚ وَكَانُوا إِلَى الصَّلَاةِ كَاسْفَاةٍ ۚ كُنَّا فِي بَرَاءَتٍ ۚ أَلَيْسَ هُمْ بِرَّاكُونَ﴾ (النساء: ١١٢)، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ لَبْسٌ اعْتَادَ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ إِلَى قَبِيلِ الْمَغْرِبِ، قَالَ ﷺ: (بَلَدُ صَلَاةِ الْمُنَاقِبِ).

تَارُكُ الصَّلَاةِ وَحُكْمُهُ:

وَالصَّلَاةُ الرَّكْعَتَانِ الثَّانِيَتَانِ مِنَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ الْبَقَائِيَّةِ، وَشَرِيعَةٌ فِي كُلِّ الرِّسَالَاتِ، وَفَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ بِهَا وَاسْطَةً؛ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الشَّرَائِعِ الْمَفْرُوضَةِ وَالْمُسْتَوْثَى.

وَأَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَقَدْ اسْتَغْنَتْهُ النَّصُوصُ عَلَى كَفْرِ فَاعِلِهِ مَرْفُوعَةً وَمَوْقُوفَةً، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ)^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٢).

لجَمَلِ الصَّلَاةِ حائِلًا بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ، وَإِنْ تَرَكَهَا بِالْكَلْبَةِ،
قَدْ زَالَ الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا، وَدَخَلَ الرَّجُلُ إِلَى الْكُفْرِ.

وَقَدْ جَمَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْضًا بَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَبَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لغيرِهِ مِمَّنْ نَقَلَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَقَالَ كَمَا فِي السُّنَنِ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا
وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ؛ فَمَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ كَفَرَ»^(١)، وَهَذَا كَانَ يَقُولُ الصَّحَابَةُ
وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُفَرَاءِ؛ كَمَا قَالَ سَجَّادُ بْنُ جَبْرِ لِجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا
كَانَ يَقْرَأُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ عِنْدَكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟»
قَالَ: الصَّلَاةُ^(٢).

وَيَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَيْبَةَ الْعَقْلِيُّ: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَرَوْنَ
شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ قَطْرٌ غَيْرِ الصَّلَاةِ»^(٣).

وَعَلَى هَذَا كَانَ التَّابِعُونَ، وَكَانُوا يُطْلِقُونَ عَلَى التَّارِكِ الْكُفْرَ، كَمَا
قَالَ أَيُّوبُ: تَرَكُ الصَّلَاةَ قَطْرٌ لَا يُخْتَلَفُ بِهِ^(٤).

وَلَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ مَا يُخْرِجُ هَذَا الْعَمَلُ أَوْ
يُقَيِّدُهُ وَنُحْصُهُ، إِلَّا حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرَكِ بِالْكَلْبَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ يُؤَدِّي
بَعْضَ الصَّلَوَاتِ وَيَتْرَكُ بَعْضًا، فَهَذَا لَيْسَ تَارِكًا لَهَا بِالْكَلْبَةِ؛ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ
فِي الْوَعِيدِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»، وَقَدْ جَاءَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قِيلَ لِإِسْلَامَ بْنِ لَمْ يُؤَدِّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا، كَمَا صَحَّ عَنْ نَضْرِ بْنِ
عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ: «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْلَمَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٢١)، وَالنَّسَائِيُّ (١٦٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٧٩).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «تَعْلِيمِ قَوْلِ الصَّلَاةِ» (٨٩٣).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٢٢).

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «تَعْلِيمِ قَوْلِ الصَّلَاةِ» (٩٧٨).

صَلَاتَيْنِ، فَقِيلَ بَيِّنْهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١).

ولم يكن النبي ﷺ يُعَفِّرُهُ عَلَى الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا قِيلَ مِنْهُ الْإِسْلَامُ وَلَوْ كَانَ مُسْرِقًا عَلَى تَقْيِيدِ أَهْوَى مِنْ يَفَادِيهِ عَلَى الْكُفْرِ.

وَأِنَّمَا اخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ مَا أُطْلِقَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمُرَادِهِمْ فِي كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ؛ فَيَنْهَمُ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْأَصْغَرِ.

وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَحْمَدَ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ: كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ أَحْمَدَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَعَائِدَةُ الرُّوَاةِ عَنْهُ يَنْقُلُونَ كُفْرَ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا مَا نَقَلَهُ عَنْ صَالِحٍ فِي «الْمَسَائِلِ» أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتُقْصَانِهِ، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: زِيَادَتُهُ بِالْعَمَلِ، وَتُقْصَانُهُ بِتَرْكِ الْعَمَلِ؛ يَقُلُّ تَرْكُهُ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَأَدَاءَ الْفَرَائِضِ^(٢).

فَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَ حَدِيثَ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَظَاهَرُهُ: أَنَّهُ لَا يُخَالِفُهُ، فَالْتُقْصَانُ يَكُونُ بِتَرْكِ صَلَوَاتٍ، لَا تَرْكِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ فَقِيلَ عَنْهُمْ الْكُفْرُ وَحْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ عَنْهُمَا نَصٌّ فِي التَّنْصِيحِ؛ وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَاتُ مَنْ الْأَثَرُ عَنْهُمْ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْمُتَحَكِّمِ عَنْهُمَا فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ: أَنَّ كُفْرَهُ لَيْسَ بِأَكْبَرَ.

وَأِنَّمَا أَبُو حَنِيفَةَ، فَجَبَاهِرُ أَصْحَابِهِ يَنْقُلُونَ عَنْهُ عَدَمَ الْكُفْرِ.

وَفِي كِتَابِ «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» مَزِيدٌ كَلَامٌ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/٢٦٣).

(٢) «مَسَائِلُ الْإِيمَانِ أَحْمَدَ»، رَوَاهُ فِيهِ صَالِحٌ (٢/١١٩).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَاعُونِ﴾﴾ [الماعون: ٢٧].

ذكر الله حبس النفي عن أهلها بعدما ذكر الغفلة عن الصلاة، فجعل حبس النفي صفةً للمغافلين عن صلاتهم الساجدين عنها؛ وذلك أن كمال الصلاة علامة على قوة الإيمان بالآخرة، ومن قوي إيمانه بالآخرة، انسلط يده بالصدق، ليمار به آخرته، وقدم لها ما ينتظره فيها من أجر، ومن ضعف صلاته، ضعف إيمانه، وانقبضت يده عن الصدقة بمقدار ضعف إيمانه؛ فإن الإنسان في الدنيا يعمُر بيوتها بمقدار أهله بالبقاء فيها، فتجده لا يعمُر بيتاً في بلد يعمُر ما مسافراً، وكلما كان يقينه بالبقاء فيها أطول، كانت عمارته لها أشد.

وهو الله تعالى: ﴿الْمَاعُونُ﴾ على وزن (فاعول)؛ مشتق من المعن، وهو الشيء القليل البسيط، فكل ما يحتاج إليه الناس ويعينهم في استعانتهم يسمى ماعوناً، ثم غلب استعماله على الآية؛ لأنها أغلب ما ينتفع به الناس في الطعام والشراب^(١). ومن السلف: من حمل هؤلاء ﴿الْمَاعُونُ﴾ في الآية على منع كل خير ولو كان نفقة يزعم ويبتاع.

بل من السلف: من حملته على إعانة الناس بمهنتهم إن طلبوا عوناً.

ومن هنا تنوع كلام السلف في تفسير الماعون في الآية:

فمنهم: من قال: هي الزكاة؛ كعلي وابن عمر ومجاهد وابن الحنفية وسعيد بن جبير والحسن والرقي^(٢).

ومنهم: من قال: هو القدر والثمن والناس وما في حقيقته من

(١) انظر: «الصحاح للجوهري»، و«لسان العرب»، و«تاج العروس»، مادة (م ح ن).

(٢) «تفسير الطبري» (٢٤/٦٦٦ - ٦٧٠)، و«تفسير ابن كثير» (٨/١٩٥).

متاع؛ كإبن مسعود ونسبته إلى أصحاب النبي ﷺ^(١) وبه قال عليّ وابن عباس وعكرمة والشعمي^(٢).

ومنهم: مَنْ جَعَلَ مَتْعَهُ كُلَّ حَقٍّ وَمَالٍ يُسْأَلُ الْإِنْسَانُ لِقَاءَهُ وَلَا يُعْطِيهِ كإبن عمر^(٣).

ومنهم: مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْعَارِيَّةِ؛ كما قاله إبن عباس ومجاهد وسعيد بن جبّير^(٤).

ومنهم: مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الثَّقَلَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؛ كما قاله إبن المسيّب^(٥).

ومنهم: مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْجَهْدَةِ وَإِعَانَةِ الْمُحْتَاجِ بِهَا عِنْدَ ظَلَمِهَا؛ فَيُعَانُ بِجَهْدِ الْبَذْلِ؛ كما قالت أم عطية^(٦).

وهذا كله من السلف تنوّع لا تضاد، ومتنع كل ما ذكروه هو مما يدخل في قوله تعالى ﴿وَيَتَتَّبِعُونَ الْأَمْرَ﴾.

حُكْمُ الْعَارِيَّةِ وَتَحْسِي مَا يُجِبُّ الْمُحْتَاجَ:

وتضمنت الآية متنع العارِيَّةِ وبذلك ما يُجِبُّ النَّاسَ فِي حَاجَتِهِمْ، وإنما اختلفت العلماء في وجوب إعطاء العارِيَّةِ ومنجها، على قولين في مذهب أحمد، وقد نصّ على الوجوب جماعة؛ كإبن تيمية وغيره، والأظهر الوجوب؛ لكن بشروط:

(١) سنن أبي داود (١٦٥٧)، والسنن الكبرى للبخاري (١١٦٣٧)، والتفسير الطبري (٣١٦٩/١٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣١٦٩/١٠)، والتفسير الطبري (٦٧٧/٢١)، والتفسير ابن كثير (٤٩٦/٨).

(٣) تفسير الطبري (٦٦٨/٢١)، (٤) تفسير الطبري (٦٧٥/٢١).

(٥) تفسير الطبري (٦٧٨/٢١).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١٠٦٢٤)، والشرح مشكل الآثار (٩٣/١٤)، والمعجم

الكبير للبخاري (٦٦/٢٥)، والدر المنثور (٦٩٠/١٥).

الأول: أن يكون طالبُ العارِثَةِ محتاجاً لها؛ لا يستعيرُها تركاً
ونكثراً.

الثاني: أن يكون المنافعُ المستعارُ لا يحتاجُ إليه صاحِبُها يوئيلٍ أو
أشدَّ من حاجةِ طالبِها، فإن كان محتاجاً له، فله منعةٌ لنفسه ولعماله،
ويكونُ بذلُّه من بابِ الإيثارِ على النفسِ، وهذه مرتبةٌ أهلُ الفضلِ بالذَّلِ:
﴿وَيُؤْتِيهِمْ مَّا كَانُوا يَسْتَعِيرُونَ﴾ (الحشر: ١٩).

الثالث: أن يكون المستعيرُ مؤثماً على حفظِ المنافعِ لا يُفْسدها،
ومن عُرِفَ بأخذِ العارِثَةِ وجعلها أو إتلافها وإضاعتها وإفْسادها،
فلا يجبُ على صاحبِها بذلُّها ولو كان المستعيرُ محتاجاً لها، ويكونُ بذلُّ
العارِثَةِ في حقِّه فضلاً وحَسَنَةً بمقدارِ حاجةِ طالبِها.





سُورَةُ الْكَوْثُرِ

اختلف العلماء في موضع نزول سورة الكوثر، والأكثر على مَكِّيَّتها، وهو مروي عن ابن عباس، ودوي عن عكرمة والحسن: أنها مدنية^(١)، وفي مسلم من حديث أنس ما يدل على أنها نزلت بالمدينة^(٢)، واستدل بعضهم لمكِّيَّتها بأن الأبقَر هو العاصِ بن وائل، وقيل: هو أبو جَهْل، وقيل: غُثَّة بن أبي مُعَيْط، وقيل غيرهم من كفار قريش^(٣).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَقَصِّرْ﴾ [الكوثر: ٢].

أمر الله بتوحيده وتقلي العباد له أداء للصلاة أو تحريمًا للشُّك، والآية عامة في كل صلاة وفي كل منحور، وهي نظير قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنْ سَأَلْتُمْ عَنِ السَّاعَةِ وَسَاءَ يَوْمَ رَبِّكَ أَلْتَمِيزٌ ۖ لَا شَرَّ لَهُ وَكَذَلِكَ نُزِّلَتْ آيَاتُ الْكُتُبِ﴾ [١٦٢ - ١٦٣].

ومن السلف: من خصَّصَ النزول بصلاة العبد ونَحْيِ الْهَدْيِ والأُضْحِيَّةِ كمجاهد وعطاء وعكرمة^(٤)، وهو ظاهرٌ للتلازم بين الصلاة

(١) ينظر: «تفسير ابن عطية» (٥٢٩/٥)، و«زاد المسير» (١٩٧/٤)، و«تفسير القرطبي» (٥١٩/٢٢).

(٢) «صحيح مسلم» (١٠٠).

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٦٩٧/٢٤ - ٧٠٠)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣١٧١/١٠)، و«تفسير ابن كثير» (٥٠٤/٨).

(٤) «تفسير الطبري» (٦٩٤/٢٤)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣١٧٠/١٠).

والنحر، لأنهما يكونان مشروطين في يوم النحر، وهو عيد الأضحي، ولهذا قال ﷺ: (مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَتَسَكَتَ تَسَكُّتَنَا، فَقَدْ أَصَابَ التُّسُكَ، وَمَنْ تَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ قَبِلَ الصَّلَاةَ، وَلَا تُسُكَ لَهُ)^(١).

ويروى عن علي بن أبي طالب: أن العراء بالنحر رفع اليدين في الصلاة، وهو منكر؛ يروي مقاتل بن خيَّان، عن الأصبغ بن كبة، عنه: أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

ويروى عنه: أنه قبض اليمين على الشمال في الصلاة^(٣)، ولا يصح.

حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ وَوَقْتُهَا:

وقوله تعالى: ﴿تَقَرَّبْ إِلَىٰ رَبِّكَ وَأَسْمِرْ﴾، ينطعن أحكاماً في النحر؛ منها: ذكر الله والتسمية عند فتح بهيمة الأنعام، ومنها: مسألة وجوب الأضحية، ومنها: تقديم صلاة العيد على فتح الأضحية:

أما التسمية عند الذبح والنحر: فهذا قد تقدم الكلام عليه عند قوله تعالى: ﴿تَقَرَّبْ إِلَىٰ رَبِّكَ وَأَسْمِرْ﴾، أمم الله عليك إن كنتم يكتفون بغيره، [الأنعام: ١١٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا دَرَأَ بِكُمْ أَنْفُسُهُمْ وَلَكُم مَّا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وتقدم الكلام على التسمية عند إرسال الصيد عند قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا أَنَّمَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ١١].

وأما حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ: فهو مختلف فيه عند الأئمة، والأرجح عدم الوجوب؛ وهو قول جمهور العلماء، خلافاً لأبي حنيفة والأوزاعي وقولي لمالك برجوبها، ولم يكن الخلفاء الراشدون يؤجّبونها كما يكره وعمر،

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧٠/١٠).

(٣) تفسير الطبري (٦١/٦٩٠).

وقول جماعة من الصحابة: كاتبي عمر وبلال وأبي مسعود البصري، وأنمو التابعين: كاتبي المسيب وعلقمة.

ولا يثبت عن النبي ﷺ نص صريح على وجوب الأضحية، ولا نهى صريح مؤخذ عن تركها، وأمثل ما يحتج به من يقول بوجوبها: ما رواه ابن ماجه: من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (مَنْ تَخَلَّى لَهُ سَعَةً وَلَمْ يُضَحِّ، فَلَا يَمُوتَنَّ مُصَلَّاتاً)^(١)، وهو حديث يرويه عبد الله بن عباس الفخري، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً، وابن عباس مختلف فيه، وهو ضعيف الحديث؛ قاله أبو داود والنسائي وغيرهما^(٢)، وفي الحديث اختلاف في الرفع والوقف، وقد أنكر أحمد رفعه، وقال: «هذا حديث منكر»^(٣).

وقد كان أبو بكر وعمر يتركان الأضحية خشية المشقة على الناس فيقتونها سنة؛ كما قال أبو سريحة حنيفة بن أبيب: «رايت أبا بكر وعمر وما يُضَحَّيان» رواه عبد الرزاق^(٤).

وروى عبد الله بن أحمد في «عِلله»^(٥)، عن حنيفة بن أبيب: قال: لقد رايت أبا بكر وعمر وما يُضَحَّيان عن أهلها؛ خشية أن يُسَنَّ بهما.

وروى الخطيب في «المختار»، عن العلاء بن هلال: أن رجلاً سأل

(١) أخرجه أحمد (٢/٣٢١)، وابن ماجه (٣١٢٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/٤١١).

(٣) ينظر: «تفصيل التحقيق» للذهبي (٢/٦٢)، و«الموسم» لابن القيم (ص ٢٦١)، وتفسير ابن كثير (٥/٤٢٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨١٣٩).

(٥) «العلل وسيرة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٣/٣٣٧).

ابن عمر عن الأضحية؟ فقال ابن عمر: أيحييها حقاً؟ لا، ولكنها حسنة^(١).

وأما ما رواه الشيخان: من حديث جندب بن شفيان البجلي: قال: سَخَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَضْحِيَّةً ذَاتَ يَوْمٍ، فَبَدَأَ أَنَا مَرَّةً قَدْ دَبَّحُوا ضَحَايَاهُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْقَضَتْ، زَأَمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ دَبَّحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: (مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا، فَلْيَذْبَحْ عَلَى إِسْمِ اللَّهِ)^(٢).

فهذا تشريع توقيفي، والمواقف تكون في السنن، كما تكون في الواجبات، وما جاء توقيفه، فليس لأحد تقديمه ولا تأخيرته عما وُفِّت فيه؛ كتشريع الوتر آخِرَ صلاة الليل في قوله ﷺ: (اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا)^(٣)؛ وذلك أَنَّ التوقيت للعبادة حُكْمٌ غَيْرُ حُكْمِ الْعِبَادَةِ فِي نَفْسِهَا.

وأما وقت الأضحية: فلا يختلف العلماء في أَنَّ الأضحية تُشْرَعُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَأَنَّ دَبَّحَهَا قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ وَقْتُهَا؛ كما جاء عن البراء: أَنَّهُ قَالَ: عَطَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبَدَّأَ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ نَنْتَحِرَ، فَمَنْ قَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ دَبَّحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنَّمَا هُوَ كَحِمٍّ عَجَلَةٍ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ الشُّكِّ فِي شَيْءٍ)، لِقَامِ خَالِي أَبِي بَرْزَةَ بْنِ بَيَّارٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا دَبَّحْتُ قَبْلَ أَنْ أَصَلِّيَ وَبِعْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ قَالَ: (اجْعَلْنَهَا مَكَانَهَا - أَوْ قَالَ:

(١) (المعنى والمفروق) للخطيب البغدادي (١٧٣٧/٣).
(٢) أخرجه البخاري (٥٥٠٠)، ومسلم (١٩٦٠).
(٣) أخرجه البخاري (٩٩٨)، ومسلم (٢٥١١).

أُذْبَحَتْهَا - وَلَمْ تُخْرِجِي جَذْعَةً عَنْ أَحَدٍ بِعَنْكَ؛ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ جُنْدُبِ السَّامِيِّ: (مَنْ ذُبِحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَيْسَتْ تَكَاثُفًا أُخْرَى)^(٢).
وَيَبْلُغُهُ عِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^(٣).



(١) أخرجه البخاري (٩٦٨)، ومسلم (١٩٦١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٩٥٤)، ومسلم (١٩٦٢/١٠).



سُورَةُ النَّصْرِ

سورة النصر سورة مدنية بأشواقهم، وقد حكي الإجماع على ذلك خلق من الآخرة^(١)، وهي في بيان البشرى بالفتح على نبيه وتمكينه وعلو شأنه وأمره، ونفي نفسه له بعد التمكين له، فاستقر الله بقوله أجلبو وقربو من فترة تمكينه ونصره.

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَتَّحِمْ يَمْدُوكَ وَاسْتَقْرِئْهُ إِنَّهُ مُنْجَاكِ ذَابًا»﴾

[النصر: ١٣].

لما مكّن الله لنبيه وأعلمته بقرب نصره وفتحه، نعى إليه قُرب أجلبه، حيث أمره بالإكثار من التعبد لله بالصلاة والصبح والاستغفار، وفي هذا: أنه يُسرّع الإكثار من التعبد في كل حين وخاصة عند دنو الأجل والشعور به؛ ليختم للعبد على ذلك، وقد روى مسلم^١ من حديث عائشة؛ قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيِّرُ مِنْ قَوْلِي: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ)، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْكَ تَكْثِرُ مِنْ قَوْلِي: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ)؟ فَقَالَ: (خَيْرُي رَأَيْ أَمِّي سَأَرَى عَلَامَةً فِي أَتَمِّي، فَبُذِلَ رَأْيُهَا، أَكْثَرْتُ مِنْ قَوْلِي:

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٥/٣٢٢)، وجزاء المسيرة (١/٥٠٩)، والتفسير القرطبي^١ (٥٣٨/٢٢).

سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَيْتُهَا: ﴿إِذَا جَاءَكَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، فَتَحَ مَكَّةَ، ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾^(١).

وقد كان جماعة من الصحابة يُفسرونها بظواهرها، وكان عمرُ وابنُ عباسٍ وغيرهما يعلمون منها نفي النبي ﷺ والشعورُ بقرْبِ أجله، وفي ذلك يقول ابنُ عباسٍ: «كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْبَاحِ بَدْرٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِمَ تُدْخِلُنِي هَذَا الْفَتَى مَعَنَا وَكُنَّا أَبْنَاءُ يَتْلُو؟ فَقَالَ: إِنَّهُ يَمُنُّ قَدْ عَلِمْتُمْ، قَالَ: فَقَدَعَاهُمْ فَامَتْ يَوْمَ وَدَعَانِي مَعَهُمْ، قَالَ: وَمَا رُئِيتُهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِثَوْبَتِهِمْ مِنِّي، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ لِي: ﴿إِذَا جَاءَكَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ① وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا...» [النصر: ١، ٢] حَتَّى خَفِمَ الشُّرُوءُ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَمَرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنُسْتَغْفِرَهُ إِذَا نُصِرْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نَقْرِي، أَوْ لَمْ يَقُلْ بَعْضُهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: يَا بَنَ عَبَّاسٍ، أَكُنَّا نَقُولُ؟ قُلْتَ: لَا، قَالَ: فَمَا نَقُولُ؟ قُلْتَ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَغْلَمَهُ اللَّهُ لَهُ: ﴿إِذَا جَاءَكَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، فَتَحَ مَكَّةَ، فَذَاكَ عَلَامَةُ أَجْلِكَ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾، قَالَ عُمَرُ: مَا أَغْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَعْلَمُ»^(٢).

والمرادُ بذلك: الإكثارُ من العبادةِ عمومًا عندَ كمالِ التَّعَمُّقِ ونماذجها، وعندَ الكِبَرِ والشَّعُورِ بِقُرْبِ الأَجَلِ ولو من مرضٍ عاجِلٍ

(١). أخرجه مسلم (٤٨٤).

(٢). أخرجه البخاري (٤٢٩٤).

ونحوه، وقد ذُكِرَ بعضُ العلماءِ إلى مشروعية الإكثارِ من الاستغفارِ في عوائِمِ كُلِّ شيءٍ، وخاصَّةً عوائِمِ الأعمالِ؛ وذلك لطاهرِ سورة النحل، ولقولِهِ تعالى: ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُفْرِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ رِجْسًا طِينًا لَا يَصْلَحُ لَهَا شَيْءٌ يَسْتَعِينُ ۚ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [النحل: ٢٠٠].





سورتا المعوذتَيْنِ

اُخْتُلِفَ فِيهِمَا؛ فَقِيلَ: نَزَّلْنَا بِالْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: نَزَّلْنَا بِمَكَّةَ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى مَذْهَبَيْهِمَا، وَالْأَبْنِ عِبَّاسٍ وَثَنَادُهُ قَوْلَانِ فِي ذَلِكَ^(١)، وَهِيَ فِي تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمْرِهِ بِالِاتِّجَاءِ إِلَى اللَّهِ، وَالتَّعَوُّدُ بِهِ وَحَقُّهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَشَرٍّ ظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ، خَفِيِّ أَوْ عَلَنِيٍّ.

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَلَمِ﴾ [الفلق: ١]، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْكَافِرِينَ﴾ [الناس: ١].

أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِالِاسْتِعَاذَةِ بِهِ سَبْحَانَهُ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ، وَذَلِكَ يُشْرَعُ عَلَى سَبِيلِ الْعَمومِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَرِّ مَا خُلِقَ﴾ [الفلق: ١٢]، فَهَذَا عَامٌّ، وَيُشْرَعُ عِنْدَ الشُّعُورِ بِأَسْبَابِ يَحْتَاجُ مَعَهَا الْعَبْدُ إِلَى اللُّجُوءِ إِلَى اللَّهِ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَوَارِدِ الشَّيْطَانِ عَلَى النَّفْسِ بِالْخَطَرَاتِ، وَعِنْدَ الْقُرْبِ مِنْ أَمَاكِنِ شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ كَالْحَشُوشِ وَالنَّجَاسَاتِ وَالْحَيَوَاتِ وَبَعْضِ الْغُلُوتِ السُّوْجِسَةِ، وَأَمَاكِنِ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ كَمَجَالِسِ الْكَفْرِ وَالْفُجُورِ وَمَوَارِدِ الشُّبُهَاتِ فِيهَا، وَكَثِيرٌ مِنَ الشُّبُهَاتِ تَرُدُّ عَلَى الْأَسْمَاعِ وَتَرْتَفِضُهَا الْعُقُولُ، وَتُدْجِلُهَا الشَّيَاطِينُ إِلَى النُّفُوسِ وَتُسَوِّلُ لَهَا حَتَّى تَسْتَسْقِيَهَا بَعْدَ نُكْرَاهِهَا، وَكَمْ مَن يَسْتَسْقِي بِاطِّلَا يُنْكِرُهُ ثُمَّ يُعِيذُهُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ وَرَأَا حَتَّى

(١) ينظر: «تفسير ابن عطية» (٥/٥٣٨ و ٥٤٠)، و«إزاد المسيرة» (٢/٥٠٧ و ٥١٠)، و«تفسير القرطبي» (٢٢/٥٦٧).

تَنْشُرُهُ نَفْسُهُ، وَلِهَذَا تُشْرَعُ الْإِسْتِعَاذَةُ مِنْ أَذَى الْخَلْقِ وَشُرُوبِهِمْ جُنًا وَإِسَاءً.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَحْكَامِ الْإِسْتِعَاذَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَابِ: ﴿وَإِنَّا بِرَزَقْنَكَ مِنَّا لَشَائِكُنَّ نَزَعٌ فَاسْتَجِذْ بِأَلْفِ اللَّهِ مَبِيعٌ طَيِّبٌ﴾ [٢٠٠].

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى صَيِّبِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا قَرَأْنَا الْقُرْآنَ فَاسْتَجِذْ بِأَلْفِ اللَّهِ مِنَ الشَّيْءِ الرَّجِيءِ﴾ (النحل: ٩٨).

وَهَذَا خَتَامُ مَا تَبَيَّنَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَكَانَ مُبْتَدَأً فِي الرَّابِعِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ مِنْ عَامِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ وَثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ لِلْهِجْرَةِ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى عَزْزِهِ وَتَسْلِيمِهِ، وَنَسْأَلُهُ الثَّبَاتَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



فَهَذَا نِعْمَ الْوَعْدُ لِلَّذِينَ لَا يَنْفَكُونَ عَنِ الذِّكْرِ هَلْ مِنْكُمْ مَن يَتَذَكَّرُ إِذْ أُذِّنَ فِيهِ أَنْ يَتَذَكَّرَ

طرف الآية رقم الآية الصفحة

سورة النور

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٥٩ [٩٨ - ٩٧]

سورة النور

﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابُهُمْ فِيهَا وَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ لَا يَخْلَوْنَ﴾

١٦٦٣ [٥]

﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَنَّاتٌ مِنْ جَنَّةٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

١٦٦٥ [٦]

﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا فِيهَا يَكُونُونَ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَهُمْ﴾

١٦٦٧ [٨ - ٧]

﴿وَقَدْ أَلْهِمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا كُنُوا فِي الْمَكَاظِمِ﴾

١٦٧٣ [١٤]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٤ [١٦]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٥ [٧٥]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٦ [٨٠]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٦ [٩٠]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٧ [٩١]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٧ [٩٧]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٧٨ [٩٨]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٨١ [١٠٦]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٨٣ [١١٥]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٨٣ [١٢٦]

سورة النور

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٨٥ [١٢]

﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ بُرْهَانَ صَدِّيقِهِ إِنْ هُوَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

١٦٨٦ [١٢٦ - ١٢٣]

الصفحة	رقم الآية	نص الآية
١٦٨٨	[٣١]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ إِلَىٰ ذَٰلِكُمْ كَافُونَ...﴾
١٦٨٩	[٣٢ - ٣٥]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾
١٦٩٠	[٧١]	﴿وَمَنْ تَنَافَعًا مِّمَّا فِيهِ حَيَاتٌ...﴾
١٦٩٠	[٧٨]	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَكَرِهُوا الْقَرَابَ...﴾
١٦٩١	[٧٩]	﴿وَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَكَرِهُوا الْقَرَابَ...﴾
١٦٩١	[٨٥]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٦٩٢	[١٠٧ - ١٠٨]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٦٩٣	[١١٠]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَكَرِهُوا الْقَرَابَ...﴾		
١٦٩٥	[١٢]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٦٩٦	[١٨]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧٠٢	[١٩]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧٠٥	[٢١]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧١٠	[٢٢ - ٢٤]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧١٤	[٣٩]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧١٧	[٦٤]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧١٨	[٧٩]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧١٩	[٨٠ - ٨١]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧٢١	[٨٢]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧٢٢	[٩٤]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَكَرِهُوا الْقَرَابَ...﴾		
١٧٢٣	[٧]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧٢٦	[٢٢]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾
١٧٢٦	[٢٨]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ...﴾

طريف الآية رقم الآية الصفحة

سورة التوبة

- ﴿إِذَا لَمْ يَأْتِكَ قَوْمٌ مِّنَ قَوْمٍ مَّعَ الْبَرِّ فَاصْطَلْ﴾ ١٧٦٣ [٢٠]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٦٧ [٢٦]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٦٧ [٢٧]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٦٩ [٢٨]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٧٥ [٢٩]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٧٦ [٣٣ - ٣٠]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٧٩ [٣٤]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٨٠ [٣٦]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٨٣ [٣٧]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٨٣ [٤٠ - ٣٩]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٨٦ [٤١]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٩٣ [٦٠]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٩٤ [٧٨]

سورة التوبة

- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٧٩٥ [٢ - ١]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨٠٠ [٧ - ٥]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨٠١ [٢٢ - ٢١]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨٠٢ [٢٧]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨٠٢ [٢٩ - ٢٨]

سورة التوبة

- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨٠٥ [٢]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨١٢ [٣]
- ﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ ١٨١٥ [٥ - ٤]

طريف الآية	والجاء الآية	الصفحة
﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ لِدَعْوَتِهِمْ ذَكَرُوا أَنَّكُمْ لَا تَلْعَنُونَ...﴾	[١٠ - ١٦]	١٨١٩
﴿وَأَنَّ الَّذِينَ يُبَيِّنُونَ لَكَ نَبِيَّكَ الْقَوِيَّةَ فِي الْوَيْلَةِ كَلَامًا...﴾	[١٧]	١٨٢٠
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ بِبُرْهَانِكُمْ...﴾	[٢٨ - ٢٩]	١٨٢٢
﴿وَلَا تَقُولُوا جَنَابًا لِمَنْ قُلْنَا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٢٩]	١٨٢٦
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٠]	١٨٢٧
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣١]	١٨٤١
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٢]	١٨٤٩
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٣]	١٨٦٢
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٦]	١٨٦٣
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٧]	١٨٦٤
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٨]	١٨٧٢
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٩]	١٨٧٤
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٠]	١٨٧٦
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤١]	١٨٧٨
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٢]	١٨٨٢
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٣]	١٨٨٣
سُورَةُ الْاَنْعَامِ		
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٧]	١٨٨٦
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٣٠]	١٨٨٨
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٢]	١٨٩٦
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٧]	١٨٩٦
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٨]	١٨٩٧
﴿وَلَا تَقُولُوا بَرًا كَلِمَةً تَكْفُرُ...﴾	[٤٩]	١٨٩٨

الصفحة	رقم الآية	حرف الآية
		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾
١٩٣٣	[٥ - ٩]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٤٤	[١٨ - ١٧]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٤٥	[٢١]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٤٦	[٢٣]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٤٨	[٣٢ - ٣٠]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٥٠	[٣٩ - ٣٨]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾
١٩٥٣	[٦]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٥٦	[١٧]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٥٧	[١٩]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾
١٩٦١	[١٥]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾
١٩٦٥	[٥ - ٤]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٦٧	[٦]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٧٠	[٢١]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٧٣	[٢٦]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٧٤	[٢٩ - ٢٨]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٧٥	[٣٢ - ٣٢]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٨٣	[٣٧]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٨٤	[٤٩]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾
١٩٨٦	[٥٠]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي الْمَرْءَ أَجْرَهُ لَمَّا تُبْعِدُ عَنْهُ﴾

الصفحة	رقم الآية	طريف الآية
١٩٨٨	[٥١]	﴿لَوْ أَنَّ قُلُوبَنَا وَبُصُورَنَا رُفُوفًا ذُرًّا فَذُرًّا...﴾
١٩٩٠	[٥٢]	﴿لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُهَا وَلَا يَنْفَعُكَ مِنْهُ اتِّخَاذُكَ لِلْأَلْبَتِ...﴾
١٩٩٢	[٥٣]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
١٩٩٥	[٥٥]	﴿لَا يَخْلُقُ عَلَيْكُمْ فِي مَنَاسِكِنَ وَلَا لِبَاسَهُنَّ...﴾
١٩٩٥	[٥٦]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
١٩٩٧	[٥٩]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
٢٠٠١	[٧٢]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
<hr/>		
٢٠٠٣	[١٢]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
٢٠٠٧	[١٣]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
<hr/>		
٢٠١١	[١٢]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
<hr/>		
٢٠١٣	[٥٠ - ٤٨]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
٢٠١٤	[٧٣ - ٧١]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
<hr/>		
٢٠١٥	[١٤١]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
<hr/>		
٢٠١٨	[٢٤ - ٢٣]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
٢٠٢٠	[٤٤]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾
<hr/>		
٢٠٢١	[٨٠ - ٧٩]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ الَّتِي...﴾

طرق الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الاحزاب		
﴿قُلْ اِنَّ اَمْرًا مِّنْكُمْ يَخْفَىٰ عَلَيَّ اِنْ كُنَّا اِنْفِرًا بَعْدَ ذٰلِكَ...﴾	[٦-٧]	٢٠٢٣
﴿وَمَا يَخْفَىٰ مِن شَيْءٍ عَلَيَّ اِلَّا مَا نَحْنُ مُنْجِبُونَ...﴾	[٢٦]	٢٠٢٥
سورة الاحزاب		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هٰذِهِمْ...﴾	[١٥]	٢٠٢٧
﴿وَمَا لَهُمْ لَوْ اَنَّ اَمْرًا مِّنْكُمْ يَخْفَىٰ عَلَيَّ...﴾	[٢٢]	٢٠٢٨
﴿وَالَّذِينَ اَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَآلَمُوا بِمَا نُنَزِّلُ...﴾	[٢٨]	٢٠٢٩
﴿وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ اَيْدِيكُمْ...﴾	[٢٩-٤١]	٢٠٣٢
سورة الاحزاب		
﴿وَالَّذِينَ عَلَى الْاَرْحِ عَلَيْنَا وَمَن لَّدُنَّا الْغَالِبُ...﴾	[١٦]	٢٠٣٣
﴿اِنْتُمُ عَلَىٰ شَرِّ حَاسٍ...﴾	[١٢-١٤]	٢٠٣٤
﴿اَلَمْ يَكُنْ لَّيْلٌ مِّنَ الْاَيَّامِ...﴾	[١٨]	٢٠٣٥
سورة الاحزاب		
﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ...﴾	[١٥]	٢٠٣٧
سورة الاحزاب		
﴿لَا يَدْرِي اِنَّ اَمْرًا مِّنْكُمْ يَخْفَىٰ عَلَيَّ...﴾	[٤]	٢٠٤٢
﴿فَلَمَّا تَخَلَّفَتِ الْوَسْطَىٰ...﴾	[٢٢]	٢٠٤٧
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾	[٢٣]	٢٠٤٨
﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَيَّ...﴾	[٢٥]	٢٠٤٩
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّذِينَ اٰمَنُوا...﴾	[٢٨]	٢٠٥٠
سورة الاحزاب		
﴿قُلْ اَتَتَّبِعُونَ مَنَ الْاَكْثَرِ...﴾	[١٦]	٢٠٥٢
﴿لَيْسَ عَلَيَّ اَلْحَقُّ...﴾	[١٧]	٢٠٥٣

طواف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَنَعْلَمُ كَيْفَ جَاءُوا فُلُوحًا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَكِيمُ﴾	[٢٠ - ١٩]	٢٠٥٣
﴿فَمَنْ أَلْفِكَ فَكَلَّمْنَا وَنَلَّيْنَاهُمْ فِي السَّجْدِ الْعَزِيمِ﴾	[٢٥]	٢٠٥٤
﴿وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَابْتَاعُوا مِنْهُ ثَمَرًا غَيْرًا﴾	[٢٥]	٢٠٥٥
﴿فَلَمَّا سَدَّ اللَّهُ إِلَهُه وَرَدَّ الْأَرْضَ وَالْحَيُّ الْقَلِيلُ السَّجْدَ الْعَزِيمِ﴾	[٢٧]	٢٠٦٠
﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ﴾		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٢٠ - ١]	٢٠٦١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٦]	٢٠٦٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[١٠ - ٩]	٢٠٦٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[١١]	٢٠٦٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[١٢]	٢٠٧٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[١٣]	٢٠٨٠
﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ﴾		
﴿وَأَمَّا عَلَى مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ فَسَبِّحْهُ بِحَمْدِهِ﴾	[٣٩]	٢٠٨٣
﴿وَمِنْ أَلْفٍ مِائَةِ أَلْفٍ وَمِنْ أَلْفٍ مِائَةِ أَلْفٍ﴾	[٤٠]	٢٠٨٤
﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ﴾		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[١٩]	٢٠٨٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٢٥]	٢٠٨٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٢٧ - ٢٦]	٢٠٨٨
﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ﴾		
﴿وَأَمَّا عَلَى مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ فَسَبِّحْهُ بِحَمْدِهِ﴾	[٤٩ - ٤٨]	٢٠٨٩
﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ﴾		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٣٢]	٢٠٩٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٣٩]	٢٠٩٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا يَصْرِفُهُ إِلَهُكُمْ﴾	[٦١]	٢٠٩٤

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الاحقاف		
﴿وَيَعْلَمُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۚ وَمَا يَشْعُرُ﴾	[٢٨]	٢٠٩٧
سورة الاحقاف		
﴿وَاللَّهُ رَاحِمٌ رَحِيمٌ ۖ﴾	[٧-٩]	٢٠٩٩
﴿يَوْمَ يُخْرِجُ الْأَقْرَبُ كَرِهَاتٍ مُّسْتَرَوًۢا ۖ وَأَمْشَرْتَهُمْ يَوْمَئِذٍ حَلَسًا﴾	[٥٦]	٢١٠٠
سورة الاحقاف		
﴿لَا يَسْأَلُ إِلَّا السَّعْيُ﴾	[٧٩]	٢١٠٣
سورة الاحقاف		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَأَطِيعُوا أَمْرًا جَمْعًا ۖ فَتُحْيُوا ۖ﴾	[٧]	٢١١١
﴿أَفَلَا لَكُمْ أَعْيُنٌ تُبْصِرُ ۖ وَلَكُمْ آذُنٌ تَسْمَعُ ۖ وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ﴾	[٢٥]	٢١١٢
سورة الاحقاف		
﴿الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِحُكْمِ رَبِّهِمْ ۖ فَآخَرُهُمْ الْعَذَابُ ۖ﴾	[٢-٤]	٢١١٣
﴿وَلَمْ تَرِ إِلَى الْوَيْلِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَسْأَلُونَ عَنْ نَجْوَىٰ عَصَا ۖ﴾	[٨-١٠]	٢١١٨
﴿يَوْمَئِذٍ الْوَيْلُ لِلْمُكَذِّبِينَ ۖ﴾	[١١]	٢١٢١
﴿يَوْمَئِذٍ الْوَيْلُ لِلْمُكَذِّبِينَ ۖ﴾	[١٢-١٣]	٢١٢٣
سورة الاحقاف		
﴿وَمَا تَقْضِيهِمْ فِي سَعَةٍ ۖ أَوْ يَخْتِمْهَا قَالِيبٌ ۖ﴾	[٥]	٢١٢٥
﴿وَمَا تَقْضِيهِمْ فِي سَعَةٍ ۖ أَوْ يَخْتِمْهَا قَالِيبٌ ۖ﴾	[٦-٧]	٢١٢٧
سورة الاحقاف		
﴿وَمَا تَقْضِيهِمْ فِي سَعَةٍ ۖ أَوْ يَخْتِمْهَا قَالِيبٌ ۖ﴾	[٤]	٢١٣١
﴿وَمَا تَقْضِيهِمْ فِي سَعَةٍ ۖ أَوْ يَخْتِمْهَا قَالِيبٌ ۖ﴾	[٨-٩]	٢١٣٢
﴿وَمَا تَقْضِيهِمْ فِي سَعَةٍ ۖ أَوْ يَخْتِمْهَا قَالِيبٌ ۖ﴾	[١٠-١١]	٢١٣٥
﴿وَمَا تَقْضِيهِمْ فِي سَعَةٍ ۖ أَوْ يَخْتِمْهَا قَالِيبٌ ۖ﴾	[١٢]	٢١٤٠

الصفحة	رقم الآية	حرف الآية
سورة النور		
٢١٤٣	[٧ - ٦]	﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي خَشِيتُ لَكُمْ لِقَاءَ يَوْمٍ لَا يُغْنِي عَنْكُمْ كُفْرًا بِآيَاتِي وَلَٰكِنْ تُؤْمِنُونَ بِآيَاتِي﴾
٢١٤٤	[١١ - ٩]	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُم بِالْعِزَّةِ أَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْكُمُ وَلَٰكِنَّ لَكُم عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ﴾
سورة النور		
٢١٤٣	[٢ - ١]	﴿يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا النَّاسَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ رَّاٰسِدًا ۖ﴾
٢١٤٤	[٣ - ٢]	﴿وَمِنْ نَفْسٍ أٰنْثٰى ۚ فَكُنَا نَرًا ۖ وَكُنَا ذَكَرًا ۖ﴾
٢١٤٥	[٤]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي مِنْ تَحْتِ الْسَّمَاءِ مَاءً ۖ﴾
٢١٤٦	[٦]	﴿فَنُفِثَ مِنْ نَفْسِهِ ذَكَرًا ۖ وَنُفِثَ مِنْ نَفْسِهِ اُنْثٰى ۚ﴾
٢١٤٧	[٧]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي مِنْ تَحْتِ الْسَّمَاءِ مَاءً ۖ﴾
سورة النور		
٢١٤٨	[٢ - ١]	﴿يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا النَّاسَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ رَّاٰسِدًا ۖ﴾
٢١٤٩	[٣]	﴿وَمِنْ نَفْسٍ اُنْثٰى ۚ فَكُنَا نَرًا ۖ وَكُنَا ذَكَرًا ۖ﴾
٢١٥٠	[٩]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي مِنْ تَحْتِ الْسَّمَاءِ مَاءً ۖ﴾
سورة النور		
٢١٥١	[١٠]	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُم بِالْعِزَّةِ أَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْكُمُ وَلَٰكِنَّ لَكُم عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ﴾
٢١٥٢	[١١]	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُم بِالْعِزَّةِ أَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْكُمُ وَلَٰكِنَّ لَكُم عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ﴾
٢١٥٣	[١٨ - ١٧]	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُم بِالْعِزَّةِ أَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْكُمُ وَلَٰكِنَّ لَكُم عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ﴾
سورة النور		
٢١٥٤	[٢٣ - ٢٢]	﴿يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا النَّاسَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ رَّاٰسِدًا ۖ﴾
٢١٥٥	[٢٤ - ٢٣]	﴿وَمِنْ نَفْسٍ اُنْثٰى ۚ فَكُنَا نَرًا ۖ وَكُنَا ذَكَرًا ۖ﴾
٢١٥٦	[٢٩ - ٢٨]	﴿وَالَّذِي يُؤْتِي مِنْ تَحْتِ الْسَّمَاءِ مَاءً ۖ﴾
سورة النور		
٢١٥٧	[٤ - ٣]	﴿يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا النَّاسَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ رَّاٰسِدًا ۖ﴾

طوب الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَأَسِرُّوا عَلَى مَا يَبْتَغُونَ وَأَقْبِرُوا عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَمُوتُوا﴾	[١٠]	٢١٨٨
﴿وَلَا يَكُنْ لَهُمْ نَصْرٌ لِّكَ أَنتَ أَنتَ مِنَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾	[٢٠]	٢١٨٩
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٤]	٢١٩٢
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٥]	٢١٩٣
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٢٧]	٢١٩٥
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٢٩]	٢٢٠٠
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٨]	٢٢٠١
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٢١]	٢٢٠٣
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٤]	٢٢٠٥
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٣-١]	٢٢٠٧
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٧]	٢٢٠٩
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٥-٤]	٢٢١١
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٧]	٢٢١٦
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾		
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[٢]	٢٢١٩

